جيف سيمونز

عراق المستقبل

السياسة الأميركية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط



جيف سيمونز

عراق المستقبل

السياسة الأميركية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط



جيف سيمونز

عراق المستقبل

السياسة الأميركية
في إعادة تشكيل الشرق الأوسط

ترجمة: سعيد العظم



المحتويات


تركيا
زاخو
دهوك
سنجار
تل كيف
رواندوز
الموصل
أربيل
السليمانية
كركوك
سوريا
نهر دجلة
إيران
سامراء
نهر الفرات
مندلي
بغداد
الرطبة
الرمادي
الأردن
الكوت
كربلاء
الحلّة
العراق
النجف
الديوانية
العمارة
الناصرية
البصرة
الكويت
المملكة العربية السعودية
صفر
٢٠٠ كم


مكتبة الكندل العربية

المقدمة

لا يمكن التكهن بمستقبل العراق، شأنه في ذلك شأن أي دولة أخرى، كما لا يمكن استكشافه بحساب بسيط، إلاَّ أنه يحظى بأهمية بالغة بالنسبة إلى الجنس البشري. وقد نحاول التنبّؤ غير أننا سوف نخطئ بالتأكيد عندما نصل إلى التفاصيل الهامة وفور تجاوز الأمور البسيطة. فقد وضعت في عام 1937 على سبيل المثال، مجموعة من العلماء الأميركيين ذوي المكانة الرفيعة تقرير «الاتجاهات التكنولوجية والسياسية القومية» Technological Trends and National Policy بتصرُّف لجنة الموارد القومية للولايات المتحدة US National Resources Committee، وتنبأت فيه بمجرى التطور التكنولوجي خلال السنوات الثلاثين القادمة. وقد فاتهم، لسوء الحظ، التكهّن بظهور الكومبيوتر والرادار والمضادات الحيوية والمحركات النفاثة (كانوا يعتقدون أن الطائرات لن تستطيع التحليق بسرعات أكبر). وقد كانت هذه إغفالاتٍ هامةً جاءت ضمن إغفالات أخرى. وكذلك، فإن التنبؤ في المجالين الاجتماعي والسياسي ليس أكثر سهولة باستثناء ما يقع في إطار البديهيات [مثل قولنا]: إذا استمر تزايد سكان العالم بوتيرة حثيثة، فسوف نضع مطالب متزايدة الثقل على الأنظمة [والموارد] الداعمة للحياة في كوكب الأرض.

وفي وسعنا أن ننظر إلى أحداث اليوم وأن نتبيَّن ما نعتبره توجّهات حاسمة، ونستطيع أن نتوسّع في النظر إلى هذه التوجّهات فنُضخّمها ونُعدِّلها ونُنمِّقها لتصبح غداً مُتخيَّلاً ومن ثم ينصبغ العالم الجديد بألوان تفاؤلنا وتشاؤمنا ومعرفتنا ومناحينا السياسية. إن وَعْيَنا بالتوجّهات المحتملة، مستنيراً بمعرفتنا بالسوابق التاريخية، هو الشعاع الوحيد الذي يهدينا إلى المستقبل. وينبغي أن تتّسم تخميناتنا بالحذر برغم تواصلها مع مُخَيِّلة خصبة نظراً إلى أن معظم المفكرين التاريخيين لم يتحلّوا بالشجاعة الكافية. فلم يتصوَّر لوسيان Lucian قطُّ جهاز راديو، ولو شاهد سيرانو دو برجراك Cyrano de Bergerac محرك احتراق داخلي من طراز بدائي لفغر فاه مذهولاً.

إن القوى الفاعلة التي تصوغ العالم الحديث بادية للعيان: القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأميركية؛ الغضب المتصاعد في العالم الإسلامي الواقع في قبضة الاستبداد والاستغلال؛ التوترات القائمة بين الديانات والحضارات؛ العولمة الآخذة في التوسُّع في التجارة والتكنولوجيا؛ وأممية تضامنية متفاقمة للشعوب المضطهَدة في كل أنحاء العالم.

ويبدو من البديهي من خلال هذا المنظور أن القوة الأميركية ستبقى بمنأى عن أي تحدٍّ في المدى القصير إلى المتوسّط برغم أن الولايات المتحدة تُعاني أزماتٍ ماليةً تنبغي دراستها بشكل كامل. ويُشير ذلك إلى أن حلفاء أميركا، سواءٌ أمَنْ كانَ منهم عدوانياً متصلباً مثل إسرائيل، أم طَيّعاً كما يُنتظر من بريطانيا، سوف يواصلون رؤية منافع لهم في دورهم المعهود كتابعين لأميركا. وستقوم دول أخرى مدفوعة بتوترات داخلية، بتطبيق ترتيبات واقعية على المستوى المحلي حيث أمكن، في حين تظل متنبّهة إلى ديناميكيات المشهد العالمي الذي يُشكِّله طموح الدولة العظمى.

ومن المُحَتَّم أن يستفزّ العدوان الأميركي رداً، ليس في المجموعة الإسلامية فقط، بل في العالم الأوسع أيضاً. ومن المستبعد أن يستند نظام حكم ما بعد صدام في بغداد إلى النموذج الديموقراطي الغربي، كما لا يُتوقَّع أن يرضَى المتدينون الشيعة وغيرهم عن ظهور دولة علمانية جديدة في العراق. وقد يتحوّل العراق إلى فيدرالية فضفاضة ولكنَّها ستكون فيدرالية يهدّد فيها تأثيرُ الشريعة المفهومَ الغربي لحقوق الإنسان بما في ذلك تحرُّر المرأة. وقد لا يرى الشعب العراقي من هذا المنظور، أي فائدة اجتماعية من سقوط صدام، خاصة إذا ظهر نظام استبدادي جديد لا يقل قسوة عن النظام البعثي [السابق] يسعى إلى حماية مكوّنات دولة إسلامية. أما الأنظمة الأخرى في المنطقة فسوف تعمد في ردها على الاستعمار الأميركي الجديد، إلى الاستجابة بطرق نمطية ولكن مشابهة. ومن المُرجَّح أن تشهد دول ذات حركات إسلامية قوية، مثل إيران والمملكة العربية السعودية، يقظةً جديدة للالتزام الإسلامي. وسيلغي رجال الدين في إيران الخطوات المتخَذة في اتجاه الإصلاح، وسوف يتعرض أفراد الأسرة المالكة في السعودية، وربما أعضاء أسرة الصباح الحاكمة في الكويت، لضغوط متزايدة من جانب الحركات الإسلامية. وقد كانت المملكة العربية السعودية، وهي موطن معظم منفذي هجمات 11 أيلول/سبتمبر، تفكِّر فعلاً قبل حرب عام 2003 [احتلال العراق]،في الطلب من كافة القوات الأميركية مغادرة الأراضي السعودية. ومن الأرجح أن تزداد الضغوط من أجل إجراء كهذا في عالم ما بعد صدام.

وستواصل الدول الأخرى في المنطقة وضع ترتيباتها وإجراءات تكيُّفها. وبرغم استمرار تطبيق العلمانية في تركيا وتعرُّضها للنفوذ العسكري الداخلي، فقد أصبحت أكثرَ فأكثر محطَّ اهتمام العزيمة الديموقراطية لجمهور وطني مُسيَّس. ومن المستبعد أن يتخلَّى الجيش عن سلطاته برغم أنه من المرجح أن يزداد نفوذ الناخبين الإسلاميين. كما يُستبعَد مع تنامي الوعي الإسلامي في تركيا، أن ترحب أنقرة باستمرار الوجود الأميركي عبر حدودها، ولو أنها سوف تظل ترى أن مستقبل تركيا

في كل من أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي NATO، التي تستمد منها الدولة التركية معظم أسلحتها وقسطاً كبيراً من تدريبها العسكري.

أما إسرائيل الراضية عن عسكرتها الهائلة بما في ذلك امتلاكها الكثير من أسلحة الدمار الشامل، فسوف تواصل التودُّد إلى حاميها الأميركي الكبير، وستتشجَّع من جرّاء استمرار احتلال الولايات المتحدة لأجزاء من العراق، لكي تتوسَّع هي في احتلالها غير الشرعي للأراضي الفلسطينية. ومن هذا المنطلق، وكما هو الأمر بالنسبة إلى كافة الأعذار الواهية الأخرى عن «عملية سلام» أو ما يُسمَّى «خريطة الطريق» إلى السلام، فلن تكون هناك أي نتائج تستحقُّ الذكر. ومع التأجيل المتكرر لإعلان «خريطة الطريق»، فقد أثارت تفاصيلها حفيظة تل أبيب التي لم تكن تنوي قطُّ احترام روح المفاوضات كما يبدو جلياً للعيان.

وستلجأ الدول الخليجية الصغيرة ـ عُمان والبحرين والإمارات العربية المتحدة ـ إلى التريُّث قبل أن تحاول تطبيق المزيد من الإصلاحات على الطريقة الغربية، إذ إن قوة الإسلاميين تعزَّزت في تلك الدول أيضاً. وستواصل مصر والأردن اللذان يعتمدان على الدعم الأميركي لفرض سيطرتهما ولاستمرارهما في الحكم بفضل التعاون الأمني مع الولايات المتحدة والأسلحة الأميركية، وسيبذلان جهدهما لإلغاء أي محاولات للتسييس الإسلامي أو الإصلاح الديموقراطي.

وستحافظ الولايات المتحدة على علاقتهما الاستعمارية الجديدة طويلة الأمد مع النظام العراقي الجديد لترسيخ سَبْقِها الاستراتيجي المتعاظم وضمان بقاء موارد النفط العراقية في الأيدي المناسبة. أما الظواهر المرافقة التي لا بُدَّ منها، فهي تقييد يدي الأمم المتحدة وإذلالها بشكل دائم والانتهاك المستمر للقانون الدولي. فعندما قررت الولايات المتحدة أن مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة لن يعودوا إلى العراق في إطار نظام التفتيش الأصلي، كانت واشنطن ترتكب انتهاكاً واضحاً لقرار مجلس الأمن الدولي 1441 لعام 2002. وتبيَّن أن كل الكلام التهجُّمي الذي أطلقته أميركا قبل أسابيع حول ضرورة تفادي بغداد ارتكابَ «خرق مادي» لقرار مجلس الأمن الدولي 1441، لم يكن إلاَّ نفاقاً فاضحاً. وشعرت واشنطن نفسُها بأنها حرة في التملُّص من التزامات قانونية إضافية كانت مترتبة عليها إزاء قرارات الأمم المتحدة، وأصبح مجلس الأمن غير ذي دلالة بالنسبة إلى استعدادات الولايات المتحدة للحرب بأكملها، ولن يُسمح له بممارسة أي دور في فترة ما بعد صدام إلاَّ عندما توافق الولايات المتحدة على ذلك.

وقد أظهرت أحداث كهذه، أن الأمم المتحدة ستظل عاجزة عن ممارسة سلطتها الملائمة في شؤون الشرق الأوسط والعالم الأوسع. وستواصل الولايات المتحدة استغلال مجلس الأمن الدولي عندما

تستطيع، وتجاهله عندما لا تستطيع استغلاله، كما أن القانون الدولي سوف يكون على الشاكلة التي تقررها واشنطن، وستتعرّض الدول «المشاكسة»، أي الدول المعارضة للسياسة الخارجية الأميركية، للتجريح والعقوبات الاقتصادية أو الحرب. والحقيقة التي لا بدَّ من البوح بها هي أنه لم يعد العراق المجزَّأ والعاجز لاعباً فعّالاً على المسرح الدولي، وصارت دول أخرى مثل سوريا وإيران وليبيا والسودان وكوريا الشمالية، وربما حتى السعودية، مستهدَفة من جانب الولايات المتحدة. وسوف تقع حروب أخرى تقودها الولايات المتحدة لأنّ الثقافة العسكرية الأميركية ومصانع السلاح والمساهمين يطالبون بها، ومع ذلك، تظل التنبؤات الدقيقة حيال هذا الأمر محفوفة بالمخاطر.

إن التوجُّهات واضحة ومُدوَّنة بتفاصيلها في هذا الكتاب. وقد جرى التوسُّع في كثيرٍ من التوقّعات العمومية، غير أن الهدف الرئيسي هو استكشاف التطوّرات التاريخية والحالية من أجل توفير إطار لفهم المستقبل. فليست هناك مُسلَّمات مطلقة في عالم جبريّ تشكّله مجموعة من العوامل العَرَضية تظل عسيرة على الفهم، ولن تظل القوة الأميركية أبدية، وقد تكون هناك نهاية للانقسامات الاجتماعية الناجمة عن تفسيرات متباينة ومتطيّرة للحقيقة.

لقد كان الجنس البشري يتطلّع دائماً إلى معرفة المستقبل، إلاَّ أن كل ما نملك هو معرفة التوجُّهات الراهنة وما يدور في مخيّلتنا وما نكنّه من آمال للمستقبل. ولعلَّنا لم نستطع التنبّؤ بالحاسب الإلكتروني (الكومبيوتر)، ولم يتوقع إلاَّ قليلون مِنَّا سقوط جدار برلين أو زوال الاتحاد السوفياتي. وبالتالي، ليس في مقدورنا التنبّؤ بالانهيار التالي لنظام حكم ما، أو جريمة الاغتيال السياسي المقبلة، ولكنّنا ما إن ندرس التوجُّهات حتى نُطلِق شعاعاً من النور عبر ضَباب يوم الغد.

وصلت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق في شهر نيسان/أبريل 2003، إلى نهايتها الفوضوية. وقد قُتِل وجُرح وشُوِّه عشرات آلاف العراقيين، وتعرَّضت حياة الملايين للخطر، ولحق دمار هائل بدولة مستقلة. وسوف يكشف المستقبل حجم الكارثة التي حلَّت بالشعب العراقي.

لقد تعرَّض العراق للقصف الجوي لسنوات عديدة، لكن عدد الغارات الجوية ارتفع بصورة كبيرة في فترة ما قبل الحرب لتحضير أرضية عملية الغزو. وأُلقيت في الوقت نفسه، ملايين المنشورات في الجنوب العراقي كان بعضها يحذّر العراقيين من مغبة إصلاح أضرار القنابل. وعندما بدأت الحرب في العشرين من نيسان/أبريل لم يشكّك مراقبون كثيرون في نتيجتها. فقد كانت الولايات المتحدة تنفق سنوياً 400 بليون دولار على الحرب والاستعداد لها، في حين كان العراق لا يقلّ فقراً عن رواندا أو سيراليون. وكانت تترتب على العراق في شهر كانون الأول/ديسمبر 2002، ديون

خارجية تفوق 200 بليون دولار، ولم يكن قد تمكّن بعد إلاّ من دفع جزء يسير من بلايين الدولارات التي يدين بها كتعويضات عن أضرار حرب الخليج [الثانية] عامي 1991 و1992. وكان لا يزال على لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة أن تصدر أحكامها بشأن مطالب تعويضات من العراق بقيمة حوالى 250 بليون دولار[1].

وأشار أحد التقديرات إلى أن حرب العام 2003 ستكلّف الاقتصاد العالمي بين 300 بليون و500 بليون دولار، وأن حكومة الرئيس جورج و. بوش George W. Bush ستسعى بعد ذلك إلى الحصول على زيادة في الميزانية الفيدرالية لا تقل عن 60 بليون دولار لتمويل النزاع العسكري[2]. وقد قُدِّرت التكلفة المباشرة بالنسبة إلى بريطانيا مبدئياً بحوالى 1.75 بليون جنيه إسترليني، غير أن وزير الخزانة غوردون براون Gordon Brown قرر في أوائل آذار/مارس، أن هذه التكلفة سوف تتجاوز ثلاثة بلايين جنيه. ومن الجدير بالاهتمام مقارنة الإنفاق العسكري للولايات المتحدة بإنفاقها على المساعدات. فقد أُطلِق في الضربة الصاعقة الأولى على بغداد 320 صاروخ كروز، ثمن كل منها 800 ألف دولار أي بكلفة حوالى 256 مليون دولار. وكانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت تنفق قرابة 1.3 بليون دولار سنوياً كمساعدات لدول جنوب الصحراء الأفريقية، أي ما يعادل تقريباً ثَمن قاذفة قنابل واحدة من طراز الشبح stealth bomber[3].

وقد كانت هذه الحرب غير شرعية، فضلاً عن كونها مكلفة إلى درجة معيبة، وهو رأي تبنَّته الأغلبية الساحقة من المحامين الدوليين الذين نظروا في هذه القضية (انظر الفصل الحادي عشر). ويكفي هنا أن ننقل ما قاله أستاذ القانون في كلية الحقوق التابعة لجامعة يوتا Utah الاختصاصي إد فيرماج Ed Firmage:

إن الرئيس جورج بوش يقود هذه البلاد إلى حرب هي في آن واحد غير دستورية وانتهاك صارخ للقانون الدولي، وتتعدّى على حقوقنا المدنية الخاصة بنا، وتهدّد أمننا القومي بانتهاكها معايير المنطق السليم...

أولاً، تنتهك هذه الحرب دستور الولايات المتحدة؛

ثانياً، إن القانون الدولي، بما فيه العديد من المعاهدات التي ننتمي إليها وأصبحت جزءاً من القانون الداخلي بحكم فقرة الأسبقية من الدستور،[4] يمنعنا من شنّ حرب عدوانية. فنحن لم نُهاجَم من جانب عراق صدام حسين...

ولقد قام القاضي الراحل عضو المحكمة العليا روبرت جاكسون Robert Jackson، الذي كان المدعي العام الأميركي في محاكمات نورمبرغ Nuremberg لجرائم الحرب في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بتحديد التعريف الأميركي للقانون الدوليّ، والذي أصبح في ما بعد القانون الكوني المطبَّق في العالم أجمع، إثر الموافقة الجماعية عليه في الأمم المتحدة. وهذا التعريف هو:

إن موقفنا هو أنّه مهما تكن لأمة ما من مظالم، ومهما يكن مقدار رفضها للواقع الراهن، فإن الحرب العدوانية وسيلة غير مشروعة لتسوية المظالم أو لتغيير هذه الظروف.

إن حرب «السيد» بوش تنتهك القانون الدولي وتشكّل جريمة حرب[5].

وكان الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان Kofi Anan قد أعلن أنه من دون الحصول على قرار بالموافقة من مجلس الأمن، سيكون العمل العسكري ضد العراق غير شرعي. وأعرب المحامي البريطاني المختص دولياً في قضايا حقوق الإنسان ستيفن سولّي Stephen Solley QC، عن وجهة النظر القانونية المنتشرة على نطاق واسع، بقوله: «لم يقدّم أحد قضية قانونية تجيز الحرب». وأدى ذلك بالتالي إلى ظهور وضعٍ لامنطقي، وإن يكن ممكناً، هو احتمال تقديم جنود بريطانيين إلى المحكمة الجنائية الدولية الحديثة الإنشاء. أمّا الجنود الأميركيون فباستطاعتهم التمتّع بالحصانة لأن الولايات المتحدة رفضت توقيع معاهدة روما (الخاصة بإنشاء المحكمة). وكان الرئيس بوش قد أكّد في عبارات موجَّهة إلى العراقيين أن الجنود يمكن أن يتعرّضوا للمحاكمة وقال:

سيُعاقَب مجرمو الحرب، ولن يُقبَل دفاعُ من يقول إنه كان يُنفِّذ الأوامر فقط.

لقد كان احتمال نشوب الحرب يسبب بالفعل حالة من القلق بين الأطفال، وخاصة بين الأطفال العراقيين (راجع: الفصل الأول: اللوحة 3) وفي أماكن أخرى أيضاً. واستنتج استطلاع للرأي أجراه برنامج هيئة الإذاعة البريطانية للأطفال News Round، أن الحرب الوشيكة كانت مصدر قلق في ملاعب الأطفال. وكان برنامج Childline المخصص لمساعدة صغار السن، يتلقى بالفعل مكالمات هاتفية. وقالت فتاة اتصلت بالبرنامج إنها لا ترى جدوى القيام بواجباتها المدرسية إذا كانت الحرب سوف تقع. وكانت بعض المدارس البريطانية تحاول مساعدة طلابها على التعامل مع الوقائع بإيقاد الشموع من أجل السلام، أو مناقشة عوامل قلقهم.

وبينما كانت وزارة الدفاع الأميركية ـ البنتاغون ـ منهمكة فعلاً في الاستعداد للعمل العسكري، سعت إلى إعفائها من تنفيذ بعض قوانين حماية البيئة الأميركية لتسهيل عملياتها. وكان الهدف إعطاء العسكريين حرية التخلّص العشوائي من الذخائر المستهلَكة وتلويث الهواء وتسميم فصائل

معرَّضة لخطر الانقراض في مناطق قواعدها من دون مواجهة خطر تحمّل المسؤولية عن أي أضرار[6].

وقال البنتاغون في مجال عرض حُجَجه، إن قانون حماية البيئة يُعيق عملية تدريب القوات، وهو رأي عارضه تقرير للكونغرس أعدَّه مكتب المحاسبة العامة (GAO)،[7] ولم يجد أي أثر سلبي لقوانين البيئة على الاستعداد العسكري. وفي واقع الأمر، كان البيت الأبيض يتمتّع فعلاً بصلاحيات منح استثناءات على أساس كل حالة بمفردها عندما يكون الأمن القومي مُعرَّضاً للخطر. أما السبب الحقيقي لاقتراح البنتاغون فقد كان المال، ذلك أن تقرير ميزانية وزارة الدفاع للعام 2002، قدَّر قيمة الأضرار البيئية التي تقع مسؤوليتها على المؤسسة العسكرية بحوالى 28 بليون دولار.

وكان البنتاغون معنياً أيضاً بضرورة إخضاع الأخبار الصادرة عن ساحات الحرب لرقابة ملائمة، وهي مهمة أمكن الاعتماد على شبكات البث الرئيسية للقيام بها. وقد أُدمِج مراسلون مقبولون خلال الحرب على العراق، مع وحدات المشاة والبحرية الأميركية، وفُرِض عليهم التقيُّد بتعليمات وقواعد مُحدَّدة. وطَبَّقت شبكات البثّ الرئيسية بالإضافة إلى ذلك، نظام «الموافقة على النصوص» ـ كأسلوب للرقابة ـ، ففرضت شبكة «سي أن أن» CNN مثلاً على جميع صحافييها إرسال نسخ من نصوصهم إلى مسؤولين مجهولي الهوية في مدينة أتلانتا Atlanta للتأكد من أن التقارير كانت مُنقَّحة بشكل ملائم. ونقل الصحافي روبرت فيسك Robert Fisk عن وثيقة لشبكة CNN عنوانها «تذكير بسياسة الموافقة على النصوص» Reminder of Script Approval Policy، قولَها:

على جميع المراسلين الذين يُعِدُّون مجموعات نصوص، أن يرفعوا النصوص من أجل الموافقة عليها... ولا يُسمح بإذاعة أي نص إلاَّ إذا كان ممهوراً حسب الأصول بموافقة مدير مُفوَّض بذلك، وإلاَّ إذا أُرسلت نسخة منه إلى المكتب... وإذا تمّ تعديل نص لمجاراة الأحداث فينبغي الحصول على موافقة جديدة له، ومن الأفضل أن يكون ذلك من جانب السلطة التي أعطت الموافقة الأصلية.

كما برزت مخاوف من أن الأميركيين كانوا يعتبرون مخابرات هواتف الأقمار الاصطناعية غير المقرونة لديهم، كدليل على أعمال عدائية، مما يعني أن الهواتف «المسيئة» قد تتعرض للقصف بالصواريخ أو القنابل. وقد اعتُبر المراسلون المُدمَجون في مأمن نسبي، غير أن أي عمل صحافي آخر أكثر موضوعية أصبح صعباً إلى أبعد حدّ:

ستكون التغطية الإعلامية الأميركية للحرب القادمة، مقتصرة في معظمها على هؤلاء الصحافيين المُدمَجين وعلى المراسلين المتمركزين في القيادات العسكرية ويعلنون الرواية الرسمية لكل شيء... أما أولئك الصحافيون الذين يحاولون العمل باستقلالية أكبر، فسوف يُهاجَمون لأنهم ينقلون وجهة نظر العدو[8].

ولم يَمضِ في واقع الأمر، وقت طويل على نشوب الحرب حتى كان الصحافيون المستقلّون يُقتَلون بنيران الأميركيين في بغداد.

وقد انكشفت حساسية الحلفاء إزاء التقارير الصحافية غير الممالئة لهم في مناسبات كثيرة، ليس أقلّها قيام مكتب رئيس الوزراء البريطاني توني بلير Tony Blair في 11 نيسان/أبريل 2003 بتوجيه انتقادات شديدة إلى هيئة الإذاعة البريطانية لأنها ادّعت أن عصابات النهب في بغداد جعلت العراقيين يشعرون بالرعب أكثر مما كانوا تحت حكم صدام حسين. وأفاد المراسل أندرو غيليغان Andrew Gilligan في برقية من العاصمة العراقية، أن سكان بغداد أصبحوا يعيشون في ظل خوفٍ أعظم مِمَّا عرفوه في أي وقت مضى. وكانت الحكومة البريطانية في الوقت نفسه، مستعدة للكذب بشأن إعدامات مزعومة لجنود بريطانيين، ولإذاعة دعايات مُلفَّقة لتبرير شن الحرب. وهكذا، وصف أحد كبار مفتشي الأمم المتحدة وثائق مزورة قِيل إنها تُظهِر أن العراق حاول شراء 500 طن من اليورانيوم من النيجر، بأن تزويرها سيئ إلى درجة جعلته يفغر فاه من الدهشة[9]. وحتى عندما انكشفت عمليات التزوير بشكل لا لبس فيه، واصل نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني Dick Cheney ترديد هذه الادعاءات، بينما رفضت الحكومة البريطانية سحب الوثائق المسيئة من شبكة الإنترنت.

وتُظهِر هذه الأمثلة صعوبة الحصول على صورة دقيقة للفترة التي سبقت الحرب، أو الحرب نفسها، أو حالة الفوضى التي أعقبت الحرب. وتُبيِّن المعلومات الموثوقة المتوفرة للرأي العام، أن الوضع في فترة ما بعد الحرب ليس إلاَّ حالة من المعاناة والدمار الهائلين؛ لكنَّ القصة الحقيقية لم تُروَ بعد.

لقد اتضح سريعاً أن كافة الخدمات الإنسانية في العراق قد انهارت تقريباً، وبقي ملايين المدنيين من دون ماء وكهرباء، وأُرغموا على البحث عن الفضلات وشرب مياه الأنهر الملوثة من أجل البقاء (انظر: الفصل الأول: الفوضى). واتضح كذلك أن الشركات الأميركية أخذت تتنافس الآن كي تضمن لنفسها عقوداً هائلة لإعادة إعمار العراق، الذي دمَّرته ثلاث عشرة سنة من العقوبات

الاقتصادية والآلة العسكرية الأميركية تدميراً شاملاً. وقد صَوَّت مجلس النواب الأميركي في 3 نسيان/أبريل 2003، على قرار يحظر أن تذهب أي أموال على الإطلاق من العقود الفيدرالية (الأميركية)[10] في العراق إلى شركات تنتمي إلى الدول التي عارضت الحرب في مجلس الأمن الدولي، وهي: فرنسا وألمانيا وروسيا وسوريا[11]. وكانت الشركات الأميركية التي ستقود العملية قد أصبحت معروفة بالفعل، فسرعان ما فازت شركة هاليبرتون Halliburton التي كان ديك تشيني رئيسها، بواحد من عقود إعادة الإعمار، كما كانت شركة بكتل Bechtel من أوائل الشركات التي ضمنت لنفسها صفقة بقيمة حوالى بليون دولار. واعترفت شركة هاليبرتون في 9 أيار/مايو 2003، بأنها دفعت ملايين الدولارات كرشى لمسؤولي الضرائب في نيجيريا. وأقرَّت الشركة في تقريرها المالي لربع السنة أنها دفعت مبلغ 2.4 مليون دولار لقاء إعفاءات ضريبية غير قانونية. وأُجبرت شركة هاليبرتون على دفع 5 ملايين دولار إضافية كضرائب إلى نيجيريا لتسديد قيمة المدفوعات التي كانت الشركة قد تهربت من تسديدها (صحيفة ذي تايمز The Times ، 10 أيار/مايو 2003).

وانضمّت شركة فلور كوربوريشن Fluor Corporation، وهي شركة بناء عملاقة في الولايات المتحدة، إلى سباق الحصول على عقود في العراق برغم الاتهامات القانونية الموجَّهة إليها باستغلال العمّال السود في جنوب أفريقيا أيام التمييز العنصري، وإساءة معاملتهم. وجاء في حيثيات دعوى قضائية بقيمة بليون دولار رُفعت في كاليفورنيا في 7 نيسان/أبريل 2003 من طرف المحامي إد فاغان Ed Fagan بتوكيل من عمال سود سابقين، أن شركة فلور كانت تدفع للعمال السود أجوراً أقل من أجور العمال البيض، وأنها ساهمت في قمع العمال خلال إضراب في عام 1987 قُتل خلاله شخصان. وادّعى فاغان أن شركة فلور ساعدت جنوب أفريقيا على التهرّب من العقوبات النفطية المفروضة عليها من جانب الأمم المتحدة، وأن العمّال السود تعرَّضوا للتجويع وأُرغموا على البقاء من دون ماء وضُرِبوا أو عُذِّبوا (مطبوعة بزنس ريبورت Business Report ، 30 نسيان/أبريل 2003). وعلَّق المحامي السابق لبعض العاملين في الشركة جون نغسبتشا John Ngcebetsha على ذلك بقوله:

لهذه الشركة تاريخ طويل من انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا. فهي لا تهتم مطلقاً بالمجتمعات التي تعمل فيها وسيكون إدخالها إلى العراق كارثياً. (صحيفة ذي أوبزرفر The Observer ، 6 نيسان/أبريل 2003).

وواصلت الولايات توسيع تموضعها العالمي، ولكن من دون اهتمام يُذكر بحقوق الإنسان. وأجبر سقوطُ الادعاءات المتعلّقة بأسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة، واشنطن على اللجوء إلى السجلّ الرهيب لصدام حسين في مسألة حقوق الإنسان (كمبرّر إضافي للحرب)، إلاَّ أن الولايات المتحدة نفسها لم تكن قدوةً ولا مثار إعجاب في هذا المجال؛ إذ كان الأسرى العرب والأفغان الذين اعتقلتهم يُعذَّبون، وبعضُهم حتى الموت، في قاعدة باغرام الجوية في أفغانستان، بينما ظلَّ المحتجَزون في خليج غوانتانامو Guantanamo Bay في كوبا محرومين من الحقوق التي ضَمِنَتْها معاهدات جنيف. وكانت حكومة بوش في الوقت نفسه، تشجّع ممارسة قدر من التجاوزات والإساءات في الداخل تشكّل بوضوح انتهاكاً للحقوق المدنية.

واعترف البروفسور آلان درشوفيتز Alan Dershowitz أستاذ القانون في جامعة هارفارد، بأن المحقِّقين الأميركيين يلجأون إلى التعذيب، وأن الولايات المتحدة تقوم حالياً و«من دون تحفّظ، بتفويض عمليات التعذيب إلى الأردن ومصر والفيليبين»، وهي بالطبع من الدول «المعتدلة» المتحالفة مع واشنطن. ونشرت وزارة الخارجية الأميركية في أوائل شهر نيسان/أبريل، أحدث تقرير عالمي لها عن حقوق الإنسان، واتُّهِمت فوراً بالنفاق لأن موظّفين أميركيين كانوا يمارسون في الوقت نفسه الكثير من الأعمال المدانة في التقرير، مثلما كان يفعل بعض حلفاء أميركا حول العالم[12].

وكانت حكومة الرئيس بوش عازمة أيضاً على إقامة مجتمع «الأخ الأكبر» حيث يمكن فرض تدقيق ورقابة شاملين على جميع المواطنين العاديين. فقد أتمَّت الحكومة الأميركية في أواخر العام 2002، تبنّي النظام الشامل لتقصّي المعلومات Total Information Awareness System الذي يُتيح للحكومة مراقبة كل عمليات بطاقات الائتمان للمواطن الأميركي ومخابراته الهاتفية ورسائله الإلكترونية، وحتى الكتب التي يستعيرها من المكتبات. وكان الأشخاص المشتبه بأنهم إرهابيون يُعتَقلون عند الثانية صباحاً. وتم بهذه الطريقة احتجاز العشرات من المواطنين الأجانب بصورة غير قانونية، وكانت بريطانيا تحذو في ذلك حذو أميركا[13].

بدأت الولايات المتحدة عملية «تغيير النظام» بسرعة في عراق ما بعد الحرب، ولكنها سرعان ما اصطدمت بغيض من المشاكل، إذ كانت البنية التحتية المدنية في حال من الانهيار، وانتشرت أعمال النهب والحرق في الشوارع، وبدا الشعب العراقي متردداً في دعم الخطط الأميركية لإعادة هيكلة البلاد. ولم يلاحظ أحد، لا من الأميركيين أو العراقيين كما يبدو، بنود قرار مجلس الأمن الدولي رقم

1325 الصادر في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000، والذي حثّ الدول الأعضاء على «ضمان زيادة تمثيل النساء في جميع هيئات اتخاذ القرار ضمن المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية...».

لقد أدّت الحرب إلى مفاقمة التوترات القائمة في العراق، وهي نتيجة كان يمكن توقّعها من دون صعوبة. فأصبحت مجموعات الأقلية السنية التي كانت مرتبطة بنظام صدام معرضة للتهديد، وراح الشيعة يتقاتلون في ما بينهم، ولم يتمكّن أكراد الشمال بعدُ من حلّ توتراتهم مع تركيا، في حين كان زعماء القبائل والعشائر يعملون جاهدين تحت سطح المجتمع العراقي لانتزاع السلطة (راجع: الفصل الثاني)[14]. ووَقَفَ الوجود العسكري الأميركي، وهو وجودٌ يتّسم بالقسوة وانعدام الفهم، في وسط هذا الغليان، غير عابئ بالمتاحف والمصارف المنهوبة، وانحصر كل همه في تأمين قواعد عسكرية دائمة في البلاد والوصول إلى منابع النفط مهما تكن آراء أهل البلد، ومهما يكن نوع نظام الحكم الذي سيتبلور في نهاية المطاف.

وزادت حرب العام 2003 لهيب التوترات في المنطقة بأسرها، فراحت الصواريخ تتساقط على القوات الأميركية في أفغانستان، واقتحم طابوران من الدبابات الإسرائيلية الأراضي الفلسطينية المحتلة في 19 نيسان/أبريل مدمّرَين البيوت، فقُتل خمسة فلسطينيين وجُرح حوالى مئة. وكانت أنظمة الحكم العربية، في هذا الوقت، تجاهد لتقبُّل الكسوف الذي حلّ ببغداد، وغرق المواطن في الشارع العربي في لجّة من الارتباك والقنوط. وساد اعتقاد واسع بأن العدوان على العراق لن يكون النهاية. فقد كانت إيران وسوريا على لائحة أهداف واشنطن، وتدمير أيّ من البلدين سيُفرح إسرائيل. غير أنه لا بدَّ من إعادة تموين مخازن الأسلحة الأميركية أولاً:[15] ولن يُفاجَأ أحدٌ إذا علم أن هناك ما يكفي من المال لهذا الغرض.

وسلَّم في اليوم الأول من شهر نيسان/أبريل 2003، ستيفن إيغل فانك Stephen Eagle Funk - أول أميركي رافض للخدمة العسكرية لأن الحرب، على حدّ قوله، «غير أخلاقية بسبب الخداع الذي مارسه زعماؤنا» ـ نفسه إلى قاعدة لمشاة البحرية في كاليفورنيا. ويتذكّر فانك المجنَّدين الجدد الذين كانوا يحسدون الجنود الذين يُرسَلون إلى الخليج: «كانوا يقولون عبارات من هذا النوع: «اقتُل رأساً بخرقة من أجلي، كم أحسدك»»». وقال كاهن عسكري لفانك، وهو كاثوليكي: «قال لنا المسيح أن نحمل سيفاً»، إلاَّ أنه لم يقتنع:

إن الحرب كناية عن تدمير وعنف وموت. إنها جعلُ الشباب يحاربون حروبَ العجائز. إنها ليست الحل، فهي تخرّب الأرض حيث تدور المعارك. أنا أعرف أن الحرب خطأ، إلاَّ أن أشخاصاً آخرين

في المؤسسة العسكرية بُرمِجوا لكي يعتقدوا أنها صواب.

وفي أواخر شهر شباط/فبراير 2003 قدم جون كيزلنغ John Kiesling ـ وهو دبلوماسي محترف رفيع المرتبة كان قد خدم في عهود أربعة رؤساء في السفارات الأميركية ـ استقالته احتجاجاً على التصرف الأميركي تجاه العراق، وقال: «لا يشعر أي من زملائي بالرضى عن سياستنا». وتضمّنت رسالة استقالته الكلمات التالية:

إن السياسات التي يُطلب منا الترويج لها الآن لا تتفق، ليس فقط مع القِيَم الأميركية، بل مع المصالح الأميركية أيضاً. إن سعينا المحموم إلى الحرب مع العراق يجعلنا نبدِّد الشرعية الدولية التي كانت أقوى أسلحة أميركا في الدفاع والهجوم منذ أيام [الرئيس] وودرو ويلسون. لقد بدأنا في تفكيك شبكة العلاقات الدولية الأوسع والأعظم فعالية التي عرفها العالم قط.

ومن السهل التعاطف مع مثل هذه المشاعر، غير أنها لا تكشف معرفة وثيقة بالأحداث السياسية منذ الحرب العالمية الثانية. لقد سأل كيزلنغ:

هل أصبحنا بالفعل من العميان مثلما أصبحت روسيا عمياء في الشيشان، وإسرائيل عمياء في الأراضي المحتلة [فلسطين]. هل أصبحنا عمياناً عن النصيحة التي أطلقناها نحن بأن القوة العسكرية الساحقة ليست الردَّ على الإرهاب؟

والمفارقة، أن كيزلنغ يتحدّث وكأن عدوان العام 2003 هو الوحيد من نوعه في التاريخ الأميركي الحديث، ولكن علينا أيضاً أن نتذكّر كوريا وفيتنام وكوبا ولبنان والصومال وليبيا وباناما وغرينادا، والعراق طبعاً. إن للولايات المتحدة في عصرها الحديث سجلاً معيباً لكثرة ما فيه من انتهاكات للقانون الدولي، وبسبب تنكُّره الفظّ لنداء العدالة الطبيعية.

* * *

يصف هذا الكتاب وقع صدمة الحرب من حيث تقديم دلائل عن تطوّرات سياسية محتملة في المستقبل، ويتضمّن معلومات أساسية عن خلفيات الأمور لا يمكن من دونها فهم احتمالات المستقبل. ويقدم بعض المؤشرات عن الكارثة الإنسانية الهائلة التي تجابه الشعب العراقي ونظام الحكم المقبل في العراق مهما يكن نوعه (الفصل الأول)، ويرصد كذلك تأثير الحرب على المنطقة، ويعطي مؤشرات عن تطورات يُرجَّح حدوثها في الشرق الأوسط (الفصل الثاني). ويركِّز الفصل الثالث على عناصر مُحدَّدة ـ تطورات العراق والأهمية الطاغية للنفط ودور الأمم المتحدة ـ، وهي العناصر التي تضافرت لخلق الوضع الراهن، وستظل تعمل على تشكيل المستقبل. وتُوجَّه هنا عناية خاصة

إلى دور الولايات المتحدة التي تتظاهر بأنها قوة أخلاقية، ولكنها تظل في نهاية المطاف قوة متجبِّرة أنانية في ميزان طموحاتها الكونية.

إن ما بين أيدينا هو في الاعتبار الأول حديث عن مخاطر القوة. كلنا نعرف الكلمات الواردة في رسالة اللورد جون أكتون Lord John Acton (الحياة ورسائل ماندل كرايتون، 1904) Life and Letters of Mandel Creighton, 1904: «من خصائص القوة أن تُفسِد، والقوة المطلقة تُفسد إفساداً مطلقاً». إلاَّ أن المعلّقين لا ينقلون كثيراً العبارات التي تعني ذلك: «الرجال العظام هم دائماً رجال سيئون حتى عندما يمارسون النفوذ وليس السلطة». ودوَّن الروائي أنتوني ترولوب Anthony Throloppe ملاحظته بهذه الروح: «نعرف أن القوة تُفسد، ولا نستطيع أن نثق بأن للملوك قلوباً طيبة». ونستطيع في العصر الحديث أن نضيف إلى كلمة «ملوك» كلمتي «رؤساء» و«رؤساء وزارات». ففي عام 1770، أي قبل قرن من كلمات ترولوب، أعلن ويليام بيت William Pitt، دوق مقاطعة تشاثام Chatham، في مجلس اللوردات البريطاني: «إن القوة غير المحدودة من شأنها أن تُفسِد عقول أولئك الذين يملكونها».

إن القوة العسكرية الأميركية التي لا تُقاوَم، ومن دون وجود امبراطورية أخرى [منافسة] ذات وزن في العالم، هي أهم عامل في صياغة الأوضاع السياسية للقرن الحادي والعشرين. لكن هذا الوضع سيتغيَّر: فالامبراطوريات، مثل الأفراد والمؤسسات، آيلة إلى الزوال. بيد أن حكومة الولايات المتحدة ستكون في المستقبل المنظور هي الجهة التي ستحاول إعادة تشكيل الشرق الأوسط ـ والعالم الأوسع ـ بما يتفق والمصالح الأميركية.

1. نوقش موضوع التعويضات في كتاب جيف سيمونز، استهداف العراق Targeting Iraq، دار الساقي، لندن، 2002، الفصل 10، ص 233-238.

2. جيسون نيسِه، «النزاع العراقي: 500 بليون دولار عبءٌ على الاقتصاد العالمي»، ذي إندبندنت أون صانداي، لندن، 9 آذار/مارس 2003.

3. هنري بوتر، «فاتورة الحرب كافية لإطعام العالم»، ذي أوبزرفر، لندن، 30 آذار/مارس 2003.

4. تنص فقرة الأسبقية، أو supremacy clause في الدساتير، على أفضلية وأسبقية تطبيق نصوص المعاهدات الدولية حتى لو اختلفت مع القوانين المحلية، وهو التزام ناجم عن مصادقة الدولة على المعاهدات ratification (المترجم).

5. إد فيرماج، صامويل د. تارمان أستاذ القانون في كلية الحقوق التابعة لجامعة يوتا، ذي سولت ليك تريبيون، 17 آذار/مارس 2003.

6. أندرو غامبل، «البنتاغون يَنشد حرية تلويث الأرض والهواء والبحر»، ذي إندبندنت، لندن، 13 آذار/مارس 2003.

7. يعني التفتيشَ المركزي في بلادنا. وهو مسؤول عن مراقبة كل نشاطات الحكومة في المال والأداء الحسن والأمانة وتطبيق الدستور والقوانين (المترجم).

8. جون سيمبسون، «عندما يَضَعك استخدام هاتف ساتلي في خط النار»، ذي صانداي تلغراف، لندن، 2 شباط/فبراير 2003.

9. «الأمم المتحدة تفضح التزوير الأنغلو ـ أميركي بشأن العراق»، مورننغ ستار، لندن، 26 آذار/مارس 2003.

10. المقصود أموال الحكومة الفيدرالية الأميركية، أو العقود التي تمنحها هذه الحكومة (المترجم).

11. جيمس بوكان، «والآن المعركة من أجل أُم العقود»، ذي صانداي تلغراف، لندن، 6 نيسان/أبريل 2003.

12. أندرو غامبل، «الولايات المتحدة تُتهَم بالنفاق بشأن حقوق الإنسان»، ذي إندبندنت أون صانداي، لندن، 6 نيسان/أبريل 2003.

13. أمبروز إيفانز ـ برتشارد، «بريطانيا متهمة بانتهاكات لحقوق الإنسان من قبل برلمان الاتحاد الأوروبي»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 14 كانون الثاني/يناير 2003.

14. جوليوس ستراوس، «القبائل تتصارع لاقتسام بلد مهزوم»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 2 نيسان/أبريل 2003.

15. جوليان بورغر، «انخفاض مخزون السلاح للحرب الجوية إلى مستوى مثير للقلق»، ذي غارديان، لندن، 1 نيسان/أبريل 2003.

الفصل الأول: الانـهيار الاجتماعي

بدأت الحرب الطويلة التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق، وكانت في البدء في مطلع عام 1990 قبل الغزو العراقي للكويت اقتصادية الطابع. واستمرت الحرب بفرض نظام العقوبات الصارم في شهر آب/أغسطس 1990، والهجوم العسكري الضخم في عام 1991، ومن ثم سنوات القصف الجوي والحصار الطويلة، وبلغت ذروتها في العدوان الواسع الذي انطلق في شهر آذار/ مارس 2003.

لقد شُنَّ غزو العام 2003 ضد بلد أنهكه الفقر، وكان أناس كثيرون ينظرون إليه كمعسكر كبير للاجئين. وكانت حرب عام 1991، قد افتتحت هذه العملية. وأطلق وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر James Baker قبل بدء تلك الحرب وعيده [الشهير] إلى العراقيين: «سوف نُعيدُكم إلى العصر ما قبل الصناعي». وألقت الطائرات الأميركية من المتفجرات بين 16 كانون الثاني/يناير و27 شباط/فبراير 1991، ما يعادل قوة قنبلة هيروشيما الذرية على العراق كل أسبوع، وهو حجم تدمير لا مثيل له في تاريخ الحروب.

واستمرّ الحصار الاقتصادي الذي كان الرئيس وودرو ويلسون قد أسماه «هذا الدواء الساكت القاتل»، وكانت النتائج متوقعة. ففي عام 1995 سجّلت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة [الفاو] F.A.O. في تقرير لها عن المأساة المتعاظمة للمدنيين العراقيين ما يلي: «لقد توفي أكثر من مليون عراقي ـ بينهم 567 ألف طفل ـ كنتيجة مباشرة للعقوبات...»[16]. وكان الصليب الأحمر الدولي يحتج على الآثار المفجعة للعقوبات على المدنيين. وقام صحافيون غربيون محترمون بالكتابة عن الوضع، ومن بينهم فكتوريا بريتين Victoria Brittain التي تحدّثت عن «مجاعة دائمة... وظهور 20 ألف حالة جديدة من سوء التغذية لدى الأطفال كلَّ شهر»[17]. وأعلنت منظمة الصحة العالمية (WHO) في شهر آذار/مارس 1996 أن العقوبات الاقتصادية سبّبت ارتفاع نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بمعدل ستة أضعاف، و«أن الغالبية العظمى من العراقيين يسدّون رمقهم بما يعادل نصف الموت جوعا»[18].

وتوفّي في شهر كانون الأول/ديسمبر 2001 قرابة 15 ألف عراقي نتيجة لنظام العقوبات، من بينهم أكثر من 7 آلاف طفل دون الخامسة من العمر، بسبب أمراض بسيطة العلاج في الظروف العادية كالإسهال والالتهاب الرئوي واعتلالات سوء التغذية. وأبلَغَت بغداد الأمم المتحدة بعد شهر

واحد أن 1.6 مليون عراقي قد توفّوا بأمراض تعذَّر علاجها بسبب الحصار. وتضمّن الرقم الإجمالي للوفيات والبالغ 1.614.303 مُتوفّين، 667.773 طفلاً دون الخامسة، وقد مات الجميع بسبب العقوبات. وبعثت في الوقت نفسه مجموعة من الأميركيين الأعضاء في جمعية ناشطين هي «أصوات في البرية» Voices in the Wilderness رسالة [ساخرة] إلى الرئيس جورج بوش بعد أن زارت أقسام الأطفال للمستشفيات في مختلف أنحاء العراق، قالت فيها:

لقد اكتشفنا بالفعل أن أسلحة الدمار الشامل موجودة... فقد مات مئات آلاف الأطفال الصغار كنتيجة مباشرة للعقوبات التي أبقتها الولايات المتحدة.

تقرير الأمم المتحدة

أعرب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في 19 آذار/مارس 2003، عن قلقه من احتمال نشوب حرب وشيكة:

عايش العراقيون في الأعوام العشرين الأخيرة حربين كبيرتين وانتفاضات ونزاعات داخلية وأكثر من عقد من العقوبات المضنية. لقد تحطّمت البنية التحتية للبلاد بحيث لم تعد تفي بأهم الاحتياجات الأساسية كالماء النظيف والصحة والتعليم[19].

وقد كان المواطنون العراقيون الأضعف والأكثر تعرضاً للخطر، وهم كبار السن والنساء والأطفال والمعاقون، محرومين بالفعل من الرعاية الصحية الأساسية. وكان حوالى مليون طفل عراقي مصابين بسوء التغذية المستديم علماً بأن معظم العراقيين كانوا يعتمدون اعتماداً بالغاً على حصص المواد الغذائية التي تُوزَّع كل شهر على كل أسرة في البلاد. وكان من البديهي أن الحرب الوشيكة التي تقودها الولايات المتحدة ستؤدي حتماً إلى تعطيل هذه البنية سريعة العطب للعون الإنساني. وعقَّب كوفي أنان على ذلك بقوله:

لن يكون على المدى القصير من شأن النزاع الذي يبدو جلياً أنه سيندلع قريباً، إلاَّ أن يجعل الأمور أشدَّ سوءاً؛ ربما أشدّ سوءاً بكثير[20].

ولم يكن في وسع أحد أن يشك في ما يعنيه ذلك برغم أن المعاني الضمنية لم تحظَ إلاَّ باهتمام ضئيل في وسائل الإعلام الغربية. وحتى كوفي أنان الخجول عادة إلى حد الاحتجاب عن الأنظار، وجد نفسه مضطراً إلى القول إن الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ستخلّف نتائج خطيرة على الوضع الإنساني المرعب فعلاً في العراق. ولا شك في أنه قرأ وثائق هامة للأمم المتحدة، وخاصة

تلك التي تحمل إشارة «سري للغاية». واستنتجت إحدى هذه الوثائق أن «الدمار في العراق سيكون عظيماً من دون شكٍّ»، وأن الوضع الإنساني الذي سينتج عن ذلك سيكون أسوأ ممّا هو في أفغانستان[21].

إن غالبية سكان أفغانستان ريفيون على النقيض من الشعب العراقي الذي استقر منه قطاع كبير نسبياً في المدن، حيث عمدت الدولة إلى توفير الاحتياجات الأساسية للناس. فـ «في الوقت الذي أصبحت فيه الأُسر أكثر فقراً على وجه العموم أثناء فترة نظام العقوبات أصبح الشعب العراقي أكثر وأكثر اتكالاً على الدولة لتأمين احتياجاته الأساسية»[22]. وأصبح قرابة 60 في المئة من السكان ـ أي 16 مليون نسمة ـ معتمدين بدرجة عالية على السلة الغذائية الشهرية التي تقدّمها الدولة لعدم وجود وسائل ولا بدائل أخرى لتوفير متطلبات البقاء الأساسية.

وكان من المستبعد أن ينهار مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة في الوقت نفسه بالنسبة إلى جميع السكان، كما كان منتظَراً أن يتبع التوقّفَ المبكِّر للخدمات في بعض الأماكن وبتواتر سريع، تعطّلُ الخدمات في أماكن أخرى. وقدَّر التقرير أنَّ ما مجموعه 5.4 ملايين نسمة سوف يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية الفورية، يُضاف إليهم مليونا شخص من النازحين الداخليين واللاجئين، بحيث يصبح مجموع السكان المشمولين 7.4 ملايين نسمة[23].

وشدَّد تقرير الأمم المتحدة على أن فئات اجتماعية متعدَّدة ستكون مُعرَّضة للخطر بشكل خاص بسبب الغياب المُرجَّح لنظام فعّال من الخدمات الصحية الأوّلية في الوضع الذي سينشأ إثر النزاع المسلَّح. وتمَّت الإشارة في هذا الإطار، إلى 4.2 ملايين طفل دون الخامسة، وحوالى مليون امرأة حامل أو مُرضِعة ومليوني نازح داخلي، وعدد غير مُحدَّد من العجزة والمصابين بأمراض مستديمة وكبار السن. واستنتج التقرير أنه سيكون من المُرجَّح إلى حدّ كبير انتشار أمراض مثل الكوليرا والديزنطاريا بمعدلات وبائية، إن لم تكن شمولية كاملة.

وأورد التقرير بياناً تقديرياً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف Unicef) جاء فيه أن الوضع الغذائي لحوالى 3.03 ملايين شخص في جميع أنحاء العراق، سيصبح سيئاً إلى درجة يحتاج فيها هؤلاء الأشخاص إلى تغذية علاجية. وشمل هذا الرقم 2.03 مليون طفل دون الخامسة من المصابين بحالات شديدة أو متوسطة من سوء التغذية، وما يقارب 5 آلاف شخص من المقيمين في مؤسسات (أطفال أيتام، معاقين إعاقات بالغة، أطفال محتجزين)، و21 ألفاً من كبار السن[24].

وأضيف إلى هذه الأرقام السجناء ومرضى المستشفيات (قُدِّر مجموع عدد الأسرّة في المستشفيات بـ 27 ألفاً)[25].

ويتّضح مما سبق أن الأمم المتحدة كانت تضع تقديرات للثمن المنتظَر الذي سيدفعه السكان المدنيون في العراق نتيجة للحرب، وذلك قبل ثلاثة أشهر من شن الولايات المتحدة عدوانها الهائل على العراق. وتوجز اللوحة رقم 1 الإجراءات الإنسانية الفورية الواجب اتخاذها بشكل طارئ، إضافة إلى الإجراءات الأكثر إلحاحاً التي يُنتظر أن تدعو الحاجة إليها خلال فترة زمنية طويلة، أي خلال أكثر من سنة واحدة بالتأكيد[26].

وقال المفوَّض السامي لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة رود لابرز Ruud Lubbers في 27 كانون الأول/ديسمبر 2002، في مقابلة أجرتها معه هيئة الإذاعة البريطانية B.B.C. إن حرباً على العراق ستكون بمثابة «كارثة من وجهة النظر الإنسانية». وحثَّ خبراء صحيون عالميون في 23 كانون الثاني/يناير 2003، في رسالة مفتوحة نشرتها صحيفتا ذي لانست The Lancet و بريتش ميديكال جورنال British Medical Journal ، رئيسَ الوزراء البريطاني توني بلير على التفكير في ما ستكون عليه العواقب الإنسانية الرهيبة لحرب على العراق. وأصبح أكثر من 550 مدرّساً وتلميذاً وخرّيجاً في كلية لندن للصحة والطب الاستوائي London School of Hygiene and Tropical Medicine ينظرون للمرة الأولى إلى الوضع العراقي على هذا النحو، وحذّروا من أن مئات الآلاف من الناس، ومعظمهم مدنيون، سيُقتَلون أو يُصابون في الحرب. واشتهد الخبراء الطبيون بإثباتات لمنظمة الصحة العالمية وتقرير الأمم المتحدة ومنظمة ميداكت Medact ، وهي هيئة خيرية بريطانية للاختصاصيين الصحيين، وذلك للتشديد على أن فترة ما بعد الحرب ستشهد نزاعات أهلية ومجاعات وانتشار الأوبئة وتدفّق لاجئين ونازحين، بالإضافة إلى آثار كارثية على صحة الأطفال ونموّهم.

اللوحة رقم : 1 علميات الإغاثة الإنسانية الفورية اللازمة في عراق ما بعد الحرب

سد الثغرات الطارئة، التعامل مع الإمدادات والنقل.

أغذية واحتياجات ضرورية لحوالى 5.4 ملايين نسمة.

إمدادات صحية لمعالجة إصابات 10 آلاف شخص تقريباً.

إمدادات صحية لمعالجة فئة المعرَّضين للخطر بدرجة كبيرة، وعددهم 1.23 مليون.

إمدادات صحية لسدّ الاحتياجات المستمرة لـ 5.4 ملايين نسمة.

إمدادات غذائية لـ 540 ألف نسمة.

تجهيزات معالجة المياه لـ 5.4 ملايين نسمة.

مواد كيميائية وإمدادات للاستهلاك لـ 5.4 ملايين نسمة.

مواد تطهير ومنتجات كيميائية.

مجموعة متكاملة في الخدمات لمليوني شخص من النازحين الداخليين والذين يُرجَّح أن يصبح بعضهم لاجئين.

تجهيزات طوارئ لإيواء 1.4 مليون نسمة.

منشآت لَمّ شمل الأُسر للأحداث والأطفال المنفصلين عن ذويهم.

منشآت لـ 100 ألف لاجئ عراقي في الدول المجاورة.

عمليات نزع الألغام (إزالة الألغام والمتفجرات الحية والتوعية بخطر الألغام).

المصادر: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين؛ منظمة الصحة العالمية؛ اليونيسف؛ فريق عمل القطاع الصحي في العراق التابع للأمم المتحدة UN Health Sectoral Working Group in Iraq .

معاناة الأطفال

تساءَل مدير مركز القانون الطبي والأخلاقيات في كنغز كولدج Centre of Medical Law and Ethics at King's College، في لندن، جوناثان غلوفر Jonathan Glover بلهجة حادة: «هل نستطيع أن نبرّر قتل أطفال العراق؟»[27]. وأشار إلى أن آلاف الأطفال سيُقتلون في حرب مع صدام، وقال: «لماذا، إذاً، لا نشعر بالألم إزاء ذلك، مثلما نتألم لاحتمال موت طفل في بريطانيا؟».

ويرى غلوفر أن الأخلاقيات الطبية تركّز على أسئلة من نوع: هل نحافظ على حياة طفل وُلِد بإعاقات بالغة. لكن هل يختلف شعب العراق إلى هذا الحدّ عن الناس الذين يتلقّون العلاج في المستشفيات البريطانية؟ من المؤكد أن بعض العراقيين الذين ستقضي عليهم الحرب، سيكونون من كبار السنّ، لكنَّ كثيرين سيكونون رُضَّعاً وأطفالاً:

إن التفكير في فتاة واحدة فقط عمرها خمس سنوات قد تموت في هذه الحرب مثلما نفكر في الفتاة نفسها لو كانت في أزمة طبية طارئة، يجعلنا نرى كم هو ثقيل عبء الإثبات الذي يقع على كاهل أولئك الذين يبرّرون قتلها. ويبدو أن قرارات خوض الحرب أقلُّ إيلاماً من قرار ترك فتاة تموت في

مستشفى. لكن السبب الوحيد لذلك هو أن عدم معرفة الآخر وبُعدَ المسافة يخدّران البصيرة الأخلاقية[28].

واعترفت وزارة الدفاع البريطانية في اليوم الأول من شهر شباط/فبراير 2003، بأن الشبكة الكهربائية التي تسيّر أنظمة توزيع المياه والصرف الصحي للشعب العراقي، رُبَّما تصبح هدفاً عسكرياً برغم التحذيرات من أن ذلك قد يؤدي إلى كارثة إنسانية. وكانت وزيرة الدولة للتنمية الدولية كلير شورت Clare Short قد تحدَّثت من قبلُ عن احتمال استهداف شبكة الكهرباء:

سينتج عن ذلك خطر عدم توفر الماء للناس وأن تصبح شبكات الصرف الصحي أسوأ مما هي عليه الآن... يجب اتخاذ استعدادات لتفادي ذلك الاحتمال حتى لا تتعرض صحة الشعب للخطر.

وقدم طبيب الصحة العامة والجندي السابق في فيتنام تشارلز كليمنتس Charles Clements، في 12 شباط/فبراير، تقريراً عن الأحوال الصحية لهذا المجتمع المتزايد فقراً، والذي كان مُقدَّراً له أن يتعرّض قريباً لقصف جوي مُركز من جانب الولايات المتحدة. وكان كليمنتس قد عاد لتوه من العراق، حيث قام مع عدد من خبراء الصحة العامة بمهمة طارئة استغرقت عشرة أيام «لتقييم مدى الخطر الذي يتعرض له السكان المدنيون من جراء حرب أخرى». وكانت معظم الأُسر التي حوَّلتها العقوبات الأميركية إلى حالة أشبه بحالة اللاجئين، محرومةً من الموارد الاقتصادية، وتُقيم بالكاد أوْدَها على حصص غذائية تشكل الحد الأدنى لبقاء الإنسان على قيد الحياة: «إن قطاعاً كبيراً من السكان في وضع غذائي هامشي».

كانت عنابر المستشفيات مليئة بالأطفال المصابين بحالات من سوء التغذية الشديدة، ومنهم كثيرون مصابون بأمراض كانت تحت السيطرة قبل منع المبيدات الحشرية بسبب العقوبات. وقد قطعت إحدى الأمهات مسافة 200 كيلومتر مع ابنتها الصغيرة المصابة بمرض جلدي خطير (لشمانيا leschmaniais) ناجم عن لسع البعوض لأنها سمعت أن مستشفى معيناً لديه كمية من دواء بنتوستام Pentostam الذي يُعالج هذا المرض بفعالية. وقال طبيب الأطفال للأم إن هذا الدواء غير موجود، ثم قال للدكتور كليمنتس بالإنكليزية: «سيكون من الأرحم قتلها بالرصاص هنا عوضاً عن تركها تعود إلى بيتها لتموت تلك الميتة البطيئة التي تنتظرها». ونقل المترجم من دون انتباه منه هذه الكلمات إلى العربية ففاضت عينا الأم بالدموع.

وكانت منظمات إغاثة بريطانية رائدة من بينها أوكسفام Oxfam والمعونة المسيحية Christianaid، تحذّر من أن حرباً جديدة على العراق ستؤدي إلى معاناة كبيرة جداً بين المدنيين،

في حين ارتأت منظمة اليونيسف والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن مواردهما لن تكون كافية لمواجهة متطلبات الإغاثة كما جرى توقُّعها في ميزانية عام 2002.

كما بدا بشكل وضوح أن أطفال العراق البالغ عددهم 12 مليوناً، والذين أصبحوا في عام 2003 أكثر عرضة للخطر مما كانوا عليه قبل حرب الخليج [الثانية] في عام 1991، سوف يتأثرون بشكل بالغ من جراء هجوم عسكري جديد. وحتى قبل بدء العمليات العسكرية في شهر آذار/مارس 2003، كان الأطفال العراقيون يعانون من درجات متفاوتة من الصدمة trauma، وهو أمر لم يَحظَ باهتمام يُذكر لدى الزعماء الغربيين ولا حتى لدى الصحافة الغربية. وقام فريق من الخبراء الدوليين بينهم اثنان من أقدر الأطباء النفسانيين في العالم، في أوائل عام 2003 ببحث ميداني سابق للحرب مع أطفال عراقيين، واستنتجوا أن هؤلاء الأطفال كانوا بالفعل مصابين بأضرار نفسانية بالغة بسبب تهديدات شن حرب تقودها الولايات المتحدة ضد بلادهم.

واكتشف فريق الباحثين الذي زار منازل أكثر من 100 أُسرة عراقية، أن الرسالة الغالبة التي فهمها من الأطفال هي الخوف وفكرة التعرُّض للقتل. وقالت هديل البالغة من العمر 13 عاماً: «أُفكِّر في كل ساعة في أن شيئاً مريعاً سوف يصيبني». وقال عاصم وهو في الخامسة من العمر: «لديهم مدافع وقنابل، وسيكون الهواء حاراً وبارداً، وسوف نحترق كثيراً». وقالت هند ابنة الثلاث عشرة سنة بصوت متكسِّر للباحثين: «أشعر بالخوف كل يوم من أننا قد نموت جميعاً. لكن أين سأذهب إذا تُركت وحيدة؟». وقد صُدم الباحثون عندما رأوا أن الأطفال كانوا يعبّرون بأغلبيتهم عن مثل هذه المخاوف[29].

سوف تؤدي الحرب الوشيكة بصورة فورية إلى انهيار بنية الدعم الاجتماعي المزعزَعة أصلاً، والتي كانت حكومة بغداد تسيّرها، الأمر الذي سيدفع مجموعة سكانية كاملة من الأطفال المصابين بسوء التغذية نحو الموت جوعاً. وأظهرت الاستنتاجات الرئيسية للباحثين (اللوحة رقم 2) أن الأطفال العراقيين «سيتعرَّضون لخطر كبير جداً من الموت جوعاً والإصابة بالأمراض والصدمات النفسانية والقتل إذا قامت الحرب»:

يقول فريق البحث الدولي إنه إذا نشبت الحرب فسيواجه الأطفال العراقيون كارثة إنسانية. وفي حين يستحيل التكهّن على نحو دقيق بطبيعة أي حرب وأعداد القتلى والجرحى المتوقع سقوطهم، فإن الإصابات بين الأطفال ستكون بالآلاف، والأرجح بعشرات الآلاف، وربّما بمئات الآلاف[30].

لقد تحدَّث الباحثون إلى أحداث بين الثانية عشرة والتاسعة عشرة من العمر وتسعة أطفال دون السابعة، وتبيَّن لهم أن طريقة هؤلاء في التعبير عن أنفسهم «لم تكن لها نكهة الشعارات السياسية المكرَّرة التي تُحفظ عن ظهر قلب». ولم يكن الأطفال والأحداث مهتمين بالقضايا السياسية، بل بمخاوفهم الخاصة بهم (اللوحة رقم 3)، ممّا يكشف نمطاً من المعاناة والمشاكل العقلية:

اللوحة رقم 2: الاستنتاجات الأساسية لمسؤوليتنا المشتركة: تأثير حرب جديدة على أطفال العراق

الأطفال العراقيون أكثر عرضة للمخاطر في أوائل عام 2003 مما كانوا عليه في 1990 قبل حرب عام 1991.

16 مليون مدني عراقي ـ نصفهم من الأطفال ـ يعتمدون كلياً على الحصص الغذائية التي توزعها الحكومة. وستؤدي الحرب إلى تعطيل نظام التوزيع فتكون النتيجة نقصاً في الغذاء وسوء التغذية وربما المجاعة.

لا يوجد في العراق إلاَّ ما يُقدَّر بمخزون شهر واحد من الغذاء.

حوالى 500 ألف طفل عراقي مصابون بسوء التغذية الحادة أو يعانون من نقص الوزن. وهؤلاء معرَّضون بشكل خاص للأمراض والموت في حالة نشوب الحرب.

لا يساوي نظام الرعاية الصحية إلاَّ جزءاً ممَّا كان عليه قبل عام 1991. وتُقدِّر الأمم المتحدة أن المستشفيات والعيادات ستخلو من الأدوية بعد بدء الحرب بـ 3 إلى 4 أسابيع.

أصبحت نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة أعلى مرتين أو ثلاث مرات مما كانت عليه في عام 1990. وتعني هذه الهشاشة المرتفعة معدلات أكبر للأمراض والوفيات بين الأطفال في ظروف النزاع المسلّح.

شبكات المياه والصرف الصحي في حالة بالغة السوء بعد اثنتي عشرة سنة من العقوبات. وتصبُّ يومياً 500 ألف طن متري من المياه المُبتَذَلة غير المعالَجة في أحواض المياه العذبة، ممّا يعني أن 60 في المئة فقط من العراقيين يستطيعون الحصول على ماء نظيف. وسوف يكون أي تعطيل إضافي بسبب الحرب بمثابة كارثة.

تُقدِّر الأمم المتحدة أنّ الحرب قد تؤدي إلى موجة لاجئين يزيد عددهم عن 1.4 مليون، ونازحين داخليين يبلغ عددهم مليوني نازح. وستضم هذه الأعداد ثلاثة أرباع المليون طفل من اللاجئين ومليون طفل بين النازحين الداخليين.

يعاني الأطفال العراقيون بالفعل من أمراض الصدمة النفسانية الحادة. وتسبّب الحرب الوشيكة حالات من الخوف والقلق والكوابيس المزعجة والاكتئاب. ويظن 40 في المئة من الأطفال الذين جرى استطلاع آرائهم أن الحياة تستحق أن يحياها الإنسان.

تُقدِّر الأمم المتحدة أن 500 ألف نسمة قد يحتاجون إلى علاج طبي طارئ في حالة نشوب الحرب.

إن المستوى الحالي لاستعدادات الطوارئ منخفض جداً. ولا توجد ترتيبات وإمدادات ملائمة للوفاء بالاحتياجات الخاصة للأطفال في الحرب.

ستكون حرب جديدة في العراق كارثية بالنسبة إلى أطفال العراق البالغ عددهم 12 مليوناً، والذين يعانون فعلاً من الضعف والهشاشة بسبب العقوبات الاقتصادية الطويلة.

المصدر: فريق البحث الدولي، تورنتو، 30 كانون الثاني/يناير 2003.

النقطة المركزية في كل أقوالهم كانت مشاعرهم الشخصية بأنهم ضحايا لا حولَ لهم ولا قوة لحياة من الحرمان (العقوبات) ولاحتمالات تعرُّض أرواحهم ومستقبلهم للتدمير الكامل نتيجة حرب لا يمكن تفاديها.

اللوحة رقم 3: رسائل من أطفال العراق ما قبل الحرب

«يأتون من أعلى، من الجو، وسيقتلوننا ويدمروننا. أستطيع أن أشرح لكم أننا نخاف من ذلك كل يوم وكل ليلة».

شيماء (5 سنوات)

«عندي فكرة واحدة فقط في رأسي معظم الوقت: تعني الحرب الموت بالنسبة إليَّ وإلى عائلتي بالطبع».

إيزار (18 سنة)

«سيقع دمار كثير وستُزهق أرواح كثيرة. نحن نعرف ذلك. ما يُقلقني أكثر من أي شيء آخر بالنسبة إلى وضع ما بعد الحرب، هو ما إذا كنت سأظل حية».

إسراء (16 سنة)

أرادت إيثار (10 سنوات) توجيه رسالة إلى الرئيس جورج بوش تقول فيها: «سيموت أطفال عراقيون كثيرون. ستشاهد ذلك على التلفزيون، وستندم بعد ذلك».

لا أتوقّع منهم أن يَقتُلوا كثيرين. ذلك غير مقبول. ربما يشعر الشعب الأميركي ببعض التعاطف معنا لأننا مسالمون ولا نريد أن نهاجمهم.

شاهدة (11 سنة)

المصدر: مسؤوليتنا المشتركة ، مصدر سابق.

وتمثَّلت النتائج [المتأتية عن شعور الأطفال بدنوّ الحرب] بالآم الرأس والتوتر والخوف، وسرعة الغضب والاكتئاب والكوابيس المزعجة ونوبات الأرق ومشاعر الوحدة وأن الحياة لا تستحق أن يحياها الإنسان:

إن الموارد العقلية للآباء والأمهات العراقيين قد استُهلِكت على مدى فترة طويلة من الزمن، وقد يؤدي ذلك بالتضافر مع عوامل صحية سلبية أخرى، إلى آثار كارثية على صحة الأطفال العقلية[31].

وأكّدت كلير شورت في 12 شباط/فبراير كم كان من الصعب إقناع المؤسسة العسكرية الأميركية بإضافة موضوع الحماية الإنسانية إلى تخطيطها. كما شدَّدت على ضرورة الحصول على موافقة صريحة من الأمم المتحدة للقيام بعمل عسكري ضد العراق. وأكدت أن الحملة العسكرية يجب ألاَّ تُلحِق أضراراً بمحطات توليد الطاقة الكهربائية وسواها من المكوّنات الهامة للبنية التحتية الحيوية للسكان المدنيين:

إننا نعبّر عن النقاط الإنسانية بكل وضوح، ومؤسستنا العسكرية تنصت إلينا. إنّنا نتبيَّن أنه من الصعب جداً جعل الولايات المتحدة تتعامل مع العواقب الإنسانية.

وقد كان من المرجَّح أن ينهار برنامج «النفط من أجل الغذاء» الذي كان أصلاً غير ملائم إلى حدّ بعيد، وأن يموت الناس جوعاً.

وقد نشرت في 17 شباط/فبراير 2003 حملةُ معارضة العقوبات على العراق (CASI)، وثيقةً سرية للأمم المتحدة توقَّعت أنَّ 30 في المئة من الأطفال دون الخامسة في العراق، أي حوالى 1.26 مليون طفل، «سيتعرضون لخطر الموت من سوء التغذية» في حالة نشوب الحرب. وأشارت مسودة الوثيقة التي حملت عنوان «خطة الطوارئ الإنسانية المتكاملة للعراق والدول المجاورة» Integrated Humanitarian Contingency Plan for Iraq and Neighbouring Countries التي أعدَّها في 7 كانون الثاني/يناير 2003 مكتبُ الأمم المتحدة للتنسيق والشؤون الإنسانية (O.H.A.)، إلى أن انهيار الخدمات الأساسية في العراق «قد يؤدي إلى حالة طوارئ إنسانية تتجاوز إلى حد كبير قدرات وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات»، وأن آثار العقوبات التي دامت أكثر من 12 عاماً وسبقتها حرب 1991 قد زادت بنسبة ملحوظة هشاشة وضع الشعب العراقي.

ووردت أنباء في آخر شهر شباط/فبراير، أفادت بأن كارثة إنسانية أصبحت وشيكة مع نفاد أموال المساعدات[32]. وقال مدير منظمة المعونة المسيحية داليب مُكرجي Daleep Mukarji: «هناك فيض من الأدلة على أن الاستعدادات المتخَذة قد تكون غير كافية على الإطلاق». وهو حكم ردّده مراقبون كثيرون استنكروا التعليمات المطبَّقة في شأن المساعدات، والتي تنصّ على حبس التمويل حتى حلول الكارثة. وقال الناطق باسم وكالة غوث الطفولة Save the Childern برندان بادي Brendan Paddy، إنه في حين يخاف الناس من الحرب الكيميائية أو البيولوجية، فإن «ما يقتل معظم الناس هو الأمراض وسوء التغذية». (لم توفر تجربة فترة ما بعد الحرب في أفغانستان أي عزاء. فقد قدَّر البنك الدولي في أوائل عام 2002 أن البلاد ستحتاج إلى مبلغ 10.2 بلايين دولار على مدى خمس سنوات. ووصلت قيمة التبرعات الدولية الموعودة إلى نصف هذا المبلغ تقريباً. وكانت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية C.I.A. تنفق بعضاً من الأموال الواردة لكي تموّل زعماء حرب مختارين وبعض الميليشيات مقابل دعمهم لـ «الحرب على الإرهاب» المزعومة. وقال مراقب غربي في تعليق له عن أفغانستان: «إذا كان الأميركيون يظنون أن هذا هو النجاح، فلا بدَّ من أن يكون الفشل التام أمراً مروّعاً»[33]. وكانت كل الدلائل تشير إلى أن التجربة الأفغانية سوف تتكرر في العراق، ولم يكن من المنتظر أن تكون واشنطن المستعدة لإنفاق أكثر من 100 بليون دولار على الحرب، متحمّسة لتمويل السلام).

كان من البديهي أنَّ استعدادات السكان المدنيين العراقيين للحرب كانت أضعف وأقلّ كفاءة عما كانت عليه في 1990-1991. فقد قامت الولايات المتحدة وبريطانيا طوال ثلاث عشرة سنة، بعملية منظَّمة لتخريب البنود الإنسانية في نظام العقوبات في حملة لئيمة أرغمت غالبية العراقيين على خوض صراع يائس من أجل البقاء[34]. وحتى في شهر آذار/مارس 2003، أي قبل الحرب مباشرة، كانت واشنطن ولندن تعملان على الحدّ من تدفّق السلع الإنسانية إلى العراق. وهكذا، تمّ تعطيل قرابة 2632 عقداً وافقت عليها الأمم المتحدة لشراء إمدادات بقيمة 5.1 بلايين دولار لأن العراق لم يكن يملك الأموال اللازمة من موارد النفط (التي قُيِّدت عمداً بسبب سياسات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة). أما القطاعات الإنسانية التي تأثرت من نقص الموارد المالية فكانت الزراعة (850 مليون دولار)، والتعامل مع المواد الغذائية (808 ملايين دولار)، والإسكان (666 مليون دولار)، والكهرباء (562 مليون دولار)، والاتصالات والمواصلات (454 مليون دولار)، والمياه والصرف الصحي (491 مليون دولار)، والتعليم (400 مليون دولار) والصحة (385 مليون

دولار)[35]. ويتَّضح مما سبق، أنه في حين كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تستعدان لشنّ هجوم عسكري ساحق على العراق، تعمَّدتا قصداً عرقلة حصول الشعب العراقي على الغذاء والماء النظيف والإمدادات الطبية.

وواصلت منظمات الإغاثة إطلاق تحذيراتها من أنَّ الحرب ستؤدِّي إلى كارثة إنسانية. وكرَّرت وكالة غوث الطفولة ومنظمة كير Care الدولية ومنظمة المعونة المسيحية، قولها إن الحرب الجديدة في منطقة الخليج ستخلّف ما يصل إلى 3 ملايين لاجئ سوف يُسبِّبون، في ظل ظروف الهجمات العسكرية على البنية التحتية المتآكلة للعراق، مشاكلَ رهيبة من الأمراض والمجاعة. وأعلن المدير العام لوكالة غوث الطفولة مايك أندرسون Mike Anderson : «أن الوفاء بالاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي لن يتطابق مع جدول أعمال عسكري يعطي الأولوية للانتصار في الحرب». وقالت مديرة منظمة كير الدولية ـ فرع العراق ـ مارغريت حسن: «إن أفراد الشعب العراقي مُرغَمون الآن بالفعل على العيش في ظروف طارئة مريعة، وليس لديهم ببساطة الموارد اللازمة لمجابهة أزمة إضافية ناجمة عن العمل العسكري». ورأى داليب مُكرجي [المعونة المسيحية] أن الحرب قد تطلق «موجات صدمات إنسانية وعسكرية» في منطقة الشرق الأوسط بكاملها، و«خاصة إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة»، وأكّد أن على إسرائيل، وليس العراق وحده، احترام قرارات الأمم المتحدة.

كانت عملية الهروب من بغداد قد بدأت بالفعل. واستأجرت أُسر عراقية كثيرة، قادرة مالياً، سيارات كبيرة لنقل أفراد الأُسر ومقتنياتهم عبر الصحراء إلى الأردن في رحلة تستغرق عشر ساعات، أو إلى سوريا في رحلة تستغرق ثماني ساعات. وتحدَّث رجل افترق عن عائلته بسبب الأزمة، عن مدى الخوف الذي ساوره من أجل الأطفال الصغار. وقال رجل آخر عاد إلى أُسرته في الموصل: «سوف نموت جميعاً، في نهاية المطاف، ولكنْ لا أحد يريد أن يموت حرقاً بانفجار صاروخ». وقال رجل كان مقاتلاً في حرب عام 1991 لصحافي غربي: «أرجوك ساعدني. رجاءً أَخبرني كيف نخرج من هنا. إننا مذعورون. لا نستطيع تحمّل حرب أخرى. لا نستطيع أن ننجو منها».

وتحدَّثت الناشطة في حركة أصوات في البرية وعضوة فريق سلام العراق Iraq Peace Team الذي تعهَّد أفراده بالبقاء في العراق أثناء الحرب، كاثي كيلي Kathy Kelly، عن مواقف المدنيين العراقيين من الحرب الوشيكة، وعن الطفلة سحاب البالغة من العمر ثماني سنوات، والمصابة

بمرض السرطان في مستشفى المنصور، كيف كانت تَسعَد برسم صور زاهية الألوان في كتاب رسم للأطفال، وقالت: «بدا وكأننا على مسافة سنوات ضوئية من الحرب خلال الساعات الهادئة في ذلك الصباح المشرق مع هذه الطفلة التي تشع جمالاً». ورفع فريق السلام شعاراً بمناسبة رحيل موظفي الأمم المتحدة من بغداد، كُتب عليه:

مع السلامة يا أمم متحدة، نرجو إبلاغنا: من سيحمي الأطفال العراقيين؟

وكانت، في هذا الوقت، المؤسسة العسكرية الأميركية تعلن أنها سوف تضرب العراق بثلاثة آلاف قنبلة وصاروخ خلال الساعات الـ 48 الأولى من الحملة العسكرية، أي أكثر من القنابل والصواريخ التي استُخدمت في حرب الخليج [الثانية] لعام 1991 بكاملها. ونقلت صحيفة نيويورك تايمز News York Times عن مسؤولين في وزارة الدفاع الأميركية قولهم: «لن يكون هناك مكان آمن واحد في بغداد».

الحرب

تركّز الجزء الأعظم من التغطية الإخبارية في وسائل الإعلام الغربية على ما اعتُبر النواحي المثيرة للنزاع المسلَّح. وراحت وسائل الإعلام هذه تصف بلا كلل وبلا ملل «بطولات أبنائنا» [الأميركيين والبريطانيين] والاشتباكات العسكرية الكثيرة و«الحملة» النهائية على بغداد، بمساعدة التقارير الصحافية وبيانات الكومبيوتر وفريق كبير مأمون الجانب من الخبراء السياسيين الخانعين. ونادراً ما ظهرت أفظع صور الحرب في الصحافة، ولم تُعرَض أبداً في التلفزيون، ذلك أن رؤساء تحرير الأخبار كانوا في العادة سعداء بلعب دورهم الدعائي في المجهود الحربي. وتعرَّضت قناة «الجزيرة» المستقلة، ومقرُّها قطر، للانتقاد مرّات كثيرة لأنها عرضت على شاشتها المناظر التي تعكس وجه الحرب الحقيقي في المفهوم الإنساني. وظلَّت «الجزيرة» موضع انتقاد حتى بعد أن تعرَّضت لمتاعب مع السلطات العراقية.

وكانت الشعارات السياسية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة تُقدَّم إلى الجماهير الغربية من دون تعليق أو مساءلة:

ليس لنا خلاف مع الشعب العراقي؛

استخدمنا أسلحةً دقيقة التصويب، ولا نهاجم إلاَّ أهدافاً عسكرية؛

نبذل عناية غير عادية لتفادي إصابة المدنيين.

لكن، اتضح أنه كان من المستحيل إخفاءُ طبيعة الحرب وغايتها. وما إن بدأت الحرب حتى صار جلياً حجمُ الخسائر البشرية. كان هناك في البداية عشرات من القتلى والجرحى ثم مئات ثم آلاف. وأصبح واضحاً أكثر فأكثر مع استمرار الحرب أنّ عدد الضحايا من القتلى والجرحى والمصدومين والمرضى والجوعى والمثكولين سيبلغ الملايين.

وقُتل في 20 آذار/مارس سائق أجرة أردني في بغداد عندما أصابه أول صاروخ أميركي يضرب المدينة، فمزَّقه إِرَباً. وبعد يومين كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تُعالج حوالى مئة مُصاب من المدنيين، منهم قرابة 30 امرأة وطفلاً في مستشفى اليرموك التعليمي في بغداد. وكان سكان البصرة (1.5 مليون نسمة) يواجهون، في الوقت نفسه، أزمة في مياه الشرب وانقطاع التيار الكهربائي. وحذَّر الصليب الأحمر الدولي من كارثة إنسانية، وأعلنت السلطات العراقية في 23 آذار/مارس أن 77 مدنياً قُتِلوا و300 آخرين جُرحوا بفعل القصف الأميركي ـ البريطاني. وفي بغداد، أصبحت ضُحى سُهيل البالغة من العمر خمس سنوات، ضحية من بين مئات الضحايا إثر إصابتها بجروح من شظايا صاروخ كروز أصاب ضاحية الرضوانية السكنية. وأصيبت ضحى بشلل جزئي لأن شظية اخترقت عمودها الفقري. وكانت ضحى من بين أكثر من مئة مصاب نُقِلوا إلى مستشفى المستنصرية الجامعي مباشرة بعد بدء القصف الأميركي على المدينة[36].

لقد بدت الحقائق واضحة: سواء أكان المدنيون مستهدَفين أم لا، فمن المؤكد أنهم يُقتَلون ويُجرَحون بأعداد كبيرة. وكانت السيدة أمل حسن، وهي امرأة ريفية في الخمسين من العمر، ترقد في المستشفى مصابة بعدّة جروح في الصدر بفعل الشظايا. وكانت ترقد في سرير آخر، ابنتها البالغة من العمر خمس سنوات، وساقاها ما زالتا تنزفان دماً من جراحاتها. وفي غرفة أخرى من المستشفى رقد الأخوان سليم (11 سنة) وعُمر (14 سنة) المصابان بجراح من الشظايا التي اخترقت صدريهما وأرجلهما. وبدا وكأن إصابة الشخص بعدد كبير من الشظايا مرضٌ طبيعي، كما قال الصحافي روبرت فيسك الذي شاهد عدداً كبيراً من هذه الإصابات[37]. وفي هذه المرحلة المبكّرة من الحرب، كان حوالى 320 صاروخ كروز قد سقطت على بغداد منطلقةً من حاملة الطائرات الأميركية كيتي هوك Kitty Hawk . وادّعت قناة «الجزيرة» في 22 آذار/مارس أن حوالى 50 عراقياً قُتلوا بقنابل قوات «التحالف» في البصرة، وظهرت على الشاشة صورة طفل وقد نُسِف الجزء الخلفي من جمجمته بينما كان أناس مُلطَّخون بالدماء يتلقّون العلاج على أرض أحد المستشفيات. وقالت امرأة واقفة بين المصابين: «إنهم مدنيون كثيرون. لقد كانت مذبحة».

ونشرت صحيفة صانداي ميرور Sunday Mirror البريطانية (آذار/مارس، 2003) صور طفل عراقي صغير في بغداد وقد أُصيب بحروق بالغة في وجهه، وجنديَّين عراقيين قُطِع رأساهما يمسكان بعلم أبيض. ودُمِّرت في حي القادسية السكني سبعة منازل وأُصيب 12 منزلاً آخر بأضرار بالغة، وبقي أناس من السكان تحت الأنقاض. وكان يرقد في مستشفى اليرموك الطفل عباس علي البالغ من العمر 3 سنوات مصاباً بجروح غائرة وحروق غطت 85 في المئة من جسمه. ويرقد في السرير المجاور طالب عمره 21 سنة، لُفَّ وجهه المتورّم تورماً فظيعاً بضمادات من الشاش الأصفر. وعلى مسافة قصيرة كان رجل مصاب بحروق بالغة مضطراً إلى الجثو أرضاً على يديه ورجليه[38]. وفي هذا الوقت بالذات، كانت فظاعات كثيرة أخرى تُرتَكَب من دون أن يشاهدَها أو يبلّغَ عنها أحد، بعد منع وسائل الإعلام من الوصول إلى أماكن معيَّنة منعاً باتاً.

وواصل الصليب الأحمر رفع صوته بشأن الكارثة الإنسانية في البصرة، حيث كانت مجموعة سكانية كبيرة محرومة من المياه مُجبَرةً على الشرب من نهر تصبُّ فيه قاذورات غير معالَجة. وقال الناطق باسم منظمة اليونيسف جيفري كين Geoffry Keene:

من المؤكد أن هناك الآن خطرَ انتشار المرض بما أن عشرات آلاف الأشخاص في المنازل والمستشفيات ومؤسسات الرعاية يحاولون تدبُّرَ أمورهم والعثور على ما يستطيعون تأمينه من مياه النهر وسواه من المصادر... إن أطفال العراق هم من أكثر الناس في العالم تعرضاً للخطر... وهناك احتمال حقيقي جداً الآن من حدوث وفيات أطفال ليس من الحرب فقط، بل من الآثار الإضافية للإسهال والتجفاف. ونُقدِّر أنَّ 100 ألف طفل دون الخامسة على أقل تقدير معرَّضون لهذه الأخطار.

ولم يمض وقت طويل حتى كانت كارثة البصرة تمتد إلى مدن وبلدات أخرى كثيرة في مختلف أنحاء العراق، مع تعطُّل الخدمات الحيوية وفرض الحصار الفعلي على ملايين المدنيين. واستمرّ القصف الجوي في كل مكان. وكانت زينة صباح واحدة من عراقيين كثيرين تعرَّضوا للقصف في مناطق سكنية. وأصيبت ابنتها منى البالغة من العمر 4 سوات بجرح عميق في ساقها من جراء انفجار القنبلة، ونُقلت إلى المستشفى وهي تصرخ من الألم والرعب. وكانت ترقد في السرير المجاور السيدة بدرية حسن البالغة 80 عاماً وقربهما وليد عزيز (62 عاماً) الذي فَقَد بصره في انفجار قنبلة عندما كان ذاهباً لشراء هدية لابنته في عيد ميلادها. وقال الدكتور موسوي الذي عالج هؤلاء المصابين: «يقطن أولئك الناس في منطقة سكنية، ولا يوجد حتّى هدف عسكري واحد بالقرب من موقع سقوط القنبلة. أرجو أن توضحوا ذلك».

هذا، وكانت منظمة اليونيسف تبذل جهدها لمجابهة الأوضاع المتردية في حرب آخذة في الاتساع. وقال ناطق باسم المنظمة كان قد زار ميتماً في مدينة كربلاء التي تحوّلت إلى جبهة قتال، إن كل ما يريده الأطفال هو أن يتوقَّف القصف. وعلَّقت المديرة التنفيذية لليونيسف كارول بيلامي Carol Bellamy على الوضع بقولها:

تشعر اليونيسف بقلق عميق بسبب تدهور الأوضاع بالنسبة إلى الأطفال في المناطق الأشد تأثراً بالعمليات العسكرية. وقد زادت الأيامُ القليلة الماضية الشعورَ بالقلق على المدنيين الذين أطبق عليهم النزاع المسلَّح.

وكانت اليونيسف قد استأجرت ناقلات بحرية تجارية لجلب الماء إلى البصرة من الكويت، إلاَّ أنها لم تستطع تسليم الحمولة بسبب الحصار العسكري: («لسنا انتحاريين ولا نتوقَّع أن يكون الآخرون انتحاريين»). وذكرت منظمة الصحة العالمية في 25 آذار/مارس، أنَّ 60 في المئة من السكان المدنيين في البصرة أصبحوا بدون مياه نظيفة.

لقد كان نمط الهجوم واضحاً، فالبنية التحتية المدنية كانت تُستهدَف في أنحاء كثيرة من العراق، كما كانت أعداد متزايدة من العراقيين تتعرّض للقتل والإصابة بصواريخ كروز والقنابل، ومن بينها أسلحة مصنوعة من اليورانيوم المُنَضَّب والقنابل العنقودية والمتفجرات شديدة التدمير. وهنا ما يكفي لننقل بعض العناوين الرئيسية لصحف غربية، وهي عناوين قليلة من كثيرة مثلها:

تؤدي معركة احتلال المدينة إلى ادعاء بوقوع «مذبحة أطفال»[39].

فَتَح اليانكي النار. لم يكن لديه أي احترام للروح البشرية. كان مثل الكاوبوي في مهرجان[40].

أطفال يُقتلون ويُشوَّهون في غارة أميركية بالقنابل العنقودية[41].

البرهان: قتلى ساحة السوق سقطوا بصاروخ أميركي[42].

مقتل مدنيين في قصف قرب مستشفى[43].

مستشفى يجاهد للاستمرار بينما تزداد إصابات المدنيين[44].

أطفال منتحِبون، الجرحى والقتلى: ضحايا اليوم الذي أمطرت فيه القنابل العنقودية على بابل[45].

يقتل جنود أميركيون سبع نساء وأطفال عند حاجز تفتيش[46].

ونوّه بعض المراقبين بأن إصابات المدنيين لم تقع مصادفة، ولم تكن حالات غير مقصودة من «الضرر العَرَضي المصاحب» collateral damage. وأشارت منظمة مركز العمل Action Centre التي تتخذ مقرها في نيويورك، إلى أن القيادة العليا الأميركية طالبت في المراحل الأولى

من الحرب، وفي مواجهة المقاومة العراقية العنيدة، بشنّ حرب مفتوحة ضد السكان المدنيين العراقيين.

وأعلن «مركز العمل» في 2 نيسان/أبريل 2003، أن «مئات المدنيين قد قُتلوا بالرصاص في الطرقات وفي منازلهم ومزارعهم».

وجاء هذا التحول في السياسة الأميركية ـ على حدِّ قول المركز ـ بسبب مقاومة العراقيين وصمودهم، مما شجَّع الجنود الأميركيين على اتباع طريقة «أَطلِق النار أولاً ثم اطرح أسئلتك». ونقلت صحيفة واشنطن بوست Washington Post في 1 نيسان/أبريل، عن مسؤول في وزارة الدفاع الأميركية، قوله إن كل عراقي «يُعتَبر الآن محارباً حتى يثبت العكس». وأضاف: «ستكون هناك أعمال إنسانية وعناية طبية وما شابه، لكنّ مجهود المساعدة على نطاق واسع ينبغي أن ينتظر». وانطوت هذه السياسة على مضاعفات شكَّلت انتهاكات خطيرة للقانون الدولي: مثلاً، تنص المادة 54 من البروتوكول الأول المُلحَق بمعاهدات جنيف، على أن «تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب، محظور». وأشار «مركز العمل» إلى كل الفظاعات الكامنة في السياسة الأميركية الآخذة في التبلور:

في الواقع، تمنع الاستراتيجيا الأميركية الجديدة قصداً المدنيين العراقيين في الناصرية ومدن أخرى، من الحصول على الطعام والماء إلاَّ إذا تعاونوا مع قوات الاحتلال.

وصرَّح قائد عمليات مشاة البحرية الأميركية المقدم بول روش Paul Roche للصحافيين في 31 آذار/مارس، بأن الاستراتيجيا الأميركية تجاه سكان الناصرية تشمل استخدام الغذاء والماء كسلاح لترويع المدنيين وكسر إرادتهم[47].

وعبَّرت صحيفة واشنطن بوست عن هذه السياسة الأميركية بلهجة صارمة في عنوان رئيسي يقول «القوات الأميركية تتلقّى أوامر باستخدام أساليب أكثر قسوة».

وكتب مارك فرانتشيتي Mark Franchetti في 30 آذار/مارس في صحيفة الصانداي تايمز The Sunday Times، مقالاً سجَّل فيه وقع السياسة الأميركية على المدنيين العراقيين. فقد شاهد حوالى 15 سيارة مدنية وقد ملأتها بالثقوب طلقات الجنود الأميركيين:

أحصيتُ في هذا الحطام 12 قتيلاً مدنياً مُمَدَّدين على الطريق أو في حُفَر قريبة... وكانت جثة أحد الرجال لا تزال تحترق... وكانت على مسافة قصيرة فتاة صغيرة لا تتجاوز الخامسة من العمر

تلبس رداءً جميلاً بلونيه الذهبي والبرتقالي ملقاةً ميتة في خندق قرب الطريق إلى جانب جثة رجل ربما كان أباها، وكان نصف رأسه قد نُسِف.

وعلَّق الملازم في الجيش الأميركي مات مارتن Matt Martin على المشهد بقوله: «هل رأيتَ كل ذلك؟ هل رأيتَ تلك الفتاة الصغيرة؟ إنه لأمر يُحزنني أن أرى الأطفال يُقتلون هكذا، لكن لم يكن أمامنا أي خيار». وقال العريف رايان دوبري Ryan Dupre، وهو يجول بنظره على مسرح العملية: «لقد بدأتُ أكره هذه البلاد. انتظرْ حتَّى أضع يديَّ على عراقي لَعين. كلاَّ، لن أضع يديَّ عليه بل سأقتله». ووصف مقال لوكالة «رويترز» بعنوان «العراقيون مفجوعون حزناً بعد هجوم صاروخي» (29 آذار/مارس)، هجوماً أميركياً على حي فقير في بغداد. كانت عُروبة خُضير تنتحب بطريقة هستيرية وتلطم وجهها وصدرها: «لقد طيَّر الانفجار رأس ابني. لماذا يضربون الناس؟ لماذا يقتلون الأطفال؟». وقُتلت شذى سلّوم البالغة من العمر 20 سنة عندما اخترقت شظية من الانفجار عنقها. وعُثر على الرضيعة فاطمة، وهي في الشهر السادس من عمرها، حيةً بين ذراعي أمِّها الميتة، وأخذها الجيران إلى جدّتها. لقد طغت صرخات المنتحبين على بكاء الرضيعة الجائعة.

طال مجرى الحرب من أيام إلى أسابيع، وكان عدد الضحايا المدنيين من قتلى وجرحى يزداد كل ساعة. وارتفع عدد الخسائر البشرية العراقية إلى عشرات الآلاف تحت الضربات الساحقة للتكنولوجيا الحديثة. وكما كانت الحال في حرب الخليج [الثانية] عام 1991، فقد رفض الجنرالات السياسيون الأميركيون أي اعتراف بأعداد العراقيين القتلى والجرحى، لأن أي كشف صريح لحجم المجزرة لن يُقابَل بالترحاب في وسائل الإعلام العالمية. وكذلك، لم تُعلَن أيُّ أرقام عن مئات آلاف العراقيين الذين قضوا نحبهم نتيجة للأمراض والمجاعة التي سببتها الحرب.

الفوضى

لم تركّز وسائل الإعلام الغربية عموماً اهتمامها على ضحايا الحرب من البشر. وكما كان الأمر في حرب عام 1991 والمجاعة الناجمة عن العقوبات، فقد رأت شبكات التلفزيون أن التقارير المصوَّرة المتوفرة لديها مفزعة جداً بحيث لا يمكن عرضها على الشاشات. إلاَّ أن قدراً كبيراً من المعلومات كان متوفراً في الصحف لمن اهتم بمعرفة ما يجري. ووصف تقرير صحافي مثلاً ما حدث لقرويّين عراقيين في مدينة الحلّة قرب بابل بفعل هجوم عنيف شنّته القوات الأميركية جواً

وبراً. وشاهد صحافيون من جريدة ذي غارديان The Ghardian اللندنية شريطاً تلفزيونياً قبل عملية المونتاج والتحرير، ظهر فيه الجثمان الصغير لرضيع قتيل وقد لُفَّ في الكفن، وكأنه دمية، يحمله شخص من المشرحة ليضعه قرب جثمان صبي بدا أنّه كان في حوالى العاشرة من عمره[48].

وتحلَّق القرويون حول جثث أقربائهم القتلى التي كانت تُكدَّس في سيارات شحن صغيرة، ثم لحقوا بهذه السيارات المتجهة إلى المقابر لدفن الجثث المشوَّهة تشويهاً رهيباً. وظهرت في الشريط أيضاً صفوف أسرّة المستشفى التي نُقل إليها الجرحى من النساء والأطفال، وبينها بقع كبيرة من الدم.

وعلّق الدكتور ناظم العادلي الذي تلقّى تعليمه في جامعة أدنبره Edinburgh، والعامل في المستشفى، على الكارثة التي حلّت بالمدنيين العراقيين، فقال:

سقط كل أولئك الضحايا بفعل قصف الأميركيين منازل المدنيين. لقد جُرح مئات العراقيين وقُتِل الكثيرون... لا توجد في المنطقة [المستهدَفة] أي سيارات أو مدرّعات للجيش[49].

وقالت امرأة تُدعى علياء مخطاف، إن زوجها وأطفالها الستة قُتِلوا في الهجوم. وظهر قريباً منها فتى يافع وقد لُفَّت الضمادات حول ما تبقى من ذراعه اليمنى، حيث كانت شظية من الانفجار بترت يده.

لقد جلبت معها القوات الأميركية والبريطانية القتل الجماعي والدمار للمدنيين، وكراهية الناس المتزايدة لها. وبذلت وسائل الإعلام الغربية محاولات يائسة للحصول على تغطية تلفزيونية ملائمة سياسياً، فتمكّنت من بثّ صور عراقيين فَرِحين يهلّلون لسقوط صدام، لكنها لم تهتمّ بالوضع اليائس المظلم للضحايا المدنيين المحرومين من العناية الطبية الكافية، والذين كانوا يتفرّجون على مدنهم وهي تُدمَّر وتُسحق:

الأمم المتحدة في خلاف مع الجيش [الأميركي] بينما يشجِّع الجنود عمليات النهب[50].

يفشل مجهود الإغاثة مع انتشار أزمة الماء والطعام[51].

تحصل أُم قصر على الماء النظيف ـ بثمن[52] ـ أناس يسرقون الماء من الناقلات المخصَّصة لخدمة المستشفى ويبيعونه للمدنيين اليائسين. وقال جندي أميركي في مقابلة تلفزيونية: كم هو جميل أن ترى العراقيين «يتصرّفون مثل الرأسماليين».

يوصف المجهود الإنساني بالكارثة[53]. وقد أفادت منظمات الإغاثة بأن عراقيين كثيرين يعانون من نقص الماء والغذاء والموارد الطبية، وشكا كثيرون منهم من أنهم الآن في وضع «أسوأ كثيراً ممّا كانوا عليه قبل الحرب».

يهدد نقص المياه النظيفة المستشفيات الغاصّة بالضحايا[54].

وسط احتفال الحلفاء، طفلٌ في صراع مع الموت وثيابه مُغمَّسة بالدماء[55].

صورة للقتل الذي يُمارَس في مدينة آهلة بالناس؛ صورة تصبح أكثر تنفيراً كل دقيقة[56].

سيدفع الأطفال العراقيون الثمن الأكبر للحرب[57]. لقد أصبح علي إسماعيل عبّاس البالغ من العمر 12 عاماً والذي أصيب بحروق بالغة وفَقَد ذراعيه وقُتِلت أُسرته بأكملها، رمزاً عالمياً لعذابات أطفال العراق. وأشار بعض المعلِّقين إلى أن في العراق آلافاً من أمثال علي.

كانت مستشفيات بغداد الغاصّة بالمدنيين الجرحى، والمحرومة في أحيان كثيرة من إمدادات الماء والكهرباء، تشهد نفاد مخزون عقاقير التخدير والأدوية والمواد الطبية. وحذَّرت الناطقة باسم الصليب الأحمر ناد دوماني من أنَّ «المستشفيات بلغت حدَّ سعتها الأقصى»، وتحدَّثت عن نقص عقاقير التخدير. وأفادت منظمة الصحة العالمية أيضاً بحدوث نقص في الإمدادات اللازمة لمعالجة الحروق وجروح الشظايا وإصابات العمود الفقري، ووصفت الوضع بأنه «حَرِج». وكانت محطة المياه القريبة من مستشفيات المدينة الطبية الحديثة قد تعرّضت للقصف فانقطعت إمدادات المياه. كما قُصفت منشآت تكرير المياه وضخ المياه المبتذلة في جنوب بغداد، فشُلَّت مرافق المستشفيات، بينما كان الجرحى يواصلون التدفّق عليها. وقالت منظمة الصحة العالمية إنه كان من المستحيل حتى وضع تقدير لعدد العراقيين القتلى والجرحى: «ليس هناك من يجمع كل هذه الأرقام، ولكن من الواضح أنها مرتفعة جداً».

وتحدّثت تقارير عن أطفال يُولَدون في الظلام، في مستشفيات قذرة من دون ماء أو كهرباء. وتعرَّض أطفال لعمليات بتر أطراف من دون تخدير، بينما كانت عصابات النهب تجتاح المستشفيات لسرقة ما تبقّى من أدوية وأسرّة وحاضنات وتجهيزات العناية الفائقة. وتوقَّف بعد ذلك الأطباء عن الحضور إلى المستشفيات لاضطرارهم إلى البقاء في منازلهم لحماية أُسَرهم من اللصوص. وتُرك مدنيون عراقيون مصابون بجراح بالغة في المستشفيات من دون ماء وكهرباء وأدوية تخدير وتجهيزات طبية وأطباء وممرضين. وأوقفت منظمات الإغاثة عملياتها في 9 نيسان/ أبريل بسبب ما أسمته «انعدام الأمن»، وقالت إنه لا جدوى من تقديم مساعدات إذا كان مصيرها النهب، وطالبت قواتِ التحالف بالقيام بواجباتها القانونية والأخلاقية في إعادة الأمن والنظام، في وقت لم تكن الحملة العسكرية قد انتهت بعدُ، ولا تزال الفوضى مستمرة:

يسرق ناهبو المستشفيات الأدوية والحاضنات[58].

حضارة تُمزَّق إرَباً[59]. نُهب المتحف الوطني العراقي للآثار وحُطِّمت محتوياته: «تَنقَّل الناهبون من رفّ إلى رفّ بشكل منتظم، وراحوا ينتزعون من الخزائن التماثيل والجرار والمزهريات التي أبدعها الآشوريون والبابليون والسومريون والميديّون والفرس والإغريق، ويُلقون بها على الأرض الإسمنتية».

يتصاعد الغضب بينما تفشل الولايات المتحدة في السيطرة على الفوضى[60].

وصرَّح وزير الدفاع البريطاني جيف هون Jeoff Hoon في مقابلة أجرتها معه صحيفة ذي أوبزرفر The Observer اللندنية، بأن «ما نريده هو أن نخلق في أسرع ما نستطيع مناخاً من الأوضاع العادية». وقد بدا هون وزملاؤه [الأميركيون] بعد أن ساهموا في جلب الدمار والفوضى والبؤس والتشويه والموت والمرض على نطاق متزايد الاتساع، راضين عن عدم إدراكهم مدى تورّطهم وعمقه في كارثة العراق.

ولكن، ماذا يستطيع هون أن يقول للطفل علي عباس وآلاف الأطفال العراقيين الآخرين الذين أُصيبوا، وأولئك الذين يُتِّموا بقنابل القوات الحليفة، وللأهل الذين شاهدوا بأعينهم أجساد أطفالهم الممزَّقة. وماذا يمكن أن يُقال لمُرتضى قدّوم، الأم التي لم تجد في البصرة إلاَّ ماءً قذراً تعطيه مرغمةً لطفلتها ابنة الـ 11 شهراً، فمرضت الرضيعة وراحت الأم البائسة تُرضع صغيرتها علَّها تشفى لكنها فارقت الحياة.

ربما يستطيع بلير وبوش أن يفكّرا في ما يمكن أن يقولاه رداً على قضاة محكمة نورمبرغ التي حاكمت النازيين:

إن شنَّ حرب عدوانية ليس مجرد جريمة دولية. إنه الجريمة الدولية العظمى التي لا تختلف عن جرائم الحرب الأخرى، إلاَّ في كونها تُجسِّد في طياتها الشرَّ المتراكم كله.

وقد رفض إذذاك قضاة نورمبرغ، في بيان صريح، جميع محاولات إيجاد تبرير لنظرية العمل العسكري الوقائي ضد دولة ما. وقد ضمَّن أستاذ القانون الدولي، البروفسور إد فيرماج تعليقه استنتاجاً مفاده أن انتهاك جورج بوش للقانون الدولي يشكّل جريمة حرب (انظر: المقدمة). وفي السياق نفسه، قال عضو مجلس العموم البريطاني عن حزب العمال توم داليل Tom Dalyell في تصريح نشرته صحيفة ذي غارديان في 27 آذار/مارس 2003:

أنا... أعتقد أن السيد بلير يجب أن يُوصَم كمجرم حرب وأن يُرسَل إلى محكمة لاهاي لأنه مستمر في دعمه للهجوم الأميركي من دون موافقة لا لبس فيها من الأمم المتحدة.

ومن المؤكد أن في وسع المرء أن يجادل بناءً على القواعد التي حدَّدتها محكمة نورمبرغ بوضوح، بأن قيام بوش وبلير ببدء حرب عدوانية يشكّل «الجريمة الدولية العظمى». وبالإضافة إلى ذلك، هناك أعمال كثيرة أخرى ارتكبتها قوات التحالف أثناء الحرب يمكن اعتبارها كافية لمحاكمة مرتكبيها كمجرمي حرب.

وكان المحامي البلجيكي المقيم في بروكسل يان فرمون Jan Fermon يحضّر في أواخر شهر نيسان/أبريل 2003، شكوى قضائية نيابة عن حوالى عشرة عراقيين ادّعوا أنهم كانوا ضحايا أو شهوداً لفظائع ارتُكبت أثناء عملية «حرية العراق». وكان من شأن الشكوى أن تتّهم قائد القوات الحليفة الجنرال تومي فرانكس Tommy Franks وغيره من المسؤولين العسكريين الأميركيين بارتكاب جرائم حرب مثل قتل المدنيين العراقيين من دون تمييز، وقصف سوق عامة في بغداد، وإطلاق النار على سيارة إسعاف، والامتناع عن وقف عمليات النهب الجماعي للمستشفيات (صحيفة واشنطن تايمز Washington Times ، 28 نيسان/أبريل 2003). وكان ردُّ فعل حكومة الرئيس بوش على الشكوى غاضباً، وتلاه تحذير أحد المسؤولين [الأميركيين] من أن «بلجيكا ستجابه عواقب دبلوماسية» إذا قُبِلت الشكوى في المحاكم.

وهناك قضايا أخرى مثل قضية الرقيب الأميركي في سلاح المدفعية غاس كوفاروبياس Gus Covarrubias، الذي جرى التحقيق معه لإعدامه أسيراً عراقياً (صحيفة ذي غارديان، 2 أيار/مايو 2003). واعترف المتهم وقال: «ذهبت خلفه، وأطلقت النار على مؤخرة رأسه». كما هناك ادعاءات بأن الغارات الجوية الأميركية التي استهدفت مقرات معروفة لوسائل الإعلام وأدَّت إلى مقتل ثلاثة صحافيين، شكَّلت انتهاكاً لمعاهدات جنيف، فضلاً عن استمرار الولايات المتحدة في التنكّر لحقوق الأسرى المعتقلين في خليج غوانتانامو في كوبا ومن بينهم أطفال (صحيفة ذي غارديان ، 24 نيسان/أبريل 2003). ولم تتوفّر طوال شهر أيار/مايو أي معلومات عن أماكن وجود القادة العراقيين الذين تمَّ أسرهم أو عن طريقة معاملتهم. ولم يُسمح للّجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة الأسرى، وذلك بحدّ ذاته انتهاك للقانون الدولي.

وكانت لتدمير العراق واجتياح شعبه، نتائجُ متباينة بالنسبة إلى الإدارة الأميركية التي نصَّبت نفسها في بغداد بعد سقوط نظام صدام حسين. فوصل في 21 نيسان/أبريل الجنرال الأميركي المتقاعد جاي غارنر Jay Garner إلى بغداد لمباشرة عمله (انظر: الفصل الثالث: دور جاي غارنر). وكان من الضروري البدء في إعادة تشغيل أجزاء من البنية التحتية المدنية العراقية، من دون نسيان الحاجة إلى تأمين جو ملائم للشركات الأميركية كي تباشر في استغلال موارد العراق.

وكانت في الوقت نفسه الحكومة الأميركية تشير إلى أنها في حاجة إلى إقامة علاقة طويلة الأمد مع النظام العراقي الجديد، مهما يكن نوع الحكومة التي ستأتي بما يضمن وجوداً أميركياً دائماً في العراق. وتمَّ تحديد أربعة مواقع، من بينها مطار بغداد الدولي، كأماكن مُحتمَلة لإقامة قواعد عسكرية أميركية في المستقبل.

وواصلت جمهرة من اختصاصيي الدعاية الغربيين مهمة تصوير العراقيين المسلمين بأنهم شعب مبتهج «لتحريره» على أيدي «قوات مسيحية»، وإخضاعه لرغبات تاجر سلاح سابق من أصدقاء إسرائيل. ولكنَّ الشعب العراقي كان قد بدأ بالفعل التظاهر بالآلاف ضد الاحتلال الأميركي.

16. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، كانون الأول/ديسمبر 1995.

17. فكتوريا بريتين، ذي إندبندنت، لندن، 4 كانون الأول/ديسمبر 1995.

18. لقد وصفتُ بالتفصيل وقع العقوبات في: جَلْد العراق: العقوبات، القانون والعدالة الطبيعية ، (ماكميلان، لندن، 1998، الطبعة الثانية)؛ وفي: استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأميركية ، (دار الساقي، لندن، 2002، الفصل 2)، ص 63-83.

19. كوفي أنان، بيان صحافي 19 ، SG/SM/8643, SC/7698 آذار/مارس 2003.

20. المصدر نفسه.

21. «سيناريوهات إنسانية محتملة»، «وثيقة للأمم المتحدة»، (سري للغاية)، 10 كانون الأول/ديسمبر 2003.

22. «سيناريوهات إنسانية محتملة»، مصدر سابق.

23. المصدر نفسه.

24. المعلومات قدمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، ومنظمة الصحة العالمية.

25. المعلومات قدمها فريق العمل التابع للأمم المتحدة لقطاع الصحة في العراق.

26. «سيناريوهات إنسانية محتملة»، مصدر سابق.

27. جوناثان غلوفر، «هل نستطيع أن نبرّر قتل أطفال العراق؟»، ذي غارديان، لندن، 5 شباط/فبراير 2003.

28. جوناثان غلوفر، «هل نستطيع أن نبرّر قتل أطفال العراق؟»، مصدر سابق.

29. مسؤوليتنا المشتركة : أثر حرب جديدة على أطفال العراق، فريق الدراسات الدولي، وور تشايلد كندا، تورونتو، 30 كانون الثاني/يناير 2003.

30. المصدر نفسه.

31. مسؤوليتنا المشتركة : أثر حرب جديدة على أطفال العراق ، مصدر سابق.

32. أنتوني براون، «كارثة إنسانية تنتظر كي تنقضّ بينما يجفّ صندوق التعويضات»، ذي تايمز، لندن، 21 شباط/فبراير 2003.

33. فير ريفز، «العيش في الفقر والخوف من الهجر: الدولة التي بالكاد تعمل ووثقت بمنقذيها»، ذي إندبندنت، لندن، 24 شباط/فبراير 2003.

34. جيف سيمونز، استهداف العراق، مصدر سابق، الفصل 3، ص 85-105.

35. تقرير المتابعة الأسبوعي (1-7)، مكتب برنامج العراق، الأمم المتحدة، 11 آذار/مارس 2003.

36. روبرت فيسك، «هذه حقيقة الحرب: نحن نقصف وهم يعانون»، ذي إندبندنت أون صانداي، لندن، 23 آذار/مارس 2003.

37. روبرت فيسك، «هذه حقيقة الحرب: نحن نقصف وهم يعانون»، مصدر سابق.

38. جون سوين، «وضع عادي سوريالي في حلقة النار في بغداد»، ذي صانداي تايمز، لندن، 23 آذار/مارس 2003.

39. أوليفر بوركمان، ذي غارديان، لندن، 24 آذار/مارس 2003.

40. باتريك باركهام، ذي تايمز، لندن، 31 آذار/مارس 2003، («حالة من النيران الصديقة. كان هناك كل هؤلاء المدنيين. لم يكن لديه أي احترام للحياة البشرية»).

41. روبرت فيسك، ذي إندبندنت، لندن، 2 نيسان/أبريل 2003، («أطفال مشطورون من وسطهم وأطفال بجراح البتر... أب يحمل أشلاء طفله... شاحنتان محمّلتان بالجثث»).

42. كاهال ميلمو، ذي إندبندنت، لندن، 3 نيسان/أبريل 2003.

43. سامية نخول، ذي إندبندنت، لندن، 3 نيسان/أبريل 2003، (قصف مستشفى الولادة التابع للهلال الأحمر ومبان مدنية أخرى).

44. كريستوف أياد وجون بيار بيران، ذي إندبندنت، لندن، 3 نيسان/أبريل 2003.

45. روبرت فيسك، ذي إندبندنت، لندن، 3 نيسان/أبريل 2003، (بعض الضحايا ماتوا فوراً، معظمهم من النساء والأطفال، وبقيت أجزاء محترقة ومتحللة من جثثهم في المشرحة الواقعة في الجهة الخلفية لمستشفى الهلال وهي أشبه بالمسلخ. وتلقّت الكلية التعليمية أكثر من 200 جريح منذ ليلة السبت، أما الأموات الواحد والستون فهم أولئك الذين نُقِلوا إلى المستشفى أو الذين توفوا أثناء العمليات الجراحية أو بعدها. ويُعتقد أن كثيرين آخرين دُفنوا في قراهم. وقال الأطباء إن نسبة المدنيين بين هؤلاء حوالى 80 في المئة).

46. روبرت كورنول، ذي إندبندنت، لندن، 1 نيسان/أبريل 2003.

47. «العالم بأسره يتفرج علينا ونحن نموت»، مركز العمل، نيويورك، 2 نيسان/أبريل 2003.

48. إيوين ماك أسكيل وسوزان غولدنبرغ، «أطفال قُتلوا في الهجوم الأميركي»، ذي غارديان، لندن، 2 نيسان/أبريل 2003.

49. إيوين ماك أسكيل وسوزان غولدنبرغ، «أطفال قُتلوا في الهجوم الأميركي»، مصدر سابق.

50. دانيال ماك غرو، ذي تايمز، لندن، 5 نيسان/أبريل 2003.

51. كاهال ميلمو، ذي إندبندنت، لندن، 5 نيسان/أبريل 2003.

52. تيم فرانكس، ذي تايمز، لندن، 5 نيسان/أبريل 2003.

53. أنتوني براون، ذي تايمز، لندن، 7 نيسان/أبريل 2003.

54. أوين بوكوت، ذي غارديان، لندن، 8 نيسان/أبريل 2003.

55. روبرت فيسك، ذي إندبندنت، لندن، 8 نيسان/أبريل 2003.

56. سوزان غولدنبرغ، ذي غارديان، لندن، 9 نيسان/أبريل 2003.

57. برونون مادوكس، ذي تايمز، لندن، 9 نيسان/أبريل 2003.

58. فيليب سماكر ومايكل سميث، ذي دايلي تلغراف، لندن، 12 نيسان/أبريل 2003.

59. روبرت فيسك، ذي إندبندنت أون صانداي، لندن، 13 نيسان/أبريل 2003.

60. بيتر بومون، ذي أوبزرفر، لندن، 13 نيسان/أبريل 2003.

الفصل الثاني: الشعب

لم يكن في وسع الإدارة التي حلّت في العراق بعد سقوط صدام، أن تتجاهل التركيبة القبلية المعقَّدة للبلاد. ومهما تكن مساوئ صدّام، فقد امتلك مهارة في استخدام معرفته بالقبائل والعشائر ليحقق حداً معيّناً من الاستقرار الاجتماعي. صحيح أنه كان لعشيرة التكريتي التي ينتمي إليها صدام وضع متميّز وفريد في المجتمع العراقي، إلاَّ أنَّ الاهتمام وُجِّه أيضاً إلى قبائل وعشائر كثيرة أخرى ظلَّت قادرة على ممارسة نفوذ محلي على الأهالي. واستخدم صدام القمع للحفاظ على سيطرته السياسية على البلاد، لكنه أَغدق العطايا أيضاً على زعماء القبائل والعشائر وغيرهم من الشخصيات النافذة في مجتمعاتها.

وفي التاريخ الحديث للعراق، كانت حقوق فئات عديدة من السكان تُحتَرم لِماماً، وتُنتَهك في أحيان كثيرة، وهذه الفئات هي الأكراد والشيعة والتركمان والآشوريون والكلدانيون واليزيديون واليهود والصابئة وغيرهم. وزادت أنظمة الحكم الاستبدادية المتعاقبة، ومن بينها الحكومات التي كانت تدعمها بريطانيا إبان الحكم الملكي الهاشمي (1921-1958)، الأعباء الملقاة على كاهل زعماء القبائل، وقلّصت سلطاتهم التقليدية بشكل متزايد. وكثيراً ما كانت عوامل الفرقة المعهودة بين القبائل المختلفة تزيد من حدة المشاكل. وساهم التوزيع الجغرافي للقبائل في خلق توترات فئوية وتصعيد وتيرة المجابهات وعدم الاستقرار على الصعيد المحلي. وكانت الدول الأجنبية في الوقت نفسه، ومن بينها على وجه الخصوص الولايات المتحدة وبريطانيا، ترى في أحيان كثيرة فائدة كبيرة لها في استغلال الخلافات القبلية لتسهيل وصولها إلى ثروات العراق. وقد لقي الجهد العسكري الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003 على سبيل المثال، أنواعاً مختلفة من المساندة نتيجة للخلافات القديمة بين أكراد الشمال والأقلية السنية الحاكمة.

وثمة احتمالات جدية لنشوب صراعات بين المجموعات الدينية والعرقية في البلاد. فقد كتب الصحافي المتخصّص في الشؤون العربية دافيد برايس جونز David Pryce-Jones في 23 آذار/ مارس 2003، مقالاً عن الموضوع في صحيفة صانداي تلغراف Sunday Telegraph، اختار له العنوان التالي: «متاعب السنّة والشيعة والأكراد والأتراك تبدأ عندما تنتهي الحرب». فلقد هيّأت الحرب مسرح صراعات إثنية طويلة في المنطقة. وكانت الإدارة التي يسيطر عليها الأميركيون في بغداد مدركة تماماً للانقسامات الداخلية الرئيسية (السُّنّة، الشيعة، الأكراد)، لكن لم تبدر عنها

مؤشرات تنمّ عن فهمها فهماً جدياً للطبيعة القبلية المعقدة للعراق. ومن المفيد أن ينظر المرء إلى الطبيعة القبلية للعراق لتبيُّن النواحي التي ينبغي أن تعالجها أي إدارة أجنبية تحاول فرض الاستقرار في العراق.

الأكراد، التركمان، الشيعة

يُعتبر الأكراد اليوم أكثر فئات الشعب العراقي شهرة في الخارج. ويقيم الأكراد في خمس دول هي: أرمينيا، تركيا، إيران، سوريا والعراق. وتثير الضغوط الإثنية من أجل الحكم الذاتي الكردي أو قيام دولة كردية، حذراً مستمراً في هذه الدول. أما التركمان فهم فئة أخرى تحمل على كاهلها مشكلات سياسية ناجمة عن خطوط الحدود الجغرافية التي رسمتها دول أجنبية. ويتحدث التركمان لغة تركية بلهجة الأوغوز Oguz. وبعد بدء الفتوحات العربية في القرن السابع الميلادي انتشر التركمان في الشرق الأوسط قادمين من موطنهم الأصلي: تركمانيا. وفي السنوات الأخيرة للاتحاد السوفياتي كان حوالى 4 ملايين نسمة يعيشون في جمهورية التركمان السوفياتية الاشتراكية (تركمانستان اليوم)، بينما ينتشر اليوم حوالى مليوني تركماني في أفغانستان، إيران، العراق، سوريا وتركيا. وللتركمان طبيعة ريفية نمطية وعادات اجتماعية تُعتبر رجعية وقمعية، مثل رفضهم تحرُّر المرأة.

وعلى الرغم من كون معظم سكان العراق من أهل المدن، فما زال يحتوي على خصائص كثيرة للنظام الاجتماعي القبلي برغم كل الجهود التي بُذلت أخيراً للتخلّص من العادات القديمة. وينطبق ذلك بشكل خاص على المناطق الريفية النائية المعزولة، مثل بوادي الشمال الغربي وبعض أنحاء الجنوب. وكانت منطقة الأهوار في الجنوب في الماضي موطن قبائل وعشائر ريفية كثيرة، إلاَّ أن السدود التي بنتها تركيا والمشاريع الزراعية العراقية، تركت آثاراً شديدة الوطأة على البيئة الطبيعية للمنطقة.

ويعلّق عزام علواش البالغ من العمر 44 عاماً والذي يقيم في كاليفورنيا (الولايات المتحدة) كلاجئ سياسي، على الوضع الحالي المتردّي للأهوار، بقوله: «أتذكر كل تلك الخضرة وتلك الرائحة الأخّاذة للنباتات وهي تتآكل في الماء»[61].

وثمة رأي شائع يقول إن صدام حسين أمر بتجفيف الأهوار عندما أصبحت أراضيها المغمورة بالمياه ملجأً للمتمردين الشيعة في التسعينيات. وبرغم صحة هذا الرأي، فإن الأساليب التي

استُخدمت كانت مشابهة إلى درجة مذهلة للمشاريع التي اقترحها المهندسون البريطانيون في العشرينيات من القرن الماضي. غير أنَّ تحويل حوض مائي هائل إلى أرض بور تغطّيها الأملاح في أقل من 10 سنوات، إنَّما هو إنجاز معكوس ما زال أنصار البيئة الغربيون يتساءلون كيف تحقق. وقال حسن باتروف Hassan Patrow ، خبير الأمم المتحدة الذي درس تدمير منطقة الأهوار: «لم يبقَ أي ماء تقريباً. من المذهل تماماً أن نرى تدمير نظام بيئي بهذا الحجم في خمس أو ست سنوات فقط»[62]، بعد أن كانت المنطقة موطن مليون نسمة. لقد كان تدمير الأهوار من الأحداث الهامة التي أثَّرت بصورة جذرية في حياة القبائل العراقية في السنوات الأخيرة.

المجتمع القبلي

تطوَّرت الأنماط التقليدية القبلية في خضمّ الظروف الاجتماعية المضطربة التي نشأت عن التدهور طويل الأمد للخلافة العباسية في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين. ومع تفتُّت المجتمع المديني وانهيار السلطة المركزية القوية، تشجَّعَ المجتمع على أن يمارس وظائفه ضمن وحدات أصغر حجماً. وكان تطوّر الحياة المدينية الأكثر مركزية قد توقَّف، وأُجبِرت وحدات مجتمعية كثيرة على الرجوع إلى الأنماط التقليدية القديمة للحياة الاجتماعية. وقد برز شيوخ القبائل في هذه الظروف كطبقية محاربة فرضت سيادتها على المجتمع الفلاحي.

بدأت سلطات شيوخ القبائل بالانحسار تدريجياً في أواسط القرن التاسع عشر، بفضل إجراءات الحكم العثماني، وتَضاءَلَ بالتالي النفوذ المحلي للقبائل. ومع دخول الانتداب البريطاني إلى العراق بعد الحرب العالمية الأولى وزوال الامبراطورية العثمانية نهائياً وتأسيس عصبة الأمم، انتعشت فجأة حظوظ شيوخ القبائل. وكانت للبريطانيين مصلحة في تنشئة طبقة حاكمة محلية لها شرعية كافية للحفاظ على الأمن في أنحاء البلاد، ولردع أي تحدٍّ سياسي عراقي لاستغلال ثروات العراق المعدنية والزراعية من قِبَل بريطانيا. إلاَّ أن الأسلوب البريطاني ـ شأنه شأنُ أسلوب صدام حسين في ما بعد، أي استخدام العصا والجزرة ـ ترك في أحيان كثيرة آثاراً سلبية على المجتمع القبلي.

وأدى تطبيق نظام تسجيل الأراضي إلى تهديد الأعراف التقليدية في الزراعة والرعي، حيث إن مجموعة من الحقوق والواجبات كانت قد تطوَّرت بين الشيوخ وأفراد القبائل. وكان من نتائج النظام الجديد تدنّي مكانة رجال القبائل في مناطق كثيرة من العراق إلى مرتبة العامل اليدوي أو الحصّاد الأجير. وشجَّع البريطانيون شيوخ القبائل على تولّي صلاحيات قضائية وأمنية، وكثيراً ما كان

الشيوخ يستولون على الأراضي التابعة للقبيلة، فيحوّلون أفراد قبائلهم إلى ما يشبه الرقيق ويظل هؤلاء دائماً مدينين لشيوخهم وساداتهم.

وعندما أُسقط النظام الملكي العراقي وانتهى عهد الملك فيصل الثاني في عام 1958، كان الدور التقليدي للقبيلة كوحدة سياسية عسكرية أساسية في المجتمع العراقي، قد تقلّص كثيراً. وتمكَّن بعض أفراد القبائل في منطقة الفرات الأوسط مثلاً، من تسجيل قطع صغيرة من الأرض بأسمائهم، وتفادوا بهذا الإجراء البقاءَ كمجرّد مستأجرين على أراضي الشيوخ. وتمّ في هذه المناطق من العراق المحافظة على العادات والتقاليد القبلية مما خلق مزيداً من المشاكل مع حكومة بغداد التي كانت توسّع إطار الحكم المركزي. وأرسلت الحكومة موظفين إداريين إلى المناطق الريفية في محاولة لإدخال أساليب ومفاهيم حديثة في التعليم والصحة والتنمية الزراعية. وأصبح موظفو الحكومة المكلَّفون مهمةً بالغة الأهمية هي تسيير نظام توزيع المياه، شخصياتٍ قياديةً في كثير من المناطق القبلية، وكان يُنتظَر من شيوخ القبائل تأمين الأيدي العاملة اللازمة لأعمال معيَّنة مثل تنظيف أقنية المياه وصيانتها. واقترنت هذه الأعمال بمشاريع الأراضي الرعوية والزراعية واعتُبرت على نحو عام ذات فائدة للقبائل. وكثيراً ما كان المسؤولون الحكوميون يفضّلون عدم التدخّل في النزاعات القانونية أو السياسة المحلية، وتَرْكَ الشيوخ يجدون تسويات على الطريقة القبلية. وقد تمكّن بمثل هذا الأسلوب زعيم ذكيّ مثل صدام حسين، من قمع أي تهديد جدي منظَّم لحكمه، فضلاً على مدِّ سلطة الحكومة إلى المناطق القبلية التقليدية التي لم تكن معتادة على الخضوع لسيطرة مركزية فعّالة.

وتشكَّلت طبيعة الكيانات القبلية الباقية بفعل عوامل متعدّدة، ليس أقلها التأثيرات الخارجية. وهكذا نجد فوارق كبيرة بين التكتلات القبلية المتبقية على طول نهر دجلة وتعرَّضت تاريخياً للنفوذ الإيراني، وبين قبائل الفرات ذات الروابط التاريخية مع القبائل البدوية العربية في الصحراء.

وحتى وقوع حرب الخليج [الثانية] في عام 1991، وربّما إلى حدّ أقل في ما بعد، كانت القبيلة العراقية تمثّل نظاماً اجتماعياً مركزياً ذا خصائص بدوية، وإن تكن تغييرات كثيرة طرأت عليها بسبب نزعة الاستقرار والتوطُّن في الحياة الحديثة وتناقص إمكانيات الاستفادة من الأراضي الرعوية. وتتكوّن الوحدة القبلية الأساسية من سلالة مُعترَفٍ بها ترجع عدَّة أجيال إلى الوراء، وهي وحدة من صلات الدم والقرابة، تقع على كاهلها مسؤوليات تقليدية كثيرة كما في النزاعات والصراعات وتطبيق عادات الزواج وإدارة الأراضي التابعة للقبيلة. وتنتمي هذه الوحدةُ الأُسَرية إلى ما يُعرف بـ «البطن»[63] وضمّ سلالة دم أو أكثر. ويستطيع البطن أن يُغيِّر ولاءه من جماعة

تقربه بالدم إلى قبيلة أخرى قد تكون أكثر نفعاً له. وتتَّحد عدَّة بطون في عشيرة بقيادة شيخ واحد بحسب النمط التقليدي الذي يتعرَّض لضغوط الحياة الحديثة. وتجدر الإشارة إلى أن الأنماط الاجتماعية السياسية تتأثّر بمدى تمسُّك القبيلة بعاداتها البدوية، فنرى السلطة في قبيلة بني أسد التي استقرّت منذ عدَّة قرون، أكثرَ مركزيةً إلى حدّ كبير مما هي لدى قبيلة الشعابنة التي استقرت في أواخر القرن التاسع عشر.

سياسات صدام حسين

عمد صدام حسين أحياناً كثيرة إلى فرض ممثّلين للحكومة المركزية لتولّي الأدوار التي كان الشيوخ يقومون بها في الماضي، مطوّراً بذلك اتجاهات مورست في السابق. وبديهي أن إجراءً كهذا سوف يفسح المجال لنشوب توتّرات إضافية، مثلاً، في أوضاع قد يفضّل فيها السكان المحليون زعيماً متحدّراً من سلالة قبلية تقليدية فيُضطرون ربما إلى قبول موظف من بغداد لا يعرف الكثير عن عاداتهم وتقاليدهم المحلية.

وكانت الجزرة ـ المكافأة ـ التي ترحب بها القبائل عادة، قيامَ بغداد بتوفير خدمات كالكهرباء ومياه الشرب لقرى ظلت محرومة من مثل هذه المنافع في عهود العثمانيين والبريطانيين وحكومات العهد الملكي. وقُدمت هذه الخدمات في السنوات التي سبقت حرب عام 1991 التي دمرت البنية التحتية الاجتماعية للعراق، وهو الدمار الذي أبقته العقوبات الاقتصادية وزادته مأساوية.

وُلِد صدام حسين في مدينة تكريت الفقيرة، ونشأ محاطاً بقبائل المنطقة. وعندما استولى على الحكم رأى في الشيوخ حلفاء مفيدين وأصحاب نفوذ على قطاعات كبيرة من الأهالي. وبرغم تآكل النظام القبلي في العصر الحديث، فقد بقيت عادات تقليدية كثيرة كجزء من الثقافة الشعبية. وسرعان ما رأى صدام في النظام القبلي إضافة نافعة إلى قاعدة قوته، فساهم في ردِّ الاعتبار إلى الهوية القبلية التي كانت تذوي في العراق منذ عقود تحت ضغط حكومات أجنبية. وكان ذلك يعني، برغم مشاكل معيَّنة، أن القبائل أصبحت مصدراً رئيسياً لسلطة صدام خارج بغداد، و«مزيجاً من جيش مرتزقة وحكومة محلية ونادي مؤيدين، تُموَّل وتُكافَأ للمحافظة على الأمن وتقديم الولاء»[64]. وساهم فرض العقوبات الاقتصادية المدمّرة للبلاد ككلّ، في زيادة سيطرة صدام على القبائل بما أنه كان يستطيع توزيع الموارد الضئيلة المتوفرة لإرضاء فئات مختارة معيَّنة وإظهار كرم صدام حسين

للملأ. وقال عالِم الاجتماع المقيم في لندن فالح عبد الجبّار معلِّقاً: «إن الطريقة الوحيدة أمام عراقيين كثيرين للحصول على عمل، هي الرجوع إلى القبيلة. فالعقوبات خلَّفت فراغاً ملأته القبائل».

ومن الشيوخ الذين استقروا في المدينة وقدّموا الولاء لصدام حسين عن رضى، الشيخ باسم عبد الشمَّري الذي يقيم في منزل ضمن مزرعة في الموصل مع حوالى 30 من أفراد أسرته. وكان يتلقّى دفعات منتظمة ويمتلك سيارة فضلاً عن حصوله شهرياً على 2000 دولار أميركي لتوزيعها على 500 أسرة في قبيلة شمّر، وهو مبلغ زهيد لكنه كان يُظهر حُسن نيّة صدام كما يبدو في ظروف الحصار. وتلقَّت القبيلة في شهر أيار/مايو 2000، سيارة شحن جديدة من بغداد في حين كانت واشنطن تسعى إلى إبقاء نظام العقوبات صارماً إلى أقصى حد. كما قام الشيخ الشمري بمهام أخرى، فكان قاضياً ورئيس بلدية وعاملاً اجتماعياً.

وكانت سياسة تقوية نفوذ القبائل سيفاً ذا حدّين، فهي تمنح هذه القبائل القدرة أيضاً على تشكيل تهديد لنظام صدام بما لها من قوة متجذّرة في البلاد. وبينما كان صدام حسين يرى فائدة في تقوية القبائل، كان يدرك تماماً هذا الأمر، ويعرف أنها قد تنقلب عليه. وقال غانم جواد، المدير في مؤسسة الخوئي الإسلامية للبحوث، ومقرها في لندن، معلِّقاً: «يعرف صدام أن القبائل هي التي تستطيع تدميره»[65]. ويعني ذلك أن صدام كان مهتماً بترضية الشخصيات القبلية البارزة وكسب ودّها. وفي أحد النزاعات القبلية، وجد مشعان الجبوري نفسه في بداية صراع على السلطة بعد مقتل والده الشيخ على يد قبيلة أخرى، فاستدعى صدام مشعان الجبوري إلى بغداد، وأغدق عليه العطايا لضمان ولاء قبيلته في المستقبل، فأهداه ساعة و10 آلاف دولار وسيارة ومنزلاً فخماً ووظيفة رفيعة في العاصمة. وكان لهذه الحركة المحسوبة أثر فوري في إنهاء نزاع السلطة القبلي وضمان ولاء قبيلة الجبوري لنظام الحكم في بغداد، ولو إلى حين.

وفي عام 1980 عند بداية الحرب الإيرانية ـ العراقية، كان الجبوري متحمّساً لمساعدة صدام: «ذهبتُ إلى مدينتي ومعي 50 سيارة باص وعدت ومعي 50 ألف رجل». وبعد عدَّة سنوات عندما رأى صدّام أن قبيلة الجبوري أصبحت قوية أكثر ممّا ينبغي، قطع عنها عطاءاته واستثنى أفرادها من أول حكومة شُكِّلت بعد الحرب، ثم طرد كل أبناء قبيلة الجبوري من القوات المسلَّحة. واضطُرّ مشعان الجبوري على ضوء هذه التطورات، إلى اختيار قبيلته وتفضيلها على صدام، واشترك في محاولات انقلابية ضد نظام الحكم في بغداد. واعتُقِل المتآمرون الرئيسيون وأُعدِموا عندما كان الجبوري في باريس. ثم انتقل إلى دمشق وتمكَّن من إقامة علاقات مع عشائر أخرى متذمّرة داخل

العراق برغم أنه فَقَد نفوذه داخل قبيلته. وأصبح الجبوري إثر ذلك واحداً من زعماء قبليّين عديدين حاولوا إسقاط صدام، وقال: «إنّنا نحاول أن نجعل من الحوادث الصغيرة حوادث كبيرة، إلاَّ أن النجاح لن يأتي بين ليلة وضحاها»[66].

وبحلول أواسط التسعينيات وتحت وطأة الضغوط الاقتصادية وسواها، كان نظام صدام يتعرّض لتهديدات متنامية من المجموعات القبلية، فاكتُشِف متآمر انقلابي من آل الجبوري بين متمردين آخرين من أفراد الحرس الجمهوري، واشتبَكَ أبناء قبيلة بني حسن مع قوات الجيش النظامي في الأهوار الجنوبية بعد مجابهة مسلَّحة بين أبناء قبيلة الدُّلَيْمي والقوات النظامية في شمال غربي العراق. وبدا وكأنَّ صدام أخذ يفقد سيطرته على بعض الجماعات القبلية. وقال الشيخ سامي الزارا الحَجَم من قبيلة بني حَجَم التي يبلغ تعدادُها 8 آلاف شخص، وهو معارض مقيم في لندن: «تستطيع القبائل أن تثور بين ليلة وضحاها إذا أعطى الشيوخ الأمر بذلك»، [وعلَّق على كيفية تعامل الأميركيين مع القبائل، فقال:] «البريطانيون يعرفوننا لأنّهم يفهمون كيف يعمل النظام القبلي، أما الأميركيون فلا»[67].

وتوفّرت في عام 2000 مؤشرات على أن الولايات المتحدة بدأت تلاحظ حركات التمرُّد القبلية أكثر من ذي قبل، وبذل مسؤولون في وزارة الخارجية الأميركية جهوداً للاتصال مع الفئات القبلية المعارضة. غير أن رئيس الحركة الملكية الدستورية الشريف علي بن الحسين الذي يتعامل مع الأميركيين، لاحظ أن مسؤولي الحكومة الأميركية لا يشعرون بالارتياح في الاتصال مع القبائل: «عندما أتحدَّث عن القبائل ينظرون إليَّ بعيون فارغة»، برغم أن الشريف علي نفسه يؤمن بجدوى كسب ودّ القبائل: «يستطيعون أن يحتلّوا أي مدينة لكنهم لا يستطيعون الاحتفاظ بها. ومن أجل ذلك يحتاجون إلى دعم خارجي».

وتبيَّن أنّ واشنطن تستطيع التعامل مع الانقسامات والخلافات الثقافية والعرقية والدينية، لكنها لا تقدر على التفكير في الكيانات العائلية والروابط التي تجمع القبائل وتشكّل أكبر خطر على السلطة المركزية عندما يحرّكها الغضب. وثمَّة تقديرات بأنَّ ما لا يقلّ عن ثلاثة أرباع العراقيين ينتمون إلى القبائل البالغ عددها 150 قبيلة. وينطوي الانتماء إلى قبيلة ما على ولاءات والتزامات قوية قد تهدِّد في حالة قصوى استقرار نظام حكم استبدادي.

لقد شكَّل السلَّم التسلسلي لأهمية القبائل تقليدياً، متاعبَ مختلفة لموظفي الحكومة المركزية. وبما أن صدام هو من تكريت مثلاً، فقد كان من المعلوم دائماً أنَّ أيَّ شخص يتخاصم مع تكريتي سيكون

في وضع حَرِج جداً، خاصة إذا أمكن التعرّف إلى خلفيات قبلية مُعيَّنة. فلقد كان في وسع المواطن العراقي دائماً أن يحصل على الحماية من قبيلته، لكنَّ الزعماء القبليين كانوا بالطبع يتردَّدون في تجاوز سلطاتهم في أيّ خلاف مع الحكومة في بغداد.

ومرة أخرى، ينبغي التأكيد أنّ صدام سعى إلى استغلال الكيانات القبلية بطرائق لم يكن الغرب قادراً على فهمها في الغالب، من أجل الاحتفاظ بالسلطة في محيط يتَّسم بقدر كبير من عدم الاستقرار. وقالت الباحثة جوديث يافي Judith Yaphe:

شجّعت بغداد خلال التسعينيات إعادة تشكيل العشائر والأُسَر القبلية الممتدّة حيث وُجدت. وسَمَحت الحكومة في أماكن أخرى بخلقِ مجموعات «قبلية» جديدة مبنية على العلاقات الاقتصادية أو الجشع.

وفي المناطق التي كانت المبادرة ضعيفة فيها، يبدو أنَّ بغداد حفّزت مواطنين بارزين على أخذ زمام المبادرة بأنفسهم، أو سمحت لعائلات غير معروفة بأن تخترع تكتّلات عشائرية للحصول على السلطة والثروة... وأدّى ذلك إلى خلق نفعيةٍ متبادَلة جديدة... فالدولة تدعم القبائل ذات الحظوة، وفي المقابل تحمي هذه القبائل ذات الحظوة الدولة. وهكذا، تستفيد الدولة من احتضان القبائل، وتستغلّ القبائل بدورها الدولة للإثراء[68].

ومن السهل رؤية كيف أنَّ هذه النفعية المتبادلة أخذت تتعرّض لتهديد متزايد في مطلع القرن الحادي والعشرين مع تصاعد ضغط الخطط الأميركية لشنّ عدوان عسكري جديد ضد الشعب العراقي.

المعارضة الإثنية/السياسية

قَلَّما يلاحظ المراقبون الغربيون التنوُّعَ اللغوي والإثني في العراق، الذي يجري للأسف الخلط بينه، كبلد، وبين صدام، ويُعامَل وكأنه كيان سياسي وثقافي وجغرافي واحد. ويتضح من قائمة واحدة أنه يمكن التعرُّف إلى 23 لغة على الأقل تُحكى في العراق (اللوحة رقم 4)، مع الإقرار بأن هناك لهجات كثيرة أخرى لم يستكشفها الباحثون الغربيون بعد.

ويتجلّى التنوع العرقي والسياسي العراقي كذلك من النظر إلى قائمة مُفصَّلة للجماعات المعارضة التي كافحت على مرِّ السنين للحصول على حقوق سياسية وسواها من حقوق الإنسان للأقليات المضطهدة[69]. ويكفي هنا أن نورد القائمة التالية، لشرح المقصد وإن لم تكن كاملة:

اللوحة رقم 4: اللغات المحكية في العراق

آديش: 19.000 في العراق (1993)، 280.000 في الشرق الأوسط وأماكن أخرى.

العربية (الخليجية): 40.000 في العراق، 2.400.000 في أماكن أخرى.

العربية (اليهودية العراقية): 100-150 في العراق، كلهم من كبار السن (1992)، حوالى 125.000 في كل الدول.

العربية (ما بين النهرين): 11.500.000 في العراق، 15.100.000 في جميع الدول.

العربية (النجدية): 900.000 في العراق، 9.700.000 في كل الدول؛ لهجات مختلفة تتكلمها جماعات بدوية متعدّدة، محكية في أماكن أخرى.

العربية (ما بين النهرين ـ شمال): 5.400.000 في العراق، 6.300.000 في كل الدول.

العربية (الفصحى): في كل المنطقة، تُستخدم في التعليم والأغراض الرسمية.

الأرمنية: 60.000 في العراق، 6.836.000 في كل الدول.

السريانية/الآرامية الحديثة: 30.000 في العراق (1994)، 200.000 في كل الدول بما في ذلك الولايات المتحدة وأوستراليا وكندا وروسيا.

الأذربيجانية (جنوب): حوالى 900.000 في العراق (1982)، 13.865.000 أو أكثر في كل الدول.

الباجلانية: 20.000 في العراق (1976).

البهدينية: محكية في العراق (التقدير قيد البحث).

الكلدانية/الآرامية الحديثة: حوالى 120.000 في العراق (1994)، 200.000 في كل الدول.

الدومرية: 50.000 في العراق، 500.000 في كل الدول.

الفارسية (الغربية): 227 في العراق، 26.523.000 في كل الدول.

الحورمية: محكية في العراق (التقدير قيد البحث)، محكية في أماكن أخرى.

الهركية: محكية في العراق (التقدير قيد البحث)، أماكن أخرى.

كوي سنجق سورت: حوالى 1000 في العراق (1995)، محكية في أماكن أخرى.

الكردية: 2.785.000 في العراق، 6.036.000 في كل الدول.

الكرمنجية: محكية في العراق (التقدير قيد البحث)، حوالى 8.000.000 في كل الدول.

اللورية: محكية في العراق (التقدير قيد البحث)، محكية في أماكن أخرى.

الشِّكاكية (أو الشقاقية): محكية في العراق (التقدير قيد البحث)، محكية في أماكن أخرى.

السورشية: محكية في العراق (التقدير قيد البحث)، محكية في أماكن أخرى.

المصدر: الجمعية الآشورية في كندا.

أ ـ الحركة الديموقراطية الآشورية؛

ب ـ المؤتمر الوطني الآشوري (يضم حزب بيت نهرين ويُدار من كاليفورنيا)؛

ج ـ الجبهة التركمانية العراقية؛

د ـ حزب الدعوة الإسلامية (شيعي)؛

هـ الحزب الديموقراطي الكردستاني؛

و ـ التجمع الوطني الكردستاني؛

ز ـ حزب الشعب التركماني؛

ح ـ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (شيعي).

وكان الأميركيون من أصل آشوري في الولايات المتحدة، يعملون في واشنطن على المستوى الشعبي ومع المنظمات السياسية من أجل الدعوة إلى قضيتهم عندما ازدادت علامات الاستفهام حول الشرق الأوسط في فترة عامي 2002-2003. ونشر عضو مجلس النواب الأميركي رئيس لجنة العلاقات الدولية هنري هايد Henry Hyde في 25 نسيان/أبريل 2003، نصَّ رسالة بعث بها إلى مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى ويليام بيرنز William Burns أعرب فيها رسمياً بصفته رئيساً للَّجنة، عن قلقه إزاء مستقبل الآشوريين بمن فيهم الكلدان والسريان في إطار أي خطط أميركية لإعادة تشكيل العراق.

ونبَّه هايد في رسالته إلى «معاملة الطائفة السريانية في ظل النظام العراقي الراهن مما يصل من أنباء عن قمع تقاليدهم الثقافية والدينية». وتساءل عمّا «إذا كان انتساب السريان العراقيين إلى الديانة المسيحية يؤثر بشكل سلبي في سلامتهم، وعمّا إذا كانوا يُجبَرون على استخدام أسماء إسلامية ويُمنعون من استعمال أسماء ذات دلالات تقليدية أو ثقافية أو دينية». كما سأل هايد عن نوع الحماية التي يتمتّع بها الشعب الآشوري في ظل عملية «دورية مراقبة الشمال» Operation Northern Watch [العملية التي تقوم فيها الطائرات الأميركية والبريطانية بدوريات المراقبة في منطقة حظر الطيران]. وقال هايد: «سأبقى مؤيِّداً قوياً لسياسة الرئيس بوش للعمل على تغيير النظام في العراق. وأرجو أن تتنبَّه الحكومة في سعيها إلى تنفيذ هذه السياسة، إلى المخاوف الفريدة التي تُقلِق الطائفة الآشورية».

وجاء الردّ الرسمي من مساعد وزير الخارجية للشؤون التشريعية بول كيلي Paul Kelly الذي قال إن «العراقيين من أصول آشورية وتركمانية وكردية يتعرّضون لإساءات إضافية بسبب حَمْلةِ التعريب المُطبَّقة للتطهير العرقي». وأشار إلى أن «المدارس الآشورية في شمال العراق تدرِّس باللغة الآشورية»، وأنه يُسمح للأحزاب الآشورية بطباعة صحفها وإذاعة برامجها باللغة الآشورية، وأُعيد بناء القرى والكنائس الآشورية التي دمَّرها العراقيون، وأن الأحزاب الآشورية تشارك في الإدارة المحلية. ولم يذكر كيلي أن الحزب الديموقراطي الكردستاني يمارس التمييز ضد المدارس الثانوية الآشورية ويتركها من دون تمويل على النقيض من المدارس التي تستخدم اللغة الكردية.

وقد استمر النظام العراقي في اضطهاد الفئات القبلية التي اعتبرها تشكل تهديداً له، بينما كان في الوقت نفسه يتخذ إجراءات لمسايرة المجموعات القبلية الكثيرة الموالية له. وقالت صحيفة كردستاني نوفي Kurdistani Nuwe في 23 كانون الثاني/يناير 2002، إن حكومة بغداد كانت تواصل تنفيذ خططها لإعادة توطين قبائل عربية في منطقة الشماميك من سهول أربيل، وهي منطقة يقطنها تقليدياً الأكراد والتركمان. وكانت الحكومة العراقية قد سلَّحت هذه القبائل العربية (وهي الحديديون واللهايب والسماوي والجبور) وزوَّدتها بمواد البناء لمساعدة أبنائها على تشييد منازلهم في قُرى ميرا وسداوة وعاونة وبِنمارباز. وذكرت صحيفة حولاتي Hawlati الصادرة في السليمانية في 21 كانون الثاني/يناير 2002، أن خطة إعادة التوطين جوبهت بمقاومة من السكان المحليين، وقالت: «لم تُبدِ قوات الحكومة المحلية وسلطاتها والأحزاب السياسية في المنطقة أي اهتمام، وظلّت ساكتة على تعدّيات النظام».

دور الولايات المتحدة

حَذَت الولايات المتحدة حذو صدام حسين في أسلوبه المعهود، فحاولت شراء ولاء القبائل العراقية. وأرسلت إلى العراق عشرات الوحدات من الجنود وأخصائيي المخابرات ومعهم ملايين الدولارات لحمل الزعماء القبليين على الانقلاب ضد صدام حسين[70]. واعتُبِرت هذه الحملة المُسمّاة مجازاً «حملة العملة» cash squad، والتي استُخدمت كثيراً في أفغانستان، جزءاً هاماً من الاستراتيجية العسكرية والسياسية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة التي طُوِّرت لإسقاط نظام صدام. وكان عملاء وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، أثناء النزاع المسلَّح مع حركة طالبان في أفغانستان، يُحمَّلون حقائب مليئة بالأموال لشراء ولاء زعماء الحرب المحليين الذين كانوا

يستجيبون بسحب تأييدهم للنظام الأفغاني وتحريض الأميركيين على قصف مجموعات أخرى كان بعضها بريئاً أحياناً. وكان التركيز في العراق منصبّاً على الزعماء السنة، أما الشيعة الذين ظلُّوا يتذكرون جيداً الوعود الأميركية الكاذبة لعام 1991، فقد اعتُبروا أقلَّ استعداداً للوقوع في شراك مرحلة جديدة من الرشوة الأميركية.

وكان العملاء الأميركيون يعرفون على الأرجح أنَّ العرب السُّنة، بمن فيهم صدام حسين ومعظم العرب في المعارضة المدعومة من الولايات المتحدة، يشكّلون نسبة لا تتجاوز 16 في المئة من الشعب العراقي. وبما أن السنة هم مؤيدو صدام الرئيسيون، فقد اعتُبرت استمالتُهم هامة على نحو خاص في إطار أي محاولة لتنفير العراقيين من رئيسهم والإطاحة بنظام الحكم في بغداد. وكانت قطاعات كبيرة من السكان الشيعة تشعر بالعداء فعلاً لصدام، وإذا أمكن رشوة السنة لينقلوا ولاءهم إلى الغرب فستكون المعركة العقائدية قد رُبحت إلى حدٍّ كبير، وسيتزعزع وضع صدام نهائياً.

وقد تمتَّعت حركة الوفاق الوطني، من بين المنظمات المعارضة العراقية، بدعم وزارة الخارجية الأميركية، في حين كان المؤتمر الوطني العراقي يحظى بدعم وزارة الدفاع. ويسيطر على هذين التنظيمين عرب سُنُّة (برغم أن أحمد الشلبي زعيم المؤتمر الوطني هو شيعي علماني)، مما كان يعني في تقييم الولايات المتحدة أن توحيد صفوف مثل هذه التنظيمات والقبائل السنية في العراق سيصوغ تحالفاً قوياً ضد صدام حسين.

لقد ظلَّ الشيعة دائماً مصدر متاعب لنظام الحكم في بغداد[71]، لكن تردّدت أفكار بأنهم سيسبّبون مصاعب مختلفة تُعيق المحاولات الأميركية المُفترَضة لإعادة هيكلة العراق كمجتمع ديموقراطي، إذ من شأن الأغلبية الشيعية في أي نظام ديموقراطي أن تُمسِك سريعاً بجميع أدوات السلطة في المجتمع العراقي. وسيؤدي ذلك بدوره إلى علاقات أوثق بين نظام حكم شيعي جديد في بغداد وإيران الشيعية أيضاً التي تُصنِّفها حكومة الرئيس بوش كدولة كاملة العضوية في «محور الشر».

والاحتمال الأسوأ ـ من وجهة النظر الأميركية ـ هو أن يتحول عراق شيعي إلى دولة إسلامية تكون نقيضاً لنظام صدام حسين العلماني. فهل فضَّلت فعلاً احتمال قيام دولة إسلامية ستكون بالتأكيد معادية لإسرائيل؟ لقد ظلَّ العلماني صدام حسين على الأقل عدوّاً لدوداً للأصولية الإسلامية، لكن كانت هناك مشاكل أخرى ينبغي التفكير فيها.

فقد يشجع نظام شيعي في بغداد التطرّف بين الأغلبية الشيعية في البحرين، كما قد يدفع الأكراد في شمال العراق، وهم من السنة في غالبيتهم ويخشون قمعاً شيعياً، إلى المطالبة باستقلال يضمن أمنهم،

وهو احتمال لا بدَّ من أن يقرع أجراس الإنذار في تركيا وسوريا اللتين تضمّان سكاناً من الأكراد الغاضبين فاقدي الصبر[72].

وفي 25 آذار/مارس 2003 قبل أيام قليلة من اندلاع الحرب، توجّه صدام حسين بالحديث إلى زعماء القبائل في خطاب تلفزيوني قال فيه: «لقد جاء اليوم الذي تتحمّلون فيه مسؤولياتكم. قاتلوهم [الغزاة الأميركيين] بعشائركم وقبائلكم». وبعد أن كان النظام البعثي قد جرَّد الشيوخ من معظم سلطاتهم، عاد صدام يخطب ودَّ القبائل طيلة أشهر بتقديم المال والسلاح إليها. وعندما أُسقِطت طائرة هليكوبتر تابعة للجيش الأميركي من طراز أباتشي Apache ـ كما قيل من قِبَل رجل يُدعى علي عبيد مستخدماً بندقية قديمة ـ بَثّ التلفزيون العراقي شريطاً عن هذا الفلاح الكهل وهو يرتدي الثياب العربية التقليدية بما في ذلك الكوفية والعقال، في محاولة إضافية لاستنهاض الولاءات القبلية[73].

وحتى عندما كانت بغداد تتعرّض يومياً للقصف الجوي وهجمات صواريخ كروز، نجح صدام في عقد اجتماع مع 300 زعيم قبلي في العاصمة لحشد التأييد للمجهود الحربي. وكان الشيوخ يرتدون لباسهم التقليدي العربي ويتمنطقون بمسدساتهم. وقال أحد زعماء قبيلة آل أبي عامر من كربلاء، إن 2000 رجل بقيادته يقاتلون فعلاً القوات الأميركية الزاحفة. وأصدر الشيوخ بيانات حماسية وجدّدوا تعهُّداتهم بالولاء للنظام البعثي، فنالوا مكافآتهم من الأموال وكميات جديدة من الأسلحة.

كان صدام حسين قد عقد في عام 1991 أول اجتماع للقبائل، وأنشأ بعد خمس سنوات المجلس الأعلى لزعماء القبائل وكافأهم بسخاء على قَسَم الولاء الذي أدّوه. وأُعطي الزعماء القبليون أسلحة وأراضي وسلطات تحميهم من الملاحقة القضائية وسيارات أجنبية وامتيازات أخرى، من بينها الإعفاء من الخدمة العسكرية. وبقيت مجموعة قبلية معيَّنة هي قبيلة آل أبو ناصر التي ينتمي إليها صدام والتي تقيم حول مدينة تكريت، ذات أهمية خاصة برجالها الراشدين البالغ عددهم خمسين ألفاً واحتلّوا كافة المناصب العسكرية والاستخباراتية والسياسية الهامة للنظام[74].

لقد أدرك صدام حسين أهمية القبائل العراقية التي تضمُّ حوالى ثلاثة أرباع الشعب العراقي. وسوف نرى ما إذا كانت الإدارة التي يقودها الأميركيون في بغداد ستدرك ذلك أيضاً. فسوف يكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، من دون هذا الإدراك، تحقيق الدرجة المطلوبة من الاستقرار في هذا البلد المُدمَّر.

61. بيل سبندِل، «مهندس منفيّ يدرس إمكانيات تنفيذ اقتراح لإعادة الحياة إلى أهوار العراق»، ذي وول ستريت جورنال ـ أوروبا ، 15 كانون الثاني/يناير 2003.

62. المصدر نفسه. يُشار هنا أيضاً إلى أن قصف المنشآت المائية على مجرى النهر إلى الشمال خلال هجوم تقوده الولايات المتحدة ضد العراق، قد يؤدي إلى كارثة بيئية أفدح. فالطبقة السميكة من الأملاح التي تَشبَّعت بالسموم ستلوّث بدورها أي كمية

جديدة من المياه تُحول إلى هنا. وقد ناشد علواش وزارة الدفاع الأميركية تفادي قصف السدود الواقعة شمال الأهوار.

63. الوحدة الأساسية في القبيلة العربية هي البطون والأفخاذ والعشائر (المترجم).

64. ستيفن ج. غلين، «الملاذ المنيع قد ينقلب على أصحابه: القبائل العراقية مصدر رئيسي للولاء والتمرد»، ذي وول ستريت جورنال، 23 أيار/مايو 2000.

65. المصدر نفسه.

66. ستيفن ج. غلين، «الملاذ المنيع قد ينقلب على أصحابه: القبائل العراقية مصدر رئيسي للولاء والتمرد»، مصدر سابق.

67. ستيفن ج. غلين، «الملاذ المنيع قد ينقلب على أصحابه: القبائل العراقية مصدر رئيسي للولاء والتمرد»، مصدر سابق.

68. جوديث يافي، «القبلية في العراق: القديمة والحديثة»، ميدل إيست بوليسي، 1 حزيران/يونيو 2000.

69. لا يمكن إعطاء أي ضمان على أن مثل هذه الأقليات العراقية ستحظى بالحماية من قبل أي نظام حكم يأتي بعد سقوط صدام وتُوَجِّهه واشنطن.

70. جايسون بورك، «كتائب المال الأميركية «تشتري» القبائل العراقية»، ذي أوبزرفر، لندن، 15 كانون الأول/ديسمبر 2002.

71. يناقش إسحق نقّاش في كتابه شيعة العراق ، (مطبعة جامعة برنستون، نيوجيرسي، الولايات المتحدة الأميركية، 1994) بالتفصيل تكوين المجتمع الشيعي وتحوُّل القبائل العراقية إلى المذهب الشيعي، وعلاقات الشيعة مع نظام بغداد والممارسات الدينية ونواحي أخرى ذات صلة.

72. إيان كوبين، «الشيعة المتطرفون يُقلِقون بوش علاوة على صدام»، ذي تايمز، لندن، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

73. ريتشارد بيستون، «صدام يعامل القبائل المتذبذبة بالرِّشى والرصاص»، ذي تايمز، لندن، 1 نيسان/أبريل 2003.

74. ريتشارد بيستون، «صدام يعامل القبائل المتذبذبة بالرِّشى والرصاص»، مصدر سابق.

الفصل الثالث: تغيير النظام

اتضح مدى اتساع الحرب وكلفتها البشرية بسرعة لمن أراد أن يرى. فقد دخلت الدبّابات الأميركية إلى بغداد في غضون أقل من ثلاثة أسابيع، بعد أن أطلقت القوات المتحالفة حوالى 800 صاروخ كروز من طراز توماهوك Tomahawk وقامت بقرابة 20 ألف طلعة جوية وألقت أكثر من 50 قنبلة عنقودية وأطلقت 12 ألف قذيفة ذات توجيه دقيق. واستخدمت هذه القوات قنابل بمزيج من الوقود والهواء تُعادِل قوة انفجار كل منها قوة قنبلة نووية تكتيكية. وبلغت الخسائر البشرية العراقية الناجمة مباشرة عن الأعمال العسكرية عشرات الآلاف مقابل 88 قتيلاً للحلفاء، منهم 34 قُتِلوا بـ «نيران صديقة» أو حوادث في ميدان القتال.

وكان من المستحيل في الفترة الأولى من الحرب، تقدير حجم الخسائر بين المدنيين: فالمعلومات والتقديرات المتوفّرة لدى الحلفاء لم تكن تُعلَن على الرأي العام. وما عُرِف هو أن مليوناً و500 ألف نسمة في جنوب العراق أصبحوا بعد أسبوعين من بدء الحرب بدون ماء نظيف، كما صار 200 ألف طفل في المنطقة مُعرَّضين للموت بالإسهال، وسوف يصبح 17 مليون عراقي قريباً معتمدين اعتماداً كاملاً على المساعدات الغذائية التي توقَّفت بسبب الأعمال العسكرية. واستخدَمت القوات المتحالفة أسلحة الدمار الشامل مرّات كثيرة، في حين لم تُستخدم أسلحةٌ عراقية للدمار الشامل كما لم يُعثَر على أيّ منها.

كان من السهل دائماً التكهُّن بنتيجة هذه الحرب. فلم يكن هناك أي احتمال إطلاقاً لأن تتمكَّن دولة مشلولة يبلغ عدد سكانها 22 مليوناً من صدّ هجوم تشنّه دولة عظمى يبلغ عدد سكانها حوالى 300 مليون وتنفق سنوياً مبلغ 400 بليون دولار على قدراتها الحربية. وقد تمَّ التغلُّب بسرعة على القوات المسلحة العراقية التي تعرَّضت لعقوبات خانقة طوال أكثر من عقد من الزمن، واستمرت المقاومة العراقية غير النظامية غير أنه لم يكن في وسع العراقيين إطلاقاً منع وقوع بلادهم تحت الاحتلال الأجنبي مرة أخرى.

لقد أثيرت مناقشات كثيرة في الولايات المتحدة وبريطانيا قبل الحرب وأثناءها حول ما سيأتي بعد الانتصار العسكري المحسوم سلفاً. وكما كان مُتوقَّعاً، تمَّ تدمير الأجهزة الأمنية التي كانت تدعم النظام والقضاء على العناصر الأساسية في قيادته. وأُصيبت قطاعات واسعة من البنية التحتية المدنية بأضرار جسيمة وحلَّت بالبلاد أزمة إنسانية خانقة. وانتشرت في أنحاء العراق ذخائر غير

منفجرة وبقايا أسلحة اليورانيوم المُنَضَّب. [وانشغلت الدوائر السياسية الأميركية والبريطانية حول] من سيُدير هذا البلد المدمَّر ويتدبَّر الاحتياجات الأساسية لسكانه المعذَّبين؟ وكيف يمكن بناء حكومة جديدة في عهد ما بعد صدام؟ واستمر الجدل حول هذه القضايا وما شابهها في فترة ما بعد الحرب.

ومن المفيد هنا أن نرسم إطاراً لطروحات مثل إمكانية لعب الأمم المتحدة دوراً ما، وأرجحية الاحتلال العسكري الأميركي، ومسألة المتنافسين العراقيين المنفيّين، والمطالبة بعودة الملكية، وإلى أين سوف تقود اتجاهاتُ الرياح سفينةَ العراق.

هل من دور للأمم المتحدة؟

اتّضح حتى قبل انتهاء الحرب، أنّ هناك خلافات خطيرة بين الولايات المتحدة وأوروبا حول مدى ونوع المشاركة المرغوبة للأمم المتحدة في عراق ما بعد الحرب. وأعلن وزير الخارجية الأميركية كولن باول Colin Powell في أوائل شهر نيسان/أبريل أنه سيتباحث مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بشأن تعيين ممثل خاص للمنظمة العالمية للإشراف على المساعدات الإنسانية، لكنه شَدَّد على أنَّ الدور السياسي للأمم المتحدة ليس مُؤكَّداً: «كلنا نفهم أنَّ على الأمم المتحدة أن تلعب دوراً ما، ولكنْ ما زال ينبغي تحديدُ طبيعته». وأضاف قائلاً إن الولايات المتحدة وحليفاتها «سوف تلعب الدور القيادي في تحديد المسيرة قُدُماً».

وكانت الأمم المتحدة قد فكَّرت قبل الحرب في سيناريوهات مُحتمَلة لفترة ما بعد العمليات العسكرية، حيث افترضت أن يُعاد العمل ببرنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي توقّف بسبب الحرب. ورُبّما يُطلب إلى الأمم المتحدة أن تتولّى مسؤولية تنفيذ الجزء الأعظم من مهمة بناء المؤسسات المدنية الضرورية بعد الحرب. وسينبغي إنشاء آلية للتعاطي مع الشكاوى المُقدَّمة ضد النظام القديم، ربما بأسلوب «التصالح مع الحقيقة»[75]، أو عن طريق محكمة مؤهَّلة. كما سيتعيَّن إقامةُ جهاز لمراقبة التسلُّح على المدى البعيد، وإيجاد وسائل للتحقُّق من احترام حقوق الإنسان في كافة أنحاء البلاد.

وسيحتاج عراق ما بعد صدام إلى دستور جديد وإصلاحات قضائية وإقامة أجهزة أمن وشرطة. فهل سيكون للأمم المتحدة دور في هذه المهام؟ وهنا، فكّرت الأمم المتحدة في أنَّها قد تتبنّى دوراً شبيهاً بالدور الذي قامت به في سلوفينيا الشرقية وتيمور الشرقية، لكنَّها لا تستطيع أن تفعل شيئاً إذا لم يُطلب إليها ذلك:

من المُرجَّح أن يتحدَّد دور الأمم المتحدة، إما بناءً على طلب السلطة الجديدة أو القوى الأجنبية التي ستفرض تغيير النظام بالحرب، وبالتالي قد يقتصر دور الأمم المتحدة على مساعدة السلطة الجديدة في مسعاها إلى إقامة كيان جديد للحكم والحكومة.

وأعدَّت الأمم المتحدة من خلال هذا المنظور، في 7 كانون الثاني/يناير 2003، وثيقة أُعطِيت تصنيف «سرّي جداً» وعنوان «تصوّر للعراق» Portrait of Iraq، حُدِّدت فيها مهمَّات للأيام المئة الأولى بعد الحرب، وعُرِضَت «خريطة طريق إلى الإصلاح» (عمليات تستغرق سنتين إلى ثلاث). ومن المهمات المقترحة للأيام المئة الأولى بعد الحرب:

أ ـ وضع وتنفيذ سياسة قضائية موقتة للتعامل مع انتهاكات العهد السابق بما يتّفق ومعايير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

ب ـ توضيح الإطار القانوني الصالح للتطبيق لضمان توافقه مع القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

ج ـ مراجعة القوانين الحالية والهيكل القضائي، وإجراء دراسة تحليلية لنظام العدالة؛

د ـ وضع آلية وطنية لإعادة بناء النظام القضائي؛

هـ تأسيس منظمة وطنية لحقوق الإنسان؛

و ـ إجراء دراسة شاملة لمؤسسات حفظ الأمن ومصالح التهذيب والإصلاح (السجون) وإعادة تأهيلها؛

ز ـ وضع استراتيجيا لإعادة تشكيل جهاز أمني ذي حجم مناسب، وخاضع للسيطرة المدنية، ومُكرَّس لحماية حقوق الإنسان؛

ح ـ تحديد احتياجات التدريب وتطبيق برنامج تدريبي لموظفي القضاء.

أما «خريطة الطريق إلى الإصلاح» الأطول مدىً، فقد وُضِعت للتعاطي مع مواضيع مثل الإصلاح الدستوري والنظام الانتخابي ووضع برنامج لتقوية مفهوم سيادة القانون ونظام وطني لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإصلاح جهاز الخدمة المدنية ودفع عجلة الحوار السياسي بين الحكومة والمجتمع المدني وإنشاء أجهزة رقابة كمكتب المدقق العام ومكتب الشورى والتحكيم ولجنة مستقلة لحقوق الإنسان.

واستمرّ النقاش طوال فترة الحرب وبعدها، حول الطبيعة المحتمَلة لمشاركة الأمم المتحدة بعد إحلال السلام لأسباب من بينها محاولة التستّر على المطامح الأميركية التي كانت تتكشف تباعاً. وكتب الصحافي أحمد رشيد مقالاً في صحيفة ذي دايلي تلغراف The Daily Telegraph (28 آذار/مارس 2003)، أوجز فيه الاعتقاد السائد على نطاق واسع، فقال: «إن زمرة من المنفيين

العراقيين الذين تديرهم وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ينتظرون في الأجنحة لكي يستولوا على بغداد، وسيعملون بالتأكيد إلى جانب جنرال أميركي سيكون الحاكم الفعلي للبلد». وظلت واشنطن منقسمة على نفسها انقساماً عميقاً حول سيناريو ما بعد صدام، ولكنْ كان من الواضح أنه لن يُسمَح للأمم المتحدة بالعمل في العراق إلاَّ بإذن من الولايات المتحدة.

وكانت لحكومة بلير آراؤها الخاصة حول مشاركة الأمم المتحدة حتى طلبت منها الولايات المتحدة تغييرها. وظل توني بلير نفسُه يؤيد لفترة من الزمن صيغة مشابهة لدور الأمم المتحدة في كوسوفو لإسباغ نوع من «الهالة الدولية» على فترة ما بعد صدام، إلاَّ أنه وافق في ما بعد، تحت ضغط واشنطن، على الاحتلال الأميركي غير المشروط للعراق. وتردّدت أنباء في شهر آذار/مارس أفادت بأن الأمم المتحدة قامت بتطوير مخططات بديلة خاصة بها لإقامة إدارة في فترة ما بعد صدام، لكن لم تظهر بوادر تشير إلى أن واشنطن قد تقبل ببرنامج الأمم المتحدة. وقد حاولت الحكومة البريطانية قبل الحرب كسب تأييد الولايات المتحدة لقرارين جديدين للأمم المتحدة بشأن المساعدات الإنسانية وإعادة إعمار العراق، غير أنَّ هذه الجهود أُحبطت من قِبَل العناصر اليمينية المتطرفة في الحكومة الأميركية. وقلَّلَ بلير في 26 آذار/مارس من أهمية دور الأمم المتحدة في العراق عندما قال إنه يعتقد أنه من السابق لأوانه التفكير في دور للأمم المتحدة بعد الحرب مباشرة. ومرَّة أخرى، وقفت حكومة بلير خلف الولايات المتحدة ممهّدة الطريق أمام مزيد من التوترات بين واشنطن وأوروبا.

انضمت فرنسا إلى روسيا وألمانيا، في ذروة الحرب الأميركية، في 4 نيسان/أبريل، في المطالبة بنهاية عاجلة للعمليات العسكرية في العراق، وإعطاء الأمم المتحدة دوراً قيادياً في إدارة العراق بعد الحرب. وأعربت الدول الثلاث عن قلقها العميق من الأزمة الإنسانية التي خلقها الغزو الذي تقوده الولايات المتحدة، وطالبت بنهاية سريعة للقتال. وأعلن وزير خارجية فرنسا دومينيك دو فيلبان Dominique de Villepin: «أن الأولوية الآن للجانب الإنساني. كلنا ندرك أن هناك أزمة مفتوحة في العراق. إن هناك حالة إنسانية طارئة». وكان في الوقت نفسه ثمّة إقرار بأن الولايات المتحدة وحليفاتها سوف تفرض سيطرتها المادية على العراق بالتأكيد بعد انتهاء الحرب، غير أن الأمم المتحدة يجب أن تُعطى دوراً هاماً في أقرب وقت ممكن. وأضاف دو فيلبان معلقاً: «من الطبيعي تماماً أن تكون للقوات المتواجدة على الأرض مسؤولية محددة في مرحلة إحلال الأمن». ولكن، عندما وصل الحديث إلى دور الأمم المتحدة، قال: «لا يستطيع أحد أن يأمل في بناء السلام منفرداً».

المستعمَرة الأميركية

مهما تكن السياسة الأميركية متذبذبة إلى حدّ الإجرام، فقد كانت صادقة على مستوى واحد: لم يملك العراق أيَّ وسيلة فعّالة يستطيع بها صدّ اجتياح عسكري أميركي، إذاً لم تكن الحرب في العراق تسبّب إشكالات في الأساس: «المشكلة ستكون السلام»[76]. فهل سيُقام نظام فيدرالي لإعطاء الأقاليم المحلية في العراق درجة من الاستقلال الذاتي؟ وهل سيصرّ الأكراد على تطوير ما يشبه الدولة التي ابتدعوها في شمال العراق؟ ومن الذي سوف يكتب الدستور العراقي الجديد؟ وهل سيُساق قادة نظام الحكم السابق أمام محكمة لجرائم الحرب؟ وهل سيحتاج تأسيس مثل هذه المحكمة إلى تصويت مجلس الأمن الدولي من دون استخدام فرنسا أو روسيا حق النقض (الفيتو)؟ ومن الذي سوف يُنشئ الإدارة الجديدة ويُعيِّن الموظّفين اللازمين لها؟ ومن الذي سيسيطر على ثروات النفط العراقية؟

لقد قيل كلام كثير عن تأسيس دولة عراقية موحَّدة وديموقراطية، على الرغم من أن الاختلافات القبلية والدينية التقليدية تتطلَّب نقل بعض صلاحيات السلطة إلى الأقاليم. ولكن، ما نوع الديموقراطية التي يجري التفكير فيها؟ هل سيُسمح لجميع الأحزاب العراقية التقليدية بخوض حملات التنافس على السلطة؟ مثلاً الحزب الشيوعي العراقي؟ حزب البعث؟ الأحزاب الأصولية الإسلامية؟ من الواضح أن الكثير سيتوقَّف على حجم الانتصار الأميركي وسرعته وردّ فعل الشعب العراقي على الاحتلال الأجنبي. وسيعطي استمرار نشاطات حرب العصابات ضد الاحتلال، الحكّام الأميركيين عذراً كافياً لإطالة أمد الاحتلال والمحافظة على وجود استراتيجي متوسّع في المنطقة. ولنا في دروس التاريخ أمثلة مضيئة.

عندما كانت بريطانيا تحكم العراق بموجب انتداب عصبة الأمم الصادر في أوائل عام 1920، أصبح من الضروري تنصيب حكومة وطنية من نوع ما في البلاد. ووضع البريطانيون عندما انعقد مؤتمر القاهرة في عام 1921، كياناً سياسياً للعراق قُدِّر له أن يبقى عقوداً قليلة من الزمن. وظلَّت القوانين والمؤسسات والقيود السياسية المفروضة سارية المفعول، وأبقت العراق دولة تابعة لبريطانيا حتى الثورة الدامية التي وقعت في عام 1958 وأدَّت بدورها إلى صعود صدام حسين. وما يثير الاهتمام هو كيف أقام البريطانيون النظام السياسي الجديد بعد انهيار سلطة الدولة العثمانية.

كانت الفكرة جلب فرد من الملكية هو فيصل بن الحسين ليكون ملكاً على العراق. ولم تحظَ هذه الخطة بشعبية على الصعيد المحلي لأن الأكراد والتركمان والشيعة والسنة والمسيحيين واليهود

وسواهم ظلّوا متمسكين باستقلاليتهم تمسّكاً شديداً، وكانت لهم أفكار واضحة عن وضع الحكام المفروضين من الخارج. ولم يهتم البريطانيون بمثل هذه التفاصيل، وحاولوا إسكات أي معارضة عن طريق التلاعب بنتيجة استفتاء شعبي طُرِح فيه سؤال واحد فقط على الشعب العراقي: «هل تقبل بفيصل ملكاً وزعيماً للعراق؟». ولم يُسمَح بأي سؤال آخر، بينما كانت سجلات الاقتراع غير موثوقة، وكان البريطانيون وحدهم في موضع يسمح لهم بإدارة عملية التصويت. (هل ستالين هو القائل: «السؤال المهم ليس من يحق له الانتخاب بل من يعدّ الأصوات»؟). ولم تفاجئ نتيجة الاستفتاء أحداً، إذ قرَّر 96 في المئة من الناخبين ـ لأسباب بقيت غامضة وغير معلنة ـ الموافقة على أنْ يصبح فيصل ملكاً على العراق. واستنتج البريطانيون الذين فوجئوا نوعاً ما بالفوز البيّن الذي حقّقوه بأساليبهم، أنّ خطتهم نجحت، وأنّ البلاد أصبحت آمنة، لكنّهم كانوا مخطئين إلى أبعد ما يمكن للمرء أن يخطئ، حيث أعقبت ذلك فترة من الاضطرابات وبقيت البلاد منقسمة على نفسها وغير آمنة إلى أن وقع انقلاب أحمد حسن البكر في عام 1968، عندما ثبَّت صدام حسين قدميه على الطريق إلى السلطة المطلقة.

وتشير مثل هذه الاعتبارات إلى أن مهمة تحقيق الأمن في العراق ليست أمراً سهلاً، وأنّ الولايات المتحدة لم تُجهد نفسها في التفكير ملياً في المشكلات الضخمة التي ينطوي عليها خلق دولة مستقرّة تخدم المصالح الغربية. وجرى خلال عامي 2002-2003 بحث عدَّة خيارات، ولكن من دون إبداء قدر يُذكَر من الاهتمام البديهي بالتفاصيل الضرورية: رُبما يوافق الجيش العراقي من دون وجود صدام حسين في قيادته، على أن يصبح خادماً مطيعاً لواشنطن؛ ربما يمكن تركيب حكومة موقّتة مقبولة من واشنطن تستمدُّ عناصرها من الكتل الوطنية المتنافرة بحيث تصبح إدارة فعّالة؛ ربما يمكن استحضار فيصل جديد من خِضمّ الفوضى وزرعه في بغداد؛ أو ربَّما ستُضطرُّ القوات الأميركية إلى الحفاظ على وجود دائم حتى تتّضح الأبعاد السياسية للوضع الجديد.

ولكن، ما كان واضحاً هو أن عراق ما بعد صدام سيغرق في الفوضى، وأن عبئاً إدارياً بالغ الثقل سوف يقع على كاهل القوات الأميركية الغازية ـ إلاَّ إذا قررت واشنطن بعد تحقيقها نصراً ما أن تتخلَّى عن محاولة خلق نظام سياسي مستقرّ في البلاد ـ. واقترح بعض المراقبين من مسافة آمنة، أنّ الحرب ضد العراق قد تزعزع استقرار الشرق الأوسط، «لكنَّ هذا بالتحديد ما يحتاج إليه الشرق الأوسط»[77]. وهنا، يمكن الشكّ في ترويج مقولة أن الغزو الأميركي هو «تحرير»، وكأنّ قصف سكان مدنيين بالقنابل أسلوبٌ فعَّال لرفع نير الاضطهاد السياسي عن كواهلهم!

لقد بُحثت إمكانية فرض احتلال عسكري أميركي على عراق ما بعد صدام بالتفصيل، وجرى التدقيق في حالات سابقة لإلقاء مزيد من الضوء على هذا الخيار. كانت الولايات المتحدة قد فرضت احتلالاً عسكرياً على اليابان وأجزاء من ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. وربّما ستنتجح ترتيبات مشابهة في العراق، إذ كان يجري بالفعل تشبيه صدام والعراق بهتلر وألمانيا النازية ـ لأغراض الإثارة والدعاية أصلاً ـ، وهكذا ربّما يُوفر الاحتلالان العسكريان المفروضان في عام 1945 دليلاً عن كيفية إدارة عراق ما بعد صدام بشكل صحيح.

في آب/أغسطس عام 1990، وبعد أن غزت القوات العراقية الكويت، سارع الرئيس بوش [الأب] الذي يعرف البروتوكول في مثل هذه الظروف، إلى وصف صدام حسين بعبارات مثل «هتلر كما عرفناه»، و«هتلر آخر لا ينبغي استرضاؤه»، كما حدث مع أدولف هتلر في الثلاثينيات. وقال أحد الكُتَّاب في سياق مقارنته هتلر بصدام: «أجل، أحدهما لا يقل سوءاً عن الآخر، ليس هناك فارق بينهما يساوي ديناراً واحداً». وقال عضوا مجلس الشيوخ الأميركي السيناتور تيد ستيفنس Ted Stevens والسيناتور جون ورنر John Warner في مقال نشرته صحيفة واشنطن تايمز تحت عنوان «تلميذ هتلر في بغداد»: «إننا... كعضوين في مجلس الشيوخ خدما في الحرب العالمية الثانية، نرى هتلر الجديد في صدام حسين».

وناقش خبراء كبار من مختلف الاتجاهات الفكرية المتباعدة من أمثال نعوم تشومسكي Noam Chomsky وباتريك بيوكانان Patrick Buchanan سؤال «هل صدام حسين هتلر آخر؟»، وتوصَّل معظمهم إلى جواب بالنفي. (قال بيو كانان: «كلا، هذا ليس الفوهرر، والحرس الجمهوري ليس الجيش الألماني Wehrmacht).

ونشرت صحيفة ذي إندبندنت The Independent اللندنية رسالة شبَّهت إسقاط صدام «بتحرير الشعب الألماني من دولة العبودية في عام 1945». وأطلق كُتّاب آخرون على العسكريين العراقيين اسم «جنود العاصفة» stormtroopers ، وهو بالطبع وصف جرماني نازي.[78] ومن المُرجَّح أن يكون كاتب خطابات الرئيس جورج و. بوش [الابن] الذي اخترع عبارة «محور الشر» الذي يُفترض به أن يضم العراق وإيران وكوريا الشمالية، على علم بأن «دول المحور» في الحرب العالمية الثانية كانت تتألف في البداية من ألمانيا النازية وإيطاليا. ولم يمضِ وقت طويل حتى جرى الاستنجاد بطيف ونستون تشرتشل Winston Churchill لمحاربة شخصية «هتلر» ـ صدام الشريرة.

وذكّر وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفلد Donald Rumsfeld في خطاب ألقاه أمام جنود مشاة البحرية في كاليفورنيا في 28 آب/أغسطس 2002، مستمعيه بأن تشرتشل جُوبِه بالتشكيك ولكنْ ثبت أنه كان على حق. وشرح المحرّر السياسي في صحيفة ذي غارديان اللندنية مايكل هوايت Michael White لماذا جُرَّ ونستون تشرتشل إلى المسرح[79]، وراح كُتَّاب وأكاديميون بارزون يعلقون على تلك الصورة المستُغرَبة: «ترتشل» ـ بوش. وتركزت تعلقيات كثيرة على موضوع الاسترضاء[80]:

أ ـ لو كان تشرتشل حياً اليوم لَوَجَّه ضربة إلى صدام[81].

ب ـ لن يوقف الاسترضاء صدام أكثر ممّا أوقف هتلر[82].

وكان المسؤولون الأميركيون في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2002، يقولون إن القوات الأميركية سوف تحتلّ العراق كجزء من قوة للحلفاء في فترة ما بعد الحرب، لفرض الاستقرار في البلاد حتى تشكيل حكومة جديدة. وكان من بين الاحتمالات المطروحة تشكيل حكومة عسكرية في بغداد تديرها الولايات المتحدة. وقال الناطق باسم الرئيس بوش، آري فلايشر Ari Fleischer: «إن الحكومة مصممة على أننا لن نسمح بأن يتجزّأ العراق إذا تحول هذا الوضع إلى عمل عسكري». وأضاف أن واشنطن تفحص خيارات لضمان الاستقرار، من بينها قيام «وحدات الشؤون المدنية» التابعة للجيش بدور في حكم العراق: «نريد في هذا المساء أن نضمن تحقيق الاستقرار لكي يتمكّن الشعب العراقي من الحصول على الماء والغذاء والتدفئة والكهرباء». واعترفت مصادر دفاعية بريطانية بأن الولايات المتحدة وبريطانيا ستكونان وحدهما قادرتين على تجميع وتسيير قوة حفظ سلام من عشرات آلاف الجنود[83].

ونصَّت الخطة الأميركية التي كشفتها صحيفة نيويورك تايمز [84] عن تعيين جنرال أميركي رفيع الرتبة حاكماً فعلياً للعراق، يتولّى الإشراف على تدمير أسلحة الدمار الشامل (المزعومة) وتأمين سيطرة الولايات المتحدة على حقول النفط. وأشير إلى أن هذه الخطة المبنية على طراز الاحتلال الأميركي لليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، تستبعد المخاطر الكامنة في قيام حكومة انتقالية يسيّرها مواطنون مدنيون فقط، ويجري فرض الأمن والنظام بالقوة العسكرية وتُترك جماعات المعارضة العراقية خارج الصورة لمدة أشهر إن لم يكن لسنوات. وعلّق مسؤول أميركي على ذلك قائلاً: «إننا ببساطة لسنا متأكّدين من التأثير الذي قد تمارسه فئات من الخارج على الداخل. ستكون هناك خلافات بين العراقيين أيضاً، ونحن لا نريد حالة من الفلتان والفوضى في العملية المبكّرة».

ويجري حكم العراق في المرحلة الأولى من جانب قائد عسكري أميركي ربما يكون الجنرال تومي فرانكس قائد القوات الأميركية في الخليج، والرجل الذي أشرف على حملة أفغانستان. وكانت المعاني الضمنية الامبريالية لهذه الخطة بديهية، حيث أعرب عدد من كبار الشخصيات المؤثرة في الرأي العام الأميركي، ومن بينهم قادة عسكريون مثل الرئيس السابق لهيئة الأركان العليا الأميركية جون شاليكاشفيلي John Shalikashvili، عن قلقهم من أرجحية استمرار الاحتلال لفترة طويلة والأثر [السلبي] المحتمل على العالم العربي، وإمكانية أن يؤدي ذلك إلى تدفّق متطوعين جدد إلى صفوف تنظيم القاعدة. وقال هنري كيسنجر Henry Kissinger إنه يعارض معارضة قطعية احتلال دولة إسلامية في قلب العالم الإسلامي لفترة طويلة[85]. وطرح روبرت فيسك فكرة أنه قد يتعيَّن على تومي فرانكس أن يجمع دورَي الامبراطور والحاكم الاستعماري لأن العراق ـ على عكس سابقة اليابان ـ ليس فيه امبراطور حيّ يمسك بزمام البلاد[86]. وطُرحت أسئلة أخرى يتعيَّن على كل حاكم مُفترَض للعراق أن يفكّر فيها: «ماذا يحدث إذا تحدَّت المساجدُ الاحتلالَ الأميركي؟ ماذا يكون إذا أقام الشيعة في الجنوب، والأكراد في الشمال، حكومتين سِرّيتين لهم؟ هل ستعتقل الولايات المتحدة جميع الأئمة الذين يتكلمون في خُطبهم ضد السيطرة الأميركية؟»[87].

وعُلم أن البنتاغون كان متحمّساً لخطّة الاحتلال، ولا عجب في ذلك لأن الاحتلال سيعطي جنرالاً أميركياً سلطات واسعة على بلد يمتلك احتياطياً هائلاً من النفط. وكانت وزارة الخارجية قد أعربت عن مخاوفها من أن الاحتلال سيُسبب قطيعة بين أميركا وحلفائها المسلمين التقليديين في المنطقة، مما يزرع بذور الخلاف وعدم الاستقرار. واتضح أيضاً أنه سوف تظهر مجموعة من المشاكل المصاحبة: هل ستُقدَّم القيادة العراقية المهزومة إلى محكمة لجرائم الحرب؟ هل ستُنظَّم حملة شبيهة بحملة القضاء على النازية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية لتطهير المجتمع الواقع تحت الاحتلال؟ وتساءل محلِّل دفاعي كبير عما إذا كان من المستطاع التمييز بين الأشخاص الذين كانوا مجرد بيروقراطيين مخلصين أو بعثيين؟ ولم تكن تجربة أفغانستان مشجعة، فالولايات المتحدة كانت قد تعهَّدت بأنّها لن تتهرّب من المشكلة، لكنَّ أفغانستان ظلّت في معظم أرجائها غارقة في الفوضى في عام 2003، حيث ما زال زعماء الحرب المحليون يمارسون السلطة ويفرضون ثقافة قمعيّة لا تختلف كثيراً عن عهد الطالبان.

وبدا أنّ خبراء استراتيجيين أميركيين كثيرين كانوا قلقين من احتلال طويل الأمد، وإنْ ظنوا أنه قد يمكن تقبُّلُ سيطرة عسكرية أميركية لفترة قصيرة. وقد أُديرت ألمانيا لمدة أربع سنوات تحت سيطرة

عسكرية أجنبية بعد الحرب العالمية الثانية ابتداءً من عام 1945، بينما ظلّت اليابان تحت الاحتلال لمدة تزيد عن ستّ سنوات. ولم يتظاهر أي من مسؤولي حكومة الرئيس بوش بتأييد احتلال العراق لعدة سنوات، برغم أن بعض العالِمين بالأمور يقولون إن احتلالاً لمدة عام واحد أمرٌ لا بُدَّ منه.
وعلَّق مدير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) جون تشبمان John Chipman في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2003، على ذلك بقوله:

سيكون من الضروري بالتأكيد أن تبقى الولايات المتحدة والآخرون في العراق... لحضانة الحكومة الجديدة الضعيفة بالضرورة التي ستتولّى الحكم في الوقت المناسب بعد تغيير النظام. وسيكون من شبه المستحيل تكوين حكومة في المنفى واستيرادُها إلى البلاد بأمان. وسيتعيّن على الولايات المتحدة وأيٍّ من حليفاتها بعد أيّ حرب على العراق، أن تساهم ليس في «بناء الأمة» فحسب، بل في «بناء الإقليم» في الشرق الأوسط[88] أيضاً.

وذكرت صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر في 2 كانون الثاني/يناير 2003، أن حكومة الرئيس بوش تخطّط لاحتلال عسكري أميركي للعراق يدوم 18 شهراً على الأقل بعد سقوط صدام حسين. ودعت الخطّة التي كانت في مراحلها الأخيرة إلى الاكتفاء بتقديم المساعدين «الرئيسيين» لصدام إلى محاكم جرائم الحرب، بينما «يُعادُ إصلاح معظم موظفي الحكومة ويُحتفظ بهم»، ويُعامَل أي مسؤول عراقي ساعد على إسقاط صدام حسين برأفة. كذلك، حدَّدت الخطة هدفين أساسيين: «الحفاظ على العراق كدولة موحَّدة والإبقاء على سلامتها الإقليمية»، و«منع أي تدخّل خارجي ضارّ، عسكرياً كان أم غيرَ عسكري». واعتُبر ذلك بمثابة تحذير للدول المجاورة، وخاصة إيران.

واعترفت الخطة التي كانت قد قُدِّمت بالفعل إلى الرئيس بوش، بأهمية احتياطي النفط العراقي الهائلة ومسألة إقامة حكومة انتقالية. وذكرت تقارير أن الرئيس بوش لم يكن يرغب في البقاء في العراق «يوماً واحداً أكثر» من الضروري لتحقيق حالةٍ من الاستقرار. واقترحت الخطة الجديدة إمكانية إقامة إدارة مدنية لاستبعاد الاتهامات ذات المضامين الامبريالية المصاحبة لقيام حكومة عسكرية. وحتى الأوروبيون أعربوا عن قلقهم من فكرة تولّي جنرال أميركي إدارة العراق بعد الحرب[89]، كما كان جيران العراق معارضين للفكرة تماماً. وندَّد وزير الخارجية الإيرانية كمال خرازي في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2002، بالخطط الأميركية لتنصيب جنرال أميركي كحاكم للعراق. وقال إنّ هذا الاستعمار الجديد غير المُبرَّر لن يَلقَى قطُّ قبولاً من إيران، وإنّ إدارة كهذه قد تؤدي في المستقبل إلى سفك الدماء وعدم الاستقرار[90].

وواصل استراتيجيو واشنطن التفكير في احتمال وضع إدارة عسكرية في عراق ما بعد الحرب، لكنْ لم يكن كل المخططين الأميركيين متحمسين لدعم ترتيبات كتلك التي طبّقها الجنرال دوغلاس ماك آرثر Douglas Mac Arthur في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية. وصرَّح مسؤول في البيت الأبيض في السادس من كانون الثاني/يناير 2003 إلى صحيفة نيويورك تايمر قائلاً: «آخِرُ ما نحتاجُ إليه شخصٌ يتمشى هنا وهناك بغليونه[91] ليُعلِّم العراقيين كيف يشكّلون حكومتهم»، ـ برغم أنَّنا قد نعتبر عادة التدخين لدى الجنرال ماك آرثر خارج موضوعنا ـ. ولعلَّ الفكرة التي طُرحت لاحقاً بتعيين حاكم مدني تسمّيه الأمم المتحدة عند الضرورة أفضل من الفكرة الأولى، أو ربما تنصيب إدارة عسكرية ـ مدنية مختلطة، برغم أنه كان من السهل التكهُّن بأن وزارة الدفاع الأميركية لن تكون سعيدة بقبول أي مشاركة للأمم المتحدة أو حتى أي مشاركة مدنية. وبدا واضحاً أنه سيكون من الضروري جداً استمرار نوع من الوجود العسكري الأميركي، ذلك أن البلاد ستكون مدمَّرةً، وسيكون الشعب تحت وطأة الصدمة وغيرَ مُنظَّم، ولن تكون غالبية المنشآت العادية للبنية التحتية صالحة للعمل. ويبدو معقولاً من خلال هذا المنطلق، القول إن تجارب الاحتلال الأميركي في اليابان وكوريا وأجزاء من ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، ستكون نافعة إلى حد كبير.

كانت الخطّة عند احتلال اليابان عام 1945 أن يكون الاحتلال عملية مشتركة للحلفاء، وليس احتلالاً أميركياً منفرداً، إلاَّ أن ظروف الحرب الباردة سرعان ما أدخلت اليابان في نطاق النفوذ الأميركي. ومن السهل تصوُّر حصول تطوّر مشابه في عراق ما بعد الحرب؛ فقد كان من الواضح أن أي عمل عسكري ضد صدام حسين سيكون تحت قيادة أميركية، وأنّ أي إدارة في زمن السلم ستكون مُوَجَّهة من واشنطن بالتأكيد. وكان بعض كبار المسؤولين الدفاعيين البريطانيين يلمِّحون في وقت مبكر يرجع إلى تموز/يوليو 2002، إلى أنه سيتوجَّب على القوات البريطانية البقاء خمس سنوات في العراق بعد سقوط نظام صدام، ولكن من دون أي إشارة إلى أنَّ أميركا قد تتخلَّى عن سلطتها الأولية في المنطقة.

وتحدّث وزير الخارجية الأميركي كولن باول في كانون الأول/ديسمبر 2002، عن الخطط الأميركية لاحتلال العراق، فقال: «إذا حدث ذلك، والرئيس يأمل ألاّ يحدث، فسوف يَتَرتَّبُ علينا واجب إقامة نظام حكم أفضل. إننا نضع بالطبع خطط طوارئ، وهناك نماذج كثيرة مختلفة في التاريخ يمكن التطلُّع إليها: اليابان، ألمانيا».

إن في السابقة اليابانية نواحي تُنير البصيرة. فقد عمد الجنرال ماك آرثر إلى تفكيك الكيانات الفاشية ضمن البيروقراطية اليابانية، إلاَّ أنه بذل جهداً كبيراً في تشتيت قدرات الاشتراكيين على إعادة بناء قواعدهم السياسية. وسمح للشركات الكبرى المعروفة بشركات زايباتسو Zaibatsu التي كان للكثير منها علاقات مع المؤسسات العسكرية اليابانية أثناء الحرب العالمية الثانية، بمواصلة العمل كما من قبل، إلاَّ أنه شدَّد القبضة على النقابات التي حاولت حماية حقوق العمّال. وكانت نظرية ماك آرثر الأساسية للاحتلال، بسيطة وعنصرية من دون مواربة: «إن الياباني قياساً على معايير المدنية الحديثة، بمثابة صبي في الثانية عشرة من العمر مقارنة بتطورنا نحن إلى عمر 45 عاماً». لكنَّ الجيش الأميركي سيتمكّن من زرع مفاهيم أساسية مثل احترام السلطة وقوة المؤسسات.

وكان من العوامل الرئيسية في إصلاح المؤسسات اليابانية، إقرار دستور جديد وقوانين داعمة له. وبدا أولاً أن السلطات اليابانية كانت مترددة أو غير راغبة في صياغة دستور جديد، فأمر ماك آرثر الموظفين لديه بكتابة دستور. وبعد إدخال تعديلات طفيفة على هذه الوثيقة تبنَّتها الحكومة اليابانية كتعديل امبراطوري لدستور عام 1889، وأصبحت سارية المفعول في 3 أيار/مايو 2003، وضع الدستورُ الجديد السلطةَ العليا في يد مجلس النواب، واستعاض عن مجلس الأعيان بمجلس مستشارين مُنتخَبين. وبُذلت محاولة لإنشاء نظام قضائي مستقل، وأُقيمت محكمة عليا أُنيطت بها مهمة مراجعة القوانين الجديدة للتأكد من تطابقها مع الدستور. وقُلّص دور الامبراطور إلى حدٍّ أنه أصبح رمزياً.

وتناولت إصلاحات أخرى تحرير النساء وتمديد التعليم الإلزامي وإصلاح سياسة العمل. وكان ماك آرثر مُصَمِّماً على إبقاء نقابات العمال خالية من الشيوعيين، لكنَّ وضع اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، شجع الحركة العمالية على المزيد من التطرف في مطالبها. وهدَّدت النقابات بإعلان إضراب عام في الأول من شباط/فبراير 1947، فحذّر ماك آرثر من أنه سيتّخذ أي إجراء ضروري لقمع مثل هذا التحدّي المتطرّف للنظام الجديد. وبالنسبة إلى الشركات الكبرى من مجموعة زايباتسو من أمثال ميتسوي Mitsui وميتسوبيشي Mitsubishi وياسودا Yasuda وسوميموتو Sumimoto وغيرها، فقد أثبتت الأيام استحالة تفكيكها وحلّها، وواصلت عملها كما في أيام ما قبل الحرب برغم إدخال بعض التعديلات عليها[92].

ويُمكِن اعتبار تجارب الإدارة الأميركية في كوريا الجنوبية ذات نفع بالنسبة إلى البيئة التي يُحتَمل توقُّعها في العراق بعد الحرب. وقد أُعلِنت طبيعة الاحتلال الأميركي سريعاً للكوريين وغيرهم مِمَّن

كانوا يظنون أن هزيمة اليابان ستجلب الاستقلال لكوريا. وأصدر الجنرال ماك آثر في 7 أيلول/ سبتمبر 1945، بلاغه رقم 1:

بناءً على الصلاحيات المناطة بي كقائد أعلى لقوات الجيش الأميركي في منطقة المحيط الهادئ، أُعلن الآن فرض الإدارة العسكرية على كوريا جنوب خط العرض الشمالي 38 درجة وعلى سكانها...

إنَّ كل السلطات الحكومية... ستُمارَس في الوقت الحاضر تحت إمرتي. وسيُطيع الجميع أوامري والأوامر الصادرة تحت سلطتي، وسوف تُقابَل بعقوبات صارمة كلُّ مقاومة لقوات الاحتلال أو أي أعمال أخرى قد تعكِّر السلام العام والأمن. وسوف تكون الإنكليزية اللغة الرسمية لجميع الأغراض خلال فترة الإدارة العسكرية.

وظهرت السلطات العسكرية الأميركية بعد ذلك، وكأنها أكثر تَشدُّدا تجاه الكوريين ممّا كانت عليه تجاه اليابانيين، الأمر الذي أثار الاستغراب نظراً إلى أنَّ الهدف المُعلَن للولايات المتحدة كان تحرير الشعوب المُضطهَدة.

وهكذا، صَنَّف قائد القوات الأميركية في كوريا الجنرال جون ر. هودجز John R. Hodges كوريا «كدولة عدوّة للولايات المتحدة»، وهي بالتالي «مُلزمة بالتقيد بشروط الاستسلام». وبالعقلية نفسها، لاحظ الحاكم العسكري الأول من بين ثلاثة حُكّام عسكريين تابعين للجنرال هودجز، الجنرال آرشيبالد أرنولد Archibald Arnold، مدى خطورة المشكلة المتمثِّلة في العثور على كوريين يعملون لحساب الحكومة العسكرية، ويتمتعون بـ «الصيغة الأميركية» من النزاهة والفعالية للقيام بأعمالهم. وأضاف قائلاً إن الكوريين سيستعيدون بلادهم عندما يصبحون مؤهَّلين لتسييرها: «لقد أخبرتهم بأن الفترة قد تكون سنة واحدة أو عشر سنوات أو خمس عشرة سنة»[93]. وسوف تواصل قوات الاحتلال الأميركي حتى ذلك الحين، ليس فقط توظيف مسؤولين يابانيين وكوريين مؤيدين لليابان، بل الإبقاء على القوانين التي سُنَّت تحت الحكم الامبراطوري الياباني. وأُعلن في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1945، في بلاغ الحكومة العسكرية رقم 21، أن «جميع القوانين التي كانت سارية المفعول والتعليمات والأوامر والملاحظات المدوَّنة على وثائق أخرى صادرة عن الحكومة السابقة لكوريا والتي لها سلطة القانون»، ستبقى سارية المفعول والصلاحية التامة. وهكذا، صار الشعب الكوري الذي عانى طوال عقود من الاضطهاد، مُرغماً على تحمّل احتلال عسكري جديد.

فما هي الدروس التي يُمكن استخلاصُها هنا بالنسبة إلى طبيعة الاحتلال العسكري الأميركي للعراق بعد الحرب؟ يمكن أن يكون الدرس الأهمّ هو أن الأنماط السياسية التي تتوافق مع المصالح الأميركية سوف تُفرَض بالقوة. أما الحديث عن إدخال الديموقراطية والتحرير فليس إلاَّ إطلاق شعارات [فارغة] في إطار الطموحات العالمية الأميركية. ويعني ذلك أن الكيانات السياسية والاقتصادية في عراق ما بعد الحرب، سوف تُشكَّل بما يَتَّفق مع مطالب هيئات مثل منظمة التجارة العالمية (WTO)، وفرعها منظمة الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (GATS). ومن الأهداف الرئيسية لمنظمة الاتفاقية العامة للتجارة، ضمانُ حرية وصول رأس المال الخاص من دون عوائق إلى الخدمات العامة في كل أرجاء العالم، ممّا يعني أنه ستصبح استثمارات القطاع العام في حالات كثيرة غير قانونية، وستُدار الخدمات العامة بهدف الربح للقطاع الخاص وليس لتأمين احتياجات الناس في المجتمع. فالشركات متعدّدة الجنسيات التي أُنشئت منظمة الاتفاقية العامة للتجارة لخدمة مصالحها، لم تكتفِ بما تحقّق عالمياً في مجال التخصيص، بل إنها مصمّمة على تملُّك تلك الخدمات الباقية في يد القطاع العام، والتي تنظمها وتمولها الحكومات.

وستكون نتائجُ مثل هذه الاعتبارات في عراق ما بعد الحرب الذي ستُعاد هيكلته وفق مصالح رأس المال الأميركي، تسليمَ جميع المؤسسات التي تموّلها الدولة إلى شركات صديقة للولايات المتحدة، ولن تعود بالتالي للشعب العراقي حصّة في عائدات نفطه، وسوف يزداد بنسبة كبيرة الاختراق العالمي للشركات الأميركية الذي لا تحفّزه إلاَّ دوافع الربح للقطاع الخاص. ولن تخدم نتائج كهذه الديموقراطية العراقية على الإطلاق أو حقوق الإنسان والرفاه الاجتماعي للشعب العراقي.

لم تَبذُل إدارة الجنرال ماك آرثر في اليابان جهداً يُذكر للحدّ من قوة مجموعة شركات زايباتسو، في حين قَمعت النقابات اليسارية. ولم تكن هناك في كوريا أي محاولة للاعتراف بالمشاعر السياسية للجماهير في الجنوب، في الوقت الذي واصلت فيه واشنطن دعم ديكتاتوريين يمينيين تعاقبوا على الحكم[94]. ولا يمكن الافتراض أنّ إدارةً تحرِّكُها واشنطن في عراق ما بعد الحرب، ستُبدي أي اهتمام بحقوق الإنسان أو الديموقراطية، بل يجب تبنّي كل فرضية بأن العراق تُعاد هيكلته كقاعدة للسيطرة على نفط الشرق الأوسط من أجل زيادة أرباح الشركات الأميركية.

ونقلت صحيفة هآرتس Ha’aretz الإسرائيلية في 30 أيلول/سبتمبر 2002، عن عضو مجلس النواب الأميركي توم لانتوس Tom Lantos قوله لإسرائيلي زائر: «لا تقلقوا، فلن تجابهوا أي

مشاكل مع صدام. سنضع في مكانه ديكتاتوراً موالياً للغرب يكون جيداً لنا ولكم». ونفى لانتوس في وقت لاحق، هذا القول، إلاَّ أن صحيفة هآرتس رفضت نشر النفي. وحتى إذا استخدمت الولايات المتحدة احتلالها العسكري «لزرع بذور الديموقراطية»، فماذا سيكون ردُّ فعل العراقي العادي تجاه الغازي الأجنبي؟ وتساءل جيمس بنكرتون James Pinkerton في صحيفة نيوز داي News Day : «إذا غزت أميركا العراق فسيظل 1.2 بليون مسلم يؤثرون في سياسات بلادهم من المغرب إلى ماليزيا، ويبقى السؤال مفتوحاً وهو: هل سيُكيّف العراقيون أنفسهم على نموذج الأميركيين الذين يحتلون بلادهم، أم سيطلبون المساعدة والعزاء من إخوانهم المسلمين حول العالم؟»[95].

لقد أكد البعض أن المقارنة مع سابقة الجنرال ماك آرثر خاطئة في تفاصيل هامة كثيرة. فقد كانت الولايات المتحدة تتمتَّع بشرعية أخلاقية في عام 1945، أمّا في عام 2003 فلم تُبدِ إلاَّ دول قليلة استعدادها للاعتراف بشرعية أخلاقية للغزو المُدبَّر للعراق. كما أن كان الامبراطور [الياباني] هيروهيتو Hirohito كان مستعداً في العام 1945 لدعم الوجود الأميركي وتأييد خطط الإصلاح الأميركية برغم التشويه الذي أصاب سمعته في العالم. لقد استسلمت اليابان آنذاك استسلاماً غير مشروط، بينما لا يمكن توقُّع نتيجة مريحة كهذه من العراق حيث يُرجَّح أن تستمرّ المقاومة المسلّحة. وأيُّ احتلال عسكري أميركي، سواء أكان مقنَّعاً بحاكم مدني أم لا، سيُواجِه على الأغلب بلداً غاضباً منقسماً على نفسه. وتبنّت صحيفة لوس أنجليس تايمز Los Angeles Times المنحى المتشكّك نفسه، وقالت إنه لو كان النموذج الياباني صالحاً حقاً للوضع العراقي، لأصبح من الضروري الإبقاء على صدام في السلطة للعمل من خلاله[96].

وتبيَّن أنه مهما تكن نيات واشنطن من وجودها العسكري في العراق، فإن السابقة اليابانية لا تصلح كنموذج، فالاستراتيجيون الأميركيون لا يجدون في أوضاع آسيا بعد الحرب العالمية الثانية أيَّ عِبَر تُرشدهم إلى كيفية التعاطي مع الوضع المستجد في العراق، وعليهم أن يبدأوا من نقطة الصفر، وأن يبتدعوا وسائل تعود بالنفع على الشركات الأميركية، وهذا هو همُّهم الأول. وسيُفرَض على الشعب العراقي الذي عوقب من دون رحمة بالفعل أن يتحمّل العواقب.

كان فريق الرئيس جورج بوش للأمن القومي يضع، في شهر كانون الثاني/يناير 2003، خططاً لعراق ما بعد صدام. وذُكر أن هذه الخطط تدعو إلى محاكمة كبار القادة العراقيين بتهم ارتكاب جرائم حرب؛ واستخدام عائدات النفط العراقية لتمويل إعادة الإعمار؛ وإبقاء احتلال عسكري أميركي لمدة 18 شهراً[97]، على أن يقوم حاكم مدني توافق عليه واشنطن بتسيير دفة الاقتصاد

العراقي وإعادة بناء المدارس وتطوير مؤسسات سياسية جديدة لتنفيذ برامج المساعدة. ولم يُوضَع جدول زمني لتسليم المسؤوليات من الإدارة العسكرية إلى إدارة مدنية دولية، ومن ثم إلى حكومة يتولاها عراقيون.

ولم تَظهَر أي بوادر على أن الغالبية الكبرى من الشعب العراقي، مهما تكن مواقفها تجاه صدام، سترحب بوقوع بلادها تحت احتلال عسكري تقوده الولايات المتحدة في عودة مُهينة إلى الوضع شبه الاستعماري الذي كان سائداً قبل عام 1958 عندما فُرضت على العراق معاهدات لحماية النفوذ البريطاني في المنطقة:

احتفظت بريطانيا بقواعد عسكرية وبـ «مستشار» في كل وزارة، وكانت الأُسَر الإقطاعية مالكة الأراضي مثل أُسرة أحمد الشلبي (رئيس المؤتمر الوطني العراقي) تسنُّ قوانينها بنفسها. وكان هناك 10 آلاف سجين سياسي والأحزاب ممنوعة والصحافة خاضعة للرقابة وعمليات التعذيب شائعة. وكما قد يقول الرئيس بوش، يبدو أنها إعادة لفيلم سيئ[98].

وكان من الجليّ أن خطة إعادة استعمار العراق لا يُمكِن أن تُمرَّر وكأنها «تحرير»[99].

وكانت وزارة الدفاع البريطانية في شهر شباط/فبراير 2003، تضع خطط طوارئ لإبقاء قوة تصل إلى 20 ألف جندي بريطاني في العراق لمدة ثلاث سنوات لمنع تجزئة العراق بعد سقوط نظام صدام[100]. وكان الرأي السائد هو أن هذه القوة الداعمة لقوات حفظ الاستقرار الأميركية، ستكون ضرورية للمساهمة في جهود المساعدات الإنسانية ومنع تجزئة البلاد إلى مجموعة دويلات كردية وسنية وشيعية خَلَفاً للدولة العراقية. وعلَّقت نائبة رئيس لجنة نزع السلاح النووي (CND) كيت هادسون Kate Hudson على ذلك، بقولها إن على الحكومة البريطانية أن تقول الحقيقة بالنسبة إلى مصالحها بعيدة المدى في العراق، وأن تتوقّف عن التظاهر بأن الحرب ستُشَنَّ من أجل نزع السلاح: «إن للشعب البريطاني الحق في أن يعرف لماذا ستُصرَف أمواله على احتلال بلد آخر بشكل غير قانوني، في الوقت الذي تتداعى فيه الخدمات العامة لدينا بسبب نقص الاستثمار».

وتردَّد بحلول مطلع شهر شباط/فبراير 2003، أن الدائرة الداخلية لحكومة بوش توصّلت بعد جُهد إلى مُخطَّط لإدارة العراق بعد الحرب، بحيث تكون في البدء فترة من الحكم العسكري الأميركي تتبعها مرحلة انتقالية يحكم خلالها حاكم عسكري أميركي جنباً إلى جنب مع زعيم مدني تعيّنه الولايات المتحدة، وتُسلَّم أخيراً السلطات إلى حكومة عراقية متعاطفة مع واشنطن. ومعنى ذلك باختصار، أنه سيكون هناك استعمار أميركي تُزرَع بعده حكومة أجيرة من الدمى.

ويتقلَّص بعد الفترة الأولى من الاحتلال العسكري التي تدوم بين ستة أشهر وثمانية عشر شهراً، الوجودُ العسكري لصالح إدارة مدنية تعيِّنها الولايات المتحدة. واستمرّ الجدل حول من سيكون الحاكم المدني (أو «الممثِّل الأعلى») الذي سيحكم إلى جانب العسكريين الأميركيين خلال المرحلة الثانية. وكان وسيط السلام المخضرم جورج ميتشل George Mitchell صاحب الخبرة في إيرلندا والشرق الأوسط، من المرشحين المحتملين، كما كان مرشحاً الجنرال المتقاعد نورمان شوارزكوبف Norman Schwarzkopf الذي تولّى منصب القائد العسكري في حرب الخليج [الثانية] عام 1991، ويحظى بشعبية في حكومة الرئيس بوش.

وظلت المرحلة الثالثة من إعادة الإعمار غامضة ومصدر خلاف، فتباينت الآراء ضمن حكومة بوش حول هوية العراقيين الذين يُسمح لهم بتولي قَدْر من السلطة في العراق الجديد. وقد دأب نائب الرئيس ديك تشيني والبنتاغون، منذ فترة طويلة، على المطالبة بدور قوي للمؤتمر الوطني العراقي (انظر الفصل اللاحق: العراق للعراقيين؟)، إلاَّ أن وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية لم تكونا تثقان بهذا التنظيم، واعتبرتا أنه يخدم مصالح شخصية ويفتقد المصداقية بين العراقيين. كما ساد جو من التردّد حول كيفية معاملة حزب البعث في بيئة ما بعد الحرب: هل كان جميع البعثيين مُلوَّثين بفعل ارتباطهم بصدام، أم يجب الاحتفاظ ببعض أعضاء الحزب لتسيير المهمّات الأساسية في إدارة البلاد بعد الحرب؟ لقد تُرِك نازيون كثيرون في مناصبهم في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وأُعطِيَ كثيرون منهم وظائفَ مُجزِية في الولايات المتحدة[101]. وكان لعملية القضاء على النازية نطاق محدود في سنوات ما بعد الحرب، فما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من أجل العملية القادمة لتطهير العراق من البعث؟

دور جاي غارنر

أصبح من الواضح بحلول منتصف شباط/فبراير 2003، أنّ الجنرال السابق جاي غارنر سيُعيَّن كحاكم فعلي للعراق بعد سقوط صدام. وكان غارنر البالغ من العمر 64 عاماً وقاد عملية بروفايد كومفورت Provide Comfort لمساعدة الأكراد الهاربين في نهاية حرب الخليج [الثانية] عام 1991، يترأس بالفعل ما يُشبه حكومةً ظل شكّلتها وزارة الدفاع الأميركية.

وكان المفترض نظرياً أن يسلِّم الجنرال الأميركي المتقاعد مقاليدَ السلطة سريعاً إلى حاكم مدني ربما يكون حاكم ولاية سابقاً أو سفيراً، فيتولى الإشراف على عملية الانتقال إلى حكومة عراقية.

وأبلغ رئيس أركان الجيش الأميركي الجنرال إيريك شنسكي Eric Shinseki لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ في 25 شباط/فبراير، أن العراق يشكل «مساحة جغرافية هامة» وأنه سيكون من الضروري «أن يتولّى الاحتلالَ العسكري الأميركي بضعُ مئاتِ الآلاف من الجنود». وقال إن المساعدة من الأصدقاء والحلفاء «ستكون مفيدة».

وأعلن الرئيس بوش في 26 شباط/فبراير أمام معهد الأعمال الأميركي American Enterprise Institute في واشنطن، أن نظاماً جديداً في بغداد سيعطي الدول الأخرى في المنطقة مثالاً حياً للحرية، يُحتذى به: «إن للعالم مصلحة واضحة في نشر القِيم الديموقراطية لأن الأمم المستقرّة الحرّة لا تُولِّد عقائد القتل، بل تشجّع السعيَ السلمي إلى حياة أفضل... سنبقى في العراق ما دام بقاؤنا ضرورياً، وليس يوماً واحداً أكثر». وكان توني بلير يعرب في ذلك الوقت عن تأييده للخطط الأميركية، ملمّحاً إلى أنه سيَجري تجاهل الأمم المتحدة: «هذا الجدل عن الأمم المتحدة سابق لأوانه. لم نصل إلى مرحلة تحديد التفاصيل»[102]. وكان بلير قد أبلغ مجلس العموم البريطاني خلال جلسة مساءلة رئيس الوزراء، أنه يعتقد أنّ الدول التي خاطر جنودُها بأرواحهم في العراق لها الحق في أخذ دور القيادة لتقرير الخطوات التالية.

كانت الفكرة أن يتولّى الجنرال تومي فرانكس شؤون الأمن العسكرية بينما يعمل غارنر كـ «منسّق للإدارة المدنية» فيُشرف على المساعدات الإنسانية ويدير العمليات التجارية المربحة لإعادة الإعمار. ومن المعروف أن لغارنر ارتباطات وثيقة مع مجموعة من الصقور في واشنطن مِن المحيطين بوزير الدفاع دونالد رامسفلد ونائبه بول ولفوفيتز Paul Wolfowitz ونائب الرئيس ديك تشيني؛ وهي الكتلة الأميركية التي ظلّت مصرّة على استبعاد الأمم المتحدة بعد سقوط نظام صدام.

وأعرب بعض مسؤولي الأمم المتحدة عن شكهم في «الحكمة» من تعيين غارنر ليحكم العراق، وقال أحدهم: «إن باول (المؤيِّد للأمم المتحدة) قد خسر المعركة بالفعل، ومن الواضح أن رامسفلد وتشيني والآخرين صارت لهم اليد الطُّولى، وهم يعتقدون أنهم بعد أن خاضوا الحرب وحدهم يحق لهم أن يجنوا منافعَ من اعتبارهم «مُحرِّرين». وغارنر هو رجُلُهم، إنه مؤمنٌ بهم إيماناً حقيقياً». واشترك غارنر، كرئيس لشركة كولمان SY Coleman التي تُنتج أنظمة صاروخية بناءً على عقود، في تقديم المشورة والدعم إلى أنظمة صواريخ باتريوت Patriot وآرو Arrow التي استُخدِمت «لحماية» إسرائيل ودول أخرى. وفازت الشركة في عام 1999 بعقد في إطار برنامج

حرب النجوم بقيمة 365 مليون دولار لتقديم مشورة إلى القوات الأميركية عن الدفاعات الفضائية والصاروخية. كما اشترت شركة أل ـ 3 كوميونيكيشنز L-3 Communications في عام 2002 شركة كولمان ونالت في شهر آذار/مارس 2003 عقداً بقيمة 1.5 بليون دولار لتقديم خدمات لوجستية إلى قوات العمليات الخاصة الأميركية. وقد أوضح غارنر مرّات كثيرة موقفه من إسرائيل، فوضع في عام 2000 توقيعَه على بيان أعلن أنَّ «إسرائيل مارست قدراً ملحوظاً من ضبط النفس في وجه أعمال عنف مميتة نسّقتها قيادة السلطة الفلسطينية»[103].

وقد ساعد جاي غارنر بصفته مؤيداً لحرب النجوم على تقويض معاهدة حظر القذائف المضادة للصواريخ الموقعة في عام 1972، وأصبح نصيراً قوياً للعمل الأميركي المنفرد في الحرب المزعومة على الإرهاب. وقد كان مستعداً كل الاستعداد بسبب حماسته لجعل إسرائيل قوية، لترتيب اعتراف العراق بإسرائيل بعد سقوط نظام صدام. وأعربَ مراقبون كثيرون، وبعضهم يعمل في حكومة بوش، عن شكّهم في أن يتمكن تاجر السلاح وصديق إسرائيل جاي غارنر، من إحلال الوفاق والاستقرار في العراق، البلد المُسْلم، بعد سقوط صدام.

لقد أدّى تعيين غارنر الذي اختلفت الآراء بشأنه، إلى توتّرات داخل حكومة بوش ازدادت حدّةً بسبب خلافات حول هوية الأشخاص الذين سيُدعَون إلى مساعدة غارنر في دوره الإداري. ورفض البنتاغون في 1 نيسان/أبريل لائحةً من كبار الموظفين اقترحتها وزارة الخارجية للمساعدة على إدارة العراق بعد الحرب. فذكرت أنباء أن دونالد رامسفلد اعترض على المجموعة لكون أعضائها «بيروقراطيين جداً»، واقترح اسم جيمس وولزي James Woolsey، وهو مدير سابق لوكالة الاستخبارات المركزية ومناصر قوي للحرب ضد العراق. وكان البنتاغون يرغب أيضاً في عرض وظيفة على أحمد الشلبي الذي لا يحظى بشعبية في وزارة الخارجية. وذكرت صحيفة واشنطن بوست في 1 نيسان/أبريل 2003، أن أعضاء المجموعة الذين رشحتهم وزارة الخارجية كانوا يستعدون للسفر من واشنطن إلى الكويت عندما أُبلغوا بألاّ يتحرّكوا بعد اعتراضات وزارة الدفاع[104].

واعتبر كثيرون هذه الخلافات المستشرية في واشنطن على نطاق واسع، عواملَ ضارة بمحاولات تحقيق الاستقرار في عراق ما بعد صدام. وعلّق المدير التنفيذي لِـ «مؤسسة العراق» Iraq Foundation ـ وهي جمعية تعمل على الترويج للديموقراطية وحقوق الإنسان ـ، رند رحيم فرانك Rend Rahim Francke ، على ذلك بقوله: «إن النزاعات بين دوائر الحكومة الأميركية ضار

جداً بالعراق، وأفضل طريقة لجمع شمل جماعات المعارضة العراقية هي إنهاء الخلافات داخل الحكومة الأميركية. ينبغي أن تكون هناك سياسة واحدة إزاء العراق وليس خمس أو ست سياسات».
وحتى أوائل شهر نيسان/أبريل، وكانت الحرب في منتصفها، بقيت أسئلة استفهام كثيرة عالقة حول تشكيلة الفريق الإداري الذي سيعمل مع غارنر[105]. واقترحت الحكومة البريطانية التي بدا واضحاً أنها قد هُمِّشت، عقدَ مؤتمر خاص يكون شبيهاً، عراقياً، بمؤتمر لويا جرغا الأفغاني، وللاتفاق على تشكيلة الإدارة الموقتة التي ستُرسَل إلى العراق بعد الحرب.

وأعلن غارنر الذي استُدعي من فلوريدا حيث تقاعد، أنه لا ينوي البقاء [في العراق] أكثر من 90 يوماً (!) ليشرف على أمور الحكومة الأساسية وتوزيع المساعدات والمباشرة في عملية تطهير العراق من حزب البعث. وبينما كان يُمضي وقته في دارة مشمسة على شواطئ الكويت صرّح قائلاً: «نحن هناك للقيام بمهمة تحريرهم وإعطائهم حكومة مُنتخَبة تمثِّل الإرادة الحرَّة للشعب. سنفعل ذلك بأسرع ما نستطيع، ومتى انتهينا سنسلِّمهم كل شيء». ولم يتحدث غارنر علناً عمَّن سيكتب دستور العراق الجديد، أو ما إذا كان سيُسمح للبعثيين والشيوعيين والأصوليين الإسلاميين بالترشُّح في الانتخابات التي يُفترض أن تمثّل «الإرادة الانتخابية الحرّة» للشعب العراقي.

وكان جلياً أن جاي غارنر، المدعوم من اليمين الأميركي، سيكون صاحبَ نفوذ في توزيع العقود على الشركات الأميركية الطامعة في إعادة بناء عراق دمَّره العدوان الذي قادته الولايات المتحدة. وعندما وصل غارنر إلى بغداد، لم يكن أحد يدري أنه سينكشف سريعاً كشخص غير كفؤ لهذه المهمة، وسوف يُبعَد بعد ثلاثة أسابيع فقط في وظيفته (انظر: الفصل الثالث عشر).

الغنائم للمنتصر

كانت الأسباب الحقيقية للحرب مدار تساؤلات وتكهّنات منذ زمن طويل. فمن البديهي أنَّ لا علاقة للحرب بـ «التحرير» أو أسلحة الدمار الشامل المزعومة. وكان تصميم الولايات المتحدة على فرض سيطرتها على موارد النفط العراقية، سبباً هاماً للحرب (انظر: الفصل العاشر)، لكنه لم يكن السبب الوحيد. ومن الواضح أن الهيمنة الاستراتيجية على المنطقة موضوع هام بالنسبة إلى المخطّطين في واشنطن، كما هو الدفاع عن إسرائيل ودعم صناعة الأسلحة الأميركية واستخدام الترهيب لتقوية مركز أميركا العالمي. وقد تجلّت بالإضافة إلى مسألة البترول البالغة الأهمية، إمكانياتُ جني أرباح طائلة بوسائل أخرى تصب غالباً في جيوب الشركات الأميركية ذات الحظوة.

ووقفت شركات البناء الأميركية في أوائل شهر نيسان/أبريل 2003 عندما كانت الحرب مشتعلة، في الصف منتظرةً الحصول على عقود بملايين الدولارات لإعادة إعمار العراق بعد الحرب، وكانت المفاوضات جارية منذ أشهر بين حكومة الولايات المتحدة وشركات أميركية.

ودعت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في أوائل شهر آذار/مارس ست شركات تعهدات لتقديم عروض للحصول على عقود بقيمة 900 مليون دولار لإدارة أعمال بناء في العراق. وهذه الشركات هي فلور دانييل Fluor Daniel ، وكيلوغ براون أند روت (KBR)، وبيريني الدولية Perini International، وبارسونز Parsons، ولويس برغر Louis Berger ، وبكتل Bechtel . كذلك، اتصل سلاح الهندسة التابع للجيش الأميركي والذي كان مسؤولاً عن إطفاء حرائق آبار البترول وأعمال بناءٍ مدنية في الكويت بعد حرب عام 1991 في الخليج، بعددٍ من الشركات الأميركية للتباحث حول العمل في العراق بعد الحرب. وتَذكَّر مهندس بريطاني بارز في حديث له مع مجلة ميدل إيست إيكونوميك دايجست M. E. Economic Digest ما حدث بعد حرب عام 1991: «كان عليك فقط أن تنظر إلى الكويت بعد تحريرها لترى ماذا سوف يحدث»، مما يعني أن شركات التعهُّدات البريطانية سوف تُعصَر لاستبعادها من فردوس إعادة الإعمار.

وكانت وكالة التنمية الدولية تعقد جلسات توضيحية استشارية مغلقة لصالح شركات مختارة من الشركات المهتمة بتقديم عروض، بينما كان سلاح الهندسة التابع للجيش يرفض الكشف عن مخططاته لفترة ما بعد الحرب. وعندما اتصلت شركات بريطانية قبل الحرب بمؤسّسة «شركاء التجارة ـ المملكة المتحدة» Trade Partners UK التابعة لوزارة التجارة والصناعة، للحصول على معلومات، أُبلِغَت أن الحرب ليست حتمية، ولكنَّ الحكومة تُجرِي اتصالات مع منظمات دولية سوف تُنسِّق العمل في العراق بعد الحرب. ولم يكفِ هذا الكلام لطمأنة الشركات المتعطّشة لاستغلال الفرص المتاحة لإعادة إعمار بلد دمّرته الحرب. وعلَّق كبير مُدراء المكتب البريطاني للاستشارات والتعمير British Consultants and Construction الذي يمثّل شركات تصدير بريطانية، كولن آدامز Colin Adams، على ذلك بقوله:

في رأينا نحن، أنه نظراً إلى ما تقوم به المملكة المتحدة لدعم الولايات المتحدة، فلن يكون من غير المنطقي أن تتيح الأمم المتحدة للشركات البريطانية تقديم عروض للحصول على عمل. إن للمملكة المتحدة خبرة واسعة في العمل في العراق.

ولم تصدر أي إشارات على أنَّ حكومة الولايات المتحدة ستستجيب لمثل هذا الكلام.

ومن الأمور التي أثارت الاهتمام، أن إحدى شركات التعهدات ذات الحظوة لدى الحكومة الأميركية، وهي شركة كيلوغ براون أند روت ، كانت فرعاً لشركة هاليبرتون التي ترأّسها في الماضي ديك تشيني. وقد رفضت شركة هاليبرتون إعطاء تفاصيل عن العقود التي ضمنتها لإعادة الإعمار في العراق، ولكنها أكدت أنها تعمل على مخططات ذات علاقة بالوضع العراقي بعد الحرب (انظر أيضاً: الفصل الثاني عشر). كذلك، كان مثيراً للاهتمام أن شركة هاليبرتون المصمّمة على تنمية مصالحها في عراق ما بعد صدام، كانت تواصل تقديم دفعات سنوية بقيمة حوالى مليون دولار إلى تشيني الذي يستطيع التأثير في قرارات منح العقود بنفوذه كنائب للرئيس بوش[106]. وبعد أن حصلت شركة كيلوغ براون أند روت على عقد مبدئي، أصبحت فعلاً في مركز قوي يؤهلها للتقدم بعروض للحصول على عقود أخرى لأعمال فترة ما بعد الحرب[107].

وتحدَّثت الناطقة باسم شركة هاليبرتون ، وِندي هول Wendy Hall، عن مسألة ما إذا كان استمرار الدفعات إلى نائب الرئيس ديك تشيني يشكّل تضارباً في المصالح، وقالت:

إننا نعمل كشركة متعاقدة مع الحكومة منذ سنوات 1940، وأصبحت شركة كيلوغ براون أند روت منذ ذلك الوقت المزوِّدَ الأول لجميع فروع المؤسسة العسكرية بالخدمات اللوجستية وخدمات الإسناد.

وعندما استقال تشيني من رئاسة شركة هاليبرتون ، كانت قيمة معاملات الشركة مع الحكومة الأميركية تبلغ 2.3 بليون دولار، كما كانت الشركة تقدِّم تبرّعات سياسية بقيمة 1.2 مليون دولار تذهب في جلّها إلى مرشحين جمهوريين. لقد كان (وما زال) ذلك ترتيباً لطيفاً: تساعد شركة هاليبرتون على ضمان انتخاب المرشحين الجمهوريين، وهم يعملون بدورهم على توسيع معاملات الشركة مع الحكومة الأميركية. ومن المفيد بالطبع أن يصبح أحد فرسان هاليبرتون ـ عن طريق الصدفة! ـ نائباً لرئيس الولايات المتحدة.

كانت وكالات حكومية أميركية تخطط قبل بداية الحرب، لأن تُقيم في العراق جميع المؤسسات التي يضمُّها نظام اقتصادي رأسمالي غربي، بما فيها مصرف مركزي ووزارة مالية ومصارف تجارية وأسواق مالية. وأظهرت وثائق للوكالة الأميركية للتنمية الدولية أنّ أميركا قطعت شوطاً متقدّماً في التزامها بخلق اقتصاد عراقي ملائم للشركات الأميركية. وجرت الإشارة ـ ويا للسخرية على ضوء الأحداث اللاحقة (انظر: الفصل الثالث عشر) ـ إلى أن القوات العسكرية ستمنع «نهب خزائن البنوك ووثائق الحكومة»، وأن فِرقاً من الأخصائيين ستكون مستعدة للانتقال إلى العراق

لمساعدة «فريق عراقي قيادي خبير في الشؤون المالية». ولمَّحت الوثائق إلى أن «مؤسسة لإقراض التجار الصغار» سوف تُنشأ، وأن المصرف المركزي ووزارة المالية سيصبحان جاهزين للعمل بعد 6 أشهر. وسيُعرض على البنوك الخاصة «جوّ متساهل» للعمل، وإذا دعت الحاجة فستكون «الاستعدادات قد اكتملت لإصدار عملة جديدة». وسوف يجري بعد ذلك تخصيص كل الشركات التي تملكها الحكومة.

وعلى الرغم من كلّ شيء، ظلّ من الواضح أن جميع العقود الكبيرة سوف تُعرَض على شركات أميركية. وعادت كلير شورت في 21 آذار/مارس من الولايات المتحدة بعد أن فشلت في محاولاتها إشراكَ الأمم المتحدة في إعادة إعمار العراق بعد الحرب، وهو ترتيبٌ كان من شأنه أن يوفّر مرونة أعظم في منح عقود مشاريع إعادة الإعمار. وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال Wall Street Journal في وقت سابق، أنَّ وكالة التنمية الدولية دعت شركات أميركية إلى تقديم عروض عمل بما في ذلك تسيير الخدمات الصحية والتعليمية في العراق. وأعلن محامو الحكومة البريطانية أنه لا يوجد تفويض قانوني لمثل هذا العمل: «كل ذلك أمرٌ عجيب». وجاء من اقترح حلاً بديلاً يتلخّص في إمكانية دعوة بعض الشركات البريطانية للعمل كمتعاقدين ثانويين لحساب شركات أميركية على غرار منظمات الأمم المتحدة التي يُتوقَّع أن تتلقّى أوامرها من سلطة الاحتلال الأميركية. وقال رئيس الدائرة السياسية في منظمة أوكسفام، جاستين فورسيث Justin Forsyth: «إننا قلقون لأن الولايات المتحدة تعتقد أنها تستطيع الحلول محل الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار، وتتصرف على هذا الأساس أيضاً. نحن لا نظن أنهم يمتلكون المهارات أو الشرعية» لذلك. ثمَّ تبيَّن أن وزيرة التجارة والصناعة البريطانية باتريشيا هيويت Patricia Hewitt، كانت تبذل مساعي مباشرة في واشنطن لصالح الشركات البريطانية، ولكن يبدو أنها لم تحقق نتائج تُذكر. وقد أكد مدير وكالة التنمية الدولية أندرو ناتسيوس Andrew Natsios للوزيرة هيويت، أن الشركات البريطانية سوف تحصل على أشغال، لكن لم تُعلَن أي تفاصيل.

باختصار، بدا من المُرجَّح إلى حدّ كبير أن تُعطى الشركات الأميركية جميعَ الفرص الهامة لجني الأرباح من الحرب على العراق:

أ ـ في نهاية شهر نيسان/أبريل، أرسلت وكالة التنمية الدولية الأميركية إيجازاً من 12 صفحة بعنوان «تصوّر لعراق ما بعد الحرب» Vision for Post Conflict Iraq، إلى شركات تعهّدات أميركية مختارة. وتضمَّن الإيجاز سرداً لعشر أولويات. وكان التركيز على إعادة الخدمات الأساسية كالماء والصرف الصحي وإقامة حكومة ديموقراطية في العراق. وتم التعريف بثمانية نماذج عقود

في مجالات: إدارة المرافئ البحرية، إدارة المطارات، الإنشاءات الكبرى، الدعم اللوجستي، التعليم، دعم الجهاز الوظيفي، الصحة العامة والحكم المحلي.

ب ـ كان سلاح الهندسة التابع للجيش الأميركي، مهتماً إلى أقصى حد بالإصلاح الفوري للأضرار التي خلّفتها الحرب. فقد جرى التركيز مثلاً على إعادة تأهيل البنية التحتية لصناعة النفط بما في ذلك إطفاء حرائق آبار البترول. واعتُبرت شركة كيلوغ براون أند روت المتعاقد الرئيسي لأعمال إعادة تأهيل الصناعة النفطية. وبدورها، أعطت شركة هاليبرتون عقدين لمكافحة الحرائق لشركتين أميركيتين مختصتين هما بوتس أند كوتس Boots & Coots ووايلد وِلْز كونترول Wild Wells Control . ومُنحت عقود أخرى لأعمال إعادة إعمار مدنية بقيمة إجمالية تبلغ حوالى 400 مليون دولار، لشركات تعهدات من لائحة متعهدين غالبيتهم من الولايات المتحدة[108].

وذكرت الأنباء في نيسان/أبريل، بعد حوالى أسبوعين من نشوب الحرب، أن وكالة التنمية الدولية اختارت شركة ستيفدورنغ سرفيسز Stevedoring Services من مدينة سياتل لتسيير ميناء مدينة أُم قصر الذي تمّ الاستيلاء عليه. وقيل إن الحكومة البريطانية كانت «منزعجة انزاعاجاً عميقاً» بسبب الخطة الأميركية لتسليم الميناء الوحيد في العراق إلى شركة أميركية. لكنَّ المخطَّط كان قد أصبح واضحاً في ذلك الوقت: كل عنصر من عناصر البنية التحتية الاجتماعية والاقتصاد في العراق، سوف يُعطى لشركة أميركية.

العراق للعراقيين؟

لم تساور الولايات المتحدة أي ريبة في أنَّ فترة من الاحتلال العسكري سوف تعقب الحرب، ولكن كانت هناك شكوك قوية حول كيفية إدارة الفترة الانتقالية المزمعة حتى قيام نظام حكم ما بعد صدام: كيف يمكن تشكيل نظام عراقي موالٍ للولايات المتحدة بعد سقوط صدام؟ هل سيجري تعيين القادة السياسيين الجدد للعراق، ومن قِبَل من؟ أم هل سيُنتخَب القادة الجدد، وفي ظل أي دستور؟ هل سيكون ثمة دور للعراقيين الذين عاشوا في المنفى، وأمضى فيه بعضهم عقوداً من الزمن؟ وكيف يمكن تقرير ذلك؟ وماذا يحدث إذا اقترح نظام ما بعد صدام سياسات مناوئة للمطامع الأميركية؟

بدا وكأنَّ العدد الكبير من المجموعات المقيمة في المنفى، سيُسهّل عملية التفكير في إيجاد نظام حكم بديل: فمثل هذا التباين واسع النطاق، يتفق بديهياً مع فكرة الديموقراطية التعددية لو كان لدى واشنطن حقاً أدنى اهتمام بديموقراطية عراقية أصيلة. وكانت هذه الجماعات في الوقت نفسه، متباينة إلى درجة بدت معها فكرة قيام كيان سياسي متجانس تتنافس فيه آراء مختلفة كثيرة على

السلطة، سلمياً، خياراً بعيد المنال. وكانت مستشارة الرئيس بوش لشؤون الأمن القومي كوندوليزا رايس Condoleezza Rice، قد أعلنت أنه بحلول مثل هذا الوقت ستكون الولايات المتحدة مُكرَّسة تماماً لبناء العراق كدولة ديموقراطية موحَّدة. لكنْ، تبيَّن أن انتشار الفوضى في عهد ما بعد صدام كان الاحتمال الأقوى. وقد سبق لرايس أن قالت إن قيم الحرية والديموقراطية والاقتصاد الحر «لا تتوقّف عند حافة الإسلام»، وأكدت اهتمام الولايات المتحدة بـ «إحلال الديموقراطية وتعزيز مسيرة الحرية في العالم الإسلامي». أمّا كيف يُتوقَّع أن تعمل الديموقراطية العراقية الجديدة القادمة تحت سيطرة العسكريين الأميركيين، فأمر بقي مجهولاً، وفي عالم الغيب!

كان المخطّطون الاستراتيجيون يعرفون منذ وقت بعيد، أن الفترة التي تعقب الحرب مباشرة ستشهد ظروفاً مأساوية من الفوضى والاضطرابات، وأن عراقيين كثيرين سيُجرحون ويتعرَّضون للمجاعة ويصابون بصدمات نفسية، وأن البنية التحتية الاجتماعية سوف تتعطل ويكون عدد الضحايا بالملايين. وقال الجنرال المتقاعد ويليام ناش William Nash [موجِّهاً كلامه، على ما يبدو، إلى الرئيس الأميركي]:

ستُجابَه بأزمة إنسانية منذ البداية تماماً. سوف تُسبِّب في زحفك على بغداد كثيراً من الأضرار. إمّا أن تدمِّر أنت الكثير من البنية التحتية في محاولتك عزلَ ميدان القتال، أو يقومون هم بالتدمير في محاولة لإبطاء تقدُمك. وستحتاج فوراً إلى الغذاء والماء والمأوى لأن هؤلاء الناس يجب أن يبقوا على قيد الحياة. وكونك بدأت الحرب، فقد قبلتَ المسؤولية الأخلاقية عنهم.

لذا، سيتطلّب الحجم الهائل للمهمة التي سيرثها النظام العراقي الجديد بعد الاحتلال العسكري الأميركي، حكومةً ملتزمة يقودها أشخاص أكفّاء. فأين كانوا؟ فلقد بدا واضحاً أنّ العراق لا يملك مصادر معروفة تخرج منها قيادة جديدة كفؤة. ولم تُبدِ بعض الفئات ـ كالأكراد مثلاً ـ أي رغبة في محاولة استلام الحكم في بغداد بعد سقوط صدام، وفضّلت التركيز على حلمها القديم بتحقيق الاستقلال للأكراد في شمال العراق والدول المحيطة. ونوّه البعض بأن المؤتمر الوطني العراقي، وهو أكبر فئات المعارضة في المنفى، يستطيع توفير الأساس لإقامة حكومة انتقالية موقتة ريثما تتم الإصلاحات الديموقراطية. غير أن المؤتمر الوطني العراقي الذي يعيش على الأموال الأميركية ولا يحظى بتأييد داخل العراق، لم يبدُ وكأنه الطريق السليم نحو تحقيق الاستقرار في البلاد بعد الحرب. فما الذي سيقرر الأميركيون المحتلّون فعله؟ هل يحكمون البلد بأنفسهم؟ هل يستحضرون بالسِّحر دميةً نافعة من الهواء؟ أمّ يسلّمون السلطة إلى فئة من المنفيّين المتنازعين في ما بينهم والذين لا يتمتّعون لا بالخبرة ولا بالشعبية؟ وقال أحد المراقبين إن على الأميركيين أن يبدأوا تطبيق مثال

اللويا جرغا الأفغاني في العراق، حيث قد يمكن انتخاب أو اختيار قيادة تُشرِف على التقدّم نحو إقرار حكومة انتقالية[109].

وتشجَّع استراتيجيو واشنطن نوعاً ما عندما نظروا إلى المحاولات الانقلابية الفاشلة ضد نظام صدام، ودعمت وكالة الاستخبارات المركزية بعضها. فقد كانت هناك على الأقل جماعات معارضة مستعدة لأن تنشط في الصراع ضد صدام حسين. وقد بدأت واشنطن دعم المؤتمر الوطني العراقي على أمل أن تتحول هذه الفئة المعارضة إلى حكومة عراقية بديلة في نهاية المطاف. ولم يكن من المهم ما إذا كانت لهذه المنظمة خلفيّة ديموقراطية أم لا: فالاعتبار الأهم كان عداوتها المريرة لصدام، واستعدادها للظهور بمظهر حكومة بديلة.

وقد نشأ المؤتمر الوطني العراقي عندما قرّرت المجموعتان الكرديتان الرئيسيتان، وهما الحزب الديموقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرازاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، حضورَ اجتماع انعقد في فيينا في عام 1992 وضمّ حوالى 200 مندوب من عشرات الفئات المعارضة. وكان الأكراد مستعدين للمشاركة في مؤتمر قد يخدم مجموعة من التطلعات الإثنية وغيرها. وانضمَّت المجموعات الشيعية إلى التحالف، في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1992، بعد أربعة أشهر من اجتماع فيينا، وعقد المؤتمر الوطني العراقي لقاءً محورياً في شمال العراق تمّ فيه اختيار مجلس قيادة من 3 أعضاء ومجلس تنفيذي من 26 عضواً، للإيحاء بأن الفئات المعارضة العديدة مُمثَّلة تمثيلاً ملائماً. وكانت الولايات المتحدة حتى ذلك الوقت، تعمل للتأثير في تشكيلة قيادة المؤتمر. وكان من بين أعضاء مجلس القيادة الثلاثة رجل الدين الشيعي محمد بحر العلوم الذي لا يمثل شريحة شعبية كبيرة، لكنَّه يحظى بقبول الولايات المتحدة. واختير أحمد الشلبي لرئاسة المجلس التنفيذي، وكان قد عمل في الماضي رئيساً لبنك البتراء في الأردن [وأصدر الأردن مذكرة لملاحقته بسبب قضية اختلاس اتُّهم بارتكابها]. وشعرت واشنطن بالارتياح لأن الشلبي الذي أثبتت الأيام أنه غير فعّال إلى حدّ كبير، لن يشكل تحدياً للمصالح الأميركية في المنطقة.

كان المؤتمر الوطني العراقي أول محاولة هامة يقوم بها معارضو صدام لتوحيد صفوفهم حول برنامج مشترك اتفق ـ ويا لحُسن الحظ ـ مع القيم الأميركية. وكالعادة، كان الاهتمام الرئيسي الأميركي منصبّاً على تدعيم الاقتصاد الرأسمالي وتوسيعه، لكنْ كان لا بُدَّ من ستر هذا الانصياع الأعمى للجشع بأقنعة جذابة جرياً على المألوف. فقد تضمّن برنامج المؤتمر الوطني العراقي إقرار «حقوق الإنسان وحكم القانون» في إطار دولة عراقية دستورية ديموقراطية تعددية، كما تعهّد

البرنامج بالمحافظة على وحدة أراضي العراق وسلامتها والالتزام التام بالقانون الدولي. وندّد المؤتمر بالغزو العراقي للكويت، وأعلن التزامه باحترام سيادتها. وقد امتنع المؤتمر الوطني العراقي، في أيامه الأولى، عن التعريف عن نفسه كحكومة موقتة، ولكن السكّة كانت قد مُهّدت. وبدأ المؤتمر مساعيه إلى الحصول على دعم دولي كبديل قابل للحياة وديموقراطي لنظام صدام.
واستجاب، مع مرور الوقت برغم نزاعاته الداخلية المستمرة وخلافاته العقائدية، للحوافز الأميركية التي نادراً ما كانت منتظمة، وأعطى نفسه كيان حكومة عراقية بديلة. لكنْ، سرعان ما قضت الخلافات السياسية الداخلية على أهلية المؤتمر ليكون بديلاً قابلاً للحياة لنظام صدام حسين. فبدأ، في شهر أيار/مايو 1994، الحزبان الكرديان الرئيسيان التقاتل في ما بينهما بسبب مطالب إقليمية في شمال العراق، وراحا يسعيان إلى نيل دعم خارجي لمواقف كل منهما. وحاول المؤتمر الوطني العراقي جاهداً التوسّط لتسوية المطالب المتقاربة للجانبين، فوجد نفسه منحرفاً ومشغولاً عن مهمته الأساسية، وهي محاربة نظام صدام حسين. وكان من نتائج ذلك أنَّ بعض المعارضين بدأوا يبحثون عن منظمات بديلة قد توفّر فرص معارضة أكثر واقعية في دنيا السياسة العراقية الصعبة.

وضمَّت مجموعة أخرى، هي حركة الوفاق الوطني العراقي بزعامة أياد علاَّوي، ضباطاً عسكريين وأمنيين فارّين من العراق غالباً. وادّعى هؤلاء أنه ما زالت لديهم بقية نفوذ على النخبة العسكرية والأمنية المحيطة بصدام. ولكنْ، اتضح سريعاً أن حركة الوفاق لن تكون أكثر نجاحاً من المؤتمر الوطني في مقارعة النظام العراقي. وسمح العاهل الأردني [الراحل] الملك حسين في أواسط التسعينيات من القرن الماضي، لحركة الوفاق بممارسة نشاطها في الأردن، بيد أن أجهزة الاستخبارات العراقية اخترقت الحركة بعد مدة قصيرة. واعتقلت السلطات العراقية في شهر حزيران/يونيو 1996، 100 ضابط في الجيش لهم صلات مع حركة الوفاق وأُعدم 30 ضابطاً آخر. وبينما حاول أياد علاوي الإبقاء على طموحات حركته، واصل الادّعاء أن مؤيديه يواصلون العمل داخل العراق، ولكنْ من دون نتيجة تذكر.

وشنّت قوات صدام في أواخر آب/أغسطس 1996، هجوماً على قاعدة للمؤتمر الوطني العراقي في صلاح الدين قرب مدينة أربيل في شمال العراق، وسحقت في الوقت ذاته جيوباً قليلة من أنصار حركة الوفاق كانت قد بقيت في المنطقة. واعتُقل حوالى 2000 معارض وأُعدم مئتان. وتمّ بسرعة ترحيل حوالى 650 ناشطاً، معظمهم من المؤتمر الوطني إلى الولايات المتحدة بموجب سلطة العفو التي يتمتع بها وزير العدل [110] Attorney General الأميركي. ولم تتمكّن قطُّ حركات المعارضة

بعد هذه الهزائم الكارثية من استرجاع عافيتها تماماً، وظل المؤتمر الوطني يعاني من النزاعات الداخلية وتذبذب الدعم الأميركي والضغوط المستمرة من جانب أجهزة الاستخبارات العراقية، بينما ظل أحمد الشلبي برغم مشاكل المؤتمر الوطني العراقي، أحد المعارضين البارزين المفضَّلين لدى مختلف القادة والسياسيين الأميركيين النافذين، ثم أصبح أحد الأعضاء الستة في مجلس الحكم الانتقالي، وعمل كالاستراتيجي الأول للمؤتمر الوطني ورئيساً لاستخباراته. ويبدو أنه لم يكترث بتهديدات المخابرات العراقية ومحاولاتها لاغتياله:

لا أحب الحديث عن محاولات قتلي. التفاصيل مقزّزة: الثاليوم، قذائف صاروخية، سيارات مفخّخة، قناصون. لقد قُتل كثيرون من أنصارنا بالثاليوم. مات كثيرون في شمال العراق. هذا ما يهم.

غير أن مؤشرات ظهرت على أن أحمد الشلبي لم يعد يتمتّع بثقة الحكومة الأميركية برغم أنه احتفظ بتأييد عدد من الشخصيات الهامة في الولايات المتحدة.

ولم تُقِم وكالة الاستخبارات المركزية برئاسة جورج تينيت George Tenet علاقة تُذكر مع مع الشلبي الذي كانت اتصالاته محصورة مع وزارة الدفاع ووكالة استخبارات الدفاع Defense Intelligence Agency . وامتدح الضابط السابق في وكالة الاستخبارات المركزية بوب بير Bob Bear ، أحمد الشلبي من دون أن ينتبه إلى عنصريته الكامنة، وقال: «إنه يعرف كيف يشرح ما يقصده، ويعرف ما يريدون أن يسمعوا. إنه لا يلفُّ في دوائر مثل كل عربي تجلس معه في الشرق الأوسط». وكان الشلبي يُعلن دائماً أنه لا يطمح إلى أي منصب في عراق ما بعد صدام:

المطلب هو خلق مجتمع مدني، وتحرير التاريخ العربي من الاستبداد. ما يهم في المجتمع المدني هو وجود أفكار مشتركة حول كيفية إدارته، وآراء الناس في نظام الضرائب والصحة والتعليم. ذلك ما يجمع الناس الآن.

وتبدو مثل هذه العبارات التي قيلت في حيٍّ راقٍ من أحياء وسط لندن، بعيدة كل البعد عن تصميم الولايات المتحدة على شن هجوم ساحق جديد على الشعب العراقي (عاد الشلبي بعد سقوط صدام إلى العراق مع جيش خاص صغير، لكنه ظل يصرّ على أنه لا يسعى إلى منصب!).

ولم تمنع مواقف الشلبي التي بدت متواضعة حيال نَيْل السلطة، صدورَ تعليقات بأنه «الرجل الذي سوف يخلف صدام حسين»[111]. وقد زار الشلبي الولايات المتحدة في شهر نيسان/أبريل 2002، ليشجّع حكومة الرئيس بوش على المضيّ قُدماً في خططها لإسقاط النظام العراقي:

نحن دائماً مستعجلون لأننا نريد في كل يوم يمضي إخراجه [صدام] من السلطة. غير أنّ الدول الكبرى تتحرّك بسرعة جليدية. إننا نريد منها التحرّك بسرعة أكبر.

وكان الشلبي راغباً في الحصول على مساعدة أميركية لتدريب أعضاء منظمته على محاربة القوات العراقية. وقال متذمّراً، إنه برغم أن التدريب يحصل «فإننا لا نتلقى تدريباً مُميتاً». ومرةً أخرى يشبّه صدام بهتلر:

صدام خليط هجين من ستالين وهتلر وجنكيز خان. إنَّ له ولاءاتٍ عشائرية من مخلّفات القرون الوسطى، وأساليب في التفكير مقترنة بالدعاية الحديثة واستخدام وسائل الإعلام، ومنحىً عسكرياً مثل هتلر[112].

وظلّت الولايات المتحدة مترددة في تبنّي المؤتمر الوطني العراقي بصورة كاملة برغم الجهود التي بذلها الشلبي على مرّ السنين من أجل نيل تأييدها. واحتفظت واشنطن في الوقت نفسه بعلاقاتها مع عدد من أعضاء المؤتمر الوطني العراقي مثل المجموعات الكردية المختلفة. وهكذا، أفادت الأنباء في شهر أيار/مايو 2002 أن مسؤولين أميركيين اجتمعوا سراً في ألمانيا مع مسعود البرازاني وجلال الطالباني لاستكشاف السبل التي تستطيع من خلالها الفصائل الكردية مساعدة الولايات المتحدة على الإطاحة بصدام حسين. وقالت صحيفة واشنطن بوست، إن حكومة الرئيس بوش ظلت في ذلك الوقت منقسمة على نفسها حول اختيار مجموعات المعارضة التي ستحصل على دعم أميركي. وكان من الممكن أن يستمرَّ تقديم قدر من الدعم إلى المؤتمر الوطني ـ إذ أعطت وزارة الخارجية في 11 حزيران/يونيو 2002 مبلغ 5 ملايين دولار إلى المؤتمر لتغطية النفقات الإدارية لتلك السنة ـ لكنَّ علاقات أخرى كانت تُنسَج مع فئات عراقية مثل «مجموعة الأربعة»، العضوة في المؤتمر الوطني والمستقلة عن الشلبي. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية ريتشارد باوتشر Richard Boucher إن المحادثات مستمرة مع مختلف الفئات، وإن مؤتمراً لهذه الفئات سوف يُعقد في وقت لاحق من عام 2002، لمناقشة كيف يُحكم العراق بعد سقوط نظام صدام.

وقد عُزِيَ التأييد الأميركي الفاتر للمؤتمر الوطني العراقي، إلى انزعاج وزارة الخارجية من البرنامج المؤيد للديموقراطية الذي تتبنّاه المنظمة. وهكذا، توفّرت من جديد، دلالات على أنّ استراتيجيي واشنطن لم يكونوا متحمّسين لإعادة بناء العراق ديموقراطياً خلال اضطرابات الفترة التي تعقب سقوط صدام. وحدثت في ذلك الوقت أيضاً، توترات بين البنتاغون الذي يتلقى معلومات استخباراتية من المؤتمر الوطني، ووكالة الاستخبارات المركزية التي لا تُزَوَّد عادة بمعلومات

المؤتمر الوطني من داخل العراق. وبدا أن صراعاً داخلياً في واشنطن أخذ يبعث برسائل مُربكة إلى مجموعات المعارضة العراقية. وقال صحافيون في تعليقاتهم إن «ازدواجية التفكير المشوَّش» لواشنطن، لا تساعد محاولات العراقيين إسقاطَ نظام صدام. وانعقد في فيينا في شهر تموز/يوليو 2002، اجتماع دام يومين بين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ووزير خارجية العراق ناجي صبري لمناقشة عودة مفتشي الأسلحة التابعين للمنظمة الدولية إلى العراق. وانعقد بعد أسبوع في لندن اجتماع كبير ضخم ضم حوالى 90 ضابطاً سابقاً في الجيش العراقي، ليخطّطوا لإسقاط صدام حسين. وتحدث الفريق توفيق الياسري الذي استضاف الاجتماع في قاعة بلدية كنزنغتون Kensington في لندن، عن مدى الدعم الذي يلاقيه: «لقد كان الرد مذهلاً. يأتي الناس من مختلف أنحاء العالم للمشاركة. إننا نرحّب بأي عراقي يريد المساهمة»[113]. وأمكن التعرّف إلى معظم أقطاب المعارضة الذين حضر بعضهم اجتماع كنزنغتون:

الفريق توفيق الياسري، قائد سابق للجيش، جُرح في انتفاضة عام 1991 ضد القوات العراقية، وهو زعيم التحالف الوطني العراقي ومنظِّم اجتماع لندن.

اللواء نزار خزرجي، رئيس سابق لأركان الجيش العراقي، هرب [من العراق] في عام 1995 وعاش في الدانمرك. لُقِّب باسم «حميد قرضاي العراق»، ويتهمه منتقدوه باستخدام أسلحة كيميائية ضد الأكراد والقوات الإيرانية.

الفريق وفيق السامرائي، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية العراقية، عاش في لندن ويفضّل العمل السري لإسقاط صدام حسين.

الفريق نجيب الصالحي، كان قائد فرقة مدرعات تابعة للحرس الجمهوري في حرب الخليج [الثانية] عام 1991. هرب في عام 1995 وترأس حركة الضباط الأحرار العراقيين، ونال أعلى نسبة من الأصوات في انتخاب على القيادة أجراه المنفيون العراقيون عبر شبكة الإنترنت.

اللواء فوزي الشمّري، كان قائد 9 فِرَق في الحرب العراقية ـ الإيرانية. هرب في عام 1986 وترأس حركة الضباط العراقيين في الولايات المتحدة.

أحمد الشلبي، مسعود البرازاني، جلال الطالباني، وأياد علاّوي.

الشريف على بن الحسين، قريب الملك العراقي الراحل الملك فيصل الثاني الذي اغتيل في عام 1958. يعمل مصرفياً في لندن، ويترأس الحركة الملكية الدستورية.

آية الله محمد باقر الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. كان مقيماً في طهران ويحظى بدعم من إيران ومثّل مصالح الأغلبية الشيعية في العراق.

وحرص منظِّمو اجتماع كنزنغتون الذين كانوا يدركون تماماً الطموحات المتباينة للمشاركين، على أخذ تعهّد متفَق عليه من المشاركين بأنَّ إسقاط صدام حسين لن يؤدّي إلى استبدال ديكتاتورية بديكتاتورية أخرى. وكان الهدف المعلَن إقامة ديموقراطية، ربما تكون ذات طبيعة فيدرالية تعكس توزّع الجماعات الكبرى الثلاث: الشيعة والسُنّة والأكراد، على أن يُمنع العسكريون من ممارسة أي دور سياسي، وأنْ يقتصر عملهم على الواجبات الدفاعية. لكنَّ التوترات بين المشاركين كانت بادية للعيان. فقد أراد بعض المنفيّين المقيمين في الولايات المتحدة وبريطانيا، أن يتولّى زعيم قوي خلافة صدام لأنه سيكون من الضروري من دون شك فرض سلطة الدولة في أسرع وقت ممكن بعد سقوط صدام لتفادي الفوضى في المجتمع ومنع نشوب حرب أهلية عرقية.

ودعا الناطق باسم المؤتمر العميد سعد العُبيدي في 13 تموز/يوليو، الحكومةَ البريطانية إلى المساعدة على الإطاحة بصدام حسين وتنصيب حكومة ديموقراطية في العراق. وأكَّد أن المعارضة تحتاج إلى مثل هذه المساعدة من بريطانيا والولايات المتحدة لإنهاء ثلاثين عاماً من حكم الديكتاتور العراقي، وقال:

أودّ أنْ أشكر الحكومة البريطانية لأنها سمحت لنا بعقد اجتماعنا في لندن. والآن نحتاج إلى مساعدة بريطانيا والولايات المتحدة لإقناع شعب العراق بأن الوقت قد حان لرحيل صدام.

واعترف العُبيدي بأنّ إسقاط النظام سيكون صعباً لأنَّ صدام «ما زال قوياً جداً».

وأشار منتقدو المؤتمر إلى أن المشاركين كانوا بعيدين كل البعد عن حقيقة ما يجري في العراق، وأنّ الافتراضات باحتمال تمرّد الجيش بعيدة عن الواقع. وكشف المؤتمر خلافات داخلية كثيرة، وأن العملية برُمَّتها لم تكن بأي حال أكثر من محاولة مفضوحة قامت بها لندن وواشنطن لحشد التأييد لحملةٍ معادية لصدام. وحتى الحزب الشيوعي العراقي، أصبح موضع ترحيب في واشنطن للحصول على المزيد من المعلومات عمّا يجري في العراق. وقال أحد المراقبين إنه «من المستبعد أن يعالج مؤتمر لندن النقص الفاضح في معرفة أميركا بأوضاع العراق». ولم يكن كثيرون من الضباط المنفيّين قد زاروا العراق منذ سنوات طويلة، ورأى كثيرون أن اجتماع كنزنغتون كان بمثابة سُوق للكلام لن يترك أي تأثير عملي على الأرض. وتأسَّسَ فريق عمل لفتح اتصالات مع ضباط كبار في العراق وتشجيعهم على التمرّد. ويبدو أن هذه الأمنيات الطوباوية لم تكن على صلة وثيقة بالواقع.

لقد أكد المشاركون في المؤتمر أنهم سيرحّبون بأي «مساعدة أجنبية» للإطاحة بصدام، وحثّوا الجنود العراقيين داخل البلد على المساعدة على إنهاء النظام العراقي. وأُثير موضوع الفيدرالية ثم تُرك من دون حلّ. وحثّ ممثّل التركمان وآخرون على ترك القرار بشأن نظام الحكم في عراق ما بعد صدام، إلى استفتاء شعبي. إلاّ أن الأكراد قالوا إن استفتاءً شعبياً مبكِّراً بعد الحرب، سيؤدّي فقط إلى إشعال الحزازات العرقية والطائفية. وأُشير باستمرار إلى طبيعة الانهيار الذي سيُمنى به الجيش العراقي في حال حصول غزو بقيادة الولايات المتحدة: «المعنويات على مستوى كارثي، وقد سئم الجنود من الحرب المستمرة. سيجد صدام نفسه محاطاً ببضع مئات من الجنود». وأشار الفريق نجيب الصالحي الذي أعرب عن هذا الرأي، إلى أن القلق من أسلحة صدام الكيميائية والبيولوجية لا مبرّر له، فليست لديه الوسائل لإيصال مثل هذه الأسلحة. وأكد أن الولايات المتحدة يجب أن توضح أنّها تعادي صدام فقط وليس الجيش العراقي، وإلاَّ فلن يُمكن الاعتماد على ترك العسكريين وحداتهم القتالية [من دون قتال]، وقال: «لا يمكن أن يصبح الأمر مواجهةً بين جيشين. على الولايات المتحدة أن توضح أنها تريد رأس صدام فقط».

وانتهى المؤتمر من دون وقوع حوادث، وانتُخب مجلس، وأُعلن عن طموحَيْن طوباويَّين. وبقي المراقبون البريطانيون والأميركيون الذين حضروا المؤتمر بعيداً عن الأضواء. ولا شك في أنَّ جواسيس صدام راقبوا سير المؤتمر باهتمام. وقد تمَّ التستّر إلى حدّ كبير على الخلافات العميقة بين الحاضرين، لكنْ كان من المقدّر لها أن تطفو إلى السطح في وقت لاحق.

ووجّه المؤتمر الوطني العراقي في 25 تموز/يوليو 2002، دعوات إلى حضور مؤتمر صحافي في كنزنغتون لإعلان «خطة لحكومة انتقالية ستُقام على الأرض العراقية». وكان من المفترض أن ينضمَّ إلى المؤتمر الوطني فريق آخر هو الحركة الوطنية العراقية التي تتخذ مقراً لها في الولايات المتحدة ويتزعَّمها اللواء حسن النقيب المقيم في المنفى. وكان رئيس الحركة الملكية الدستورية الشريف علي بن الحسين قد أعلن في وقت سابق أن «نظام صدام موشك على السقوط، وعلينا أن ننتقل من وضعنا كمعارضة في المنفى إلى التحضير لحكومة انتقالية ذات قاعدة عريضة تمثّل جميع العراقيين». وأعلن المؤتمر الوطني العراقي قبل ساعات قليلة من الموعد المحدَّد للّقاء الصحافي، أنه قد تأجل إلى موعد غير محدّد «لتمكين مجموعات المعارضة العراقية من إجراء مزيد من المباحثات في ما بينها». وعلّق ممثل الحزب الديموقراطي الكردستاني في لندن، دِلشاد ميران قائلاً:

إن الحكومة الانتقالية ليست أمراً يمكن التعامل معه بخفّة، فذلك يسيء إلى صدقية المعارضة، ويقوّي الانطباع بأنَّها منقسمة على نفسها. نحن لسنا سعداء بما يحدث. إن المؤتمر الوطني العراقي

لا يعمل.

واستنتج الصحافيون أن فصائل المعارضة العراقية قد سقطت في تشرذم علني[114].

وعكست تعليقات أخرى أهمية هذه الانتكاسة:

قال رئيس المجلس العراقي الحرّ في لندن سعد صالح جبر، إن الإعلان عن حكومة موقتة تحرّك غبيّ. إنه مبكّر جداً، وسابق لأوانه، حيث إن كل الذين لن يكونوا في الحكومة الانتقالية سوف يكونون ضدها.

أعلن الفريق توفيق الياسري الذي استضاف اجتماع كنزنغتون: «إن الحكومة الانتقالية هي في العادة آخر ورقة تلعبها المعارضة في المنفى. إذا لعبت هذه الورقة الآن فسوف تُحرقها قبل أوانها، وتخلق هدفاً جديداً للعدوّ لكي يهاجمه وربما يدمّره».

كذلك، وصف مسؤولو وزارة الخارجية البريطانية إعلان حكومة انتقالية بأنه أمر سابق لأوانه. وظهر للملأ أن مئات الناشطين والمندوبين المعارضين العراقيين المنفيين وعشرات المجموعات التي ينتمون إليها، قد أصبحوا منقسمين إلى حدّ يبعث على اليأس. وتبيَّن أنه من المستحيل إقامة قاعدة مستقرة لوحدة الصف والهدف، وكان من السهل فهم لماذا كانت واشنطن ولندن تدرسان خيارات أخرى غير تنصيب حكومة انتقالية مستوردة في عراق ما بعد صدام.

وقابلت حكومة الرئيس بوش التي كانت لا تزال مستعدة للمحافظة على علاقة مع فصائل المعارضة العراقية، في 9 آب/أغسطس 2002، مَن اختارت لهم الصحافة تسمية «المتنافسين الستة على كرسي صدام»[115]: الشريف علي، الشلبي، [آية الله] الحكيم، البرازاني، الطالباني وعلاّوي. وقال بعضهم إن إنجازاً دبلوماسياً هاماً قد تحقق عندما «تمكّنت المعارضة المشهورة بخلافاتها، والحكومة [الأميركية] المتزايدة انقساماتها، من الجلوس معاً»[116].

وأشار مستشار المؤتمر الوطني العراقي في واشنطن فرانسس بروك Francis Brooke، إلى الانقسامات داخل معسكر بوش؛ فقد كان نائب الرئيس ديك تشيني وافق على الانضمام إلى المحادثات عبر وصلة فيديو، كما قبل دونالد رامسفلد التحدث إلى زعماء المعارضة. لكنَّ بروك عرف أن الوضع لم يكن واضحاً: «تتعلّق المسألة بانقسامات داخل حكومة الرئيس بوش وليس بالانقسامات ضمن المعارضة». وأصرَّ بروك على أن المعارضة العراقية كانت موحَّدة الرأي. وبدا مثيراً للاهتمام أنَّ لا بوش ولا تشيني كانا مستعدين للظهور إلى جانب زعماء المعارضة في مؤتمر

صحافي مشترك، برغم أنَّ الناطقين باسم المؤتمر الوطني العراقي واصلوا الإشادة بمستوى الالتزام الأميركي بإسقاط نظام صدام. وقد أعلن الشريف علي:

من الواضح تماماً لنا أنَّ الولايات المتحدة جادة تماماً وملتزمة ومصممة على تغيير النظام في العراق. وقد سُعدنا كثيراً بما سمعناه وسننقل إلى الشعب العراقي رسالة أن تحريرهم أصبح قريباً إن شاء اللَّه. إنهم يدعمون نظاماً ديموقراطياً في العراق، ولن يؤيدوا استبدال ديكتاتور بآخر. رؤيتهم إلى العراق هي عراق حر وديموقراطي ومتحرّر.

ولكن، بدا واضحاً، على الرغم من ذلك، أنه لم يمكن تحقيق إجماع في وجهات النظر برغم الاتفاق على أمور كثيرة: ماذا سيكون دور المنفيين بالتحديد؟ وكيف يمكن جمع هذا الدور مع دور الكيانات ذات القوة التقليدية كالمؤسسة العسكرية والقبائل والبيروقراطية الحكومية. واقترح أحد المشاركين أنَّ الحيلة تكمن في استنباط خطة يُعطى المنفيون بموجبها دوراً، لكنْ من دون أن يسيطروا على عملية الانتقال إلى نظام الحكم الجديد. وسبق ذلك عقد اجتماعات أخرى لمناقشة مواضيع من بينها الأنظمة القضائية الممكنة وتمويل الفترة الانتقالية ودور وسائل الإعلام. وتقرّر أن تُعقد اجتماعات جديدة في المستقبل للتركيز على قضايا الصحة وجهود مدّ الجسور إلى الخارج لإقناع العالم بأن الشعب العراقي يؤيّد فعلاً إسقاط نظام صدام[117].

وكانت المشاكل التي تجابه الولايات المتحدة في محاولتها وضعَ سيناريو لفترة ما بعد صدام، ظاهرةً للعيان، فسوف تحدث فوضى بعد الحرب، وليس هناك زعيم واحد في المعارضة مؤهّل لأخذ مكان صدام. وقال أحد الصحافيين: «إذا كان صدام حسين مقلاة أميركا، فإن هؤلاء الرجال (المعارضة) هم النار التي قد يقفز الرئيس بوش إلى داخلها»[118]. ولذا، سوف تحتاج الولايات المتحدة إلى رجل قوي خاص بها لتضعه مكان صدام ـ ولا يوجد مثل هذا الرجل ـ. وتعالت «أصوات كثيرة متنافرة ببيانات من حركات ومجالس وأحزاب تدّعي أنها تمثل صوت المواطن العراقي الحقيقي»[119]. وضمت هذه المجموعة من الهيئات المتنافسة:

أ ـ منظمات وطنية أُسِّست في العراق قبل عام 1990؛

ب ـ جماعات تمثل مصالح طائفية أو عرقية؛

ج ـ تنظيمات جديدة شُكّل العديد منها بإشراف الولايات المتحدة بعد عام 1990.

ولم يرتح استراتيجيو واشنطن كثيراً إلى كون لائحة التنظيمات التي تحظى بأوسع تأييد شعبي في العراق، تضمّ الحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة الإسلامية الذي يقيم علاقات متينة مع

الإسلاميين في إيران. ولم يكن كثير من هذه التنظيمات، برغم كبر حجمها، ذا قيمة تُذكر بالنسبة إلى المخطّطات الاستراتيجية الأميركية، لأنه ليس متعاطفاً مع الطموحات العالمية الأميركية، ويعاني من انقسامات عميقة في صفوفه.

وبقي أحمد الشلبي في موضع هامشي، وكان مستعداً للتصفيق لأي اقتراح أميركي ـ حتى لو كان فكرة حكم عسكري في العراق ـ إذا كان ذلك يزيد من نفوذه في حكومة الرئيس بوش. وواصلت خطط أميركية كثيرة تهميش المنفيين العراقيين لسبب واحد على الأقل، هو عدم العثور على رجل قوي واحد موالٍ لأميركا في صفوف العراقيين المقيمين في المنفى. ولم يَلُحْ في الأفق «قرضاي عربي» واحد قد يُتوقَّع منه أن يفرض نظاماً وطنياً في العراق بعد الحرب بوسائل تتفق بشكل ملائم مع طموحات واشنطن في النفط والمنافع الاستراتيجية[120]. وقد بدا واضحاً، بحلول عام 2003، أنه ينبغي على الولايات المتحدة أنْ تتخذ قراراً بصدد شكل الحكم في عراق ما بعد صدام، وقد يشمل ذلك اختيار خَلَف لصدام[121].

وكانت التقارير قد ذكرت أن حكومة الرئيس بوش تدرّب عشرات الموظفين المدنيين على إدارة عملية تحويل الاقتصاد العراقي بعد العمليات العسكرية. وقيل إن هذا المجهود كلّف مئات آلاف الدولارات. وقد تعاقدت وزارة الخارجية مع شركة خاصة من ولاية فرجينيا تُدعى آي.سي.ف. للاستشارات I.C.F. Consulting Company لتدريب منفيّين عراقيين في الاقتصاد والمحاسبة والمالية استعداداً لإعادة هيكلة الاقتصاد العراقي المملوك للدولة وتحويله إلى اقتصاد تُحرّكه السوق على النمط الغربي. وقال مدير المؤتمر الوطني العراقي في واشنطن، انتفاض قنبر، إنه على علم بالبرنامج التدريبي الذي تقوم به الشركة، ويعتقد أن حوالى مئة عراقي اشتركوا فيه. وعلَّق مسؤول العمليات في مكتب المؤتمر الوطني في لندن فيصل قره غولي قائلاً: «سيكون من المهم أنْ يساعد العراقيون المقيمون في الغرب على رفع المستويات وتطوير أساليب مختلفة للنظر إلى الأمور».

وعُقدت اجتماعات أخرى للمعارضة، ولكن استحال التوصُّل إلى إجماع في الرأي كما في الماضي، وأصيبت فصائل المعارضة في المنفى بضربة بسبب الدعاية السلبية التي أحاطت بسمعة اللواء نزار خزرجي من حيث ارتكابه جرائم حرب، وهو المرشح القوي للمشاركة في أي حكومة انتقالية موالية للولايات المتحدة. واعتقلت الشرطة الدانمركية اللواء خزرجي في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، ووجَّهت إليه تهمة ارتكاب جرائم حرب وانتهاك معاهدات جنيف وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. وقال ناطق باسم المعارضة العراقية:

يشكّل اعتقاله نكسة كبيرة لنا. إنه رجل يحظى بمصداقية في العراق. وسيزيد اعتقاله إلى حدّ كبير صعوبة مساعينا إلى تشجيع ضباط آخرين على الفرار، إذ أصبحوا يخافون توجيه اتهامات إليهم أيضاً.

وصار من الواضح، أنّ المعارضة العراقية لم تكن غير كفوءة فقط، بل كانت مُلطَّخة بكثير من الجرائم التي يُتَّهم بها صدام والمحيطون به. وواصلت واشنطن ولندن دراسة خططهما لعراق ما بعد صدام، ولكنّ نوعية زعماء المعارضة العراقية لم تُسهِّل هذه المهمة، فلم يكن في هذه المجموعة ما يشجّع على التفاؤل بانتقالٍ سلس إلى أيّ نوع من الحكم الديموقراطي في العراق.

وتوافد حوالى 300 مندوب من المعارضة يمثلون قرابة 50 جماعة عرقية ودينية وسياسية في 13 كانون الأول/ديسمبر 2002 إلى أحد فنادق لندن لتطوير خططهم بشأن تغيير النظام في العراق وما سيكون بعد ذلك. وانتُخبت مِنْ جديد مجالس، وأُعرب عن مشاعر وأُعلن عن خلافات، لكن لم يَتمّ التوصل إلى أي نتائج عملية تستحق الذكر. والخلاصة، لم يكن أي شيء يُشبه حكومةً انتقالية، بينما ظلّت واشنطن عاجزةً عن إيجاد زعيم مُقنع يتمكن من السيطرة على العراق المضطرب والمدمَّر الذي كانت الولايات المتحدة عازمة على خلقه[122]. ولاحت بعد ذلك بوادر صراع على السلطة بين فصائل المقاومة العراقية، وواصلت واشنطن تطوير خططها للحرب، واستمرّ العمل في جَمْع الأدلة لمحكمة جرائم حرب، لا لمقاضاة اللواء الخزرجي بل صدام حسين والرجال القريبين منه. وتردَّدت أقاويل بأن صدام قد «يسير على طريق [سلوبودان] ميلوسيفيتش نفسه»، وهو مصير يبدو ملائماً لكلِّ «هتلر جديد» تستطيع واشنطن أن تدمغه بهذه الصفة وأنْ تعتقله، إلاَّ إذا كان مستعداً بالطبع لخدمة الولايات المتحدة، والعمل من أجل مصالح الشركات الأميركية حول العالم.

وأُعلن، في أوائل شباط/فبراير 2003، أن أميركا تعتزم تعيين أحمد الشلبي رئيساً، فقد صرّح مسؤول في حكومة الرئيس بوش لصحيفة ذي دايلي تلغراف اللندنية بقوله: «من الواضح إلى حد كبير أنه سيكون الشلبي، إلاَّ إذا حدثت تطورات دراماتيكية في الحرب». لكنَّ هذا المسؤول أردف قائلاً، إن من الخطأ التوصُّلَ إلى أي استنتاجات ثابتة قبل أن تنتهي الحرب. وظل الشلبي يتمتع بشعبية لدى القيادة المدنية لوزارة الدفاع وديك تشيني، إلاَّ أنّ مسؤولين كباراً في وزارة الخارجية تابعوا تقديم الحجج ضدَّه: «إن ثمة مدرسةً فكريةً تقول إن الشعب العراقي سيرفض شخصاً يأتيه من الخارج». أما الشلبي نفسه فقد كان، كعهده دائماً، حريصاً على الترويج للحقوق السياسية لجماعات المنفى:

من الضروري البدء فوراً في التخطيط لعملية الانتقال إلى الديموقراطية، وينبغي أن تشكِّل المعارضة العراقية الديموقراطية نُواةَ الحكومة الانتقالية التي يجب أن تتوسّع مباشرة لكي تضمَّ العراقيين الذين يعيشون حالياً تحت حكم صدام حالما يصبح ذلك مأموناً...

إن القول إن الطوائف الإثنية أو الدينية العراقية المختلفة ستدفع البلاد إلى الفوضى، مجرد سراب. إنها رؤية ملائمة تتفق والتصوُّر الغربي لقبائل هائجة متقاتلة، لكنَّ ذلك غير صحيح. فلا يوجد في العراق عنف مبدئي بين الطوائف. إن العنف الطائفي في العراق ظاهرة سياسية[123].

ولم يُسجَّل في هذا السياق، أنَّ قرية شيعية هاجمت قرية سنية، أو أنّ حياً عربياً هاجم حياً كردياً، لأنّ قوىً سياسية هي التي كانت تزرع بذور العنف لخدمة مصالحها: «من عزلة أمةٍ خارجة على القانون نتشوّق إلى المشاركة علناً في الحياة الاجتماعية والتجارية والسياسية للعصر الذهبي»[124].

وبعد أنْ مالَأَت حكومةُ الرئيس بوش أحمد الشلبي، تحوَّلت إلى تهميشه، إلى حدّ أنّ عضواً قيادياً في المؤتمر الوطني العراقي لمّح حتى إلى إمكانية قيام تمرّد عراقي ضد قوات الاحتلال الأميركية بعد انتهاء الحرب. وقال الشلبي معلقاً على الموقف الأميركي: «تصوُّرُهم هو وجود ضباط عسكريين أميركيين يزدحمون ثلاثةً ثلاثةً داخل كل وزارة، وذلك لن ينجح»[125]. لقد أصبح هناك الآن شرخ واضح بين واشنطن وجماعات المنفى برغم أن المبعوث الخاص لحكومة الرئيس بوش إلى العراق، زلماي خليل زاده، كان يبذل جهوده لإصلاح الضرر، ورأى أنه يجب السماح للشعب العراقي بإدارة شؤونه في «أسرع وقت ممكن».

وعكَّر وجودُ أميركيين مُدجَّجين بالسلاح، أجواء مؤتمر عقده عراقيون من المنفيين في أواخر شهر شباط/فبراير في كردستان العراق. وكانت التوترات بين واشنطن والمعارضين العراقيين المنفيين مرةً أخرى واضحة، ولا تحتاج إلى تأويل. وكتب أحمد الشلبي في صحيفة وول ستريت جورنال : «المساعدة الأميركية ضرورية ونُرحَّب بها للانتصار في المعركة مع صدام، إلاَّ أن تحرير بلادنا وإعادة دمجها في المجتمع الدولي هما في نهاية المطاف مهمة يجب أن نقوم بها نحن العراقيين»[126].

واستمرت في واشنطن المعركة حول إعادة هيكلة عراق ما بعد الحرب، وكانت وزارة الخارجية تكافح لمنع وزارة الدفاع من تعيين الشلبي كزعيم موقت للعراق. إلا أن البنتاغون غيّر موقفه من تبنّيه الشلبي، حيث «اكتشف» رامسفلد وولفوفيتز وسواهما وأدركوا أخيراً أنّ ذكاء الشلبي لا يساوي شيئاً، إذْ برغم كل ما دأب على إعلانه منذ وقت طويل، لم يكن الجيش العراقي والقطاع

المدني من النظام على وشك التفتُّت والسقوط [كما ادّعى الشلبي]. وكان من الواضح أن الشلبي لا يملك أي اطلاع على المزاج السائد في العراق، وهي حقيقة بسيطة ثَبتت صحتها تماماً بعد بدء الحرب.

هل يُعاد النظام الملكي

لم تُخفِّف ادّعاءات الولايات المتحدة وبريطانيا أنَّهما حاملتا لواء الديموقراطية، من حماستهما لوجود أنظمة مَلَكية مطيعة لهما حول العالم لحماية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الغربية. وكانت هذه الحقيقة جلية في الشرق الأوسط بشكل خاص حيث إن الممالك والإمارات والمشيخات لم تُدعَم من جانب الغرب على مدى عقود من الزمن فحسب، بل زُرِعت هناك من قبل الغرب أصلاً. وهكذا، تغاضت بريطانيا عن قيام دولة الكويت [إمارة] بقيادة الشيخ مبارك آل صباح الذي عُرِف بطموحه، وساعدت أسرة آل سعود على أخذ معظم أجزاء الجزيرة العربية [وإقامة مملكة]، وكانت مؤثِّرةً في خلق إمارات الخليج الصغيرة التي ظلّت موالية لبريطانيا ولاءً تاماً. وعلينا أن نتذكّر أيضاً أن بريطانيا زرعت ممالك في الأردن والعراق (بالتنسيق مع دول أخرى) وليبيا، في منهج لا علاقة له بالديموقراطية أو حماية حقوق الإنسان.

وساندت الولايات المتحدة بحماسة مثل هذه الدول الناشئة على أساس أنها ستكون بطبيعتها متعاطفة مع التغلغُل الاقتصادي والتفوّق الاستراتيجي للغرب، كما حزنت عندما أُسقطت أنظمة مَلَكية موالية للغرب. وهكذا، تألَّمت الولايات المتحدة وبريطانيا أشد الألم عندما أُرغم الملك فاروق على التنازل عن عرش مصر في عام 1952، وحين قُضي على النظام الملكي الهاشمي في العراق في عام 1958، وعندما أطاح [العقيد] الشاب معمر القذافي بحكم الملك إدريس السنوسي في ليبيا في عام 1969. كما شعر الغرب بقلق كبير عندما أَسقط آية الله الخميني سلالة الشاه رضا بهلوي في إيران في عام 1979، الأمر الذي عزّز قوة صدام حسين وغذّى كل الاضطرابات التي وقعت في ما بعد، نتيجة لذلك الحدث.

وأوحى شغف البريطانيين والأميركيين بالأنظمة الملكية ـ والديكتاتوريات عندما يكون ذلك ملائماً ـ لبعض المراقبين، بأن الغرب قد يُرحِّب بإعادة النظام الملكي في العراق بعد الحرب. وعندما اقتربت الحرب من نهايتها الدامية في شهر نيسان/أبريل 2003، جالبةً الفوضى والبؤس لغالبية الشعب العراقي، بدا احتمال إعادة النظام الملكي مستبعَداً لأن الولايات المتحدة كانت لديها خطط

أخرى. غير أن الخيار الملكي كما جرى تطبيقه في التاريخ وينادي به أنصار الملكية اليوم، يظل مليئاً بالعِبَر. فقد كان خلق النظام الملكي في ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة على أيدي بريطانيا ودول أخرى، حدثاً مهماً في هذا السياق. فقد تمّ تحرير ليبيا من احتلال استعماري إيطالي لكنها أُجبرت بعد ذلك على قبول وجود بريطاني وفرنسي وأميركي. ولم تكن للدول الغربية أي مصلحة في جلب الديموقراطية إلى ليبيا، وكان همُّها الوحيد منصبّاً على الفرص الاقتصادية والميزات الاستراتيجية في ظروف الحرب الباردة. وقد تم في 7 تشرين الأول/أكتوبر 1951 تحت الإشراف الاسمي للأمم المتحدة، إقرار دستور ينص على قيام نظام ملكي ليبي يمكن الاعتماد عليه لحماية الاستثمارات والقواعد العسكرية الغربية، ويؤمِّن سيطرة الغرب على جزء كبير من أراضي ما يُفترض أنه كان «ليبيا المستقلة».

لقد صيغ دستور المملكة الليبية المتحدة لعام 1951 تحت تأثير ضغوط داخلية وتأثيرات خارجية في آن واحد. وكان الليبيون أنفسهم قليلي الخبرة في صياغة النصوص القانونية المُفصَّلة والاستقلال الدستوري الوطني، فاعتمدوا اعتماداً جمّاً على المساهمة الكبيرة التي قدَّمها مفوَّض الأمم المتحدة الموالي للغرب أدريان بيلت Adrian Pelt وأجانب آخرون لهم وجهات نظرهم الخاصة عن الموقع الذي يجب أن تأخذه ليبيا في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. ونصّ الدستور الملائم للدول الغربية على قيام نظام ملكي إسلامي يتمتَّع بسلطات قطعية على مجلس نيابي من غرفتين. وابتدأت مقدمة الدستور وانتهت بالثوابت الدينية. وأكدت المواد 44 إلى 77 دور الملك، فلم يبق أي شك حول السلطات الواسعة للعرش، وقد وُضعت «سيادة المملكة الليبية المتحدة أمانةً في يدي الملك محمد إدريس السنوسي وورثته الذكور من بَعدِه»، على أن يُحدَّد «نظام وراثة العرش في مرسوم ملكي يُصدره الملك إدريس الأول... وتكون للمرسوم الملكي قوّة مادة في الدستور».

وكان الملك بناءً على الدستور فوق القانون (برغم تعهده باحترام قوانين البلاد) لأن شخصه «لا يُمَسّ» وهو «معفىً من أي مسؤولية». وهو الذي «يصادق على القوانين ويعلنها»، ويستطيع «في الأحوال الاستثنائية» إصدار مراسيم «لها قوة القانون» (برغم أنها تحتاج إلى موافقة البرلمان). كذلك، كان في وسع الملك إرجاءُ انعقاد البرلمان لمدة 30 يوماً (لكنْ لمرة واحدة في كل دورة)، وإشهارُ الحرب وإحلالُ السلام والدخول في معاهدات (بموافقة البرلمان)، وإعلان الأحكام العرفية وحالات الطوارئ (بموافقة البرلمان أيضاً). وكان من السهل عموماً تأمين الموافقة البرلمانية لأن الملك هو الذي كان يعيّن الوزراء:

يعين الملك رئيس الوزراء، وله الحق في تنحيته عن منصبه أو قبول استقالته، ويعيِّن الوزراء ويقيلهم من مناصبهم أو يقبل استقالاتهم... ويعيِّن الملك الممثلين الدبلوماسيين ويعزلهم عن مناصبهم... ويؤسس الحدمات العامة ويختار كبار الموظفين ويعيِّنهم... ويتألف مجلس الوزراء من رئيس للوزراء والوزراء الذين يقرر الملك تعيينهم... وللملك الحق في تعيين وزراء بدون حقائب عند الحاجة.

وهكذا، ثُبتت سلطة الملك بوضوح في كل أجزاء الدستور، وضمنت المادة 197 ديمومة الملكية: «لن يُوضع أي نص لمراجعة النصوص الخاصة بنظام الحكم الملكي أو نظام وراثة العرش...». ونجحت الدول الغربية في تنصيب سيد إدريس كأداة لها لاستمرار السيطرة على المنطقة. وإذا كان منع استقلال ليبيا أو تأجيله لم يعد ممكناً، فإن الغرب كان مصمّماً على الحيلولة دون ظهور ديموقراطية حقيقية في شمال أفريقيا عن طريق نظام ملكي مستبدّ.

وكانت الحالة العراقية التي سبقت الحالة الليبية معروفة. فقد عقد ونستون تشرتشل الذي كان وزيراً للمستعمرات آنذاك في شهر آذار/مارس 1921، مؤتمراً في القاهرة لمناقشة كيف يجب تنفيذ مسؤوليات حكومته في الشرق الأوسط. ومن نتائج المؤتمر أن مكتب الشؤون العربية الذي أُنشئ في عام 1916 أُلغي واستُبدلت به دائرة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات البريطانية. وأُعيد اطلاق اسم العراق على بلاد ما بين النهرين، بموجب المخطّطات التي أقرها مؤتمر القاهرة، ونُصِّب الشريف الهاشمي فيصل بن الحسين، نجل الحسين بن علي شريف مكة، ملكاً على العراق. وأمَّنت هذه الصفقة الخادعة التي خانت تطلّعات العرب إلى الاستقلال، استمرار بقاء قواعد سلاح الجو الملكي البريطاني في العراق، وترتيباتٍ تخوّل موظّفي شركة النفط البريطانية ـ الإيرانية إدارة شؤون العراق في عهد فيصل. وعندما احتجّت وزارة الخارجية الأميركية نيابة عن شركة ستاندرد أويل Standard Oil الأميركية، شعر وزير الخارجية البريطاني اللورد كورزن Lord Curzon بما يكفي من الثقة والاعتداد بالنفس ليُعلن في 21 نيسان/أبريل 1921، أن الشركات الأميركية الراغبة في الوصول إلى منابع النفط في «منطقة الشرق الأوسط البريطانية»، لن تُعطى أيَّ امتيازات[127].

واعتقد الملك فيصل، وهو أول هاشمي حكم العراق (1921-1933)، أن الجيش يشكل «قوة حماية» أساسية لضمان حكمه، وأدخل في حسابه إمكانية قيام تمرّد ضد نظام ملكي يعتبره الناس صنيعة دول أجنبية مكروهة، وضرورة امتلاك الوسائل اللازمة لقمع الشعب في مثل هذه الظروف.

وكانت الفرضية خلف ذلك ـ كما في دول كثيرة أخرى ـ أنه إذا أمكن الإبقاء على ولاء الجيش، سواء أبالرشوة أم بالحوافز الأجنبية، فسيُنظر إلى الملك كصاحب شرعية وسلطة. إلاَّ أنه لم يكن هناك أي تفكير في السماح لقوات فيصل المسلّحة بأن تصبح مَعبراً نحو استقلال العراق. وعندما أُنشئت وزارة الدفاع العراقية في عام 1921 برئاسة جعفر العسكري، كانت القوات المسلحة العراقية تضمّ ثلاثة مكوّنات:

أ ـ حوالى 33 كتيبة من القوات الامبراطورية البريطانية؛

ب ـ قوّة تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني؛

ج ـ حوالى 4000 جندي عراقي معظمهم من الآشوريين.

لقد ضمن مؤتمر القاهرة لعام 1921 بقاء جميع عناصر القوات المسلحة العراقية تحت سيطرة البريطانيين. وكان التمويل يأتي من لندن، حيث كانت الحكومة البريطانية وحدها تحدّد السياسة الدفاعية العراقية برغم أن جهوداً بُذِلت لاقتراح ترتيبٍ بريطاني ـ عراقي مشترك. وكانت بريطانيا تقدّم المعدات والتدريب لزيادة حجم الجيش في ما بعد، بناءً على قرار اتّخذه مجلس الوزراء البريطاني في عام 1922. وقدّم جعفر العسكري في عام 1927 مشروع قانون لفرض الخدمة العسكرية الإلزامية، إلاَّ أنَّ لندن منعت المصادقة عليه. لكنَّ الملك فيصل أصدر مرسوم الدفاع المدني الذي ألزم كلَّ عراقي بالخدمة في الجيش فترة من الوقت. واحتفظت بريطانيا بسيطرتها على القوات المسلحة العراقية، وكانت تزوّدها بكل الدعم اللازم وترسل الخريجين العراقيين إلى بريطانيا في محاولة لمراقبة تقدّمهم وضمان ولائهم العقائدي الضروري لسادتهم الاستعماريين.

لقد أصبح المنهج واضح المعالم، فقد زُرع فيصل الموالي للغرب في العراق وأُعطيت أرض شرق الأردن (الأردن لاحقاً) التي كانت تُعرف في الماضي بالأرض الخلاء بين فلسطين وسوريا والعراق، إلى شقيق فيصل، عبد الله بن الحسين، وهو هاشمي آخر موالٍ للغرب تماماً. لكنَّ العراق، على نقيض الأردن، لم يستطع مقاومة ضغوط القومية العربية المتصاعدة في المنطقة. وقيل إن فيصل نفسه لم يتخلَّ قطُّ عن التزامه المتنامي بالوحدة العربية برغم أن تجاربه المبكرة العاصفة جعلته أكثر حذراً وإيماناً بالتدرج[128]. ولم يستطع فيصل أبداً الخروج من مدار النفوذ البريطاني، وتوفي بعد فترة قصيرة من حصول العراق على استقلاله الاسمي كدولة ذات سيادة، وخلفه على العرش في 8 أيلول/سبتمبر 1933 ابنه الملك غازي الأول (1933-1939) الذي اعتُبر صاحب كفاءة ولكنَّه لم يكن يحظى بشعبية. وقُتل الملك غازي بعد حُكم قصير في حادث سيارة، وحَمَّل

عراقيون كثيرون البريطانيين مسؤولية موته[129]. granh وورث عرش العراق ابنه فيصل الثاني (1939-1958) الذي كان في الرابعة من عمره وحكم مع خاله الأمير عبد الإله كوصيٍّ على العرش. وكان عبد الإله غير ذي كفاءة ومكروهاً من الشعب وصديقاً قوياً لبريطانيا، وكان في وسع الحكومة البريطانية أن تشعر بأنَّ العراق بأمان في يديه. لكن سرعان ما بدأت فترة من القلاقل العنيفة زادتها حِدّةً الأحداثُ العاصفة للحرب العالمية الثانية. وعاش النظام الملكي العراقي أكثر من عَقْد في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى أن قام الجيش العراقي بانقلاب في 14 تموز/يوليو 1958 وأصبح العراق جمهورية [برئاسة عبد الكريم قاسم].

لم يكن الملك فيصل الثاني الشاب مؤهلاً لمقاومة مدّ التاريخ، وقد قُتل رمياً بالرصاص مع أفراد عائلته وكثيرين من أنصاره، وبدأت مرحلة جديدة على مسرح السياسات العراقية العنيفة. وهناك اليوم عراقيون وغير عراقيين لا يترددون في القول إن الخلاص الوحيد لعراق ما بعد صدام هو عودة الملكية، وإنها كمؤسّسة تقليدية ستعيد توحيد البلاد. وهذا هو طموح الحركة الملكية الدستورية التي يرأسها الشريف علي بن الحسين الذي وُلد في بغداد في عام 1956، ودرس في مدرسة ثانوية في لبنان، ثم أَعَدَّ لشهادة الماجستير في الاقتصاد في بريطانيا. وإذا كان الغرب يريد عاملاً عراقياً جديداً، فالشريف علي هو الشخص الذي يبدو أنه يفي بالمواصفات.

وأصدرت الحركة الملكية الدستورية ميثاقاً وطنياً (اللوحة رقم 5) للتشديد على مبادئ مثل «الاستقلال مع السيادة، التسامح الديني، حقوق الإنسان، حرية الأسواق، والمصالحة الوطنية على أساس السماح والغفران بعيداً عن الرغبة في الانتقام والأخذ بالثأر مع المراعاة الكاملة لحكم القانون والعدالة». وثمّة من يدّعي أن مثل هذه الملكية ستكون «دستورية»، وهو قول لا جدوى منه حتى تُعرف طبيعة الدستور المتَّفَق عليه. لقد كان الدستور (المكتوب) للمملكة الليبية المتحدة تسلطياً إلى درجة الديكتاتورية، مما جعل كل التأكيدات المتعلقة بحقوق الإنسان غير ذات معنى. أمّا الدستور (غير المكتوب) لبريطانيا ـ في حين يمنح اسمياً السلطة السياسية لممثّلين مُنتخَبين ـ فإنه يعطي العاهل بالفعل سلطات واسعة نادراً ما تُناقَش أو تُعلَن[130]. وهناك مخاطر سياسية كامنة في مفهوم الملكية الوراثية لا يتحدث عنها عادةً أنصار الملكية.

اللوحة رقم 5: مقتطف من ميثاق الحركة الملكية الدستورية

إن الحركة الملكية الدستورية تتعهد بما يلي:

أ ـ المحافظة على وحدة الأمة العراقية وصون استقلالها وسيادتها؛

ب ـ تأكيد الهوية الإسلامية للعراق واحترام جميع الديانات؛

ج ـ إجراء استفتاء شعبي لتقرير طبيعة الحكم؛

د ـ صياغة دستور دائم يُعرَض على الشعب للموافقة عليه؛

هـ أن يكون النظام الملكي وراثياً؛

و ـ إقامة دولة تعدّدية ديموقراطية؛

ز ـ تأكيد قدسية القضاء واستقلاله عن أي مجموعة من الناس في الدولة؛

ح ـ الاحترام التام لمبادئ حقوق الإنسان الأساسية كما أقرتها الأديان والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية؛

ط ـ أن تكون القوات المسلَّحة مُلكاً للشعب، وتُمنع من ممارسة أي نشاط سياسي؛

ي ـ إنشاء نظام اقتصادي حر مع المحافظة على التوازن بين حقوق التملّك وحرية السوق وحقوق الشعب في العدالة الاجتماعية؛

ك ـ إجراء مصالحة وطنية شاملة؛

ل ـ تصحيح الإرث الذي خلَّفته الحقبة المظلمة على أساس قوانين عادلة مع توجيه عناية قصوى إلى القضايا العرقية والعلمانية وقانون الجنسية والهجرة الطوعية والقسرية والتساوي في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

وأشار دعاة عودة الملكية إلى العراق، إلى أن الأنظمة السياسية المتعاقبة في العراق لم تُظهر اهتماماً كبيراً بصالح الشعب العراقي. ويعني ذلك بالتالي أن استخدام القوة كان ضرورياً لإبقاء مثل تلك الأنظمة في الحكم (هل ينطبق ذلك أيضاً على النظام الملكي العراقي الذي فرضته بريطانيا؟). كما قيل أيضاً إن العراق يضم مجموعة كبيرة من الفئات الإثنية والدينية والاجتماعية المتباينة المنغمسة بمجملها في المنازعات التقليدية بين القبائل والصراع الأزلي بين المدن والريف، أي إن هناك مزيجاً معقَّداً من العناصر التي تشكّل العراق الحديث، فأصبح مجتمعاً عاجزاً عن «التعاون والتكلم بصوت واحد». وأبرز مثال على هذا الوضع أحوال المعارضة العراقية التي اتسمت مؤتمراتها ومناقشاتها بالجدل الخلافي والفشل في تأمين إجماع على القضايا الهامة.

وحاولت الحركة الملكية الدستورية أن تتعامل مع هذا الوضع بعدة وسائل، فأعربت عن إيمانها بالحاجة إلى «منافسة شريفة» بين القوى السياسية المتنافسة، وتأييدها لانتخابات نيابية «تجري في جوّ من الاستقرار والاستمرارية». وقالت إن رئيس الدولة يجب أن يبقى خارج الصراع، وأنْ يعمل كضامن للدستور ويدافع عن حقوق الشعب وممثليه في مجلس مُنتخَب بشكل ديموقراطي. ومن الصعب الخروج بنتائج مفيدة من هذا الكلام. فإذا كانت الملكية لا تتمتّع بسلطات سياسية فإنها تكون

عاجزة عن فرض الوحدة أو النظام في وضع من الاضطراب السياسي. أمّا إذا تمتَّعت فعلاً بسلطات سياسية فكيف يمكن إسباغ الشرعية عليها مع المحافظة في الوقت نفسه على جوهر الديموقراطية وإرادة البرلمان؟ فإما أن تكون الملكية تعقيداً لا فائدة منه، أو تعتمد على غطرسة الاستبدادية الوراثية.

واعترفت الحركة بأن الملكية لا يُمكن أن تُفرض على الشعب، لكنْ إذا كانت الملكية وراثية كما تقول المادة الخامسة من الميثاق، فماذا يحدث عندما يريد الشعب إزالتها؟ إنهما شيئان مختلفان: أن تقيم نظاماً ملكياً عن طريق استفتاء، وأن تظلَّ مرهف الحسّ تجاه الرغبة الشعبية على مدى السنين والعقود التالية. فمن العسير أن يقتنع المرء بما تدّعيه الحركة من أن الملكية الدستورية وحدها «تستطيع إنقاذ العراق من الصراعات الفئوية بين مختلف الجماعات». فسوف تصبح الملكية مجموعة فئوية أخرى في دستور معقد سيؤدي حتماً إلى نسف الإرادة الشعبية. كما أن العراق لم يعرف «عهداً ذهبياً أيام النظام الملكي» كما ادَّعت الحركة. ومن المفيد في هذا السياق تذكّر نوع المجتمع الذي اعتبرته الملكية العراقية ملائماً لها.

لقد تمكّن الوجهاء المحلّيون الموالون لبريطانيا من الحصول على ساحات شاسعة من الأرض في ملكيات شبه إقطاعية، ومن تحويل أبناء القبائل المحليين إلى ما يشبه الرقيق بسبب تكبيلهم بالديون. وأصبحت المناطق الريفية منفصلة عن بقية الاقتصاد الوطني مما سبّب «تشوّهات بالغة في الأنظمة الاقتصادية والسياسية للبلاد»[131]. وقَوِيَ مركز أصحاب الأراضي الغائبين تحت الإدارة البريطانية في العهد الملكي، وتُرِك قطاع كبير من الشعب يرزح في الفقر. ففي عام 1957، عندما كانت الملكية قد حكمت العراق لأكثر من ثلث قرن، كانت الغالبية العظمى من سكان الريف البالغ عددهم 3.8 ملايين نسمة لا تملك أرضاً. وكافح الفلاحون المُعدَمون للتمرد على هذه الأوضاع، لكنَّ القوة الحقيقية المسنودة من القوات المسلحة في البلاد، كانت في يد القصر الملكي وحاشيته وكبار ملاّكي الأراضي وشركة بترول العراق وقطاعات السيطرة الاقتصادية والعسكرية البريطانية[132].

وامتلك اثنان في المئة فقط من الملاّكين أكثر من ثلثي الأراضي الصالحة للزراعة، وكان الفلاحون الذين يعملون مقابل حصة من المحصول يتعرضون لاستغلال شديد ويُجبَرون على تسليم ما يصل إلى ثلثي الغلال التي يجنونها إلى أصحاب الأرض. وعَمَّت القلاقل بين الفلاحين في عام 1952 عندما سمعوا عن الإصلاح الزراعي في مصر، وسرعان ما بدأ آلاف منهم يهاجرون إلى المدن هرباً من البؤس المخيم على الريف. وانتشرت على مدى عقد الخمسينيات من القرن الماضي،

أحياء صفيح واسعة حول بغداد، وكثيراً ما كان سكان الأكواخ يغرقون في المياه الموحلة بسبب فيضانات نهر دجلة. ووصف مراقب دقيق الملاحظة الأوضاع السائدة بقوله:

هناك إصابات كثيرة بالتراخوما والديزنطاريا، لكن لا توجد حالات من البلهارسيا أو الملاريا لأن المياه أكثر تلوثاً من أن تعيش فيها القواقع والحلازين وجحافل البعوض. وبلغت نسبة وفيات الرضَّع 250 من كل ألف ولادة، وكانت فرص المرأة في تنشئة طفل حتى سن العاشرة بحدود 50 في المئة. ولم تتوفَّر أبداً خدمات اجتماعية من أي نوع... وكانت الكلاب المسعورة تنبش في أكوام القمامة القريبة في قاذورات المجاري التي يجمعها سكان الأكواخ في أكياس لبيعها كسماد للحدائق[133].

ذلك كان «العصر الذهبي» الذي امتدحته الحركة الملكية الدستورية التي يبدو أنها تجهل ظروف حياة العراقيين العاديين تحت حكم النظام الملكي الذي فرضته بريطانيا. وواصلت الحركة في الوقت نفسه، الادّعاء أن 98 في المئة من الشعب العراقي يريدون عودة النظام الملكي لأنّ الملكية هي النظام الوحيد القادر على حل الأزمة التي خلَّفتها عهود الحكومات الجمهورية. وواظبت الصحافة الغربية التي لم تنزعج من طموحات الشريف علي بن الحسين، على توفير دعايات للملكية مؤيدة من حين إلى آخر، عن طِيب خاطر.

واعترف الشريف علي في مقابلة صحافية أُجريت معه داخل «شقته الوثيرة في حي كنزنغتون» في لندن، في 1 نيسان/أبريل 2001، بالمشاكل التي تعترض عودة الملكية إلى العراق، وقال إنه تخلَّى عن طموحاته «كرجل مصارف واستثمارات مُرفَّه في حياته»، وقرّر أن يعمل من أجل قضية عودة الملكية إلى العراق: «إن الناحية الجذّابة للملكية هي أنها لا تعتمد على قاعدة شعبية واحدة»[134]. ويبدو الشريف علي غير مدرك أنّه لا يوجد طريق بديهي إلى السلطة من دون أي قاعدة شعبية.

وكانت هناك مضاعفات أخرى بدت في غير صالح الشريف علي، فقد اتضح في عامي 2002-2003 أنه لم يكن المرشح الوحيد لاعتلاء العرش. وفوجئ الضباط المنفيون وجماعات المعارضة الذين كانوا يحضرون مؤتمر لندن، في 12 تموز/يوليو 2003، بالحضور غير المتوقع للأمير حسن شقيق العاهل الأردني الراحل الملك حسين، والذي كان وُلِّيَ عهد الأردن حتى نحّاه شقيقه الملك من ولاية العهد حين كان مشرفاً على الموت، وعيَّن مكانه ابنه الملك الحالي عبد اللّه. فلماذا قرر الأمير حسن حضور اجتماع كنزنغتون؟ هل كان يناور من أجل السلطة الملكية في عراق ما بعد صدام؟ وخصوصاً أن أحمد الشلبي كان قد أعلن بالفعل أنَّ الملك عبد اللّه أصبح قريباً جداً من صدام: «من

المؤسف أن عبد الله ربط عرشه بعربة صدام. إنه يتعرَّض لضغوط من صدام لعمل شيء ما بخصوص قرار [الأمير] حسن إظهار تضامنه مع الشعب العراقي بزيارة المؤتمر...». وفي الواقع، كان ظهور الحسن المفاجئ في المؤتمر مُحمَّلاً بالدلالات الرمزية لأنه سيكون بالطبع مرشحاً رئيسياً للعرش في أي عودة للملكية إلى العراق، وهكذا سيعود الهاشميون إلى فرض سيطرتهم الاسمية على دولتين من أهم دول الشرق الأوسط، من دون فارق في ما لو أصبح الشريف علي بن الحسين ملك العراق.

كان وَقْعُ ظهور الأمير حسن في المؤتمر أعظم كثيراً من أي مشاركة له في أعمال الاجتماع. وقد جلس في المقدّمة إلى جانب الشريف علي ربما للتعبير عن تأييده للحركة الملكية الدستورية، ثم غادر بعد 45 دقيقة ليشارك في مؤتمر صحافي. وأعلن، ربما ببعض المراوغة، أنه لم يحضر لجذب كل هذا الاهتمام من وسائل الإعلام. وذكر بعض الصحافيين العرب أن الحسن ما كان ليزور المؤتمر على الأرجح من دون الحصول على موافقة الملك عبد الله أولاً، أو ربما كانت هناك توتّرات داخل العائلة المالكة الأردنية ومشاعر استياء لدى الأمير الحسن لاستبعاده من وراثة العرش.

ولاحظ بعض المراقبين أن الحسن دخل قاعة المؤتمر متأبّطاً ذراع أحمد الشلبي في بادرة زادت الأمور تعقيداً، ذلك أن الشلبي، المصرفي السابق، محكوم غيابياً من محكمة أردنية بالسجن 22 عاماً مع الأشغال الشاقة لاختلاسه أموالاً عائدة إلى الشعب الأردني عندما كان رئيساً لبنك البتراء في ثمانينيات القرن الماضي (صحيفة ذي تايمز ، 11 نيسان/أبريل 2003). وزادت التكهّنات عندما نفت الحكومة الأردنية في بيان لها، أي معرفة مسبقة بمشاركة الحسن في نشاطات المعارضة العراقية. وجاء في الرد الرسمي الأردني أن الأمير حسن كان يتصرّف كمواطن أردني عادي ولا يمثّل إلاَّ نفسه. ويمكن القول بإيجاز إنَّ هناك كما يبدو أربعة تفسيرات محتملة لزيارة الأمير حسن إلى مؤتمر لندن:

أ ـ الملك عبد الله هو الذي فوّضه بالحضور؛

ب ـ اتخذ الأمير حسن قراراً شخصياً بهذا الخصوص رغبة منه في إثارة إعجاب الأميركيين وسواهم باستقلاله السياسي (وكان يقال إن واشنطن تفضِّل الحسن على عبد الله)؛

ج ـ إن الأمير حسن متحمّس لأن يصبح ملك العراق المتوَّج إذا قرّرت الولايات المتحدة إعادة الملكية إلى العراق، نظراً إلى أنَّه لا يمكن أن يصبح ملكاً للأردن، فيبقى العراق خياره الوحيد؛

د ـ تصرّف الأمير حسن على هذا النحو لأنَّ لديه تعطُّشاً نفسانياً للدعاية والظهور بما أنه ظلَّ طوال 34 عاماً مركز اهتمام وسائل الإعلام الأردنية. وربّما استساغ فكرة هذا الظهور الدرامي في كنزنغتون نتيجة شعوره بالعزلة.

وأكّد الصحافيون أنَّ الحسن رجل ذكيّ وكفؤ في ما يفعل، ومن المستبعد أن يتصرَّف من دون التفكير ملياً. وقد ترأس نادي روما وهو مركز عالمي مشهور لتبادل الأفكار والإبداع وطرح المبادرات، كما كان رئيساً بالنيابة لمُنتدى الفكر العربي، وتولى عضوية في مجالس إدارة جامعات وندوات علمية، وترأس ورشات عمل علمية وألف كتباً سياسية. إلاَّ أنّ الحسن نفسه لم يبذل أي محاولة لشرح دوافعه[135]، واكتفى بأن تحدّث عن «القيام بمسؤوليات تمتُّ إلى أسرته» في المنطقة، في ما قد يكون تلميحاً إلى طموحاته الملكية، لكنّه لم يقل شيئاً أكثر من ذلك. ولمحت بعض التقارير إلى أن ملك الأردن والأمير حسن غير متفاهمَين[136]. وربما كان الحسن يتصوّر أن الملك عبد اللَّه الموالي لصدام أكثر من اللازم، قد يسقط في الفوضى التي ستعقب الانهيار المتوقع لنظام صدام، وربما يستعيد الحسن الذي تفضّله واشنطن، عندئذ، حقه في العرش الأردني.

لكن بدا مركز الملك عبد اللَّه في ذلك الوقت أمتن من مركز صدام حسين. وهكذا، أصبح العراق بالضرورة الخيار الأفضل لتحقيق الطموحات الملكية. وتردّد أن البنتاغون وبعض المفكرين المحافظين في الولايات المتحدة أيّدوا فكرة زرع الحسن في العراق كملك جديد[137]، فربما كان ما قاله الشريف علي صحيحاً من أنَّ ملكاً فقط يستطيع أن يتحرّك عَبْرَ الانقسامات القديمة التي تنخر جسد الأمة العراقية. وعلَّق أحد العاملين في معهد الأعمال الأميركي في واشنطن مايكل روبين Michael Rubin قائلاً: «ربما كان الأمير حسن الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يخترق التعقيدات العرقية والسياسية ويمرَّ عبرها»، ولعل العصر الذهبي الملكي الجديد للعراق سيكون أفضل من سابقه:

إن ما للحسن من خبرة ونَسَب، يُعطيه مقدرة فريدة على إعادة عراق ما بعد صدام إلى الأسرة الدولية، وعلى ترؤس ميثاق دستوري والإشراف على عملية المصالحة. والآن، وقد أصبحت أيام صدام معدودة، فقد يشير ظهور الحسن في لندن إلى أنَّ العراقيين سينعمون بمستقبل أكثر إشراقاً إلى حدّ بعيد من ماضيهم[138].

وفي الوقت نفسه، أعلن الملك عبد اللَّه، وربما لم يتكلم نيابة عن الأمير حسن، في مقابلة تلفزيونية في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2002، أنه لا توجد طموحات هاشمية لحكم العراق: «أنا رئيس هذه

الأسرة، وأقول بصراحة إن الأسرة الهاشمية لا طموحات لديها للعودة إلى حكم العراق، ولا ينبغي أن يكون في هذه الأسرة من يفكّر في العكس». وأي فرد من الأسرة يفكر تفكيراً مختلفاً «لا يمثل إلاَّ نفسه». فهل كان ذلك تلميحاً إلى الأمير حسن؟

لم يكن الشريف علي بن الحسين والأمير حسن، المتنافسين الوحيدين على عرش العراق. فقد كان كثيرون من المنفيّين العراقيين سيسعدون بخلق سلالة حاكمة مع أو من دون روابط دم حقيقية أو خيالية مع النبي محمد. وكان بعض اللاعبين على المسرح العراقي قد وُصِفوا مجازاً بأنّهم «مطالبون بعرش صدام». ومن بين هؤلاء آية الله محمد باقر الحكيم، العدو اللدود لصدام حسين وحليف الغرب الذي عاش في المنفى، فقد أُطلق عليه هذا الوصف وأعرب هو بدوره عن ثقته بأنه سيكون على أقل تقدير لاعباً رئيسياً في عراق ما بعد صدام[139].

ولعلّ الحجج المتعلّقة بالنظام الملكي قد رُدِّدت في بريطانيا أكثر مما سُمعت في الولايات المتحدة، وليس من الصعب أن نجد أكاديمياً بريطانياً مستعداً لتقديم الحجج من أجل إعادة الملكية إلى عراق ما بعد صدام:

لم أجد في العراق أي تطلّع إلى الديموقراطية، بل حنيناً إلى الماضي. وعُرضت في مزاد للكتب في إحدى أسواق بغداد كتب فيها صور للملوك السابقين... وقد قال أحد الرجال إن هناك عطفاً خاصاً على الملك الشاب المقتول (فيصل الثاني)... وقال آخر إنه لو جرت انتخابات حرّة الآن «لصوَّت 90 في المئة لصالح الملكية». وقد يبدو هذا الحنين إلى نوع من الحكم التقليدي، بعيداً عن الواقع، ولكنّه قد ينجح في العراق[140].

وقد يمكن تبنّي نظام برلماني، كما في الأردن، يكون مسؤولاً تجاه العرش الهاشمي، ومن الممكن أن يحكم الأكراد والشيعة بيدٍ أكثر ليناً. وستظلُّ الدولة «سلطوية»، لكنها لن تكون ديكتاتورية عسكرية صرفة، ولا مجرد دولة تابعة[141].

الديموقراطية أم ماذا؟

قيل كلام كثير عن تطبيق الديموقراطية في العراق بعد عهد صدام، ولكن لم تكن هناك مناقشات علنية كثيرة عن الشكل الذي ستأخذه في الوضع الجديد. وليست «الديموقراطية» في المفهوم الأميركي العام أكثر من مرادف لـ «رأسمالية التجارة الحرة»، وهو تفصيل يوضِّح، عندما يُفهم معناه، اعتبارات كانت ستبقى غامضة (انظر: الفصل الثالث عشر). فالمال يشتري القوة السياسية

في الولايات المتحدة، وبما في ذلك السلطة، بشن حروب تستفيد منها الشركات على فترات منتظمة (لا نستطيع أن نترك معامل السلاح تتوقف عن العمل لأنَّ المخازن امتلأت). وقال بعض المعلّقين الذين أغرتهم رؤى الغنى الفاحش والهالة المُحبَّبة التي تحيط بكلمة «الديموقراطية»، أن الولايات المتحدة هي «ديموقراطية المال». وسينال العراقيون ديموقراطيتهم، ممّا يعني من حيث المبدأ أن ثرواتهم الوطنية ستُهدى للشركات الأميركية من قِبَل الحكام الأميركيين.

وما زال بعض الناس مستعدين للتشكيك في الديموقراطية التي ستُقدَّم بسخاء إلى الشعب العراقي كهدية ملفوفة بشعارات الشركات. وقد حدس بيتر برستون Peter Preston قبل الحرب بما كان مُبيَّتاً للعراق، إذ كتب في جريدة ذي غارديان اللندنية قائلاً:

هذا بلد كبير يضمّ 23 مليون نسمة، ومُقسَّم بفعل العِرق والدين والتاريخ الدامي، وهو على وشك تلقّي جرعة زائدة من صواريخ كروز. هذا بلد الانفصالية والنزاعات والفقر والفساد الذي لا حدّ له. فأي نظام انتخابي مقبول إسلامياً يصلح لهذا العراق «المحرَّر»؟ أهو نظام إنجاح أول جنرال كما في باكستان؟ أم نظام تنصيب أول ابن لرئيس سابق كما في سوريا؟ أم نظام الدورتين كما في العراق ومصر (وفرنسا)؟ أمّ نظام التصويت بالكتلة كما في الكويت، حيث يساوي عدد الأصوات عدد المرشحين ولا امرأة في الصورة؟ أم أسلوب الأردن بالصوت الواحد غير القابل للتحويل؟ أم نظام القوائم المعروف في إسرائيل: شارون زائد واحد[142].

وكتب المفكر والمؤلف نيل آرتشرسون Neal Archerson بالمنحى نفسه، ولكن بسخرية أقل: «إنه أمر لا يصدَّق. أصبحت الدبابات الأميركية في منتصف الطريق إلى بغداد وليس هناك اتفاق بعدُ على كيفية إدارة نظام الاحتلال العسكري، ناهيك ببرنامج لإعادة إعمار الدولة العراقية»[143]. وإذا أُرغمت الولايات المتحدة على تمويل إعادة الإعمار فقد تفضِّل واشنطن شطب مثل هذه الديون «البغيضة» لضمان صفقات مختارة مربحة للشركات الأميركية.

وكان الصحافي سايمون كار Simon Carr واحداً من صحافيين آخرين حَدَسوا بشكل صحيح، السخفَ الظاهر في الكلام الغربي غير الموزون عن الديموقراطية في العراق الجديد، كقول البعض إن العراق سيُعاد إلى أهله «ما داموا لا يصوّتون ديموقراطياً للأصولية الدينية أو القومية العربية أو حكام مستبدّين مولعين بالسلاح»[144]. ومن الأرجح أن يكون كار وأقرانه متفقين على أنَّ زعيماً بريطانياً يتألّق بفضل «الامتياز الملكي» وزعيماً أميركياً يصل إلى السلطة عن طريق التلاعب بأصوات الناخبين، ليسا أفضل الناس للإشراف على إحلال الديموقراطية في العراق أو أي مكان

آخر. وربّما كان هناك بعضُ العزاء في اختلاف بوش وبلير حول الطريقة التي يجب أن يُحكَم بها العراق في فترة ما بعد صدام، وهو خلاف اتّضح بجلاء من خلال رحلات بلير المضطربة إلى كامب دافيد، وفي اجتماع القمة الذي انعقد في إيرلندا الشمالية في 5 نيسان/أبريل 2003، وفي ما بعد[145]. وربما كان من حُسن الطالع أيضاً وجود توترات داخل حكومة الرئيس بوش حول الاتجاه الذي تندفع فيه الأصوات[146].

وعُلم في أوائل نيسان/أبريل أنَّ الولايات المتحدة كانت في صدد استكمال تشكيل الفريق الذي سيتولى إدارة الوزارات العراقية في فترة ما بعد صدام. وكان بين الموظفين المعيَّنين المحامي مايكل موبز Michael Mobbs البالغ من العمر 54 عاماً، والذي يعمل في وزارة الدفاع، وكان قد طالب في وقت سابق بأن يُسجن مواطنون أميركيون لفترات غير مُحدَّدة ومن دون توجيه تهم إليهم في إطار الحرب على الإرهاب. ومن المعيَّنين الآخرين جيمس وولزي، وهو مدير سابق لوكالة الاستخبارات المركزية وله صلات مع إسرائيل، وزلماي خليل زاده مبعوث الرئيس بوش، وقد كان في الماضي من أنصار طالبان المتحمسين. ومن المهمّات التي أُوكلت إلى خليل زاده تنظيم مؤتمر يضمّ 250 شخصية عراقية بارزة في ما يشبه مؤتمر لويا جرغا الأفغاني، وقد كتب في عام 1997 مقالاً في صحيفة ويكلي ستاندرد Weekly Standard المحافظة حثّ فيه على الإطاحة بنظام صدام حسين.

وأعلن ديك تشيني في التاسع من نيسان/أبريل أن الولايات المتحدة تعتزم دعوة فئات قد تصبح جزءاً من الحكومة العراقية في المستقبل، إلى اجتماع يُعقد في الناصرية: «سنجمع ممثلين لفئات من جميع أرجاء العراق لنبدأ في الجلوس معاً والتحدث عن التخطيط لمستقبل هذه السلطة العراقية الموقتة». وكان صقور البنتاغون يُصرّون على أن تأخذ الولايات المتحدة زمام القيادة في موضوع السلطة العراقية الموقتة، وأن يخصَّص للأمم المتحدة دور ثانوي: «الغنائم للمنتصر، وفي هذه الحالة الغنائم هي التي تختار من يحكم». وأوصت بريطانيا التي فضَّلت حلاً متعدد الأطراف، بأن تلعب الأمم المتحدة دوراً أكثر أهمية. وكانت الخطة الموضوعة آنذاك قد حدَّدت أربع ركائز للسلطة العراقية الموقتة، هي: العسكريون الأميركيون والبريطانيون؛ شخصيات قيادية عراقية؛ الأمم المتحدة؛ ومكتب إعادة الإعمار والتنمية التابع للبنتاغون. واقترح بعضهم ضرورة أن تكون الهيئة العراقية ذات صفة تمثيلية، ولكنْ من دون أن يعني ذلك إجراء انتخابات. وقال دبلوماسي غربي:

«لم يعرف العراق أبداً حق الانتخاب الشامل لجميع الراشدين، ولستَ بحاجة إلى انتخابات لتكون لديك درجة من التمثيل».

وجرى الترويج لاجتماع الناصرية على أنّه خطوة كبيرة إلى الأمام في البحث عن قيادة عراقية جديدة، لكنَّ المجموعة المعارضة الشيعية الرئيسية وأحمد الشلبي قررا مقاطعة المحادثات. وادّعت الولايات المتحدة أن دعوات وُجِّهت إلى العشرات من ممثلي المجموعات المعارضة والفئات العرقية والقبلية، برغم عدم نشر لائحة رسمية بالأسماء. ونقلت صحيفة نيويورك تايمز عن جاي غارنر قوله إن مهمته لإعادة بناء الكيانات السياسية العراقية، ستكون صعبة ومثيرة للخلافات.

ونظمت المعارضة الشيعية مظاهرة ضمّت حوالى 20 ألف شخص قرب مقر المؤتمر، ظهرت فيها للعيان الانقسامات الفئوية في الوضع الذي نشأ بعد صدام. وتعالت في وسط الناصرية هتافات الجماهير:

«نعم للحرية... نعم للإسلام... لا لأميركا... لا لصدّام».

إن الشيعة هم الأغلبية في العراق، فهل سيُضطر جاي غارنر فعلاً إلى أن يكون شاهداً ـ باسم الديموقراطية ـ على إقامة دولة إسلامية في العراق؟

وكانت جماعة من الشيعة المتدينين قد أتت، في هذا الوقت، إلى مستشفى الناصرية ـ مستشفى صدام العام سابقاً ـ وتولَّت حمايته من النهب في أول الأمر. واحتل هؤلاء بعد بضعة أيام، المستشفى وفتّشوا بعض الأطباء وأمروا النساء المريضات بتغطية رؤوسهن. وعندما احتجّ أحد كبار الأطباء على تصرفات هذه الجماعة الشيعية كسرت أنفه. وقال طبيب آخر معلّقاً.

هذا وقت الحرية، غير أن هؤلاء الرجال المتدينين يتدخَّلون في كل شيء، ويريدون أن يُشاهَدوا وكأنَّهم يُساعدون لأنهم يريدون السلطة. أنا لا أحب أولئك المتدينين وأشبّهُهم بصدام. صدام أفضل منهم[147].

وتمخَّض اجتماع الناصرية الذي استضافه جاي غارنر عن خطّةٍ من 13 نقطة، فيها كل الدلائل على أنها لائحة أُمنيات صاغتها الولايات المتحدة ليكون لها وقع حسن في وسائل الإعلام الغربية:

أ ـ يجب أن يكون العراق ديموقراطياً؛

ب ـ لا يمكن أن ترتكز الحكومة على الهوية الطائفية؛

ج ـ يجب أن تقوم الحكومة على نظام ديموقراطي فيدرالي بعد مشاورات تشمل كل أنحاء البلاد؛

د ـ يجب أن يكون حكم القانون فوق كل شيء؛

هـ يجب أن يُبنى العراق على احترام التنوّع بما في ذلك احترام النساء؛

و ـ ناقش الاجتماع دور الدين في الدولة والمجتمع؛

ز ـ ناقش الاجتماع مبدأ أنَّ العراقيين يجب أن يختاروا القادة لا أن يُفرَض القادة من الخارج؛

ح ـ يجب أن يكون العنف السياسي مرفوضاً، وعلى العراقيين أن ينظموا إعادة الإعمار على المستويين المحلي والوطني؛

ط ـ على العراقيين و[قوات] التحالف إعادة الأمن والخدمات الأساسية؛

ي ـ سوف يُحَلّ حزب البعث؛

ك ـ يجب قيام حوار مفتوح بين جميع الفئات السياسية الوطنية؛

ل ـ أدان الاجتماع أعمال النهب؛

م ـ ضرورة عقد اجتماع آخر في مكان يُحدَّد لاحقاً يحضره مشاركون عراقيون آخرون لمناقشة إنشاء سلطة عراقية موقتة.

ولم يُسفر الاجتماع عن تسوية أيّ شيء أو إقامة ولو جزءٍ من السلطة العراقية الموقتة. وجاء في إحدى الفقرات أن على العراقيين و[قوات] التحالف إعادة الأمن. ووردت في فقرة أخرى إدانه للنهب. وذُكرت النساء كفكرة كانت قد سقطت سهواً، وذلك اعتراف صريح بأن الحقوق السياسية للنساء قد تصبح مشكلة في دولة ذات نزعات إسلامية قوية. وعلى الرغم من أن المسؤولية تقع على كاهل البعثيين أصلاً، إلا أنه لم يصدر أي تلميح إلى الجماعات السياسية التي سيُسمح لها بأن تشترك بشكل قانوني في التنافس على دخول السلطة العراقية الموقتة: ماذا عن الحزب الشيوعي العراقي؟ وماذا عن الجماعات الإسلامية من الشيعة وسواهم؟ كما أنه لا بدَّ من أنَّ لصدام بقايا من المؤيدين من دون أن يكونوا بعثيين بالضرورة، فماذا بشأنهم؟ وفضلاً عن ذلك، لماذا لم تُذكر كلمة «انتخاب» في خطةٍ تتحدث عن الديموقراطية؟ هل لأن الانتخابات مقرَّرة لوقت لاحق؟ ومن سيكتب الدستور الجديد؟

أصبحت غايات أميركا بادية للعيان منذ زمن طويل: النفط والميزات الاستراتيجية. فالقوات الأميركية كانت تحرس حقول النفط بالفعل، لا المتحف والمستشفيات، وحان الآن وقت التركيز على خيار الاحتلال طويل المدى. وقد أُعلن في 21 نيسان/أبريل، أن حكومة الرئيس بوش تعتزم الاحتفاظ بوجود عسكري على المدى البعيد في أربع قواعد رئيسية على الأقل بعد نقل السلطة إلى حكومة عراقية جديدة في بغداد[148]. كما أرادت واشنطن التفاوض حول «علاقة مرابطة عسكرية»

مع الحكومة العراقية، وهو إجراء من شأنه أن يؤكد شكوك العرب بأن الولايات المتحدة مصمّمة على إبقاء احتلال دائم. وحدَّد استراتيجيو واشنطن هذه القواعد التي ستقام في المطار الدولي قرب بغداد؛ والطليل قرب الناصرية في الجنوب؛ والمطار المعروف باسم «أتش - 1» H-1 في الصحراء الغربية قرب الحدود الأردنية؛ ومطار باشور في منطقة الأكراد في الشمال. وصُمِّم هذا الوجود الاستراتيجي في العراق لكي يُتيح لواشنطن إرسال قواتها جنوباً إلى المملكة العربية السعودية حيث يزداد ضعف الوجود العسكري الأميركي، ولكي تحتفظ، في المقابل، باحتلال عسكري في قلب العالم العربي.

كانت الأولويات واضحة، فواشنطن لم تكن مهتمة بشكل النظام الجديد في بغداد أو طبيعته، بشرط أن يعترف بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. ولم يَرِدْ في النقاط الثلاث عشرة التي تمخّض عنها اجتماع الناصرية أي شيء مهم عن حقوق الإنسان، في الوقت الذي كان فيه مسيحيو بغداد يشعرون بالقلق فعلاً[149]. وفي يوم أحد عيد الفصح لم يكن هناك «تفاؤل كبير في المستقبل» في بغداد:

أعربت فتيات مسيحيات متزيّنات حاسرات الرأس عن مخاوفهن من فقدان مثل هذه الحريات بسرعة إذا فرض رجال الدين المتشددون للأغلبية الشيعية تطبيق الشريعة، وحوّلوا العراق إلى جمهورية إسلامية بعد أن كان دولة علمانية... وتحدّث بعض كبار السن بدون اكتراث عن نهاية عهد البعث، وقالوا إن اضطهاد المسيحيين لم يكن من بين المساوئ الكثيرة لصدام حسين[150].

وتحدّث سكرتير الكنيسة البروتستانتية الإنجيلية الوطنية في بغداد سمير أحد البالغ من العمر 57 عاماً عن صدام، فقال: «كان في وسعه أن يكون رجلاً شريراً إلى أقصى حد من نواحٍ كثيرة، لكنه تبرَّع بآلة أُرغن لكنيستنا... لقد عوملنا جيداً في عهد صدام بشكل خاص». فكيف ستعامل حكومة شيعية مسيحيي العراق البالغ عددهم 700 ألف نسمة، ومن بينهم إنجيليون وكاثوليك وكلدانيون وأرثوذكس وآخرون. ولم يَبدُ على الإطلاق أنَّ هذا الموضوع أثار أي اهتمام لدى الأميركيين الذين يحتلون العراق.

وقد عبَّر الناطق باسم اليونيسف حاتم جورج حاتم في 21 نيسان/أبريل، في مقابلة تلفزيونية، عن حزنه لمآسي الأطفال العراقيين الذين زُجّوا في ظروف حرمان مفزعة بسبب العدوان الذي قادته الولايات المتحدة. فعلاوةً عن القتلى والمصابين بجروح قاتلة والمعطوبين والمرضى والمصدومين والأيتام، حُرم ملايين الأطفال العراقيين من ماء الشرب والغذاء الكافي وأي أمل في العناية الطبية

والتعليم، وسوى ذلك من وجوه الدعم الاجتماعي، بلا استثناء. لقد حققت الولايات المتحدة انهيار المجتمع فضلاً عن انهيار النظام في العراق، لكنَّ «تغيير النظام»، بمعنى إقامة حكومة بديلة تعمل ما يجب [من أجل استقرار العراق]، ما زال ينتظر من يحقّقه.

75. الأسلوب الذي استُعمل في جنوب أفريقيا بعد سقوط نظام التفرقة العنصرية لمعالجة المظالم (المترجم).

76. ويليام ريس ـ موغ، «الحرب في العراق سهلة: المشكلة ستكون السلام»، ذي تايمز، لندن، 21 كانون الأول/ديسمبر 2002.

77. دافيد برايس ـ جونز، «ليس لدى المسلمين ما يخسرونه سوى السلاسل التي تقيّدهم»، ذي سبيكتيتر، لندن، 28 أيلول/سبتمبر 2002.

78. شيام باتياو ودانيال ماك غوري، قنبلة صدام (تايم ورنر، لندن، 2002) ص 60. أول من استخدام قوات العاصفة كان الجنرال أوسكار فون هوتير، ابن أخت المارشال لودندورف في الحرب العالمية الأولى. وبعد ذلك ذاع صيت هذه القوات لقمعها ثورة الغيتو اليهودية في وارسو في نيسان/أبريل 1933.

79. مايكل هوايت، «البحث عن بطل: لماذا عادت أميركا إلى ونستون تشرتشل»، ذي غارديان، لندن، 29 آب/أغسطس 2002.

80. الاسترضاء ـ appesement دخلت القاموس السياسي بمعنى التنازل أمام الأقوياء لاتقاء شرهم. ويعود أصل الكلمة إلى العام 1938 عندما اجتمع رئيس وزراء بريطانيا تشمبرلين Chamberlain مع هتلر في ميونيخ وتنازل عن تشيكوسلوفاكيا وعاد إلى لندن قائلاً: «كسبنا السلام» (المترجم).

81. جون كيغان، ذي دايلي تلغراف، لندن، 2 أيلول/سبتمبر 2002.

82. آلان جادّ، ذي دايلي تلغراف، لندن، 2 أيلول/سبتمبر 2002

83. رولاند واطسون ومايكل إيفانز، «الولايات المتحدة تخطّط لحكم عسكري في بغداد»، ذي تايمز، لندن، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

84. ذي نيويورك تايمز، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

85. أندرو غامبل، «الولايات المتحدة تخطط لوضع حاكم عسكري في بغداد أثناء الاحتلال»، ذي إندبندنت، لندن، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

86. روبرت فيسك، «هل يشمل تقسيم العراق على يدَي بوش السيطرة على نفطه؟»، ذي إندبندنت، لندن، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

87. المصدر نفسه.

88. ريتشارد نورتون ـ تايلور، «على الحلفاء أن يستعدوا للبقاء طويلاً في العراق»، ذي غارديان، لندن، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

89. دافيد واستل وروبرت فوكس وجوليان كومان، «قلق في أوروبا إزاء خطة أميركية لتكليف جنرال حكم العراق»، ذي صانداي تلغراف، لندن، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

90. ستيفن فاريل وروجر ماتيوز، «إيران ترفض خطة الولايات المتحدة لوضع العراق تحت حكم عسكري أميركي»، ذي تايمز، لندن، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

91. كان الغليون العجيب للجنرال ماك آرثر في تلك الأيام، العلامةَ المميّزة للرجل، لأن قاعدته كانت مصنوعة من كوذرة. وكانت هناك نكات كثيرة عليه (المترجم).

92. دبليو. جي. بيزلي، التاريخ الحديث لليابان ، (وايدنفلد ونيكولسون، لندن، 1973)، ص 279-302؛ ميريون وسوزي هاريس، إغماد السيف: إنهاء عسكرة اليابان ، (هاميش هاميلتون، لندن، 1987)، ص 33-93.

93. أوزوالد غاريسون فيلارد، «علينا أن نحرّر كوريا الآن»، تشرين الثاني/نوفمبر 1945، ص 521، نقلها مايكل سي ساندوسكي، في: الموازي لأميركا، (ألكسندريا، فرجينيا: أولد دومينيون برسّ، 1983)، ص 26.

94. جيف سيمونز، كوريا: البحث عن السيادة، (ماكميلان، لندن، الطبعة الثانية، 1995)، ص 218-230.

95. جيمس بنكرتون، «العراق ليس المسرح الملائم لتكرار تجربة ماك آرثر - اليابان»، نيوزداي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

96. تعليق سياسي، «إعادة بناء العراق: اليابان ليست نموذجاً»، لوس أنجليس تايمز، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

97. ذي نيويورك تايمز، 6 كانون الثاني/يناير 2002.

98. سوماس ميلني، «إعادة استعمار العراق لا يمكن أن تُسوَّق كتحرير»، ذي غارديان، لندن، 30 كانون الثاني/يناير 2003.

99. المصدر نفسه.

100. نيل تويدي، «قواتنا ستبقى في العراق ثلاث سنوات»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 5 شباط/فبراير 2003؛ أدريان روبرتس، «القوات ستحتل العراق ثلاث سنوات»، مورننغ ستار، لندن، 5 شباط/فبراير 2003.

101. كريستوفر سيمبسون، التأثير العكسي: تجنيد النازيين من قبل أميركا وآثاره على الحرب الباردة، (وايدنفلد ونيكولسون، لندن، 1988).

102. فيليب ويبستر وجيمس بون وروزماري بِنيت وغريغ هارست، «التحالف سيبقى مسيطراً من أجل مهمة إعادة الإعمار»، ذي تايمز، لندن، 27 آذار/مارس 2003.

103. أوليفر مورغان، «الرجل الذي سيصبح «ملك» العراق»، ذي أوبزرفر، لندن، 30 آذار/مارس 2003؛ إيان كوبين وإيلين موناغان، «جنرال متقاعد ينتظر حتى الكواليس سقوط صدام»، ذي تايمز، لندن، 31 آذار/مارس 2003؛ «الجنرال الأميركي ينتظر لأخذ مكان صدام»، ذي إندبندنت، لندن، 5 نيسان/أبريل 2003

104. روبرت كورنولِ، «البنتاغون يُحبط خطة إرسال فريق عمل جديد لتولي الأمور في بغداد»، ذي إندبندنت، لندن، 2 نيسان/أبريل 2003؛ روبرت كورنول، «حرب الصلاحيات تستعر في واشنطن حول من سيحكم العراق»، ذي إندبندنت، لندن، 5 نيسان/أبريل 2003.

105. المصدر نفسه.

106. روبرت برايس وجوليان بورغر، «تشيني ما زال يتلقّى راتباً من شركة متعاقدة مع البنتاغون»، ذي غارديان، لندن، 12 آذار/مارس 2003.

107. حصلت شركة «كيلوغ، براون أند روت» على 33 مليون دولار لبناء معسكر الاعتقال في منطقة خليج غوانتانامو في كوبا لاحتجاز مشتبهي حركة طالبان وتنظيم القاعدة. ومن الواضح أن تشيني وشركة هاليبرتون كانا سعيدين بتحقيق أرباح من الاعتقال غير القانوني لرجال حُرِموا من خدمات محامين يمثلونهم قانونياً، ولم تُوجَّه إليهم أي اتهامات.

108. دومينيك أوكونل وأندرو بورتر ودنيس راش، «التسابق على غنائم الحرب»، ذي صانداي تايمز، لندن، 30 آذار/مارس 2003.

109. جيمس فالوز، «العراق المحرَّر قد ينتهي مثل جمهورية فايمار الألمانية»، ذي غارديان، لندن، 24 شباط/فبراير 2003.

110. منصب Attorney General في أميركا، هو في الواقع منصب وزير العدل. وهي الترجمة الرسمية للحكومة الأميركية.

111. توبي هارندن، «المتآمر على إسقاط صدام يعرض قضيته في الولايات المتحدة»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 27 نيسان/أبريل 2003.

112. توبي هارندن، «المتآمر على إسقاط صدام يعرض قضيته في الولايات المتحدة»، مصدر سابق.

113. ريتشارد بيستون، «الجنرالات المنفيّون يستعدون للزحف على بغداد»، ذي تايمز، لندن، 11 تموز/يوليو 2002؛ برايان هوايتاكر، «الأبطال السبعون يطاردون صدام» [في تلميح إلى فيلم The Magnificent Seven ، وهو فيلم وسترن كلاسيكي مع بول برينراغ (المترجم)]، ذي غارديان، لندن، 12 تموز/يوليو 2002.

114. أنتون لاغوارديا وعادل درويش، «المنفيون العراقيون منقسمون حول خطة ما بعد صدام»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 27 تموز/يوليو 2002.

115. ريتشارد بيستون، «الولايات المتحدة تستقبل زعماء يتنافسون على حكم العراق»، ذي تايمز، لندن، 10 آب/أغسطس 2002.

116. المصدر نفسه.

117. رولا خلف وستيفن فيدلر، «فصائل المعارضة تناقش كيانات ما بعد صدام»، فايننشال تايمز، لندن، 6 أيلول/سبتمبر 2002.

118. المقصود بناءً على مثل شعبي أميركي، أنه سيحرق أصابعه على أي حال، في النار أكثر من المقلاة (المترجم).

119.) دافيد برات، «انكشف الأمر: الأوغاد الذين يريد بوش أن يضعهم مكان صدام»، صاندي هيرالد، اسكتلندا، 22 أيلول/سبتمبر 2002.

120. حميد قرضاي، زعيم سابق من زعماء الحرب الأفغانية كان حليفاً لحركة طالبان. عُيِّن بعد سقوط طالبان رئيساً لحكومة موالية للولايات المتحدة ريثما يعود الملك ظاهر شاه. وقرَّرت واشنطن في هذا الموضوع أنَّ الملك السابق لن يخدم مصالحها بالكفاءة نفسها كحميد قرضاي. وقد أُرغم ظاهر شاه تحت ضغوط شديدة من الولايات المتحدة والقيادة الأفغانية الموالية لأميركا، على إعلان تخلّيه عن أي طموح سياسي، فأصبح قرضاي الذي يعتبره الكثيرون «ألعوبة» بأيدي الأميركيين، الزعيم الدائم لأفغانستان. وبعد أن رأت واشنطن كم يتوافق هذا الترتيب مع المصالح الأميركية، راحت تبذل جهوداً يائسة للعثور على مواطن عراقي يَفي بالغرض نفسه في عراق ما بعد صدام. ولم تثمر هذه الجهود، وكان لا بدَّ بالتالي، من تبنيّ حلول ملائمة أخرى.

121. مارتن وُلاكوت، «على الولايات المتحدة أن تختار خلفاء صدام قريباً»، ذي غارديان، لندن، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2002؛ ماري كولفن وتوني آلن ـ ميلز، «الولايات المتحدة منقسمة الرأي حول خليفة صدام»، ذي صانداي تايمز، لندن، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2002.

122. هالة جابر، «المنفيّون العراقيون منقسمون على أنفسهم حول خطط ما بعد صدام»، ذي صانداي تايمز، لندن، 15 كانون الأول/ديسمبر 2002؛ كريستينا لامب، «المعارضة العراقية تسعى إلى توحيد صفوفها من أجل الحكم بعد صدام»، ذي صانداي تلغراف، لندن، 15 كانون الأول/ديسمبر 2002.

123. أحمد الشلبي، «العراقيون يستطيعون حكم أنفسهم من دون إشراف أميركي»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 20 شباط/فبراير؛ أنتون لاغوارديا، «دعونا نحكم أمّتنا، انفوا الأميركيين»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 20 شباط/فبراير 2003.

124. المصدر نفسه.

125. جوليان بورغر ومايكل هاوارد ولوك هاردنغ ودان دو لوس، «الولايات المتحدة مستاءة من المعارضة العراقية»، ذي غارديان، لندن، 21 شباط/فبراير 2003.

126. باتريك كوكبارن، «الحراس الأميركيون المسلّحون يفرضون قانونهم على المنفيّين العراقيين»، ذي إندبندنت، لندن، 27 شباط/فبراير 2003؛ ريتشارد بيستون، «فصائل المعارضة تهاجم خطط أميركا لعراق ما بعد صدام، ذي تايمز، لندن، 30 شباط/فبراير 2003.

127. أنتون مور، حرب النفط، (هاركورت برس، نيويورك، 1926).

128. سمير الخليل، جمهورية الرعب، (هاتشنسون راديوس، لندن، 1990)، ص 150؛ ينقل أيضاً عن أ. شاكرة، «طموحات فيصل في زعامة الهلال الخصيب: آمال وعقبات»، في: إدماج العراق الجديد، تحقيق أ. كليدار (كروم هلم، لندن، 1979).

129. آرثر غولد سميث، التاريخ المكثف للشرق الأوسط، (وستفيو برسّ، بولدر، كول، 1979)، ص 271.

130. من المفيد مثلاً التدقيق في سلطات «الموافقة الضمنية الملكية» royal assent و«القبول المبدئي الملكي» royal consent ، والأخير يعني السماح بإجراء تدقيق في البلاط الملكي لأي تشريع مقترح والتعقيب عليه قبل أن يصل إلى مجلس العموم.

131. ماريو فاروق سلاغلت وبيتر سلاغلت، «تحوّلات مُلكية الأرض والبنيان الاجتماعي الريفي في وسط العراق وجنوبه: 1870-1958»، إنترناشيونال جورنال أوف ميدل إيست ستاديز، العدد 15، 1983، ص 491.

132. ماريو فاروق سلاغلت، «العراق المعاصر: إعادة النظر في بعض الكتابات الحديثة»، ريفيو أوف ميدل إيست ستاديز ، العدد 3، 1978، ص 92

133. دورين ورينر، الإصلاح الزراعي والتنمية في الشرق الأوسط: دراسة عن مصر، سوريا، والعراق، لندن، 1987، ص 181-182.

134. آلان كاول، «لندن جورنال: إذا احتاج العراق يوماً إلى ملك، ها هنا مرشّح أنيق»، ذي نيويورك تايمز، 2 نيسان/أبريل 2003.

135. فهد الفانك، «انتقادات لتحرك الأمير حسن المناوئ لصدام»، ذي دايلي ستار، (النسخة الإلكترونية)، 24 تموز/يوليو 2002

136. «ملكٌ للعراق»، ذي إيكونومست، لندن، 19 تموز/يوليو 2002.

137. برايان هوايتاكر، «مطالبة أمير أردني بخلافة صدام»، ذي غارديان، لندن، 19 تموز/يوليو 2002.

138. مايكل روبن، «إذا أراد العراقيون ملكاً، فقد يكون الحسن الأردني رجلهم المطلوب»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 19 تموز/يوليو 2002.

139. ليونارد دويل، «أداء ذكي للمطالب بعرش صدام»، ذي إندبندنت، لندن، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

140. جون كيسي، «إذا رحل صدام أَعيدوا المَلك»، ذي غارديان، لندن، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

141. جون كيسي، «إذا رحل صدام أَعيدوا المَلك»، ذي غارديان، مصدر سابق.

142. بيتر بريستون، «الديموقراطية في العراق الجديد مجرّد وهم»، ذي غارديان، لندن، 10 شباط/فبراير 2003.

143. نيل آشرسون، «العراقيون وحدهم يستطيعون أنْ يقرّروا»، ذي غارديان، لندن، 24 آذار/مارس 2003.

144. سايمون كارّ، «مجلس العموم يطلق زواحف الحرب»، ذي إندبندنت، لندن، 1 نيسان/أبريل 2003.

145. دافيد أسبورن، «الولايات المتحدة والحلفاء يختلفون بشأن الخطط السرية لحكم العراق»، ذي إندبندنت، لندن، 7 نيسان/أبريل 2003.

146. إلين موناغان وريتشارد بيستون وفيليب ويبستر، «الولايات المتحدة تؤخّر تعيين فريق لتشكيل حكومة جديدة»، ذي تايمز، لندن، 7 نيسان/أبريل 2003.

147. ريتشارد لويد باري ودافيد تشارتر، «الخوف يتملّك العراقيين بينما يتهافت المتنافسون على السلطة»، ذي تايمز، لندن، 14 نيسان/أبريل 2003.

148. تيم ريد، «الولايات المتحدة تخطط لقواعد في العراق لإبقاء قبضتها على المنطقة»، ذي تايمز، لندن، 21 نيسان/أبريل 2003.

149. ستيفن فاريل، «المسيحيون يخشون المستقبل أكثر من صدام»، ذي تايمز، لندن، 21 نيسان/أبريل 2003.

150. ستيفن فاريل، «المسيحيون يخشون المستقبل أكثر من صدام»، مصدر سابق.

الفصل الرابع: الأكراد

اكتشفت الولايات المتحدة الأكراد في التاريخ الحديث كوسيلة مفيدة للدعاية. وعلى الرغم من أن واشنطن لم تهتم قطُّ بمعاناتهم، فقد استغلّتها جيداً لتُعلن للعالم التجاوزات الإجرامية لنظام صدام حسين. وقد كان ذلك على الدوام جزءاً من عالم سياسة الأمر الواقع الوصولية النفعية. ولم يكن هناك أي احتمال حقيقي لأن تسعى أميركا إلى دعم حلم الأكراد القديم في إقامة دولتهم، وأنْ تُغضِبَ بالتالي حليفتها الرئيسية في المنطقة وفي الحلف الأطلسي: تركيا. وعندما سُئل موظَّف أميركي في أواسط تسعينيات القرن الماضي عن مأساة الأكراد أجاب قائلاً: «لدينا سَمَكات أكبر لنقليها، والأكراد ليسوا سمكة كبيرة جداً»[151]. ووجدت واشنطن الأكراد مفيدين في حرب العام 2003، ليس فقط كأداة نافعة للدعاية، بل لاعتبارات عملية أخرى. ولم يكن على جدول الأعمال الأميركي موضوع دولة كردية مستقبلية لها كل عناصر السيادة ككيان سياسي مستقل.

في اتجاه كردستان

شكّل الأكراد دائماً إحدى الظواهر الغريبة في العالم الحديث، كونهم أمةً من غير وطن، مثل الفلسطينيين. ويختلف الأكراد عرقياً عن العرب والأتراك والأقوام المجاورة الأخرى، وقد كافحوا تاريخياً لإقامة دولة لهم في أوضاع صعبة جداً، وتعرَّضوا للاستغلال السياسي من قبل الآخرين عبر القرون.

وتنقّلت جماعات عرقية كثيرة في المنطقة واستقر بعضها. ويعيش الأكراد ذوو الأصول القديمة اليوم في أجزاء من عدة دول. وكانوا، تاريخياً، شعباً بدوياً من الرعاة لم يُعترف بهم دولياً كأمة على الإطلاق، ولم يتحدوا قطُّ تحت حكومة واحدة برغم الإشارات الكثيرة إلى كردستان قديماً وحديثاً. ويدّعي الأكراد صلة قرابة مع الميديّين القدماء الذين ساهموا في تأسيس الامبراطورية الفارسية، وللُغتهم ذاتِ اللهجات المتعدّدة قرابة بالفارسية. وادّعى الأتراك المتحمّسون لقمع تطلّعات الأكراد إلى دولة، أن الأكراد هم «أتراك الجبل»، وأن جذورهم العرقية هي في تركيا. ولا توجد علاقة هيكلية بين اللغة الكردية واللغتين العربية والتركية، مما يساعد على إثبات أن الأكراد قوم مُحَدَّدو الهوية، لهم أصولهم العرقية واللغوية الخاصة بهم. ويُعتبر الأكراد إحدى أكبر المجموعات العرقية

التي لم تَقُم لها دولة أبداً. ويشير أحد التقديرات إلى وجود حوالى 17 مليون كردي منتشرين في عدة دول[152]. ويقول كاتب تقرير «حقوق مجموعات الأقلية»[153] دافيد ماكداول David McDowall، إن العدد الإجمالي للأكراد هو 16 مليوناً، كما أعطت مصادر أخرى تقديرات مشابهة.

ويُبرز كل ذلك مأزق الأكراد في عالم ما بعد صدام. فقد أصبح واضحاً من تسعينيات القرن الماضي، أن الأكراد، برغم تشرذمهم المتواصل وانفجار العنف بينهم في أحيان كثيرة، قد أقاموا «كردستان» متماسكة راسخة في شمال العراق، مما أثار قلق تركيا وغيرها من الدول المجاورة. فكيف يجب أن يكون رد فعل الأكراد على إقامة نظام حكم في بغداد تقوده أميركا؟ صحيح أن أكراداً كثيرين، لا بل جميع الأكراد، يرحبون بنهاية نظام صدام، لكنْ إلى أي مدى تمكن المحافظة على المكاسب السياسية الكردية في ظلّ حكومة جديدة موالية للغرب في بغداد؟ وهل على الأكراد في عالم ما بعد صدام، أن يسعوا إلى حماية حكمهم الذاتي الحالي ضمن عراق فيدرالي، أم يجب أن يكافحوا لتحقيق حلم الدولة القديم؟ وإذا ضغط الأكراد بشدة من أجل الحصول على اعتراف دولي، فهل تأمر واشنطن بإخضاعهم قمعاً في محاولة لفرض استقرار إقليمي؟

تشجّع الوطنيون الأكراد في نهاية الحرب العالمية الأولى، في منطقة كردستان كلها، من النقاط الـ 14 الشهيرة للرئيس الأميركي وودرو ويلسون التي أعلنها في 8 كانون الثاني/يناير 1918[154]، واستغلوا الفرصة للمناداة بمطالبهم. غير أن المصلحة الأساسية لبريطانيا كانت تقضي بإقامة دولة مطيعة في العراق، وهو هدف ساهمت في تحقيقه إلى حد كبير الانقساماتُ العلنية بين الأكراد أنفسهم، الأمر الذي كثيراً ما أساء إلى تطلّعات الأكراد عبر العقود. وفي عام 1920 اعترفت معاهدة سيفر Sèvres التي وقَّعت عليها بريطانيا وتركيا، بأرمينيا وكردستان «كدولتين مستقلّتين»، لكنَّ هذا الاعتراف الرسمي لم يُقدَّر له أن يؤدي إلى قيام كردستان معترَف بها دولياً. وأبطلت معاهدة لوزان Lausanne الموقَّعة في 24 تموز/يوليو 1933 بنود معاهدة سيفر التي كان الأكراد سيحصلون بموجبها على دولتهم، فعادوا إلى حالهم من الضياع وغموض المصير.

الاتصال مع الغرب

بَذَل الأكراد طوال تلك الفترة محاولات عديدة لتأكيد استقلالهم الوطني برغم تعرّضهم مرّاراً وتكراراً للقمع من جانب الأتراك والبريطانيين. وكانت أسراب سلاح الجو الملكي البريطاني تنشط في مراقبة العراق وكردستان قبل تمرّد العرب في عام 1920. وامتدح الجنرال آيلمر هالدن Aylmer Haldane «العمل المثير للإعجاب... الذي قام به سلاح الجو في ظروف بالغة

الصعوبة»، بعد أن قصفت الطائرات البريطانية الأكراد خلال عامي 1919-1920. كما استُخدمت طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني لحماية خطوط المواصلات البريطانية بين بغداد والموصل ولضرب قبيلة سفران في منطقة الديوانية بالقنابل والرشاشات. وكان لا يزال بعض العراقيين والأكراد حتى عام 1993، يتذكرون تعرُّضهم لقنابل الطائرات البريطانية ونيران رشاشاتها في عشرينيات القرن الماضي[155]. وقال كردي من جبال كوراك في كردستان معلّقاً على الحدث بعد سبعين سنة من وقوعه: «كانوا يلقون القنابل هنا في كانيا خوران... وكانوا يقومون أحياناً بثلاث غارات في اليوم». وتذكّر قائد الجناح لويس Lewis الذي كان يخدم في سلاح الجو الملكي في العراق، كيف كانوا «يتلقون في أحيان كثيرة تبليغاً بأن قرية كردية مُعيَّنة يجب أن تُقصف، وكيف كان الطيارون البريطانيون يُؤمَرون بإطلاق رشاشاتهم على أي كردي يبدو معادياً». واستعاد قائد السرب كندال Kendal ، في السياق نفسه، ذكرياته، معتبراً أنه إذا كان أناس من القبائل يفعلون شيئاً لا ينبغي أن يفعلوه، فإنك تُرديهم بالرصاص[156]. وقال قائد الجناح غيل Gale:

إذا لم يتعلَّم الأكراد مِنَّا كقدوة أنْ يتصرَّفوا بأسلوب متحضّر، وجب علينا أن نؤدّبهم. وكان يتمّ ذلك بالقنابل والرشاشات[157].

وكان قائد الجناح آرثر هاريس Arthur Harris الذي أصبح في ما بعد قائداً لسلاح قاذفات القنابل البريطاني في الحرب العالمية الثانية، والذي يتحمّل مسؤولية قتل عشرات آلاف المدنيين الألمان حرقاً، سعيداً بقوله «إن العرب والأكراد يعرفون الآن معنى القصف الحقيقي بالقنابل من حيث الخسائر البشرية والدمار. ويمكن في غضون 45 دقيقة عملياً مسح قرية كبيرة عن وجه البسيطة وترك ثلث سكانها قتلى أو جرحى». لقد كان من السهل ضرب أهل القبائل بالرشاشات والقنابل، لأنّهم لم يكونوا يملكون أي وسيلة للرد أو الدفاع عن النفس.

كان العراق وكردستان مختبراً مفيداً لتجربة أسلحة جديدة، مثلما كانت الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة متحمّسة لتجربة أنواع مختلفة من «أسلحة الدمار الشامل» على شعبي أفغانستان والعراق. لقد طوَّرت وزارة الطيران البريطانية في عشرينيات القرن الماضي أسلحة مُصمَّمة خصيصاً للاستخدام ضد القرى القبلية، وأصبح بعضها نموذجاً لأسلحة حديثة كالقنابل الحارقة وصواريخ جوّ ـ أرض. ومن الأسلحة التي طُوِّرت آنذاك، «القنابل الفوسفورية الحارقة، والصواريخ الحربية، والأشراك المعدنية الحادة لإعطاب المواشي، وقنابل الشظايا، والنار السائلة، والقنابل متأخرة الانفجار». واستُخدمت أسلحة كثيرة من هذه لأول مرة في كردستان. ولم يكن هناك أي شك، في تلك

الظروف، في أن التكنولوجيا البريطانية التي استُغِلَّت بكلٍّ ما في السياسة البريطانية من «حكمة»، كانت أداة فعّالة جداً للسيطرة الاستعمارية. ولم تسمح البيئة السياسية لتلك الحقبة ـ كما هي الحال الآن بالنسبة إلى موقف واشنطن من العراق ـ للحكومة البريطانية بأن تقبل بنشوء وضع ترفض فيه القبائل الكردية والعراقية الخضوع للحكم البريطاني.

كان ونستون تشرتشل، بصفته وزيراً للمستعمرات، حسّاساً تجاه كلفة حفظ الأمن في الامبراطورية البريطانية، وأصبح بالتالي راغباً بشدة في استغلال إمكانيات التكنولوجيا الحديثة إلى أبعد حدّ. وقد كانت لهذا التفكير دلالة خاصة بالنسبة إلى العمليات العسكرية البريطانية ضد القبائل الكردية والعربية في العراق. وفي 19 شباط/فبراير 1920، قبل بدء الثورة العربية، كتب تشرتشل (الذي كان آنذاك وزيراً للحرب والطيران) إلى أحد رواد الحرب الجوية السير هيو ترنشارد Sir Hugh Trenchard، ليسأله عما إذا كان يستطيع المساعدة في السيطرة على العراق، وقال إن ذلك يتطلّب «التزوّد بنوع ما من القنابل الخانقة... لاستخدامها في عمليات تمهيدية ضد قبائل ثائرة»[158]. وأكد تشرتشل أن ذلك أسلوب صحيح في تلك الظروف: «لا أفهم هذا الخوف من استخدام الغاز. أنا أؤيد بشدة استخدام الغازات السامة ضد القبائل غير المتحضرة»! وكان يجادل بشدة بأن الغاز إذا أُطلق بواسطة المدفعية أو أُلقي من الطائرات، لا يسبب إلاَّ الانزعاج أو المرض، وليس الموت لأفراد القبائل المتمردة. لكنّ هذا الرأي عن الغاز كان خاطئاً. فمن المرجَّح إلى حد كبير، أن من شأن الغاز المقترَح أن يُلحق أضراراً دائمة بالجهاز البصري على غرار ما حدث في الحرب العالمية الأولى نتيجة استعمال غاز الخردل، كما يؤدي إلى «قتل الأطفال والأشخاص ضعيفي البنية، خاصة أن الناس الذين سيُستخدم الغاز ضدّهم لا يملكون المعرفة الطبية اللازمة لإعطاء أدوية مضادة».

وظل تشرتشل غير مكترث بمثل هذه الاعتبارات، وقال إن الغاز الذي يمثل قفزة علميّة لا يجوز أن يُمنَع استخدامه بسبب «الأحكام المسبَقة لأناس لا يفكّرون بوضوح». وقد استُخدم الغاز فعلاً ضد المتمردين العرب والأكراد في عام 1920، وأدّى إلى «نتائج ممتازة على المعنويات»[159]. صحيح أن الطائرات لم تُلقِ قنابل الغاز لصعوبات عملية، لكنَّ المدفعية أثبتت كفاءتها في القيام بهذه المهمة.

نحو الحكم الذاتي

إن مثل هذه الأحداث التي ما زالت ذكراها باقية في المنطقة والتي تشبه خيانة الأميركيين للأكراد في تمرّدهم على صدام عام 1991[160]، لا بدَّ لها من أن تؤثر في تصورات الأكراد حيال قيام حكومة جديدة موالية للغرب في بغداد. لقد تآمرت في الماضي مختلف الفصائل الكردية مع وكالة

الاستخبارات المركزية الأميركية وتفاوضت مع صدام حسين وسعت إلى حكم محلي، وأبقت على أمنية قيام كردستان مستقلة وحقها في مقعد في الأمم المتحدة. واعترفت سلطات الانتداب البريطانية في العراق في عام 1922، بأنه يجب إعطاء الأكراد قَدْراً من الحكم الذاتي في الشمال الذي هو جزء هام من وطنهم، إلاَّ أن الشيخ محمود البرزنجي الذي كان البريطانيون يوَدّون تعيينه حاكماً تابعاً لهم، تردّد في قبول أي مظهر للسيادة العراقية على الأرض الكردية. وردَّ البريطانيون بقرارهم تنحيتَه بالقوة، فاحتُلّت السليمانية في تموز/يوليو 1924 من قِبَل القوات البريطانية، وأُمر سلاح الجو الملكي البريطاني في شهر كانون الأول/ديسمبر بقصف أجزاء من المدينة. وما إنْ تمّ إعادة قَدْرٍ كاف من الاستقرار حتى قرر البريطانيون القيام ببعض المبادرات المتّسمة بالحكمة تجاه السكان الأكراد الغاضبين.

وتقرَّر في عام 1926 أن يكون موظفو الحكومة في المناطق الكردية من الأكراد، وأن يتلقّى أطفال الأكراد تعليمهم باللغة الكردية، وتكون للغة الكردية مكانة مماثلة لمكانة اللغة العربية في المنطقة. واعتُبرت هذه القرارات تنازلات هامة برغم ما فيها من دهاء لأنها استهدفت تبريد همّة النشاط والحماسة الكرديين من أجل وطنٍ مستقلّ حقاً. وأصبح من المعهود في النظام الملكي العراقي أن تضمّ كل حكومة وزيراً أو وزيرين كرديّين كرمز لتمثيل الأكراد، وأن يُعطى الأكراد قدراً من الاعتراف الإثني. غير أن هذه التحرّكات التي كانت أقل من أن تُخمد طموحات الأكراد، أدّت إلى تقوية تطلّعهم إلى دولة قومية. وقَبْل استقلال العراق مباشرة في عام 1929، أرسل النواب الأكراد في البرلمان العراقي مذكّرة إلى رئيس الوزراء طالبوا فيها بتطبيقٍ أكثر فعالية لوعود سابقة باتخاذ خطوات نحو استقلال الأكراد. غير أنه لم يحدث أي شيء من هذا القبيل، واتّضح بعد وقت قصير أن المعاهدة البريطانية ـ العراقية لعام 1930 التي أعطت العراق استقلاله مع بقاء النفوذ البريطاني، لم تحتوِ على أي ضمانات للأقليات العرقية الكثيرة في البلاد؛ أي أن عراقاً مستقلاً موالياً للغرب سوف يؤسَّس من دون حماية للأكراد.

واندلعت الاضطرابات مُجدَّداً في السليمانية في شهر أيلول/سبتمبر 1930، وقرر الشيخ محمود البرزنجي الذي كان في المنفى اسمياً، أن يقوم بعمل هجومي، فمُني بهزيمة ساحقة، لكنَّ جهوده شكّلت حافزاً على نشوء جماعة معارِضة أخرى في المناطق القبلية. وبرز مصطفى البرازاني الأخ الأصغر للزعيم الديني والقبلي الشيخ أحمد البرازاني، كواحد من أهم القادة الأكراد، وقد توفي في المنفى عام 1979.

اعتُقل الأخوان البرازاني في عام 1930، ووُضعا تحت الإقامة الجبرية في السليمانية حيث نشأت علاقات بينهما وبين كُتّاب سياسيين متعاطفين تعاون بعضهم لتشكيل حزب هيوا (الأمل) السري، لكنَّ الحزب سرعان ما انقسم، ما وضعه أمام خيارات صعبة: هل يتعيَّن عليه أن يسعى إلى حلّ اشتراكي؟ هل الثورة هي السبيل الوحيد للتحرّك إلى الأمام؟ هل يجب القبول بتفاهمات مع البريطانيين؟ هل سيُمكن حشد دعم دولي لاستقلال الأكراد؟ وكان الحزب الشيوعي العراقي الذي تعرَّض في ما بعد لعمليات قمع بالغة القسوة على أيدي أنظمة استبدادية مختلفة، ينشط تأييداً لحقوق الأكراد. وتأسَّست نتيجة لذلك تنظيمات شيوعية في أربيل ومدن كردية أخرى في أوائل أربعينيات القرن الماضي، وتولّى شيوعيون تحرير أول صحيفة سياسية كردية أُطلق عليها اسم أزادي . ونشرت الصحيفة في أول عدد لها (1944) تعليقاً سياسياً جاء فيه:

إننا نحثّ كل أبناء شعبنا الواعين سياسياً وكل كردي شريف يحبّ شعبه ووطنه، على عدم ترك الشعب غير مُنظَّم وغير مستعدّ... إننا نحثّ على النضال لكي تقوم الأحزاب والجمعيات الديموقراطية بتنظيم الشعب الكردي وتهيئته وتمكينه من تحقيق الحكم الذاتي حتى تكون وحدته مع العرب في العراق وحدةً طوعية قائمة على المساواة في الحقوق[161].

وكان الحزب الشيوعي العراقي أول حزب سياسي «يبتكر سياسة متماسكة حيال القضية الكردية تمثلت عموماً في خطة للحكم الذاتي الكردي على أساس حق تقرير المصير»[162]. ولعلنا نتساءل الآن عن ردّ الولايات المتحدة المصمّمة على إعادة تشكيل العراق وفق قالب مُوالٍ للغرب، على مطالب الحكم الذاتي للأكراد، الذي كان الناشطون الشيوعيون أول من دعوا إليه؟

فرّ مصطفى البرازاني من السليمانية في شهر تموز/يوليو 1934، وبدأ في تنظيم تمرّد جديد ضد القوات البريطانية. ووجّه في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر نداءات متعددة إلى البريطانيين لتأييد مطالب الأكراد في الحكم الذاتي. وبعد عدة مراسلات مع السفير البريطاني السير كناهان كورنواليس Sir Kinahan Cornwallis، أطلق مصطفى البرازاني وعداً لافتاً بإطاعته (أي السفير) «مهما تكن أوامرك». وكانت الحكومة العراقية بحلول هذا الوقت تشعر بقلق متصاعد من أنّ أي تحرك نحو الحكم الذاتي للأكراد قد يفتح الأبواب أمام الانفصال السياسي. واضطر البرازاني إلى الفرار إلى إيران في تشرين الأول/أكتوبر عام 1945 عندما أرسلت حكومة بغداد قوة من 14 ألف جندي ضد قواته قليلة العتاد. وأُرغم الوطنيون الأكراد على «الانحناء أمام العاصفة» انتظاراً لانهيار النظام الملكي. وكان الحزب الديموقراطي الكردستاني قد أُسِّس في عام 1946 في

وقت كان فيه أكراد العراق قد حصلوا على تنازلات لم تُعطَ لأكراد إيران وسوريا وتركيا. وكان من المرجو أن يوفّر انتصار كردي في العراق تقدماً ملحوظاً نحو قيام كردستان مستقلة حقاً.

وعقد حوالى 12 شخصاً من مهاباد في أذربيجان الغربية[163] في عام 1942، اجتماعاً سرياً لتشكيل جمعية كومالا الوطنية التي أقامت في ما بعد علاقات مع حزب هيوا الكردي في العراق. وحاول الأكراد الإيرانيون بعد أربع سنوات إقامة جمهورية مستقلة في مهاباد لكن الجيش الإيراني شنّ في منتصف آذار/مارس هجوماً على الأكراد دام خمسة أسابيع. وأُعدم الزعيم الكردي القاضي محمد في 31 آذار/مارس شنقاً في ساحة عامة، وأُعدم معه اثنان من أقربائه وعدد من حلفائه السياسيين. ونُفّذ بعد أشهر قليلة حكم الإعدام شنقاً بأربعة أكراد من الضباط السابقين في الجيش العراقي كانوا قد رافقوا البرازاني إلى مهاباد برغم أنهم سلّموا أنفسهم إلى السلطات العراقية. وقرر البرازاني وبعض أتباعه المقربين عندئذٍ أنّه لم يعد من المأمون لهم البقاء في العراق، ففرّوا في حزيران/يونيو 1947 عبر تركيا وإيران، قاطعين أكثر من 320 كيلومتراً في الجبال طلباً للجوء في الاتحاد السوفياتي، وظلوا هناك حتى عام 1958.

بدا أنّ القضية الكردية لم تكن تحقّق تقدماً يُذكر في العراق أو سواه. واندلع صراع جديد بين الأكراد وحكم عبد الكريم قاسم الذي جاء بعد سقوط الملكية، كما نشبت نزاعات قبلية بين مجموعات كردية مختلفة، وانهار بسرعة ما كان يبدو يوماً وكأنه الطريق إلى وحدة الأكراد واستقلالهم، وتحوّل إلى نزاع طائفي ومضايقات من الدولة. وكان الأكراد والحكومة المركزية العراقية طوال معظم حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، في وضع أشبه بالحرب، فاضطهاد الأمة الكردية لم يبدأ مع صدام حسين. وكانت الطائرات العراقية تقصف في بعض الأحيان عند توفّر القدرات العسكرية، عشرات القرى الكردية في شمال العراق بدون تمييز (مثلما فعل البريطانيون في العشرينيات). وبلغ عدد جيش [مصطفى] البرازاني ـ البشمركة ـ (الذين يسيرون أمام الموت) في أواخر ستينيات القرن الماضي حوالى 50 ألف مقاتل كردي. وسيطر الأكراد في ذروة قوتهم على جبال شمال العراق. وكانوا في ذلك الوقت يتلقّون مساعدات دولية من بلدان مثل إيران وإسرائيل والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وكان الأمر كله ممارسةً لسياسة الأمر الواقع وحساباتها. فإذا أمكن رشوة الأكراد أو تقويتهم في شمال العراق، فقد يسبّبون مشاكل أقل في أماكن أخرى. ورأت بعض الدول أن وجود كردستان قوية يشكل وزناً مقابلاً لأعدائها التقليديين. وقد ظل الأكراد على الرغم من ذلك، يصابون بخسائر بشرية فادحة، فسقط لهم بين عامي 1960 و1970

تسعة آلاف قتيل من المحاربين ومئة ألف قتيل من المدنيين (مصادر أخرى أعطت تقديرات أدنى). فقد كافح الأكراد لأكثر من عقد من الزمان ودفعوا ثمناً باهظاً من دون أن يتبيّن مدى التقدم الذي تحقّق. وعرضت الحكومة العراقية التي كانت ربما قد تعبت من النزاع، في شهر آذار/مارس 1970، حُكماً ذاتياً على الأكراد، وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات العراقية ـ الكردية. ومرةً أخرى قصَّر الواقع عن الوعد أيّما تقصير. وبعد ثلاثة أشهر من المحادثات بين البرازاني والحكومة العراقية، نُشر بيان مشترك ـ مانيفستو ـ في 11 آذار/مارس 1970، اعترف بـ «شرعية القومية الكردية»، وتعهَّد بإعطاء الأكراد حقوقاً لغوية وتمثيلاً كردياً في الحكومة وإدارة كردية في منطقتهم في الشمال وإقامة محافظة كردية جديدة في دهوك. لكنْ، سرعان ما اكتشف حزب البعث العراقي ما اعتبره نواحي ضارّة في البيان المذكور، إذ ستتآكل سلطة العراق في الشمال، وربما يمكن إعادة صياغة البيان. وخطت الحكومة العراقية بعد ذلك، خطوة أخرى، فطردت أُسراً كردية من منازلها في بعض المناطق، خاصة حول كركوك، حيث أرادت سلطات البعث تغيير التوازن العرقي لصالح العرب. وفي شهر أيلول/سبتمبر 1971 مثلاً، طُرد حوالى 40 ألف كردي من منطقة خانقين الحدودية، وأُرغموا على الاستقرار في إيران على أساس أنهم لا يتحدَّرون من أصول عراقية. ولم يكن في وسع إيران أن ترحّب بمثل هذا التطوّر نظراً إلى أن لديها أيضاً مشكلتها الكردية. وحاولت السلطات العراقية في الشهر نفسه، اغتيال البرازاني من دون نجاح، وكرّرت هذه المحاولة مرات عدة في السنوات اللاحقة.

لقد كان بيان شهر آذار/مارس نفسُه من بين الأسباب التي أطلقت محاولة التطهير العرقي. فقد جاء في أحد بنوده أن «الخطوات الضرورية سوف تُتخذ... لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تسكنها أغلبية كردية حسبما سيُظهره الإحصاء الرسمي للسكان الذي تقرر إجراؤه». ومعنى ذلك أن الحكومة العراقية كانت راغبة في تخفيض عدد السكان الأكراد في المناطق التي تريد الاحتفاظ بالسيطرة عليها. وادّعى البرازاني في وقت لاحق، أنه اكتشف منذ البداية أن البيان مناورة عراقية لكسب الوقت، وأعلن: «قلت إن هذه خدعة، أدركت ذلك قبل أن أوقّع الاتفاقية»، لكن البرازاني [برر توقيعه الاتفاق] بأنه كان يفاوض من موقع ضعيف، ولم تكن لديه فرصة لتغيير الوثيقة أو السيطرة على سرعة تنفيذها.

وهزّ انفجاران عنيفان قاعة الاجتماع بينما كانت شروط الاتفاقية قيد المناقشة، فقُتل رجلا دين، ثم ما لبث أن قُتل خمسة شيوخ عندما فتح الحارس الشخصي للبرازاني النار. واتضح في ما بعد أن رجلي الدين بريئان وقد نقلا القنبلتين من دون علم منهما، حيث كانتا مدسوستين في جهازي تسجيل

وانفجرتا عندما شُغل الجهازان. وقال البرازاني: «إن العراق دولة بوليسية يحكمها صدام حسين، وهو رجل متعطّش للقوة ومصاب بجنون العظمة». وبدأ البرازاني بعد ذلك يطوّر علاقاته مع إسرائيل وشاه إيران، مما أعطى النظام العراقي أسباباً إضافية لمعاداة الطموحات الكردية. كذلك، اكتشفت الولايات المتحدة أن علاقاتها مع الأكراد آخذة في التحسّن وهو أمر رحّبت به واشنطن. ووافق الرئيس ريتشارد نكسون Richard Nixon في شهر أيار/مايو 1972 على خطة وضعتها وكالة الاستخبارات المركزية لإعطاء البرازاني مبلغ 16 مليون دولار على مدى ثلاث سنوات، في الوقت الذي كان يسعى فيه صدام إلى توقيع اتفاقيات مع الاتحاد السوفياتي. ولم يكن من الصعب معرفة سبب اهتمام الولايات المتحدة. وأعلن البرازاني الذي كان سعيداً بقبول أموال وكالة الاستخبارات المركزية، في تصريح لصحيفة واشنطن بوست في صيف عام 1973، أنه مستعد فورَ إعادة آبار النفط في كركوك إلى «أصحابها الشرعيّين»، لتسليم الثروة النفطية إلى الأميركيين: «نحن مستعدون لفعل ما يتوافق والسياسة الأميركية في هذه المنطقة إذا حمتنا أميركا من الذئاب. وإذا كان الدعم قوياً بما يكفي فباستطاعتنا السيطرة على حقول كركوك وإعطاؤها لشركة أميركية لتشغّلها»[164]. ولو كان صدام يبحث عن برهان على أنّ الأكراد ينوون إهداء ثروات عراقية للولايات المتحدة الامبريالية، لوجده في ذلك التصريح. وبدا أن البرازاني كان مستعداً لتقسيم العراق كمقدمة لمكافأة سادته الأميركيين الذين يموّلونه. وردّ صدام بقوله إن العراق «سيبقى كما هو ضمن حدوده الجغرافية الحالية إلى الأبد»[165].

الحرب الأهلية

استمرت الاضطرابات في السنوات التالية، سواء أعلى صعيد المجابهة بين الحزب الديموقراطي الكردستاني بزعامة البرازاني وحكومة بغداد، أم الاشتباكات العديدة بين حزب البرازاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وهو حزب معارض منافس يتزعّمه جلال الطالباني. ولم يخدم سقوط شاه إيران قضية الأكراد لأنه كان يزوّدهم بأسلحة إسرائيلية وأميركية. كما أن رجال الدين الذين أصبحوا حكام طهران الجدد لم يعيروا أي اهتمام لحقوق الأقليات في العراق. ومن المثير للاهتمام أن البعثيين العراقيين كانوا يميلون إلى دعم الحزب الديموقراطي الكردستاني الإيراني كجماعة معارضة مفيدة، وكشوكة في خاصرة عدو تقليدي، بينما كانت طهران تدعم لأسباب مماثلة القيادة الموقتة للحزب الديموقراطي الكردستاني في العراق.

وأدّت هذه التطورات إلى ترسيخ الانقسامات بين الأخوة في الحركة الكردية إلى حدٍ أنّ الحزب الديموقراطي خاض في عام 1978 عدة معارك حامية مع الاتحاد الوطني. واستطاعت بغداد في هذه الظروف أن تستخدم فئة كردية لضرب الأخرى، مثلما استغلّت الولايات المتحدة الأكراد لخدمة مصالحها في المنطقة. وقد نظرت الدول الأجنبية إلى الجماعات الكردية دائماً كأدوات مفيدة لخدمة أغراضها الخاصة، بينما شعر صدام بأن له مُطلق الحرية لاضطهاد الأقلية الكردية وفق مشيئته، كما تبيّن من أعمال القتل الجماعي التي ارتُكبت في حملة الأنفال الرهيبة[166]. وسيكون أي نظام حكم يخلف نظام صدام، بريئاً من عنصر واحد على الأقل من بين العناصر التي سبَّبت عذابات جمّة للأكراد على مرّ السنين.

أمر صدام حسين في 31 آب/أغسطس 1996، قوات من الجيش بالزحف إلى الشمال في حملة ضد الأكراد بدا أنها ستؤدّي على الأرجح إلى مجابهة جديدة مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. ووُضِعت القوات الأميركية في حالة تأهّب تام بينما بدأ الخبراء في تقييم الطاقات العسكرية النسبية لِكُلٍّ من العراقيين والحلفاء في المنطقة. وكانت قرابة 60 دبابة عراقية قد دخلت إلى أربيل بعد قصف مدفعي قبل الفجر. وذُكر أنّ المدنيين فرّوا مذعورين عندما اندحر المدافعون الأكراد بقوتهم المتواضعة أمام الهجوم العراقي. وأصرّت بغداد في ذلك الوقت على أنها تقدم الدعم للحزب الديموقراطي الكردستاني بزعامة برازاني لإرغام منافسه الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الطالباني على الخروج من أربيل. وحذّر وزير الخارجية العراقي [آنذاك] طارق عزيز من التدخّل وقال: «لقد قررنا شنّ عملية عسكرية محدودة دفاعاً عن سيادتنا وشعبنا وممتلكاته». وأضاف أن القوات الأميركية والبريطانية والفرنسية التي تهاجم شمال العراق، لم تجلب للأكراد «إلاَّ الموت والدمار والفوضى وضياع فُرص التنمية والحياة الكريمة»[167]. وأعلن ناطق باسم الحكومة العراقية في بغداد، أن القوات العراقية ستعود إلى مواقعها السابقة بعد «وقت قصير جداً» بموجب خطة مساعدة البرازاني.

دور الولايات المتحدة

لم تتأخّر واشنطن في الرد وتأكيد «خطورة» الوضع. وكانت في المنطقة طائرات مقاتلة أميركية كثيرة وحاملتا الطائرات إنتربرايز USS Enterprise في البحر الأبيض المتوسط، وكارل فنسون USS Carl Vinson في الخليج، وكلتاهما قريبة وقادرة على التدخل بسرعة. وكان جلال

الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني يردّد أنّه أنذر الولايات المتحدة بالهجوم العراقي، وتلقى وعداً بـ «ردّ أميركي قاتل»، إلاَّ أنّ واشنطن «امتنعت عن التصرّف بحزم»[168]. وزعمت وسائل إعلام غربية آنذاك، أن الغرب كان «يتخبَّط»، وأن صدام «عاد إلى الاستهزاء بالغرب مرة أخرى»، و«صارت مصداقية الولايات المتحدة على المحك». وتعرّض الرئيس الأميركي بيل كلينتون Bill Clinton لضغوط لكي يتدخَّل. وكانت إيران وتركيا طوال هذا الوقت، تجتاحان أجزاء من العراق بين فترة وأخرى، لكنْ لم يكن يُسمح للعراق بالوصول إلى أجزاء من أراضيه. فما العمل إذاً؟

كانت الطائرات الغربية وصواريخ كروز تُهيَّأ في الأول من أيلول/سبتمبر لاستخدامها ضد العراق وسط أنباء أفادت بأن صدام قد أمر قواته فعلاً بالانسحاب من كردستان العراق. ورُفع العَلَم العراقي فوق مبنى البرلمان في أربيل، وتردَّد أن وحدات من الاستخبارات العراقية كانت تبحث عن شخصيات من المعارضة. وذُكر أنَّ الطائرات الحربية العراقية قصفت البستانة وكِفري. وعادت بغداد إلى تحذير واشنطن من التدخُّل، وقالت صحيفة الجمهورية الرسمية: «إن الشعب العراقي، وفي مقدمته أكراد العراق، مستعدّ لإعطاء أمثولة لا بدَّ من أن تذكّر الأميركيين بعقدة فيتنام». وفي 2 أيلول/سبتمبر انسحبت القوات العراقية من أربيل وتركت السيطرة لحلفائها الأكراد. وقيل إن أعمال قتل جماعية ارتُكبت في الشوارع ضد أكراد منافسين.

أطلقت الولايات المتحدة في الساعة الرابعة وخمس عشرة دقيقة صباحاً بتوقيت غرينتش، من يوم 3 أيلول/سبتمبر، 27 صاروخ كروز من قاذفات «ب -52» وسفينتين حربيتين في الخليج، على قواعد عسكرية في جنوب العراق. وأعلن الرئيس كلينتون: «إن أهدافنا محدودة لكنها واضحة، وهي جعل صدام يدفع ثمناً لآخر عمل عدواني ارتكبه، وذلك بإنقاص مقدرته على تهديد جيرانه والمصالح الأميركية». وأعلن وزير الدفاع ويليام بيري William Perry في الوقت نفسه، أنّ العراق يشكل تهديداً واضحاً وحاضراً للدول المجاورة. وقامت بريطانيا بإيعازٍ من واشنطن بصياغة مشروع قرار لمجلس الأمن الدولي قوبل بفيتو روسي غاضب. وبقيت فرنسا والصين، العضوتان الدائمتان الأُخريان في مجلس الأمن، غير مباليتين بالأمر كلّه. وظهر جلياً أن تحرُّك القوات العراقية ضمن حدود بلادها ليس سبباً كافياً لغضب جماعي دولي، ولكنَّ تلك المرحلة من الضربات الجوية لم تكن قد انتهت بعد.

وأُطلقت موجة ثانية من 17 صاروخ كروز على العراق حوالى منتصف الليل بتوقيت غرينتش من يوم 4 أيلول/سبتمبر، مسبّبة دماراً واسعاً وعدداً غير معروف من الخسائر البشرية. ولا شك في أن حكومة الرئيس كلينتون شعرت بالرضى لرؤيتها أن عمليات القصف حسّنت شعبية الرئيس في استطلاعات الرأي العام الأميركية. وتخلّت بريطانيا عن مشروع قرارها في مجلس الأمن بعد أن رفضت روسيا سحب الفيتو الذي كانت قد طرحته من قبل. ولفت الرئيس الفرنسي جاك شيراك Jacques Chirac «انتباه» الرئيس كلينتون إلى أنّ العراق لم ينتهك أي قرارات للأمم المتحدة، بينما عاد الأكراد المناوئون لصدام إلى الشكوى من أنّ الولايات المتحدة تخلّت عنهم.

وكما كان منتظراً، جاء رد فعل صدام حسين على الهجمات الصاروخية مليئاً بالتحدي والمفاخرة: «مرة أخرى، جاء الأميركيون الأذلاء الحقيرون... لارتكاب عملهم الجبان مختبئين خلف التقدم التكنولوجي»، وقال:

لقد عاد المعتدون بغارتهم الجبانة الذليلة... لكن الغارة ستكون مليئة بالمعاني السامية لشعب العراق النبيل ومواقفه الشجاعة وصموده العظيم. لقد بدأ العدوان الصاروخي عند التاسعة صباحاً من الثالث من أيلول/سبتمبر 1996. وسيكون هذا يوماً مجيداً سيسجله الشعب العراقي إن شاء اللَّه في سِفر مفاخره العظيمة، وسيكون للمعتدي يومَ لعنة في التاريخ ولعنة العالم كله بعد اللعنة التي نزلت عليه من اللَّه.

وتحدّث طارق عزيز إلى شبكةً سي.أن.أن التلفزيوينة الأميركية بعبارات أكثر اتزاناً، فأوضح أنّ العراق قام بعمليته لمواجهة «الانتهازية الإيرانية»، وأعلن أن الهجوم الصاروخي الأميركي هو خرق للقانون الدولي. وهكذا، نجحت واشنطن في تخريب ما كان متبقياً من تحالف عام 1991، وأصبح مجلس الأمن منقسماً على نفسه تماماً، وازداد الغضب في العالم العربي بأسره. وتساءلت صحيفة الأهرام ، كبرى الصحف المصرية، لماذا لم تتدخل، مثلاً، الولايات المتحدة عندما غزت تركيا منطقة «الملاذ الآمن» الكردية، أو عندما أرسلت إيران مدفعيتها إلى كردستان العراق. ورأت صحيفة قطرية أن الولايات المتحدة تجد من المفيد اختبار أسلحتها الحديثة ميدانياً على العرب. وحتى سوريا التي كانت لا تزال تكره صدام، ندّدت بواشنطن لانتهاكها القانون الدولي.

وبعد أن هُزم زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني في معركة السيطرة على أربيل، صار يقول: إذا رفض الغرب مساعدته في صراعه فسوف يضطر إلى استدعاء قوات إسلامية من إيران قد تكون من «فيلق بدر» الذي يتشكل من لاجئين عراقيين من الشيعة درّبتهم إيران ويرابطون على الطرف الآخر من الحدود. وسوف تفشل سياسة «الاحتواء المزدوج» لإيران والعراق التي

ابتدعتها واشنطن في كلتا الحالتين، لأن الوضع الإقليمي كان يبيّن تناقضات السياسة الخارجية الأميركية. فإطلاق صلية من صواريخ كروز على العراقيين الذين ساعدوا الحزب الديموقراطي الكردستاني المناوئ لإيران، أدى بدون شك إلى تقوية علاقة الطالباني بإيران. وكان من الصعب على واشنطن أن تُبقي كلاً من صدام حسين وآيات الله الإيرانيين محبوسين في صناديقهم في الوقت نفسه.

بدأت تتسرب في تلك الفترة الأنباء عن نجاح القوات العسكرية [العراقية] التي تحركت إلى كردستان في إحباط عملية سرية قديمة العهد لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية هدفها قلب نظام الحكم في بغداد. واعتُقل أكثر من مئة عراقي متورطين في العملية وأُعدموا، ودُمِّر مقر المؤتمر الوطني العراقي في أربيل. وكان الاتحاد الوطني الكردستاني آخذاً في التقهقر لأسباب من بينها النزاعات الداخلية الكردية، لكنه، في المقابل، واصل أعماله الدعائية وجَمْع بعض المعلومات الاستخباراتية الصغيرة المفيدة. لقد تحول كل شيء إلى أنقاض بعد الحملة العسكرية العراقية، وتمكّن بعض ضباط وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية الذين كانوا يرابطون سراً في أربيل، من النجاة بأنفسهم بالفرار إلى جنوب تركيا، وشكا بعض أعضاء المؤتمر الوطني العراقي من أن الولايات المتحدة نفضت يديها منهم فور بدء الهجوم العراقي.

نجح الحزب الديموقراطي الكردستاني المتحالف مع صدام في 8 أيلول/سبتمبر، في احتلال مدن هامة في المنطقة بينما كان متمردو الاتحاد الوطني الكردستاني يناشدون الولايات المتحدة مدَّ يد المساعدة إليهم بعد أن تهاوت دفاعاتهم. وكانت بغداد تنفي تقديم أي مساعدة عراقية إلى الحزب الديموقراطي تفسّر انتصاراته، غير أن لاجئين كثيرين من المنطقة تحدّثوا عن قصف مدفعي عراقي ثقيل وعربات مدرعة على الطرق، وحتى عن استخدام أسلحة كيميائية. وكان رئيس هيئة الأركان الأميركية الجنرال جون شاليكاشفيلي يميل إلى التقليل من قيمة مثل هذه الأنباء، قائلاً إنه لا يعرف حجم المشاركة العراقية: «ما ترونه هو قتال بين الأكراد، وقد كانت الولايات المتحدة دائماً تبذل جهدها لمحاولة جمع الطرفين ليحلاّ خلافاتهما عوضاً عن التحيّز إلى جانب طرف كردي واحد». وكما كانت واشنطن غير مستعدة للدفاع عن الأكراد في وجه الهجوم العراقي في عام 1991، فمن المستبعد أن تأتي لمساعدتهم الآن.

استولى الحزب الديموقراطي وقوات عراقية في 9 أيلول/سبتمبر، على مدينة السليمانية، مما وجَّه ضربة قوية إلى السياسة الأميركية في المنطقة. وادّعى البرازاني أن الحزب الديموقراطي أصبح يسيطر على المحافظات الكردية الثلاث كلها، أي شمال العراق بأكمله. وقال المراقبون إن ذلك مثل

مكسباً استراتيجياً هاماً لصدام حسين. وعلّق زعيم المؤتمر الوطني العراقي أحمد الشلبي على الحدث بقوله: «هذا انتصار لصدام. لقد ربح معركة لكنه لم يربح الحرب. هذا يعني أنّه عاد إلى السيطرة الفعلية على المنطقة بأسرها... وأصبح المسرح مهيّاً لصفقة سياسية بين الحزب الديموقراطي الكردستاني وصدام». لكنّ هذا الانتصار لم يعمّر طويلاً، فقد نجح الاتحاد الوطني الكردستاني في 13 تشرين الأول/أكتوبر، في استعادة مقرّه في السليمانية وسارع إلى رفع أعلامه الخضراء مكان الأعلام الصفراء للحزب الديموقراطي. واضطر صدام حسين بعد ذلك بفترة قصيرة إلى إعادة النظر في علاقاته مع الحزب الديموقراطي بزعامة البرازاني، وحَثَّ الفصائل الكردية على «الابتعاد عن الدول الأجنبية وعدم التعامل معها» واستئناف محادثاتها برعاية بغداد: «إن القيادة مستعدة لدعوة جميع الأطراف بغضّ النظر عن خلفياتها ورأينا فيها أو تقييمنا لهذه الفئة أو تلك، إلى التحاور في بغداد برعاية الدولة».

وواصل الاتحاد الوطني الكردستاني استعادة المواقع التي كان قد خسرها، وأخذ مزيداً من المدن من قوات الحزب الديموقراطي. ولم يفكر الاتحاد الوطني في استرجاع أربيل لأنها كانت محاطة بدبابات عراقية، ولمَّح إلى أن هذه المهمة «يمكن أن تُترك لأهالي المدينة». وقال أحد قادة الحزب الديموقراطي سامي عبد الرحمن: «لقد شارك أكثر من 15 ألف مقاتل من حراس الثورة الإيرانيين في الهجمات الأخيرة مستخدمين الأسلحة الثقيلة وصواريخ الكاتيوشا والمدفعية». وأصدر كل من إيران والاتحاد الوطني الكردستاني نفياً شديداً لهذه الأنباء، لكنَّ العراق حذَّر طهران من «اللعب بالنار» بالتدخّل في منطقة الحدود الكردية. وقال مسؤولون في الحزب الديموقراطي سافروا إلى الولايات المتحدة عبر تركيا، إنهم سيحثّون أميركا على الردّ على «العدوان الإيراني».

هدَّد مسعود البرازاني في 17 تشرين الأول/أكتوبر 1996، بإرجاع قوات صدام حسين إلى ساحة القتال ما لمْ يُقنع الغرب إيران بالتوقّف عن مساعدة الجماعة الكردية المناوئة له: «إذا كان لإيران الحق في دعم الاتحاد الوطني الكردستاني، فلماذا لا يحق لنا أن نطلب المساعدة من العراق؟». واتفق الحزب الديموقراطي والاتحاد الوطني في 23 تشرين الأول/أكتوبر، على وقف إطلاق النار، ثم وقّعا بعد أسبوع اتفاقية سلام تعهّدا فيها بالمحافظة على الاستقرار في شمال العراق.

لكن المشاحنات والتوترات والاشتباكات الظرفية استمرت، وزاد من حدتها نظام صدام والضغوط الأميركية والهجمات التركية الكثيرة. وبدا من المحتمل أن يتمكَّن الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني من تحقيق قدر من الإجماع خدمة للقضية الكردية الأوسع، ولكنْ

اتضح في أعقاب حرب عام 2003، أن استمرار وحدة الصف الكردية التي فرضها الواقع، أمر غير مؤكد.

التهديد التركي

كان الأكراد يدركون أن شنَّ حرب على العراق بقيادة الولايات المتحدة قد يضرُّ بالحكم الذاتي الهشّ الذي تمكنوا من تحقيقه. وتزايدت في أوائل شهر شباط/فبراير المؤشرات على أنّ الحرب أصبحت حتمية، وصرّح الأستاذ في جامعة بغداد البروفسور سعد جواد للصحافي جون سنو John Snow قائلاً:

لن تكون القنابل ما سيخرِّب هذه البلاد، بل سفك الدماء بين الأخوة الذي سيعقب سقوط القنابل. وسيكون الأكراد أكثر من يعاني، وسيُنكر الأميركيون عليهم دولتهم مثلما سيُنكِر الأتراك عليهم أي دولة. ودعني أقُل لك إنهم ـ الأكراد ـ لن يملكوا في نهاية المطاف حتى الحكم الذاتي الذي يتمتّعون به الآن[169].

وشعر الأكراد بقلقٍ متزايد مما اعتبروه نيّات أميركية مُبيَّتة بخصوص نظام الحكم بعد سقوط صدام، وقال سامي عبد الرحمن منتقداً الموقف الأميركي: «يُطلق الغزاة على أنفسهم دائماً لقب محرّرين». وأعلن الزعيم الكردي المخضرم هوشيار زيباري في السياق نفسه، أن الولايات المتحدة ستُجابَه «بردّ فعل قوي» إذا أرادت أن تفرض حكومة حسب مشيئتها من دون اعتبارٍ للتكوين الديني والإثني للعراق. أمّا تركيا فكانت تطالب فعلاً بأن يُسمح لقواتها باحتلال شريط من الأرض على طول الحدود داخل العراق، كتثبيت دائم لوجودها في مناطق غزتها مرات عديدة في السابق (انظر: الفصل الخامس). فهل توافق واشنطن على منح تركيا هذه التسهيلات العسكرية؟ وهل يعني ذلك بدوره أنّ تركيا ستتحرّك لإنهاء الحكم الذاتي الذي تَمتَّع به الأكراد كأمرٍ واقع لأكثر من عقد من الزمن؟ لقد بدا واضحاً أن دخول الأتراك إلى شمال العراق سيؤدي إلى مزيد من القتال مع الجماعات الكردية[170]، حيث قال القائد العسكري الكردي كمال موسى فقي إن رجاله يفضّلون القتال والموت على أن يُصبحوا تحت إمرة الأتراك:

إذا جاء الأتراك إلى هنا فستقع حرب. أنا شخصياً سآخذ بندقيتي وأطلق النار على كل تركي أراه. كل الناس هنا من رجال ونساء وأطفال سيحاربون الأتراك... إن قوات صدام أفضل من الجنود الأتراك. كِلا النظامين ديكتاتوري، لكن صدام عراقي ونحن عراقيون أيضاً.

وأضاف قائلاً إن الجيش البريطاني ساعد الأكراد في عام 1917 على إخراج العثمانيين الأتراك من المنطقة: «لقد كانت لنا بعض المشاكل مع البريطانيين في ما بعد، ولكنهم ساعدونا بالفعل ونريدهم أن يساعدونا الآن أيضاً».

وتتستر وسائل الإعلام الغربية على حجم النزاع القائم بين تركيا والأكراد ـ خاصة حزب العمال الكردستاني الماركسي ـ في شمال العراق وداخل تركيا نفسها، ونادراً ما تعلن عنه. ولا ترغب الولايات المتحدة وبريطانيا في التركيز على أن القوات التركية سبّبت سقوط عشرات آلاف الضحايا الأكراد ودمّرت 4 آلاف قرية كردية وشرَّدت أكثر من مليوني كردي من ديارهم. وأعلن عثمان أوجلاّن الأخ الأصغر الهارب لزعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل عبد الله أوجلاّن في أوائل شهر آذار/مارس 2003:

إذا جاء الأتراك، فمعنى ذلك أنهم حضروا للقضاء على حرية الأكراد. سنشن حرب عصابات جديدة وسنقوم بعمليات عسكرية في مختلف أنحاء تركيا، في الريف وفي المدن. سنهاجم الاقتصاد التركي والعسكريين والموظفين الحكوميين الأتراك.

وتُعتَبر قوات حزب العمال الكردستاني البالغ عددها 10 آلاف مقاتل، أشدَّ بأساً بكثير من ميليشيات الاتحاد الوطني والحزب الديموقراطي، مما يعني أن استراتيجيي واشنطن يستطيعون تجاهل إمكانية نشوب نزاع مسلّح خطير بين المقاتلين الأكراد والجيش التركي الذي تمدّه الولايات المتحدة بالعتاد والسلاح. ووافق البرلمان التركي في 20 آذار/مارس على طلبٍ للحكومة يجيز للقوات التركية دخول المناطق الكردية العراقية المتاخمة لحدودها.

الحرب وما بعدها

وافق الأكراد العراقيون، وخاصة الاتحاد الوطني والحزب الديموقراطي، في 19 آذار/مارس 2003، على أن تتعاون قواتهم البالغ عددها 100 ألف جندي مع قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة في الحرب ضد نظام صدام. ودأبت القوات الخاصة الأميركية طوال شهور عديدة، على العمل مع قوات البشمركة الكردية استعداداً للحرب، لكن الأكراد رفضوا قبول قيادة أميركية مباشرة. كذلك، أجرى زعماء أكراد محادثات في أنقرة ليحولوا دون وقوع غزو تركي لشمال العراق، في الوقت الذي كانت ترفض فيه تركيا طلباً أميركياً لاستخدام أراضيها من أجل شن هجوم بري على العراق في الحرب المقبلة، وتدعم في الوقت عينه حقوق الأقلية التركمانية التي طُرِدت

من كركوك من قِبَل صدام حسين. وبدا مستبعداً أنه يمكن التوفيق بين المصالح المتضاربة للأكراد والأتراك والتركمان والولايات المتحدة من دون خصام ونزاع مسلّحين.

كانت للحرب التي أخذت مجراها الدامي حتى وصلت إلى نتيجتها المعروفة سلفاً بتكاليف بشرية باهظة، نتائجُ متباينة بالنسبة إلى الجماعات الكردية. وحقّق الأكراد، بمساعدة أميركية، مكاسب في الأرض ولكنَّهم أصيبوا بخسائر بشرية كبيرة، وفي إحدى المرات بسبب «نيران صديقة». فقد أغارت في 6 نيسان/أبريل 2003 طائرتان قاذفتان أميركيتان من طراز «ف ـ 15» خطأً على موقع في خط الجبهة فقُتل 18 جندياً أميركياً وكردياً وجُرح 45 آخرون. وأُصيب وجيه البرازاني، وهو قائد كردي كبير وشقيق زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني مسعود البرازاني، بجراح خطيرة، ونُقل على متن طائرة عسكرية أميركية إلى ألمانيا للعلاج. ويتذكّر أحد قادة البشمركة عبد الرحمن كوريني الحادث ويقول:

لم أرَ القنابل حتى رأيت بحاراً من النار. كان الناس يُطلقون صرخات فظيعة. قطع من اللحم البشري والدماء متناثرة في كل مكان. ولم يدرك بعض الذين بقوا على قيد الحياة ماذا حدث. كانوا في صدمة تامة.

وأصيب المراسل المخضرم لهيئة الإذاعة البريطانية جون سمبسون John Simpson بجراح طفيفة.

شنَّ الأميركيون والأكراد هجوماً منسّقاً في شمال العراق، واستهدفت العمليات في دباغة الواقعة على مسافة 30 كيلومتراً تقريباً إلى الجنوب من العاصمة الكردية أربيل، عزلَ الموصل عن كركوك والاستيلاء على أراضٍ مطلّة على حقول نفط كركوك. وساد شعور من القلق بأن هجوماً شاملاً للأكراد قد يستفزّ الأتراك لغزو شمال العراق. وكان الجيش العراقي في الشمال قد بدأ يتشتّت في هذا الوقت، بعد تعرّضه للقصف الجوي الأميركي، وانسحب بسرعة من مواقع كانت مسرحاً للقتال. وكان الأكراد في المقابل، مندفعين جداً للتقدّم إلى أبعد ما تسمح لهم به الولايات المتحدة، وكان لديهم حافز قوي لدخول مناطق كانت كردية في السابق ومارَسَ فيها نظام صدام حسين التطهير العرقي لأكثر من 30 عاماً. وبدأ أكراد كثيرون يعودون إلى أراضٍ كانت أُسرهم تعيش فيها، ولكنَّ الجيل الجديد من المنفيين لم يَرَها أبداً.

وكانت شيهان أول بلدة مأهولة في الشمال تسقط في أيدي القوات الكردية والأميركية في 8 نيسان/أبريل 2003. وأعرب جاسم عَبْدي البالغ 40 عاماً من العمر، عن رأي شائع عندما قال: «نستطيع أخيراً أن نتنفّس من جديد». ورفعت ميليشيات الاتحاد الوطني الكردستاني علمها الأصفر

فوق المباني في بعض المناطق لتعلن عن نفسها أنها السلطة الجديدة هناك، بينما كانت شاحنات صغيرة مكشوفة تتجول في الشوارع وتبثّ عبر مكبرات الصوت أناشيد وأغنيات شعبية وطنية كردية. واستمرت المشاعر متضاربة في الحي العربي من المدينة. وتحدث أنيس صالح البالغ من العمر 38 عاماً عمّا وصفه بـ «الغزو» الأميركي لبلاده، وأعلن أن العراقيين سوف يقاومون حتى آخر رجل. وكان كثير من العرب قد فرّوا من المدينة في وقت سابق، إما هرباً من القصف الجوي الأميركي العنيف، أو بسبب علاقاتهم مع نظام صدام حسين في آخر أيامه. وأشار أحد العرب إلى أن العراقيين لم يرحّبوا في يوم «بالمستعمِرين»، وأضاف «نحن نحكم على الأميركيين من قنابلهم وليس من كلماتهم. انظر ماذا فعلوا بهذه المدينة. هل تسمّي ذلك تحريراً؟». وقال طبيب أسنان من بغداد أثناء وجوده في شيهان، إن القصف كان عنيفاً لكنه «لا شيء بالمقارنة مع بغداد». وقال عيسى ماطو البالغ من العمر 53 عاماً وأب لخمسة أطفال: «نريد أن تنتهي الحرب. نريد العيش في سلام». وتخوّفت منظمات حقوق الإنسان في كركوك، النظيرة الشمالية للبصرة في الجنوب، من اندلاع موجة من العنف العرقي، وكان نظام صدام قد طرد من المدينة ما يُقدَّر بـ 120 ألف نسمة من الأكراد والتركمان والآشوريين، وأسكن مكانهم أُسراً عربية في إطار برنامج «التعريب» الشهير. وبدا أن الأُسر العربية هي التي سوف تُستهدف في كركوك وأماكن أخرى بعد سقوط صدام.

بدا مصير الأكراد في فترة ما بعد صدام غير مؤكد لأسباب ليس أقلها أنّ واشنطن لم تكن قد قرّرت بعدُ كيف توفّق بين تطلّعات الأكراد إلى الحكم الذاتي والدولة الكردية، وبين إصرار تركيا على حدود آمنة لها مع شمال العراق، وكيف تضمن قيام عراق فيدرالي موحَّد يحترم مبدأ الاستقلال الكردي الذي اكتُسب بثمن باهظ. وقال المحلّل المعروف تيموثي غارتون آش Timothy Garton Ash في مقال نشرته صحيفة ذي غارديان اللندنية في 27 آذار/مارس 2003: «ليس لدينا ردٌّ» على «ما يجب فعله من أجل الأكراد». لكنَّ القضية الكردية «هي أكبر قنبلة موقوتة في العراق كله». ومن المؤكد أنه إذا كان ينبغي الحكم على الأكراد من خلال مساهمتهم الكبيرة في الانتصار الأميركي في الجبهة الشمالية في حين رفضت تركيا تقديم المساعدة المتوقَّعة، فلن يجري التخلّي عنهم كما حدث في عام 1991. فكل شيء متوقف على ما إذا كان لدى الولايات المتحدة «أسماكٌ أكبر تقليها» bigger fish to fry.

كان من المرجَّح أن تستمر المشاحنات والتوترات والاشتباكات الدورية بين الفصائل الكردية في فترة ما بعد صدام، لكنْ ربما استطاع الحزب الديموقراطي والاتحاد الوطني تبنّي واقعية جديدة

خدمةً للقضية الكردية الأعمّ. فواشنطن لن ترضى أبداً عن حزب العمال الكردستاني بسبب عقيدته الماركسية، وقد تمّ تهميشه فعلاً إلى حد كبير.

وتميّز المأزق الكردي في عالم ما بعد صدام بالوضوح: ضمان فترة من الحكم الذاتي في دولة فيدرالية، أم الضغط من أجل كردستان مستقلة تماماً؟ وتبيّن أن معظم الناطقين باسم الأكراد المتخوّفين من خسارة الحكم الذاتي الحالي، مستعدون للقبول باستمرار الوضع كما هو، وربما مع توسيع مساحة المنطقة والحصول على ضمانات بعدم حدوث غزوات تركية جديدة لشمال العراق. وبدا أن الأمل في جعل كركوك وحقولها النفطية أرضاً كردية إلى الأبد، أمرٌ بعيد المنال.

لقد عانى الأكراد من الاضطهاد والقتل الجماعي والتطهير العرقي على يدي صدام حسين، لكنَّ القادة العراقيين كانوا يتوصَّلون أحياناً إلى ترتيبات واقعية. كما تعرَّض الأكراد للقصف والعقوبات الاقتصادية وخيانات موجَّهة على يدي الولايات المتحدة، ناهيك بعمليات الغزو التركية الكثيرة وما خلّفته من قتل جماعي، وهي العمليات التي سهَّلتها الأسلحة الأميركية والغطاء الدبلوماسي الذي توفره الولايات المتحدة. وعندما اتَّضح ما تنوي واشنطن فعله في عراق ما بعد صدام، تعيَّن على المجموعات الكردية المختلفة التي ابتُليت على مرّ السنين بالطائفية والنزاعات المسلحة والاضطهاد، أن تتخذ قرارات جديدة. وبما أنَّ الأكراد «أسماك صغيرة» ـ حسب الوصف الأميركي ـ، فسيكون مجال المناورة أمامهم محدوداً، إلاَّ أنهم يعيشون في محيط متغيّر بسرعة سيفتح لهم فرصاً لتطورات سياسية جديدة مرتقبة.

151. هيو بوب وجون كارلين، «الصواريخ تسقط لإنقاذ الأكراد»، ذي إندبندنت أون صانداي، 8 أيلول/سبتمبر 1996.

152. بيتر سلاغلت، الأكراد في عراق صدام: ثورة أم ردة فعل، (CARDRI وهي اختصار للجنة مناوأة الاضطهاد ونصرة الحقوق الديموقراطية في العراق)، (كتب زِد، لندن، 1989) ص 177.

153. نقلها باتريك بروغان، النزاعات في العالم، (بلومز باري، لندن، 1989)، ص 296: ثمة دول كثيرة أعضاء في الأمم المتحدة يقل عدد سكان كلٍ منها عن تعداد الأمة الكردية.

154. تعلن النقطة الثانية عشرة أنَّ: «... الجنسيات الخاضعة الآن للحكم التركي يجب... أن تُؤمَّن لها... فرصة لا تضييقَ عليها مُطلقاً للتطور المستقل». فهل كان المتوقع أنْ ينطبق هذا التطلّع على الأكراد أم على الجماعات الإثنية السياسية الأكبر حجماً التي كانت ترزح آنذاك تحت الاستعمار أو أصناف أخرى من الاضطهاد؟

155. أُذيعت مقابلات تلفزيونية على القناة الرابعة (لندن) ضمن برنامج «التاريخ السرّي» في حلقةٍ بعنوان «سلاح الجو الملكي والامبراطورية البريطانية»، في 6 تموز/يوليو 1992، ونُقِلت عنه الأقوال المباشرة المذكورة في هذا القسم.

156. المصدر نفسه.

157. المصدر نفسه.

158. من أوراق تينشارد نقلاً عن فيليب نايتلي وكولن سيمبسون، الحَيَوات السرية للورنس العرب، لندن، 1969، ص 139.

159. سي تاونشند، «المدينة والرعب»، 148، 19 ، Wg/Cdr to CAS شباط/فبراير 1920، أوراق ترينشارد MFC 7/1/36: مارتن غيلبرت، ونستون س. تشرتشل، الجزء 4، هاينمان، لندن، 1975، ص 494-810؛ الملحق 4، ص 1066-

1067، 1083-1170، منقول في كتاب دافيد إي. أوميسي، القوات الجوية والسيطرة الاستعمارية: سلاح الجو الملكي 1919-1939، (مطبعة جامعة مانشستر، مانشستر، 1990)، ص 160.

160. في خضمّ الفوضى التي أعقبت حرب الخليج [الثانية] عام 1991، حثت الولايات المتحدة جماعات معارضة بمن فيها الأكراد، على التمرّد ضد نظام صدام حسين. ولم تقدِّم الولايات المتحدة أي دعم عملي إلى الثورة التي نشبت في أجزاء كثيرة من العراق بعد ذلك، وهزّت السلطات الحاكمة في بغداد، فتمكّنت قوات صدام [بسبب تقاعس الولايات المتحدة] من سحق المتمردين. ويبقى هذا التقاعس الأميركي في الذاكرة كخيانة أميركية للعراقيين الذين كانت لديهم كل الأسباب لتوقع دعم غربي حاسم، بل قال البعض إن المساعدات الأميركية أُعطيت للجيش العراقي.

161. ماجد عبد الرضا، المسألة الكردية في العراق، الطريق الجديد، بغداد 1975، ص 83 نقلها بيتر سلاغلت، في «الأكراد»، مصدر سابق، ص 182.

162. سلاغلت، المصدر السابق، ص 182.

163. أذربيجان الغربية إحدى المقاطعات الشمالية في إيران، ويرتبط بعض أهاليها عرقياً بالأذريين في جمهورية أذربيجان (المترجم).

164. ذي واشنطن بوست، 22 حزيران/يونيو 1973.

165. صدام حسين: خندق وحيد أم خندقان، (دار الثورة، بغداد، 1977)، ص 31، نقلها إفرايم ج. كارش وإيناري رواتسكي، صدام حسين، سيرة سياسية، (فوتورا، لندن، 1991)، ص 80.

166. جريمة القتل الجماعي العراقية : حملة الأنفال ضد الأكراد ، مرصد حقوق الإنسان/الشرق الأوسط، (مطبعة جامعة يال، نيوهافن، 1995).

167. جون سوين وماري كولفن، «الجيش العراقي يدكّ الأكراد»، ذي صانداي تايمز، لندن، 1 أيلول/سبتمبر 1996.

168. هيو بوب، «الغرب يتعثّر بينما يذهب صدام إلى الحرب من جديد»، ذي إندبندنت أون صانداي، لندن، 1 أيلول/1996.

169. جون سنو، «العراقيون والأكراد يتخوفون من مجازر عِرقية بعد توقّف القصف»، ذي صانداي تلغراف، لندن، 2 شباط/فبراير 2003.

170. وندل ستيفنسون، «تحذير إلى الولايات المتحدة: لا ترسلوا الأتراك»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 24 شباط/فبراير 2003؛ باتريك كوكبارن، «الأكراد العراقيون «مذعورون من احتمال غزو تركي»، ذي إندبندنت، لندن، 24 شباط/فبراير 2003.

الفصل الخامس: تركيا

كان موقف تركيا أحد العوامل الحاسمة في الخلاف على العراق. وبما أن تركيا هي الدولة الإسلامية الوحيدة المنتسبة إلى عضوية الحلف الأطلسي، وجارةٌ للعراق، فإنها تتمتّع بمكانة إقليمية لا تستطيع واشنطن تجاهلها. وأشار انتخاب برلمان إسلامي النزعة قُبيل حرب عام 2003، إلى أن الدعم التركي للعدوان الأميركي سيكون محدوداً أو أقلَّ بكثير مما يريده الاستراتيجيون الأميركيون الذين كانوا يخطّطون لجبهة شمالية. وهناك أيضاً التعقيدات التي ظهرت بعد الحرب والمتعلّقة بالخلاف المُزمن بين الأكراد والأتراك. كما أن لتركيا وأكراد شمال العراق، على حد سواء، اهتماماً بكركوك وحقولها النفطية، ما يشكّل وصفةً أكيدة لمزيد من عدم الاستقرار الإقليمي الذي زادته الحرب حدة.

كان الوضع السياسي في تركيا من بعض النواحي، شبيهاً بعراق صدام ووضع إسرائيل. فالنظام التركي، كحكومة بغداد السابقة، يضطهد السكان الأكراد لديه. وتبقى تركيا، كإسرائيل، مُحصَّنة تماماً ضد قيود القانون الدولي ومتطلّباته. لقد قامت السلطات التركية بتعذيب مواطنيها وقتلهم، وأمرت في أحيان عديدة بشن عمليات غزو كبيرة لشمال العراق، وهي حقائق لم تُزعج يوماً واشنطن المنهمكة في ترضية عضو ذي أهمية استراتيجية في الحلف الأطلسي. لقد قتلت تركيا عشرات آلاف الأكراد، وسيَّرت مرات كثيرة قواتها ودباباتها وطائراتها الحربية في عدوان متكرر على دولة مجاورة، مرتكبةً أعمالاً غير شرعية تجاهلها استراتيجيو الولايات المتحدة. لكنْ، عندما فعل صدام الشيء نفسه وجدت الولايات المتحدة سبباً لتفرض على العراق العزلة والإدانة الأخلاقية والعقوبات الاقتصادية والغارات الجوية، والحرب وتغيير النظام.

الاضطهاد التركي

يتجلّى عدم اكتراث الولايات المتحدة بالجرائم الداخلية والدولية التركية، في أشكال كثيرة؛ فالولايات المتحدة تزوّد تركيا بالأسلحة وتشجع على تطوير العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وتوفّر لأنقرة كل الدعم الدبلوماسي والسياسي اللازم في الأمم المتحدة وسواها. ومن المثير للاهتمام أنّ

تكون الولايات المتحدة مستعدة حتى لإعادة كتابة التاريخ خدمةً للحليف التركي. وعلينا أن نتذكّر الردَّ الأميركي على أحداث معيّنة وقعت أثناء الحرب العالمية الأولى:

بدأ الجيش التركي في 24 نيسان/أبريل 1915، عملية قتل جماعي مستمرة جرت خلالها مذابح مُنظَّمة لمئات آلاف الأرمن الأتراك من رجال ونساء وأطفال. وعندما كان أدولف هتلر يحضّر «الحلّ النهائي» للمسألة اليهودية، سأل [بسخرية]: «من يتذكَّر الأرمن الآن؟». ومن المؤكد أن الولايات المتحدة لا تتذكرهم، فعندما قدم السناتور بوب دول Bob Dole مشروع قانون إلى الكونغرس في عام 1990 لاعتراف الولايات المتحدة بمذابح عام 1915، حثَّ السناتور روبرت بيرد Robert Byrd على توخّي الحذر: «أقول إنَّ علينا أن نتوقّف وننظر ونسمع قبل أن نتخّذ هنا خطوة مصيرية تسيء إلى صديق، وتسيء إلى حليف». ورُفض مشروع القانون بأغلبية 51 صوتاً ضد 48: لقد قرّرت واشنطن أن مذبحة الأرمن التي ارتكبتها القوات التركية، والتي وضعها هتلر بلهجة ساخرة في غياهب النسيان، لم تحدث أبداً.

وبالتالي، ينبغي عند محاولة التعامل مع الرد التركي المرجَّح على سقوط صدام حسين، تذكُّرُ الوضع التاريخي لتركيا كدولة امبريالية، وسجلّها المرعب لحقوق الإنسان، واضطهادها قديم العهد لأقليتها الكردية، ومركزها الصلب كحليف للولايات المتحدة في الحلف الأطلسي.

قمع الأكراد

بيَّت الأتراك منذ زمن بعيد نية قمع المواطنين ذوي الأصل الكردي في تركيا. وكان الأكراد الأتراك في بعض الأحيان يُمنحون حقوقاً أقل مما يتمتع به الأكراد العراقيون. ومن النتائج التي تمخضت عنها حرب الخليج [الثانية] في عام 1991، إطلاق يد تركيا بمزيد من الحرية لمهاجمة الثقافة الكردية وتدمير قرى الأكراد وشنّ حرب ضد المقاومة الكردية المنظَّمة، كانت تتجاوز في أحيان كثيرة الحدود إلى شمال العراق. وكثيراً ما تآمرت الولايات المتحدة وبريطانيا مع تركيا في أعمالها العدوانية هذه، فكانتا مثلاً تُوقفان موقتاً طلعات طائراتهما في منطقة حظر الطيران الشمالية فوق العراق للسماح للطائرات التركية بقصف الأكراد بالقنابل.

وفي آذار/مارس 1991 بعد انتهاء حرب الخليج [الثانية]، أطلق الجيش التركي نيران أسلحته على وطنيين أكراد في جنوب تركيا فقتل شخصين وجرح عشرين. وأظهرت تركيا، مدفوعةً برغبة في تجزئة العراق المثير للمتاعب، بعض التأييد لاستقلال كردي في العراق. غير أن الدوائر

المحافظة التركية أدركت أنّ مثل هذا التحرّك سيقوّي الأكراد المتمردين داخل تركيا. وكان المحافظون قد أظهروا فعلاً معارضة شديدة لجهود رئيس الجمهورية تورغوت أوزال لإلغاء قانون تركي يحظر استخدام اللغة الكردية. وظهرت دلائل على أن الأكراد الأتراك أخذوا يستمدّون شجاعة من الكفاح السياسي لإخوتهم عبر الحدود في العراق، مما استفزَّ رد الفعل التركي المحتوم. وذكرت الأنباء في شهر نيسان/أبريل أن الجنود الأتراك كانوا يسرقون البطانيات وأغطية الأسرَّة والطعام من اللاجئين الأكراد المذعورين في جنوب تركيا.

التعديات التركية

قامت طائرات قاذفة مقاتلة تركية من طرازي «ف ـ 4» و«ف ـ 104»، في الخامس من آب/ أغسطس 1991، بـ 92 طلعة فوق شمال العراق لقصف المتمرّدين الأكراد الأتراك الذين زُعم أنهم ينتمون إلى حزب العمال الكردستاني ويكافحون مع بعض الأكراد العراقيين من أجل قيام وطن كردي مستقل. ورافق الغارات الجوية التركية غزوٌ بري توغَّل حوالى 18 كيلومتراً داخل الأراضي العراقية. وقال ناطق أميركي في قاعدة إنجرليك الجوّية في جنوب تركيا، إن أي إجراء تركي ضدّ حزب العمال الكردستاني هو شأن يخصّ الحكومة التركية. ومعنى ذلك، أن واشنطن غير مهتمة بأن القوات التركية المسلَّحة المزوّدة بالعتاد الأميركي كثيراً ما تغزو أراضي دولة ذات سيادة وشريكة في عضوية الأمم المتحدة، من دون الإشارة إلى القوات الحليفة التي يُفترض بها حماية الأكراد في شمال العراق، أو إلى ما ينبغي أن يكون الدور الصحيح لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

كذلك، يمكن القول إن واشنطن وأنقرة، كعضوتين في الحلف الأطلسي، كان يجب أن تُظهرا مزيداً من الحساسية تجاه معاهدة شمال الأطلسي التي يعلن البند الأول فيها أن الدول الموقّعة تتعهّد بتسوية أي نزاع دولي قد تكون طرفاً فيه بالوسائل السلمية؛ بينما يحدّد البند الثاني الالتزامات الداخلية للدول الموقعة:

ستساهم الأطراف [الموقّعة] في مواصلة تطوير علاقات دولية سلمية وودّية بتعزيز مؤسَّساتها الحرّة وتحقيق تفهّم أفضل للمبادئ التي قامت عليها هذه المؤسسات وتحسين ظروف الاستقرار والرفاه...

وفي المعاهدة بنود أخرى تتحدَّث عن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في الحفاظ على السلام والأمن الدوليَّين، الأمر الذي يعني أن عمليات الغزو التركية لشمال العراق ينبغي أن تكون موضع اهتمام الأمم المتحدة وفق الأصول.

وقد أُقنعت تركيا بعد حرب عام 1991، بأن تستضيف قوات «ردّ فعل سريع» لحماية الأكراد في العراق، لكن أنقرة احتفظت لنفسها بحق مهاجمة أهداف كردية مختارة عبر الحدود عندما تشاء. ولم يُفاجَأ أحد عندما امتدحت قيادة الأركان التركية عملية قواتها المسلّحة في شهر آب/أغسطس:

لقد قُصِفت أيضاً أهداف جديدة اكتُشفت خلال العملية. ويجب ألاّ ينسى أحد أنَّ الجيش التركي مستعدّ لإنزال عقاب شديد وحاسم بالمسؤولين عن أي نوع من الأعمال والدسائس الموجَّهة ضد بلادنا.

وقرّرت تركيا في الوقت نفسه، إقامة «منطقة عازلة» دائمة بعمق خمسة كيلومترات في شمال العراق لمنع المقاتلين الأكراد من التسلّل إلى أراضيها. وقال رئيس الوزراء مسعود يلماز: «إننا نعلن شريطاً بعرض 5 كيلومترات على طول الحدود كمنطقة عازلة. وكل من يدخل تلك المنطقة (من دون إذن) سيتعرَّض لإطلاق النار»[171].

وترددت ادعاءات بأن العملية العسكرية كانت ناجحة، فقد هاجم لواء من الجيش التركي بدعم من الطيران الحربي والمدفعية، قواعد مشتبهة للمتمردين في شمال العراق، وسيطر على تلال مطلة على المنطقة التي جرت فيها عملية «التطهير». ونقلت المصادر الكردية صورة مختلفة لما حدث. وقال ناطق باسم الحزب الديموقراطي الكردستاني إن الطائرات التركية قصفت قرية يقطنها لاجئون في شمال العراق فقتلت 11 لاجئاً وجرحت 13 آخرين في قرية خيرازوك في منطقة شروان. وأدَّت غارات للطائرات التركية على قرية أخرى للاجئين في خاكورك، إلى مقتل 18 شخصاً بينهم نساء وأطفال. وأضاف الناطق الكردي:

إننا ندعو الحكومة التركية إلى وقف هذه الفظاعات والهجمات على لاجئين أكراد عراقيين أبرياء، ونطالب القوات الحليفة بالتدخل لمنع تكرار هذه الهجمات.

ولم يكن لواشنطن في هذا الوقت، أي اهتمام بمثل هذه الأمور سوى تفضيلها إنكار ما لم يكن أحدٌ يؤكده. فقد أعلن الجنرال الأميركي مايكل ماكيني Michael McKinny في قاعدة إنجرليك، أن القوات الأميركية لم تشترك في العملية التركية. ورفض التعليق على حقيقة أنَّ الولايات المتحدة زوّدت القوات المسلّحة التركية بالتدريب العسكري وكميات كبيرة من الأسلحة والغطاء السياسي.

وبدأت القوات التركية بعد ذلك، في الانسحاب من شمال العراق باستثناء وحداتها القتالية المتحصّنة في المنطقة العازلة انتظاراً لعملية الغزو القادمة لأراضي العراق ذي السيادة. وكادت طائرات مقاتلة أميركية من طراز «ف ـ 16» في إحدى طلعاتها الجوية في آب/أغسطس عام

1991، تهاجم خطأً طائرات تركية. وكانت المقاتلات الأميركية قد انطلقت من قاعدة إنجرليك للتحقّق من اختراق طائرات تركية من طراز «ف ـ 104» (ستار فايتز) الأجواء العراقية، ثم عادت الطائرات الأميركية إلى قاعدتها. وقالت إحدى الروايات إن الطائرات الأميركية كانت تستعد لإطلاق النار على الطائرات التركية في غضون ثلاث دقائق. ومن الإشكالات التي حدثت، أنَّ القوات الأميركية لم تُبلَّغ مسبقاً بالعملية العسكرية التركية، وقال الجنرال ماكيني: «لقد اكتشفنا أمر العملية التركية أثناء حدوثها، لكن لم تقع مواجهة بين القوات المتحالفة والطائرات التركية». وادّعت الحكومة التركية أن المرحلة الرئيسية من محاولة القضاء على حزب العمال الكردستاني قد انتهت. ولكنْ، كان من المعروف على نطاق واسع، أنّ القوات التركية واصلت القيام بأعمال استطلاع ومهمات أخرى داخل العراق، وشنّت غارات أخرى ضد الأكراد في الأراضي العراقية في الشهور التالية، واستهدفت بعض الغارات منطقة «الملاذ الآمن» التي أُنشئت لحمايتهم[172]. وذكرت إحدى الروايات أن حوالى 3000 جندي تركي غزوا العراق في محاولة لاستئصال مقاتلي حزب العمال الكردستاني. وقُتل أكثر من مئة عراقي بنيران المدفعية التركية، حسب بعض التقديرات.

وساعدت وحدات مسعود البرازاني الكردية العراقية القوات التركية، مما أثار نزاعاً كردياً ـ كردياً داخلياً شَمَل حوالى 6000 مقاتل. وكان البرازاني الذي تَمثَّل هدفه الأساسي في إسقاط صدام حسين، غاضباً جداً من موقف حزب العمال الكردستاني: «إنَّهم، بحجة كونهم أكراداً وثوريّين، يريدون أن يجعلونا نخسر الفرصة التاريخية لشعبنا». وقُتل خلال هذه الفترة القصيرة من النزاع، عدد من الأكراد العراقيين قارب الثلاثين، فضلاً عن خمسين آخرين قيل إنهم من أعضاء حزب العمال. وقال رئيس وزراء الإدارة الكردية في شمال العراق فؤاد معصوم، إن الهدف ليس إفناء مقاتلي حزب العمال أو كسرهم، بل إرغامهم على مغادرة المنطقة.

وتوغّل حوالى 5000 جندي تركي في 23 تشرين الأول/أكتوبر 1992، مسافة 10 كيلومترات داخل العراق لملاحقة متمردين أكراد تعتبرهم أنقرة مجرد «إرهابيين» و«قُطّاع طرق». وعرض التلفزيون التركي لقطات أظهرت طائرات هليكوبتر من طراز كوبرا وهي تطلق صواريخها، ومقاتلات نفاثة وهي تقصف أهدافها، بينما كان الجنود يتقدمون. وتضمّن الشريط لقطةً لجندي تركي بُترت ساقه بانفجار لغم داس عليه، وهو يُنقَل داخل بطانية. وقال رئيس وزراء تركيا سليمان ديميريل، إنه لا يتوقع نهاية فورية للعملية العسكرية: «ستستمر العمليات حتى القضاء على المتطرّفين الانفصاليين المختبئين في شمال العراق». وقَدَّر عدد مقاتلي حزب العمال الكردستاني

في شمال العراق بما يتراوح بين 7500 و10 آلاف، إضافة إلى 2500 في تركيا. وقال إن الاختراقات الجوية والبرية داخل العراق تشكل «دفاعاً شرعياً عن النفس لتركيا لمنع المتمردين من التسلّل... وسوف تستمر العمليات حتى يتمّ تجفيف المستنقع [الكردي]». وذكرت أنباء لم تتأكد صحتها، أن ما يصل إلى 2000 عراقي قُتلوا في الغارات الأخيرة. لكن، ظلت المقاومة الكردية برغم كل ذلك، قادرة على شنّ هجمات ضد القوات التركية النظامية.

وقام حوالى 500 من مقاتلي حزب العمال الكردستاني في 25 تشرين الأول/أكتوبر بهجوم على القوات التركية عبر الحدود، فردَّت تركيا فوراً بغارات شنّتها طائرات «ف ـ 104»» وهجمات على المواقع الكردية نفذتها قوات تركية محمولة بطائرات الهليكوبتر. وكان الأكراد قد خطّطوا هجومهم بحيث يتوافق مع نهاية الانتخابات البرلمانية التي فاز فيها ديميريل من الجناح المحافظ بأغلبية بسيطة، وكانت الحكومة الجديدة تفكر في شن حرب على الأقلية الكردية، كما كان هناك خطر من توسّع النزاع ليشمل دولاً أخرى في المنطقة. وقد سبق للسفير التركي في دمشق أنْ أبلغ السوريين أنّ بلاده قد ترى نفسها مضطرة إلى مهاجمة معسكر تدّعي تركيا أنه لتدريب عناصر حزب العمال الكردستاني في سهل البقاع اللبناني الذي تتواجد فيه قوات عسكرية سورية، وأنّ تركيا «ستطلب مساعدة إسرائيل» إذا لم تتعاون سوريا معها. كذلك، وردت أنباء عن فظاعات ارتكبها الأتراك ضد مدنيّين أكراد شملت إعدامات جماعية وإلقاء الجثث في قبور جماعية[173].

وقد دعا في 5 أيار/مايو 1992 وفد بريطاني بقيادة رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان اللورد أفباري Lord Avebury ، الحكومة البريطانية إلى فرض عقوبات اقتصادية على تركيا رداً على عمليات التعذيب والقتل التي ترتكبها ضدّ المدنيّين الأكراد. لكن الحكومة البريطانية لم تُجب طلبه. وكانت الطائرات التركية، قبل مُضيِّ أسبوع واحد، تقصف المدنيين الأكراد من جديد. واستمرّت الاشتباكات طوال عام 1992. وقُتل في 29 أيلول/سبتمبر حوالى 82 مقاتلاً في أسوأ اشتباك من نوعه خلال الحرب. وعاد بعض الأكراد العراقيين الخائفين على استمرار بقائهم، إلى التعاون مع الجيش التركي النظامي لهزيمة حزب العمال الكردستاني الراديكالي. واستقبل الرئيس التركي تورغوت أوزال وفداً من ائتلاف المعارضة العراقية كان الزعماء الأكراد يأملون في تعيينه كحكومة موقتة في شمال العراق بدعم من الولايات المتحدة. وما لبثت أن وقعت معركة دامية في نهاية شهر أيلول/سبتمبر، خلّفت حوالى 200 قتيل معظمهم من حزب العمال الكردستاني، في الفترة التي اتضح خلالها أكثر فأكثر أن القوة العسكرية وحدها لن تكون قادرة على إنهاء التمرّد. وتأكَّد في

هذه الأثناء للمراقبين المحايدين، أن الغرب الذي حفظ عن ظهر قلب «أسطوانة» اضطهاد صدام لأقليته الكردية، لم يكن مهتماً بقمع تركيا لمواطنيها الأكراد[174].

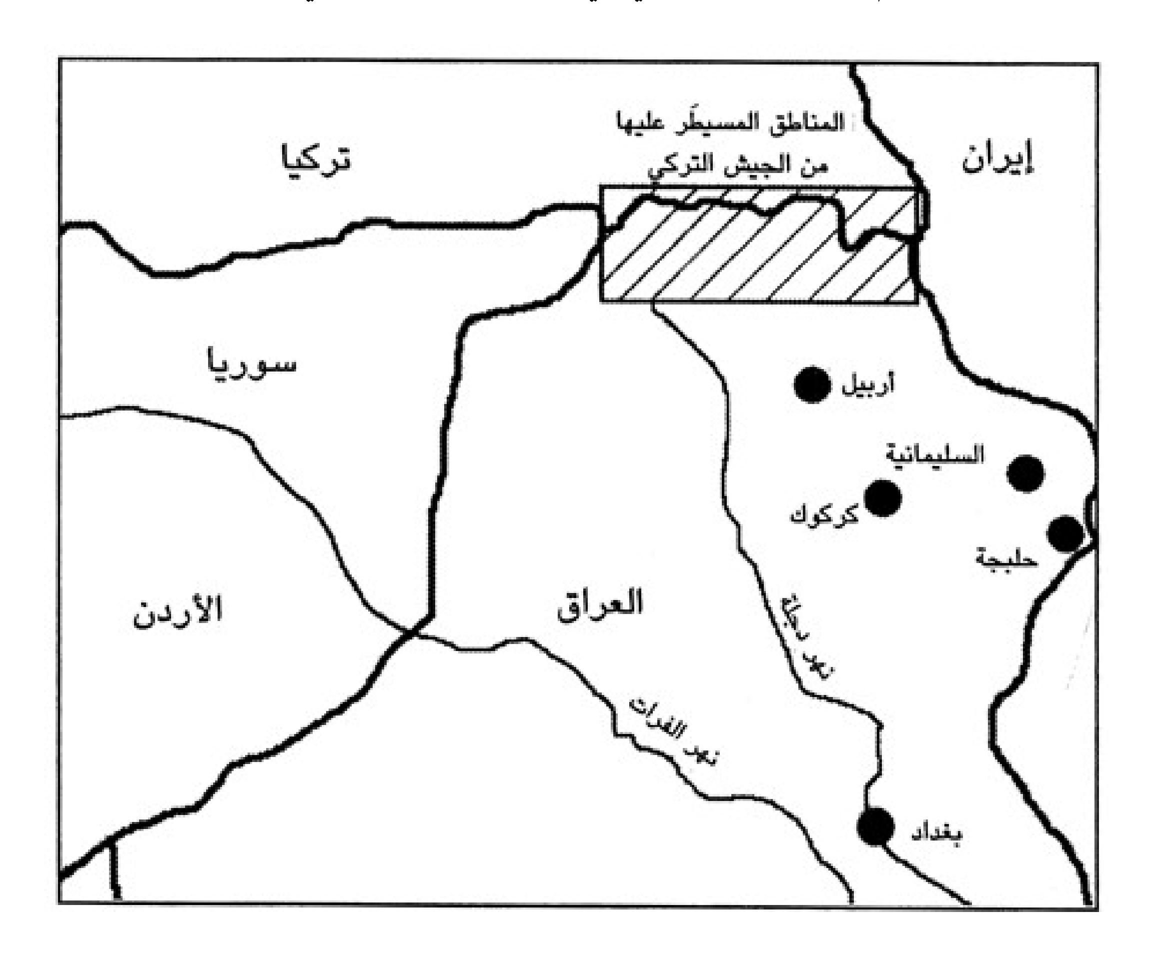
وذكر بلاغ رسمي تركي في 29 تشرين الأول/أكتوبر، أن قوات نظامية توغّلت حوالى 16 كيلومتراً داخل العراق على جبهة بطول أكثر من 32 كيلومتراً، وأن تركيا عادت إلى التفكير في إقامة وجود عسكري دائم في العراق. وأعرب رئيس أركان القوات المسلحة التركية دوغان غورس عن أمله في أنْ تتمكّن القوات التركية من الانسحاب قبل حلول الشتاء، لكنّه لم يستبعد احتمال إقامة «منطقة أمنية» تركية في جبال كردستان العراق: «أمننا يأتي أوّلاً. فهل يستطيع البشمركة أن يفعلوا ذلك (وحدهم)؟ لقد قلنا [سابقاً لهم] هيّا بنا ننظّف هذا المستنقع».

وادّعى الجيش التركي في ذلك الوقت، أنه يسيطر على أرض عراقية تبلغ مساحتها 62 ميلاً مربعاً على جبهتين رئيسيتين: في هفتانين إلى الشمال الشرقي من مدينة زاخو؛ وفي وادي هاكورك قرب الحدود الإيرانية. كذلك ادعى الجيش التركي أن عدد قتلى حزب العمال الكردستاني قد يرتفع إلى 400 بالمقارنة مع 11 قتيلاً من الجنود الأتراك. ولمّح بعض المراقبين إلى أن تركيا قد تكون مهتمة بالاقتداء بالطموحات العثمانية القديمة في السيطرة على احتياطيات النفط في شمال العراق. وليس هذا التلميح التركي إلى الرغبة في السيطرة على الموصل وكركوك بعد سقوط نظام صدام، إلاّ دليلاً آخر على الأطماع التركية في المنطقة.

وبحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1992، ادّعى الجيش التركي أنه يُسيطر على مساحة حوالى 150 ميلاً مربعاً من الأراضي العراقية (انظر: اللوحة رقم 6). وأصبحت الغارات الجوية وتحرّكات القوات عبر الحدود حدثاً يومياً مع ورود تقارير بأن ألف رجل من قوات حزب العمال الكردستاني قُتلوا عندما اجتاحت القوات التركية قاعدة في هفتانين. وتابعت الولايات المتحدة مراقبة الموقف، لكنها لم تُبدِ اهتماماً يُذكر في تصعيد الهجمات عبر الحدود في منطقة يُفترض أنها محميّة ببنود عملية «توفير الراحة». واضطرت واشنطن إلى تَذكّر أنَّ مظلَّتها الجوية فوق شمال العراق تعتمد على الطائرات الأميركية المرابطة في تركيا، وأن التفويض الممنوح للعملية الأميركية «المطرقة المُسلَّطة» Poised Hammer سيُناقَش في البرلمان التركي في شهر كانون الأول/ ديسمبر. وأصبح في هذه الأثناء، أكراد شمال العراق المناوئون لحزب العمال الكردستاني، مستائين من الهجمات التركية الكبيرة داخل الأراضي العراقية. وقال المسؤول في الاتحاد الوطني الكردستاني أحمد بُرماني: «إن القادة العسكريين الأتراك يتصرّفون الآن مثلما تصرّف مناحيم بيغن

وإسحق شامير تجاه الفلسطينيين تماماً. إنهم يخافون من تنامي الاتجاه المعتدل. إنهم يريدون إرهابيين كأعداء». وكانت تركيا تعرف أنه لو نجح الأكراد غير التابعين لحزب العمال الكردستاني في العراق في تحقيق فيدرالية في عراق ما بعد صدام، فسيكون ذلك مثالاً مزعجاً [لتركيا] أمام أعين الأقلية الكردية المضطهَدة فيها.

اللوحة رقم 6: الاحتلال التركي في العراق: تشرين الثاني/نوفمبر 1992



ولم يكن لدى «المجتمع الدولي» الذي ما فتئ يُلقي مواعظ بلا نهاية عن الغزو العراقي للكويت، ما يقوله عن الاحتلال التركي للعراق. ونَظر العالم إلى «الناحية الأخرى»، في حين بدا أن الحلَّ التركي لمشكلة تركيا الكردية يحظى «بالدعم غير المشروط للدول الغربية»[175].

وظهرت في أوائل عام 1993 دلائل على أنّ إيجاد تسوية سلمية للنزاع قد يكون ممكناً. وأعلن عبد الله أوجلان أنه راغب في التفاوض، وأن حزب العمال الكردستاني لن يشن أي هجمات أثناء احتفالات السنة الجديدة الكردية (نوروز) في 21 آذار/مارس. وبدا الآن أن لدى حزب العمال

الكردستاني رغبةً في الهدنة. لكنَّ أوجلان أعلن أنَّ حرباً بلا هوادة سوف تُستأنف إذا واصلت الحكومة التركية قولها للأكراد: «أنتم غير موجودين». واستُؤنف القتال فعلاً بعد أسابيع.

ووردت في 23 كانون الأول/ديسمبر 1994 أنباء جديدة عن قتال بين المجموعتين الكرديتين الرئيسيتين في شمال العراق ـ الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ـ لأسباب من بينها الخلاف على جني الأرباح من تهريب النفط والسجائر. وكانت أكثر من ألف سيارة شحن من تركيا تتدفَّق عبر الحدود إلى العراق يومياً مُحمَّلة بالبضائع، ثم تعود في وقت لاحق وقد ملأت خزاناتها الاحتياطية الضخمة بالنفط العراقي زهيد الثمن لتبيعه في تركيا بأرباح فاحشة. وكان هذا الانتهاك الواضح لنظام العقوبات معروفاً لدى واشنطن التي تجاهلت الموضوع لعدم إغضاب أنقرة. وكان الأكراد يتقاضون من كل شاحنة 150 دولاراً كرسوم، مما خلق مورداً مالياً مغرياً للفصائل المختلفة المتنافسة. غير أن نشوب حرب بين الفصائل الكردية لم يكن أمراً مرغوباً فيه لدى الاستراتيجيين الغربيين الذين كانوا يجهدون للمحافظة على «كردستان عراقية ذات حكم ذاتي داخل عراق ذي سيادة». وحذّرت بريطانيا الأكراد في أواخر شهر كانون الثاني/يناير 1995، من أنهم سوف يخسرون الحماية الغربية إذا لم يتوقّفوا عن التقاتل في ما بينهم.

بدأت القوات المسلحة التركية في 20 آذار/مارس 1995 عملية «الغَسَق» التي قام خلالها 35 ألف جندي بعملية غزو جديدة لمنطقة «الملاذ الآمن» في شمال العراق. وكانت هذه أكبر عملية عسكرية تنفّذها تركيا خارج حدودها منذ أن غزت قبرص في عام 1974. وساندت الدبابات والمدفعية والطائرات الجنودَ في هذه العملية التي وصفتها رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر بأنها «تعقّبٌ فوري» hot pursuit لعناصر معادية هاربة. وقالت موضحة: «نحن لسنا ضد المدنيين الأبرياء، لكننا سنبقى هناك ما دام ذلك ضرورياً»[176]. وأعلن العقيد إحسان أونغون بعد ذلك خلال لقاء مع الصحافة، أن القوات التركية تعتزم التقدم مسافة 40 كيلومتراً داخل العراق على جبهة طولها 240 كيلومتراً. وذكر التلفزيون التركي أن طائرات تركية ألقت 76 قنبلة على 10 مواقع مزعومة لحزب العمال الكردستاني، وأنّ الجنود اعتقلوا مئات المشبوهين كما قيل. وكانت الطائرات التركية في اليوم الثاني من الغزو تقصف بعنف أهدافاً كردية على طول جبهة توسَّعت إلى حوالى 300 كيلومتر داخل شمال العراق. وأعلن أحد الضباط الأتراك أن الهدف هو التسبُّب في أكبر قدر ممكن من الدمار. وادعى قائد تركي أن رجاله فرضوا سيطرتهم على شريط من الأرض بعمق أكثر من 32 كيلومتراً. ولاحظ محلّل عسكري بريطاني أنّ القوات التركية لم تهتمّ دائماً بالتفريق بين

مقاتلي حزب العمال واللاجئين: «إن المتمرّدين الحقيقيين ربما يكونون قد اختفوا. لقد كان لديهم الوقت الكافي بالتأكيد». وبدأت الأمم المتحدة تحقيقاً بشأن تقارير ذكرت أن القوات التركية اعتقلت أكراداً في زاخو، وأنها تعيدهم بالقوة إلى تركيا.

لقد صُدم الغرب من الحجم الهائل للغزو التركي، في وقت لم يقم فيه أي دليل على أن واشنطن ستضغط على تركيا لتغيير سياستها. وأعلنت المفوضة السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ساداكو أوغاتا Sadako Ogata أنها «تعتزم تقديم مطالب إلى الحكومة التركية لإعلامها بأنه لا يجوز اتخاذ أي إجراءات ضد اللاجئين». وأعربت منظمة العفو الدولية في هذا السياق، عن قلقها على سلامة الأشخاص الذين اعتُقلوا في كردستان العراق نظراً إلى عدم اكتراث الحكومة التركية بحقوق الإنسان. ولم تقصد وزارة الخارجية البريطانية إضحاك الناس عندما أعلنت أنها تلقَّت تأكيدات من الحكومة التركية بأن مبدأ سلامة أراضي العراق سوف يُحترم. وانتقدت عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي الإجراءات التركية في 22 آذار/مارس، لكن من دون نتيجة. وقالت تشيلر في أنقرة: نحن مصمّمون في هذه العملية الختامية على أن تُستكمل المهمة نهائياً.

وقال الناطق باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين روبرت كولفيل Rupert Colville في 25 آذار/مارس، إن قافلة من 50 عربة قد هُيئت لإخراج 2000 قروي كردي من منطقة القتال، لكنْ لم تتوفّر مؤشرات على أن القوات التركية تعتزم الانسحاب قريباً من الأراضي العراقية. وأعربت الولايات المتحدة للمرة الأولى، عن قلقها من عزم الجيش التركي على البقاء في العراق فترة أطول من التي كان قد وعد بها، بينما أعلن ناطق باسم الجيش [التركي] أن الجنود الأتراك يواصلون تمشيط المنطقة بحثاً عن المقاتلين الأكراد «كهفاً كهفاً ووادياً وادياً». وقال معلّق تركي: «إن الشعور بالعزّة الوطنية أعظم مما كان عليه في أي وقت منذ غزو قبرص في عام 1974».

انسحب الجزء الأعظم من القوات التركية من العراق بعد عدة أسابيع، إلاَّ أنّ احتمال حدوث هجمات جديدة ظل قائماً. واقترحت أنقرة أن يُعاد ترسيم الحدود التركية ـ العراقية لصالح تركيا. وقال الرئيس ديميريل: «الخطُّ هنا خطأ. يجب أن تمر الحدود حول الجبال من الجانب العراقي لمنع تسلّل الإرهابيين. دعونا الآن نصحّح هذه الحدود. أَنزِلوها من الجبال إلى السهول». وأشار الناطق باسم الحزب الديموقراطي الكردستاني هوشيار زيباري إلى أن المشكلة ازدادت تعقيداً بسبب ملايين الألغام التي زرعها الجيش التركي، ومع ذلك ما زال من المستحيل سدّ الحدود كُلِّيّاً. واندفع فوجان من الجيش التركي في 5 تموز/يوليو 1995، قوامهما حوالى 6000 جندي، مسافة 16 كيلومتراً

داخل العراق، وقصفا القرى بالمدفعية من دون تمييز. واكتفت الولايات المتحدة التي استمرّ تدفق أسلحتها إلى تركيا، بالقول إنها تأمل ألاّ يُصاب مدنيون وألاّ تطول العملية كثيراً.

لقد اكتمل النموذج: عمليات غزو تركية متعدّدة للعراق؛ تكرار للكلام عن «مناطق عازلة» و«أحزمة أمنية»؛ وجود لبقايا من الجيش التركي في العراق؛ تدمير القرى واضطهاد المدنيين وعدم الاكتراث المعهود من طرفي واشنطن ولندن المتحمّستين لإعلان «سموّهما الأخلاقي» على أمثال صدام حسين. وحدثت هجمات تركية جديدة في عامي 1996 و1997، وعُلم في شهر آذار/مارس 1997 أن الجيش التركي يستخدم معتقلين أكراداً ككاشفات ألغام[177]. وواصل الأتراك، في هذه الأثناء، جهودهم لقمع الثقافة الكردية، وتردَّدت أنباء عن أن صدام حسين عرض ملاذاً آمناً على الأكراد اللاجئين من تركيا. وفي عام 1998 ادّعت تركيا لنفسها انتصاراً هاماً بعد أن اتفقت مع سوريا على وقف دعمها للمتمردين الأكراد في إطار صفقة جديدة التزمت دمشق بموجبها بقطع مساعداتها عن حزب العمال الكردستاني. وراجت أنباء أشارت إلى أن حزب العمال يعتزم التوجّه أكثر نحو العمل السياسي في تلك المرحلة، للظهور بصورة أكثر اعتدالاً أمام المجتمع الدولي.

اعتُقل، في هذه الأثناء، زعيم حزب العمال الكردستاني عبد اللّه أوجلان في مطار روما الدولي في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1998 بعد أن سافر من موسكو بجواز سفر مزوّر. ونشبت معركةٌ حول تسليمه بين إيطاليا وألمانيا وتركيا، ثم اختفى أوجلان من روما ليُعتقل من جديد في كينيا ويُعاد إلى تركيا. وبدا من المرجَّح أن أوجلان سيُعدم في نهاية المطاف بعد أن يواجه «محاكمة القرن في تركيا» بتهمة شن حرب «استنزاف» طويلة ومريرة ضد أنقرة. وطلب أوجلان من المحكمة الإبقاء على حياته ووعد بالطلب إلى أنصاره أن يجنحوا إلى السلم. وكان أوجلان قد حُكم في بادئ الأمر بالإعدام شنقاً، لكنَّه استغلّ سعي تركيا إلى الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، ورفع استئنافاً إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وغزا في شهر نيسان/أبريل 2000، آلاف الجنود الأتراك شمال العراق في ما أصبح حدثاً سنوياً متكرراً مع حلول فصل الربيع بحثاً عن المقاتلين الأكراد برغم تأكيدات حزب العمال الكردستاني أنه سيستجيب لنداء عبد اللّه أوجلان من أجل السلام[178]. وبينما واصلت الولايات المتحدة تزويد أنقرة بكميات كبيرة من مختلف الأسلحة والعتاد العسكري، لم تَرَ فئات في حزب العمال أملاً يُذكر في اتّباع طريق السلام نحو التحرّر، وظلَّت السلطات العراقية عاجزة عن منع الاختراقات التركية المتكررة لأراضيها. وأعلنت المؤسسة العسكرية التركية أنها ستواصل الحرب حتى يُقتل أو يستسلم

آخر مقاتل من حزب العمال الكردستاني، بينما ظلّت القوات التركية مرابطة في شمال العراق، ولم يظهر أي احتمال لأن تُجبَر أنقرة على احترام قواعد القانون الدولي: «يقول محلّلون أتراك إن فراغ السلطة في المنطقة هو الذي أجبر أنقرة على التصرّف، وهذا بدوره تذكير آخر بإخفاقات السياسة الغربية في إحداث تغيير في العراق»[179].

لقد استخدمت القوات التركية كأدلاء لها، مرتزقةً محليين أُطلق عليهم اسم «حراس القرى»، قام الجيش التركي بتجنيدهم وتسليحهم بدعم من الحزب الديموقراطي الكردستاني الذي تدعمه أنقرة. ودمّرت القوات التركية على مرّ السنوات الخمس الماضية، آلاف القرى الكردية في شمال العراق مستخدمةً أسلحة زوّدتها بها الولايات المتحدة مثل الدبابات وطائرات الهليكوبتر من طراز سوبر كوبرا، وطائرات «ف ـ 16» الحربية وسواها. وكان وزير الدفاع الأميركي آنذاك ويليام كوهين William Cohen قد أشاد بتركيا قبل الهجوم التركي مباشرة، ووصفها بأنها حليف أساسي في الحلف الأطلسي، و«جسرٌ بين الشرق والغرب»، وحثّ على تعزيز العلاقات بين واشنطن وأنقرة.

انتهاكات حقوق الإنسان

ظلَّ من البديهي أن أنقرة لم تفعل شيئاً يُذكر لتحسين سجلّها في حقوق الإنسان برغم الضغوط الأوروبية عليها. وبقي عبد الله أوجلان الذي كان قد حُكم بالإعدام أصلاً، قابعاً في سجنه على جزيرة. إلاَّ أن التعذيب والقتل خارج إطار القضاء استمرّا كالعادة. ويقول أحد المحقّقين عن تجربة سجين كردي:

لا أستطيع أن أكتب اسمه هنا. لقد أخبرني كيف اعتُقل وهو في طريقه من إسطنبول إلى كردستان لزيارة أقربائه. وقد ضُرِبَ ورُشَّ بالماء الحار والبارد وعُذّب بالكهرباء من أعضائه التناسلية. وعندما سألته عما إذا كان يريد الانتقام لتعذيبه أجاب بأن كل ما يريده هو ألاّ يراهم ثانية أبداً[180].

وأعلن 200 عضو في البرلمان التركي في 4 أيار/مايو 2000 أن التعذيب منتشر على نطاق واسع في مراكز الشرطة حيث تُعتبر التسهيلات الصحية والمعاملة أدنى بكثير من المستويات الدولية. ووصف تقرير النواب كيف يُعامَل المشتبه بهم الذين يُوضَعون في سجون بالغة القذارة فيُضرَبون ويُرشّون بخراطيم المياه ويُعذَّبون بالصدمات الكهربائية: «لقد تَوصَّلت اللجنة إلى قناعة بأنّ سوء المعاملة والتعذيب يُمارَسان على نطاق واسع في مراكز الشرطة، وحدَّدت بعض الأساليب والأدوات المستخدَمة لهذا الغرض». وسجَّل التقرير أن رجال الشرطة مَنَعوا إجراء تفتيش كامل لمراكزهم.

وتدخّلت قوات عسكرية في شهر كانون الأول/ديسمبر لإنهاء احتجاجات جماعية في السجون التركية بسبب الظروف المقزّزة والتعذيب وأشكال أخرى من سوء المعاملة. وبعد أن شنَّت هذه القوات هجمات في أكثر من 20 سجناً خلال ثلاثة أيام، بقي قرابة 400 سجين متحصِّنين في سجن عُمرانية في إسطنبول، بينما كان عدد القتلى في سجون أخرى آخذاً في التصاعد بعد مقل 19 سجيناً وجنديَين. وتَظاهَر أُناسٌ كثيرون في الشوارع تأييداً لمطالب السجناء، إلاَّ أنَّ وسائل الإعلام [التركية] اليمينية كانت تحثّ الحكومة على اتخاذ إجراءات صارمة. واتهمت منظّمة العفو الدولية في شهر كانون الثاني/يناير 2001، تركيا بتعذيب السجناء، وجاء في تقريرها:

تشير المصادر باستمرار إلى أنّ السجناء يُضرَبون ويُعذَّب بعضُهم قبل وأثناء نقلهم إلى سجون أخرى. وهناك ادعاءات بأن سجناء جُرِّدوا من ملابسهم واغتُصبوا بعصا الشرطة عند وصولهم إلى سجن كنديرا قرب مدينة إزمِت. ولم يُمكِن التثبت من صحّة هذه الادعاءات لأن طلبات المحامين لإجراء فحوص جنائية تبقى بدون ردّ.

واستفاد حوالى 30 ألف سجين من المجرمين العاديين، من عفو صدر في إطار خطّة «لإصلاح» السجون، إلاَّ أنّ جميع المسجونين السياسيين ظلوا خلف القضبان. واستمرّ 400 سجين تقريباً في إضراب عن الطعام حتى الموت، بدأ قبل شهرين. وتوفّي في 20 أيلول/سبتمبر عبد الباري يوسف أوغلو في يومه السابع والثلاثين بعد المئة من إضرابه، فارتفع عدد الذين ماتوا بسبب الإضراب عن الطعام إلى 36، وهو رقم استمرّ في الارتفاع في الأسابيع التالية.

وأفادت الأنباء كذلك بأن ضحايا الاغتصاب يُوضَعون أيضاً في قفص الاتهام. وفاطمة بولاتاس مثال واحد من أمثلة كثيرة. فقد تعرَّضت للاغتصاب عندما كانت مُحتجَزة لدى الشرطة التركية. وتقدّمت بشكوى وأحيل مغتصبوها المزعومون الأربعة إلى المحاكمة، كما أُحيلت هي أيضاً إلى المحاكمة. وواجهت فاطمة احتمال الحكم عليها بالسجن لمدة قد تصل إلى 6 سنوات بتهمة إهانة قوات الأمن التركية والسمعة الأخلاقية لبلادها لأنّها تحدَّثت علناً عن معاناتها. وكانت فاطمة واحدة من بين 11 امرأة قُدِّمن إلى المحاكمة لحضورهنَّ مؤتمراً عن التعذيب الجنسي[181]. وواجهت بَعضُهن احتمال الحكم عليهنّ بالسجن حتى 30 عاماً.

مجلس نيابي جديد

فاز حزب العدالة والتنمية، وهو حزب إسلامي معتدل، في انتخابات شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2002 بالأغلبية البرلمانية بعد حصوله على ما يزيد قليلاً عن ثلث أصوات الناخبين، وقدَّم، نتيجة

لذلك، رئيس الوزراء بولنت أجويد استقالته. وسارع حزب العدالة والتنمية إلى طمأنة واشنطن إلى أنَّ تركيا ستبقى عضوة في الحلف الأطلسي وستواصل السماح لواشنطن باستخدام القواعد الجوية التركية. لكنْ، لم يكن من المؤكَّد أن الحكومة التركية الجديدة ستَسمح لواشنطن بنقل آلاف الجنود إلى تركيا لتسهيل عملية غزو العراق من الشمال حسب الخطة الموضوعة. وأعلنت الحكومة التركية في كانون الثاني/يناير 2003، أنها ستسعى إلى الحصول على تأييد البرلمان للمخططات العسكرية الأميركية. وكانت الحرب الداخلية التركية على الأكراد الأتراك قد خفّت حدةً بعد أن قُتل فيها أكثر من 30 ألف شخص وشُرِّد الملايين، وبدا أن الحكومة ستعمل للتغلّب على معارضة الرأي العام للنوايا الأميركية من أجل نيل رضى الولايات المتحدة[182].

وافق الزعماء السياسيون والقادة العسكريون الأتراك في 31 كانون الثاني/يناير 2003 على فكرة مرابطة قوات عسكرية أجنبية في البلاد، وهو قرار أشار إلى استعداد تركيا للسماح للقوات الأميركية بفتح جبهة ثانية في شمال العراق. وأصدر مجلس الأمن القومي التركي الذي يتمتّع بقوة ونفوذ كبيرين ويُنفّذ «توصياته» عادة، بياناً صارم اللهجة حثّ فيه البرلمان على السماح بمرابطة قوات أجنبية في الأراضي التركية ومرابطة قوات تركية في الخارج، في إشارة واضحة إلى كردستان العراق. وعلّق رئيس مكتب صحيفة راديكال Radikal في أنقرة مُراد يتكِن على ذلك بقوله: لم يعد أصحاب القرار في أنقرة يبحثون ما إذا كانوا سيؤيدون تدخّلاً أميركياً أم لا. ما يجري بحثه في الحقيقة هو أفضل توقيت للقرار»[183]. وكان حوالى 10 آلاف جندي تركي، في ذلك الوقت، قد أُرسلوا فعلاً إلى منطقة الحدود. وبدا أنه سيُسمح للقوات الأميركية بالدخول إلى تركيا، وأنّ القوات التركية ستغزو شمال العراق ربما في عملية مشتركة مع حلفائها الأميركيين. لكنّ المخطّطين الاستراتيجيين في واشنطن أساؤوا تقدير مدى معاداة البرلمان التركي للخطط الأميركية.

الضغط الأميركي

اتّسمت تكتيكات الولايات المتحدة في سعيها إلى ضمان الانقياد لها بالنمطية المعهودة: ذلك المزيج المعروف من التهديد والرشوة. وكان من المتوقَّع أن تُقنع إغراءاتٌ على شكل مساعدات ببلايين الدولارات ومعونات عسكرية ودعم سياسي في أوروبا، البرلمانَ التركي بتأييد خطة دخول القوات الأميركية إلى تركيا. وقال مسؤول أميركي: «في نهاية المطاف، لهم مصلحة في التخلُّص من صدام

لا تقل عن مصلحتنا نحن والآخرين. من الصعب تصوّرهم يتجاهلون طلب مساعدة أتاهم مباشرة من الرئيس بوش».

وترافق تعزيز القوات التركية وجودَها استعداداً للغزو المرتقب لشمال العراق، مع إصدار قيادة أركان الجيش التركي بياناً جاء فيه: «من الضروري رفع مستوى تأهّب قواتنا لتكون على أتم الاستعداد قبل حدوث تطورات أمنية محتملة في المنطقة. وابتداءً من اليوم، ستُعزَّز الوحدات التابعة لقيادة الجيش الثاني بالسلاح والتجهيزات». وقدَّرت بعض التقارير أنّ حوالى 20 ألف جندي مزوَّدين بالدبّابات والمدفعية الثقيلة يحتشدون على الحدود، لكنَّ موقف تركيا السياسي ظلّ غامضاً. ولم يكن قد اتّضح بعدُ ما إذا كان سيُسمح للقوات الأميركية بالدخول إلى تركيا، أو إذا كان الجيش التركي سيقوم بعملٍ ما إذا اندلعت الحرب، بينما كان الأكراد يسعون جاهدين إلى طمأنة الحكومة التركية. وقال مسؤول العلاقات الدولية في الحزب الديموقراطي الكردستاني هوشيار زيباري في مؤتمر دولي، إن المحميةَ الكردية لن تسعى إلى الاستقلال في حالة نشوب حرب. وكانت المخاوف الكردية واضحة: «من الأخطار التي نواجهها، احتمالُ تدخّلٍ عسكري من جيراننا خاصة تركيا وإيران... وسوف يُقابَل أي تدخل عسكري كهذا في شؤوننا الداخلية بمقاومة من شعب المنطقة، وسيخلق مضاعفات خطيرة. ولن يكون مثل هذا الاحتمال في مصلحة أحد». لكنَّ تركيا لم تكن مُهتمةً إلاَّ باحتمال مطالبة الأكراد بدولة لهم: فأيُّ تقدّم كردي على كركوك والموصل وحقول النفط المحيطة بهما، سيقرع بالتأكيد أجراس الإنذار في أنقرة.

تقدّمت الولايات المتحدة في هذه الأثناء، باقتراح مَفاده أنه قد يُسمح للقوات التركية بتسيير دوريات في أجزاء من العراق ضمن عمليات حفظ السلام بعد سقوط صدام حسين، إلاَّ أن هذا الاقتراح الذي أزعج الأكراد من دون شك، لم يكن كافياً لاسترضاء البرلمان في أنقرة. وقد أكّدت واشنطن بعد ذلك أن لديها 6 بلايين دولار كهبات، وما يصل إلى 20 بليون دولار كضمانات قروض، مقابل المساعدة العسكرية التركية. وحتى هذه الإغراءات لم تكن كافية لكسب دعم تركيا للاستراتيجيا الأميركية. وقال وزير خارجية تركيا يشار ياكيش بعد اجتماعه بالرئيس بوش، إن العرض الأميركي ليس كافياً، ولن تستجيب تركيا لمواعيد زمنية تضعها واشنطن لصدور قرار تركي: «إن الأسباب التي جعلت من الصعب علينا تقديم الطلب إلى البرلمان ما زالت قائمة... وعندما تُستوفى شروطنا نكون مستعدّين لتقديمه في أسرع وقت ممكن».

وبدا، في 25 شباط/فبراير، أنّ محاولات واشنطن اللجوء إلى الرشوة، وهو أسلوب أميركي معهود، بدأت تأتي بنتائج. وأعربت الحكومة التركية عن قبولها بالاقتراحات الأميركية، وأعلنت أنها

سترسل توصية إلى البرلمان التركي للموافقة. وبذل البيت الأبيض كل جهد ممكن لتشكيل «تحالف من الراغبين» coalition of the willing عن طريق تكوين «تحالف من المُرتَشين» coalition of the bought لشنّ غزو غير شرعي على دولة ذات سيادة وعضوة في الأمم المتحدة. وكان متوقَّعاً في 27 شباط/فبراير أن يوافق البرلمان التركي على المخطّطات الأميركية[184].

أميركا تُواجَه بالصَّد

طرح الأميركيون استراتيجيتهم بأن يُسمح للولايات المتحدة بحشد 60 ألف جندي أميركي في تركيا جاهزين لتنفيذ خطّة غزو العراق من الشمال، وأن يحتل 40 ألف جندي تركي أجزاء من شمال العراق. وادّعى مسؤولون أتراك أن الأميركيين كانوا قد وافقوا على نزع سلاح فئات كردية معادية [لتركيا] لمنع أي توسّع للحكم الذاتي الكردي في المنطقة. وبدا أنّ واشنطن مستعدة في هذه المرة أيضاً لإغضاب الأكراد من أجل الحصول على دعم أنقرة لخططها العسكرية.

وصوّت البرلمان [التركي] أخيراً بعد تأجيلات عدّة، على الاستراتيجيا الأميركية المدعومة من الحكومة التركية، وكانت نتيجة الاقتراع 264 صوتاً بالموافقة و250 بالرفض وامتناع 16 عضواً عن التصويت، فكان المجموع أدنى قليلاً من الأغلبية المطلوبة لتمرير هذا المشروع. وهكذا رُفِضت الخطط الأميركية وتوصيات الحكومة التركية. وأعلن زعيم حزب العدالة والتنمية طيب أردوغان: «أن الحكومة تعمل على خطط بديلة تخدم مصالح تركيا على أحسن وجه، وقد يكون لذلك ثمنٌ معيّن. وسيتبلور قرارنا تماشياً مع التطورات». باختصار، أُصيبت الحكومة بنكسة خطيرة، ولم تكن واثقة كيف تتابع الطريق. وأشار مصدر مُقرَّب من أردوغان إلى الغضب الذي سبَّبته واشنطن بمحاولتها الفظّة للرشوة وتوجيهها إنذارات للحصول على قرارات تركية: «لقد تصرَّفت الولايات المتحدة على نحو غير مسؤول إلى حدٍّ خطير. ولو تصرَّفت بشكل لائق لكانت الأمور أسهل كثيراً».

وعبّرت الموظفة في أحد المصارف نسرين آلوغلو عن الرأي التركي الشعبي حيال التصرّف الأميركي بقولها: «لقد نالوا ما يستحقون. في وسعهم الآن أن يعتذروا... عن أسلوب الازدراء الذي عاملت به الولايات المتحدة تركيا بكل فظاظة، فأطلقت التهديدات والإهانات والإنذارات النهائية عندما لم تحصل على ما تريد». وقال موظف الجمارك ظافر دورتاس، البالغ 27 عاماً، إن تصويت البرلمان بدّد الصورة التي شاعت في الخارج بأن تركيا يُمكن أن تُشترى. ولم تساعد الصحافة الأميركية على تهدئة حدة السِّجال، فصوَّرت بعض الصحف تركيا كراقصةٍ جشعةٍ للمال، أو كغانية

تساوم على ثمن «خدماتها». وردَّت الطالبة عائشة آكِن بحدّة على تصوير بلادها على هذا النحو: «لا أستطيع أن أعبّر عن مدى غضبي لدى رؤيتي هذه الرسوم الكاريكاتورية. لقد كانت مهينة في العمق. في وسع أميركا أن تضع أموالها وجنودها في عجيزتها».

وكان لرفض تركيا المطالبَ الأميركية، نتائج فورية على الاقتصاد التركي، فهبطت الأسواق المالية هبوطاً حاداً، واضطُرّت أنقرة إلى فرض إجراءات تقشّفية منها زيادة الضرائب وتخفيض امتيازات العمّال والحدُّ من التوظيف. وتكهَّن المحلِّلون بأنّ تركيا ستجابِه انخفاضاً في قيمة عملتها (الليرة التركية)، وارتفاعاً في فوائد الإقراض، وتدنّياً كبيراً في قيمة الأسهم.

وذكرت الأنباء أنّ واشنطن كانت تغلي غضباً لرفض تركيا الخطط الأميركية لنشر القوات، في حين كان كبار المسؤولين الأميركيين «يناقشون مدلولات ما حدث». وربّما شعر هؤلاء المسؤولون ببعض العزاء لاستمرار وجود تأييد لأميركا في المؤسسة العسكرية التركية، فقد أعرَبَ رئيس الأركان العامة الجنرال حلمي أوزكوك في 5 آذار/مارس عن دعم القوات المسلحة التركية لخطط واشنطن، مِمَّا عَزَّز فُرَصَ تقديم توصية ثانية إلى البرلمان التركي.

مخاوف الأكراد

حذَّر نائب رئيس وزراء «كردستان» سامي عبد الرحمن، في 6 آذار/مارس 2003، من أنَّ الأكراد العراقيين ملتزمون بمقاتلة أي قوات تركية تدخل إلى منطقتهم المحكومة ذاتيّاً:

مهما تكن الذريعة التي يأتي بها الأتراك فسيقاومهم شعبنا بكلِّ الوسائل المتاحة لنا. صدّقوني، لو جُوبهنا بالموت أو الاحتلال العسكري، فالخيار الأول هو الأسهل... وسيكون من الأسوأ لو جاؤوا مع الأميركيين. لا نريد أن نضطر إلى أن نقاتل طرفاً في التحالف، ولكن لماذا يأتون [الأتراك] إذاً؟ لقمع الأكراد!

وكان بعض المحلّلين يتكهنون في ذلك الوقت، بأن القوات الكردية ستحاول بعد بدء الحرب بقيادة الولايات المتحدة، احتلال كركوك المركز الرئيسي لصناعة النفط في شمال العراق، وهي مدينة كردية تاريخياً. وكان مثل هذا التحرك سيكون كافياً ليُشجع الأتراك على غَزو المنطقة.

وحظرت المحكمة العليا التركية في 13 آذار/مارس أكبر حزب سياسي موالٍ للأكراد، وأعلنت أنه كان مجرَّدَ واجهة للمتمردين الانفصاليين. وذكرت الأنباء في الوقت نفسه، أن القوات التركية بدأت التحرّك إلى داخل العراق مع حشد وحدات إضافية على طول الحدود لردع الأكراد عن

التوسّع أو المطالبة بدولة كردية. وقال المسؤول في حزب هَدِب المحظور حسيب كبلان: «تُظهِرُ تطوراتُ هذا اليوم [تاريخ الحظر] أنه لم يطرأ أي تغيير على الإطلاق في سياسة تركيا تجاه الأكراد. الأتراك عازمون على سدّ جميع الأقنية الديموقراطية التي يستطيع الأكراد من خلالها التعبيرَ عن مطالبهم بحُرّيةٍ وصراحة»[185].

الحرب وما بعدها

واصلت الحكومة التركية البحث عن طريقة لاسترضاء حكومة الرئيس بوش، ولمّحت تحت ضغط من العسكريين، إلى احتمال إجراء اقتراع جديد في البرلمان، ومضت في تحرُّكها إلى أبعد ما تستطيع من دون موافقة برلمانية. وأعلنت الحكومة في 19 آذار/مارس أنها ستسمح للطائرات الأميركية باستخدام مجالها الجوي تلبيةً لطلبٍ عاجل قدّمه [وزير الدفاع الأميركي] دونالد رامسفلد في اجتماع مع نظيره التركي وجدي غونول، وتمَّ التفاوض بشأنه بين وزير الخارجية كولن باول و[نظيره] عبد الله غول. وكان ذلك تنازلاً تركياً صغيراً، لكنّه كان مفيداً للبيت الأبيض المصمّم على الحرب.

وتنامت المخاوف في 20 آذار/مارس، من أنَّ تركيا ستحرّك قواتها إلى المناطق الكردية عند الحدود. وتزامَنَ ذلك مع ظهور مؤشّرات على أنّ البرلمان التركي قد يصوّت مرة أخرى على طلب السماح للقوات الأميركية باستخدام الأراضي التركية. ووردت في اليوم التالي أنباء عن تحرّك 1500 جندي تركي إلى شمال العراق كمقدّمةٍ لحشدٍ أكبر يترافق وتطورَ مسار الحرب التي تقودها الولايات المتحدة. وكان عبد الله غول قد توقَّع فعلاً دخولَ قواتٍ من بلاده إلى المنطقة للحيلولة دون «تدفّق» اللاجئين ولمنع «النشاطات الإرهابية»، وعلّق دونالد رامسفلد على ذلك بقوله إن ملاحظات غول «غير مُساعِدة بشكلٍ ملحوظ»، بينما ساورت الأكرادَ مخاوفُ من استيلاء تركيا على بعض الأراضي في منطقتهم المتمتِّعة بالحكم الذاتي.

وشعرت الدول المجاورة للعراق بالقلق من أن تؤدّي الحرب إلى تجزئة العراق. وذكرت الأنباء الواردة في 8 نيسان/أبريل أن سوريا وتركيا وإيران تعمل معاً لمنع تفتُّت وحدة الأراضي العراقية، وهو تطوّر من شأنه أن يخلق مشاكل في المنطقة. وقالت مسؤولة الإعلام [في حينه] في وزارة الخارجية السورية بُثَينة شعبان [تشغل اليوم منصب وزيرة المغتربين] في مؤتمر صحافي: «تريد الدول الثلاث المحافظة على وحدة العراق... ووضعَ حدّ للمعاناة الفظيعة للشعب العراقي». وشعرت

كل من أنقرة وطهران في هذه الأثناء بالقلق من احتمال أن تساعد القوات الأميركية الأكراد على الاستيلاء على كركوك، مما يقوّي بدوره مطالب الأكراد بمزيد من الاستقلال، ويهدّد استقرار تركيا وإيران. وتبيّن في 10 نيسان/أبريل أنه كان لهذه المخاوف ما يبرّرها، إذ احتلّت قوة من الجنود الأميركيين والأكراد كركوك، ما دفع أنقرة إلى الاعلان أن وجوداً كردياً دائماً في المنطقة لن يكون مقبولاً. وقد وجدت واشنطن في قوات البشمركة الكردية حليفاً مفيداً في شمال العراق، ولكنْ بدا من المستبعد أن تخاطر الولايات المتحدة بقطيعة دائمة مع تركيا بالموافقة على احتلال كردي دائم لكركوك والأراضي المحيطة بها.

سبّب رفض البرلمان التركي خططَ الولايات المتحدة لفتح جبهة شمالية في الحرب على العراق، توترات أرخت بثقلها على العلاقات التركية ـ الأميركية، وكانت سبباً واضحاً لتغاضي الولايات المتحدة عن التوسّع الكردي الذي تَعرِف واشنطن أنه مصدر قلق شديد للأتراك. فكيف يُتوَقَّع، والحالة هذه، أن يكون رد فعل أنقرة على تشكيل حكومة يحرّكها الأميركيون في بغداد، وعلى الاحتلال الأميركي للعراق؟ يمكن القول بإيجاز إنه يجب التفكير في ثلاثة عوامل عند تقييم الردّ التركي الأكثر ترجيحاً على انهيار نظام صدام وفرض الوجود الأميركي الاستعماري الجديد:

أ ـ كان العراق في العهد العثماني مستعمرة تركية. ولا يمكن الافتراض أن وعي الأتراك بتاريخهم الامبراطوري الذي دام حتى فترة لا بأس بها في القرن العشرين، لن يزيد حجمَ طموحاتهم في الوضع الجديد الناشئ بعد الحرب. لقد كانت لتركيا مكانة جغرافية دائمة في المنطقة، بينما تدّعي واشنطن أن الاحتلال الأميركي سيكون ظاهرة موقتة.

ب ـ إن للقضية الكردية بُعداً تاريخياً عميقَ الجذور، وهي مشكلة باقية. ومن شأن هذا الاعتبار وحده أن يُغريَ أنقرة على الأرجح، بالتفكير في وجود تركي موسَّع دائم في شمال العراق. وإضافة إلى الاهتمام التركي المُتعاظِم سريعاً بكركوك والموصل وحقول النفط المحيطة بهما، شكّل التوسّع الكردي إلى هذه المناطق بمساعدة الولايات المتحدة حافزاً قويّاً للأتراك لتنظيم احتلالهم العسكري الدائم للمنطقة.

ج ـ من حسن حظّ تركيا أنّ الولايات المتحدة نظرت إليها مثل إسرائيل كدولة ذات أهميّة استراتيجية، مما سَمحَ لأنقرة بممارسة نفوذٍ كبير وإن يكن محدوداً في المنطقة. كذلك، فإنَّ تركيا صديقة لإسرائيل، الأمر الذي يُرضي كثيراً مخططي السياسة الأميركية. وستتجاهل واشنطن انتهاكات تركيا لحقوق الإنسان بالطريقة نفسها التي «تعاقب» بها الولايات المتحدة إسرائيلَ على انحرافاتها الأخلاقية والقانونية اليومية! وكان يبدو أنّ أنقرة في وضع جيّد لاستغلال تحالفها مع

الولايات المتحدة في عراق ما بعد صدام، لكنَّ تأييد أنقرة الفاتر للحرب لم يخدم هذه العلاقة. ويُضاف إلى ذلك أن أهمية تركيا الاستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، تراجعت في فترة ما بعد صدام: يمكن الافتراض أن تركيا مواليةً لأميركا لن تكون ضرورية «لاحتواء» النظام الجديد في بغداد.

لم يكن لتركيا، من وجهة النظر الأميركية، دور جيد في الحرب. فقد رفضت أنقرة رِشى الولايات المتحتدة وإغراءاتها وتهديداتها، ولكنَّها سمحت للطائرات الحربية الأميركية باستخدام مجالها الجوي. وكانت هناك توتّرات شديدة بين الأكراد والأتراك، لكنّ ذلك لم يسبّب قلقاً كبيراً لاستراتيجيّي واشنطن. وبدا من المرجَّح أن تحتفظ تركيا بوجود دائم في شمال العراق، وهو احتلال آخر في فترة ما بعد صدام. كذلك بدا مرجَّحاً أن يحتفظ أكراد الشمال بدرجة من الاستقلالية تقلّ كثيراً عن مكوّنات الدولة. لقد زادت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة التوترات في المنطقة وعقَّدتها، وسبَّب الأكراد والأتراك، على حدّ سواء، مشاكل للمخطّطين الأميركيين في عالم ما بعد الحرب، لكنَّ الأُطُر السياسية العامة لم تتغيّر بشكل دراماتيكي في المنطقة. وسوف تنشب مشادّات مريرة ونزاعات عسكرية بسبب الموصل وكركوك، لكنَّ واشنطن ستفعل ما ينبغي لضمان سيطرتها على ينابيع النفط. ولن يكون الأمر جديداً على السياسة الأميركية، فقد واجهت الولايات المتحدة مشاكل أكبر في الشرق الأوسط من قبل [وخبرت التعامل معها].

171. «الطائرات النفّاثة التركية تضرب الأكراد في العراق»، ذي إندبندنت، لندن، 8 آب/أغسطس 1991؛ جوناثان راغمان، بصيرة أتاتورك أعماها كُرهُ الأكراد»، ذي أوبزرفر، لندن، 11 آب/أغسطس 1991.

172. جوناثان راغمان، «الأكراد يتعرضون للقصف من قبل تركيا داخل «الملاذ الآمن»»، ذي غارديان، لندن، 12 تشرين الأول/أكتوبر 1991.

173. دافيد شاروك، «نهاية أسبوع من الوحشية في حرب تركيا على الأكراد»، ذي غارديان، لندن، 21 نيسان/أبريل 2003.

174. هيو بوب، «أنقرة تُصلّب موقفها بينما يصبح التمرّد الكردي أكثر دموية»، ذي إندبندنت، لندن، 10 أيلول/سبتمبر 2002.

175. هيو بوب، «الأتراك ينوون إقامة «منطقة أمنية» في العراق»، ذي إندبندنت، لندن، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1991.

176. جوناثان راغمان، «الأتراك يعتقلون قرويين أكراداً في العراق»، ذي غارديان، لندن، 23 آذار/مارس 1995.

177. أمبرين زمان، «الأتراك استخدموا الأكراد ككاشفات ألغام»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 6 آذار/مارس 1997.

178. كريس موريس، «الأتراك يتعقّبون الأكراد داخل شمال العراق»، ذي غارديان، لندن، 8 نيسان/أبريل 2000.

179. المصدر نفسه.

180. جاستين هاغلر، «خَلْفَ وجه تركيا الباسم جلاّد مقنَّع»، ذي إندبندنت، لندن، 15 تموز/يوليو 2000.

181. جيمس دورسي، «تركيا تزجّ ضحايا الاغتصاب في قفص الاتهام»، ذي أوبزرفر، لندن، 25 آذار/مارس 2001.

182. أمبرين زمان، «الأتراك متخوّفون من الانضمام إلى الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد العراق»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 12 كانون الأول/ديسمبر 2002؛ سُنا إردِم، «عسكريون كبار من التحالف يجاملون تركيا القلقة»، ذي تايمز، لندن، 24 كانون الثاني/يناير 2003.

183. سُنا إردم، «تركيا تستقبل 80 ألف جندي أميركي»، ذي تايمز، لندن، 1 شباط/فبراير 2003.

184. باتريك كوكبارن، «تركيا توشك على قبول صفقة مع العسكريين الأميركيين»، ذي إندبندنت، لندن، 28 شباط/فبراير 2003.

185. أمبرين زمان، «الأكراد يخشون القمع بينما تمنع تركيا الحزب الرئيسي»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 14 آذار/مارس 2003؛ ريتشارد لويد باري، «أنقرة عازمة على إخماد الطموحات الكردية»، ذي تايمز، لندن، 20 آذار/مارس 2003.

الفصل السادس: إيران

راقبت إيران العدوان الأميركي عام 2003 بقلق ورفض متزايدَين. وكانت الولايات المتحدة قد وصفت إيران بأنها دولة «إرهابية»، ورفضت الاعتراف بالاتجاهات الإصلاحية في السياسات الوطنية للبلاد، مما أشعر طهران بالتوجّس والقلق من أن تكون هي الدولة التالية على لائحة الأهداف الأميركية.

إن للخلفية التاريخية لإيران أثرها في الطريقة التي نظرت بها طهران إلى حرب عام 2003. والذين يتحدّثون عن الحملة العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة كحرب الخليج الثانية، لا ينسون فقط الحرب الإيرانية ـ العراقية (1980-1988)، بل ينسون أيضاً الحروب التاريخية الكثيرة بين بلاد فارس (إيران) وبلاد ما بين النهرين (العراق).

لقد وقعت عشراتٌ من حروب الخليج، دار العديد منها قبل المسيح بفترات طويلة. ولإيران، كما لتركيا، تاريخ امبراطوري غنيّ لا بدَّ من أن يُؤثّر في النظرة القومية إلى أحداث العالم الحديث. وحين يتذكّر العرب [بتباهٍ] الدولة العباسية وما قدَّمه المسلمون إلى العالم من إنجازات في العلم والفن، يستطيع الإيرانيون أيضاً أن ينظروا بفخار إلى تاريخ فارس المجيد الذي لا يعرفه ولا يفهمه الامبرياليون الجدد الآتون من أميركا.

إن أموراً كهذه تساعد على تفسير أسباب نظر أناس كثيرين إلى الولايات المتحدة كدولة دخيلة في الشرق الأوسط، جاهلةٍ بالثقافات الأخرى، ورافضةٍ لأيّ تعبير عن الكرامة الوطنية لا يتّفق والطموحات الأميركية. كما تشرح مثلُ هذه الاعتبارات خلفية التوترات الحديثة بين إيران والعراق اللذين تناصبا العداء مرات كثيرة على مرّ التاريخ، والعاجزين الآن عن إيجاد أرضية مشتركة تحت راية الإسلام برغم الهجوم الطاحن الذي تشنّه دولة أجنبية غاشمة على المنطقة. ومن المفيد مراجعة تاريخ الصراع بين إيران والعراق ولو لمجرَّد تذكير أنفسنا بالطموحات الامبراطورية الإيرانية والإباء التقليدي الذي يرفض حتماً محاولات الترهيب الأجنبية.

الجذور التاريخية

عمَّت الفوضى في جيش بابل (العراق القديم) بعد وفاة الملك نبوخذ نصر في عام 562 قبل الميلاد، وكان التجار لا يهتمون إلاَّ بالربح السريع. ولم تفعل طبقة الكهنة الطفيليين أكثر من تكديس الثروات على حساب الشعب، فكان ذلك بمثابة دعوة إلى قوى طامعة تتحيَّن الفرص خلف الأبواب. وعندما وقف الملك سيروس Cyrus على رأس جيش فارسي مُنَظَّم خارج أسوار بابل في عام 583 قبل الميلاد، فُتِحت له الأبواب وخضعت بابل لحكم الامبراطورية الفارسية لمدة قرنين. وقد وصف المؤرخ الإغريقي هيرودوتس بعض مظاهر الحملة الفارسية على بابل[186].

اتَّخذ سيروس لقب «ملك بابل، ملك الأرض»، كغيره من الفاتحين الراغبين في أن يُنظَر إليهم كمحرّرين، واسترجع جميع تماثيل الآلهة التي كان آخر ملوك بابل نابوديس Nabodinus قد جلبها إلى العاصمة، وأعادها إلى المعابد التي كانت تملكها أصلاً. واتّبع سيروس بحلول عيد السنة الجديدة التالي تقاليد ملوك بابل فأمسك بيد الإله بعل، وأسبغ بذلك شرعيةً على المصير الجديد لبابل. وأصدر أمراً بتحرير اليهود فامتحدوه كمحرّر وأنشدوا أناشيد الفرح وأطلقوا على حاكم بابل الجديد لقب «المُعَيَّن من الربّ».

حَكَمَ الامبراطوريةَ الفارسية بما فيها بابل بعد سيروس، الملكُ قمبيز الثاني Cambyses II (529-522 ق.م.) الذي قتل أخاه سمرديس Smerdis ليحظى بالعرش. وتتابعت السلالة حتى عهد داريوس الثالث (336-330 ق.م.). وتقول كتابات نُقِشت على صخرة عالية بين كرمان شاه وحَمَدان، بالفارسية القديمة والبابلية والإلاميّة، إنّ داريوس كان التاسعَ بين الملوك الأخَميّين، وهو ترقيم يضمّ فرعين من السلالة، وتمكَّن في عامَيْه الأوّلَيْن كملك من هزيمة 9 حكّام في 19 معركة، ثم تواجه مع الإسكندر المقدوني.

استمرت النزاعات بين بلاد فارس ومقدونيا على مدى قرون عدَّة. وأسس أراسِس Araces في عام 247 قبل الميلاد، امبراطوريةَ بارثيا Parthia التي ضمَّت في أوجها في القرن الأول بعد الميلاد، أجزاء من بلاد فارس، وامتدّت من نهر الفرات إلى نهر الهندوس. وبدأ انهيار هذه الامبراطورية بهزائم تلقَّتها على أيدي الرومان في عامي 39 و38 ق.م. واستولى الملك أردشير الأول مؤسس الامبراطورية الساسانية على بارثيا في عام 226 بعد الميلاد، واحتاج البارثيون إلى أكثر من قرن لكي يستعيدوا أجزاء كبيرة من بلاد فارس ويثبّتوا حدودَهم الغربية على نهر الفرات (بقيت هذه الأقاليم الغربية في المدار الفارسي حتى الفتح العربي في القرن السابع الميلادي، ولم

يتمكَّن الفرس من استرجاع أجزاء مهمة من بلاد ما بين النهرين حتى القرن السادس عشر الميلادي).

وتحقَّقت نهضة وطنية فارسية على أيدي السلالة الصَّفَوية (1501-1736)، التي أسّسها إسماعيل الأول وفتح معظم أنحاء بلاد فارس ثم أضاف الجزء الأكبر من العراق إلى امبراطوريته. وفي عام 1508 احتل بغداد والموصل، وضمَّ معظم أراضي العراق إلى فتوحاته الأخرى في بلاد فارس. لكنْ سرعان ما اضطُرّ الصفويون إلى مجابهة الامبراطورية العثمانية الآخذة في التوسّع في تحدٍّ تركي للمنطقة أسفر عن إخضاع العراق ومعظم الأقاليم المحيطة به لعدة قرون. واحتفظ الصفويّون لبعض الوقت بالبصرة وبغداد، وحاولوا إحلال المذهب الشيعي محلّ المذهب السنّي في المنطقة التي كانت قلبَ الخلافة العبّاسية. وقرّر السلطان سليمان القانوني في عام 1534، وهو في ذروة قوته، مهاجمة الصفويّين، وبدأ الاحتلالُ العثماني للمنطقة الذي استمر حتى الأزمنة الحديثة باستثناء انقطاع قصير بين عامي 1624 و1638.

كان لا بدَّ من نبش هذا التاريخ والتطرُّق إليه، لأنه يذكّرنا بأن كُلاًّ من تركيا وبلاد فارس (إيران) بَيَّتَت طموحات امبراطورية تجاه العراق، وهي طموحات نُفِّذت فعلاً في بعض الأحيان. وظلّت راقدة لفترات من الزمن أحياناً أخرى. ويمكننا من هذا المنطلق أنّ نقول جدلاً إنَّ إيران وتركيا اللتين ما زالت نزعاتهما الامبراطورية السابقة تدغدغ أحاسيسهما، قد تتحمّسان للتعامل بأسلوب انتهازي مع عراق فاقدِ الاتزان ولا حول له ولا قوة، وسط الفوضى المستشرية في المنطقة في فترة ما بعد صدام حسين. وكذلك يستحقّ البُعد الديني أن يبقى في دائرة الاهتمام. وقد أعطى وقوع العراق تحت حكم الصفويين في عام 1501 دفعة قوية للجناح الشيعي للإسلام في مواجهة تمسّك العثمانيين الأتراك بالمذهب السني. وأصبح العراق في ظل هذه الظروف ساحة معركة لا لنظامين امبرياليين متنافسين فحسب، بل لفرعي الدين الإسلامي، اللذين فَرَّق خلافُهما المسلمين منذ عهد الخلفاء الراشدين. وكان كلٌّ من السلطان العثماني والشاه الصفوي خلال النزاع بين الصفويين والعثمانيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر، يُطلق على نفسه لقب «أمير المؤمنين». واعتُبر النزاع من حيثُ الأساس خلافاً دينياً فاتسع الشرخ بين السُّنة والشيعة الذي عانى منه المسلمون منذ زمن طويل، واستمرّ الخلاف بين الطائفتين وما زال سبباً للنزاع في العراق ودول أخرى في العالم الإسلامي[187].

الحرب الإيرانية ـ العراقية (1980-1988)

يمكن المجادلة بأنّ التوجّهات التاريخية التي تطبع وعيَ أمةٍ ما إلى الأبد، يمكن أن تستمرّ في التأثير في المعتقدات الشخصية والقرارات السياسية، وبناءً على هذه الفرضية فُسِّرت جزئياً الظروف التي أدّت إلى نشوب الحرب الإيرانية ـ العراقية في عام 1980. وقال مراسل مجلة ذي إيكونومست The Economist في المشرق عن الموضوع:

هذا واحد من أقدم الخلافات في العالم ويدور على طرفي هوّة عِرقية من حيث الأساس. ويمكن تتبُّع جذور مشاعر العداء الحالية إلى معركة القادسية التي دارت رحاها في جنوب العراق في عام 637 للميلاد، وقضى فيها جيش من المسلمين العرب على جيش أكبر حجماً من الفرس الزرادشتيين، وعلى الامبراطورية الساسانية المتعفّنة[188].

ووصف جيفري غادسل Geoffrey Godsell من المنظور نفسه في صحيفة ذي كريستشان ساينس مونيتور The Christian Science Monitor الحدودَ الفاصلة بين العرب والإيرانيين بأنها من أكبر الهوّات الإثنية والثقافية على سطح الأرض. ووصفت صحيفة نيويورك تايمز الحرب الإيرانية ـ العراقية بأنها «صراع قديم» واستمرارٌ لمحاولة العرب إخضاعَ الفرس في عام 637. وعندما اجتاحت قوات إيرانية أراضي عراقية بعد ثلاث سنوات من نُشوب الحرب بين البلدين، حاولت مجلة ذي إيكونومست [أن تعطي الحرب طابعاً طائفياً دينياً]، وقالت إن هذه «فرصة الشيعة الإيرانيين للانتقام» لمذبحة كربلاء في عام [189]680.

كانت علاقات إيران مع العراق سيئة منذ ما قبل الثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979. وكان الشاه يساعد على نقل الأسلحة الإسرائيلية والأميركية إلى أكراد شمال العراق. لكنَّ سقوط سلالة بهلوي لم يُسهم مطلقاً في تحسين العلاقات الإيرانية ـ العراقية. وشارك مؤيدو آية الله الخميني في تمويل حزب الدعوة الإسلامية وهو تنظيم شيعي عراقي معارض لسيطرة السنة على سياسة العراق تحت حكم صدام حسين، في وقت دأبت فيه إذاعة طهران على مطالبة شيعة العراق بمقاومة الحكومة حتى بوسائل العنف إذا اقتضى الأمر. وكانت سلطات بغداد مقتنعة بأن محرّضين إيرانيين في المدن الشيعية الرئيسية (البصرة والنجف وكربلاء والكوفة) يقفون وراء المظاهرات الحاشدة للشيعة التي رَفَعت صوراً ضخمة للخميني والزعماء الدينيين العراقيين الشيعة. وعُزِيت سلسلة من الاعتداءات العنيفة على مسؤولين بعثيين في العراق إلى التحريض الإيراني أيضاً. وزاد الطين بلة، أنه في شهر نيسان/أبريل 1990، ألقى إيراني قنبلة يدوية أصابت طارق عزيز وطالبين بجراح، وما لبثت أن انفجرت قنبلة ثانية بعد أيام قليلة.

كانت الدولتان الإيرانية والعراقية وقّعتا في 4 تموز/يوليو 1937 معاهدة لترسيم الحدود بينهما، وتقرّر أن يكون شطّ العرب ممراً مائياً مشتركاً للتجارة وحركة السفن. وألحَّ شاه إيران الموالي للغرب في عام 1969 على تغيير الترتيبات الحدودية. وتشجّع النظام الإيراني على التشدّد في مطالبه نتيجة اندلاع تمرّد في شمال العراق. وفي واقع الأمر، قامت حكومة طهران من جانب واحد بإلغاء معاهدة عام 1937 وصارت تستعمل شطّ العرب وكأنه مياهٌ إقليمية إيرانية، بينما كانت إيران في الوقت نفسه تقدّم معونات مادّية إلى المتمردين الأكراد في العراق. وبدا من المؤكد أن أوضاعاً كهذه لن تُقابَل بالرضى من جانب حكومة صدام حسين.

كانت لدى بغداد مجموعة أخرى من التظلُّمات، لكثير منها جذور تاريخية عميقة. وقد استمرّ الخلاف على إقليم خورزستان/عربستان المتنازع عليه منذ أيام الدولة العثمانية، ولم تظهر بوادر على إمكانية تسويته بالطرائق السلمية. وشهدت العلاقات بين البلدين تدهوراً جديداً، عندما احتلّت إيران فجأة جزيرة طنب الصغرى في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1971، وأبرقت الحكومة العراقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم في 6 نيسان/أبريل للمطالبة بانسحاب إيران من الأرض العراقية المحتلة. وردَّت إيران بوضع قواتها في حالة تأهّب تام[190]، وباءت جهود العراق لإشراك الأمم المتحدة في النزاع بالفشل.

وكان آية الله الخميني يحثّ، بدوره، الشعب العراقي على الثورة وإسقاط نظام صدام: «استيقظوا وأسقطِوا هذا النظام الفاسد في بلدكم المسلم قبل فوات الأوان». و«نصح» الخميني الجيش العراقي «بعدم إطاعة أوامر أعداء القرآن والإسلام، والانضمام إلى الشعب». وردّ صدام بقوله «إن كل يَدٍ تحاول أن تمتدّ إلى العراق سوف تُقطع من دون تَردّد»، وعلّق الخميني على ذلك بالإعراب عن أمله في أن «يُرمى النظام العراقي في مزبلة التاريخ».

أصبح المسرح مُهيَّأً لاندلاع حرب ستكون باهظة الكلفة في الأرواح البشرية، ويجب اعتبار الخميني محرّضاً رئيسياً عليها. فقد صرّح لإحدى صحف طهران بعد صعوده إلى السلطة بفترة قصيرة، بـ «أنَّ الحكم الأموي (661-750 للميلاد) كان معتمداً على مبدأ العروبة الذي يضع العرب فوق غيرهم من الشعوب، وهو أمر مخالف لأصول الإسلام وسعيه إلى إلغاء القومية وتوحيد البشرية كلّها في مجتمع واحد تحكمه دولة لا تفرّق على أساس العِرق واللون». وادّعى الخميني أن الأمويين استهدفوا تشويه الإسلام تماماً بإعادة إحياء العصبية العربية التي كانت سائدة في الجاهلية قبل الإسلام، وأنَّ «زعماء دول عربية معيّنة» ما زالوا يسعون إلى الهدف نفسه ويعلنون صراحة

أنّهم يريدون إحياء عروبة الأمويين[191]. ولا ريب في أنَّ الخميني كان يقصد صدام حسين عندما أشار إلى «زعماء دول عربية معيّنة». وفي مقابلة أُجريت معه في باريس في أواخر عام 1978، كشف الخميني عن أعدائه: أولاً الشاه، ثم «الشيطان» الأميركي، ثم صدام حسين وحزبه «الكافر»: البعث[192].

لم يمرَّ هذا الهجوم ذو الصبغة الدينية من دون ردّ من صدام حسين، فأعلن «أن الثورة الإسلامية يجب أن تكون صديقة الثورة العربية»، وأصبح أكثر مواظبةً على الصَّلاة في المساجد السنية والشيعية على حدّ سواء، وأعلن يومَ مولد الإمام علي عيداً وطنياً، وشجّع على استخدام الرموز الإسلامية، وتعهَّد بـ «محاربة الظلم بسيوف الأئمَّة». ودعا في الوقت نفسه إلى العودة إلى «القيم السماوية». لكنْ، لم يكن هناك سبيل إلى منع ازدياد التوتّر بين آيات اللَّه الإيرانيين والبعثيين العراقيين في أعقاب ثورة الخميني. وازدادات الخلافات بين السنة والشيعة في العراق، والتزم النظام الجديد في طهران بعد تولي الخميني السلطة مباشرةً، معارضة نظام صدام بلا هوادة.

وفي المقابل، عَمَدَ صدام حسين بعد أن ثَبَّت مركزه إثرَ استيلائه على رئاسة الجمهورية من أحمد حسن البكر، إلى طرد ما يتراوح بين 15 ألفاً و20 ألف شيعي من العراق. واعتُقل مئات آخرون وعُذِّبوا وأُعدِموا. وأعدَمت السلطات العراقية في شهر مارس/آذار 1980، 97 مدنياً وعسكرياً نصفهم من أعضاء حزب الدعوة المحظور، فبدأ ناشطو حزب الدعوة إثر ذلك في مهاجمة مراكز الشرطة ومكاتب حزب البعث ومقرات التجنيد التابعة للجيش الشعبي. واستمرّ قمع الشيعة حتى تسرَّبت أنباء عن إعدام الزعيم الديني الشيعي آية اللَّه محمد باقر الصدر وشقيقته بنت الهدى سرّاً في العراق في 8 نيسان/أبريل 1980. استشاط الخميني غضباً عند سماعه نبأ قتل واحد من أنصاره الرئيسيين، وقال:

إن الحرب التي يريد البعث العراقي إشعالها هي حرب ضد الإسلام... وعلى العراقيين، شعباً وجيشاً، أن يُديروا ظُهورَهم لنظام البعث ويُسقِطوه... لأنّ هذا النظام يهاجم إيران، يهاجم الإسلام والقرآن... إن إيران اليوم هي أرضُ رسول اللَّه، وثروتها وحكومتها وقوانينها كلُّها إسلامية.

بلغ مُعدَّل الاشتباكات على الحدود الإيرانية ـ العراقية في ذلك الوقت، عشرة في الشهر. ووضع العراق محطات إذاعية بتصرّف بعض كبار المعارضين الإيرانيين [منظمة «مجاهدي خلق»] لبثّ دعايات إلى إيران مناوئة للخميني. وأحبط مؤيدو الخميني في يومي 24 و25 أيار/مايو محاولةً انقلابية لأنصار الشاه، كما تمّ القضاء بسهولة على محاولة انقلابية أخرى نظمها آخر رئيس وزراء

في عهد الشاه شهبور بختيار. وبعد أسبوعين من المحاولة الانقلابية الفاشلة لبختيار، أي في 27 تموز/يوليو 1980، توفّي آخر شاه لإيران، وآخرُ مَنْ جلس على عرش الطاووس، بالسرطان في القاهرة. وكان من البديهي بالنسبة إلى صدام، أنّه لا يستطيع الاعتماد على الجنرالات الإيرانيين، أنصار الملكية، أو على الولايات المتحدة الامبريالية لإسقاط نظام الخميني المزعج. وحتّى لو نجحت مثلُ هذه الخيارات فإنّها لن تؤدِّي بالتأكيد إلى قيام حكومة إيرانية أكثر تعاطفاً مع تظلّمات الحكومة العراقية.

وبدا لصدام أنَّ الوقت ملائم ليتدخل. فقد تواترت الأنباء عن وقوع خلافات بين الزعماء الدينيين الإيرانيين والرئيس في ذلك الوقت حسن بني صدر، كما كان الجيش الإيراني في حالة من التفكّك والارتباك في أعقاب عمليات تطهير واسعة في صفوفه. وتوقّف تدفّق الأسلحة إلى إيران التي أصبحت معزولة دبلوماسياً. وكان «الشيطان الأكبر» [أميركا] غاضباً أشدَّ الغضب لإسقاط عميله [شاه إيران] الذي طالما أحاطه برعايته، ولقيام الإيرانيين باحتجاز دبلوماسيين أميركيين كرهائن. كذلك، انهارت علاقات طهران مع موسكو بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان المسلمة. وهكذا، بَدت إيران هدفاً سهلاً بعد أن استشرت فيها الفوضى وهَجَرها الأصدقاء وأعوزتها الإمدادات والخبرات العسكرية.

اشتبكت قوات إيرانية وعراقية في 2 أيلول/سبتمبر 1980، قرب قصر شيريني، وبدأت المدفعية الإيرانية بعد ذلك بقليل في قصف مدينتي خانقين ومندلي العراقيتين. وهدّد العراق بعد أربعة أيام بالاستيلاء على مَساحات واسعة من الأراضي الإيرانية في منطقة زين القوس إذا لم تُسلَّم إلى العراق في غضون أسبوع، على أساس أنّ إيران تنازلت للعراق عن هذه المنطقة في اتفاقية مُوقَّعة في عام 1975. وردَّت إيران بتصعيد قصفها المدفعي، وتقدّمت قوات عراقية لاحتلال عدد من المواقع الحدودية، في وقت وجَّه فيه صدام حسين خطاباً إلى المجلس الوطني العراقي [البرلمان] نَقَله التلفزيون في 17 أيلول/سبتمير، ادّعى فيه السيطرة الكاملة على شط العرب، ثم اندلع قتال عنيف على طول هذا الممرّ المائي. وشَنَّت جيوش صدام بعد يومين هجوماً عاماً فبدأ ما أسماه بعض المراقبين لاحقاً «حرب الخليج الأولى». واستمرت هذه الحرب فترة تقارب عقداً من الزمن.

أصبحت الأمم المتحدة مع مرور الوقت، معنية بالنزاع، وفشلت عدة محاولات بذلتها لِلحدّ من تدفُّق شحنات السلاح إلى المنطقة، ولترتيب وقفٍ لإطلاق النار، ثم تبنَّت في 20 تموز/يوليو 1987 القرار رقم 598 . وقَبِل الخميني بمرارة شروط قرار مجلس الأمن الدولي، بينما واصل العراق شن حربه برغم ادعاءاته أنه يؤيد القرار المذكور أيضاً. وقال أحد المراقبين «إن أكبر خَطَرٍ على السلام

لا يأتي من الإيرانيين أو العراقيين، بل من احتشاد عشرات السفن الحربية من سبع دول غريبة عن المنطقة، تُبحر كلُّها صعوداً ونزولاً في مياه الخليج، بقليل من التنسيق وقدرٍ أقل من الشعور بالغاية». وعلّق نائب وزير الخارجية الإيراني قائلاً «إن الولايات المتحدة تحتاج إلى تصعيد التوتر كمبرّر لإبقاء أسطولها في المنطقة». أما العراقيون فقد واصلوا عملياتهم العسكرية الهجومية.

وأُنشئت على عجل قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وأُرسلت إلى الخليج، بينما كانت القوات العراقية تُحرِزُ نجاحات في دحر الإيرانيين عن مناطق من كردستان، واختراق الأراضي الإيرانية في عدَّة نقاط على الجبهة الوسطى. ولم تُحَلّ مسألة السيادة على شط العرب، بينما واصل الأكراد الذين كانوا يتلقّون مساعدات من الإيرانيين خلقَ مشكلات لصدام في شمال العراق. لقد كان مخزون الكراهية بين بغداد وطهران طافحاً، وبدت الأرضية مهيّأة لمزيد من النزاع.

وأخيراً، بلغت الحرب نهايتها، وراح صدّام يروّج ادعاءات بالنصر، تدعو إلى الضحك. وقدّرت بعض التقارير الغربية عدد قتل الحرب بـ 367 ألفاً (262 ألفاً من الإيرانيين و105 آلاف من العراقيين) وعدد الجرحى بـ 700 ألف (بينهم كثيرون أصيبوا بجراح بالغة). وأعلنت إيران رسمياً أنها فقدت 123 ألف قتيل إضافة إلى 60.711 جندياً فُقِدوا في المعارك، بينما قالت بغداد إن حوالى 800 ألف إيراني قُتلوا في الحرب. وحدَّدت التقديرات التي اعتمدتها عواصم دول الحلف الأطلسي عدد القتلى الإيرانيين بما يتراوح بين 420 ألفاً و580 ألفاً مقارنة بـ 300 ألف قتيل عراقي. وتضاف إلى الثمن المروّع في الأرواح البشرية، الكلفة المالية للحرب: 1000 بليون دولار أميركي.

ولم يتحقّق أي شيء من هذه الحرب سوى تمهيد الطريق لحرب ثانية عام 1991، وفرض نظام عقوبات للقتل الجماعي على العراق طيلة 13 سنة، ولشن العدوان الكبير على العراق في عام 2003.

دور الولايات المتحدة

كان عدد الضحايا البشرية للحرب الإيرانية ـ العراقية (1980-1988) من العوامل التي تكرّر ذكرها كسببٍ من الأسباب التي جعلت حرب عام 2003 ضد العراق ضرورية. ومن المفيد أن نتذكر أنّ الولايات المتحدة كانت حليفة للعراق ضمن تحالف مُعادٍ لإيران ضم أيضاً بريطانيا والكويت والمملكة العربية السعودية ودولاً أخرى.

رفعت الولايات المتحدة في عام 1982 اسم العراق من لائحة الدول الداعمة للإرهاب الدولي كي تتمكّن من مساعدة صدام حسين. وضغط البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأميركية على بنك التصدير والاستيراد لتزويد العراق بالتمويل ورفع أهلية نظام صدام حسين للاستدانة وتمكينه من الحصول على قروض من مؤسسات مالية دولية أخرى. وعرضت وزارة الزراعة الأميركية على العراق قروضاً مضمونة بأموال دافعي الضرائب الأميركيين لشراء منتجات زراعية أميركية، مما أرضى طبعاً مصدّري الحبوب الأميركيين. ومنذ آذار/مارس 1982، بعد صدور المذكّرة الدراسية للأمن القومي الرقم 4 - 82 NSSM 4-82 عن الرئيس رونالد ريغان Ronald Regan، كانت الولايات المتحدة تقدّم إلى صدام معلومات استخباراتية ودعماً عسكرياً (بصورة سرية خَرقاً للحياد الأميركي الرسمي)، ومن ثم أعادت واشنطن العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع العراق في عام 1984.

كان من المعروف بحلول عام 1983 أنّ العراق يستخدم الأسلحة الكيميائية منذ بعض الوقت. وتوفَّرت للولايات المتحدة معلومات استخباراتية تدعم الاتهامات الإيرانية وتؤكد استعمال العراق للأسلحة الكيميائية يومياً تقريباً (يُورِد جويس باتل Joyce Battel مصادر عن الموضوع في كتابه مصافحة صدام حسين: التحوّل الأميركي نحو العراق 1980-1984 Shaking Hands with Saddam Hussein: The US Tilts Towords Iraq, 1980-84 , National Security Electronic Briefing Book No. 82, 25 February 2003). وردّت وزارة الخارجية الأميركية بقولها إنها سوف تَحدُّ من تدخُّلِها ضد برنامج الأسلحة الكيميائية العراقية «لسبب حيادنا الصارم في حرب الخليج [الثانية] وحساسية المصادر وتدنّي إمكانية تحقيق النتائج المرغوبة». واعترفت الوزارة باستخدام العراق مثل هذه الأسلحة وأوصت بأن يُبحَث هذا الموضوع في مجلس الأمن القومي.

أُرسل دونالد رامسفلد [وكان حينها] رئيس شركة ج. د. سيرل وشركاه G. D. Searle & Co. للصناعات الكيميائية متعددة الجنسيات، في شهر كانون الأول/ديسمبر 1983، إلى الشرق الأوسط كمبعوث رئاسي، واجتمع بصدام حسين في بغداد وناقَشا عداءهما المشترك لإيران وكيف يمكن تسهيلُ صادرات النفط العراقية في الظروف الصعبة للحرب. ولم يتطرّق الحديث إلى الأسلحة الكيميائية استناداً إلى الملاحظات المُفَصّلة لمحضر الاجتماع (جويس باتل يذكر المصدر). كما اجتمع رامسفلد بوزير الخارجية العراقي طارق عزيز، وأكد استعداد حكومة الرئيس ريغان «لعمل

المزيد» لمساعدة العراق في الحرب. وأكد قسم رعاية المصالح الأميركية[193] في بغداد لرامسفلد، أن القيادة العراقية كانت «مسرورة إلى أبعد الحدود» لهذه الزيارة، وأن طارق عزيز «لم يترك إطراءً إلاَّ استخدمه لامتداح رامسفلد كإنسان».

وبعد أن أدانت واشنطن استخدام العراق للأسلحة الكيميائية في أواخر آذار/مارس 1984، عاد رامسفلد إلى بغداد ليُعرب عن أمل حكومة الرئيس ريغان في الحصول على قروض إضافية للعراق من بنك التصدير والاستيراد وتسهيل صادرات النفط العراقية وبذل جهود مكثَّفة لمنع تصدير الأسلحة إلى إيران. وسجَّل العضو السابق في مجلس الأمن القومي هاوارد تايتشر Howard Teicher الذي رافق رامسفلد في رحلته، في شهادة مدوَّنة، أن رامسفلد نقل إلى العراق أيضاً عرضاً من إسرائيل بتقديم مساعدة عسكرية وهو ما رفضه العراق. وكانت الولايات المتحدة تقوم فعلاً بتزويد العراق بتجهيزات عسكرية منذ بعض الوقت. وسأل مساعد أحد أعضاء الكونغرس في شهر آذار/مارس 1983، عما إذا كانت سيارات الشحن الثقيلة المبيعة إلى العراق ستُستخدم لأغراض عسكرية، فأجاب أحد مسؤولي وزارة الخارجية: «افترضنا أن هذا ما ينويه العراقيون ولم نسألهم». وقد كان العراق بحلول شهر نيسان/أبريل 1984، يشتري طائرات هليكوبتر من شركة بيل تكسترون Bell Textron يُفترض «ألاَّ تكونَ مجهَّزة بأي شكل للاستخدام العسكري».

درست حكومة الرئيس ريغان في ربيع عام 1984 إمكانية تقديم تجهيزات للبرنامج النووي العراقي، وقرّرت أنّ النتائج الأولية للدراسة «حبَّذت توسيع هذه التجارة لتشمل المنشآت النووية العراقية». وندّدت، مرة أحرى، الولايات المتحدة باستخدام العراق الأسلحة الكيميائية في آذار/مارس 1984، وسُئل على إثرها ناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية خلال لقاء صحافي، عما إذا كان استخدام بغداد للأسلحة الكيميائية سيترك «أي أثر على المبادرات الأميركية الأخيرة لتوسيع العلاقات مع العراق»، فأجاب الناطق: «كلاّ، ليس لديَّ علمٌ بأي تغيير في موقفنا. إنّنا مهتمّون بالدخول في حوار أكثر حميمية مع العراق».

وقدَّمت إيران في ذلك الوقت مسودة قرار إلى الأمم المتحدة للتنديد باستخدام العراق الأسلحة الكيميائية. وتلقَّت سفيرة الولايات المتحدة لدى المنظمة الدولة جين كيرك باتريك Jeane Kirkpatrick تعليمات من حكومتها بالعمل مع وفود دول صديقة من أجل ضمان توجيه طلب عام «بعدم إصدار أي قرار». وإذا تعذّر ذلك، فسوف تمتنع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عن

التصويت في مجلس الأمن. واعتبرت إيران هذا الموقف الأميركي حافزاً لها على تطوير أسلحة كيميائية خاصة بها.

أصدر الرئيس رونالد ريغان في 5 نيسان/أبريل 1984 توجيهاً رئاسياً NSDD 139 أكَّد فيه تصميم الولايات المتحدة على «منع انهيار العراق». وأعلن ريغان أن السياسة الأميركية تقتضي إدانة الأسلحة الكيميائية إدانةً «لا غموض فيها» (من دون ذكر العراق)، مع التشديد على «الحاجة المُلحّة لثني إيران عن الاستمرار في أساليبها الوحشية وغير الإنسانية التي اتّسمت بها الهجمات الأخيرة». ولم يتطلَّب التنديد بالحرب الكيميائية أي تغيير في الدعم الأميركي للحملة العسكرية العراقية. واجتمع طارق عزيز مع وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز George Shultz في واشنطن في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1984، وقال إنه سعيد لأن يُعلِن أنّ تقييم الولايات المتحدة لخطر الحرب على الاستقرار الإقليمي «يتوافق من حيث المبدأ» مع التقييم العراقي. وأعرب عزيز أيضاً عن شكره للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لوقف مبيعات الأسلحة إلى إيران دولياً (انظر أيضاً: الفصل التاسع).

لقد ساهمت تصرُّفات الولايات المتحدة خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية بشكل حاسم في صياغة التصورات الإيرانية لجدول أعمال الولايات المتحدة ونواياها في حرب عام 2003 ضد العراق. وتركت تجارب إيران في الحرب مع صدام حسين إرثاً من المرارة والشكّ ليس بالنسبة إلى الديكتاتور العراقي فحسب، بل حيال ازدواجية السياسة الانتهازية التي مارستها الولايات المتحدة. ولا يمكن فهم الموقف الإيراني في عالم ما بعد صدام إلاَّ في إطار هذا المضمون.

الإصلاح السياسي

تعرّضت إيران لخضّات وتشنّجات بسبب الحرب مع العراق. وبدا خلال العقد الذي أعقب الحرب، وكأن آيات الله المتشددون أخذوا يفقدون شيئاً من قوتهم ونفوذهم، وازداد تشرذم المشهد السياسي، وظهر ما بدا وكأنه مؤشرات إلى إصلاح ليبرالي برغم العدوانية الأميركية المتوقّعة. وأصبح الشعب الإيراني في شهر أيار/مايو 2001، مستعداً للتصويت لصالح التغيير في التوجّه السياسي، إلاَّ أن رجال الدين كانوا مصمّمين على الاحتفاظ بسيطرتهم على المجتمع الإيراني. وكان الرئيس محمد خاتمي قد هَزَم منافسيه المحافظين قبل أربع سنوات بحصوله على 70 في المئة من أصوات الناخبين، لكنَّ ذلك لم يؤدِّ إلى انتصار الحركة الإصلاحية بل إلى حملة قمع كبيرة نظَّمها رجال الدين [المحافظون]. واعتُقل رفاقٌ لخاتمي وطلابٌ من أنصاره وسُجِنوا، وأُغلقت حوالى 40 مطبوعة مؤيدة للإصلاح، وحُظِر حزب المعارضة الرئيسي المعروف باسم حركة الحرية.

ولم تفعل الولايات المتحدة على عادتها، أي شيء إيجابي، بل أبقت على نظام عقوبات متشدّد لم يُسفر إلاَّ عن زيادة التوترات الداخلية، ووصفت إيران بأنها «دولة مارقة»، وفكّرت في استصدار إدانات قضائية ضد شخصيات قيادية في الحكومة الإيرانية بزعم «تورّطهم» في هجوم إرهابي في المملكة العربية السعودية [تفجير الخُبَر] في عام 1996.

وبدا في أوائل شهر حزيران/يونيو 2001، أن الرئيس الإصلاحي خاتمي سيحقق انتصاراً ساحقاً في انتخابات أحادية الجانب لصالحه. وكان التأييد لمنافسية من المرشحين ضعيفاً بينما كان أنصاره يتدافعون إلى المساجد ومراكز الاقتراع لإعطاء الرئيس تفويضاً مدوّياً لإصلاح نظام الحكم الديني. وأشارت الدلائل إلى أن المتديّنين المحافظين سيسمحون هذه المرة، على عكس ما حدث في عام 1997، بإجراء الانتخابات في جوّ من الحرية والتجرّد. وعلى الرغم من حوادث عنف قليلة، فقد امتنعت الميليشيا الإسلامية [المقربة من التيار المحافظ] عن التعدّيات الجسدية التي مورست في فترة حكم خاتمي الأولى. فهل كانت الأرضية الثقافية تتبدّل حقاً، أم إنّ ذلك هو الهدوء الذي يسبق عاصفة هوجاء أخرى من القمع يحركها رجال الدين؟

حقَّق خاتمي انتصاره الساحق في 9 حزيران/يونيو، ووعد فوراً «بتنفيذ حقوق الشعب». لكنْ، كم يستطيع خاتمي أن يصمد [في وجه خصومه المحافظين]، وماذا يستطيع أن يحقق من وعود في وجه التعصّب الديني المتجذّر؟ وكيف ستؤثر تطورات كهذه في العلاقات مع العراق العلماني والدول الأخرى في المنطقة؟ [لم تغيّر نتائج الانتخابات كثيراً من توزيع مراكز القوة والنفوذ في المشهد السياسي الإيراني]، فظلّت سلطات آية الله علي خامنئي، خليفة الثائر آية الله الخميني كمرشد للثورة الإسلامية، أعظمَ كثيراً من سلطات الرئيس المنتخَب محمد خاتمي. وقد دأب خامنئي دائماً على الوقوف في صف المحافظين. وعلاوة على ذلك، كان الاستقرار السياسي في إيران يتأثّر بتطورات خارجية، منها على سبيل المثال الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في أفغانسان، وادّعى المشتددون الإيرانيون أنها الحلقة الأخيرة في الطوق العسكري الأميركي حول بلادهم. فبالإضافة إلى الترسانة العسكرية الأميركية الهائلة في الخليج، حشدت الولايات المتحدة آلاف الجنود في باكستان قرب الحدود الشرقية لإيران، وفي طاجكستان عند الحدود الشمالية. وأثار حديث الدول الغربية عن إعادة محمد ظاهر شاه ملك أفغانستان المقيم في المنفى، مخاوفَ من وجود مؤامرة مشابهة لإرجاع الملكية إلى إيران. وكانت المعارضة الإيرانية المقيمة في لوس أنجليس تبثّ برامج تلفزيونية عبر الأقمار الاصطناعية إلى إيران في محاولة لاستدرار حنين الشعب الإيراني إلى حكم سلالة بهلوي.

لكنْ، بدا وكأنّ هناك تحرّكاً داخل النسيج الثقافي للمجتمع الإيراني. ففي حين كانت النساء الإيرانيات ما زلن ممنوعات من حضور مباريات كرة القدم، سُمِح في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2002 لحوالى 40 امرأة إيرلندية بمشاهدة مباراة على [تصفيات] كأس العالم في ملعب آزادي الضخم في طهران. وظلّت أولئك النسوة الجالسات بين 120 ألف رجل في مدرّجات الملعب، تحت مراقبة مستمرة خوفاً من أي تصرّف غير لائق:

وتركت إحدى النساء حجابها ينحسر لبرهة، وفكّت أخرى أزرار معطفها الطويل. وأثار هذان العملان غضباً شديداً لدى أحد مسؤولي اتحاد كرة القدم الإيراني، فقدّم شكوى شديدة إلى مراقب اتحاد كرة القدم الإيرلندي. ووضع رجال إيرلنديون الحجاب تضامناً مع نسائهم مما أثار مزيداً من غضب الإيرانيين وبعضَ الضحك من النساء الإيرلنديات. وقام بعض المشاهدين الغاضبين بحركات بذيئة موجَّهة إلى النساء الإيرلنديات، وهي تصرّفات قد تؤدي إلى السجن أو الجَلد. وأجهشت مصوّرة إيرلندية مخضرمة بالبكاء عندما أصبحت الشتائم والإساءات هستيرية أكثر فأكثر[194].

وفي عام 2002، أصبح يُسمح للنساء الإيرانيات بالعمل خلف طاولات استقبال النزلاء في الفنادق الإيرانية، وبأن يَسِرْنَ في الشوارع يداً بيد مع أصدقائهن الرجال، وهي مشاهد كانت موضع شجب قبل مدة قصيرة. ولا يشك معظم المراقبين في أنّ ثمة ضغوطاً ليبرالية متصاعدة في المجتمع الإيراني، وأن هذه الضغوط ستترك أثرها على التحركات السياسية الإيرانية في الداخل والخارج.

«محور الشرّ»؟

بَدَت واشنطن غير مكترثة بهذه الضغوط الليبرالية، وظلّت تردّد تنديد الرئيس بوش بإيران كدولة عضوة في «محور الشر»[195]، بل كانت ثمة تلميحات تتسرّب وتفترض أنّ إيران ستصبح الهدف التالي للولايات المتحدة بعد العراق، وهو الخط الذي تحبّذه إسرائيل[196]. وفي المقابل، ظهرت دلائل على أن علاقات إيران مع العراق بدأت في التحسّن وهو وضع يُستبعد أن يؤثر في موقف إيران السياسي في عالم ما بعد صدام. وتبادلت إيران والعراق في 17 شباط/فبراير 2002، رفات 134 جندياً من قتلى حرب 1980-1988 بعد مفاوضات دامت عدة أشهر. وتمت عملية التبادل في مركزٍ لشرطة الحدود في الفكافي التابعة لمحافظة ميسان تحت إشراف اللجنة الإيرانية ـ العراقية المكلفة البحث عن رفات الجنود الذين سقطوا في الحرب. وحضر مراسم التبادل الذي شمل رفات 59 قتيلاً عراقياً و75 قتيلاً إيرانياً، ممثلون عن حزب البعث والمنظمات الشعبية وجمعية الهلال الأحمر

العراقي. وكان وزير خارجية العراق ناجي صبري قد عاد قبل ذلك من زيارة إلى إيران وصفها بأنها كانت «إيجابية ومُرضية»، وقال إن طهران راغبة في تسوية القضايا العالقة بين البلدين العدوين سابقاً. وكان من الأهداف الرئيسية لزيارة ناجي صبري، إيجاد حلول لمشاكلَ مثل اللاجئين وأسرى الحرب طالما أعاقت تطبيع العلاقات بين البلدين. وقد نفت طهران مراراً ادّعاء بغداد أنّ إيران ما زالت تحتجز 29 ألف أسير عراقي، وادّعت من جانبها أنّ العراق ما زال يحتفظ في سجونه بـ 3200 جندي إيراني، بينما اعترفت بغداد باحتجاز حوالى 60 إيرانياً متورطين في التمرّد الشيعي الذي أعقب حرب عام 1991. وقد حاول كلا الجانبين «تضميد» جراح الماضي، وأعلنا أنهما يدخلان المحادثات بكل حُسن نيّة.

لم يؤدِّ خطابُ الرئيس بوش الذي تحدّث فيه عن «محور الشر» أيَّ خدمة للإصلاحيين الإيرانيين، بل أعطى «الحرس القديم» ذريعة لوقف الإصلاحات وإخراج سياسة الرئيس خاتمي للانفتاح على الخارج، عن مسارها. وأخذ الإصلاحيون يكافحون لمجابهة موقف الرئيس بوش، فطلبوا من السلطات أنْ تحقق في ما إذا كانت إيران قد حاولت تهريب أسلحة إلى الفلسطينيين وتأمين ملاذ للهاربين من أفراد تنظيم «القاعدة». وأعلن ما لا يقل عن 172 نائباً إصلاحياً في بيان لهم، أنه لو ثبتت صحة مثل هذه الأقوال فيجب معاقبة المسؤولين. وكان سؤال ملحّ يطرح نفسه: ماذا يمكن لواشنطن أن تريد أكثر من ذلك؟ لقد صار لديها الآن إصلاحيون إيرانيون يتمتّعون بتفويض شعبي ضخم، يطالبون نظاماً إسلامياً بوقف الدعم عن الفلسطينيين. ولماذا لم يهرع استراتيجيو واشنطن إلى أخذ خاتمي بالأحضان؟ أم ربّما تريد الولايات المتحدة ذريعة لشنّ عدوان آخر في المنطقة؟

توقُّع الحرب

بدأ في هذه الأثناء تداول فرضيّات بأن الحرب التي ستقودها الولايات المتحدة ضد العراق ستؤدي إلى نزوح آلاف اللاجئين الجدد في مختلف أنحاء المنطقة. وشرعت الأمم المتحدة في الاستعداد لنزاع مُسلَّح أصبح وقوعه مُرجَّحاً. وكان رئيس مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في طهران، بيار لافانشي Pierre Lavanchy يُشرِف على نقل عشرات آلاف الخيام والبطانيات إلى غرب إيران استعداداً لاستقبال موجة كبيرة من اللاجئين العراقيين في حال نشوب الحرب: «لقد بدأنا استعداداتنا لاحتمال قدوم لاجئين. إننا نُجري محادثات مع المسؤولين الإيرانيين. نحن نأخذ إمدادات كانت مخزَّنة في جنوب شرق إيران من أجل اللاجئين الأفغان وننقلها عبر البلاد لتكون قرب الحدود مع العراق». وتضمّنت الإمدادات التي نُقلت، الخيامَ والبطانيات وأدوات المطبخ والحلل والأغطية البلاستيكية للحماية من تقلُّبات الطقس والأوعية اللازمة للمياه.

وقال لافانشي إن إمدادات كافية لـ 40 ألف شخص قيدُ النقل («من الأفضل تخزين ما لا يقل عن الحدّ الأدنى اللازم في الموقع»). وأعرب دبلوماسيون عن اعتقادهم أنّ عدد اللاجئين قد يصل إلى 150 ألفاً عندما يبدأ القصف الجوي برغم ما يُتوقَّع من قيام صدام حسين بإغلاق الحدود مثلما فعل في نزاعات سابقة. وقد عمدت إيران وباكستان أثناء حملة القصف الجوي الأميركي على أفغانستان، إلى تعزيز حراسة حدودهما لمنع اللاجئين من العبور إلى أراضيهما. وبدا من المُرَجَّح أن تقبل إيران بدخول لاجئين عراقيين، ولكنْ إذا أُغلقَت الحدود فسيُحشَر داخل العراق عشرات آلاف الناس الجائعين والمشرّدين عن ديارهم.

لم يتحقّق في إيران تقدّم يُذكَر نحو إضعاف قوة رجال الدين. وكانت شرطة الآداب العامة المعروفة باسم اللجان Komiteh منهمكة في حملة ضد «الملوّثات الروحية» كدمية باربي Barbie doll . وقال صاحب متجر في طهران: «جاؤوا وأخذوا كا لديّ من دمى باربي بما قيمته 11 ألف دولار من السلع. وأُخِذتُ أنا إلى مركز الشرطة واحتُجزت طيلة ثلاثة أيام». ويَتَوقع التاجر المدعو مهدي أن يُحاكَم ولكنَّه لا يعرف ماذا ستكون التهمة: «ظننت أن الجوّ أصبح أكثر انفتاحاً، وفتحتُ لهذا السبب المتجر». ورفض مجلس الوصاية الإيراني في الوقت نفسه، قانوناً أجازَه البرلمان يَمنَع التعذيب للحصول على معلومات من المُحتجَزين. وقرّر هذا المجلس المحافظ الذي يراقب تنفيذ الدستور، أنَّ خمسَ مواد في القانون مخالفة للإسلام، ومادتين تخالفان الدستور، ومادتين أُخريَين تحتاجان إلى توضيح. ومن ناحية أُخرى، استمرّ التقارب مع العراق، وتقرر إجراء مزيد من المحادثات حول عمليات جديدة لتبادل رفات الجنود، واكتملت أيضاً الترتيبات لفتح مركز حدودي ثالث بين البلدين.

وواصل الشعب الإيراني في هذه الأثناء، الاحتجاج على موقف الرئيس بوش من إيران. ونزل عشرات آلاف المتظاهرين في 19 تموز/يوليو 2002 إلى شوارع طهران للتنديد بالولايات المتحدة. ووسط هتافات «الموت لأميركا، الموت لجورج بوش»، هاجم الرئيس الإيراني السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني [رئيس مصلحة تشخيص النظام] الولايات المتحدة، وقال: «إننا نواجه حكومة متجبّرة وقوية، وعلينا أن نكون حذرين ومتيقّظين. أهمُّ شيء هو وجود الشعب». وأشار إلى أنّ على الأقمار الاصطناعية التجسّسية الأميركية «أنْ تأخذ صوراً لمظاهرة اليوم ليحكموا على ولاء الشعب الإيراني... نقول للأميركيين أنْ يضعوا جانباً سلوكهم المتعجرف، وبعد ذلك تستطيع هذه الأمة

[إيران] أن تبدأ حواراً معكم وأن تتحدّث إليكم». وكان من الواضح أنّ سياسة الولايات المتحدة إزاء إيران لم تخدم سوى دفع عجلة التقارب الإيراني ـ العراقي[197].

ودأب الرئيس بوش على الحطّ من شأن الإصلاحيين الإيرانيين ودعم المنشقّين المصمّمين على قلب نظام الحكم الإيراني بالقوة، غير أنّ مراقبين كثيرين شدّدوا على أن تخلّي الولايات المتحدة عن الرئيس المعتدل خاتمي سيخلّف نتائج عكسية وسيدعم تجدُّدَ قوة المحافظين ويزيد مشاعر العداء للولايات المتحدة. وأظهرت روسيا التي كانت عازمة على بيع مفاعل نووي إلى إيران، عدم اهتمام بالمخاوف الأميركية، وظلّت إيران نفسها ملتزمةً انتهاج سياسة مستقلة في تطوير برنامجها للطاقة النووية. وزار الرئيس خاتمي أفغانستان في 13 آب/أغسطس 2002 ليُظهر تمسُّكه بمحاربة تنظيم القاعدة، بينما كان القائد الأعلى في طهران [علي خامنئي] يقارن بوش بهتلر(!): «إن رئيس دولة تدّعي أنها تدعم حقوق الإنسان والحرية، يتحدّث إلى شعوب العالم باللغة نفسها التي استخدمها هتلر»، وأضاف خامنئي قائلاً: «إن التكبُّر جَرجَر الغربَ المستقوي إلى العار».

انتهاكات حقوق الإنسان

اعتَقَلت الشرطة الإيرانية في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر 2002 مئة وعشرين شخصاً كانوا يحضرون حفلة، واتُّهموا بالاختلاط مع الجنس الآخر والرقص. وعوقب المعتقلون الشبان بغرامات مالية، ووَقّعوا تعهّدات بألاّ يعودوا إلى مثل هذا السلوك. وتحدّثت صحيفة اعتماد الإصلاحية، في 13 من الشهر نفسه، عن إمام محافظ انتقد امتلاك الكلاب كفساد أخلاقي وقال: «أطالب السلطات القضائية باعتقال جميع الكلاب، الكلاب ذات الأرجل الطويلة والمتوسطة والقصيرة، وأن تعتقل مع الكلاب أصحابها ذوي الأرجل الطويلة، وإلاّ فسوف أعتقلهم أنا». وكانت إيران في الوقت نفسه، تزيدُ من عمليات الجَلْد والإعدام، بينما كان الغرب يغمض عينيه عن حقوق الإنسان على أمل أن تؤيد إيران العدوان العسكري الأميركي المبيَّت على العراق. وتمّت في عام 2002 في إيران 300 عملية إعدام، وقد شُنق معظم الضحايا بواسطة رافعات في ساحات عامة. وعَلَّق عضو لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني للمقاومة في إيران NCRI أحمد إبراهيم بقوله: «يُقتل في إيران كثيرون بالرجم بالحجارة، وحدِّثْ ولا حرج عن فقء العيون وقطع الأيدي وشنق الناس، ولا مَنْ يقول شيئاً».

وزار وزير الخارجية البريطاني جاك سترو Jack Straw إيران في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، ولم يُبدِ اهتماماً بحقوق الإنسان. وعوضاً عن أنْ يُدينَ النظام بسبب ممارسته، طمأن نظيره الإيراني

كمال خرازي إلى أنّ بريطانيا ستساعد إيران على الخروج من اللائحة الأميركية للدول المنبوذة مقابل الحصول على تأييد طهران ضد صدام حسين. وقد قُدِّم هذا العرض بعد أيام قليلة من إعدام خمسة شبّان شنقاً في محطة حافلات في طهران بدعوى ارتكابهم جريمة اغتصاب، وفي الوقت الذي كان فيه الرئيس خاتمي يحتج على صدور حكم بإعدام أكاديمي ليبرالي بتهمة انتقاد الدين الإسلامي[198]. وقد خرج آلاف الناس للتظاهر دعماً للإصلاحات الليبرالية، كما أيَّد بعض المتظاهرين الطلاّبَ الداعين إلى إطلاق السجناء السياسيين.

طموحات ما بعد الحرب

اعترف رئيس لجنة الشؤون الخارجية الإيرانية محسن ميردَمادي Mirdamadi بأن محادثات سرية جرت مع الحكومة الأميركية على نقيض ما كانت وزارة الخارجية [الإيرانية] قد أعلنته من قبل. ولم يُكشف النقاب عن مضمون «المفاوضات»، لكن بدا جليّاً أنّ طهران كانت تقيّم الفرص المتاحة لها على ضوء الحرب المقررة التي ستقودها الولايات المتحدة [على العراق]. وبدأت طهران في أواخر عام 2002 توضح أنها تريد أنّ تكون لها كلمة في عراق ما بعد صدام، وكانت قد سمحت لعدد من قادة المعارضة العراقية بزيارة أراضيها للتشاور مع الفئات الشيعية العراقية المقيمة في إيران. واجتمع أحمد الشلبي ومسعود البرازاني وآية الله محمد باقر الحكيم (رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق) [قُتل في 29 آب/أغسطس خلال تأدية صلاة الجمعة في مقام الإمام علي في النجف] في طهران لمناقشة أوضاع العراق في فترة ما بعد صدام. وكان المجلس الأعلى يعمل كمنظمة جامعة لعدد من الفئات الشيعية [المعارضة]، ومن بينها جماعات سبق لها أن قامت بنشاطات بالتنسيق مع الاستخبارات الإيرانية.

وتوصَّلت طهران إلى استنتاج مفاده أنّ الولايات المتحدة عازمة على جلب حكومة جديدة إلى العراق في أعقاب حرب لإسقاط نظام صدام. وكان لإيران التي تقيم علاقات مع المجموعات الشيعية في جنوب العراق اهتمام طبيعي بالنتيجة. وبدا مُرجَّحاً أن يسود هذا الرأي المستند إلى تقييم صريح للحقائق السياسية، على حساب مقولة المحافظين بأن الولايات المتحدة ستظلّ دائماً «الشيطان الأكبر». وفي شهر أيلول/سبتمبر 2002، وفي غمرة استعداد الولايات المتحدة لحربها المُبيَّتة ضد العراق، لم تتوقَّف واشنطن عن تصوير إيران بأنها تشكل تهديداً خطيراً للأمن الإقليمي. وكانت بعض الدوائر في إسرائيل تؤكّد، في الوقت نفسه، أنَّ التهديد الحقيقي للمنطقة يأتي من طهران وليس

من بغداد. وتساءل مراقبون كثيرون عمّا إذا كانت إيران ستصبح الدولة التالية التي سيستهدفها الغزو العسكري الأميركي.

حاولت إيران استرضاء واشنطن بِشَتّى الوسائل، فسارعت إلى إدانة الجرائم الإرهابية التي ارتُكِبت في 11 أيلول/سبتمبر 2001، وعرضت مساعدة الطيارين الأميركيين الذين كانت تُسقط طائراتهم في حرب أفغانستان، كما كانت تعقد اجتماعات دبلوماسية سرية مع المسؤولين الأميركيين حسبما أفادت الأنباء. إلاَّ أن العناصر المؤيدة لإسرائيل في حكومة الرئيس بوش، لم تكن مهتمة بتطوير علاقات أفضل مع طهران، متذرعةً ببرنامج إيران للصواريخ بعيدة المدى وتطويرها أسلحةً للدمار الشامل. وزُعِم أنَّ في استطاعة إيران أنْ تمتلك قنبلة نووية بحلول عام 2005. وكان من المعروف أن إيران تدعم مجموعات تقاوم إسرائيل مثل حماس وحزب الله للإيحاء بأنَّ للولايات المتحدة وإسرائيل مصالح مشتركة. واتهمت واشنطن إيران في شهر آب/أغسطس، بإيواء أعضاء بارزين في تنظيم القاعدة بينما كان مبعوث الرئيس بوش الخاص زلماي خليل زاده يشدّد على الخطر الذي تشكّله «أسلحة إيران الكيميائية» واتهام أميركا لها بـ «دعمها للإرهاب».

وبدا أن تغيير النظام بقيادة الولايات المتحدة مُدرَج على جدول الأعمال الأميركي. وعلى الرغم من تأكيد خليل زاده أن سياسة الولايات المتحدة «ليست أن نفرض تغييراً على إيران»، إلا أنه لم يكن هناك أي شك حول المنهج الأميركي: «سياستنا ليست مَعنية... بالإصلاح أو التشدُّد، بل بأولئك الذين يريدون الحرية وحقوق الإنسان والديموقراطية وفرصاً اقتصادية وتعليمية لأنفسهم ولمواطنيهم». ويكشف مثل هذا التعليق وجود جدول أعمال سري أميركي يتضمن شنّ هجمات عسكرية على دول أخرى بعد سقوط صدام. صحيح أن الإيرانيين كانوا يخافون من صدام حسين ويكرهونه، لكنّهم ظلوا يعارضون أي طموحات أميركية لزيادة نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة. ولم يرَ هاشمي رفسنجاني فائدة كبيرة من تحالفٍ مع الولايات المتحدة: «كيف يمكننا أن نلجأ إلى أفعى لردِّ خطر عقرب؟». وأُحيل، في كانون الأول/ديسمبر 2002، ثلاثة أخصائيين إيرانيين في استطلاعات الرأي العام، إلى المحاكمة بعد نشرهم استطلاعاً للرأي أظهر أن معظم الإيرانيين يحبّذون حواراً مع الولايات المتحدة[199].

كانت إيران تجدد مساعيها من أجل إرساء نفوذها في عراق ما بعد صدام. وربما حسب الزعماء الإيرانيون أنهم يستطيعون على الأقل تنمية علاقات جيدة مع قادة عراق ما بعد صدام. وبدا أنّ طهران عزمت على اتخاذ القرار «العقلاني» بدعم الجانب الذي يكاد انتصاره يكون مؤكداً تماماً،

أو بمسايرته على الأقل. وهكذا، قبل وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي عرض توني بلير الدخول في محادثات في شهر شباط/فبراير برغم بقاء الولايات المتحدة على قناعتها بأن إيران جزء من «محور الشر». وقد كانت السياسة البريطانية لـ «المشاركة البنّاءة» constructive engagement أفضلَ فرصة متوفرة لطهران للبقاء خارج النزاع المقبل. وبالتأكيد، لم تبيّت إيران أي نيّة لمساعدة نظام مسلم شقيق في ما سيصبح صراعاً يائساً للبقاء[200].

استهداف إيران

لم تكن هناك أسباب كثيرة تدفع إيران إلى الشعور بالارتياح، فقد كانت أميركا وإسرائيل تتهمانها بـ «دعم الإرهاب» وامتلاك أسلحة كيميائية وبرنامج للأسلحة النووية آخذ في التوسّع. وأعرب البيت الأبيض في 13 كانون الأول/ديسمبر 2002، عن «قلق كبير» بشأن مصنَعين نوويَّين سرّيّين إيرانيين ادّعت واشنطن أنه يمكن استخدامهما لإنتاج أجزاء من أسلحة نووية. وأعلن الناطق باسم البيت الأربيض آري فلايشر أن إيران تبني مصنعاً يمكن أن يُستخدم لإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب، ومصنعاً للماء الثقيل قادراً على تشغيل مفاعل ينتج البلوتونيوم من النوعية الصالحة للأسلحة:

مثل هذه المنشآت، ببساطة، غيرُ مبرَّرة باحتياجات إيران لبرنامجها النووي المدني. وتقييمنا عندما ننظر إلى إيران هو أنه لا توجد منفعة اقتصادية لدولة غنية بالنفط والغاز مثل إيران من بناء منشآت مرتفعة التكلفة لتدوير الوقود النووي. وتزيد طاقة الغاز الذي تحرقه إيران في الهواء كلَّ سنة عن الطاقة التي تأمل في إنتاجها من هذه المفاعلات.

وأكّدت إيران، في اليوم نفسه، أن مواقع البناء المشكوك فيها هي «للأغراض السلمية»، وأنَّها مفتوحة تماماً أمام الخبراء النوويّين التابعين للأمم المتحدة. وقال رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، إن المواقع لم تصبح جاهزة للعمل بعد، لكنه انتقد إيران للتكتّم على تفاصيل المشاريع. وأُجِّلت مهمة تفتيشية للبرادعي لأن المسؤولين الإيرانيين «يحتاجون إلى بعض الوقت للإعداد للزيارة».

وأعلن رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية غلام رضا آغا زاده في 10 شباط/فبراير، أن العمل سيبدأ قريباً في مصنع لمعالجة اليورانيوم في مدينة أصفهان الواقعة في وسط البلاد، وأن الأشغال التمهيدية بدأت لإنشاء مصنع لتخصيب اليورانيوم. وكان من المقرر أن يبدأ في أوائل عام 2004

العمل في أول مفاعل نووي إيراني مُنتج يجري بناؤه بمساعدة روسية. وقال غاري سامور Gary Samore الخبير في قضايا منع انتشار الأسلحة النووية في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS في لندن، إن شكوكه تتركّز على تطوير منشأة أخرى في بلدة ناتانز Natanz ، هي مصنع تخصيب مداري غازي «الهدف الواضح منه هو تطوير البنية التحتية للقدرة على صنع أسلحة نووية». وكان مسؤولون أميركيون قد ادّعوا من قبل، أنّ موقعي ناتانز وآراك اللذين يُشاهَدان على صور الأقمار الاصطناعية التجارية، صالحان لصنع أسلحة نووية.

وردّ الرئيس خاتمي على الاتهامات الموجَّهة إلى بلاده بشأن مفاعلاتها النووية، وأصرَّ في خطاب نقله التلفزيون، على أنّ إيران لا تخطّط لصنع مثل هذه الأسلحة: «لقد اكتشَفَت إيران احتياطيات من اليورانيوم واستخرجت بعضاً منه... ونحن عازمون على استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية». وحث رئيسُ الوزراء البريطاني توني بلير في محادثاته مع وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي في لندن، طهرانَ على القبول بإجراءات تفتيشية أكثر شمولية، كأنْ توقّع مثلاً على بروتوكول إضافي يسمح بعمليات تفتيش أكثر عمقاً ومن دون سابق إنذار لبرنامجها النووي. وسبق لواشنطن أن انتقدت روسيا لمساعدتها إيران في برنامجها النووي، لكنَّ موسكو قدَّمت ضمانات بأن كل الوقود المستهلَك في المفاعل سيُعاد إلى روسيا للتأكد من أنه لا يُستخدم في تطوير أسلحة نووية. وعلَّق دبلوماسي أوروبي قائلاً: «يبدو أن إيران تُعلن بكلّ تمهّل عمّا تملكه من قدرات».

وفتحت إيران في 21 شباط/فبراير 2003، منشأتَيْها النوويتين في ناتانز وآراك لتفتيشها من قِبل محمد البرادعي وغيره من مسؤولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلاَّ أنه بدا من المستبعد أنْ ترضى واشنطن باستنتاجات الوكالة. فقد عادت الولايات المتحدة إلى اتهام إيران بإيواء عناصر من تنظيم القاعدة، مدّعية أن إيران تتحدّى بذلك إرادة المجتمع الدولي. وأعلن مدير وكالة الاستخبارات المركزية C.I.A جورج تينيت أمام لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي: «نرى دلائل مزعجة تشير إلى أنّ تنظيم القاعدة أسّس وجوداً له في كل من إيران والعراق». وهكذا، أصبحت الدولتان تُوضعان معاً بين الهلالين نفسيهما عندما أصبحت الحرب على العراق وشيكة جداً. وقد قدم عدد من أعضاء مجلس الشيوخ في أوائل شهر آذار/مارس، مشروع قرار معادٍ لإيران إلى الكونغرس، وصفه الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي بأنه «كليشيه» مخصص للاستهلاك الداخلي الأميركي. وأعاد آصفي إلى الأذهان قرار الرئيس بوش تمديد العقوبات المفروضة على إيران سنة أخرى، وقال إن إيران تعارض نشوب حرب في المنطقة.

لقد مثّلت إيران من وجهة النظر الأميركية، دولة «تدعم الإرهاب»، وتبيّت طموحات لتطوير أسلحة نووية، وتمتلك بالفعل ترسانة من الأسلحة الكيميائية، إضافة إلى أنها تشكّل خطراً دائماً على إسرائيل. وكان من المُحتَّم أن يشعر النظام الحاكم في طهران في جوّ ما بعد الحرب ومع الضغوط الملموسة من أجل الإصلاح، بأن أمنه مهدَّد في الأوضاع الجديدة السائدة في المنطقة. صحيح أن ثمَّة مصالح إيرانية تتطابق مع المصالح الأميركية، فكل من طهران وواشنطن مثلاً مهتمة بالحدّ من الطموحات الكردية بحيث كان في وسعهما التعاون في هذا الموضوع، لكنَّ الولايات المتحدة لم تكن في حاجة إلى مساعدة إيران: فالأكراد المستعدّون لمحاربة الأتراك وليس القوات الأميركية، سيفعلون ما يُؤمرون به.

وفي ظل استعار حمّى التحضير للحرب على العراق، وتزايد التهديدات ضد إيران، حاصر مئات المتظاهرين الإيرانيين في 28 آذار/مارس 2003، السفارة البريطانية في طهران، وحطَّموا النوافذ وأحرقوا الأعلام البريطانية، وطالبوا بوقف الحرب المستعرة عبر الحدود في العراق. وتزامنت مسيرات طهران ومدن إيرانية أخرى مع مظاهرات الاحتجاج على الحرب التي عمَّت العالم العربي[201]. وقُتل رجل إيراني في 9 نيسان/أبريل بانفجار صاروخ، رُجِّح أن يكون أميركياً، على طريق في مدينة عبادان في مقاطعة خسروأباد[202]. وأصبحت القوات الأميركية المتأهّبة لترسيخ احتلالها للعراق غير بعيدة عن طهران. ولم يكن لدى النظام الإيراني الذي وصفه كاتب خُطَب الرئيس بوش بأنه جزء من «محور الشر»، سببٌ وجيه للشعور بالارتياح إزاء المستقبل.

186. هيرودوتس، التواريخ، ترجمة أوبري دوسيلينكور (بنغوين، هارموندزورث، إنكلترا، 1954)، ص 89-91.

187. آن لامبتون، الدولة والحكومة في إسلام القرون الوسطى (أكسفورد، 1981)، ص 213؛ إسحق نقّاش، شيعة العراق، مصدر سابق، ص 14-15، 17-18، 22-23.

188. أدّى تفتُّت الدولة الساسانية الفارسية إلى وضع فوضوي من الدويلات والإدارات الصغيرة فكانت عاجزة عن صدّ الغزو العربي. وقُتِل القائد الفارسي رستم في معركة القادسية في العراق. وأعدَّ آخر ملوك الساسانيين الطفل زازدغارد جيشاً جديداً، وقد أرغمت الامبراطورية الساسانية على الرضوخ أمام الهجوم الكاسح للعرب

189. نقلها دانيال بايبس، «حدود متحركة: جذور الحرب الإيرانية - العراقية»، أون لاين 1983؛ ويعتقد بايبس أن هذا التفسير خال من المنطق.

190. وضع دانيال بايبس سجلاً طويلاً بالمآخذ والتظلّمات بين العراق وإيران.

191. صحيفة جمهوري إسلامي، 2 كانون الثاني/يناير 1980، نقلها ديليب هيرو، الحرب الأطول (بالادين، لندن، 1990)، ص 24.

192. صحيفة الشرق الأوسط، 26 تموز/يوليو 1982، ص 25، نقلها هيرو، الحرب الأصول، مصدر سابق، ص 34، 274.

193. كانت العلاقات لا تزال حينها مقطوعة وأعيدت في 1984 عندما أُعيد فتح السفارة الأميركية في بغداد (المترجم).

194. نيكولا بايرن، «رحلتي إلى جنون غرور الذكورة»، ذي أوبزرفر، لندن، 18 تشرين الأول/نوفمبر 2001.

195. في شهر كانون الثاني/يناير 2003، شكا مذيع منوّعات تلفزيوني أميركي من أن إيران التي تشهد تغيّرات سياسية هامة لا تلعب دورها كما يجب في «محور الشر»، لكن سيُمكن الاعتماد على العراق وكوريا الشمالية، أي أن هناك ثنائياً فقط وليس محوراً من ثلاثة.

وطبعاً، روح الفكاهة عند الأميركيين عجيبة غريبة، لكنَّ الذي قصده المهرّج بالفعل هو أن إيران لا تلعب دورها كما يجب، أي أنها تحرم أميركا من لذّة ضربها، لكن العراق وكوريا الشمالية يمكن الاعتماد عليهما بأن يفعلا أشياء سيئة فلا يفسدان حفلة أميركا في سلخ جلديهما. والتلاعب على الكلمات («ثنائي» و«لعب دور»... إلخ)، واضح للتلميح إلى أن الأمر أشبه بمسرحية أو مونولوج للتسلية (المترجم).

196. دافيد هارست، «إسرائيل تدفع إيران إلى خط النار الأميركي»، ذي غارديان، لندن، 2 شباط/فبراير 2002.

197. «الراحة للعدوّ»، («العداء الأميركي لإيران يقوّي صدام»)، مقال افتتاحي، ذي غارديان، لندن، 22 تموز/يوليو 2002؛ توبي هارندن، «بوش يتخلّى عن الإصلاحيين الإيرانيين ويدعم المعارضين»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 24 تموز/يوليو 2002.

198. إيريك روكول،«صور مهرّبة تكشف إعدامات جماعية على المشانق»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2002؛ ميراندا إكليس، «حكم بالإعدام في إيران يثير تمرّداً»، ذي تايمز، لندن، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2002.

199. وندل ستيفنسن، «محلّلو استقصاءات الرأي العام الذين خرجوا بالنتائج الخاطئة عن الولايات المتحدة يُقدَّمون إلى المحاكمة في إيران»، ذي دايلي تلغراف ، لندن، 8 كانون الأول/ديسمبر 2002.

200. سايمون تسدال ومايكل هوايت وإيوين ماك أسكيل وجيل تريملت، «إيران ستستخدم المحادثات مع بلير لتلمّح إلى تأييدها»، ذي غارديان، لندن، 29 كانون الثاني/يناير 2003.

201. ريتشارد بيستون وستيفن فاريل، «محتجون في طهران يرجمون السفارة [البريطانية] بالحجارة في اضطرابات معادية لبريطانيا»، ذي تايمز، لندن، 29 آذار/مارس 2003.

202. «صاروخ «يُرجَّح» أنه من حرب العراق يقتل إيرانياً - على حد قول أحد المسؤولين -»، طهران (وكالة الأنباء الفرنسية «فرانس برس»)، ذي جوردان تايمز، 9 نيسان/أبريل 2003.

الفصل السابع: العالم العربي

انتظر العالم العربي العدوان الأميركي المقرَّر بمزيج من القلق والاستسلام. وكانت كل الأنظمة في المنطقة مهتمة ببقائها هي في الدرجة الأولى، نظراً إلى أن التصرّف الأميركي شكَّل تهديداً لم يسبق له مثيل لأمنها. وسبق لواشنطن أن قامت برشوة أو ترهيب معظم الدول العربية بشكل فعّال، فأصبحت حرية الحركة لديها محدودة بالتالي. ولم تكن دول الخليج الصغيرة، مثل قطر والبحرين، في مركز يؤهّلها لمقاومة الضغوط الأميركية ـ البريطانية، فوافقت بتردّد على استضافة أعداد ضخمة من قوات «التحالف». وأدرجت الدعاية الغربية بعد ذلك مثل هذه الدول في لائحة المؤيدين لخيار الحرب، في حين أنها كانت في الحقيقة عاجزة عن الوقوف في وجه الصيغة الأميركية لدبلوماسية الدولة الأقوى بلا منازع. وحتى دولة الكويت الصغيرة التي وَهَبت نصف مساحتها البرية للنشاطات العسكرية الأميركية، لم تكن واثقة من خيار الحرب ولا مقتنعة به. وكان من السهل العثور على ناطقين حكوميين كويتيين يُشيدون بالموقف الأميركي، لكنْ كانت هناك أيضاً تلميحات إلى أن السلام أفضل من الحرب، وأن الوجود الأميركي صنوٌ للاحتلال الاستعماري.

وكان وزير الخارجية البريطاني جاك سترو في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2002، يؤكد للدول العربية أنه لا توجد خطط لتقسيم العراق على نحو يزعزع الاستقرار، وبدا تأكيده وكأن الغرب يتمتّع بحق تقرير التكوين الجغرافي للدول. ولم يكن لكلمات سترو وزنٌ يُذكر في المنطقة لأن «تغيير النظام» في العراق ظل منذ فترة طويلة الهدفَ الأميركي الأساسي. وإذا كان مثل هذا الهدف قابلاً للتحقيق في العراق، فيمكن اعتباره صالحاً بالنسبة إلى دول «مشاغبة» أخرى في الشرق الأوسط وأماكن أخرى. وعلى الرغم من خضوع معضم الدول العربية للضغوط الغربية من أجل تقديم العون، فإنها لم تكن راغبة في الحرب، لكنّها اقتنعت بأنها حتمية. وأشار سترو إلى أن الحديث عن «سيناريوهات ما بعد صدام» احتل مساحة كبيرة من مباحثاته خلال جولته في الشرق الأوسط[203].

كان العراق، في هذا الوقت، يبذل جهوداً كبيرة لحشد الرأي العام العربي ضدّ خطط واشنطن لشنّ عدوان عسكري جديد. ووصل اللواء علي حسن المجيد، ابن عم صدام حسين وإحدى الشخصيات الأساسية المؤثرة في نظام الحكم العراقي، في 17 كانون الثاني/يناير 2002 إلى سوريا ليطلب المساعدة من العرب، وذلك بعد خطاب مليء بالتحدي ألقاه صدام حسين، وقال فيه إن «بغداد، شعباً

وقيادة، مصمّمة على جعل مغول عصرنا ينتحرون على أسوارها»[204]. ومن المهمات الرئيسية التي تولاّها اللواء المجيد، تكذيب الأنباء التي ذكرت أن صدام يفكر في الهروب من بغداد: «هذا أمر سخيف. إذا سألتَ رضيعاً في العراق فستجد أنّه لا يصدق أقوالاً كهذه». واعتزم المجيد زيارة لبنان ومصر والأردن لشرح موقف العراق، وندّر بالروايات التي راجت عن احتمال رحيل صدام ووصفها بأنها من «أساليب الحرب النفسية»[205].

اجتمع قادة الدول العربية في عمّان في شهر آذار/مارس 2002 لمناقشة الأزمة المتفاقمة بشأن العراق، وأصدروا بالنتيجة قراراً جماعياً أعاد تأكيد ثوابت، من بينها:

استقلال العراق وسيادته؛ سلامة أراضيه ووحدتها؛ أمنه الإقليمي وعدم التدخّل في شؤونه الداخلية؛ المطالبة بوضع حد لجميع الإجراءات التي تمسّ سيادته وتهدّد أمنَه، خاصة تلك المتخَذة خارج إطار... قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وخصوصاً الضربات العسكرية.

ودعا المؤتمر كذلك إلى «رفع العقوبات المفروضة على العراق». وفي اجتماع القمة العربية التالي الذي انعقد بعد سنة في بيروت، تعهَّد العراق بأنّه لن يعود أبداً إلى غزو الكويت. وصافح رئيس الوفد العراقي عزت إبراهيم الدوري في جلسة مغلقة، نائب رئيس وزراء الكويت الشيخ أحمد الصباح الذي ترأس وفد بلاده، وأوحى هذا التضامن العربي بأن الدول العربية لن تتآمر بعد الآن مطلقاً مع واشنطن لشن حرب على العراق. ولكن، لم تمضِ بضعة أشهر حتى كانت دول عربية كثيرة تقدم دعمها العملي من جديد إلى المجهود الحربي الأميركي.

ومن الواضح أن حكومة الرئيس بوش أرادت لحرب عام 2003، أن تترك وقعاً دراماتيكياً على المنطقة، فيتدفّق نفط العراق بحرية وتبدأ أحجار الدومينو في التساقط. ووفق هذا السيناريو، كان من المحتمل أن تتعرض أنظمة الحكم في إيران والمملكة العربية السعودية وسوريا ومصر لضغوط شعبية متزايدة وأن تبدأ الإصلاحات السياسية في كل مكان. وأصرَّ بعض مساعدي الرئيس بوش على أنَّ زوال نفوذ صدام حسين سيؤدي إلى كسر الجمود بين إسرائيل والفلسطينيين سريعاً، واعتبروا أنه حتى أرييل شارون [رئيس الحكومة الإسرائيلية] لن يستطيع مقاومة اتفاق مستقبلي ترعاه الولايات المتحدة لإقامة دولة فلسطينية. وقال وزير الخارجية الأميركي كولن باول: «نحن نرفض المقولة المتعجرفة بأن الحرية لن تنمو في الشرق الأوسط». وأشار مراقبون إلى أن الحرب الجديدة ستُطلِق موجة من الغضب في المنطقة تشجع على شنّ هجمات إرهابية في العالم كله. ولم يُؤخَذ العالم الإسلامي بالحجج والذرائع الأميركية، ومن المرجَّح أن ردّة فعله ستكون العودة عقوداً

إلى الوراء من الكراهية والعداء. وقال محلّل الشؤون الأمنية في معهد بروكينغز Brookings Institution ، بيتر سينغر Peter Singer : «سيكون هناك قَدْرٌ كبير من عدم الاستقرار على المدى القصير، لكننا ببساطة لا نستطيع أن نعرف كيف ستتطوّر الأمور».

واجتمع القادة العرب قبل ثلاثة أسابيع من نشوب الحرب، في 28 شباط/فبراير 2003، على شاطئ البحر الأحمر لإعلان دعمهم للسلام. ولم يشكّ صدام حسين في أن القادة العرب الذين وصفهم بـ «الجبناء»، المجتمعين في شرم الشيخ، سيتخلّون عنه: «إن الشعب العراقي قادر على مجابهة أي عدوان أميركي. لا يدافع الشعب العراقي عن العراق فقط، بل عن الأمة العربية وأمنها واستقلالها». وتكهّن مصدر خليجي بما يُرجَّح حدوثه في اجتماع القمة:

سينَفُضُ العربُ أيديَهم من صدام حسين. سيقولون إنهم يعارضون الحرب، لكنَّهم سيبلغون صدام بأن الأمر يعود إليه لتفادي الحرب باحترام التزاماته الخاصة بنزع السلاح. ستكون هذه طريقة للعرب ليقولوا للأميركيين: نحن معكم، لكن رجاءً لا تفضحونا.

وكانت الصحافة العربية في تلك الفترة تعبّر عن غضبها لعجز الزعماء العرب المجتمعين في مصر. ونشرت صحيفة الرأي العام الكويتية رسماً كاريكاتورياً يقول أحد الأشخاص فيه: «لن أشتُمَ الجامعة العربية لأن شتم الميت حرام». وصَوَّر رسام كاريكاتوري من الأردن، عربياً يتسلَّق تلاً شديد الانحدار نحو القمة وهو يحمل علماً أبيض. وقالت صحيفة ذي دايلي ستار اللبنانية The Daily Star [الصادرة بالإنكليزية]، إن جامعة الدول العربية سجَّلت رقماً قياسياً جديداً في الفشل. وأضافت أنه من المُعيب «ألاّ يتمكّن الزعماء الاثنان والعشرون في المنطقة من صياغة سياسة خارجية مشتركة وتنفيذها». وعبَّرت صحيفة البيان الصادرة في الإمارات العربية المتحدة، عن رأي شائع بقولها: «بينما اشتدّت الأزمة بدا العرب أكثر عجزاً وإثارة للسخرية».

واعترف صلاح الدين حافظ، الصحافي في جريدة الأهرام القاهرية، بأنه لم يكن ثمة شيء يستطيع العرب فعله لمنع الحرب. وأقرّ بأنّ الزعماء العرب حُصِروا بين سطوة الأميركيين وغضب الشعب العربي. لقد كان المأزق واضحاً ولم تفعل الجامعة العربية شيئاً للخروج منه. وطرح طارق مصاروة في صحيفة الرأي الأردنية سؤالاً ينطبق على عدد من الدول العربية: «كيف يُفترض بنا أن نعمل لمنع الحرب عندما نستضيف القوات الأميركية والبريطانية على أراضينا؟».

وحثّ كولن باول في هذا الوقت، المؤتمر على إصدار قرار قوي يحضّ العراق على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة، كما لَمَّح إلى أنَّ على صدام حسين أن يطلب اللجوء [السياسي] لتفادي الحرب. وأعلن مُعظَم الناطقين العرب، أن لا شأنَ للولايات المتحدة في تقرير من يجب أن يحكم

الدول العربية، واتفق العرب على أن الحرب على العراق ستؤثر في العالم أجمع، وأنّ دول الشرق الأوسط ستدفع الثمن الأكبر. وحذّر الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى من أن الحرب «ستفتح أبواب جهنّم». وقال الرئيس المصري حسني مبارك إن الحرب ستشعل «حريقاً هائلاً» من العنف والإرهاب.

وفي 19 آذار/مارس 2003، عندما كانت الحرب على الأبواب، عرَضَ ملك البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة على صدام حسين، اللجوء في بلاده في محاولة يائسة لمنع الهجوم العسكري الوشيك. وحمّل الرئيس مبارك، الذي تحصل بلاده على بليوني دولار سنوياً مساعداتٍ من الولايات المتحدة، صدام حسين مسؤولية الكارثة المقبلة، في حين اتّهمت صحيفة الأهرام واشنطن بالتخطيط «لحرب استعمارية». ومضت صحيفة الوفد المصرية المعارضة إلى أبعد من ذلك فقالت: «إن بوش، الزعيم الأكثر غباءً في العالم، وقطيعَه من صقور حكومة الولايات المتحدة، أصبحوا خبراء وصانعي قرار يحدّدون مصيرنا للأجيال القادمة. هذه نكسة سيظل تاريخ منقطتنا يتذكّرها لزمن طويل». وقالت صحف قطرية إن الولايات المتحدة تريد السيطرة على نفط العراق وإعادة رسم خريطة المنطقة «لخدمة المصالح الأميركية والإسرائيلية». وكان ملك الأردن عبد الله الذي سمح بدخول القوات الأميركية إلى بلاده، يسير كالعادة على حبل سياسي مشدود في محاولة لحفظ توازنه بين الترهيب الأميركي والمعارضة الشعبية [الأردنية] العارمة للحرب. وقال أحد معلّقي صحيفة الرأي الأردنية: «من المضمون أنَّ العراق سيصبح قاعدة أميركية وصهيونية للسيطرة على المنطقة بكاملها. إن ذلك يفتح الأبواب أمام سيطرة إسرائيل على النفط العربي».

واستفزّت بداية الحرب رداً عارماً في كافة أرجاء الشرق الأوسط، لم تُعِره وسائل الإعلام الغربية الاهتمام الذي يستحقّ. وسار حوالى 30 ألف متظاهر في صنعاء عاصمة اليمن متوجهين إلى السفارة الأميركية وهم يهتفون «الموت لأميركا». وقُتِل أثناء التظاهرة صبي عمره 11 عاماً ورجل شرطة في تبادل لإطلاق النار مع المتظاهرين، وأُصيبَ العشرات بجراح. وأحرق المحتجون إطارات السيارات وحاويات القمامة وهم يصيحون «لا للسيطرة الأميركية، لا للنفاق الأميركي». واستعملت الشرطة في القاهرة، خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع لقمع المتظاهرين الذين ألقى بعضهم الأحجار والأثاث من المباني العالية. وهوجم صحافيون في فندق «النيل هيلتون». وكانت المنطقة الوسطى من المدينة مع حلول الظلام، محاصَرة بالكامل. وهتف المتظاهرون «بالروح بالدم نفديك يا بغداد». واشتبك المتظاهرون في الأردن مع الشرطة في عمّان ومَعَان، وهي معقل للإسلاميين. وأرسَلت السلطات الأردنيّة ناقلات جند مدرّعة للمرابطة قرب مخيمات اللاجئين

الفلسطينيين، ووجّه الملك عبد الله نداءً عبر التلفزيون دعا فيه الشعب إلى التزام الهدوء. وفي البحرين، حيث يقع مقر قيادة الأسطول الخامس الأميركي، استخدمت الشرطة الطلقات المطاطية والغاز المسيل للدموع والعصيّ ضد ألفي متظاهر كانوا زاحفين على السفارة الأميركية وهم يلقون الحجارة.

وخرج حوالى 30 ألف فلسطيني إلى شوارع الضفة الغربية وقطاع غزة وهتفوا مناشدين صدام حسين أن يقصف تل أبيب. وتظاهر 15 ألف شخص في مخيمات جباليا ورفح وخان يونس في قطاع غزة، احتجاجاً على الحرب. ودعا أحد أئمة مدينة غزة إلى «فتح الحدود» كي يتمكّن المتطوعون العرب من الذهاب والقتال إلى جانب الجيش العراقي. وسار في نابلس بالضفة الغربية قرابة 5 آلاف شخص وهم يهتفون بشعارات مثل «أميركا أُم الإرهاب». كذلك، نظّم الفلسطينيون مظاهرات احتجاج في مخيمات عين الحلوة [في صيدا] في لبنان واليرموك قرب دمشق في سوريا والوحدات في عمّان. وأحرق حوالى ألفي متظاهر في [مخيم] عين الحلوة أعلاماً أميركية وبريطانية وإسرائيلية. واستخدمت الشرطة اللبنانية في بيروت خراطيم المياه ضد 10 آلاف متظاهر لمنعهم من التوجّه إلى السفارة الأميركية. وهتف المتظاهرون قرب سفارتي الكويت وقطر «الموت لأميركا، الموت لبوش». كما أغلقت قوات الأمن السودانية في العاصمة الخرطوم، الشوارع لمنع آلاف المتظاهرين من الزحف نحو السفارة الأميركية.

كانت الأنظمة العربية تأمل يائسة، بأن تنتهي الحرب سريعاً، لا أن تتحوّل إلى صراع طويل على نسق المستنقع الفيتنامي مما سيُلهِب غضب شعوبهم. وتحدّث مواطن عراقي عبر محطة تلفزيون «العربية» الفضائية وسط ضوضاء الانفجارات فوق بغداد، فسأل: لماذا يسمح الرئيس مبارك للسفن الأميركية التي تقصف العراق بالمرور عبر قناة السويس. وقال معلّق أردني بارز، إن دولاً عربية صغيرة كانت عاجزة عن مقاومة الضغوط الأميركية، لكنَّ زعماء عرباً آخرين قبضوا رِشى لدعم المجهود الحربي الأميركي. وأفردت صحيفة الأهرام القاهرية صفحاتها لرواية المأساة التي يواجهها العراق، بينما استنكرت صحيفة الرأي القطرية سماح المملكة العربية السعودية بمرور صواريخ كروز الأميركية في مجالها الجوي. وحمل متظاهرون مصريون في الإسكندرية نعشاً كُتب عليه: «ضمير القادة العرب». وفي هذه الأثناء، ازداد التأييد الشعبي لصدام، وعبَّر أحد رجال المصارف العرب عن المزاج العام بقوله: «إننا متعطّشون إلى بطل عربي بعد كل هزائمنا في ساحات القتال، وبعد 50 عاماً من الذلّ، إلى درجة أنّنا نحوّل حتّى هذا المجرم العتيق صدام إلى أسطورة».

وفي هذا الجو، صارت البرامج التلفزيونية التي تُظهر انهيار نظام صدام تثير مشاعر الغضب واليأس والمهانة في كافة أنحاء العالم العربي. وعرضت محطات التلفزيون العربية مشاهد لعربات مدرعة أميركية تتجوّل في بغداد، وجنودٍ أميركيين يدخلون إلى قصور صدام، وأفرادٍ من ميليشيا «فدائيي صدام» وهم يخلعون بزّاتهم السوداء ويفرّون أمام القوات الأميركية المتقدّمة. وظهرت على شاشة «شبكة الأنباء العربية» جموع متظاهرين مصريين وهم يصيحون: «أين أنتم يا عرب؟ نحن مع صدام حسين». وعرضت محطة «الجزيرة» شريطاً لمحطة «سي.أن.أن.» الأميركية يظهر فيه جنود أميركيون يقتحمون منزلاً في بغداد ويُجبرون أسرة مذعورة على الخروج من دارها تحت التهديد بالسلاح. وكانت يُسرى أمين البالغة 23 عاماً من العمر تشاهد أخبار التلفزيون في منزلها في بيروت، وقالت: «أين الجنود العراقيون؟ لماذا لا يقاتلون؟ هذ مخجل».

وقال بعض العرب إن تلكَ دعاياتٌ للتحالف، وظلوا يأملون بحدوث شيء غير متوقَّع. وقال فيصل بن محمد، وهو موظف حكومي في الثلاثين من عمره في مسقط عاصمة عُمان: «لديّ شعور بأن شيئاً ما سيحدث ويفاجئ الجميع». لقد كانت الكرامة العربية على المحكّ، كما ساد شعور من القلق على المستقبل. وقال مدير التحرير في صحيفة السفير اللبنانية ساطع نور الدين: «يشعر كل العرب بأن العراق بلدنا، وأن العراقيين هم أهلنا، ونحن نشاطر الشعب العراقي آلامه. إننا نتخوّف ممّا قد يأتي بعد أن يزيح الأميركيون صدام حسين».

لقد عمَّ العالمَ العربي شعورٌ بالإحباط مع بداية ما وصفه أحد الفلسطينيين بـ «الاستعمار الجديد»: «يوجد فارق كبير بين الشعوب والأنظمة التي تحكمها بالاستبداد. يدرك العراقيون أن الأميركيين لم يأتوا كمحرِّرين، بل لفرض سيطرتهم على النفط». وكانت هناك مخاوف أيضاً من أنَّ احتلال العراق لن يكون نهاية الطموحات الأميركية. وفي 9 نيسان/أبريل عندما كانت قوات صدام قد انهزمت بالكامل تقريباً، أعلن مساعد وزير الخارجية الأميركي جون بولتون John Polton : «نأمل أن تتعلّم بعض الأنظمة من العراق الدرس الصحيح، وأن تدرك أنَّ السعي إلى أسلحة الدمار الشامل ليس من مصلحتها. أظنّ أن سوريا مثال جيد، حيث أرجو أنْ تفهم أنّ عليها التخلّي عن برنامج الأسلحة الكيميائية وبرنامج الأسلحة البيولوجية اللذين تتابع تطويرهما».

وقارنت إحدى الصحف العربية بين انهيار المقاومة العراقية و«النكبة»، أي حين قيام دولة إسرائيل في عام 1948. وحمّلت صحف أخرى «الديكتاتور» العراقي مسؤولية الكارثة التي حلَّت بالعالم العربي. ونشرت صحيفة عرب تايمز Arab Times الكويتية الناطقة بالإنكليزية، عنواناً عريضاً يقول: «تحريرنا اكتمل» Our Liberation Complete. وقال ناشر صحيفة السفير

اللبنانية طلال سلمان: «فَرَض صدام حسين على شعب العراق بعد ليل استبداده الطويل، ليلَ الاحتلال الأميركي ـ البريطاني». وحاولت صحيفة الوفد المصرية [المعارضة] جاهدة أن تصوّر القوات العراقية وكأنّها صامدة أمام القوات الأميركية، بينما اعترفت صحيفة الجمهورية [الموالية] المصرية بـ «الحقيقة المُرّة»: «لقد خدع صدام العراقيين والعرب، وسقطت بغداد في لحظات». وشبَّهت صحيفة اليوم السعودية مصير جميع المستبدّين بمصير صدام، وقالت: «سيكون هذا مصير أي ديكتاتور يقتل شعبه ويضطهده ويسرق ثرواته. ولو كان الشعب مع صدام حسين لما تمكّنت أي قوة... من احتلال العراق»!

كان عام 2003 عاماً مُهيناً للعالم العربي، وصار زعماء المنطقة ينظرون إلى المستقبل بريبة وتوجُّس: يخشى بعضهم احتمال تزايد الغليان في دولهم، ويتساءل البعض الآخر عما إذا كان هو الهدف التالي لقوة عظمى أصبحت أكثر جرأة. ولم يعتقد مراقبون كثيرون أنَّ العراق سيكون خاتمة الموضوع: فحكومة الرئيس بوش كانت تبيّت بوضوح طموحات لإعادة تشكيل الشرق الأوسط على نحو يعود بالنفع على الولايات المتحدة وإسرائيل. وبقي على المستقبل أن يكشف ما إذا كانت أطوع حليفات واشنطن، وخصوصاً بريطانيا وأستراليا، ستكون جريئة بما يكفي لارتكاب اعتداءات أخرى.

الكويت

قدّم نظام حكم أسرة آل الصباح في الكويت، معونة ضخمة للحملة العسكرية الأميركية، فوضع المياه الإقليمية والمجال الجوي ونصف المساحة البرية للكويت تحت سيطرة القوات الأميركية، وكان بذلك أكثر تأييداً للأميركيين من الأسرة الحاكمة السعودية التي ازداد قلقها من الضغوط الداخلية، ولم ترغب في «استضافة» قوات أميركية كبيرة كتلك التي استخدمت الأراضي السعودية في حرب عام 1991: لقد تغيّرت الأزمنة.

كانت الكويت في بادئ الأمر منقسمة على نفسها حول مقدار الدعم الذي يجب تقديمه إلى الأميركيين في عام 2003، وذلك برغم كل مشاعر الغُبن والاستياء التي خلّفها غزو [صدام للكويت] عام 1990. وكان بعض الناطقين الرسميين مستعدّين لإعلان معارضة الكويت للحرب بينما ساهمت أحداث وقعت أخيراً في زيادة التوترات الداخلية الكامنة في المجتمع الكويتي. واستنتج تحقيق برلماني في شهر أيار/مايو 1995 أن الحكومة الكويتية كانت مهملة إلى حدّ كبير أثناء الغزو

العراقي في عام 1990. وحثَّ تقرير لجنة التحقيق أميرَ الكويت على صرف جميع المسؤولين الذين أساؤوا تقدير الوضع إلى هذه الدرجة. وادّعى التقرير الذي لم تنشره السلطات الكويتية، وإنْ تكُنْ صحيفة الحياة قد حصلت عليه، أنّ أسرة الصباح الحاكمة تجاهلت تحذيرات عن الغزو ثم هجرت البلاد. واتُّهم الشيخ سعد العبد اللّه الصباح الذي كان ولياً للعهد، بتجاهل تقارير استخباراتية بهذا الخصوص. وقد رحل الأمير وعائلته من البلاد ولم يتركا خلفهما قيادة سياسية، بل خلَّفا جيشاً مشتَّتاً.

ويبدو مُرجَّحاً أن تكون مثل هذه الانتقادات قد ركَّزت تفكير أسرة الصباح على متطلبات الفترة السابقة لحرب عام 2003، ولم يكن هناك أي احتمال الآن لنزوح الأسرة الحاكمة عن البلاد مرة أخرى لأن الكويت لم تكن معرَّضة لأي تهديد جدّي برغم كل الدعايات عن الصواريخ العراقية المُخبَّأة. ولم تكن هناك أي قدرة لدى القوات العراقية لمهاجمة القوات الأميركية المحتشدة في الكويت، ناهيك بتكرار غزو عام 1990. وكانت النتيجة أنْ قرّرت الكويت استضافة قوات أميركية ضخمة على أرضيها برغم وجود شعور بعدم الارتياح وتأكيدات الكويت أنها تُعارض الحرب: لم يتكرّر هذه المرة الفشل الذريع لعام 1990، ولكنَّ الحرب وَضَعت الكويت تحت ضغوط من نوع آخر مثلما حدث في عام 1991.

بعد حرب الخليج [الثانية] عام 1991، جرى حثُّ الكويت على السير نحو الديموقراطية، كإعطاء النساء حقوقهن السياسية والسماح بقدر من حرية التعبير على الطريقة الأميركية، من دون أن يعني ذلك أن أسرة الصباح راغبة في التخلّي عن إمساكها بزمام السلطة. وكان أمير الكويت الشيخ جابر الصباح قد حلّ مجلس الأمة (البرلمان) في 4 أيار/مايو 1999 بعد أن هدّد نواب بطرد وزير الشؤون الإسلامية أحمد الكُليب لظهور أخطاء في 120 ألف نسخة من القرآن. وتقرر إجراء انتخابات جديدة في 3 تموز/يوليو، وبدا أنّ النساء سيحصلن أخيراً على حق التصويت برغم أن أسرة الصباح ستُبقي سيطرتها على النظام البرلماني.

وافقت الحكومة بموجب تعليمات أمير الكويت في 17 أيار/مايو 1999، على مشروع قانون يمنح النساء حقّ التصويت والترشيح للمناصب العامة، على أن يصبح الإجراء ساري المفعول ابتداء من عام 2003. لكن ما زلنا لم نر كيف ستؤثر حرب عام 2003 في قضية تحرير المرأة. وكانت ناشطة حقوق المرأة وأستاذة العلوم السياسية في جامعة الكويت معصومة المبارك قد قالت في عام 1999: «أخيراً! إنه لَشعور عظيم أن تحصل على شيء حُرِمت منه وقتاً طويلاً». وعبّر عضو البرلمان المنحلّ أحمد باقر عن الرأي السائد بين الرجال بقوله: «عندما يصوّت الرجل فإنّه يمثل

الأسرة بأكملها». واستمرّت هذه التوترات في المجتمع الكويتي وظلت الريبة تحيط بالأثر الذي ستتركه حرب عام 2003 على تحرير المرأة.

رفض البرلمان الكويتي المؤلف من نواب ذكور فقط، مشروع القانون الذي كان من شأنه السماح للنساء بالانتخاب ابتداءً من عام 2003، وأظهرت نتيجة الاقتراع (32 صوتاً ضد مشروع القانون مقابل 30 صوتاً لصالحه)، أنّ بعض النواب الذين كانوا يؤيدون تحرير المرأة في السابق قد غيّروا رأيهم. ورأت الكاتبة ليلى العثمان بعض العزاء في النتيجة المتقاربة للتصويت، وقالت: «أنا متأكدة من أنَّ مؤيّدينا في مجلس الأمة سيحاولون قريباً تقديم مشروع قانون جديد». وجاءت تعليقات وسائل الإعلام الغربية الليبرالية كما كانت متوقعة: «الكويت تُمدِّد إلى الأبد ما لا يُمكن الدفاع عنه»[206]. ولم يساهم دنوّ حرب عام 2003 على الإطلاق، حتى تلك الساعة، في تشجيع المجتمع الكويتي على الإصلاح السياسي.

وادّعى محامون لمشتبهين بعضوية تنظيم القاعدة أمام محكمة كويتية، في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2002، أنّ موكّليهم تعرّضوا للتعذيب. وبقيت وسائل الإعلام تحت سيطرة حكومية كاملة، وعرضت شريط فيديو يُظهر هجوماً كيميائياً على الكويت بصواريخ سكود. وكان الشعب الكويتي في ظل هذا الجو المشحون، يتوقع الحرب ويُهيّئ نفسَه للأمر المحتوم. وجرى سحب مئات ملايين الدولارات من أميركا واستثمارها في الكويت. وسجّل مؤشر سوق الأسهم في الكويت ارتفاعاً كبيراً بلغ أكثر من 30 نقطة في أوائل عام 2003. وقال أحد المستثمرين بعد أن سحب أكثر من 90 مليون دولار من بنوك أميركية خلال أسابيع قليلة: «ينظر الناس في الكويت إلى ما حدث لأميركا في 11 أيلول/سبتمبر وكلِّ التهديدات بتنفيذ مزيد من الأعمال الإرهابية، واقتنعوا بأنه من الأسلم الاحتفاظ بالمال في الوطن».

تدفّق آلاف الجنود الأميركيين على الكويت استعداداً للحرب، ومُنِع نتيجة لذلك صيّادو الأسماك الكويتيون من ممارسة عملهم بسبب خوف الأميركيين من هجمات انتحارية بالقوارب. وتذكّرت السلطات هجوم تنظيم القاعدة على السفينة الحربية الأميركية يو.أس.أس.كول U.S.S. Cole في ميناء عدن في عام 2000، وأُعلنت جميع المياه المتاخمة لسواحل الكويت منطقة محظورة على الصيادين، فأُرغِمت مُعظم مراكبهم العربية التقليدية البالغ عددها 750 مركباً على البقاء حبيسة الموانئ. وقال أبو سليمان الذي يمارس مهنة الصيد منذ 40 عاماً، إن الحديث عن الحرب «كان كارثة عامة علينا وعلى أُسرِنا». وعبّر أخوه الأصغر عبد الكريم عن وجهة النظر السائدة بين

الصيادين، «في البداية أيّدتُ فكرة التخلّص من صدام على أيدي الأميركيين. كان ذلك قبل أن أعلم أنّني سأصبح بلا عمل. الآن لا أستطيع حتّى أن أشتري سمكاً في السوق».

وبدأت الكويت في استيراد الأسماك بثمن أكبر من باكستان والهند، وأُجبِر آلاف الهنود والمصريين الفقراء الذي كانوا يكسبون قُوْتهم من صناعة صيد الأسماك في الكويت، على العودة إلى بلادهم. وسادت مخاوف من أن تُرغِم الحرب عدداً كبيراً من الأجانب المقيمين في الكويت، والبالغ عددهم مليوناً ونصف مليون شخص، على الهروب من البلاد. وقال مسؤول أميركي: «إنّنا ندرك حجمَ المعوّقات التي نتسبَّب بها، وبودّنا أن نشكر شعب الكويت على التضحيات التي يقدّمها».

لقد شُطِرت البلاد في وسطها، وأدّى مجيء الأميركيين إلى زيادة عدد سكان الكويت البالغ عددهم 2.3 مليون نَسَمة بنسبة 10 في المئة. وأصبح نصف أراضي الكويت منطقة مُحرَّمة على شعبها، وأخذ الاستياء ينتشر تحت سطح المجتمع الكويتي. لقد عاشت الكويت أجواء قلق حقيقي، حيث قُتِل عدد قليل من الأميركيين برصاص من وُصفوا بأنهم «إرهابيون» عرب، وترافق ذلك مع احتجاج الأقلية الدينية المتشدّدة في الكويت على الوجود العسكري الأميركي، وقوبلت السياسة الأميركية في فلسطين بعداء واسع النطاق. كما طُرِد آلافُ الكويتيين من رُعاة الأغنام والإبل من أراضيهم لإفساح المجال أمام القوات الأميركية، وانتشرت مشاعر الاستياء بينهم. وقال أحد الرعاة المطرودين المدعو عبد الله، والذي أُجبر على البقاء في منطقة كثيرة الأوساخ إلى الجنوب من مدينة الكويت: «كنّا دائماً نرعى في الشمال لأنَّ المنطقة هناك نظيفة ومفتوحة. هنا، المنطقة قذرة، والأعشاب مختلفة وليست صحية. أغنامنا تُصاب بالأوبئة».

كان الرعاة وآلاف غيرهم من الأُسر الكويتية المُرحَّلة عن ديارها، ضحايا للحرب قبل أن تبدأ. وستحتاج الأرض إلى سنوات عديدة لكي تتعافى من الأضرار التي خلّفتها الآليّات العسكرية الثقيلة. وحاولت السلطات الكويتية والأميركية إلى حدّ كبير، تمويه درجة استياء المواطنين الكويتيين العاديين، لكنَّ زرع بذور الشقاق وعدم الاستقرار كان قد بدأ بالفعل. وأعرب أستاذ الشريعة في جامعة الكويت عبد الرزاق الشايجي عن رأي الأقلية الدينية المتشدّدة ذات الحجم المُعتَبر في الكويت، عندما قال: «لم تقدِّم الولايات المتحدة حجّةً مقنعة للحرب. هدف الأميركيين هو تغيير الخريطة. إنهم يريدون مساعدة إسرائيل وحماية النفط ومطاردة المجموعات الإسلامية وتغيير العالم الإسلامي بكامله». وأضاف يقول إن القوانين في معظم الدول العربية «لا تختلف عن تلك القوانين التي يطبّقها صدام حسين». واستغرب أن يتحدث جورج بوش الآن عن إدخال الديموقراطية إلى العراق، حيث «إن العراق هكذا منذ 30 عاماً».

لقد كانت الكويت بالنسبة إلى أهداف حرب عام 2003، أكثر من مجرد دولة حليفة للولايات المتحدة، حيث مثل وجود القوات الأميركية احتلالاً للكويت قبل أن يكون احتلالاً للعراق، وهو ما لم تلحظه وسائل الإعلام الغربية كثيراً. وعلى الرغم من بقاء الكويت حليفة للولايات المتحدة، لكنّ مشاعر الاستياء لدى المواطنين الكويتيين العاديين التي تؤجِّج نارَها مشاهدُ معاقبة دولة عربية شقيقة وإذلالها، لا بدَّ من أن تكون لها عواقب في المستقبل.

المملكة العربية السعودية

رفضت المملكة العربية السعودية المتخوّفة من متطرّفيها المحلّيين، تقديم دعم غير محدود للغزو البري الأميركي ضد العراق. وقد عزّز هذا الرفض خلافاً للمنطق، التزام أميركا العمل العسكري. وقال استرتيجيو واشنطن إنه إذا لم يعد من الممكن الاعتماد على السعوديين فقد يكون مصدرٌ حيوي من مصادر بترول الشرق الأوسط في خطر، ممّا يجعل الاستحواذ على حقول النفط العراقية مغرياً أكثر من ذي قبل. وظلّت السعودية معارضة للحرب ولكن بشكلٍ أقلّ من دولٍ أخرى كسوريا وليبيا. وشعر معظم العالم العربي بعجزه عن التأثير في مجرى الأحداث. وكان النظام المصري يُعرب بين الحين والآخر عن وجهات نظر قومية عربية، لكنَّ الرئيس مبارك فعل كل ما في وسعه لعدم إغضاب الولايات المتحدة حتى يحافظ على مبلغ البليوني دولار الذي يأتي بلاده من الولايات المتحدة سنوياً. ولم يَصدر عن مصر أي تلميح إلى أنها ستَضعُ قيوداً ذات فاعلية أكبر على استخدام قناة السويس من قِبَل السفن الحربية الأميركية التي تعبر لتنفيذ هجوم عسكري ضد دولة عربية أخرى.

وقد واجهت السعودية توتراتٍ غير مسبوقة في الوقت الذي كانت تشعر فيه بالانزعاج وتُعاني انقساماً حاداً في الرأي حيال ظروف حرب عام 2003. وتآمرت عوامل كثيرة لهز ثقة الأسرة الحاكمة السعودية التي طالما كانت حليفاً ثابتاً ومخلصاً للولايات المتحدة، ومنها انفجارات قنابل وحوادث إرهابية ونفاد الصبر الأميركي والمحاولات الأميركية للربط بين الدعم المالي السعودي للفلسطينيين ودور السعودي [المنزوعة عنه الجنسية السعودية] أسامة بن لادن ومشاركة بعض السعوديين في أحداث 11 أيلول/سبتمبر وعدد مؤيدي أسامة بن لادن في السعودية. وقد سادت منذ فترة طويلة قناعةٌ بأن أي تهديد جدّي لأسرة آل سعود قد يؤدي إلى وقف إمدادات النفط الحيوية إلى الغرب. إذاً، ماذا يحدث إذا وقعت موارد النفط السعودية في أيدي جماعات أصولية؟

لقد أدركت الأسرة الحاكمة السعودية منذ زمن بعيد، أن بقاءها يتوقَّف على حسن نوايا الولايات المتحدة، لكنّ العلاقات الأميركية ـ السعودية توتّرت خلال عام 2002 وفي أوائل عام 2003. ولم يكن اعتماد أسرة آل سعود مقتصراً على عائدات النفط من المشتريات الغربية، بل على الدور الأميركي في تدريب قوات أمنها والخبرة التقنية الأميركية في أعمال المراقبة والرصد والحماية الدبلوماسية والسياسية الأميركية في العالم الأوسع. ويتهم المعارضون السعوديون المملكة بالتضييق في مجال حقوق الإنسان، ولكن الولايات المتحدة لم تكن، سابقاً، تعير هذه الاتهامات أي اهتمام. فماذا سيحدث لو تبخّرت النوايا الحسنة الأميركية؟ وماذا يكون إذا استهدفت واشنطن أسرة آل سعود واعتبرتها عائقاً أمام تدفّق النفط بشكلٍ آمن إلى الغرب؟

وراجت خلال عامي 2002 و2003 تكهّناتٌ كثيرةٌ بأنّ الولايات المتحدة تغزو العراق لا لتأمين موارد النفط العراقية فحسب، بل موارد النفط السعودية أيضاً، ضمن خطة قد تجعل السعودية هدفاً للحرب الأميركية. وقال عضو البرلمان البريطاني عن حزب العمال وداعية السلام الذي لا يكلّ جورج غالاوي George Galloway في سياق حديثٍ له عن جدول الأعمال الأميركي المرجَّح:

أنا أعتبر وليَّ عهد المملكة العربية السعودية [الأمير عبد الله بن عبد العزيز] خطوة كبيرة إلى الأمام مقارنة بما كان عليه الوضع سابقاً. أعتقد أنه رجل يتمتّع بالكرامة، لكنني أعتقد أيضاً أن أعضاء آخرين من أسرته موالون للغرب. والسؤال الكبير في العربية السعودية هو إذا كان ولي العهد الأمير عبد الله سيتمكَّن من تحقيق سيطرة كاملة على البلاد. وإذا فعل، فأظن أننا سنرى سياسة مختلفة من جانب العربية السعودية تجاه القضية العراقية والقضية الفلسطينية، والتساؤل حيال ما إذا كانت الثروة النفطية العربية للعرب أم للغرب[207].

وأعلن غالاوي أيضاً أن هناك أناساً في لندن «يناقشون الآن علناً تجزئة العربية السعودية، ويناقشون علناً اقتسامها ـ أي معاهدة سايكس بيكو جديدة في العربية السعودية» ـ[208]. وقال إن أعضاء في البرلمان ووزراء [حاليين] ووزراء سابقين تحدَّثوا إليه في الأشهر القليلة الماضية[209]، وشككوا في بقاء العربية السعودية دولة ذات كيان واحد.

وربَّما بدأ السعوديون يدركون أن الاستراتيجيين الأميركيين وضعوا موارد النفط السعودية نصب أعينهم[210]، ولذلك بذل السعوديون أقصى جهدهم لاسترضاء الولايات المتحدة عندما اقتربت الحرب. وتابعت واشنطن سعيها من دون كلل لإجبار السعودية على قبول العدوان الأميركي المقرر، فصدرت عنها أصوات مهدّئة، ونجحت بالفعل في الحصول على قدر من الدعم السعودي.

رُبَّما لن تكون القوات الأميركية موضع ترحيب على الأرض السعودية، وربّما لن تكون حرارة العلاقة بين البلدين الآن كما كانت في عامي 1990-1991، ولكنْ ماذا عن القواعد الجوية؟

لقد وافق السعوديون تحت ضغط دبلوماسي أميركي لا هوادة فيه، على السماح لواشنطن باستخدام القواعد الجوية الضخمة في السعودية لضرب الأهداف العراقية. وساعد هذا التنازل على تثبيت أسعار البترول ولكنّه أدى إلى هبوط الجنية الإسترليني. ولم تجابه السعودية، شأنها شأن الكويت، أي تهديد عسكري حقيقي من العراق في حرب عام 2003، لكنَّ الهجمة الجديدة على مجتمع إسلامي لا بدّ من أن تُصعِّد التوترات الداخلية في العربية السعودية مما يهدّد أمن موارد النفط السعودية ويشجّع استراتيجيي واشنطن على التفكير في عمليات غزو أخرى خدمةً لمصالح الولايات المتحدة.

كانت حكومة الرئيس بوش عازمة على حشد أكبر دعم سعودي ممكن للحرب المقررة، لكن استراتيجيي واشنطن اختلفوا اختلافاً عميقاً حول كيفية معالجة الموضوع. لقد كان بين الخاطفين الانتحاريين التسعة عشر الذين قاموا بهجوم 11 أيلول/سبتمبر 2001 خمسة عشر مواطناً سعودياً، وشعر البعض بالقلق من أن تتردَّد الرياض في اتخاذ إجراءات ضدّ مموّلي تنظيم القاعدة. وتوصّل البيت الأبيض والسلطات السعودية في شهر شباط/فبراير 2003، إلى صفقة يُسمح بموجبها للحلفاء بشنّ عمليات جوية ضد العراق من الأراضي السعودية، بينما يُسمح بالمقابل لأسرة آل سعود بأن تُصرّ على انسحاب القوات الأميركية عندما تنتهي الحرب. وتجاهلت وسائل الإعلام تجاهلاً تامّاً أنَّ انسحاب القوات الأميركية من المملكة العربية السعودية كان من المطالب الرئيسية لأسامة بن لادن: لقد وافق السعوديون على هدف مركزي لتنظيم القاعدة.

وذكر شاهد في أوائل شهر آذار/مارس، أنَّ مئاتٍ من الجنود الأميركيين تموضعوا داخل مطار مدني سعودي، مما عزَّز احتمال شن هجوم بري أميركي مفاجئ على بغداد عبر الصحراء. وتبعد مدينة عَرْعَرْ التي يتبعها المطار المذكور مسافة 400 كيلومتر فقط عن بغداد مِمَّا يتيح رحلة سريعة وخالية من المتاعب نسبياً إلى العاصمة العراقية عبر مناطق خالية من السكان. وشاهدت صحيفة ذي غارديان اللندنية نسخة أمر سعودي رسمي بإغلاق المطار أمام الحركة العادية، بينما كانت السلطات السعودية في الوقت نفسه، ترفض تأكيد تسليم المطار إلى القوات الأميركية. وقد ادّعت حركة الإصلاح الإسلامي في الجزيرة العربية إضافة إلى ذلك، أن قوة أميركية يتراوح عدد أفرادها بين 2000 و5000 جندي هبطت في مدينة تبوك الشمالية التي تضم ثكنات عسكرية.

كان من البديهي أن العربية السعودية تعرّضت لضغوط أميركية كبيرة لكي تساعد المجهود الحربي الأميركي بطرق مختلفة: استضافة القوات؛ السماح باستخدام القواعد الجوية السعودية؛

وتخزين 15 مليون برميل من النفط كمخزون احتياطي ضد آثار الحرب الوشيكة. وقال مسؤول رفض الإفصاح عن اسمه، إن السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وافقت على تزويد الأردن بـ 120 ألف برميل من النفط يومياً لمدة غير محدودة بضغط من حكومة الرئيس بوش: لقد وافقت المملكة العربية السعودية على تقديم دعم كبير للحملة العسكرية الأميركية. وقرَّرت واشنطن أنَّ الرياض هي الآن جزء من «تحالف الراغبين» [في الحرب]، لكنْ، سيكون هناك ثمنٌ يجب دفعه. فقد كانت الجماعات الإسلامية في المملكة التي تضم الأماكن المقدسة في مكة والمدينة المنوَّرة، وهي الموطن الأصلي لأسامة بن لادن، غاضبةً فعلاً بسبب الحرب المقبلة. وكان ولي العهد الأمير عبد اللّه يفكّر في إصلاحات معتدلة، إلاَّ أنَّ هذه لن تُسفِر إلاَّ عن إغضاب الأصوليين. وعندما اتضحت مسيرةُ الحرب ونتائجها أمام السعوديين وشعوب العالم العربي كلها، انتشرت على نطاق واسع مشاعر المهانة والإحباط واليأس. وشعر سعوديون كثيرون كغيرهم من العرب في كلّ مكان، بغضب شديد، لأنّ زعماءهم لم يمنعوا «جيوشاً مسيحية» من شنّ عدوان كاسح على دولة مسلمة مستقلة. ولن ينتج عن حرب عام 2003 إلاَّ زيادة مشاعر القلق في أسرة آل سعود.

سوريا

كانت سوريا، إلى جانب العراق طبعاً، أشدَّ الدول العربية معارَضةً لحرب عام 2003، وظلت صامدة على موقفها طوال فترة النزاع. وانتقد الرئيس السوري بشار الأسد خلال مؤتمر صحافي مشترك في دمشق في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2002، رئيس وزراء بريطانيا توني بلير لموقفه التهجُّمي:

لا نستطيع أن نقبل ما نراه يومياً على شاشات التلفزيون من قتل للمدنيين الأبرياء (في أفغانستان). هناك مئات يموتون كل يوم... علينا أن نفرّق بين مكافحة الإرهاب والحرب. نحن دائماً ضد الحرب. نحن، وأنا شخصياً، نفرق بين المقاومة والإرهاب. المقاومة حق اجتماعي وديني وقانوني تحميه قرارات الأمم المتحدة... (مشبهاً الفصائل الفلسطينية بالمقاومة الفرنسية).

وكان هذا رداً واضحاً على المحاولات الأميركية ـ البريطانية لتصنيفِ الناشطين الفلسطينيين كإرهابيين:

هل يستطيع أحد أن يتهم [شارل] ديغول بأنّه كان إرهابيّاً؟ كلاّ. إسرائيل تبرهن كل يوم أنها ضد السلام. كما أن الرغبة في السلام لا تستطيع أن تتعايش مع الرغبة في القتل. فلائحة الاغتيالات لا

يمكن أنْ تكون تعبيراً عن الرغبة في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة. إن إسرائيل تمارس إرهاب الدولة كل يوم.

وكان الرئيس الأسد، في 12 كانون الأول/ديسمبر، وقبل أيام من قيامه بزيارة إلى لندن، دافع عن التفجيرات الانتحارية الفلسطينية، وحذّر من أنّ حرباً تقودها الولايات المتحدة ضد العراق ستخلّف نتائج كارثية، وتخلق «تربة خصبة للإرهاب» على امتداد الشرق الأوسط. وقد كانت هذه الحجج مألوفة، ولم تستثر إلاَّ ردوداً قليلة من المحلّلين الكبار والسياسيين الغربيين. ويشاطر الناسُ في المنطقة بكاملها السوريين وجهات النظر هذه، إلاَّ أنَّ الزعماء العرب نادراً ما يعبّرون عنها علناً بسبب الضغوط الأميركية.

ولم يمضِ وقت طويل حتى استجابت واشنطن للضغوط الإسرائيلية، وبدأت في انتقاد سوريا بزعم أنها تدعم نظام صدام. وندّد دونالد رامسفلد بسوريا في 3 نيسان/أبريل 2003، في ذروة الحرب الأميركية على العراق، لتجاهلها تحذيرات أميركية، وادعائه تزويدها العراق بمعدات عسكرية. وأعلن أنَّ الولايات المتحدة ستحمّل الحكومة السورية مسؤولية إرسال شحناتٍ مزعومة من الإمدادات إلى العراق، من بينها نظاراتُ الرؤية الليلية. وقال إن مثل هذا السلوك يُعتبَر عملاً عدائياً.

وسبق لكولن باول أن زاد الضغط على سوريا وإيران، وقال إن هاتين الدولتين ستواجهان رداً من الولايات المتحدة «بعد انتصارها في الحرب على العراق» إذا لم تعدِّلا أساليبهما [وسياساتهما]. وقال باول إن أمام دمشق خياراً حاسماً، ففي استطاعتها مواصلة تقديم دعم مباشر لجماعات تصفها واشنطن بـ «الإرهابية» ولنظام صدام حسين المشرف على الموت، أو «يُمكِنها اختيار مسار أكثر وعداً بالأمل». وأكّد أن سوريا وليبيا يمكن أن تُوضَعا «ضمن الفئة نفسها» التي تضمّ إيران [«محور الشر»]، مكرراً آراء نائب وزير الخارجية جون بولتون الذي لمّح إلى أن هاتين الدولتين عضوتان صغيرتان في «محور الشر» حسب تصنيف الرئيس بوش. وأضاف باول قائلاً: «إننا لم نسحب عن الطاولة أيّاً من خياراتنا».

ودأب دونالد رامسفلد على التوسّع في هذا الموضوع، فراح يوجّه تحذيرات جديدة إلى سوريا وإيران، وهو موقف انتقده دبلوماسيون بريطانيون لأنه سيؤدي في الغالب إلى تأجيج الرأي العام العربي مما يعود بنتائج عكسية في المنطقة كلّها. وقال رئيس الوزراء توني بلير إن بريطانيا ليست لديها «أيّ خطط على الإطلاق» لعمل عسكري ضد سوريا أو إيران. كما اعتبر وزير خارجيته جاك سترو «أنه لن يكون هناك أي مبرّر من أي نوع للقيام بأي عمل [عسكري]». وأضاف سترو

قائلاً إن بريطانيا تعمل على تحسين علاقاتها مع سوريا، لكنْ على سوريا ألاَّ تسمح باستخدام أراضيها كممرّ للإمدادات العسكرية إلى العراق. [ونفى سترو أن تكون سوريا وإيران في مرمى الحرب]، ولم يشعر بأي داعٍ إلى القلق من خلال خلق انطباع بأنّهما ستكونان الهدفين التاليين حالما يتم القضاء على العراق. وقال: «لو كان ذلك صحيحاً لشعرتُ بالقلق. لكن ذلك غير صحيح، ولن تكون لنا أي علاقة أياً تكن مع منحىً كهذا». ولكن، لم تمضِ إلا فترة قصيرة حتى تغيَّر موقف سترو، ففي 14 نيسان/أبريل طُرح عليه السؤال نفسه في هيئة الإذاعة البريطانية فأجاب: لن أخوض في فرضيات من نوع «ماذا يكون إذا...»!

واصلت سوريا معارضة الحرب أثناء احتدامها. واتهم بيان صادر عن وزارة الخارجية السورية واشنطن بالسعي إلى «شهادة حُسن سلوك» من إسرائيل. وقال البيان: «لقد اختارت سوريا أن تكون مع الشرعية الدولية المتمثلة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. كما اختارت الوقوف مع الشعب العراقي الذي يواجه غزواً غير شرعي وغير مبرَّر». وصرَّح وزير الخارجية السوري فاروق الشرع بأن لسوريا «مصلحة قومية في طراد الغزاة من العراق». وحثّ الرئيسُ بشار الأسد في مقابلة أجرتها معه صحيفة السفير اللبنانية، الدول العربية على تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك «النائمة في الأدراج».

في المقابل، عُلِم في أوائل شهر نيسان/أبريل، أن بريطانيا كانت تُصدِّر لسوريا نوعاً من الأحماض يمكن استخدامه في صنع أسلحة كيميائية، وأنها زَوَّدتها بمعدات عسكرية تُمكِّن القوات من القتال ليلاً. وكشفت تقارير وزارة التجارة والصناعة أن وزراء بريطانيين وافقوا بين عامي 1999 و2001 على منح رخص تصدير بقيمة 1.5 مليون جنيه إسترليني لمعدّات قد تُستَخدم من قبل سوريا لأغراض عسكرية. وجاء في تقرير لوزارة التجارة والصناعة البريطانية صدر في عام 2001، أن الصادرات تضمَّنت «مواد أولية كيميائية سامة»، و«تجهيزات تُستعمل في المعدات العسكرية للتنظير بالحرارة والأشعة ما دون الحمراء»، و«خوذات طيران عسكرية». وكانت وزيرة التجارة باتريشيا هيويت قد أعطت إجازة مفتوحة لتصدير «معدات تُستَخدم في الرشاشات والبنادق الهجومية وبنادق القنّاصة». وأعربت الوزارة عن اعتقادها أنّ المواد الأولية الكيميائية مُخصَّصة للاستخدام في إزالة البقع، لكنها اعترفت بأنَّها لا تستطيع أن تضمن عدم استخدام مثل هذه المستحضرات الكيميائية لأغراض عسكرية. وقال خبير الأسلحة الكيميائية الدكتور جوليان روبنسون Julian Robinson إن المواد الأولية يُمكن أن تُستَخدم في صنع أسلحة كيميائية مثل

غاز الأعصاب وغاز الخردل. وقد سبّب كشف هذه المعلومات حرجاً لحكومة بلير التي كانت تُجهد نفسها لاسترضاء الولايات المتحدة.

بدا واضحاً الآن أن واشنطن كانت تحضّر «قضيتها» ضد سوريا. فالأمر لم يكن مرتبطاً بالإرهاب ونظارات الرؤية الليلية فحسب، إذ كان مسؤولون أميركيون يؤكدون أن الرئيس الأسد تعاون فعلياً مع صدام حسين على أخذ أسلحة بينها صواريخ سكود من العراق حتى لا يكتشفها مفتشو الأمم المتحدة: «لقد نُقلت كميات كبيرة من التجهيزات والمعدات، وربما نُقل الخبراء أيضاً، وظهرت الدلائل الأولى في شهر آب/أغسطس أو أيلول/سبتمبر 2002. ومن المحتمل جداً أن يكون علماء نوويون عراقيون قد ذهبوا إلى سوريا، وأن يحتفظ نظام صدام بجزء من جيشه هناك».

كذلك، اتهم دونالد رامسفلد سوريا بالسماح لمئات المتطوعين العرب بالعبور إلى العراق. وذكرت «أنباء غير مؤكّدة» أنّ سوريا ساعدت على تمرير قذائف مضادة للدبابات من طراز كورنت Kornet روسية الصنع إلى قوات صدام حسين. وأعلن نائب رامسفلد بول ولفوفيتز أنه «يجب أن يحدث تغيير في سوريا»، وهي الآن الدولة الوحيدة في العالم التي يحكمها نظام بعثي. وظهرت مؤشرات على أن الولايات المتحدة بدأت باتخاذ إجراءات عسكرية ضد سوريا، فبعد أيام قليلة من نشوب الحرب قُصفت سيارة باص سورية بصواريخ أميركية على الحدود مع العراق، بينما كانت الطائرات الأميركية تشن عمليات قصف على طول الحدود العراقية ـ السورية. وأفادت صحيفة الرأي العام الكويتية أن الطائرات الأميركية قصفت خط أنابيب البترول الممتدّ من كركوك إلى ميناء بانياس السوري فتوقّف ضخ 200 ألف برميل من البترول العراقي إلى سوريا يومياً. وبقي وزير الخارجية السوري فاروق الشرع على موقفه الرافض: «يريد الأميركيون أن تنشر سوريا قواتها المسلّحة على طول الحدود لمنع المتطوّعين العرب من دخول العراق، وذلك يتعارض مع سياسات سوريا الوطنية والقومية».

غادر سفير العراق لدى الأمم المتحدة محمد الدوري في 12 نيسان/أبريل، الولايات المتحدة عائداً إلى الشرق الأوسط للبحث عن عائلته، وكانت دمشق وجهته. وقال الدوري: «أرجو أن يغادر الجيش الأميركي العراق قريباً، وأن نُجري انتخابات حُرّة لتكون لنا حكومة حرّة في مستقبل حرّ للعراق وشعب العراق. هذه رسالتي إلى شعب الولايات المتحدة».

أخذت المؤشّرات تتزايد على أن سوريا ستكون الهدف التالي للاهتمام الأميركي. وفي 11 نيسان/أبريل صعّد الرئيس بوش الضغط عندما طالب سوريا بأن تسلّم أي أعضاء في حزب البعث العراقي أو أي أقرباء لصدام قد يطلبون اللجوء فيها. وقال بوش «إنّ على الرئيس الأسد أنْ يعرف أنّنا نتوقّع

تعاوناً كاملاً». وازدادت قناعة الدوائر الأميركية في واشنطن في الوقت نفسه، بأن الدعم السوري لحركة «حماس» [الفلسطينية] و«حزب الله» [اللبناني] ومنظمات إسلامية أصولية أخرى، يبقى من العقبات الرئيسية أمام خطةٍ لإحلال السلام في الشرق الأوسط، وأن هذا الدعم يجب أن ينتهي. وعلّق الخبير السابق في وكالة استخبارات الدفاع الأميركية والتر لانغ Walter Lang على ذلك بقوله:

«من الواضح أن مجموعة تخطيط السياسة في البنتاغون تودّ استبعاد الحكومة السورية كعامل في النزاع العربي ـ الإسرائيلي». وصرّحت مصادر في حكومة الرئيس بوش لصحيفة ذي أوبزرفر في 13 نيسان/أبريل 2003، بأن واشنطن وعدت إسرائيل بأنّها ستتخذ «كل إجراء فعّال» لوقف دعم سوريا لـ «حزب الله»، مِمَّا يعني ضمناً العمل العسكري إذا كان ذلك ضرورياً. وكان نائب وزير الخارجية الأميركي ريتشارد أرمتياج Richard Armitage قد دأب على القول إن التحرّك ضد سوريا سيكون سبيلاً لقطع المساعدات عن «حزب الله».

وعارض الرئيس بوش في الوقت نفسه، التشديد على امتلاك سوريا أسلحةً كيميائية، وكرَّر تحذيراتٍ صدرت في اليوم نفسه (13 نيسان/أبريل) عن رامسفلد وباول بأن على دمشق ألاّ تُؤوي أعضاء من نظام صدام حسين:

نحن نعتقد أنّ هناك أسلحة كيميائية في سوريا، لكن لنأخذ الأمور بترتيب أهميتها. نحن هنا في العراق الآن و... ما يتعلَّق بسوريا هو أننا نتوقَّع تعاوناً، وكُلي أمل بأننا سنحصل على تعاون.

وحذَّر الرئيس بوش سوريا (وإيران وكوريا الشمالية) من أنّ أمثولة العراق تُظهر «أننا جادون في منع أسلحة الدمار الشامل».

بدأ جاك سترو الحسّاس دائماً تجاه موقف واشنطن السياسي، في هذا الوقت، بتعديل تصريحاته العلنية. فبينما كانت حكومة بلير ترى قبل أيام قليلة أنه لا مبرّر لأي عمل عسكري ضد سوريا، صار الصدى البريطاني لأقوال بوش يُسمَع بكل وضوح. وأكد سترو في مقابلة أجرتها معه هيئة الإذاعة البريطانية في 14 نيسان/أبريل، أنه سينتظر من دمشق أن «تتعاون» مع الولايات المتحدة وبريطانيا.

لقد كان سلوك بريطانيا إزاء مسألة سوريا شبيهاً إلى حد مثير للقلق، بوجهات نظرها المتقلّبة إزاء القضية العراقية. فقد صرَّح بلير وسترو وهون علانية بأنّهم لا يؤيدون «تغيير النظام» في العراق، ثم استداروا بمواقفهم مئة وثمانين درجة كاملة بكُلِّ جُبن وبلا حياء تنفيذاً لأوامر واشنطن. فقد كانت حكومة بلير في نيسان/أبريل 2003، تتدرّب فعلاً على ترديد صدى موقف البيت الأبيض بخصوص سوريا: سيُنتظر من دمشق أن «تتعاون» مع الولايات المتحدة وبريطانيا. لقد وُضعت

سوريا في الواقع على لائحة الأهداف الأميركية، وعلى حملة التدمير الجديدة المُرتقبة أن تنتظر ريثما تُرسَل طلبات الإمدادات الجديدة من صواريخ كروز والقنابل الذكية. لكنَّ إعادة ملء الترسانات الأميركية يحتاج إلى بعض الوقت.

الأردن

نفى الأردن الذي كان مستعداً لاستضافة قوات أميركية لحرب عام 2003، بين الحين والآخر، وجود مثل هذه الاستعداد، إلاَّ أنه اعترف بوزن القوة الأميركية. ولمَّح الملك عبد الله قبل بدء الحرب إلى أنه لا ينوي ارتكاب الغلطة نفسها التي ارتكبها والده الملك حسين بتأييده بغداد في حرب الخليج [الثانية] عام 1991: «لقد دفعنا ثمناً باهظاً. سنتبع هذه المرة سياسة يأتي فيها الأردن أولاً. ولن نسمح لأنفسنا بأن نصبح شهداء لبغداد أو لرام الله [في إشارة إلى الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين]». وسُرعان ما عُلِم أن الملك عبد الله مستعد لدعم الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد العراق بشكل مستتر مقابل ضمانات اقتصادية وأمنية. وكان قطاع كبير من الاقتصاد الأردني يعتمد على النفط العراقي الرخيص والتجارة مع بغداد.

كانت الانقسامات ومشاعر الرفض تعصف بالأردن أيضاً كغيره من دول المنطقة. وأدّت معاهدة وادي عربة التي وُقعت مع إسرائيل في عام 1994 برعاية الولايات المتحدة وتشجيعها، إلى إعفاء الأردن من ديون بقيمة بليون دولار، ولكنْ بثمنٍ غير مريح هو زرع الأردن في وضع غير آمن ضمن المعسكر الغربي. وكان من الطبيعي أن تشعر الأغلبيةُ الفلسطينيةُ المعارضة بالضرورة لمحور بوش ـ بلير ـ شارون، بغضب جامح بسبب الغزو الأميركي الجديد للعراق؛ الدولة العربية الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها لتقديم دعم عملي للفلسطينيين المناضلين في قطاع غزة والضفة الغربية. وهكذا، لا يبدو مستغرباً أن يشعر الملك عبد الله الراغب في العيش بوئام مع العالم العربي والعالم الغربي على حدّ سواء، بأنَّه مُهدَّد من قبل شعبه. وكان الجواب ـ كما هو في دول أخرى في الشرق الأوسط ـ السعي إلى مزيد من العون الأميركي في سبيل الأمن الوطني. وبالتالي، يمكن الركون إلى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية للتعامل مع المتطرفين، وقد تفي واشنطن بتعهّداتها لمساعدة الأردن على تعويض الخسائر التي مُني بها نتيجةً لتوقف الحركة التجارية الأردنية ـ العراقية.

حاول الملك عبد الله المتحمّس لإظهار حساسيته تجاه الانشغالات الأميركية ـ الإسرائيلية، قمعَ الجماعات الفلسطينية المتطرفة برغم التزامه الاسمي بالقضية الفلسطينية وحجم الشريحة الفلسطينية ضمن شعبه. وقد نفى أربعة من كبار زعماء حركة حماس إلى قطر، في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1999 وأصدر عفواً عن آخرين في الوقت نفسه. وقيل إن مكاتب حماس في الأردن سوف تُغلَق وسيُمنَع أعضاء الحركة من ممارسة أي نشاط سياسي. وقال رئيس وزراء الأردن عبد الرؤوف الروابدة: «تُعتَبر قضية حماس مغلقة بعد أن قرّر جلالة الملك العفو عن جميع ناشطي الحركة» ـ ولم يأتِ أيُّ ذكر للقادة المُبعَدين ـ وأضاف الروابدة في وقت لاحق أن أربعة من أعضاء الحركة قد أُبعدوا، وأنَّ موضوع عودتهم في وقت لاحق قابل للمناقشة. وقال أحد المبعدين: «لقد قُيِّدت أيدينا وعُصِبت عيوننا وفوجئنا عندما وجدنا أنفسنا عند سلّم الطائرة». وقال آخر إنه يعتبر الإجراء بمثابة «نفي إجباري».

ومع اقتراب بداية الحرب ضد العراق بقيادة الولايات المتحدة، واجه الملك عبد الله مهمة [مزدوجة] تكاد تكون مستحيلة، هي الانصياع لطلبات حليفته الحميمة واشنطن، والاستمرار ـ في الوقت نفسه ـ في مراعاة مشاعر غالبية الشعب الأردني المؤيدة للعراق. وأصبح استقرار الأردن كما في دول عربية أخرى، مُعرَّضاً لتهديدات خطيرة بسبب العمليات العسكرية الغربية. وقال الصرّاف عبد السَّلام السعودي من داخل كُوَّتِه: «يتوقّف كل شيء على المدّة التي سيحتاج إليها الأميركيون للقيام بمهمتهم، وما إذا كانوا يستطيعون إقناع إحدى الدول بتزويدنا بالبترول عوضاً عن العراق. إذا لم يفعلوا ذلك فسنأكل التراب». لقد سبق للملك عبد الله أن أعلن أنَّ الحرب على العراق ستُنزِل بالشرق الأوسط مآسي لا حصر لها، ولكنَّ الأميركيين لم يكونوا في مزاج يَسمح بالإصغاء.

أعطى الملك عبد الله في مرحلة مبكرة موافقتَه على وجودٍ عسكري أميركي كبير في الأردن. وبحلول شهر أيلول/سبتمبر 2002 كان هناك أكثر من 4000 جندي أميركي يقومون بتدريباتهم المعهودة في الصحراء الجنوبية. ووصل أيضاً 200 جندي بريطاني ومعهم 50 عربة للتدرّب على مهماتهم في النزاع المرتقب. وأصرّ مسؤولون أردنيون على أنّ هذه القوات العسكرية ستغادر البلاد في الشهر التالي، غير أن بعض المراقبين رجّحوا أن تتم عوضاً عن ذلك زيادة حجم الوجود العسكري الأميركي ـ البريطاني في الأردن. وقال مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في عمّان مصطفى حمارنة: «إذا خاض الجيش العراقي قتالاً مشرّفاً ضد الأميركيين، فسيصبح صدام حسين أقدس رجل في المنطقة كما أظنّ».

اشتبكت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القوات الأردنية مع جماعات معارضة في مدينة معان الصحراوية في حادث أمني محلّي، لكنه قرع أجراس الإنذار في واشنطن: هل ينطوي ذلك على تهديد كامن لاستقرار نظام الملك عبد الله؟ هل يمكن الاعتماد على الأردنيين لحماية المصالح الأميركية في المنطقة؟ وقال ضيف أبو درويش، وهو صاحب متجر في معان: «يشعر الناس هنا بأن الحكومة تعاملهم بطريقة غير عادلة، وبدأوا يحضّرون ثورة ضد هذا الظلم». وكان الإسلامي الأصولي أبو سياف المنتمي إلى جماعة التكفير والهجرة، قد فرَّ إلى هذه المنطقة بعد إصابته بجراح في تبادل لإطلاق النار مع الشرطة، ورفض شيوخ البدو المحليون تسليمَه. وردّت السلطات الأردنيّة بإرسال آلاف الجنود ورجال الشرطة المسلّحين تدعمهم الدبابات وطائرات الهيلكوبتر المسلَّحة إلى المنطقة، إلاَّ أنَّهم أخفقوا في العثور على أبي سيّاف.

واتضح حجم القضية عندما أعلنت الحكومة في عمّان أنها لن تتغاضى عن وجود «دولة منافسة ضمن الدولة». لكنْ، هل هناك حقاً مثل هذا التهديد لنظام الملك عبد الله؟ على كل حال، يبدو أن القوات الأردنية تصرّفت بقسوة كما يُنتظَر من قوات أمن كهذه. وتحدّث رجلٌ عمّا جرى عندما اقتحم رجال الشرطة منزل ابن عمّه: «صرخْنا أربع مرّات أنه «لا يوجد أحد هنا»، لكنهم أطلقوا النار على كل الغرف».

اتضح تدهور الوضع الأمني في الأردن قبل بدء حرب عام 2003. ففي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2002 أَوقَف فيلق السلام الأميركي نشاطاته في الأردن وسحب متطوعيه الستّين بسبب تصاعد المخاطر الأمنية بالنسبة إلى الأميركيين. وقال أحد المسؤولين: «إن سلامة متطوّعينا وأمنَهم هما الأولوية القصوى لفيلق السلام». وقد لاحظ مراقبون مستقلّون في أحيان عديدة أن فيلق السلام وهو وكالة فيدرالية أميركية «مستقلة»، كثيراً ما يُستخدم كغطاء لعمليات التجسُّس بما أنه يُنفّذ مشاريع للتنمية الريفية في مختلف أنحاء الأردن. وقُتِل قبل ذلك الدبلوماسي الأميركي لورنس فولي Laurence Foley على أيدي مجهولين في 28 تشرين الأول/أكتوبر. وأخذت وزارة الخارجية الأميركية علماً بتراجع الوضع الأمني في الأردن ونصحت المواطنين الأميركيين بـ «أنْ يفكّروا بتأنٍّ في مخاطر السفر إلى الأردن». ولم يتوقَّع أحد أن تُحسِّن حرب عام 2003 الوضع الأمني في البلاد[211].

استدعى رئيس وزراء الأردن علي أبو الراغب في 4 نيسان/أبريل، السفير الأميركي في عمان إدوارد غنيم Edward Gnehm ليستنكر قتل المدنيين العراقيين في الحرب: «يدين الأردن أعمال

القتل والتدمير التي يسبّبها غزو العراق، ونحمّل الولايات المتحدة وبريطانيا وأي دولة أخرى مشارِكة في الحرب في العراق مسؤوليةَ حماية المدنيين الأبرياء بما يتفق ومعاهدات جنيف».

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية («بترا») عن أبي الراغب مطالبتَه بوضع حدٍّ فوري للأعمال العسكرية وإبلاغَه السفير الأميركي مشاعر «غضب» القيادة والحكومة والشعب لسقوط الضحايا المدنيين. ووصفَ أبو الراغب مستوى الجهود الإنسانية المبذولة في العراق بأنه «غير كافٍ»، وطلب أنْ «تسهّل الولايات المتحدة وبريطانيا عمليات الإغاثة وتوزيع المساعدات الإنسانية» (صحيفة جوردان تايمز Jordan Times [الأردنية الصادرة بالإنكليزية]، 4-5 نيسان/أبريل 2003). وتعهَّد غنيم بنقل «المخاوف الأردنية القوية» إلى حكومته، وقال إن «كل الوسائل الممكنة» تُستخدم لتقليل خسائر الأرواح بين المدنيين.

كانت المسألة كلها تظاهراً وتمثيلاً. فلقد أصبحت الحكومة الأردنية، باستضافتها القوات الأميركية، شريكة في أعمال التدمير والمجازر المرتكبة في العراق. وكان أبو الراغب يعرف ذلك ومثله غنيم، بينما كانت الاحتجاجات والوعود للاستهلاك المحلي فقط، ولم يكن لها أي فعل للحدّ من استغلال الأميركيين الأراضي الأردنية لأغراض عسكرية. واستمرت التمثيلية عندما زار الملك عبد الله وزارة الخارجية بعد أيام قليلة للاطّلاع على النشاطات الدبلوماسية التي تقوم بها السلطات الأردنية في ما يتعلق بالحرب التي تقودها الولايات المتحدة. وأعلن وزير الخارجية مروان المُعشّر في وقت لاحق، أن الملك أراد الاهتمام شخصياً بجهود الوزارة في التعامل مع الأزمة العراقية. وأكد الملك عبد الله في بيان صدر عن الديوان الملكي في 8 نيسان/أبريل أن المساعي مستمرة لوقف الحرب وإيصال المساعدات الإنسانية إلى الشعب العراقي في أسرع ما يمكن.

وأدّت مضاعفات الحرب إلى دفع الاقتصاد الأردني واقتصادات دول أخرى في الشرق الأوسط إلى حافة الانكماش، فقد تعطّلت السياحة وارتفعت أسعار النفط بشكل حاد وتوقفت التجارة مع العراق وهوت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الحضيض. وكان الأردن ومصر وتونس والمغرب الدول المتضرّرة الرئيسية. وقال كبير اقتصاديّي البنك الدولي للمنطقة مصطفى نابلي: «الأردن هو الأشدّ تأثراً لأنه الأقرب إلى مسرح العمليات الحربية، وكانت له تجارة كبيرة مع العراق وتضرَّرت صناعته السياحية وتوقّفت وارداته من النفط ذي السعر المخفَّض وضُربت فيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة».

وأتاح احتلال بغداد للملك عبد الله أن يتنفّس الصعداء لقُرب انتهاء هذا النزاع الذي زعزع استقرار المنطقة. لكنَّ أسئلة كثيرة بقيت من دون جواب: ماذا سيحدث الآن؟ كيف سيُدير

الأميركيون الأمور في أوضاع ما بعد صدام؟ وإلى أي حدّ سيهدّد التطرّف المتنامي لدى الشعب الأردني استقرار النظام؟ وقال وزيرٌ في الحكومة معلقاً:

لم يكن الأمر متعلقاً قطُّ بالوقوف على الجانب الرابح أو الجانب الخاسر، بل باتخاذ موقف عقلاني يسمح للأردن بأن يُبحر في هذه العاصفة ويخرج منها بأقل الأضرار، مع المحافظة في الوقت نفسه على مصالحه الحيوية مع الولايات المتحدة وصيانة الاستقرار الداخلي. وحتى هذه الساعة نجحنا في السير عبر هذه الأزمة من دون أي مجابهة داخلية هامة.

لقد حدثت بالفعل مجابهات داخلية، لكن أمكن السيطرة عليها برغم أن النتائج بعيدة المدى للحرب لم تتضح حتى الآن. لقد خسر الأردن حوالى 1.5 بليون دولار منذ بدء النزاع المسلَّح، وعمَّت مشاعر الاستياء والرفض بين اللاجئين الفلسطينيين والإسلاميين الأصوليين. وكانت الولايات المتحدة قد وعدت بإعطاء الأردن بليون دولار لتخفيف كلفة الحرب، لكنَّ الالتزام بهذا الوعد ليس بالأمر البديهي.

قطر

كان الحضور الأميركي المتزايد في قطر ذا دلالة رمزية عميقة: لقد تبيّن للولايات المتحدة أنه [لم يَعُد مرحّباً بوجودها داخل الأراضي السعودية]، وبالتالي ليس بالإمكان الاعتماد على المملكة العربية السعودية، لذا قررت واشنطن التوجّه إلى مكان آخر، الأمر الذي تريد له الإدارة الأميركية أن يزيد الضغوطات التي تتعرض لها المملكة. وأصبح من الواضح في أوائل شهر أيلول/سبتمبر 2002، أن المركز الرئيسي للقيادة الأميركية يستعدّ لنقل بعض الموظفين الهامين إلى مُجمَّع قاعدة جوية جديدة في قطر. وألمحت بعض التقارير إلى أنه سيجري قريباً نقلُ موظفين ومعدّات من تامبا Tampa في ولاية فلوريدا، في إشارة إلى تقدُّم الاستعدادات الأميركية للحرب. وكان الهدف الفوري تهيئة 600 فرد ومعداتهم لإجراء تدريب في شهر تشرين الثاني/نوفمبر على أن يبقى بعض الموظفين في قطر إلى أَجَل غير محدّد.

وقد سبق لعضو الكونغرس الأميركي دافيد هوبسون David Hobson أنْ زار في 11 آب/ أغسطس قاعدة العُدَيْد الضخمة الواقعة على مسافة أكثر من 30 كيلومتراً من الدوحة عاصمة قطر، وذلك بصفته رئيس لجنة الإنشاءات العسكرية في مجلس النواب. وساهمت الولايات المتحدة بمواردها في توسيع القاعدة الجوية التي تَكلَّف بناؤها بليون دولار، وكان مقرراً اكتمالها في عام

2003. وفضّل الناطقون الأميركيون تجاهل التضارب بين المواقف العلنية للحكومة القطرية التي كانت تندّد باحتمال شن حرب أميركية على العراق، وبين قيام القوات الأميركية في الوقت نفسه ببناء واحدة من أكبر القواعد الجوية في المنطقة على الأرض القطرية استعداداً لغزو دولة عربية مجاورة. وكان فريق عسكري بريطاني علاوة على ذلك، يعتزم التوجّه إلى قطر للعمل مع الأميركيين.

ويبدو أن قاعدة العُدَيد، وهي منطقة مَحظورة واقعة في قلب الصحراء، لم تكن ترحّب بالزوّار. وقد بُني طريق حديثُ التعبيد من خطّين زُرِعت بمحاذاتهما أعمدة الإنارة، ليُوصل إلى مدخل القاعدة التي كانت تجثم على أرضها عشرات الطائرات المصطفة أمام حظائرها المصنوعة من الخرسانة المقواة. وربَّما لم يكن لدولة قطر التي يبلغ عدد سكانها 700 ألف نسمة، أي خيار في استضافة قوات الدولة العظمى الوحيدة في العالم. وقال مسؤول قطري: «الخليج ليس مكاناً آمناً جداً، ونحن دولة صغيرة جداً». وتستوعب قاعدة العُدَيد ما يصل إلى 40 طائرة على مساحتها الكبيرة[212]. وكان ألفا شخص تقريباً في شهر أيلول/سبتمبر 2002، يعيشون في القاعدة التي كانت مُهيّأة لإقامة حتى 10 آلاف جندي.

ولم تضع قطر على عكس السعودية، أيَّ قيود على العمليات التي ينفّذها العسكريون الأميركيون، ممّا شجّع الأميركيين على نقل مزيد من الموارد البشرية والمادية من قاعدة الأمير سلطان الجوية في المملكة العربية السعودية إلى قطر. وقال رئيس مركز دراسات الخليج في جامعة قطر حسن الأنَساي إن السلطات القطرية شجّعت واشنطن على تبنّي موقف أكثر إنصافاً في القضية الفلسطينية ـ الإسرائيلية؛ لكنه أضاف قائلاً: «على كل دولة أن تتبع مصالحها»، فربما كانت هناك حدود لقدرة قطر على الاختلاف مع السياسة الأميركية. وقال محلّل سياسي قطري «إن إيران دولة تضمّ 80 مليون نسمة وهي جالسة فوقنا، لكنَّ الإيرانيين لن يزعجونا ما دام الأميركيون موجودين على أرضنا». فقد تم النظر إلى قاعدة العُديد واعتبارها كعقدِ تأمينٍ لقطر على أساس أن احتلالاً أميركياً جزئياً يظلّ أفضل من مخاطر الأطماع الإيرانية.

وقرَّرت الولايات المتحدة في شهر كانون الأول/ديسمبر 2002، إجراء تدريب عسكري غير مسبوق في قطر لاختبار فعالية بنية القيادة الأميركية، وهو في الواقع تمرين على الحرب من دون كثير مواربة. وكان هذا التدريب الذي أُطلق عليه اسم «النظرة الداخلية» Internal Look، واضحاً على التخطيط الحربي للولايات المتحدة. وقالت صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر في 1

كانون الأول/ديسمبر 2002: «إن إجراءات القيادة والسيطرة التي تمَّ التدرّب عليها، ستكون الإجراءات نفسها التي ستُستخدم في الحرب ضد العراق».

البحرين وعُمان

استضافت البحرين وعُمان أيضاً قوات عسكرية أميركية ـ بريطانية، وعرفت الدولتان في الوقت نفسه مستويات عالية من المعارضة الداخلية. وأحست البحرين الحليفة الوثيقة لبريطانيا خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، بالحرج في أحيان كثيرة بسبب مظاهرات الاحتجاج التي نظمها مواطنوها الشيعة وغيرهم. وساهم وصول القوات الغربية في عامي 2002 و2003 في زيادة حدة هذه المعارضة. وأصبحت البحرين في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2002، أول دولة خليجية تُجري انتخابات برلمانية حرّة سُمِح فيها للنساء بالترشح والتصويت. وسيكشف المستقبل عمّا إذا كانت جهود التحديث في البحرين ستضمن بقاء نظام الحكم الموالي لبريطانيا، أو ما إذا كانت الديموقراطية الناشئة ستمثّل في المستقبل المشاعر الشعبية العربية في المنطقة.

وحُشد في جوار البحرين، آلاف الجنود البريطانيين في سلطنة عُمان، وهي حليفة تقليدية أخرى للغرب. وقد نجحت الدبلوماسية الأميركية ـ البريطانية، وهي المزيج المعروف من الرشوة والتخويف [سياسة «العصا والجزرة»]، في تأمين دعم كاف للعدوان الذي تقوده الولايات المتحدة ضد العراق. لكنْ، كان هناك ثمن لهذا التعاون الواسع، فقد كشفت الحرب بجلاء الانقسامات المعهودة في العالم العربي بكامله، وفضحت بالكامل استهتار الأنظمة الإقطاعية والاستبدادية الموالية للغرب بإرادة الشعوب وحقها الطبيعي في مراقبة حكامها.

لقد احتفظت معظم أنظمة الحكم في الشرق الأوسط بالسلطة عن طريق الرعب والقوة، وتولّت الولايات المتحدة باستمرار تقوية الغرائز القمعية لمَلكيات وديكتاتوريات لا تمثل إرادة شعوبها. واعتُبِرت بعض دول المنطقة (العراق، سوريا، ليبيا، اليمن [حتى توحيدها]) التي رفضت الانصياع للمخططات الامبراطورية الأميركية «دولاً مارقة» و«منبوذة» و«مثيرة للقلق». ولا يتعلَّق الأمر هنا بحقوق الإنسان، إذ من الصعب في هذا المجال المفاضلة بين الدول العربية في ظل أنظمتها الحاكمة. لكن الأمر الأساسي معنيّ بالولاءات المتبدّلة في عالم سياسة الأمر الواقع والاستراتيجية الخارجية والأرباح المالية وأطماع السيطرة، ومَنْ يملك القوة لفرض إرادته.

مصر

لم تكن لدى الرئيس المصري حسني مبارك الذي كان المرشح الوحيد في الانتخابات الرئاسية وتقيّده صفقات السلام مع إسرائيل، أي رغبة في تعريض أمن بلاده للخطر عن طريق التشكيك بجدّية في شرعية تصميم الولايات المتحدة على شنّ حرب على العراق. وقد حضرت مصر أيضاً مؤتمرات القمة العربية ووقَّعت على البيانات المناهضة للحرب، لكن لم يكن هناك أي احتمال لأنْ تخاطر بمبلغ البليوني دولار الذي تتلقّاه سنوياً من الولايات المتحدة كمساعدات للمحافظة على موالاة مبارك لأميركا. وكان في استطاعة الولايات المتحدة الوثوق بأن مصر لن تشوّش على الخطط الاستراتيجية الأميركية، وبأنها ستتولّى التحقيق مع المعتقلين الأجانب والمصريين في سجونها واستجوابهم[213].

تحظر مصر جميع التنظيمات الإسلامية ما يؤدّي إلى كثير من الاعتقالات والمحاكمات في صفوفها. وقد اعتُقل في 9 أيلول/سبتمبر 2002، 51 ناشطاً إسلامياً بزعم ارتكابهم جرائم مختلفة. وحُكم على 3 رجال بالسجن 15 عاماً مع الأشغال الشاقة بينهم مواطن روسي، وعلى المتهمين الآخرين بعقوبات سجن أخفّ.

وادّعت منظمات مدافعة عن حقوق الإنسان أن مصر تلجأ إلى القضاء العسكري الذي يكتفي بقَدْر أقل من الإثباتات لأنّ السلطات غير واثقة من أنها تستطيع الحصول على إدانات في المحاكم المدنية. ولا يستطيع المحكومون استئناف أحكامهم لكن في وسعهم استرحام الرئيس مبارك، وهو عادةً أمر غيرُ مُجْدٍ. ولم يشكّك مراقبون كثيرون في أنّ مصر تستغلّ «حرب الولايات المتحدة على الإرهاب» لكي تقمع المعارضة السياسية، وهذه ظاهرة انتشرت حول العالم. وقد كان لتصميم الولايات المتحدة على شنّ حرب جديدة مفعولٌ مماثل: فواشنطن المتطلّعة إلى ضمان سكوت الدول العربية، لن تكترث بحجم انتهاكاتها لحقوق الإنسان.

وكما هي الحال في دول عربية أخرى، لا يمكن التسليم بأن نظام الحكم يتكلّم باسم الشعب. فقد تظاهر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، أكثر من 100 ألف مصري في شوارع القاهرة رافعين المصاحف وشعارات الحِداد على وفاة مصطفى مشهور أحد قادة جماعة الإخوان المسلمين المحظورة. ومُنع آلاف الناس من الوصول إلى القاهرة للمشاركة في تشييعه. وقال مؤيّدٌ غاضب: «اضطررنا إلى سلوك طُرق ترابية للالتفاف حول حواجز الطرق. لم يريدوا أن يأتي الناس فلم يذيعوا الخبر، لكنَّ هذه حركة شعبية والناس يبلغون بعضهم بعضاً»[214]. وكان مشهور الذي توفي

عن 81 عاماً، قد وضع في عام 1928 تصوراً لدولة إسلامية تحكمها الشريعة: «الإسلام كدين ودولة، ككتاب وحُسام وطريقةِ حياة». وأكّد أحد رفاق مشهور الحاجة إلى انتخابات حرة ومنصفة في مصر.

وأظهر الرئيس مبارك في 25 آذار/مارس في خطاب وجّهه إلى الشعب عبر التلفزيون، تأييده للولايات المتحدة:

آمل أن تدرك الحكومة العراقية الوضع الخطير الذي وضعت نفسها ووضعتنا نحن فيه... كانت الخطيئة الأولى والأهم غزو الكويت في عام 1990 وخَلْق مخاوف أمنية كثيرة للعديد من دول المنطقة... وكانت الخطيئة الثانية غياب أي جهد عراقي حقيقي للتعامل مع أزمة الثقة الناجمة عن هذا العدوان... كان في وسع العراق أن يفعل أكثر ممّا فعل خلال السنوات الـ 12 الماضية لاستعادة ثقة جيرانه العرب والمجتمع الدولي كذلك.

وحذّر الرئيس مبارك بعد أسبوع، في محاولة لاسترضاء جمهورِه المصري، من أنّ الحرب ضد العراق ستخلق «100 بن لادن»، وذلك في حين كان مئات المتطوعين العرب يسارعون إلى بغداد ليصبحوا «شهداء» في سبيل صدام. وضرب في 8 نيسان/أبريل المواطن القاهري حسن علي رضوان البالغ 89 عاماً، الطاولة بيده وأعلن تصميمه على الذهاب لمحاربة القوات الأميركية في العراق: «لا نستطيع أن ننام بسبب ما يحدث في العراق. لا يتوقَّف بُكاء النساء والأطفال بسبب ما يحدث هناك. علينا أن نذهب لمحاربة الأميركيين في العراق وإلاَّ فيجب أن نحاربهم هنا».

وتوجَّه آلاف الشبان والكهول والمصريين إلى مقر نقابة المحامين في القاهرة لتسجيل أسمائهم كمتطوعين للقتال. وتعهَّد حوالى 13 ألف مصري من مختلف أنحاء البلاد في غضون 5 أيام بمحاربة الأميركيين في العراق. وتذكّر رضوان الذي أمضى 12 سنة في العراق، دماثةَ أخلاق الشعب العراقي وكرمَه، وقال: «يجب أن نقف معهم في ساعة ضِيقهم». ولكن نظام حكم مبارك الذي أحرجه ردُّ الفعل الشعبي، وضع عقباتٍ أمام المتطوعين، وتعمَّد رجالُ الشرطة منعَ الناس من الحصول على تأشيرات الخروج. وكان المتطوّعون يُرَدّون من مكاتب الحكومة خالي الوفاض. وقال البعض إن السلطات المصرية أغلقت معابر الخروج إلى الأردن وليبيا. وشكا متطوع أُوقف مع آخرين في ميناء النُّوَيْبَة على البحر الأحمر قائلاً: «لقد ضربونا وأرغمونا على ركوب سيارة باص للعودة إلى القاهرة».

لقد دفعت حربُ عام 2003 قطاعات كثيرة من المجتمع المصري نحو التطرّف، وزادت من حدّة التوترات التي كانت ملموسة من قبل. وفي مصر، كما في جميع أرجاء العالم العربي، بدأ النفخ في

النيران التي ستأتي على الاستقرار في المستقبل.

لبنان

حذَّر مسؤول كبير في قوات الأمم المتحدة في لبنان في 21 آذار/مارس، من أنّ الحرب قد تؤدي إلى تصعيد التوتر على الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية. وقال المستشار السياسي والناطق الرسمي لقوات الأمم المتحدة الموقتة في لبنان (يونيفيل) UNIFIL تيمور غوكسيل Timour Goksel : «إذا ساء الوضع أكثر [في العراق] ووقعت خسائر كبيرة في الأرواح بين المدنيين، واتّخذت الحرب اتجاهاً آخر، فقد نرى تفجّرات للمشاعر في لبنان. لا نستطيع أن نتكهَّن كيف ستجري الأمور».

وانتشر في لبنان كما في دول أخرى في المنطقة، شعور بالقلق من أنَّ [رئيس الحكومة الإسرائيلية] أرييل شارون قد يستخدم غطاء الحرب الأميركية لتوسيع عملياته في الضفة الغربية وقطاع غزّة (انظر: الفصل الثامن). وكانت السلطات اللبنانية مصمّمة على المحافظة على الهدوء في البلاد، لكنْ برزت مخاوف من أن تفلت الأحداث عن نطاق السيطرة. ولم تتصوّر إلاَّ قِلّة قليلة من المراقبين أنَّ العدوان الأميركي على العراق سيسهّل [تطبيع] علاقات الدول العربية مع إسرائيل أو يحسّن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وراح اللبنانيون، وبشكل خاص الجالية الكبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، يراقبون تطورات الوضع بمزيج من الجزع واليأس والمهانة. واتضح هنا أيضاً كم تؤجّج الحرب التوترات في المنطقة.

لقد تركت حرب العام 2003 العالم العربي تحت وقع الصدمة، وزادت حدة التوترات، وخلقت كارثة إنسانية هائلة، وزعزعت استقرار أنظمة الحكم في المنطقة، وجنّدت عشرات الآلاف في الحملة المعادية للغرب. وبدا على المدى القصير، أنّ دول المنطقة ستحافظ على بقائها، لكنَّ العراق حُوِّل إلى مستعمرة أميركية وانكشف من جديد وضعُ الكويت، وتأكد عجز دول أخرى في المنطقة ـ (الأردن، قطر، البحرين) ـ عن مقاومة الأطماع الأميركية. وكانت سوريا والمملكة العربية السعودية ـ كل بأسلوبها ـ مناوئة أو غير متعاونة حيال المجهود الحربي الأميركي، وهكذا أصبحتا هدفين للاهتمام الأميركي. وبحلول منتصف نيسان/أبريل دار حديث على نطاق واسع عن فرض عقوبات على سوريا، وربما القيام بعمل عسكري ضدها [وأُقرَّ في شهر تشرين الأول/أكتوبر «قانون محاسبة سوريا»، بأغلبية كبيرة في الكونغرس]. وأعلن نائب وزير الدفاع الأميركي بول

ولفوفيتز أن سوريا «تتصرف بشكل سيئ»، ولمّح إلى أنَّ في وسع دمشق أن تستخلص بنفسها استنتاجاتها عن الرد الأميركي المُرجَّح[215].

ووضعت صحيفة ذي تايمز اللندنية تقديراتها الخاصة للمنحى الذي يُرجَّح أن تتخذه التغييرات المرتقبة في الشرق الأوسط بعد سقوط نظام صدام:

ـ سوريا: 10 في المئة احتمال بقاء نظام حزب البعث بشكله الحالي واستمرار بقاء القوات السورية في لبنان ومواصلة دعم الجماعات المناوئة لإسرائيل والسعي إلى تطوير ترسانتها العسكرية.

ـ تركيا: 20 في المئة احتمال إصلاح العلاقات مع أميركا وإبقاء العسكريين تحت السيطرة وتدعيم الاقتصاد ووضع حد للطموحات الكردية الوطنية في الجنوب.

ـ إيران: 30 في المئة احتمال احتفاظ رجال الدين المتشدّدين بالسلطات العسكرية والسياسية في وجه الضغوط الشعبية من أجل الإصلاحات الديموقراطية.

ـ المملكة العربية السعودية: 60 في المئة احتمال نجاح الأسرة الحاكمة في تحقيق انسحاب القوات الأميركية من الأراضي السعودية، وتطبيق إصلاحات سياسية والحدّ من نفوذ رجال الدين.

ـ الأردن: 70 في المئة احتمال تمكّن الملك عبد الله من احتواء الاحتقان الشعبي وإعادة الاستقرار إلى الاقتصاد وتأمين مساعدات خارجية والمحافظة على علاقات قوية مع الولايات المتحدة وبريطانيا.

ـ دول الخليج (الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة وعُمان): 70 في المئة احتمال إدخال مزيد من الإصلاحات السياسية وتنمية الاقتصاد واستمرار الوجود الأميركي.

ـ إسرائيل ـ فلسطين: 15 في المئة احتمال التوصل إلى صفقة سلام بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية بناءً على المبادئ والجداول الزمنية المقررة في «خريطة الطريق» [التي وضعها الرئيس الأميركي جورج و. بوش][216].

وعكست هذه التقديرات الوضع السياسي الغائم والضبابي، في الجو الجديد لفترة ما بعد صدام الذي يطغى عليه حتماً الدورُ المحوري للقوة الأعظم في العالم: الولايات المتحدة. وكان من الجلي أن علاقات واشنطن مع تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية قد تضرّرت، وأن سوريا أصبحت الآن في خط النار.

وسارع البيت الأبيض الذي أصبح أكثر جرأة، إلى استغلال نجاحه المؤكّد سلفاً في العراق، بإملاء شروط الهيمنة الأميركية الموسَّعة على المنطقة. وبينما كان السياسيون الغربيون يكررون العبارة الممجوجة «عراق جديد يحكمه العراقيون» ـ بشرط ألا يكونوا بعثيين أو شيوعيين أو أصوليين أو وطنيين معارضين لأميركا... إلخ ـ، كانت واشنطن تفكّر في النشوة المواكِبة لحروب جديدة وحملات توسُّع أخرى للامبراطورية الأميركية. وبدا أن سوريا لم تكن المرشَّحة الوحيدة لاهتمام مبكّر: إذ يبدو أنّ تركيز اهتمام وسائل الإعلام على الشرق الأوسط أنسى معلّقين كثيرين كوريا الشمالية[217]. وبقيت في العالم دول كثيرة مرشحة لأن تكون هدفاً، لكنَّ استراتيجيي واشنطن مهما يكونوا منتجين، فلن يُجهدوا أنفسهم إلى حد استنفاد الأهداف، والبقاء بلا عمل!

203. ريتشارد بيستون ورنا صباغ ـ غرغور، «خطط شرق أوسطية لما بعد الحرب «المحتومة»»، ذي تايمز،، لندن، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

204. قد تُعتبر المقارنة بين المغول والقوات الأميركية تشبيهاً غير موفَّق. لكن من وجهة النظر العراقية، قام المغول في عام 1258م. بتحطيم أسوار بغداد الدفاعية ودمروا المدينة وأمروا الأهالي المدنيين بالتجمُّع في سهل خارج الأسوار حيث قُتِلوا تقطيعاً بالسيوف. وقُتل حوالى 800 ألف شخص من الرجال والنساء والأطفال في غضون أيام.

205. ذكرت أنباء أن الحكومة السعودية كانت تدرس خطة يُمنح صدام بموجبها حق اللجوء (جوناثان ستيل وإيوين ماك أسكيل، «الدول العربية تقول لصدام ارحل الآن لنتفادى الحرب»، ذي غارديان، لندن، 18 كانون الثاني/يناير 2003.

206. «ممنوع دخول النساء: الكويت تمدّد إلى الأبد ما لا يمكن الدفاع عنه»: «ألِهذا السبب خضنا الحرب (1991)؟ ألِنشاهد الأصوليين السنّيين وأهل القبائل المحافظين يتحالفون لإحباط التطلّعات المشروعة للنساء من أجل المشاركة الكاملة وعلى كل مستوى في المجتمع؟»، مقال افتتاحي، ذي غارديان، لندن، 3 كانون الأول/ديسمبر 1999.

207. جورج غالاوي، في مقابلة أجراها معه بول موركوافت، «الاقتسام السري»، ذي نيو ستيتسمان، لندن، 5 آب/أغسطس 2002.

208. تدبَّرت اتفاقية سايكس ـ بيكو التي وافق عليها مجلسا وزراء بريطانيا وفرنسا في شباط/فبراير 1916، أمر اقتسام الشرق الأوسط بين الدولتين.

209. غالاوي، مصدر سابق.

210. مو مولام، «الهدف الحقيقي هو الاستيلاء على النفط السعودي»، ذي غارديان، لندن، 5 أيلول/سبتمبر 2002.

211. رنا صباغ ـ غرغور، «الأردن يواجه اضطرابات ومصاعب إذا نشبت الحرب»، ذي تايمز، لندن، 18 كانون الثاني/يناير 2003.

212. حسب منظمة غلوبال سكيوريتي التي وضعت صوراً التقطتها الأقمار الاصطناعية على موقعها الإلكتروني.

213. أوين بوكوت، «ضغط على مصر بشأن «تعذيب» بريطانيين»، ذي غارديان، لندن، 21 أيلول/سبتمبر 2000؛ ساندرا لافيل، «بريطاني» عُذِّب لانضمامه إلى مجموعة إسلامية»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2002؛ أوين بوكوت، «أسوأ شيء كان صراخ الضحايا»، ذي غارديان، لندن، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2002؛ أليكيس أكواجيرام، «قضاة مصريون يرفضون ادعاءات بريطانيين بأنهم عُذّبوا»، ذي غارديان، لندن، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

214. ستيفن فاريل وإسكندر العمراني، «وداعٌ في بحر من الأيدي لوالد ناشطين»، ذي تايمز، لندن، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2002.

215. ريتشارد بيستون، «سوريا «التي تسيء التصرف» أصبحت الآن على لائحة الأهداف الأميركية»، ذي إندبندنت، لندن، 12 نيسان/أبريل 2003.

216. «ما احتمال أن تتحسَّن الأمور؟»، ذي إندبندنت، لندن، 12 نيسان/أبريل 2003.

217. أندرو ستيفن، «والآن الحرب الأميركية التالية»، ذي نيو ستيتسمان، لندن، 14 نيسان/أبريل 2003.

الفصل الثامن: إسرائيل/فلسطين

كانت هناك علاقات وثيقة بين الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وحرب عام 2003، ويعتقد كثير من المراقبين أنّ النفوذ الصهيوني يقف وراء قرار إسقاط صدام حسين واستهداف سوريا في مرحلة لاحقة. ولم يشكَّ أحد في أن نهاية البعث في كل من العراق وسوريا ستُقوي موقف إسرائيل في أي مسار سلمي لاحق.

وكان واضحاً بالمقدار نفسه أن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط تُسيَّر من قبل أشخاص مؤيّدين لإسرائيل أشدَّ التأييد. وترتبط منظمات البحث والتخطيط think tanks المحافِظة في الولايات المتحدة واللوبي اليهودي القوي، بالمعهد اليهودي لشؤون الأمن الوطني JINSA الذي يتخذ من واشنطن مقراً له وينتخب خبراء في الشؤون الدفاعية ويرسلهم في مهمات إلى إسرائيل. وكان الجنرال المتقاعد جاي غارنر الذي عُيّن لإدارة شؤون العراق بعد سقوط صدام حسين، قد أُرسل إلى إسرائيل بهذه الطريقة، ووضع في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2000 توقيعه على بيان للمعهد المذكور أعرب فيه عن التأييد لإسرائيل وهاجم السلطة الفلسطينية (انظر: الفصل الثالث). ولم يُضيع غارنر أي وقت لكي يُظهر فظاظة بالغة في مهمته الحسّاسة لإدارة شؤون العراق بعد احتلاله.

ويُقيم نائب رامسفلد بول ولفوفيتز، والرجل الثالث في وزارة الدفاع الأميركية دوغلاس فيث Douglas Feith، علاقات وثيقة مع اللوبي اليهودي الإسرائيلي ـ الأميركي. وقام ولفوفيتز الذي يعيش أقرباء له في إسرائيل، بمهمة ضابط ارتباط لحكومة الرئيس بوش مع لجنة الشؤون العامة الأميركية ـ الإسرائيلية ـ «أَيْپاك» ـ AIPAC . ومُنح فيث الذي وُصف بأنه «ناشط مؤيد لإسرائيل» جائزة من قبل المنظمة الصهيونية الأميركية، وتعاون مع ريتشارد بيرل Richard Perle في عهد الرئيس بيل كلينتون على تحضير وثيقة سياسية لصالح حزب الليكود نصَحت الحكومة الإسرائيلية بإنهاء عملية السلام المبنية على اتفاقيات أوسلو وإعادة احتلال الأراضي الفلسطينية والقضاء على حكومة ياسر عرفات. ووقّع ولفوفيتز رسائل علنية تطالب باحتلال العراق وقصف قواعد «عسكرية» في لبنان والقيام بعمل عسكري ضد دول مثل سوريا وإيران (انظر: مايكل لند Michael Lind ، صحيفة نيوستيتسمان New Statesman ، 7 نيسان/أبريل 2003). وكل

تنويه بأن مثل هذه السياسات ترمي فقط إلى جعل الشرق الأوسط منطقة آمنة لإسرائيل، يُقابَل بالإدانة كتعبير «لئيم» عن معاداة السامية.

يوجد في إسرائيل ناشطون من أجل السلام، هم نساء ورجال من ذوي الحسّ الإنساني، يتعاطفون مع الفلسطينيين في معاناتهم في الأراضي المحتلة، كما يوجد شبان شجعان يرفضون تحت طائلة العقاب بالسجن، الخدمةَ في الجيش والشرطة الإسرائيليين اللذين يمارسان بشكل معتاد تعذيب العرب وإهانتهم في شوارعهم ومنازلهم. وباستثناء صوت الضمير الذي يمثله هؤلاء، احتفلت إسرائيل بحرب عام 2003 ضد العراق، تماماً مثلما رأت السلطات الإسرائيلية فُرصاً جديدة أتاحتها هجمات 11 أيلول/سبتمبر، فلم تعد السياسات الإسرائيلية مُقيَّدة بالكلام الأجوف عن «عملية السلام». ومع تبدّل أجواء بوش بعد 11 أيلول/سبتمبر إلى مزيج من جنون الخوف (البارانويا) والطموح، سُمِح لإسرائيل أيضاً بالتصرّف وحدها خدمةً لمصالحها وحدها من دون مراعاةٍ لانتهاكات حقوق الإنسان ومقتضيات العدالة الدولية. لقد اتّسمت سياسات إسرائيل دائماً منذ عام 1948 بمثل هذه التجاوزات، لكنَّ الدولة الإسرائيلية بدت وكأنها تخلَّت عن آخر ما تبقّى من احترام للأخلاق والقانون في معاملتها للفلسطينيين منذ شهر أيلول/سبتمبر 2001 وحتى الشهور الأولى من عام 2003 [وما زالت مستمرة].

الجذور المقدّسة

إن كل محاولة لفهم الرّد الإسرائيلي على أحداث عام 2003، بنبغي أن تأخذ في الحسبان الادعاءات الصهيونية التاريخية والسياسات التي أوحت بها. ومن العناوين الرئيسية في الفكر الصهيوني أنّ الله وهب فلسطين لليهود، وأن القرن العشرين وفّر للإسرائيليين الفرصة «المباركة من الله» لاسترجاع «حقهم» القديم المكتسب بالمولد. ويُفترض أن يكون هذا الاعتقاد مبرَّراً في سِفْر الأعداد من العهد القديم للإنجيل، وخاصة الفصلين 33 و34، وهما جزء هام من الكتب الخمسة الأولى للتلمود اليهودي:

وكلَّم الرب موسى

كلِّم أطفال إسرائيل وقل لهم: «عندما تمرون فوق نهر الأردن إلى أرض كنعان»؛

عندئذٍ ستطردون جميع السكان من الأرض التي أمامكم وستدمرون كل أصنامهم، وأنزلوا إلى أسفل كل أماكنهم العالية؛

وسوف تنزعون أملاك سكان الأرض وتسكنون فيها: لأنني أعطيتكم الأرض لتمتلكوها؛
ولكن إذا لم تطردوا سكان الأرض فسوف يصبح أولئك الذين تتركونهم يبقون أوتاداً في أعينكم وأشواكاً في أجنابكم وسيضايقونكم في الأرض التي تسكنون[218].

تهجير العرب

كُرِّست سياسة تهجير سكان الأرض المنوي احتلالها لتسهيل الغزو والاحتلال اليهوديَّيْن في الكثير من الكتابات الصهيونية التاريخية. وقد بذل، على سبيل المثال، أشخاص بارزون من أمثال إسرائيل زانغويل Israel Zangwill الزميل المقرّب لتيودور هرتزل Theodor Herzl (مؤسّس الحركة الصهيونية السياسية)، جهداً كبيراً لنشر فكرةٍ تقول: إن فلسطين «أرض بلا شعب لشعبٍ بلا أرض». وفي عام 1914، قال حاييم وايزمان Haim Weizmann الذي أصبح لاحقاً رئيساً للمؤتمر الصهيوني العالمي، ثم أوّلَ رئيس لدولة إسرائيل:

صِيغت الصهيونية من قِبَل روادها الأوائل في مراحلها الأولى كحركة معتمدة كلياً على عوامل ميكانيكية: هناك أرض شاءت الصدف أن يكون اسمها فلسطين، بلد بلا شعب؛ ومن الناحية الأخرى يوجد الشعب اليهودي وليس له بلد. فماذا يلزم غير ذلك إذاً، إلاّ وضع الجوهرة في الخاتم، أي جمع الشعب مع هذا البلد[219].

ومن المنطلَق نفسه، روى وايزمان حادثة لرئيس دائرة الاستعمار في الوكالة اليهودية آرثر بوبن Arthur Puppin الذي كان سأله عن رأيه بالفلسطينيين سكّان البلد الأصليين، فأجاب وايزمان: «لقد قال لنا البريطانيون إن هناك 100 ألف زنجي Kushim وليست لهؤلاء أي قيمة». واستعاد السفير الأميركي السابق في إسرائيل جيمس ماكدونالد James McDonald في كتابه مهمتي إلى إسرائيل: 1948-1951 My Mission to Israel: 1948-1951 ، في ذاكرته محادثةً وصف خلالها وايزمان تهجيرَ الفلسطينيين في عام 1948 بأنه كان «تسهيلاً إعجازياً لمهمّة إسرائيل».
وكان تهجير الفلسطينيين العرب موضوعاً مشتركاً في الكتابات الصهيونية، وتحدّث أول رئيس وزراءٍ إسرائيلي دافيد بن غوريون في مذكّراته ليوم 12 تموز/يوليو 1937 عن «الترحيل الإجباري للعرب من وديان الدولة اليهودية المقترحة»، وقال في ما بعد «علينا أن نهيّئ أنفسنا لتنفيذ مثل هذا الترحيل». وقال بن غوريون، في رسالة كتبها إلى ابنه عاموس في 5 تشرين الأول/أكتوبر 1937: «علينا أن نطرد العرب ونأخذ أماكنهم... وإذا اضطررنا إلى استخدام القوة... فلدينا القوة تحت تصرّفنا»[220].

وقال بن غوريون ليوسف وايتز Yosef Weitz في أوائل شباط/فبراير 1948: «ستعطينا الحرب الأرض. ومفهوما «لنا» و«ليست لنا» هما من مفاهيم السلام فقط، ويفقدان معناهما في الحرب تماماً».

لقد طالب كل الرواد المؤسِّسين لدولة إسرائيل تقريباً بطرد العرب من فلسطين بطريقة أو بأخرى. ومن هؤلاء هرتزل، موتسكين Motzkin ، سيركين Syrkin، أوسيشكين Ussishkin، وايزمان، بن غوريون، تابنكسين Tabenkin، غرانوفسكي Granovsky، زانغويل، بن تسفي Ben-Tzvi ، روتنبرغ Rutenberg، أرونسون Aaronson، جابوتنسكي Jabotinsky وكاتزنلسون Katznelson . وأُسِّست لجان «للترحيل» لترسيخ المبدأ الذي نادى به يوسف وايتز مدير دائرة الاستيطان في الصندوق القومي اليهودي ورئيس لجنة الترحيل الرسمية التابعة للحكومة الإسرائيلية في عام 1948: «إنَّ إفراغ البلد تماماً من السكان (العرب) هو الردّ». وكتب وايتز في شهر نيسان/ أبريل 1948: «أعددتُ موجزاً يتضمن القُرى العربية التي يجب إخلاؤها لاستكمال المناطق اليهودية، كما أعددت موجزاً بالأماكن التي توجد فيها خلافات على الأرض وينبغي استيطانها بالوسائل العسكرية»[221].

لقد نُفِّذت السياسة الصهيونية لترحيل العرب الفلسطينيين من بيوتهم وأراضيهم، وهي السياسة المستمرة حتى اليوم (عام 2003) بالإرهاب والمذابح[222]. وعمدت الحكومة الإسرائيلية في الأماكن التي تعذَّر فيها طرد الفلسطينيين أو قتلهم بسهولة، إلى خلق دولة تفرقة عنصرية (أبارتهايد) تقوم على فرضيات عنصرية والدعم المالي والسياسي والعسكري الأميركي[223]. وكانت النتيجة صراعاً يبدو بلا نهاية بين طرفين غير متكافئين: إسرائيل التي تتمتع بدعم أميركي يكاد يكون مستمراً على مرّ السنين؛ والفلسطينيين الذين يتلقون دعماً متقطّعاً وغير فعّال من بعض الدول العربية. ولقد تجاهلت كافة الحكومات الإسرائيلية اللائحة الطويلة من قرارات مجلس الأمن الدولي التي أدانت إسرائيل لاعتداءاتها وبناء المستوطنات غير الشرعية وانتهاكاتها لاتفاقية جنيف الرابعة (حماية المدنيين)... إلخ[224].

ويبدو بديهياً، في مثل هذه الظروف، أن تتجاهل إسرائيل الرأي العام العالمي وجميع البنود غير الملائمة لها في القانون الدولي، في وقت لا تُعير فيه انتباهاً إلاَّ لوجهات نظر الولايات المتحدة، وإن تكن لا تتبعها دائماً، إلاَّ أنَّ إسرائيل نادراً ما أُزعجت بضوابط أو انتقادات أميركية. وكان من نتائج الأوضاع الناشئة بعد 11 أيلول/سبتمبر ـ وتحديداً حرب عام 2003 ـ، رفع أي ضوابط صغيرة ربما

كانت الولايات المتحدة تضعها على السياسة الإسرائيلية. وكان كل مراقب مستقل يرى بوضوح أن إسرائيل مصمّمة على تسريع الاستيلاء على الأرض العربية وما يرافق ذلك من طردٍ للأُسر العربية التي عاشت هناك منذ أجيال: إنها سياسة غير شرعية على الإطلاق، ولكنها من وجهة النظر الصهيونية سياسة يُجيزُها «ربٌّ» مزعوم قادر على كل شيء!

الخسائر البشرية

ردَّ الفلسطينيون باستخدام الأسلحة النارية اليدوية وتجهيزات بدائية قليلة المفعول مصنَّعة محلياً في مواجهة الدبابات وطائرات الهليكوبتر والطائرات القاذفة المقاتلة والصواريخ التي تزود الولايات المتحدة إسرائيل بها. كما لجأ الفلسطينيون إلى التفجيرات الانتحارية، وهي غير شرعية بحدّ ذاتها وتخدم الدعاية الإسرائيلية التي تندّد «بالإرهاب» بينما تتجاهل إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل كل يوم. وكانت النتيجة سقوط أعداد متزايدة من الجرحى والقتلى علماً بأن عدد الضحايا من جميع الفئات في الجانب العربي أعلى كثيراً مما هو لدى الإسرائيليين. وجاء في إحصائية تقديرية للفترة الواقعة بين 24 أيلول/سبتمبر 2000 و24 تموز/يوليو 2002 أن عدد القتلى الإسرائيليين بلغ 613 مقابل 1449 قتيلاً فلسطينياً[225].

وأدّت عملية تفجير فلسطينية في 31 تموز/يوليو 2002، إلى مقتل 7 أشخاص على الأقل وإصابة 18 آخرين بجراح في مطعم جامعي مزدحم في القدس، وذلك رداً على غارة جوية إسرائيلية في غزة أسفرت عن مقتل 15 فلسطينياً بينهم 9 أطفال. ولم يتضح ما إذا كان تفجير القدس عملية انتحارية، لكن الحكومة الإسرائيلية وجَّهت اللوم كالعادة إلى رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات وتوعّدت بالردّ، في الوقت الذي كان فيه الرئيس بوش يؤكد من جديد التزامه إسقاط صدام حسين، ويدعو إلى استبدال ياسر عرفات.

وغضب الرئيس بوش بشكل خاص عندما علم أن خمسة مواطنين أميركيين كانوا بين قتلى تفجير القدس: «أنا غاضب بقدرِ ما إسرائيل محقّة الآن. إنني مستاء لخسارة أرواح بريئة. ولكن، على الرغم من غضبي وحنقي، ما زلت أعتقد أن السلام ممكن». وأعرب بوش عن سعادته لأن الحرب ضدّ «الإرهابيين» تُشَنّ على جبهات عديدة، في أفغانستان والفيليبين وأماكن أخرى. وقال: «إننا نستجيب بالتعاون مع أصدقائنا العرب وإسرائيل بالطبع لنتعقّب هؤلاء الناس».

ثم ردّت إسرائيل بفرض حظر شامل على تنقّل الفلسطينيين في معظم أرجاء الضفة الغربية واستخدمت الدبابات لإحكام إغلاق معظم قطاع غزة. وفي 5 آب/أغسطس أَطلَق مسلّح فلسطيني النار على سيارة عائلة من المستوطنين اليهود فقُتِل الوالدان وجُرح طفلاهما البالغان من العمر ثلاث سنوات وستة أشهر. وفي حين قتلت القوات الإسرائيلية فلسطينيَيْن آخرين في قرية بُرقه في الضفة الغربية، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي [وقتها] بنيامين بن إليعازر: «أننا في وضع إغلاق تام في الضفة الغربية. لا أحد يدخل أو يخرج. سنواصل اتخاذ سلسلة من الإجراءات بهدف فرض إغلاق أوسع كثيراً مما نفعله الآن». وكالعادة، لم تُعِر السلطات الإسرائيلية آنذاك أي انتباه للأثر الذي تخلّفه مثل هذه السياسة على أوضاع الشعب الفلسطيني. وندّد المستشار السياسي لياسر عرفات نبيل أبو ردينة بالممارسات الإسرائيلية، وقال: «تتطلّب معاناة الفلسطينيين تدخلاً دولياً فورياً بسبب الكارثة الإنسانية التي يعيشها الشعب».

كارثة إنسانية

تحدّث تقرير لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في ذلك الوقت، عن كارثة إنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب سياسات الإغلاق الإسرائيلية. وقال التقرير الذي نشرته الوكالة بالاشتراك مع منظمة كير الخيرية الدولية، إن 13.2 في المئة من الأطفال الفلسطينيين دون الخامسة يعانون من حالات سوء تغذية تتراوح بين المستديمة والمتوسطة وطويلة الأمد، وأصيب 9.3 في المئة بسوء التغذية الحادّ في الفترة الأخيرة. لقد كانت إسرائيل تمارس تجويع عشرات آلاف الأطفال الفلسطينيين بكل ما للكلمة من معنى. وقد نجحت الإجراءات الإسرائيلية بالإضافة إلى ذلك، في القضاء على كل صلاحيات السلطة الفلسطينية، بتدمير البنية التحتية الفلسطينية وقدرتها على العمل، واضطُرّ السكان العرب في بعض المناطق إلى الرجوع إلى العادات والتقاليد العشائرية القديمة [بدلاً من القوانين المدنية] لتسيير أمور حياتهم.

وشكّل في هذا الوقت، إسرائيليون قليلون شعروا بالقلق من إساءة معاملة الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية، جمعيةً أطلقوا عليها اسم «مراقبة حواجز التفتيش» Checkpoint Watch من خلال منظمة «النساء من أجل حقوق الإنسان» الإسرائيلية. وكانت نساءٌ من الجمعية يذهبن في مجموعات من ثلاث أو أربع ناشطات لزيارة حواجز التفتيش الإسرائيلية ومراقبة المعاملة التي يلقاها الفلسطينيون على أيدي الجنود وشرطة الحدود: «إنهم يتصرّفون دائماً بشكل أفضل تقريباً

عندما نكون موجودات». وشوهدت عبارةُ «العربي الجيد هو العربي الميت» مكتوبة على جدار غرفة الحراسة حيث تطلب الشرطة الإسرائيلية من السائقين إبراز أوراقهم. وأعربت السيدة إلكانا Elkana ، وهي عضوة في جمعية مراقبة الحواجز، عن استيائها من هذه العبارة، وقالت في وقت لاحق إن شارون غير مهتم باتفاق للسلام «لأن ذلك سيعني إزالة المستوطنات».

وبدأت في 14 آب/أغسطس 2002 محاكمة أمين السر لحركة فتح في الضفة الغربية، [والعضو المنتخب في المجلس التشريعي الفلسطيني] مروان البرغوتي بتهمة التخطيط لقتل عشرات الإسرائيليين. وبينما احتشد الصحافيون داخل قاعة المحكمة في تل أبيب صاح البرغوثي باللغة العبرية: «الانتفاضة ستنتصر». وادعى محاموه في المحكمة أنه تعرَّض أثناء فترة التحقيق للحرمان من النوم وممارسات غير قانونية أخرى للضغط عليه. كما نفى المحامون أنفسهم أن يكون البرغوثي قد اعترف بمسؤوليته عن هجمات ضد أهداف إسرائيلية. ورفع البرغوثي يديه المقيَّدتين عند اقتياده إلى خارج المحكمة، وصاح مرة أخرى بالعبرية والعربية والإنكليزية «الانتفاضة ستنتصر». ويعتقد مراقبون كثيرون أن اعتقال البرغوثي ليس أكثر من محاكمة صُوَرية تحاول السلطات الإسرائيلية من خلالها أنْ تُظهر أنَّ كبار القادة الفلسطينيين متورطون في أعمال إرهابية، وأن هذه المحاكمة قد تنقلب ضدّ الحكومة الإسرائيلية بزيادة شعبية البرغوثي لفضحه انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل كل يوم[226].

وأطلقت القوات الإسرائيلية في يوم بدء المحاكمة، عدداً من الصواريخ على منزل في الضفة الغربية فقتلت رجلاً مُقعَداً من قادة حركة حماس وفلسطينياً آخر. ثم تقدم الجنود إلى داخل قرية طوباس قرب مدينة نابلس، واستخدموا الجرافات لتدمير المنزل بالكامل. وأعلنت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية التي تحظى باحترام واسع («بيت سلم») في 15 آب/أغسطس، أن شاباً فلسطينياً أجبره الجيش الإسرائيلي على أن يكون «درعاً بشرية»، قُتل أثناء محاولة قام بها الجيش لاعتقال ناشط إسلامي. وكانت هناك أدلة متزايدة على أن هذه الممارسة كثيراً ما تلجأ إليها القوات الإسرائيلية. وذكر شهود فلسطينيون أن الشاب نضال أبي مخيصان الذي كان في عامِه التاسع عشر، مات تحت وابل من الطلقات النارية عندما أرغمه الجيش الإسرائيلي على طرق باب أحد المنازل. وقال مصدر عسكري إسرائيلي رفيع إنَّ شخصاً أُرسل لأنه كان يعرف نصر جرّار، ساكن المنزل والمشتبه به: «افترضنا أن النار لن تُطلَق على فلسطيني يتكلم العربية ويسكن في الجوار».

ونفى مدير منظمة «بيت سلم» يائل ستاين Yael Stein رواية الجيش، وقال إن عملهم «غير أخلاقي وغير قانوني».

الضحايا الفلسطينيون

لقد سبق لمنظمات حقوق الإنسان أن اتهمت الجيش الإسرائيلي بإجبار مدنيين فلسطينيين على دخول مبانٍ للتحقُّق مما إذا كانت فيها شِراك، ولإبعاد أجسام مشبوهة عن الطريق أو ليكونوا «مسند بنادق» ودروعاً واقية للجنود الإسرائيليين وهم يطلقون النار من فوق أكتافهم. وأُمِر بعض الفلسطينيين بالسير أمام الجنود لدرء الرصاص عنهم. وفي 18 آب/أغسطس 2002، كان الطفل أيمن فارس البالغ من العمر 5 سنوات، ينتظر بابتهاج بدء اليوم الدراسي عندما قُتِل برصاص جنود إسرائيليين كانوا يطلقون النار على مخيم اللاجئين الذي يُقيم فيه. وقد أُصيب أيمن في مؤخرة رأسه. وقال جد الطفل نادر فارس الذي أصيب أيضاً أثناء محاولته نقل الطفل إلى المستشفى: «لم يكن هناك أي خطأ. كان الجنود يعرفون أين يوجهون أسلحتهم. فالدبابات الإسرائيلية تفتح النار يومياً على بيوتنا وحقولنا». وقتلت القوات الإسرائيلية في 20 آب/أغسطس، برصاصها الفتى أيمن زعراب الذي كان في الخامسة عشرة من عمره، في مخيم خان يونس في قطاع غزة.

واستمرت القوات الإسرائيلية في فرض الإغلاق والحصار على غزة والضفة الغربية، وكانت تقتل أعداداً متزايدة من الفلسطينيين في حملة لإلقاء القبض على متطرفين مزعومين. وأدى ذلك بدوره إلى تأجيج مشاعر المرارة والكراهية، إلى درجة أن كبير حاخامات بريطانيا جوناثان ساكس Jonathan Sacks أعلن أن إسرائيل تتبنّى موقفاً «يتنافى» مع أعمق مُثُل الديانة اليهودية، وأن النزاع الراهن مع الفلسطينيين «يُفسد» الحضارة الإسرائيلية. وصرّح ساكس في مقابلة حصرية أجرتها معه صحيفة ذي غارديان في 27 آب/أغسطس 2002 قائلاً:

أنا أعتبر الوضع الحالي مأساوياً على أقل تقدير. إنه يُرغم إسرائيل على اتخاذ مواقف لا تتفق على المدى الطويل مع أعمق مُثُلنا... وليس هناك شكّ في أنّ هذا النوع من النزاع طويل الأمد، مقروناً بفقدان الأمل، يولّد أحقاداً وتحجُّراً في المشاعر مما يؤدي إلى إفساد الحضارة على المدى البعيد.

كان ساكس مقتنعاً في عام 1967 بأنّ على إسرائيل أنْ تعيد جميع الأراضي التي احتلّتها حديثاً من أجل السلام، وظلَّ متمسّكاً برأيه هذا في عام 2002[227]. لكنه يؤمن بأن إسرائيل حاولت كثيراً

التوصّل إلى السلام غير أنَّ الفلسطينيين ـ في رأيه ـ لم يقوموا بـ «القفزة الواعية» نفسها نحو الحل الوسط. وأعلن أنّه مستعد للاجتماع بالشيخ أبي حمزة المصري الإسلامي الأصولي المقيم في شمال لندن، والذي يقول إنه يشاطر أسامة بن لادن آراءه. وقال ساكس إنَّ عقد اجتماع كهذا «فكرةٌ جديرةٌ بالمتابعة... ولا أستبعدها على الإطلاق».

وهبَّ نقّاد الدكتور ساكس فوراً، واتّهموه «بالعمى الأخلاقي»، وقالوا إن كلماته لن تُسفِر إلاَّ عن تصعيد العنف ضد دولة إسرائيل. غير أن وزيراً في الحكومة الإسرائيلية قرّر بالفعل تأييد تصريحات ساكس. ووجَّه نائب وزير الخارجية وكبير حاخامي النرويج سابقاً مايكل ملكيور Michael Melchior انتقادات إلى الذين يتجاهلون المآزق الأخلاقية التي تواجهها إسرائيل كل يوم بسبب النزاع، وخاصة أولئك المنتمين إلى اليمين الإسرائيلي. وقال: «إذا استمرّ الوضع الفلسطيني [على تلك الوتيرة]، فسيكون ذلك أمراً مأساوياً لجميع الناس هنا». وأجرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية استطلاعاً سريعاً للرأي بيَّن أن ساكس يحظى بتأييد الغالبية العظمى من الحاخامات البريطانيين الذين كانوا يعيشون في إسرائيل آنذاك. وعلّق عميد كلية الاتحاد العبري في القدس الحاخام مَرْمُور على ذلك بقوله:

أوافق من كل قلبي على آراء الدكتور ساكس كما وردت في المقال. يحوّلنا الاحتلال والإرهاب إلى أناس قُساة، ويحقّ له أنْ يقول ما يفكر فيه بطريقة مسؤولة. فالانتقاد الذي وجَّهه صحيح، وإذا كنّا لا نتحمّل سَماعَه فالمشكلة مشكلتنا.

وقُتِل في 29 آب/أيلول 2002 أربعة عمال زراعيين فلسطينيين من عائلة واحدة أصابَتهم أسهمٌ معدنية صغيرة أطلقها الجيش الإسرائيلي على المزرعة التي كانوا نائمين فيها. واخترقت بعض الأسهم خشب شجر التين في العمق ولم يبقَ ظاهراً منها إلاَّ رِيشُ المؤخّرة. وقد أَطلَق الإسرائيليون وابل الأسهم ـ يوجد 3000 سهم في القذيفة الواحدة المعدّة للانفجار في الجو ـ التي قتلت الأم رويدا حاجين (55 سنة) وابنها أشرف (23 سنة) وابنتها نهاد (17) وابن العم محمد (20). وأُصيب قريبان آخران بجراح خطيرة. وكان من المتوقع أن يتعافى أحد الناجيَيْن المصابَيْن برغم أن الإسرائيليين منعوا وصول سيارات الإسعاف لمدة ساعة. وقال وزير الدفاع بنيامين بن إليعازر إنه يأسف لمقتل أناس أبرياء. وطالَبَ قائد قوات الأمن التابعة للرئيس عرفات عبد الرزاق اليحيى بعد ذلك، بوقف التفجيرات الانتحارية الفلسطينيية في ما يبدو أنه اتفاق من نوع ما. غير أنَّ مثل هذه التصريحات لم تساهم في خفض عدد القتلى بين الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء، وخاصة بين الأطفال.

معاناة الأطفال

أصبح الأطفال الإسرائيليون والفلسطينيون على السواء منذ انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية في شهر أيلول/سبتمبر 2000، مستهدَفين من قبل الجانبين على نحو لم يسبق له مثيل، وقُتل بين 29 أيلول/سبتمبر 2000 وآخر شهر آب/أغسطس 2002، حوالى 1700 فلسطيني من بينهم أكثر من 250 طفلاً، وما يزيد عن 580 إسرائيلياً، معظمهم من المدنيين، منهم 72 طفلاً[228]. وهكذا، يكون ثلاثة أطفال فلسطينيين قد قُتِلوا مقابل مقتل طفل إسرائيلي واحد.

وقد قُتِل الأطفال الإسرائيليون في هَجَمات «مباشرة وعشوائية» بما فيها التفجيرات الانتحارية وإطلاق النار داخل إسرائيل وفي الأراضي [الفلسطينية] المحتلة، لكنَّ عدد الأطفال الفلسطينيين القتلى أعلى بنسبة كبيرة، وقد سقط الكثير منهم بالأسلحة المتطورة التي قدمتها الولايات المتحدة إلى إسرائيل:

قُتلت الأغلبية الساحقة من الأطفال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عندما ردَّ أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي على المظاهرات ورشق الحجارة، بقوة بالغة العنف لا تتناسب والوضع على الأرض، ونتيجةً للجوء الجيش الإسرائيلي بشكل متهوّر إلى إطلاق النار وقذائف المدفعية والقصف الجوي على مناطق سكنية. كذلك، قُتل أطفال فلسطينيون عند وجودهم في مكان ما أثناء قيام إسرائيل بتنفيذ عمليات إعدام خارج إطار القضاء ضد ناشطين مستهدَفين، أو عندما دُمرت بيوتهم (أحياناً كثيرة بالدبابات أو الجرافات). ومات أطفال آخرون لأن الجيش الإسرائيلي منعهم من الحصول على الرعاية الطبية. وقُتِل ثلاثة أطفال فلسطينيين على الأقل على أيدي مستوطنين مسلّحين في الأراضي المحتلة[229].

وتحدّثت منظمة العفو الدولية عن «النمطية المُقلقة لقتل الأطفال الفلسطينيين على أيدي جيش الدفاع الإسرائيلي»، وهي نمطية «تأسّست في بدء الانتفاضة و... استمرت». وأشير في السياق نفسه إلى أنَّ 48 في المئة من الأطفال الفلسطينيين الذين قُتِلوا في عام 2002، كانوا في سنتهم الثانية عشرة أو أقل:

قُتِل معظم الأطفال عندما لم يكن هناك تبادلٌ لإطلاق النار، وفي ظروف لم تكن أرواح الجنود الإسرائيليين خلالها معرَّضة للخطر [230].

ولم تَبذُل السلطات الإسرائيلية في الغالبية العظمى من حالات القتل، أيَّ جهد للتحقيق في قتل الأطفال الفلسطينيين. وفي الحالات القليلة جداً التي صدرت فيها إدانات قضائية، كانت الأحكام

خفيفة إلى درجة تبعث على السخرية. فقد أصدرت محكمة في القدس على سبيل المثال، بتاريخ 11 كانون الثاني/يناير 2001، حكماً على رجل إسرائيلي عمره 37 سنة بتأدية خدمات اجتماعية لمدة 6 أشهر لقتله طفلاً فلسطينياً كان عمره 11 سنة. وحُكم في الوقت نفسه، على امرأة فلسطينية بالسجن مدة ست سنوات ونصف سنة لأنها جَرَحت مستوطناً إسرائيلياً عندما كان عمرها 15 سنة.

وأطلقت طائرات هليكوبتر إسرائيلية مسلّحة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2002، ثلاثة صواريخ على سيارة قرب مدينة جنين مما أدى إلى مقتل 5 أشخاص. وقد استُهدفت السيارة بحجة أنَّ ناشطاً فلسطينياً مشتبهاً به كان في داخلها، غير أنَّ الهجوم قَتَل أيضاً طفلين في التاسعة من عمريهما كانا متوقفين بالقرب من المكان. وشعر رئيس الدولة الإسرائيلي موشي كاتساف Moshe Katsav في 1 أيلول/سبتمبر، بنفسه مدفوعاً إلى التساؤل عمّا إذا كان الجيش الإسرائيلي قد أصبح مولعاً بالضغط على الزناد trigger happy بعد أن قَتَل جنودٌ إسرائيليون 11 فلسطينياً، بينهم 6 راشدين غير مسلّحين وطفلان، خلال العطلة الأسبوعية، وقال:

يجب التحقّق من الادعاء حول ما إذا كان الجيش قد أصبح مولعاً بالضغط على الزناد. وإذا استنتج الجيش أن الأمر صحيح فسيقرّر ما يفعل، لكنْ من السابق لأوانه التوصل إلى استنتاجات الآن.

وقالت صحيفة هآرتس إن 30 مدنياً كانوا بين الفلسطينيين الـ 49 الذين قُتلوا على يد الجيش الإسرائيلي في شهر آب/أغسطس. وقال حاييم رامون Haim Ramon ، العضو البارز في حزب العمل الذي كان شريكاً في حكومة شارون الائتلافية: «على وزير الدفاع أن يتحقّق مِمّا إذا كانت سلسلة الحوادث المؤسفة والاعتذارات نابعةً فعلاً من أخطاء، أو من تغيّر في السياسة يجعل من الأسهل الضغط على الزناد».

وقال قادة فلسطينيون إنّ لا قيمةَ للمطالب الإسرائيلية بإجراء تحقيق، ووصفوها بأنها خدعة إعلامية لن تؤدي إلى شيء. وقال صائب عريقات عضو مجلس الوزراء الفلسطيني:

إن الدعوات إلى إجراء تحقيق مُخَصَّصةٌ لاستهلاك وسائل الإعلام، لأنّنا لم نسمع مطلقاً بأي نتائج من هذه اللّجان التي تُشكَّل بعد قتل المدنيين الفلسطينيين. ونحمّل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية كاملة عن هذه الجرائم وأعمال سفك الدماء.

مزيد من التهجير

قرر القضاة التسعة في المحكمة الإسرائيلية العليا في أوائل شهر أيلول/سبتمبر 2002، أنه من الممكن طرد أقارب فلسطيني متطرّف من منازلهم في عملية ترحيل من الضفة الغربية إلى غزة، وهو إجراء اعتبره مراقبون كثيرون بمثابة جريمة حرب. ومعنى ذلك معاقبةُ أناس بسبب ممارسات أناس آخرين، وهو موضوع فكّر صائب عريقات في رفعه إلى مجلس الأمن الدولي. وأُشيرَ إلى أن المادة 49 من معاهدة جنيف، لا تحظر الطرد فقط، بل تحظر الترحيل بالقوة من مكان إلى آخر. وقد سبق لمجلس الأمن أن ندّد بانتهاكات إسرائيل لمعاهدة جنيف (قرارات مجلس الأمن 542، 465، 478 على سبيل المثال)، لذلك لم يَبدُ أنَّ هناك موجباً يجعل إسرائيل تبدأ الآن في احترام معايير القانون الدولي.

وجيء في 4 أيلول/سبتمبر، بالأخ والأخت عاجوري، الشخصين المرشَّحَيْن للترحيل من دون أن يكونا ارتكبا أي جريمة، وقد عُصبت أعينهما وقُيّدت أيديهما وأرجلهما ثم وُضعا في دبّابة ألقت بهما في حقل قرب مستوطنة يهودية في قطاع غزة. وقالت الآنسة عاجوري في وقت لاحق عند وصولها إلى مدينة غزة:

قادوا بنا حوالى 20 دقيقة، وأخرجونا فجأة من الدبابة وأطلقوا أيدينا... سرنا حتى شاهدنا مُزارعاً فقال لنا إنّنا في مكان خطر جداً قُتِل فيه فلسطينيون قبل أسبوع. وقال لنا المُزارع «أَسرعا، أَسرعا قبل أن يقتلكما الجنود بالرصاص».

وكان 5 فلسطينيين بينهم أم وأطفالها الثلاثة، قُتلوا في هذا المكان بالذات، في الأسبوع السابق بقذيفة دبابة. وأُخذت الآنسة عاجوري إلى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حيث احتجّت على عملية الترحيل، وقالت إن جريمة قد ارتُكِبت، وإنه لو كان لدى الإسرائيليين أي إثبات ضدها لكانت سُجِنت بدلاً من أن تُرحَّل. ولم يكن ثمةَ شك في الوقت نفسه، في أنّ السلطات الإسرائيلية ستبقى في منأى عن أي تبعاتٍ قانونية لأعمالها. وكان انتهى في 6 أيلول/سبتمبر، تحقيقٌ داخلي للجيش الإسرائيلي حول مقتل 12 مدنياً فلسطينياً قبل أسبوع بتبرئة ساحة الجنود. وتوصلت هيئة التحقيق إلى أنَّ الهجوم الأخير على العمّال الزراعيين النائمين بواسطة قذيفة تُفجَّر في الهواء وتحوي 3000 سهم معدني صغير، «كان في محله»، مثلما كانت الأوامر التي أُعطيت إلى قنّاصة إسرائيليين لقتل 4 عمال فلسطينيين في مقلع حجارة في الضفة الغربية. وباركَت اللجنة أيضاً الأمر الذي نجم عنه قتلُ فتيَيْن فلسطينيَيْن وطفلَيْن كانا في السادسة والعاشرة من العمر على يد وحدة موت إسرائيلية محمولة بطائرة هليكوبتر. وهنّأ وزير الدفاع بنيامين بن إليعازر الجيش الإسرائيلي على هذا التحقيق «الوافي».

استبعاد عرفات

عاد عرفات يكافح من جديد لتأكيد سلطته، وحثَّ على إجراء انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني في شهر كانون الثاني/يناير، وطالب إسرائيل برفع حظر التجول المفروض على المدن الفلسطينية. وندّد عرفات الذي سبق له أن تبرَّع بدمه لصالح الناجين من هجمات 11 أيلول/سبتمبر، بمحاولات إسرائيل الربط بين الكفاح الفلسطيني والإرهاب، وأمل أنه يمكن تفادي الحرب في العراق: «نرجو أن تُحَلّ المشكلة مع الأخوة في العراق بالطرائق السياسية ومن دون اللجوء إلى القوة العسكرية للمساهمة في تحقيق السلام في الشرق الأوسط». وحاصرت في هذا الوقت، دبابات إسرائيلية مخيَّم البُريج ومخيّمَيْن مجاورين في غزة، وتحركت قوة إسرائيلية لنسف منزلِ فلسطينيٍ مشتبه به.

بدأت حركة فتح التي يترأسها عرفات في هذه الأثناء، بالحضّ على إنهاء التفجيرات الانتحارية، في حين كانت إسرائيل تهدّد لبنان بالحرب ما لم يُلغِ مشروعاً لضخّ المياه [مشروع الوزاني] من شأنه أن يؤثّر في تدفّق المياه إلى إسرائيل. وتقرَّر إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية الفلسطينية في 20 كانون الثاني/يناير 2003، لكنْ بدا من المستبعَد أنْ تُتيح القيودُ الإسرائيلية إجراءَ انتخابات ذات معنى. واجتاحت قواتٌ إسرائيلية مدعومة بالدبابات مدينة خان يونس في غزة بتاريخ 17 أيلول/سبتمبر ودمّرت ورشات أشغال معدنية اشتُبه بأنها مصانع أسلحة. واستُخدمت 30 دبابة وعربة مدرعة وتمّ تدمير 9 ورشات لصبّ المعادن. وقال رامز الفرّا، وهو يقف قرب ورشة تصليح الجرارات المدمَّرة التي كان يملكها: «جاؤوا بالدبابات والجرافات ونادوا علينا بمكبّرات الصوت لنخرج من المبنى، ثم ألقوا متفجرات في الداخل ودمّروه».

وفجّر في 18 أيلول/سبتمبر، فلسطيني نفسه في محطة لسيارات نقل الركاب في شمال إسرائيل فقُتِل مواطن إسرائيلي واحد. وكانت هذه أول عملية انتحارية منذ 6 أسابيع. ووصف زياد بَشتيتي، وهو سائق سيارة شحن ما حدث فقال:

توقَّفت سيارة شرطة قرب محطة الباصات حيث كان يقف شابان هناك... ونزل شرطي من السيارة ونادى على الشاب الأقصر قامة أن يتقدَّم نحوه. كنت أقود شاحنتي بالقرب وسمعت دويَّ الانفجار واضطررت إلى التوقف بعد حوالى 12 متراً، وأصابت أشلاء بشرية متطايرة سيارتي.

وقَتل انتحاري في اليوم التالي 5 أشخاص على الأقل عندما فجَّر نفسه داخل باص في تل أبيب. وقرر إثر ذلك مجلس الوزراء الإسرائيلي «عزل» عرفات في مُجمَّعه في رام الله، فوقع اشتباك

قصير بالأسلحة النارية أُصيب خلاله اثنان من حراس عرفات الشخصيين بجراح. كما هاجمت الدبابات وطائرات الهليكوبتر المسلحة الإسرائيلية ضواحي مدينة غزة وأطلقت النار على حيّ سكني مكتظ بالسكان، في وقت بدأت فيه الدبابات والجرافات بتدمير المباني المحيطة بمكاتب عرفات، مما أشعر أنصاره بالخوف على حياته. وقال أحد مساعدي عرفات من داخل المبنى المدمّر في مخابرة على الهاتف الجوّال: «يرفض الرئيس الخروج، وهو يقول إما أن أكون شهيداً أو شهيداً أو شهيداً. ونقطة [على السطر][231]. لن أستسلم... إن الحصار يتحرك بسرعة وأظن أنهم ربّما يستهدفون الرئيس نفسه»[232].

تجاهل الأمم المتحدة

أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 24 أيلول/سبتمبر قراراً أمر فيه بـ «أنْ تتوقّف إسرائيل فوراً عن إجراءاتها في رام الله وحولها بما في ذلك تدمير البنية التحتية المدنية والأمنية الفلسطينية». وأمر القرار بـ «الانسحاب العاجل لقوات الاحتلال الإسرائيلية من المدن الفلسطينية باتجاه... المواقع التي كانت تتمركز فيها قبل شهر أيلول/سبتمبر 2002». وكان عرفات قد نجح في حشد قدرٍ من الدعم الدولي لإنهاء حصار رام الله، لكنْ لم تكن لذلك نتائج تُذكر. وتجاهل شارون القرار الجديد لمجلس الأمن الدولي رقم 1435 (24 أيلول/سبتمبر 2002) مثلما تجاهل من قبلُ القرارات 1402 و1403 و1405 الصادرة كلها في عام 2002، والتي طالبت بانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية وفوّضت الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان تشكيل فريق لتقصّي الحقائق للتحقيق في الفظائع الإسرائيلية في جنين. وظلّت إسرائيل ثابتة على موقفها في الازدراء بالقانون الدولي.

ووردت في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر، أنباء عن تدهور الأوضاع في مدينة نابلس بالضفة الغربية التي ظلَّت كالمدن والبلدات الأخرى تعيش تحت إغلاق وحصار شديدين منذ أكثر من 3 أشهر. ويبلغ عدد سكان المدينة ومخيم بلاطة للاجئين المجاور لها حوالى 200 ألف نسمة كان قد مضى عليهم 100 يوم تحت نظام حظر التجول المستمر ليلَ نهار، حيث كان يُسمح للسكان بمغادرة منازلهم مرة كل 10 أيام لشراء المواد الغذائية. كانت الحوانيت مغلقة والشوارع خاوية، وتعرَّض مجمّع مباني البلدية للقصف الإسرائيلي 3 مرات. وبدأ الناس بعد ذلك في الخروج من منازلهم ولم

يعودوا قادرين على تحمّل الأوضاع. وحاول الكولونيل تيبون، الضابط في الجيش الإسرائيلي، أن يبرِّر لماذا فُرض على نابلس نظام حظر التجول هذا:

إن أهل نابلس مسؤولون عن أكثر من 80 في المئة من التفجيرات الانتحارية في إسرائيل. فهذه المدينة هي مركز الشبكات الإرهابية: حماس، الجهاد الإسلامي، التنظيم [فتح]. كلهم مرتبطون معاً في نابلس. أكبر مختبرات صنع القنابل موجودة هناك، وثمة أناس كثيرون يتطوعون في الوحدات الانتحارية. الخطوة الأولى كانت الضغط على أُسَر الإرهابيين... إن كان هناك شيء يهتمون به فهو ليس العقائد بل أُسرهم. وقد بدأ بعض الناس يُحضِرون أولادهم إلينا بسبب الضغط[233].

كانت سياسة «العقاب الجماعي» واضحة. ويقول تيبون: «إنهم يعيشون في القاذورات ونحن نمارس الضغط على الأهالي لكي نُظهِر لهم أنهم سوف يُعانون إذا واصلوا التعاون مع الإرهاب، وأنّ الإرهاب لن يوصلهم إلى أي مكان». لكن، هل كان الإسرائيليون يفكرون في الكراهية العميقة التي تخلقها سياساتهم.

خرج علي حافي، الجدّ البالغ من العمر 88 عاماً، من منزله في نابلس في حالة من الذعر واليأس للبحث عن حفيده رامي البربري البالغ 10 سنوات من العمر. وعلم الجدّ العجوز أن حفيده انضمّ إلى مجموعة من الأطفال كانت ترجُم دبابة إسرائيلية بالحجارة، وأن جندياً إسرائيلياً أطلق النار على رامي فتطاير الجزء الأعلى من رأسه. وقال زوج أم الطفل القتيل سمير عمران في مراسم العزاء: «كان في العاشرة من عمره فقط. ما هو الخطر الذي يشكّله على دبابة؟ أظن أن الإسرائيليين يريدون أن يبعثوا برسالة إلى الأطفال تقول إن هذا هو مصيرهم. إنهم ينظرون إلينا وكأنّنا عبيد، ويعتقدون أن أي طفل من أطفالنا يجب أن يموت قبل أن يبلغ عامه الثالث عشر». وأضاف عمران أن النيّة الحقيقية للإسرائيليين ليست وقف «الإرهاب»، بل تهجير العرب من الضفة الغربية.

ووقعت عمليات قصف أخرى بمدافع الدبابات في غزة في شهر تشرين الأول/أكتوبر، ندّد بها كوفي أنان، وتزايدت حوادث إطلاق النار من قبل المستوطنين على فلسطينيين كانوا يحاولون جمع محصولهم من الزيتون. وسقط عدد إضافي من القتلى في تفجيرات انتحارية بينما ازداد الاقتصاد الإسرائيلي سوءاً. وطلبت إسرائيل من الولايات المتحدة في هذا الوقت، مبلغ 10 بلايين دولار لوقف التراجع الاقتصادي وسط مؤشرات متزايدة إلى التوترات الداخلية بسبب ارتفاع نسبة البطالة وضعف الخدمات الاجتماعية. وكان القرويون الفلسطينيون يفرّون من المستوطنين المسلّحين الذين واصلوا تصويب نيران أسلحتهم إلى آبار المياه وحقول الزيتون في مواسم الحصاد. وكان

الإسرائيليون يستغلون رحيل كل مجموعة من الفلسطينيين ليتمكنوا من سرقة المزيد من الأراضي العربية[234]. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر قرر يوسف صُبيح البالغ من العمر 85 عاماً والذي رفض مغادرة منزله في عام 1967 برغم الضغوط الإسرائيلية، تَرْكَ قريته يانون مع كل سكانها الآخرين بعد تعرّضهم لمضايقات المستوطنين طوال 5 سنوات.

وقال ابنه مختار القرية عبد اللطيف صُبيح، إنه وغيره من السكّان تعرَّضوا مراراً للضرب على أيدي المستوطنين الذين حطّموا مقتنيات أهل القرية ودمروا محاصيلهم وسرقوها:

احتاجوا إلى خمس سنوات من الهجمات المتواصلة لإرغامنا على الرحيل. كانوا يطلقون النار علينا وعلى أغنامنا وأبقارنا، ثم بدأوا في المجيء إلى أطراف القرية ورمي الحجارة على الأبواب. لقد ساءت الأمور كثيراً بعد بدء الانتفاضة [الثانية] في عام 2000. لقد ضُرِبتُ داخل منزلي أمام عائلتي وفي الساحة وفي الحقل.

بدت استراتيجية المستوطنين الذين يحملون أحياناً بنادق أميركية الصنع من طراز أم - 16 واضحة تماماً: يعتمرون، جميعهم، القلنسوة على رؤوسهم لتذكيرهم بأنْ يتصرّفوا بشكل يُرضي الرب، ويرتدي معظمهم مشالح تحت قمصانهم تتدلّى منها شرّابات لتذكيرهم باتّباع كافة الوصايا الـ 613 المنصوص عليها في التوراة. وهنا نجد وعياً دينياً شديد الاستجابة لرسالة «سِفْر الأعداد»، الفصل 33، التي تقول إن الرب أعطى هذه الأرض لإسرائيل. وها هم يطبقون هنا «كلمة الرب» ببنادق أم - 16 بتمهُّل، ولكن بعزيمة لا تهتز للاستيلاء على أراضي العرب بالإرهاب والعنف.

مزيد من جرائم الحرب

عين شارون شاوول موفاز وزيراً للدفاع بقرار أحادي، لأن موفاز كما يبدو متورط في جرائم حرب. وأعلنت وزارة الداخلية البريطانية في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2002، أن مدير دائرة الادعاء العام كُلِّف بدءَ إجراءات دعوى جرائم حرب ضد وزير الدفاع الإسرائيلي الجديد لتورطه في الفظائع التي ارتُكبت في جنين، مثل تدمير المنازل بالجرافات ودفن أناس وهم أحياء، والتعذيب وإطلاق النار على أشخاص مشتبه بهم. وزُعم أن الجنرال موفاز أشرف بنفسه على بعض هذه العمليات، ويمكن محاكمته بموجب مواد معاهدة جنيف الرابعة. وكانت منظمة العفو الدولية تبذل من جانبها جهوداً لإلقاء القبض جماعياً على الجنود «المسؤولين عن جرائم حرب» في جنين ونابلس.
وتقول منظمة العفو الدولية إن القوات الإسرائيلية مذنبة بالجرائم التالية:

أ ـ القتل غير المشروع؛

ب ـ التعذيب؛

ج ـ استخدام المدنيين كدروع بشرية؛

د ـ دفن الناس وهم أحياء؛

هـ منع وصول المساعدة الطبية إلى الجرحى.

وقالت منظمة العفو إنه إذا رفضت إسرائيل اتخاذ إجراءات بصدد هذه الاتهامات فينبغي عندئذ اعتقال المتورطين ومحاكمتهم عندما يسافرون إلى الخارج: «إذا كان لديك قائد في الجيش... يُمضي إجازة في دولة من الأعضاء الأصليين الموقعين على معاهدة جنيف مثل المملكة المتحدة، فقد تستطيع عندئذ المملكة المتحدة فتح تحقيق وإجراء محاكمة إذا شاءت. (إن عليها التزاماً قانونياً بفعل ذلك بموجب القانون الدولي [وليس إذا شاءت] ـ ملاحظة للكاتب).

وعادت الدبابات الإسرائيلية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2002، إلى اقتحام المدن الفلسطينية، ونصب مسلَّحون فلسطينيون كميناً وقتلوا 12 إسرائيلياً في الخليل مما زاد من غضب الحكومة الإسرائيلية. وصرَّح شارون بأنه سيبني مزيداً من المستوطنات في الأراضي [الفلسطينية] المحتلة ضارباً القانون الدولي بعرض الحائط. وقتل الإسرائيليون برصاصهم في جنين موظف الإغاثة البريطاني العامل مع الأمم المتحدة إيان هوك Iain Hook ، وقُتل أيضاً خمسة فلسطينيين من بينهم فتى في الرابعة عشرة من عمره في رام الله. وأدان كوفي أنان قيام إسرائيل بتدمير مستودع أغذية تابع للأمم المتحدة في قطاع غزة كان يحتوي على إمدادات مخصَّصة للفلسطينيين. وقد تمَّ قصف أكثر من 500 طن من المواد الغذائية وإتلافها عمداً عندما دخلت القوات الإسرائيلية إلى جباليا واستخدمت المتفجرات لنسف المستودع التابع لبرنامج الغذاء العالمي WFP ـ (انظر أيضاً الفصل الحادي عشر ـ «إسقاط مشروع قرار سوري بالفيتو» [النقض]).

وقتل الجيش الإسرائيلي قرب رام الله، في 3 كانون الأول/ديسمبر 2002، امرأة فلسطينية عمرها 95 سنة، فكانت الأكبر سناً بين الضحايا الفلسطينيين الذين قارب عددهم الـ 2000 آنذاك، قُتلوا في غضون السنتين السابقتين. وقد أصيبت فاطمة حسام بالرصاص القاتل عندما كانت عائدة من عيادة الطبيب، وجُرحت امرأتان أُخريان. واستمرت أعمال القتل: فتاة عمرها 11 سنة أطلّت لبرهة من نافذة غرفة نومها فكانت هدفاً سهلاً لقناص إسرائيلي. وتحدّث تقرير عن إطلاق نيران رشاشات الدبابات على امتداد أحد الشوارع في مدينة رفح بقطاع غزة. وكانت جيهان عصفور وشقيقتها جالستين في منزلهما عندما تطايرت الرصاصات فوق رأسيهما مخترقة الجدار الإسمنتي إلى الغرفة

المجاورة. لم ترتعب جيهان وتابعت احتساء كوب الشاي وتناول الحلوى: «يحدث ذلك كل ليلة. هذه حياتنا!»[235].

وشهد شهر كانون الثاني/يناير 2003 تطورات، منها أن لجنة الانتخابات الإسرائيلية منعت حزباً عربياً من المشاركة في انتخابات [إسرائيلية] وشيكة، وتوفُّر أدلة أخرى على استخدام الفلسطينيين كدروع بشرية[236]، وقيام انتحاريين بقتل 24 إسرائيلياً آخر بالمتفجرات. وانضمّت قوات أميركية إلى القوات الإسرائيلية لإجراء تدريبات مشتركة استعداداً للحرب على العراق، وبدأت الولايات المتحدة مهمة تعزيز الدفاعات الإسرائيلية. وذُكر اسمُ شارون نفسه في ما يتعلَّق بقضايا رِشى وفساد مالي، في حين كانت بلجيكا تدرس إعادة فتح الدعوى المقامة ضد شارون[237] بتهم ارتكاب جرائم حرب، وهي أمور اعتقد محلّلون كبار أنها ستضرّ بفرص شارون في الانتخابات[238].

اقتحمت الدبابات الإسرائيلية مدينة غزة في 25 كانون الثاني/يناير في هجوم على الفلسطينيين كان الأكثر دموية منذ أشهر. وقُتل ما لا يقل عن 12 فلسطينياً وجُرح أكثر من 40. وقد دخلت قرابة 35 دبابة إلى المدينة من ثلاث جهات مختلفة، وبدأت بتدمير ورشات الصناعات المعدنية وورشات صب المعادن والمكاتب والمنازل بدعم من طائرات الهليكوبتر المسلحة. وتهدمت طوابق عديدة في بنايات تضم شققاً سكنية، وبقي مطبخ في الطابق العلوي مفتوحاً للناظرين بعد أن انهارت واجهة المبنى. ومُسِح عن وجه البسيطة في شارع مجاور محل بقالة كان يقع بين ورشتين للمعادن. وقال المهندس أحمد بمرارة: «يظنّ شارون أنه يستطيع أنْ يبيع الإسرائيليين وهْمَ الحصول على المزيد من الأمن بتدمير كل هذه المحلات. يجعله ذلك يظهر قوياً أمامهم، لكن الأمر مجردُ وهم». وأمر شارون بعد ذلك بإغلاق الضفة الغربية و[قطاع] غزة، أي كل الأراضي الفلسطينية المحتلة، إغلاقاً كاملاً إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية المقررة في اليوم التالي.

كان شارون قد أوضح أنه ليس موشكاً على القبول باتّباع أي «خريطة طريق» نحو السلام. وقد قَتَل وجَرَح مئاتِ الفلسطينيين تمهيداً للانتخابات، ولم يبذل أي جهد للتفاوض حول أي نوع من الاتفاقات مع السلطة الفلسطينية التي جُرّدت من كل مقوّماتها، وأعاد تأكيد الانطباع العام بأنه لا يشعر بالحاجة إلى ضبط غرائزه العدوانية بأي شكل. وجرت الانتخابات النيابية الإسرائيلية في 28 كانون الثاني/يناير، وكانت نسبة المشاركة فيها متدنية، ولم يكن الشعب يُكِنّ إعجاباً كافياً لشارون لإعطائه مكاسب كبيرة في الانتخابات، لكن كان من الجليّ أنه سيبدأ دورة برلمانية جديدة بثقة

متنامية بسياسته بخصوص فلسطين. ولم يكن من شأن الحرب الأميركية على العراق إلاَّ أنْ تشجّع «فلسفة» شارون المرتكزة على: المدفع، الدبابة، الطائرة القاذفة والجرافة!

تمهيد للحرب

من المؤكّد أن توقّع الحرب على العراق بقيادة الولايات المتحدة لم يؤدِّ إلى الحدّ من الممارسات التدميرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. فقد بدأ مخزون الأغذية في النفاد في قطاع غزة حيث كان الفلسطينيون محتجَزين خلف الأسلاك الشائكة وتحت فوهات المدافع الإسرائيلية[239]. وأُصيبَ حوالى 22 في المئة من الأطفال بسوء التغذية، وبدا الوضع مرشحاً للتفاقم. وقد لاحظ مدير برنامج الخدمات الاجتماعية التابع للأمم المتحدة في غزة عقيل أبو شمايلة تدهوراً متسارعاً في أوضاع الناس نحو الفقر. وقال مدير وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (أونروا) UNRWA بيتر هانسن Peter Hansen : «لقد طلبنا أشياء كثيرة من الإسرائيليين، إلاَّ أنهم لم يعطونا شيئاً باستثناء شحنة من الأرُز. لا بل إن الإسرائيليين تسبّبوا في تكاليف باهظة جداً بتدمير عدد من منشآتنا وإعاقتنا عن القيام بعملنا»[240].

كانت أنظار العالم في أواسط شهر شباط/فبراير، مشدودة إلى مجلس الأمن الدولي وبغداد، في وقت كان العنف يتصاعد في غزة. ولم تحدث تفجيرات انتحارية في إسرائيل، لكنَّ جثث الفلسطينيين كانت تتراكم على امتداد الأراضي [الفلسطينية] المحتلة. وحتى وزارة الخارجية الأميركية التي يُسعِدها أن تشحن الأسلحة إلى إسرائيل، أعربت عن انتقادها للعمليات العسكرية الإسرائيلية: «ما زلنا نشعر بقلق شديد إزاء الضحايا المدنيين، وخاصة بين الأطفال والشباب الفلسطينيين. ما زال هؤلاء الضحايا يسقطون نتيجة للأعمال العسكرية الإسرائيلية». وكانت الحكومة الإسرائيلية في الوقت نفسه، تطرد الأُسَر البدوية من صحراء النقب لإعادة استيطان المنطقة، في عملٍ غير قانوني آخر من أعمال تهجير المجتمعات العربية عن ديارها[241].

وازداد بحلول نهاية شهر شباط/فبراير، النقاش حول «خريطة الطريق»، وقيل إن الولايات المتحدة وافقت عليها لتحقيق تسوية سلمية بين إسرائيل والفلسطينيين[242]. وطلبت الخطّة تنازلات من كلا الجانبين، لكن واشنطن أشارت إلى أنها لن تنشر التفاصيل حتى انتهاء حرب العراق. وأشار صائب عريقات بعد فترة قصيرة إلى أنّ أرييل شارون لن يقدم أي تنازلات: «يقول شارون إنه لا توجد «خريطة طريق» ولا عملية سلام. إنها حكومة للمستوطنين وتتألف من المستوطنين». وكان شارون قد أوضح في وقت سابق «أنه يريد من الفلسطينيين أن يستسلموا له»[243]. وعَكَفَ، في سبيل

ذلك، على تدمير الاقتصاد الفلسطيني وأي أمل للفلسطينيين في المستقبل، تدميراً منهجياً باستخدام خنادق الحصار والحواجز والأسوار الإسمنتية وتخريب الطرق. وحفر الإسرائيليون بجرافاتهم خندقاً أمنياً امتلأ بالمياه المبتذلة، وقطعوا الطريق بين سكان قرية سالم وحقول القمح وكروم الزيتون التي يمتلكونها. وكان ذلك بمثابة حظر قاسٍ يتعرض له الفلسطينيون، فإذا حاول القرويون الوصول إلى حقولهم فهم يخاطرون بأنْ تُطلَق عليهم النيران من أبراج مراقبة إسرائيلية بُنِيت حديثاً[244].

واجتاحت القوات الإسرائيلية في 6 آذار/مارس، قطاع غزة، ردّاً على تفجير انتحاري فلسطيني في سيارة باص:

قتل الجيش الإسرائيلي 15 في هجمات انتقامية على الفلسطينيين[245]؛

قتل الإسرائيليون رجل إطفاء عندما كان يخمد حريقاً[246]؛

استولى الإسرائيليون على أرض في شمال قطاع غزة[247]؛

قتلت جرافة إسرائيلية طالبة أميركية[248].

وقَتل الإسرائيليون في الضفة الغربية، ما لا يقل عن 10 فلسطينيين في حين كان شارون يبلغ مجلس وزرائه بأنه يعتزم تمديد «السور الأمني» على طول حدود الضفة الغربية بحيث يحيط كُلّيّةً بأي دولة فلسطينية قد تقوم في المستقبل. وهكذا، بدأ تحويل المناطق المحتلة إلى سجن كبير يحدّه سور بطول حوالى 370 كيلومتراً وبارتفاع 6 أمتار، وتحميه أسلاك شائكة وأبراج حراسة. وكان من الواضح منذ البداية، أن السور سيدخل إلى عمق الأراضي الفلسطينية على امتداد مسافات طويلة. وقال المفاوض الفلسطيني ميشال طرزي: «يُثْبِت ذلك أنَّ الغرض من السور ليس فصل الضفة الغربية عن الإسرائيليين، بل هو لفصل الفلسطينيين وعزلهم في مَحشَر مُخصَّص لهم. ويعني ذلك أن الإسرائيليين سوف يُسيطرون على حدودنا مع الأردن وعلى أفضل الأراضي الزراعية المتبقية لنا». وأضاف طرزي: من شأن هذه الخطة أن تقتل أي فرصة للتوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات[249].

لقد ذُكرت «خريطة الطريق»، في مناسبات متعدّدة خلال الفترة السابقة للحرب، لكنْ بدا من الواضح أنَّ واشنطن لم تكن متحمّسة لها بينما كانت إسرائيل تجرجر قدميها نحوها [كتعبير عن رفضها]. واعتُبِرت هذه الخطة التي لم تكن قد نُشِرت بعدُ، مجرد محاولة مكشوفة لتخفيف المعارضة العربية للحرب الوشيكة [على العراق]. وسبق أن سُرِّبت بعض عناصر الخطة، وقِيل إن

لإسرائيل أكثر من مئة اعتراض عليها (انظر: الفصل الثالث عشر). ولم يتوفّر أي إحساس بوجود مخططٍ ما، يُحتمل أنْ يُدخِل مفهومَي المساواة والعدل إلى النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

الحرب وما بعدها

لم يكن ثمة أدنى شك في أن الحرب على العراق سوف تستأثر باهتمام العالم كله. فقد رمى الرئيس بوش في 28 آذار/مارس، بكامل ثقله خلف ما سُمِّي «خريطة الطريق»، ولكنْ كان هناك تردّد أميركي واضح في إعطاء تفاصيل الخطة أو الجدول الزمني لتنفيذها. وظلّ رئيس الوزراء البريطاني بلير مهتماً بالحصول على التزام من حكومة الرئيس بوش، غير أن المعلّقين كانوا يشكّكون في صدق النوايا الأميركية. وعُلم آنذاك أن إسرائيل أكملت تأليف نسختها هي من «خريطة الطريق»، وهي نسخة «مهلهلة»، الغرض منها إطالة أمَد النزاع بدون شك. والأمر المثير للاهتمام هنا هو لماذا كان الجيش صاحب المبادرة في إعداد النسخة الإسرائيلية[250].

احتجز الجنود الإسرائيليون في 2 نيسان/أبريل حوالى 2000 شخص في مدينة طولكرم بالضفة الغربية. وقامت القوات المدعومة بالدبابات وطائرات الهليكوبتر المسلحة بتفتيش المنازل، وفرضت حظر التجول على المدينة. وبقي نتيجة لهذا الأمر، فلسطينيون كثيرون في الاحتجاز من دون أن توجَّه إليهم أي تهم. واستخدم الإسرائيليون في 4 نيسان/أبريل طائرات الهليكوبتر والدبابات لقتل 7 فلسطينيين في غزة والضفة الغربية. وطُرِد حوالى ألف رجل فلسطيني من منازلهم في أحد مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وأُمِروا بألاّ يعودوا حتى تنتهي العمليات العسكرية الإسرائيلية. وارتفع بمقتل الشاب إياد عليّان البلغ 26 عاماً، بنيران دبابة إسرائيلية، عدد القتلى الذين سقطوا منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي في شهر أيلول/سبتمبر 2000، إلى 3127، منهم 2350 قتيلاً فلسطينياً و719 قتيلاً إسرائيلياً.

وكان الجيش الإسرائيلي دمَّر منذ شهر آب/أغسطس 2002، حوالى 2000 منزل في غزة والضفة الغربية، وخلق في بعض النواحي مساحات آخذة في التوسع من الأراضي الخالية العازلة بين المناطق المحتلة والأراضي المحيطة بها. واستمرت هذه السياسات الإسرائيلية على مرّ السنين إلاَّ أنّ الحرب الأميركية على العراق زادت الآن من شدّتها. ويبدو أن السلطات الإسرائيلية قد شعرت بالنظر إلى أن دولة مسلمة تتعرّض لغزو عسكري شامل، بالجرأة لتوسيع اختراقاتها في الأراضي المحتلة وقمع الشعب الفلسطيني.

شعر رئيس الوزراء البريطاني توني بلير بِلَسْع الانتقادات المبرَّرة تماماً حول ازدواجية معاييره بالنسبة إلى العراق وفلسطين، وحاول جاهداً أن ينتزع من الأميركيين التزاماً بالتحرك في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وأجرى القسم العربي لهيئة الإذاعة البريطانية في 4 نيسان/أبريل 2003 مقابلة مع بلير، قال فيها:

لدينا وضع الآن عرض فيه رئيس الولايات المتحدة الأميركية... تصوراً لقيام دولتين... إسرائيل التي يعترف بها الجميع والواثقة من أمنها، ودولة فلسطينية قابلة للحياة. وأعتقد أن تحقيق تقدم في هذا الأمر لا يقل أهمية بأي قدر عن تَخلُّصنا من صدام.

وحتى هذه الملاحظة التي لا جديد فيها والخالية من أي تفصيل عملي، كانت أكثر مِمّا يحتمله الرأي العام الإسرائيلي. فَرَدَّ دوف فايسغلاس Dov Weissglas كبير مستشاري أرييل شارون، محتدّاً عبر الإذاعة الإسرائيلية:

نأسف لأنّ بريطانيا تدفع نفسها خارج المشاركة في عملية السلام نتيجةً للموقف المتطرف الذي اتخذته. إن دولة تتبنّى مثل هذه المواقف غير المتوازنة، لا تستطيع أنّ تتوقع أنْ يُسمَع صوتها بجدّية. لن نقدر على تحمّل تصريحات بلير وسوف نستخلص نتائجنا[251].

كان معنى ذلك أن ما سُمّي «خريطة الطريق» كانت ميتة حتى قبل أن تُنشر تفاصيلها. وكان [وزير الخارجية البريطانية] جاك سترو قبل أسبوعين من إدلاء فايسغلاس بتصريحه، قد أعلن في مقابلة أخرى أجرتها معه هيئة الإذاعة البريطانية، أن الغرب مذنب بازدواجية المعايير عندما يصرّ على أن يطبّق العراق قرارات الأمم المتحدة ولا يطالب إسرائيل بالشيء نفسه، فاستدعت وزارة الخارجية الإسرائيلية السفير البريطاني في تل أبيب شيرارد كوبر ـ كولز Sherard Cowper-Coles للاحتجاج على هذه العبارات.

لقد شعرت إسرائيل بمنتهى الغبطة للإطاحة بنظام صدام حسين، لكنها كانت متوجّسة من احتمال أن يقضي الوضع الناشئ بعد الحرب بالتركيز من جديد على عملية السلام الشرق أوسطية. فمن وجهة النظر الإسرائيلية، تمّت إزالة تهديد رئيسي للأمن الإسرائيلي، لكنّ إسرائيل لم تكن راغبة في تقديم تنازلات إلى من تسميهم «إرهابيين» فلسطينيين. وعبّر مايكل سوشان Michael Soshan، البالغ 37 عاماً، عن الرأي السائد عموماً عندما قال في القدس: «لا ينبغي أن نتهادن لأنّنا ما زلنا مهدَّدين من العالم الإسلامي. يجب أن نبقى على حذر لأنّ الخطر في انتظارنا دائماً». ولم يكن

الفلسطينيون واثقين من إمكانية تحقيق تقدم سياسي في وجه انحياز حكومة الرئيس بوش وإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل.

واضطُرّ الفلسطينيون على امتداد شهر نيسان/أبريل، إلى الاعتراف بتدمير أي مقاومة حقيقية في العراق ضد القوات التي تقودها الولايات المتحدة. وقال خالد محمد البالغ أربعين عاماً، وهو يعلّق في رام الله على التغطية التلفزيونية لهزيمة صدام الحتمية:

إنه نمر من ورق. لقد كنا نسمع تبجُّحاته عن فدائيّيه وحرسه الجمهوري وجيشه، وانظر الآن. ما حدث هو أضحوكة لا أكثر. صدام فارغ. نحن العرب لدينا زعماء فارغون كثيرون.

كان من البديهي في أعقاب حرب عام 2003، أنَّ إسرائيل ستواصل انتهاج السياسات نفسها التي طوّرتها على مدى السنوات السابقة. وكان التصريح الذي أدلى به أرييل شارون في 14 نيسان/أبريل بأنه مستعد لاتخاذ «قرار مؤلم» بإزالة بعض المستوطنات من الأراضي العربية، فارغاً من أي مضمون، لأن شارون نفسه لم يقدم أي جدول زمني ولا أي تفاصيل تشير إلى هذا الأمر. وكان من الواضح أيضاً أن أي تنازل إزاء القانون الدولي (انظر قراري مجلس الأمن 446 و465)، سيكون مرتبطاً بمطالب تعجيزية تُقدَّم إلى الفلسطينيين. وستبقى آراء العرب وعذاباتهم من دون قيمة، وسيمكن تجاهل عبارات بلير وسترو التي قيلت عن نزق، أو تحويرها، كما يمكن الاطمئنان إلى أن الرئيس بوش لن يُغضب اللوبي اليهودي الأميركي. كما أن الولايات المتحدة ستُجهد نفسها لتقوية دور إسرائيل في الشرق الأوسط الذي سيعاد تشكيله، وستظل الإدارة التي نصّبتها الولايات المتحدة في بغداد غير عابئة بانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة [فلسطين]، وسيبقى اهتمامها مقتصراً على الأولويات البديهية لحكومة الرئيس بوش، وخاصة جهود إعادة استقرار الأنظمة الإقليمية الموالية للغرب التي اهتزت بفعل الحرب.

لقد كانت غرائز شارون والسياسات التي نتجت عنها واضحة:

توسيع الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة؛

الاستيلاء على مزيد من الأرض العربية في [قطاع] غزة والضفة الغربية؛

بناء مستوطنات إضافية مع طرق ارتباط بينها ومناطق أمنية؛

توسيع سيطرة إسرائيل على مصادر المياه الإقليمية وسواها من الموارد الحيوية؛

حشر الفلسطينيين الذين يزداد تجريدهم من أملاكهم في غيتوات و«بانتوستانات» أصغر فأصغر[252]؛

مواصلة عمليات القتل الجماعي واقعياً de facto، وقانونياً de jure (حسب التعابير المستخدَمة في معاهدة الأمم المتحدة ضد القتل الجماعي لعام 1948)، بزيادة نسبة الفقر والمرض بين الفلسطينيين وطردهم من أملاكهم وترحيلهم؛

الإبقاء على التطلّع الصهيوني التاريخي إلى طرد السكان الأصليين، أي العرب، من الأرض بشكل كامل في سبيل إحلال اليهود مكانهم.

ولم تُقابَل مثلُ هذه السياسات المثيرة للاشمئزاز في أي مفهوم للعدالة الطبيعية، بأي رادع في عالم ما بعد صدام، الذي يرزح بشكل متزايد تحت رحمة الطموحات والرغبات الكامنة في الهيمنة الأميركية. ولم يكن الرئيس الأميركي وصديق إسرائيل الوفي على وشك التخلّي عن أرييل شارون ـ المتورط حتى أذنيه في قتل 20 ألف مدني في لبنان في عام 1982، وفي مذابح صبرا وشاتيلا، وفي الجرائم اليومية التي تُرتكب في فلسطين ـ وهو الرجل الذي شرّفه جورج بوش علناً بأن وصفه بـ «رجل سلام»!

218. النص مترجَم، لمزيد من الاطلاع، راجع: «العهد القديم»، سِفر الأعداد، الفصل 33، الفقرات 50-55.

219. حاييم وايزمان، «خطاب أمام الاتحاد الصهيوني الفرنسي»، باريس، 28 آذار/مارس 1914، في: ب. ليتفينوف (تحرير)، رسائل وأوراق حاييم وايزمان، الجزء الأول، السلسلة ب، (مطبعة الجامعات الإسرائيلية، القدس، 1983)، الورقة 24، ص 115-116.

220. كل الأقوال المباشرة في هذا المقطع واردة في: «ناصري عاوري (تحرير)، اللاجئون الفلسطينيون: حق العودة »، (بلوتو، لندن، 2001)، الفصل الثاني.

221. «ناصري عاوري (تحرير)، اللاجئون الفلسطينيون: حق العودة »، مصدر سابق.

222. إن البعد التاريخي لهذا الاتهام موثَّق بما يكفي، لكن لا مجال للتوسّع في الموضوع في هذا الكتاب.

223. أوري دايفس، إسرائيل: دولة أبارتهايد، (كتب زِد، لندن، 1987)، الفصل الأول.

224. انتهكت إسرائيل وما زالت تنتهك حوالى 80 قراراً لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة منذ عام 1948.

225. أنتون لاغوارديا، «إسرائيل منقسمة بسبب سياسة «القتل المستهدف»»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 26 تموز/يوليو 2002.

226. أنتون لاغوارديا، «محكمة إسرائيلية ربّما تساعد على خلق زعيم مستقبلي للفلسطينيين»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 15 آب/أغسطس 2002؛ جوناثان ستيل، «محاكمة عن الإرهاب قد تضع إسرائيل في قفص الاتهام»، ذي غارديان، لندن، 20 آب/أغسطس 2002.

227. طلب قرار مجلس الأمن رقم 242 (1967) من إسرائيل الخروج من الأراضي التي احتلّتها. وأعاد القرار رقم 338 (1973) تأكيد مطالب القرار 242، كما أعيد تأكيد القرار 338 مرات كثيرة على مرّ السنين (مثلاً في 1974، 1976، 1979، 1998، 2000، 2001 و2002).

228. إسرائيل والأراضي المحتلة والسلطة الفلسطينية، قتل المستقبل: الأطفال في خط النار ، منظمة العفو الدولية، MDE 02/005-2002 ، 30 آب/أغسطس 2002.

229. إسرائيل والأراضي المحتلة والسلطة الفلسطينية، قتل المستقبل: الأطفال في خط النار ، مصدر سابق.

230. المصدر نفسه.

231. إشارة إلى الدلالة على الإصرار على تنفيذ أمر ما، وأن لا مجال للنقاش حوله والمساومة عليه (المترجم).

232. جوناثان ستيل، «عرفات عاجز بينما إسرائيل تُنزِل عَلَم شعبه»، ذي أوبزرفر، لندن، 22 أيلول/سبتمبر 2002؛ أينيغو غلمور، «عرفات الأبيّ يرفض الاستسلام بينما يحاصره الجنود الإسرائيليون»، ذي صانداي تلغراف، لندن، 22 أيلول/سبتمبر 2002؛ روس دانّ وريتشارد بيستون، «عرفات يناشد الغرب التدخل لإنهاء الحصار»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 23 أيلول/سبتمبر 2002.

233. جاستين هاغلر، «أطفال نابلس يتحدّون حظر التجول القاتل»، ذي إندبندنت، لندن، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2002؛ كريس ماك غريل، «مدينة تحت حظر التجول تبلغ نقطة الغليان»، ذي غارديان، لندن، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

234. كونال أوركهارت، «مستوطنون مسلَّحون يُرغمون قرويين على الرحيل»، ذي أوبزرفر، لندن، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

235. جاستين هاغلر، «في رفح اعتاد الأطفال على صوت الرصاص حتى باتوا لا يستطيعون النوم بدونه»، ذي إندبندنت، لندن، 23 كانون الأول/ديسمبر 2002.

236. كريس ماك غريل، «الدروع البشرية لإسرائيل تستثير الانتقادات»، ذي غارديان، لندن، 2 كانون الثاني/يناير 2003.

237. ألغت بلجيكا في مطلع آب/أغسطس 2003 نهائياً القانون الذي يتيح محاكمة أجانب أمام محاكم بلجيكية بتهم ارتكاب جرائم حرب في أي مكان، وذلك بضغط من أميركا وإسرائيل (المترجم).

238. وَجَدت لجنة كاهان الإسرائيلية (1982)، أرييل شارون مسؤولاً شخصياً عن مذابح صبرا وشاتيلا. وهذه هي القضية التي كانت بلجيكا تريد محاكمته بشأنها.

239. كريس ماك غريل، «الطعام ينفد في غزة مع فشل نداء المساعدة»، ذي غارديان، لندن، 11 شباط/فبراير 2003.

240. كريس ماك غريل، «الطعام ينفد في غزة مع فشل نداء المساعدة»، مصدر سابق.

241. كريس ماك غريل، «البدو يشعرون بالضغط بينما تعود إسرائيل إلى استيطان صحراء النقب»، ذي غارديان، لندن، 27 شباط/فبراير 2003.

242. رولاند واطسون، ««خريطة طريق إلى السلام» وفي قلبها فلسطين»، ذي إندبندنت، لندن، 1 آذار/مارس 2003.

243. كريس ماك غريل، «شارون يستدير 180 درجة بشأن الدولة الفلسطينية: رئيس الوزراء يتخلى عن خريطة الطريق إلى السلام إكراماً للمستوطنين»، ذي غارديان، لندن، 28 شباط/فبراير 2003.

244. ستيفن فاريل، «سياسة شارون تخنق حياة الفلسطينيين، كما تقول الأمم المتحدة»، ذي تايمز، لندن، 6 آذار/مارس 2003.

245. ألان فيليبس، ذي دايلي تلغراف، لندن، 7 آذار/مارس 2003.

246. ستيفن فاريل، ذي تايمز، لندن، 7 آذار/مارس 2003.

247. مورننغ ستار ، لندن، 8 آذار/مارس 2003.

248. روبرت تيت، ذي تايمز، لندن، 17 آذار/مارس 2003.

249. كريس ماك غريل، «جدار إسرائيل سيطوّق فلسطين»، ذي غارديان، لندن، 18 آذار/مارس 2003.

250. باتريك ونتور وكريس ماك غريل، «بوش سيتخذ موقفاً صلباً بشأن الشرق الأوسط وخريطة الطريق»، ذي غارديان، لندن، 29 آذار/مارس 2003.

251. روبرت تيت، «جهود بلير السلمية متطرفة جداً على حد قول إسرائيل»، ذي إندبندنت، لندن، 7 نيسان/أبريل 2003.

252. بانتوستان: تعبير دخل القاموس السياسي في كل اللغات، ومنها العربية، نسبة إلى الأقاليم المحاصَرة أمنياً التي أقامها نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا بحق السود. وكلمة بانتو اسم إحدى القبائل (المترجم).

الفصل التاسع: العراق: الخلفية

يحسب المُخطّط الأميركي للسيطرة على العالم حساباً خاصاً للشرق الأوسط لأسباب ليس أقلها مصادر الطاقة الهائلة في ربوعه. ووُجِّه اهتمام كبير جداً في قلب تلك المنطقة، إلى العراق كمصدر للبترول ولموقفه المركزي في جغرافيا العالم العربي، وكمعارض عنيد لاحتلال إسرائيل أراضي العرب مثلما كان في عهد صدام حسين.

كان صدام شخصية اختلفت الآراء في شأنها، ومن الأسباب الرئيسية لذلك أنه لم يكن مستعداً لأن يرضخ أمام الإساءات والتهديدات العسكرية الأميركية، ولم يماثله في ذلك إلاَّ عدد قليل جديداً من الزعماء الوطنيين في العالم. وقد كسب صدام، في مسيرته الطويلة، أصدقاء كثيرين: من خدمه المقرّبين وجماهير الشارع العربي في العديد من الدول، إلى فلسطينيي الشتات والفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال [الإسرائيلي]، إلى عملاء في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ورجال أعمال أميركيين. كما خلق لنفسه أعداء كثيرين: من المعارضين السياسيين المعذَّبين والمسجونين ونشطاء حقوق الإنسان واستراتيجيي آخر الزمن في واشنطن والعديد من المفجوعين في بلاده وجوارها. وقد تسبَّب صدام في فجيعة الكثيرين، لكنَّ عدد هؤلاء يقلّ كثيراً عن أولئك الذين فجعتهم الولايات المتحدة. واستثمر صدام في الوقت نفسه، في الخدمات التعليمية والصحية ودافع عن بعض الحريات الدينية، وأثار من جهة أخرى حنق الإسلاميين الأصوليين لأنه أنجز تقدماً ملحوظاً في دفع قضية حقوق المرأة إلى الأمام. ولم يكن صدام الزعيم الإقليمي الوحيد الذي تسبّب في فجيعة الكثيرين، فمعظم دول الجوار تنهل من الثقافة نفسها: لقد سالت فعلاً دموع كثيرة في الشرق الأوسط.

وكالة الاستخبارات المركزية وصدام

عرف العالم طباع صدام حسين قبل وقت طويل. وقد عرفه الأميركيون منذ عام 1963 عندما كان يساهم في تأسيس «جهاز حنين» (ما عُرِف بأداة التعليم)، وهو هيئة أمنية خاصة صُمِّمت على غرار قوات الـ «أس.أس.» النازية لحماية حزب البعث العراقي باستهداف «أعداء الشعب».
وتعرَّضت الفئات المناوئة للترهيب الوحشي وأصبح الاستخدام المنهجي للإرهاب وسيلة الوصول إلى السلطة.

وقام الجيش العراقي في ذلك الوقت، بانقلاب ناجح ضد اللواء عبد الكريم قاسم أول رئيس في العهد الجمهوري، وهو الذي أطاح بحكم الأسرة الهاشمية المالكة في عام 1958. وحوكم قاسم محاكمة قصيرة ثم قُيّد إلى كرسي وأُعدم بالرصاص. وأظهرت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية تقديرها حيال محاولة الانقلاب هذه بإبداء قدر كبير من التعاون، وهو الأمر الذي اعتُرِف به على نطاق واسع في ذلك الوقت. وأعلن وزير الداخلية في النظام الجديد علي صالح السعدي: «لقد وصلنا إلى السلطة على قطار الـ «سي.آي.أيه.» C.I.A [253]» . وكانت الولايات المتحدة سعيدة بانتهاج مسار للأحداث يثبّت قدمي صدام حسين على الطريق إلى السلطة. وتحجّجت واشنطن هنا أيضاً كما في جرائم أميركية كثيرة ضد الإنسانية، بالخطر الشيوعي كأحد أسبابها.

كانت واشنطن تشعر بقلق شديد من تطور الأحداث، فقد بدأ عبد الكريم قاسم الذي اعتُبر بمثابة تهديد متزايد للمصالح الغربية، في تأميم أجزاء من شركة نفط العراق IPC المملوكة بغالبيتها لشركات غربية، وأحيَا مِنْ جديد المطالبة العراقية التاريخية بالكويت[254]. وردَّ البريطانيون على تهديدات قاسم بالطريقة نفسها التي استجاب بها الغرب لتهديدات صدام في عام 1990، أي بدعم تمرد كردي ضد الحكومة العراقية. وكانت وكالة الاستخبارات المركزية وسواها من هيئات التخطيط العسكري الأميركية، في الوقت نفسه، تطور مخططاتها لإسقاط القيادة العراقية. وتَمَثَّل الأسلوب الأميركي الذي اقتُبِس لاحقاً في مختلف أرجاء العالم بشنّ هجوم كاسح على جميع الفئات السياسية التي تُعتبر مناوئة للمصالح الغربية. وشملت هذه الحملة التصفية الجسدية لأعضاء الحزب الشيوعي العراقي وجماعات متعددة أخرى[255].

وسارعت وكالة الاستخبارات المركزية إلى تأمين الساحة بعد الانقلاب وإعدام قاسم. ونُظمت اضطرابات داخلية شارك فيها بعثيون مستاؤون، وأصبح من الحيوي ألاَّ يُسمَح سوى للفئات التي تحظى برضى وكالة الاستخبارات المركزية بملء فراغ السلطة. وكان الحلّ الذي جُرّب مراراً من قبلُ بسيطاً: فقد أعدت وكالة الاستخبارات المركزية قوائم بأسماء الأشخاص الذين يجب تصفيتهم لضمان ألاَّ تتمكن جماعات السلطة السابقة من إعادة تنظيم صفوفها، وأُرسلت فِرق قتل أشرفت وكالة الاستخبارات المركزية على تنسيق عملها لتنفيذ مهماتها الوحشية، بينما كان المخططون الأميركيون يتابعون التطورات بارتياح. وعلّق سعيد أبو ريش الذي كان مستشاراً لعدة حكومات عربية بقوله:

يظل عدد الأشخاص الذين تمت تصفيتهم غامضاً، وتتراوح التقديرات بين 700 و30 ألفاً. وعند تجميع أقوالٍ مختلفة لعراقيين في المنفى يُستنتج رقم هو أقرب إلى 5000. وقد تمكَّنتُ من جمع أكثر من 600 اسم بقليل من الجهد[256].

وضمت لائحة العراقيين المقتولين رجالاً ونساء عاديين كثيرين واصلوا المقاومة بعد الانقلاب، كما ضمّت نخبة كبيرة من المثقفين العراقيين (محامين؛ معلمين؛ ضباط جيش كبار؛ أساتذة جامعيين؛ أطباء وغيرهم)، أي كل من اعتبره مسؤولو وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية وقادة الانقلاب، تهديداً محتملاً للنظام الجديد والمصالح الغربية.

وكانت فِرق القتل تتنقّل من بيت إلى بيت لتنفذ عمليات الإعدام حيث تعثر على الضحايا، وكان الضحايا في أحيان كثيرة يلقون تعذيباً رهيباً قبل قتلهم. وكان بين الضحايا نساء حوامل ورجال من كبار السنّ عُذّبوا أمام أفراد أُسرهم، وكذلك سبعةٌ من الأعضاء الثلاثة عشر في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. وشَبَّهت اللجنة البريطانية لحقوق الإنسان في العراق فِرق القتل هذه بـ «قوات الصدم الهتلرية». وأُعدَّت قوائم وكالة الاستخبارات المركزية بأسماء الأشخاص المنوي تصفيتهم في القاهرة وبيروت ودمشق، بمساعدة لاجئين عراقيين وسواهم. وكان صدام حسين واحداً من عراقيين عديدين متحمّسين لإضافة أسماء إلى قوائم القتل الأميركية. وقد حقّقت تهديدات عبد الكريم قاسم للكويت بعض النجاح، إذ اتُّفق آنذاك على إقامة اتحاد فيدرالي عراقي ـ كويتي له جيش واحد، وعلى أن تترك الكويت للعراق تصريف شؤون سياستها الخارجية والإشراف على بعض أمورها المالية. لكن الانقلاب أزاح هذا التهديد للمصالح الغربية، ثم ساهمت عمليات القتل الجماعي التي أعقبت الانقلاب وشارك فيها صدام حسين في تشديد قبضة الغرب على منطقة الخليج. وقد عاد صدام حسين في تلك الفترة من منفاه في القاهرة إلى بغداد. وتقول بعض الروايات إنه اشترك شخصياً في تعذيب خصومه السياسيين في عدّة سجون، ولم تهتم واشنطن بمثل هذا التصرف.

كان عبد الكريم قاسم قد أثار استياء الأميركيين لأنه أخرج العراق من حلف بغداد المناوئ للعراقيين، وأمَّم أجزاء من شركة نفط العراق، وأرغم الكويت على القبول باتحاد فيدرالي مع العراق. وكان من الطبيعي في مثل هذه الظروف أنْ يصبح صدام «حبيباً» لمخططي وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، فقد أثبت بنجاح أمام الملأ عداءَه للشيوعية، وقرّب نفسه من استراتيجيي واشنطن. وأظهر صدام لاحقاً عداء أكيداً لإيران بعد سقوط نظام الشاه الذي كان مدعوماً من الاستخبارات المركزية الأميركية وبروز آيات الله، وكافأته الولايات المتحدة مغتبطة

بدعم العراق في حربه الطويلة مع إيران (1980-1988). وقدمت المملكة العربية السعودية والكويت حوالى 50 بليون دولار، معظمها قروض، إلى صدام حسين، في حربه ضد إيران. كما انضمّت واشنطن إلى التحالف المعادي لإيران، وساعدت صدام بطرائق كثيرة، فقدمت معلومات استخباراتية وعرضت مساعدة اقتصادية، وزوّدت العراق بالمواد والخبرة لصنع أسلحة كيميائية وبيولوجية (أسلحة دمار شامل)، وأصبحت طرفاً مشاركاً في النزاع المسلّح. و[تعبيراً عن تحالفها مع العراق] أغرقت القوات الأميركية على مدى عدة سنوات جزءاً كبيراً من الأسطول الإيراني، وقصفت منصّات استخراج البترول، وتسبَّبت في سقوط مئات الضحايا الإيرانيين. واليوم، لا تريد الولايات المتحدة أن تذكر أن القوات الأميركية كانت قبل أقل من 20 سنة تحارب في تحالف متين مع صدام حسين ضد دولة اعتُبرت آنذاك عدواً مشتركاً.

الأرض وإيران

ترجع جذور بعض المآخذ العراقية على إيران، مثل معظم المطالب العراقية من الكويت، إلى نزاعات على الأرض (انظر: الفصل السادس، «الحرب الإيرانية ـ العراقية»). فقد قرر شاه إيران في 1969، تغيير اتفاقية الحدود التي كان البلدان تفاوضا عليها، وهو تحرك من المستبعد أن يتم من دون موافقة الولايات المتحدة (كانت واشنطن معنيّة إلى درجة كبيرة بالأمن الداخلي والاستراتيجيا الخارجية للشاه إلى حد أن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية كانت تشرف على جهازٍ رعب مهمته قمع المعارضة السياسية). وتشجَّعَ الشاه نتيجة نشوب تمرّد كردي في شمال العراق، وحوّل الأنظار بعيداً عن مشكلة إيران الكردية من جهة، وأضعف كما يبدو قدرة بغداد على مقاومة مطالب حدودية عدوانية من جهة أخرى.

وساء الوضع بسرعة، فقد كانت إيران تلغي في الواقع اتفاقية عام 1937 الخاصة بشط العرب، كما كان الشاه يساعد في الوقت نفسه على إيصال شحنات الأسلحة إلى المتمردين الأكراد في شمال العراق، والتي قدَّمت الولايات المتحدة بعضاً منها. وكان لبغداد مأخذ طبيعي على مثل هذه التحرّكات الإيرانية بينما كانت تضيف إلى سجلّها شكاوى أخرى ضد إيران. فمقاطعة خوزستان (عربستان) تقع تحت السيطرة الإيرانية، غير أنها، كما تقول بغداد، سُرِقت من العراق بضغط من إيران في أيام الدولة العثمانية. واحتلت إيران في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1971، جزيرة طنب الصغرى، وهي أرض عراقية، مما أعطى بغداد سبباً إضافياً للشكوى. وباركت الولايات المتحدة التي كانت موالية للشاه بقوة، هذه الإجراءات الإيرانية، وضمنت ألاّ تؤدّي جهود العراق لتصحيح الوضع عن طريق الأمم المتحدة إلى أي نتيجة. وأدرك العراق الذي كان صدام حسين يفرض

سيطرته عليه بشكل متزايد، أنه لا فائدة من التوجّه إلى المجتمع الدولي، وأن على العراق أن يتصرّف بمفرده إذا أراد تحقيق ما يعتبره تسوية عادلة لمآخذه المختلفة على إيران.

الاستيلاء على السلطة

وصل صدام حسين إلى السلطة بأسلوب يتفق وطبيعة شخصيته. فاستعاد البعثيون بعد فترة من الاضطراب السياسي، السلطة في 7 تموز/يوليو 1968 في انقلاب نظّمه أحمد حسن البكر بمساعدة ميشيل عفلق وصدام حسين. وأمسك حزب البعث بزمام السلطة بشكل حازم، وأصبح طريق صدام حسين إلى السيطرة المطلقة على العراق ومقدّراته واضحاً ومضموناً. وأعلن صدام بصراحة فور وصوله إلى سدّة الرئاسة، أن السلطة ستكون في أيدي البعثيين لا في أيدي الجيش (برغم أنه اتخذ إجراءات لضمان تأييد الجيش): «علينا أن نتعاون معهم، مع ضباط الجيش، على أن نتولّى تصفيتهم فوراً أثناء الثورة أو بعدها». وأضاف أنه سيتطوّع «للقيام بهذه المهمة»[257]. وراح صدام حسين يعمل بكل دأب على تأسيس نظام حكم يصبح هو صاحب النفوذ الطاغي فيه.

وبدا الرئيس أحمد حسن البكر سعيداً بوجود صدام إلى جانبه كنائب للرئيس، لأنه مَكّن البعثيين من إقامة حكم آمن في عراقٍ عُرف دائماً بأنه بلد مضطرب وصعب. إلاَّ أن أيام رئاسة البكر لم تكن طويلة. فقد أعلن صدام حسين في 17 تموز/يوليو 1979، نفسه رئيساً للعراق بعد أن اطمأن إلى أنه مُمسِكٌ بكل مقاليد السلطة وأدوات القوة والنفوذ في البلاد. وأجبر أحمد حسن البكر على الاستقالة من منصبه بسبب «اعتلال صحته»، ووُضع فوراً قيد الإقامة الجبرية.

ترسيخ حكم الرعب

بدأ صدام حسين بعد خمسة أيام، حملة تطهير مرعبة داخل صفوف حزب البعث في جلسة مغلقة حضرها حوالى ألف من أعضاء الحزب، ووُزّع في وقت لاحق شريط فيديو عن مجريات الجلسة على أعضاء الحزب، كإشارة إلى الوضع السياسي الجديد وتولّي صدام حسين السلطة العليا في العراق. وقد عُرضت مقاطع من مجريات الجلسة المغلقة على التلفزيونات الغربية وغيرها في مناسبات مختلفة. وأُرغم كبار البعثيين، في حضور صدام الجالس باسترخاء وفي ممارسة لأسوأ أعمال البطش، على قراءة اعترافات عن أدوارهم في ما ادُّعي أنها مؤامرات ضد الأمة وقيادتها.

وكان صدام يقرأ ببطء وبلهجة ملؤها الوعيد أسماء الأشخاص الذين جاء دورهم للإدلاء باعترافاتهم. وكان أحياناً يتردّد في القراءة ويبتسم وهو يحمل السيجار وينقّل ناظريه عبر الأسماء ويتوقف [في حركة مسرحية]، ثم يعود إلى الأسماء ثانية لزيادة الوقع الدرامي إلى ذروته. وكان السكون مخيّماً على القاعة الكبيرة بينما كان مسؤولو الحزب المتجمّدون من الخوف يتساءلون عما إذا كانت أسماؤهم هي التالية.

وانتهى بعد إجراءات استمرت عدَّة أيام، إعداد قائمة بالرجال «المُدانين» الذين سِيقوا إلى مواجهة فرقة الإعدام. وذُكِر أن بعض الوزراء الذين اختارهم صدام حسين أُجبروا على إطلاق بعض الرصاصات في عمليات الإعدام لزيادة توريطهم في خلق نظام الرعب الجديد. ولم يكن في وسع أحد أن يشكِّك في خروج صدام منتصراً، ومن دون أيّ تحدٍّ لسلطاته الجديدة. فقد صارت قوته مطلقة في السيطرة على حزب البعث والجيش وأجهزة الأمن والمحاكم وكافة مؤسسات الدولة العراقية. لقد صمَّم صدام حسين على تحصين قوته والمحافظة عليها باستخدام البطش والترهيب من دون رحمة. لكنَّ جُعبته تضمَّنت أيضاً حوافز ومغريات.

بدء الإصلاحات

شجَّعت النواحي الاشتراكية في الفكر البعثي، على تخصيص استثمارات كبيرة للبنية التحتية الاجتماعية، والعمل على تحسين الخدمات التعليمية والصحية على جميع المستويات، إلى أن خرَّبت الحرب والعقوبات الاقتصادية جميع تلك المكاسب. وكان صدام ذو التفكير العلماني، مستعداً للتعامل إيجابياً مع الإسلام، ولكن ليس مع الأصولية، بمعنى أنَّ الحرية الدينية كانت مباحة بشرط أن تعترف الفئات الدينية المختلفة، من سُنة وشيعة ومسيحيين ويهود، بولاء أساسي للدولة. وشجَّع عداء صدام لمختلف التطلّعات الأصولية، على التخلّي عن بعض العناصر التقليدية في التراث العربي، مما سمح بتحرّر نساء العراق أكثر من نساء أي دولة أخرى في العالم العربي[258].

ووصف ماني شنكر آيار Mani Shankar Aiyar الذي عاش سنتين في بغداد كنائب لرئيس البعثة الدبلوماسية الهندية لدى العراق بين 1976 و1978، في 6 نيسان/أبريل 2003، مساهمات صدام في الإصلاح الاجتماعي، فقال:

إن ثورة صدام هي التي وضعت حداً لتخلّف العراق. وأصبح التعليم، بما في ذلك التعليم العالي والتعليم التكنولوجي، الأولويةَ القصوى، والأهم من ذلك أن قروناً من التمييز القاسي ضد البنات

والنساء أُنهيت بحركة واحدة من قلم «الديكتاتور المُصلح».

لقد اعتدتُ على المرور بسيارتي أمام الجامعة المستنصرية في طريقي إلى منزلي من وسط بغداد، كان المشهد أشبه بأعجوبة... أن ترى مئات الطالبات يتجولن في الحرم الجامعي من دون أن ترتدي أيّ منهنّ البرقع أو العباءة، بل كنَّ جميعهن تقريباً يرتدين ثياباً عصرية أنيقة كما في أي جامعة غربية.

لقد كان تحرير النساء، أي نصف الشعب العراقي، أعظم إنجاز لنظام حكم صدام حسين. ولفهم عظمة هذا الإنجاز ما عليك إلاَّ النظر عبر الحدود العراقية إلى المملكة العربية السعودية التي كانت في الماضي الوكيل المحلّي المفضل للولايات المتحدة.

وقد وردت هذه العبارات في بحث من خمس صفحات على الإنترنت يكشف جوانب من سياسات صدام قلَّما تنشرها وسائل الإعلام الغربية.

لقد شجَّع صدام حسين على نشوء وطنية متشدِّدة كشعور واعٍ بالفخر في أمجاد تاريخ العراق القديم، وبدأ في إعادة تعمير بابل التاريخية كصرحٍ لحكمه المرتكز على شخصه. وكان من المحتَّم في مثل هذه البيئة، أن ينظر صدام إلى العمل العسكري كخيار واقعي عندما تكون السبل الأخرى إلى هدفٍ ما مسدودة[259]، في شَبَه شديد للطريقة التي تتصرف بها حكومة الرئيس بوش هذه الأيام. ومن أول الأعمال التي قام بها صدام حسين بعد استيلائه على رئاسة الجمهورية العراقية، إطلاق العنان لغزوٍ عسكري شامل لإيران، بموافقة واشنطن.

مزيد من الدعم الأميركي لصدام

غزا الجيش العراقي إيران، في 22 أيلول/سبتمبر 1980، على امتداد جبهة بطول 1300 كيلومتر، من خورامشهر في الجنوب إلى قصر شيرين في الشمال. لقد قرر صدام أن المطالب الإقليمية المتبقية للعراق لا يمكن أن تُسوَّى إلاَّ عن طريق القوة، وأنه لا مصلحة للولايات المتحدة في الدفاع عن النظام الإسلامي الأصولي في طهران الذي أطاح بالشاه: «دمية» واشنطن. ولم تكتفِ الولايات المتحدة عند بدء الحرب الإيرانية ـ العراقية بالامتناع عن أي تدخل في مجرى الأحداث، بل أصبحت في وقت لاحق داعماً عملياً لمجهود صدام الحربي كخطوة أولى، ثم مشاركاً نشطاً في النزاع العسكري.

تبيَّن تغاضي أميركا عن العدوان العسكري الذي شنه صدام بشكل واضح في عام 1981 بعد أشهر قليلة من بدء الحرب. وقامت طائرات حربية إسرائيلية في 7 حزيران/يونيو 1981، بضربة

جوية «وقائية» على مفاعل نووي عراقي كان يجري بناؤه قرب بغداد بمساعدة فرنسية. وكان الهدف المعلن للغارة الإسرائيلية منع العراق من امتلاك قدرة نووية قد تُستخدم لصنع أسلحة نووية. إلاَّ أن إسرائيل وجدت نفسها معزولة سياسياً في هذه القضية، فقد قوبلت الغارة الإسرائيلية بإدانة فورية من الرئيس الأميركي رونالد ريغان ورئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر. وتبنّى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الوقت نفسه القرار رقم 487 بالإجماع، وأدان فيه الهجوم الإسرائيلي، وطالب إسرائيل بالامتناع مستقبلاً عن القيام بمثل هذه الأعمال أو التهديد بها. ومن المفيد ملاحظة بعض العناصر الرئيسية في هذا القرار الدولي الذي أيدته واشنطن ولندن من دون تردّد (اللوحة رقم 7).

اللوحة رقم 7 قرار مجلس الأمن الدولي 487 يُدين القصف الإسرائيلي للمفاعل النووي العراقي

إن مجلس الأمن،

إذ يشير... إلى القرار الذي تبناه مجلس حكام الوكالة (الدولية للطاقة الذرية) في 12 حزيران/ يونيو 1981 بشأن «الهجوم العسكري على مركز عراقي للأبحاث النووية والمضاعفات المترتبة عليه بالنسبة إلى الوكالة»،

وإذ يدرك تماماً أن العراق عضو في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية منذ دخولها حيّز التنفيذ في عام 1970، وأن العراق قد قبل، بموجب تلك المعاهدة، بتطبيق ضمانات السلامة التي تفرضها الوكالة، على جميع نشاطاته النووية، وأن الوكالة شهدت بأن هذه الضمانات قد طُبّقت بشكل مُرضٍ حتى هذا التاريخ،

وإذ يأخذ علماً بأن إسرائيل لم تلتزم بالمعاهدة...

وإذ يشعر بقلق عميق حيال الخطر الذي يتهدد السلام والأمن الدوليين نتيجة للهجوم الجوي الإسرائيلي الذي شُنَّ عن سابق تصوّر وتصميم:

1 ـ يدين بشدة الهجوم العسكري الإسرائيلي الذي شكّل انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة ومعايير السلوك الدولي؛

2 ـ يدعو إسرائيل إلى الامتناع عن القيام بمثل هذه الأعمال أو التهديد بها في المستقبل؛

3 ـ يعترف تماماً بحق العراق السيادي غير القابل للتصرف... في إقامة برامج للتطوير التكنولوجي والنووي... للأغراض السلمية؛

4 ـ يدعو إسرائيل بإلحاح إلى وضع منشآتها النووية تحت ضمانات السلامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية»؛

5 ـ يعتبر أن للعراق الحق في تعويض مناسب عن الدمار الذي تعرَّض له والذي اعترفت إسرائيل بمسؤوليتها عنه.

ويبرز قرار مجلس الأمن رقم 487 (1981)، بالمقارنة فعلاً مع الوضع السياسي الدولي في عام 2003، كوثيقة مثيرة للاهتمام. فقد أعطى هذا القرار صدام حسين بالتحديد الإذن بتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية بعد غزوه إيران وتكريسه أسلوب البطش والرعب. وسجَّل القرار بالإضافة إلى ذلك، إدانة المجتمع الدولي ـ وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا ـ لإسرائيل لقيامها بعمل عسكري «وقائي» ضد عراق صدام. ومن الواضح أيضاً، أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت مقتنعة بأن صدام حسين يحترم الضمانات المحدّدة في ما يتعلّق بالتطوير السلمي للطاقة النووية. وكانت واشنطن ولندن تؤكدان علناً، من خلال آلية القرار رقم 487 ، أن العراق يتصرّف بشكل قانوني في ما يتعلق بالطاقة النووية، في حين انتهكت إسرائيل ميثاق الأمم المتحدة، وصار لزاماً عليها أن تضع برنامجها النووي تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية. وقد تُعتَبر هذه التفاصيل ذات قيمة كبيرة بالنسبة إلى الخلاف الذي نشأ في عامي 2002 و2003 حول مزاعم مواصلة العراق تطوير برامجه الرامية إلى اكتساب القدرة على إنتاج أسلحة نووية.

طال أمد الحرب بين إيران والعراق من دون نتيجة حاسمة، وسقط مئات آلاف الضحايا على مدى عدَّة سنوات، وازدادت مع الوقت الدلائل على أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة للقبول بانتصار إيراني. وأطلقت طائرة عراقية من طراز سوبر ـ إتندار Super-Etendard ، في 17 أيار/مايو 1987، صاروخين من طراز إكسوست Exocet على الفرقاطة الأميركية «ستارك» Stark التي ظنّها الطيار خطأً سفينةً إيرانية كما يبدو. وأُصيبت السفينة بأضرار بالغة وقُتِل 27 بحاراً أميركياً، لكنَّ العلاقات الأميركية ـ العراقية كانت متينة إلى درجةٍ أنّ حكومة الرئيس ريغان قبلت بسرعة اعتذارات العراق. وخَطَت الولايات المتحدة الراغبة بقوة في أن يخرج العراق منتصراً من الحرب، تدريجياً نحو دور قتالي ناشط تماماً، وإن يكُنْ على نطاق محدود.

وأصيبت الفرقاطة الأميركية صامويل ب. روبرتس Samuel B. Roberts في شهر تموز/ يوليو 1988، بأضرار كبيرة إثر ارتطامها بلغم في مياه الخليج، ووقعت مواجهات عسكرية في شهري أيلول/سبتمر وتشرين الأول/ أكتوبر بين قوات أميركية وإيرانية، كما أغرقت البحرية الأميركية 6 سفن حربية وزوارق دورية إيرانية، وهاجمت عدداً من منصات البترول البحرية الإيرانية. واستغلت واشنطن إصابة صاروخ إيراني من طراز سيلكورم Silkworm (دودة القز) ناقلة كويتية عملاقة ترفع العلم الأميركي، لتسارع حكومة الرئيس ريغان إلى التهديد بمزيد من

الضربات الانتقامية. وكانت القوات الأميركية قد قتلت بالفعل عدة مئات من الإيرانيين وأوقعت خسائر أخرى. وأعلن ريتشارد أرميتاج الذي كان في ذلك الوقت مساعداً لوزير الدفاع في 29 أيار/ مايو 1987: «لا نستطيع احتمال رؤية العراق مهزوماً»[260]. وعُزِّز في هذه الأثناء، الأسطول الأميركي في الخليج بسفن حربية من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا وهولندا. وكان بادياً للعيان أن العدوان العراقي المفترض على إيران والذي استُخدم في عام 2003 كذريعة للعمل العسكري الأميركي ضد بغداد، كان يحظى في ذلك الوقت بدعم كبير من تحالف قاده العراق بالتوافق مع الولايات المتحدة ودول كثيرة أخرى.

قضية حلبجة

من الجدير بالاهتمام، أن المواد والتكنولوجيا التي حصل عليها العراق من الولايات المتحدة ودول أخرى، سهَّلت على بغداد بصورة مباشرة استخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب الإيرانية ـ العراقية. لقد استخدم كل من إيران والعراق الأسلحة الكيميائية، إلاَّ أن الحالة التي نالت أكبر قدر من التغطية الإعلامية من بين حالات استخدام «أسلحة الدمار الشامل»، كانت الهجوم العراقي على أكراد حلبجة في آذار/مارس 1988 ـ وهو حدث آخر استُخدم في عامي 2002 و2003 لتبرير حرب جديدة ضد صدام حسين ـ ومن اللافت للنظر، أن التقرير الأميركي الأول عن حلبجة حمّل الإيرانيين وليس العراقيين مسؤولية قتل 5000 كردي: «لقد وُجِّه اللوم إلى العراق بشأن الهجوم على حلبجة برغم ما اتضح في وقت لاحق من أنّ إيران استخدمت أيضاً مواد كيميائية في هذه العملية... ويبدو مرجحاً أنّ يكون القصف الإيراني هو الذي سبّب فعلاً مقتل الأكراد»[261]. وقد علَّق معدّو التقرير الأميركي على مَن أبدى رفضه واعتراضه على هذه النتيجة بأنهم يبنون استنتاجاتهم «عاطفياً وليس على معلومات واقعية»[262].

لا ينبغي النظر إلى هذا التقرير على أنه يُظهر أنّ صدام حسين لم يستخدم أسلحة كيميائية في حلبجة، بل كمثال واضح على مدى التزام واشنطن حماية حليفها العراقي. وخلال السنتين اللتين أعقبتا الهجوم على حلبجة عندما عُرفت آثار الهجوم الكيميائي على نطاق واسع، ظلت الولايات المتحدة على حماستها في دعم الرئيس العراقي، وواصلت مثلاً شحن سلالات من جرثومة الجمرة الخبيثة (أنثراكس) anthrax إلى العراق[263]. لكن هذا كان أمراً بسيطاً بالمقارنة مع الكميات الهائلة من المواد ذات الصلة بالتسلح التي أرسلتها أميركا إلى العراق خلال السنوات السابقة[264].

رامسفلد في بغداد

كانت الولايات المتحدة بحلول نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، قد أذنت ببيع منتجات كثيرة صالحة للاستخدامات المدنية والعسكرية إلى العراق. وشمل ذلك مواد كيميائية سامة وفيروسات بيولوجية قاتلة، منها الطاعون. وتلقى وزير الخارجية الأميركية جورج شولتز في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1983، أي قبل شهر واحد من أول زيارة لدونالد رامسفلد إلى بغداد، تقارير استخباراتية أفادت بأن القوات العراقية كانت تستخدم الأسلحة الكيميائية ضد القوات الإيرانية على «أساس يومي تقريباً». وزار رامسفلد صدام حسين في 19 كانون الأول/ديسمبر 1983 وصافحه، واستنتج «أنَّ لا رغبة للزعيم العراقي في إثارة المتاعب في العالم»، وذلك في الوقت الذي كان صدام يستخدم فيه الأسلحة الكيميائية. ولم يكن غزو إيران، الذي استُخدم في عامي 2002 و2003 كسبب لإسقاط نظام صدام، يشغل بال رامسفلد في عام 1983، لا بل على النقيض من ذلك، لأن واشنطن كانت، في ذلك الوقت، تدعم العدوان.

وقالت سفيرة أميركا في الأمم المتحدة آنذاك جين كيركباتريك Jeane Kirkpatrick ، إن استخدام العراق للأسلحة الكيميائية أمر «خطير جداً»، غير أن صحيفة ذي نيويورك تايمز ذكرت في 29 آذار/مارس 1984 في تقرير لها من بغداد، أن «الدبلوماسيين الأميركيين يعربون عن رضاهم للعلاقات بين العراق والولايات المتحدة، وينبّهون إلى أنَّ العلاقات الدبلوماسية العادية قد استؤنفت في كل المجالات باستثناء إعلان ذلك رسمياً». وذكرت مجلة ذي شيكاغو تريبيون ماغازين The Chicago Tribune Magazine، في تقرير عن طموحات رامسفلد الرئاسية في عام 1988، أنَّ من إنجازات رامسفلد التي حققها بعد سنتين من زيارته الأولى إلى بغداد، إعادة فتح العلاقات [الأميركية] مع العراق أثناء فترة كان معروفاً فيها أن صدام حسين يستخدم الأسلحة الكيميائية في إيران.

ولم تكن الدعاية الأميركية عن تطوير العراق أسلحة الدمار الشامل من هذا المنطلق، تروي القصة كاملة في عامي 2002 و2003. فقد تحدّث مثلاً تقرير إحدى لجان مجلس الشيوخ في عام 1994 عن تصدير شركات أميركية مواد بيولوجية بالغة الخطورة إلى العراق من عام 1985 (إن لم يكن قبل ذلك) إلى عام 1989 [265]. وعُرِف عن هذه المواد المختلفة، أنها تسبّب «موتاً بطيئاً مؤلماً»، وتهاجم «الرئتين والدماغ والعمود الفقري والقلب»، وتُتلِف «أعضاء حيوية»، وأنها «بكتيريا بالغة السمّية تسبب أمراضاً تصيب جسم الإنسان بكامله»[266]. وقال التقرير إن العناصر

البيولوجية «قادرة على التكاثر»، ومماثلة لتلك التى عثر عليها مفتشو أونسكوم UNSCOM في وقت سابق، وأخذوها من مختبرات «برامج الحرب البيولوجية العراقية»[267].

اجتياح الكويت

أُحيط الغزو غير الشرعي وغير القانوني للكويت في 2 آب/أغسطس 1990 أيضاً، بدعاية غربية مركّزة تضمَّنت الكذب وتشويه الحقائق والحذف المتعمّد لمعلومات أساسية. وقد قال صدام حسين في 30 أيار/مايو 1990، أمام المشاركين في مؤتمر قمة عربية في بغداد:

الحربُ تُخاض بالجنود، ويأتي الأذى من الانفجارات وأعمال القتل والمحاولات الانقلابية، إلاَّ أنه يأتي أيضاً بالوسائل الاقتصادية أحياناً. وأنا أقول للذين لا يقصدون شن حرب على العراق، إنها في الواقع نوع من الحرب على العراق[268].

كان صدام يشكو بهذه العبارات من أنّ الكويت والإمارات العربية المتحدة اللتين بدا أنهما غير عابئتين بمصاعب الاقتصاد العراقي في فترة ما بعد الحرب، واصلتا إنتاج النفط حسب مشيئتيهما متجاوزتين الحصص المخصّصة لهما من منظمة أوبك ممّا خفض عائدات النفط العراقية بنسب عالية. كذلك، اتّهم العراق الكويت بأنها تأخذ كميات كبيرة جداً من نفط حقل الرميلة الذي يمتد إلى داخل الكويت، ورفضت تحويل ملكية جزيرتي وَرْبَر وبوبيان أو تأجيرهما نظراً إلى أنهما تتحكمان في المجرى المائي المؤدي إلى ميناء أُم قصر في جنوب العراق. ولم تكن لدى صدام في ضوء هذه الشكاوى العراقية، أسباب هامة تدعوه إلى الاعتقاد أن الولايات المتحدة ستتخذ أي إجراء، سوى إطلاق بعض العبارات القاسية، في أعقاب تحرك عراقي ضد الكويت، كعمل «وقائي» لتفادي انهيار الاقتصاد العراقي.

واجتمع صدام في 12 نيسان/أبريل 1990، مع خمسة من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي، هم روبرت دول Robert Dole ، وآلان سمبسون Alan Simpson ، وهاوارد متزنباوم Howard Metzenbaum ، وجيمس ماك كلور James McClure ، وفرانك موركوفسكي Frank Murkowski ، وحضرت الاجتماع أيضاً السفيرة الأميركية لدى بغداد أبريل غلاسبي April Glaspie . ولا يَسَعُ أي شخص يقرأ النسخ المختلفة لمحضر تلك الجلسة، أن يشكك في اللهجة الاسترضائية العامة التي سادتها. وبلغت محاولات الشيوخ الأميركيين تطييب خاطر صدام حدَّ انتقاد الصحافة الأميركية. وأشار السناتور دول إلى أن مُعلِّقاً في إذاعة «صوت أميركا» طُرِد من وظيفته

لأنه تحدّث عن العراق من دون أن يُعطى إذناً بذلك. وندّر السناتور سمبسون بالصحافة الغربية لأنها أخذت لنفسها حرية انتقاد صدام كرجل «متعجرف ومُرفَّه»، ثم قال السناتور متزنباوم: «أنا جالس هنا أستمع إليك منذ ساعة، وأنا أدرك الآن أنك رجل قوي وذكي وتريد السلام».

وأخذت فرقتان مدرّعتان عراقيتان في 24 تموز/يوليو 1990، موقعين لهما على طول الحدود الكويتية، فلم تفعل واشنطن شيئاً إلا أن أعلنت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأميركية مارغريت توتوايلر Margaret Tutwiler إنه ليست للولايات المتحدة أي معاهدات دفاعية مع الكويت. وقالت أبريل غلاسبي لصدام حسين في اليوم التالي: «ليس لنا رأي في النزاعات العربية ـ العربية كخلافكم الحدودي مع الكويت... عندما نرى وجهة النظر العراقية بأن الإجراءات المتخذة من قبل الكويت والإمارات العربية المتحدة هي، في التحليل الأخير، بمثابة اعتداء عسكري على العراق، فإنه من المنطقي أن يشعر المرء بالقلق». وأعلن مساعد وزير الخارجية الأميركي جون كيلي John Kelly أمام لجنة فرعية لمجلس النواب، في 31 تموز/يوليو، قبل يومين من الغزو العراقي للكويت، أنه «ليس على الولايات المتحدة التزام نابع من أي معاهذة يُجبرنا على إشراك قواتنا (في الدفاع عن الكويت)».

وهكذا، كان مسؤولون أميركيون متعددون يقولون لصدام حسين في أواخر تموز/يوليو 1990، إنهم يفهمون مآخذه على الكويت، وإن الولايات المتحدة ليست ملزمة بالدفاع عن هذه الإمارة. واجتازت القوات العراقية في 2 آب/أغسطس، الحدود الكويتية مما حدا بالولايات المتحدة إلى إطلاق عمليتي «درع الصحراء» و«عاصفة الصحراء»، وأُلقيت على العراق كمية من القنابل تعادل القوة التفجيرية لسبع قنابل ذرية كالقنبلة التي أُلقيت على هيروشيما. وقُتل 200 ألف جندي عراقي حرقاً أو تفجيراً في الصحراء، وفُرِض نظام ظالم للقتل الجماعي بالقصف الجوي والعقوبات الاقتصادية استمر 13 عاماً إلى أن تصاعدت أزمة عامي 2002 و2003. ومنعت واشنطن ولندن طوال تسعينيات القرن الماضي وما بعدها، المدنيين العراقيين من الحصول على الغذاء والماء النظيف والرعاية الطبية بمقادير ومعايير كافية، فنتج عن ذلك قتل حوالى مليون و700 ألف شخص معظمهم من الأطفال حتى عام 2003 بسبب الجوع والمرض. ولم يكن كل ذلك كافياً لصقور واشنطن المُصرّين أولاً وأخيراً على هدف «تغيير النظام»، بحيث تُمسَح الشخصية العنيدة لصدام حسين عن وجه البسيطة.

السعي إلى شن الحرب: 1998

وجَّه عدد من المتنفّذين الأميركيين [في الإدارة الأميركية] في 26 كانون الثاني/يناير 1998 رسالة مفتوحة إلى الرئيس بيل كلينتون حثوا فيها على اتخاذ إجراء أميركي لإسقاط نظام صدام. وكان بين الموقعين عدد كبير من الشخصيات التي أصبحت في ما بعد من الوجوه القيادية في حكومة الرئيس جورج و. بوش، وهم دونالد رامسفلد، بول ولفوفيتز، روبرت زولّيك Robert Zoellik ، ريتشارد أرميتاج، جون بولتون، بولا دوبريانسكي Poula Dobrianski وإليوت أبرامز Elliott Abrams . ووجد هؤلاء الأشخاص أنفسهم مع تغيُّر الحكومة الأميركية، في وضع ملائم للتأثير على الرئيس بوش، لو كان هناك داع لهذا التأثير، من أجل شن حرب عدوانية جديدة على العراق. وقد كانت أولويات الشركات الأميركية حتى في ذلك الوقت، بادية للعيان، وباعت شركة هاليبرتون عندما كان نائب الرئيس ريتشارد [ديك] تشيني Richard Cheney ، وهو من الصقور البارزين، مديراً لها، معداتٍ إلى العراق أكثر من أي شركة أخرى. وقدَّمت فروع لشركة هاليبرتون خلال عامي 1998-1999 طلبات إلى لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة للموافقة على عقود تصدير إلى العراق بقيمة 23.8 مليون دولار. وكان تشيني سعيداً بالمتاجرة مع الحكومة العراقية في حين كان يتآمر لإسقاطها.

كان الحسّ الغريزي لحكومة الرئيس بوش تجاهل الأمم المتحدة وشن عدوان جديد من دون السعي إلى استصدار قرار آخر من مجلس الأمن. لكن الحكومة الأميركية ألمحت أخيراً في شهر آب/أغسطس 2002، تحت ضغط دولي متصاعد، إلى أنها مستعدة للسعي إلى تفويض من الأمم المتحدة لحربها المزمعة ضد العراق. فوافق الكونغرس الأميركي في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2002، على إعطاء الرئيس بوش صلاحية شن حرب على العراق[269]، ثم وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع في 8 تشرين الثاني/نوفمبر على القرار رقم 1441 بعد شهرين من محاولات الترهيب والرشوة الأميركية، وهو قرار أجاز أسلوباً اقتحامياً فظّاً للتفتيش عن الأسلحة قضى على ما تبقى من مظاهر السيادة العراقية. وسرعان ما اتضح أن حكومة الرئيس بوش اعتبرت هذا القرار أداة تمكّنها من شن هجوم عسكري كاسح جديد على العراق تقرر موعده عام 2003 (انظر: الفصل الحادي عشر).

253. غسان عطية، القدس العربي، لندن، 14 شباط/فبراير 1996، نقلها سعيد أبو ريش، في: صداقة قاسية: الغرب والنخبة العربية، (فكتور غولانس، لندن، 1997)، ص 46.

254. شكَّل ادعاء صدام في عام 1990 موضوعاً دائماً في الشعور الوطني العراقي.

255. سعيد أبو ريش، صداقة قاسية: الغرب والنخبة العربية ، مصدر سابق، ص 137.

256. المصدر نفسه، ص 139.

257. عامر إسكندر، صدام حسين: المقاتل، المفكّر والرجل، (هاتشيت، باريس، 1980)، ص 110.

258. نيكولاس كريستوف، ذي نيويورك تايمز، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2002، («العراق يعطي مثالاً كيف تستطيع دولة عربية أن تلتزم الإسلام وأن تمنح فرصاً للنساء»).

259. هذا موقف سياسي عام ولا يقتصر على حكّام من أمثال صدام حسين. فخلال عشرين سنة هاجم صدام دولتين (مرة كحليف لأميركا ومرة بتشجيع من أميركا). في الفترة نفسها هاجمت الولايات المتحدة عشرات الدول.

260. ريتشارد أرميتاج، ميدل إيست ريبورت ، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 1987، ص 40.

261. ستيفن سي. بلّيتيير ودوغلاس في. جونسون الثاني وليف ر. روزنبرغر، القوة العراقية وأمن الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، معهد الدراسات الاستراتيجية، كلية الحرب التابعة للجيش الأميركي، ثكنة كارلايل، بنسلفانيا 17013 - 5050، 1990، ص 52.

262. ستيفن سي. بلّيتيير ودوغلاس في. جونسون الثاني وليف ر. روزنبرغر، القوة العراقية وأمن الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، مصدر سابق، ص 53.

263. ذي نيويورك تايمز، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

264. كينيث ر. تيمرمان، لوبي الموت: كيف سَلَّح الغرب العراق، (فورث إستيت، لندن، 1992).

265. «الصادرات الأميركية للعراق ذات الاستعمال المزدوج بالنسبة إلى الحرب الكيميائية والبيولوجية وأثرها المحتمل على النتائج الصحية لحرب الخليج الفارسي»، لجنة مجلس الشيوخ للمصارف والإسكان وشؤون المدن في ما يتعلق بالإشراف على الصادرات، تقارير 25 أيار/مايو و7 تشرين الأول/أكتوبر 1994.

266. المصدر نفسه.

267. المصدر نفسه.

268. إذاعة بغداد، 18 حزيران/يونيو 1990.

269. قرار مشترك للكونغرس (سلطات الحرب)، تشرين الأول/أكتوبر 2002.

الفصل العاشر: عامل النفط

قال غور فيدال Gore Vidal في مقابلة أجراها معه جون هامفريس John Humphrys في 25 كانون الثاني/يناير 2003 في هيئة الإذاعة البريطانية، بأسلوبه المميَّز اللاذع، إن «عصابة» من جماعة شركات البترول والغاز استولت على الولايات المتحدة بصورة غير شرعية، وذكر أسماءهم: بوش الأب، بوش الابن، تشيني، رايس... إلخ. وسخر من فكرة أن يكون صدام يشكل أي تهديد للولايات المتحدة، واعتبر أن ما حدث كان ضربة من أجل الهيمنة على العالم شبيهة بمحاولات هتلر. وكان البترول بالطبع بيت القصيد. وعلَّق ويليام جيفرسون كلينتون William Jefferson Clinton على أحد جدران مكاتب حملته الانتخابية عندما كان يسعى إلى الرئاسة الأميركية، شعاراً يقول: «إنه الاقتصاد يا غبي». وإذا حاولنا فهم أي شيء عن الهجوم الأميركي على العراق في عام 2003، فما علينا إلاَّ أن نغيّر قليلاً في شعار كلينتون ليصبح «إنه البترول يا غبي». وقد كذّب بوش وبلير ذلك، لكن المنطق السليم أكده، وأثبتته الحقائق وعرفته الناس.

وسجل الصحافي روبرت فيسك في مراسلة له من عمّان انطباعات خرج بها عندما كان يتناول الطعام مع عدد من الرجال المسلمين، فقال:

يعتقد كل رجل في [هذه] الغرفة أن الرئيس بوش يريد بترول العراق. وفي الواقع، يعتقد كل عربي قابلته خلال الأشهر الستة الأخيرة، أن هذا، وهذا وحده [البترول]، يفسّر حماسة بوش لغزو العراق، ويعتقد إسرائيليون كثيرون ذلك، وأنا أيضاً[270].

ولاحظ فيسك حقيقة بسيطة تقول إن شركات البترول الأميركية ستجد بتصرّفها 112 بليون برميل من النفط عندما يوضَع نظامُ حكم مُوال لأميركا في بغداد، وتؤمّن بهذا لنفسها السيطرة على رُبع احتياطيات البترول العالمية. وأعلنت وزارة الطاقة الأميركية في هذا الإطار، أن كميات النفط التي ستستوردها الولايات المتحدة بحلول عام 2025، ستشكل حوالى 70 في المئة من مجمل الطلب الداخلي الأميركي. وأعلن مايكل رانر Michael Runuer من مؤسسة وورلدوتش Worldwatch Institute ، بعد أسابيع قليلة، أن مخزون النفط في الولايات المتحدة يتناقص بمعدل متصاعد، وأن حقول بترول كثيرة في دول غير أعضاء في منظمة أوبك بدأت في الجفاف، ولا بد من أن يأتي القسم الأعظم من الإمدادات المستقبلية من منطقة الخليج[271]. ويمتلك العراق من بين الدول الإحدى عشرة الأعضاء في منظمة أوبك[272]، ثاني أكبر احتياطي ثابت من النفط في

العالم، إلاَّ أن أكثر من عشر سنوات من الحرب والقصف والعقوبات تركت معظم قطاعات الصناعة النفطية العراقية في حالة سيئة. ومن الجليّ أن الولايات المتحدة لم تكتفِ بأخذ كميات ضخمة من البترول العراقي بموجب ترتيبات «النفط مقابل الغذاء»[273] التي أقرتها الأمم المتحدة، لأنّها تريد صراحة، منذ زمن طويل، أن تسيطر بشكل كامل على احتياطيات بترول الشرق الأوسط ذات الأهمية الحيوية.

تاريخ النفط

توفّرت على مدى قرون عديدة، أدلة تشير إلى وجود مخزونات ضخمة من النفط في شبه الجزيرة العربية وجوارها. وأشارت روايات رحّالة عرب وبعض نصوص التراث العربي، إلى وجود مواد زيتية سوداء، كما استُخدم القطران منذ زمن بعيد لأغراض مختلفة[274]. واكتُشف البترول في مصر في عام 1869، لكن النفط لم يتدفق بغزارة إلاَّ في عام 1908 من بئر مسجد سليمان في إيران. واكتُشفت في الكويت بعد 30 سنة أول بئر ذات إنتاجية عالية. وضمنت هذه الاكتشافات وكثير غيرها لموارد البترول في المنطقة، أن تصبح الكويت وإيران والمملكة العربية السعودية والعراق ودول أخرى مجاورة، محطَّ أنظار الأطماع الامبريالية الأجنبية على مر عقود من الزمن. وبدلاً من أن تساهم الثروة البترولية في تحرير الشعوب العربية والإيرانيين وغيرهم، كما ينبغي لها، أدت إلى إخضاع هذه الشعوب وامتهان كرامتها. وأصبح من الواضح تماماً، في عامي 1990 و1991 كما في عامي 2002 و2003، إن لم يكن الأمر اتضح من قبل، أنّ الدولة الغنية بالبترول في الشرق الأوسط ليست على وشك النجاة من المخطّطات العدوانية للدول الغربية القوية في عالم متقلّص ومتعطّش إلى الطاقة، وخاصة في الظروف التي تقوم فيها الدولة الأعظم الوحيدة في العالم والواقعة في قبضة «عصبة شركات البترول والغاز»، بزيادة استهلاكها للطاقة بنسبة كبيرة، وتلويث الكرة الأرضية إلى حد لا مثيل له في السابق، وتطوير قوة عسكرية لا تُقهر للاستيلاء من دول العالم الأخرى على كل ما تريد.

ولاحظ في عام 1890، الجيولوجي الفرنسي جاك دو مورغان Jacques de Morgan الذي كان عضواً في بعثة للتنقيب عن الآثار في إيران، تسرّبات بترولية ظاهرة. وحصل بعد 10 سنوات على دعم مالي ليتقصّى الأمر بشكل أدق. وأدى اجتماع مع السفير البريطاني السابق في طهران السير هنري دراموند وولف Sir Henry Drummond Wolff إلى حصول شركة بريطانية على

امتياز حصري للتنقيب عن النفط في إيران (بلاد فارس آنذاك). وجرى في 28 أيار/مايو 1901 توقيع اتفاقية الامتياز التي حددت حقوق المتعاقدين برغم احتجاجات الحكومة الروسية، لكن الشركة الفعلية الجديدة لم تؤسَّس إلاَّ في عام 1903. وعثرت الشركة التي اندمجت مع شركة بترول بورما، ومقرها في اسكتلندا، بعد خمس سنوات، على البترول بكميات تجارية في ميدان نفطان Naftan ، وأُسست نتيجة لذلك شركة البترول البريطانية ـ الفارسية في عام 1909.

سرقة الكويت

اتضح في وقت مبكر أن توفّر النفط بكميات كافية أصبح ضرورياً بالنسبة إلى القدرات الحربية لأي دولة. وكان أول الأعمال التي نفذها ونستون تشرتشل عندما أصبح اللورد الأول للأميرالية في عام 1911، إعادةَ إحياء لجنة الأميرالية للبترول لضمان ألاّ تتعرض السفن الحربية البريطانية لأي نقص في إمدادات الوقود. وعُيِّن اللورد فيشر Lord Fisher رئيساً للجنة البترول الملكية التابعة للبحرية، وأُرسل عدد من خبراء البترول إلى الخليج لدراسة الإمكانات المستقبلية لبترول المنطقة. وكانت بريطانيا قد أدركت أهمية الكويت الاستراتيجية من قبلُ، واتخذت خطوات لضمان استمرار النفوذ البريطاني فيها.

وأُقنِـع الشيخ مبارك الصباح الذي كان يسعى إلى تثبيت انفصال الكويت عن ولاية البصرة العثمانية، في 13 كانون الثاني/يناير 1899، بتوقيع اتفاقية مع بريطانيا تضمن له الحماية البريطانية مقابل تأكيدات بأنه، أي الشيخ مبارك، وورثته لن يقوموا أبداً بتسليم أو بيع أو تأجير أو رهن أو السماح بشغل واستخدام أي جزء من أراضيهم إلى حكومة أي دولة أخرى من دون الموافقة المسبقة لحكومة صاحبة الجلالة [بريطانيا][275]. وهكذا، عُقدت معاهدة أبدية بين بريطانيا والحكام المتعاقبين للكويت برغم العلاقة الغامضة التي كانت قائمة بين الكويت التي كان يحكمها انفصالي طموح والدولة العثمانية التي ظلّت تعتبر الكويت جزءاً من ولاية البصرة. وهكذا، تكون بريطانيا قد أدركت في القرن التاسع عشر الميزات الاستراتيجية والتجارية لإبقاء الكويت خارج السيطرة العراقية. وكان من شأن هذا المنحى أن يؤثر مباشرة في قضية النفط وشؤون كثيرة أخرى في السنوات التالية.

وعجّل الشيخ مبارك الذي كان سعيداً بوضعه الجديد كرئيس لدولة مستقلة اسمياً، في تأكيد شروط معاهدة عام 1899، ورحب بدبلوماسيين وخبراء نفطيين بريطانيين في الكويت. وكتب في عام

1913 إلى المعتمد السياسي البريطاني في الخليج السير بيرسي كوكس Sir Percy Cox:

نوافق على كل شيء تعتبرونه نافعاً... وسنُلحِق أحد أبنائنا بالأميرال ليكون في خدمته ويُريه مكان وجود القطران في برقان وأماكن أخرى. وإذا كان يعتقد أن هناك أملاً في أن نحصل على نفط من هناك فلن نعطي أبداً أي امتياز لأحد باستثناء شخص مُعيَّن من الحكومة البريطانية[276].

كان جلياً ومستفزاً مدى الانتهازية في الأسلوب الوصولي للسياسة الخارجية البريطانية. فقد شجعت بريطانيا انفصال الكويت ثم ضمنت حمايتها على مدى الزمن، لكنَّ المراقبين سُرّوا في وقت لاحق عندما تبيّنوا هشاشة هذا الالتزام البريطاني. فقد اقترح المندوب السامي البريطاني في بغداد في عام 1930، أن «تقوم بريطانيا بتشجيع إعادة إدماج الكويت في العراق تدريجياً»، كما قال ممثلو الحكومة البريطانية إن الكويت «دولة صغيرة يمكن الاستغناء عنها ويمكن التضحية بها من دون انشغال كبير إذا اقتضت صراعات القوة ذلك»[277]. ولم تكن للمعاهدات أي علاقة بالموضوع، فستحظى الكويت بحماية بريطانية ما دام ذلك يلائم السياسة الخارجية البريطانية.

ودخلت الحكومة البريطانية في عام 1918 كمساهم بنسبة 51 في المئة في شركة البترول البريطانية ـ الفارسية عن طريق قانونٍ أجازَه البرلمان كان قد حصل على الموافقة الملكية قبل ستة أيام من نشوب الحرب العالمية الأولى. واستثمرت بريطانيا في عام 1919 مبلغاً إضافياً قدره 3 ملايين جنيه، وصار مقدّراً للكويت أن تلعب دوراً رئيسياً في ارتفاع قيمة الأسهم والاستثمارات البريطانية وفي شؤونٍ سرعان ما ستؤدي إلى جرِّ معظم أنحاء شبه الجزيرة العربية والولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا وعدد كبير من أضخم المؤسّسات التجارية في العالم الغربي إلى علاقة متشابكة، أقل ما توصف به هو دقةُ توازناتها[278]. وعزَّزت الأحداث اللاحقة القوةَ الغربية في الشرق الأوسط ولكنَّ الولايات المتحدة كانت مستبعَدة في بداية الأمر.

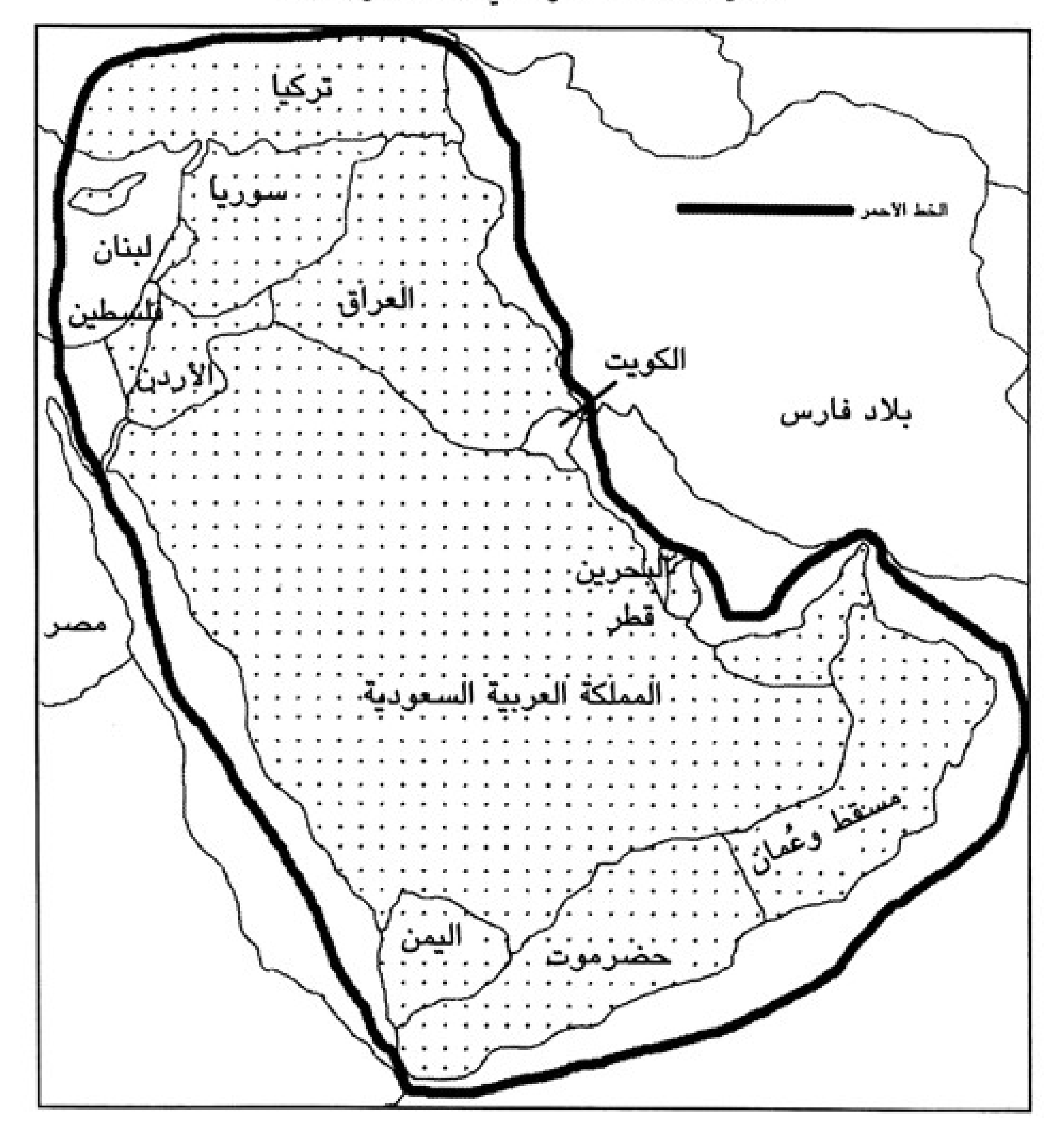
سيطرة الغرب على النفط

وضعت بريطانيا وفرنسا في مؤتمر سان ريمو San Remo في 27 نيسان/أبريل 1919 اللمسات الأخيرة على اتفاقيتهما للاستئثار ببترول الشرق الأوسط. وردَّ وزير الخارجية البريطاني اللورد كارزون Lord Curzon على احتجاج واشنطن على هذه الاتفاقية، بأن بريطانيا تسيطر على 4.5 في المئة فقط من إنتاج النفط العالمي، بينما تسيطر الولايات المتحدة على 80 في المئة، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة تستثني الشركات غير الأميركية من العمل في المناطق الواقعة

تحت سيطرتها. وبلغت المجابهة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة حدَّ اتّهام بريطانيا الولايات المتحدة بدعم الثورة العربية ضد الحكم البريطاني في المنطقة، وقيل في هذا الصدد إن أحد زعماء المتمردين اعتُقل في العراق من قبل قوات الأمن البريطانية التي عثرت في حوزته على رسالة تثبت أنَّ القنصل الأميركي في بغداد كان يموّل المتمردين الشيعة في كربلاء. وعُرِضت بعد ذلك على الولايات المتحدة أسهم في الشركة التي خلفت شركة البترول التركية TPC التي أسَّسها رجل الأعمال الأرمني كالوست غولبنكيان Calouste Gulbenkian وتملَّكت نصفَها في وقت لاحق شركة بريتش بتروليوم British Petroleum، وتمكَّنت من الحصول على الامتياز الإيراني.

كانت صناعة النفط العراقية محتكَرةً من قبل شركة نفط العراق IPC التي اشتركت في ملكيتها شركة البترول البريطانية ـ الفارسية (لاحقاً بريتش بتروليوم BP)، وشركة شِل الملكية الهولندية، ومجموعة أميركية (نيوجرسي ستاندرد أويل وسوكوني ـ فاكيوم، لاحقاً موبيل)، والشركة الفرنسية للبترول CFP وكالوست غولبنكيان. وهكذا، ضمنت الشركات الأميركية مواقع مأمونة متميّزة لها في إطار شركة نفط العراق، وتحقّقت بذلك «أهم عملية نهب واقتسام للغنائم في تاريخ الصناعة البترولية». وقد اتَّبع غولبنكيان أسلوباً بسيطاً وملائماً جداً للشركات البترولية الأخرى، فاستخدم القلم الأحمر ليرسم خطاً على الخريطة، واستنبط بذلك ما عُرِف باتفاقية الخط الأحمر لإبقاء بترول الشرق الأوسط تحت سيطرة الشركات المالكة له آنذاك (اللوحة رقم 8).

اللوحة رقم ٨
اتفاقية الخط الأحمر الذي رسمه غولبنكيان



وتمَّ التخلّي في هذه الأثناء، عن سياسة الباب المفتوح التي وُضِعت أصلاً من أجل السماح للشركات الأميركية باختراق الأسواق، لكنَّ ذلك لم يسبِّب أي قلق لأن الأرباح الأميركية كانت مضمونة. وقال غولبنكيان: «لم يسبق مطلقاً أنَّ باباً مفتوحاً شُدَّ بهذا الشكل الكامل». وأعرب عن اغتباطه لمدى النجاح الذي تحقق في نهب[279] الثروات النفطية العربية واقتسامها بين الأوروبيين والأميركيين. ولم تكن الدول التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الأولى مهتمة كثيراً بأن

«الأراضي التي انتُزِعت من الأتراك هي في الواقع أراض عربية»[280]. وكان من الملائم للدولة المنتصرة أن تتناسى أنَّ العرب حاربوا إلى جانب البريطانيين والفرنسيين بناءً على تفاهم نصَّ على ضمان استقلال العرب بعد انتهاء الحرب.

«خط أحمر» جديد؟

من المثير للاهتمام أن «الخط الأحمر» الذي رسمه غولبنكيان (اللوحة رقم 8) يتوافق في نقاط كثيرة مع المناقشات الاستراتيجية التي سبقت حرب عام 2003. وقد جرى التساؤل عن ماهية الخطط الأميركية الحقيقية. وعلى فرض أن الجدول الأميركي يتركز فعلاً على البترول، فما هي الأهداف النهائية لاستراتيجيي واشنطن؟ كان من البديهي أنَّ التحكُّم في البترول العراقي هو جائزة كبرى، لكن هل هذا كل شيء؟ ودار نقاش مُطوّل حول تدهور العلاقات الأميركية ـ السعودية، فهل تتطلّع واشنطن إلى سيطرة أشمل على النفط السعودي؟ وبدا من البديهي أيضاً أنّ الوجود العسكري الأميركي في العراق، أي في قلب العالم العربي، سيدعّم إلى حدّ كبير الوجود الأميركي المهتزّ في المملكة العربية السعودية. وسيكون من السهل نسبياً على القوات الأميركية المتمركزة بثبات في العراق، أن تنضمّ إلى قوات أميركية أخرى موجودة في المنطقة للاستيلاء على الثروات النفطية السعودية. فهل هناك نية لرسم «خط أحمر» جديد من قِبَل المخطّطين الاستراتيجيين في واشنطن يُتيح للولايات المتحدة أن تفرض سيطرة جديدة ـ أوسع من أي شيء عُرِف في الماضي ـ على العراق والكويت والعربية السعودية ودول الخليج الأخرى؟

ستكون هناك منافع بديهية لِمثل هذه الاستراتيجيا، إذ ستزول الشكوك الأميركية حول إمكانية الوصول إلى بترول الشرق الأوسط، وستنال الولايات المتحدة ميزة قوة ضغط أعظم أثراً على الدول الأخرى في أنحاء العالم التي تعتمد على بترول الخليج. وستتمكّن واشنطن من التحكم في شريان حياة الاقتصاد الياباني الذي يعتمد اعتماداً كلياً على ناقلات النفط العملاقة التي تأتي من موانئ الخليج، ويُعتبر منافساً تجارياً رئيسياً للولايات المتحدة. وسيمكّن أيضاً ازدياد نفوذ واشنطن على دول المنطقة، المخطّطين الاستراتيجيين من الاستفادة إلى أقصى حدّ ممكن من الثروة العراقية. فقد يصبح من الضروري إرغام دول مثل الكويت وإيران على شطب مطالب التعويضات من العراق لتخفيف الأعباء عن الصناعة البترولية المتهالكة في العراق، والتي ستعمل الشركات الأميركية على تطويرها.

الاستراتيجية النفطية للولايات المتحدة

قُدّرت الديون الخارجية الحالية للعراق بحوالى 130 بليون دولار في حين ما زالت مطالب تعويضات الحرب تتجاوز 300 بليون دولار برغم المبالغ الضخمة التي تمّ تسديدها حتى الآن من عائدات بيع النفط العراقي. وهناك تقديرات بأنّ إعادة تأهيل صناعة النفط العراقية ستكلف حوالى 500 بليون دولار بعد أن دمَّرتها ثلاث عشرة سنة من الحرب والقصف والعقوبات. وسيكون من المفيد لواشنطن على ضوء مثل هذه العوامل الاقتصادية، أن تتمكّن من إدارة الاقتصادات المختلفة في المنطقة ذات التأثير في التنمية العراقية. وكلما زادت واشنطن نفوذها ووسَّعت نطاقه، أصبحت أكثر قدرة على حصر أعباء الديون والتعويضات التي تُثقل كاهل الاقتصاد العراقي المشلول. ولم يكن لدى الولايات المتحدة أي حافز على تخفيف هذا العبء ما دام صدام حسين باقياً في السلطة، لكنَّ الشركات الأميركية في عالم ما بعد صدام، ستطالب قريباً بإطار مالي دولي للعراق لزيادة أرباحها من استغلال موارد النفط العراقية بأكبر قدر ممكن.

واتضح في شهر آذار/مارس 2002، أن الولايات المتحدة كانت تشتري النفط بكميات لم يكن لها مثيل منذ حرب الخليج [الثانية] في عام 1991، وشجّع ذلك على رواج تكهّنات بأن احتياطيات كبيرة تُهيَّأ لحرب قادمة أو أزمة أخرى. ومُمّا أثار الاهتمام أنَّ كمية 7.4 ملايين برميل بترول مدرجة في العطاءات الجديدة، كانت مخصصة في الغالب لوقود الطائرات النفاثة ومُعَدَّة للإرسال إلى القواعد الأميركية في أفغانستان وباكستان والإمارات العربية المتحدة والبحرين وإسرائيل واليابان وجزيرة دييغو غارسيا Diego Garcia في وقت لاحق من السنة. وعندما عُلم أنَّ المخزون الأميركي انخفض بشدَّة، ارتفعت أسعار البترول العالمية إلى أعلى مستوى لها في ستة أشهر. وهكذا، بلغ سعر برميل النفط الخام في نيويورك 25.89 دولاراً قبل أن يبدأ في التراجع.

ارتهان الولايات المتحدة؟

من المحتمل أن تكون مثل هذه التفاصيل شجعت العراق على الاعتقاد أن نقطة ضعف الولايات المتحدة تكمن في أي انقطاع لإمدادات الوقود عنها، فقد حث العراق إيران في 2 نيسان/أبريل 2002 على الانضمام إليه في استخدام البترول كسلاح ضد أميركا وإسرائيل أثناء تصاعد الغضب العربي من الهجمة العسكرية الإسرائيلية المستمرة ضد تجمّعات الشعب الفلسطيني الأعزل، ووصل سعر برميل البترول في هذا الوقت إلى 27.63 دولاراً. وأعلن وزير خارجية العراق بالوكالة هاموم عبد الخالق أن الحكومة العراقية تُجري مشاورات مع القائم بالأعمال الإيراني في بغداد لمناقشة

«السبل المؤدية إلى إقرار عمل مشترك بخصوص سلاح البترول لإرغام الكيان الصهيوني على مغادرة الأراضي الفلسطينية»! لكنَّ وزير خارجية إيران كمال خرازي اشترط وجود دعم إسلامي عريض لمثل هكذا قرار، وقال: «إذا قرّروا استخدام البترول كسلاح، فمن المؤكّد أن إيران ستدرس الموضوع. وسيكون ذلك فعالاً إذا اتخذت جميع الدول الإسلامية قراراً كهذا». وكان سعر البترول بحلول شهر أيار/مايو، قد وصل عند التسليم إلى 28 دولاراً للبرميل لكنْ لفترة قصيرة فقط. ومن المؤكد أن مقاطعةً بترولية في مثل هذه الظروف على غرار عامي 1973 و1978 كانت ستؤذي أوروبا والولايات المتحدة.

أوقف العراق في 8 نيسان/أبريل، بعد فشله في الحصول على أي دعم من الدول الإسلامية، كل صادراته البترولية لمدة شهر واحد احتجاجاً على الفظائع التي يرتكبها العسكريون الإسرائيليون في الضفة الغربية. وأعلن الأمين العام لمنظمة أوبك علي رودريغز A. Rodriguez أنه سيتشاور مع وزراء البترول للدول الأعضاء في أوبك، وقال: «قد نتّجه مباشرة بعد إعلان العراق وقف صادراته... إلى أزمة بترولية»[281]. وكان ارتفاع أسعار البترول قد بدّد الآمال في انتعاش مبكّر للاقتصاد العالمي. وذكَّر أحد المراقبين بأن 70 في المئة من الاحتياطي النفطي المعروف في العالم موجود في إحدى أكثر مناطق العالم اضطراباً في وضعها السياسي، وقال إن الإجراء العراقي قد يشجع على الاقتصاد في استهلاك الطاقة على الأقل، و«خفض شهية العالم إلى النفط»[282].

وظهرت في شهر آب/أغسطس أدلة جديدة على أن الولايات المتحدة تزيد مخزونها النفطي استعداداً للحرب، وكانت السراديب الضخمة الواقعة تحت الأرض في ولايتي تكساس ولويزيانا تُملأ بالنفط الخام في خطوة اعتُبرت بالغة الأهمية بالنسبة إلى أي سيناريو عسكري. وكان الهدفُ من هذه المستودعات المغلقة هائلةِ الاتساع التي تستوعب 700 مليون برميل، حمايةَ أميركا والاقتصاد العالمي من صدمات ارتفاع أسعار البترول كتلك التي حدثت خلال حرب الخليج [الثانية] في عام 1991. وبدأ صب البترول الخام في هذه السراديب بمعدل 150 ألف برميل يومياً منذ أصدر الرئيس بوش أمره التنفيذي، وهي عملية تقرّر استمرارها حتى نهاية عام 2002. ودخلت، في هذه الأثناء، الولايات المتحدة في محادثات مع ألمانيا واليابان حول كيفية تنسيق سياستهما البترولية مع هيئة الاحتياطي الاستراتيجي البترولي SPR الأميركية للمساهمة في تفادي نشوب أزمة اقتصادية في الأشهر التالية. وتحدّث بعض المراقبين عن احتمال قيام العراق في حال نشوب نزاع بضرب حقول البترول وموانئ الشحن وناقلات البترول في منطقة الخليج، وأن يعمد حتّى إلى تعطيل

الصادرات السعودية البالغة ثمانية ملايين برميل يومياً، مما سيخلّف نتائج سلبية لا يمكن التكهّن بمداها على الاقتصاد العالمي[283].

وحثّت الولايات المتحدة الدول الأخرى في 15 آب/أغسطس، على حماية نفسها من صعود مفاجئ في أسعار البترول وذلك بتخزين احتياطي من الوقود على نسق الاستراتيجيا الأميركية لتحقيق «الأمن الشامل في مخزون الطاقة». وكان ذلك مؤشراً آخر على أن واشنطن ماضية في المسار الذي توقَّعت حكومة الرئيس بوش أن يؤدي إلى الحرب. وأكّدت بريطانيا في الوقت نفسه، أنّ حاملة الطائرات أرك رويال Ark Royal ستُبحر قريباً إلى البحر الأبيض المتوسط لتكون جاهزة للتدخّل ضد العراق إذا اقتضت الحاجة ذلك. وتَبيَّن مرة أخرى أنَّ الولايات المتحدة والدول الأخرى في العالم، معرّضة للضرر نتيجة أي خفض رئيسي في إمدادات النفط، وخاصة الشحنات القادمة من الشرق الأوسط، إذ كان الخليج مصدر ثلث الاحتياجات البترولية للولايات المتحدة، ويؤمّن نسبةً أعلى قليلاً لدول المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وثلاثة أرباع واردات اليابان من البترول.

وواصل بعض الناس في الوقت نفسه، طرح السؤال الذي بدا الردّ عليه بديهياً، وهو: هل شهوة واشنطن لبترول العراق هي ما يُسيّر السياسة الأميركية ضد صدام حسين؟ وأكّد الخبير النفطي أنتوني سمبسون Anthony Sampson حقيقة بسيطة تقول إن شركات النفط تزداد رغبة في الوصول إلى العراق كلَّما أحسَّت بالقلق على سلامة إمداداتها من السعودية. واختار نائب الرئيس الأميركي تشيني الذي يمتلك مصالح بترولية هامّة، أن يبدأ أحد انتقاداته الكثيرة لصدام بقوله إن الزعيم العراقي «يجلس على 10 في المئة من احتياطيات النفط العالمية»، ما يشكّل ببساطة بديلاً مغرياً للإمدادات النفطية السعودية المهدَّدة من قبل الأصولية الإسلامية. وكان هذا الكابوسَ الأسوأ للبنتاغون: يقوم نظام حكم إسلامي أصولي ويسيطر على البترول السعودي، ويكون معادياً للولايات المتحدة، ومستعداً لتحدّي قوانين السوق، وأقلَّ اعتماداً بكثير على عائدات النفط من الأنظمة الملكية. لكن، هل ستضمن واشنطن أمن موارد الطاقة باستمرارها في تطوير عراق ما بعد صدام؟ لذلك، لم تكن حكومة الرئيس بوش مستعدة أبداً لاعتبار المفاوضات بديلاً حقيقياً للحرب:

إن الاعتقاد أن غزو العراق سيؤدي إلى شرقٍ أوسط أكثر استقراراً، ويجعل الوصول إلى ثرواته النفطية أسهل، هو تفكير ساذج إلى حدّ خطير. فالغربيون يعيشون في عالم يستمدّ معظم نفطه من

العالم الإسلامي، وضمانتهم الوحيدة للحصول على مصادر آمنة للطاقة في المستقبل، تتوقَّف على تفاهمهم مع المسلمين[284].

وانتشر في هذه الأثناء على نطاق واسع، رأي يقول إن الولايات المتحدة كانت متحمّسة للسيطرة تماماً على البترول العراقي كخطوة احترازية ضد الشكوك المحيطة بالإمدادات السعودية، وذلك بعد أن تخوَّفت من مظاهر عدم الاستقرار في السعودية وغموض المواقف السعودية تجاه ما تسميه واشنطن «الحرب على الإرهاب» (كان أسامة بن لادن ومعظم منفّذي اعتداء 11 أيلول/سبتمبر سعوديين):

«التقسيم السري» (سياسة جديدة تجاه المملكة العربية السعودية تعطي الأماكن المقدسة للسعوديين والبترول للأميركيين)[285]؛

«حان الوقت لإنهاء اعتمادنا على النفط السعودي»[286]؛

«السبب الحقيقي لمهاجمة صدام» (تُريد الولايات المتحدة ببساطة استبدال المملكة العربية السعودية التي تزداد عداءً، بالعراق كموطئ قدم في الشرق الأوسط الغني بالنفط)[287].

العامل الاقتصادي

أدَّت السياسة الأميركية إلى خلق عناصر قلق جديدة في الاقتصاد العالمي، فاحتمال حدوث أزمة بترولية جديدة ناجمة عن نقص الإمدادات وارتفاع الأسعار بنسب كبيرة، كان يثير مخاوف اختصاصيين كثيرين. وكان الاقتصاد الأميركي نفسه متعثّراً في مسيرته، كما أن شركات [أميركية] كبرى كانت غارقة في عمليات فساد. وتجدَّد الحديث عن وقوع انكماش اقتصادي بنسب عالية في عهد حكومة الرئيس بوش، فهل كان المستشارون الاقتصاديون في واشنطن يراهنون على أن حرباً جديدة ستعود بالنفع على الاقتصاد الأميركي؟ [قد يصح مثل هذا الرهان]، فلم يكن ثمَّةَ شك في أن الإنفاق العام سيزداد، وكان بعض المحلّلين مغتبطين لأن بوش قد يتمكّن من شنّ «حرب بسعر مُخفَّض» لا يتجاوز 50 بليون دولار، بينما كانت المناقشات السابقة قد تحدَّثت بتشاؤم عن ضِعف هذا المبلغ. ولم يكن من الجائز في إطار ما قد يُعتبَر نمطاً للتفكير الاجتماعي الاقتصادي الأميركي، طرحُ أيّ اقتراح بأنَّ الإنفاق العام قد يتعزَّز عن طريق استثمار الأموال في المدارس والمستشفيات. وهكذا، قد يكون بوش ومستشاروه حسبوا أن الحرب استثمار جيد، فضلاً عن أن زيادة كبيرة في أسعار البترول قد لا تكون ضارة لرجال نفط متمرّسين مثل بوش وتشيني.

وانكشفت حساسية أسواق النفط مرة أخرى، عندما أدّت موافقة العراق على التعاون مع مفتّشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى انخفاض فوري في سعر مزيج برنت من البترول الخام بمقدار 42 سنتاً أميركياً، فهبط إلى 27.12 دولاراً للبرميل. وكان سعر البرميل ارتفع إلى أعلى مستوى له منذ خمسة أشهر. قبل أسبوع، عندما ألقى تشيني خطاباً عدوانياً بلهجته النمطية الخفيضة. وشُنَّت في 6 أيلول/سبتمبر 2002، غارات جوية أميركية وبريطانية جديدة على العراق، وأعطت انطباعاً بأن الحرب وشيكة، كما تسبّبت في ارتفاع سعر البترول إلى أعلى مستوى له في سنة. وأعرب ليو درولاس Leo Drollas من منظمة دراسات الطاقة العالمية GGES في لندن، عن وجهة نظر واسعة الانتشار: «تدفع طبول الحرب الأسعار إلى أعلى».

النفط بعد صدام

استمر الجدل أيضاً حول الثمار التي يمكن جَنيُها في عراق ما بعد صدام. فقد كانت روسيا [وكذلك فرنسا] تسعى إلى نيل ضمانات بأنها لن تخسر كل منافع عقودها القائمة مع العراق، كما كانت الشركات الأميركية تراجع خياراتها، بينما تدرّب الحكومة الأميركية عراقيين منفيين على إعادة بناء الاقتصاد العراقي [بما يعزز مصالح واشنطن] وفق مبادئ السوق الحرة. وبدا واضحاً أنَّ عمليةً أخرى لاقتسام الثروات العراقية تلوح في الأفق. وكتب صحافيون في جريدة واشنطن بوست نقلاً عن مصادر المعارضة العراقية، أن إسقاط صدام حسين «يُمكن أن يفتح أبواب كنز هائل لشركات النفط الأميركية التي ظلّت مستبعَدةً عن العراق لفترة طويلة، ويُتيح إلغاءَ عقود بترولية موقَّعة بين حكومة بغداد وروسيا وفرنسا ودول أخرى، ويُعيد ترتيب أسواق البترول العالمية»[288]. ولخّص المدير الأسبق لوكالة الاستخبارات المركزية جيمس وولزي موقف الولايات المتحدة بقوله:

لدينا موقف صريح: إن لفرنسا وروسيا شركات نفط ومصالح في العراق. يجب إبلاغهما بأنهما إذا ساعدتا على تحريك العراق نحو حكومة «محترمة» فسنبذل كل جهدنا كي نضمن أنْ تتعاون الحكومة الجديدة والشركات الأميركية معهما تعاوناً وثيقاً. أما إذا قررتا المراهنة على صدام فسيكون من الصعب، بل من المستحيل، إقناع الحكومة العراقية الجديدة بالتعاون معهما.

كان وولزي على حق في قوله إن «الموقف صريح»: «تَعاوَنا على العدوان نكافئْكما، كونا صعبتي المراس نعاقبْكما». وكان زعيم المؤتمر الوطني العراقي أحمد الشلبي قد أثبت في وقت سابق، تبعيته للولايات المتحدة بقوله إنه يفضل إقامة تجمّع من الشركات بقيادة الولايات المتحدة

لتطوير حقول النفط العراقية: «سيكون للشركات الأميركية نصيب كبير في النفط العراقي». لكنَّ تساؤلات كثيرة بقيت من دون جواب: كيف ستُدار عملية الاقتسام بالتحديد؟ هل يبقى العراق عضواً في منظمة أوبك؟ إلى أيّ مدى ستُحترَم العقود القائمة حالياً ـ إنْ احتُرِمَت على الإطلاق ـ؟ وماذا بقي من أمور على جدول الأعمال السري؟ وما هي الصفقات التي تمَّ عقدها فعلاً بين واشنطن ودول أخرى؟ كان من الصعب تصوّرُ أنَّ الولايات المتحدة لم تخطّط بَعْدُ أولوياتها لفترة ما بعد الحرب، وستحظى السياسات البترولية بالطبع بالدرجة القصوى من الأهمية بين هذه الأولويات.

أعلنت المملكة العربية السعودية في 19 أيلول/سبتمبر، أن منظمة أوبك ستزيد إنتاج البترول في حال نشوب حرب تقودها الولايات المحتدة ضد العراق لتفادي حصول أي نقص في الإمدادات. لكنَّ وزير النفط السعودي علي النعيمي قال: «قرّر المؤتمر من أجل المحافظة على استقرار السوق، الإبقاء على مستويات الإنتاج المتفَق عليها. وهذا ليس قراراً اتخذناه بسهولة. كان علينا أن نأخذ في الحسبان عوامل كثيرة غير مؤكدة من بينها موضوع العراق». وذكرت الأنباء في هذه الأثناء أن الأردن وافق على السماح للأميركيين باستخدام قواعده العسكرية مقابل ضمان بالحصول على البترول بأسعار مخفَّضة. كما كانت واشنطن تعقد صفقات أخرى لتخفيف المخاوف الأجنبية من المضاعفات الاقتصادية للحرب المُبيَّتة. وتعرَّض دونالد رامسفلد لأسئلة محرجة عن قضية البترول: («لماذا تعرقلون علميات التفتيش؟ أليس الأمر متعلقاً بالبترول؟»). ورفض الرد على السؤال، ثم أشادَ بـ «النعمة الثمينة المتمثّلة في حرية التعبير». ورفض أيضاً الحديث عن وضع النفط العراقي بعد صدام حسين. وكان قد تبيَّن في ذلك الوقت بالفعل، أنَّ أي عقود قائمة ستكون معرَّضة للإلغاء النهائي. وأفادت الأنباء بأن الروس دخلوا مع العراقيين المنفيين في محادثات عن ديون العراق لموسكو البالغة 7 بلايين دولار، والتي تعود إلى أيام الاتحاد السوفياتي. وساد اعتقاد أن الرئيس الروسي [فلاديمير] بوتين يريد ضمانات مالية ونفطية من الولايات المتحدة قبل أن يبدي استعداده للتغاضي عن النوايا العسكرية الأميركية[289].

وكان رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد Mahathir M. حث العالم الإسلامي في 3 تشرين الأول/أكتوبر، على استخدام سلاح البترول الذي كان اللجوء إليه مناسباً تماماً في الظروف العالمية السائدة:

النفط هو الشيء الوحيد الذي تملكه الأمم الإسلامية وتحتاج إليه بقية العالم. وإذا استطاع المسلمون تخفيض الإمدادات، فلن يكون الناس قاسين عليهم، وإذا خفّضنا إنتاج النفط فسترتفع الأسعار. يمكن

استخدام النفط كسلاح. عندما نكون ضعفاء سوف نُستغَلّ. إننا نرى المسلمين يُستغَلّون في كل أنحاء العالم. يجب أن تسيطر أوبك على أسعار النفط، لكن لا توجد وحدة صف في أوبك. فعندما ترتفع أسعار النفط تقوم دول أخرى بزيادة الإنتاج.

كانت هذه العبارات نداءً من أجل العمل بقدر ما كانت تعبيراً عن شعور الإنسان بقيمة ذاته. فهل كانت الولايات المتحدة تريد أن يكون إسقاط صدام مرتبطاً بالبترول؟ وهل بقي إنسان يشكّك في ذلك؟ فوسائل الإعلام التي يُفترض فيها أن تكوِّن الرأي العام، لم تكن لديها أي شكوك في ذلك:

«يقف الجريئ وراء اقتسام احتياطيات البترول العراقي، وراء الدبلوماسية الأميركية»؛

«من المقرر أن تبحث المعارضة العراقية موضوع البترول خلال اجتماع في الولايات المتحدة»؛

«يكشف أحد العارفين ببواطن الأمور في وول ستريت [بورصة نيويورك] وواشنطن، السرَّ القذر لحرب العراق («سوف تخلق السيطرة على ذلك البترول فرقاً كبيراً»)».

«الهجوم الأخير على البترول»؛

«يتخوف رئيس شركة BP [بريتش بتروليوم] من أنّ الولايات المتحدة ستستأثر بثروات النفط العراقية»؛

«يختلف حلفاء هامون للولايات المتحدة في الشأن العراقي بسبب البترول».

«بدءُ اقتسام غنائم الثروة البترولية»؛

«توضح الولايات المتحدة أنه ستكون هناك جوائز وعقوبات بعد حرب الخليج الثانية، وتسجل بريطانيا مكان فرنسا كأهم متعامل أوروبي في النفط العراقي والمعدات».

لقد أصبحت واشنطن مستعدةً للتلميح إلى أن السيطرة على حقول البترول ستكون هدفاً مركزياً للغزو الذي تقوده الولايات المتحدة. وقد أفادت صحيفة نيويورك تايمز في 6 كانون الثاني/يناير 2003، أن استراتيجيي واشنطن يخطّطون لإجراء محاكمات عسكرية لأرفع القادة العراقيين، وللاستيلاء بسرعة على حقول النفط في البلاد (أعلن كولن باول في وقت لاحق أن الحرب لن تكون من أجل البترول). وتوقعت الشركات المقرّبة من حكومة الرئيس بوش، أن تجنيَ منافع مثلما كانت حال معظم الدول المؤيدة لأميركا كالكويت وبريطانيا. وكانت الحكومة التركية التي واجهت غالبية شعبية معارِضة لوجود قوات أميركية على التراب التركي، لا تزال مستعدة للمطالبة بمقعد لها إلى مائدة اقتسام الغنائم. وادعى وزير الخارجية التركي يشار ياكيش أنه يدرس معاهدات ترجع إلى بدايات القرن العشرين للتأكد مِمّا إذا كانت لتركيا مطالب شرعية في حقول بترول الشمال العراقي:

«إذا كانت لنا فعلاً حقوق كهذه، فعلينا أن نشرح الأمر للمجتمع الدولي وشركائنا لكي نضمن

استرجاع هذه الحقوق». وردَّ الدبلوماسيون العرب في أنقرة بغضب، وأشاروا إلى أن تركيا تلعب لعبة خطرة[290].

وتفسّر اعتبارات قضية البترول أموراً كثيرة: ليس فقط التصميم الأميركي على شنّ الحرب، بل المدى الذي كانت دول مختلفة حول العالم مستعدة للمضيّ إليه في دعم التشنّجات المختلفة للعدوان الأميركي. وكانت بريطانيا المتحمّسة لقرع طبول الحرب من أجل بوش، على وشك استنفاد مصادر طاقتها المحلية. وذكر مركز تحليل نضوب النفط أن إنتاج بريطانيا من نفط بحر الشمال آخذ في التراجع منذ عام 1999، مما أدى إلى اعتماد أكبر على الطاقة المستورَدة نظراً إلى أن الحكومة البريطانية لم تُظهر اهتماماً كبيراً بالاقتصاد في استهلاك الطاقة أو في مصادر الطاقة المتجدّدة. وأشار ذلك إلى أن حكومة توني بلير لم تكن راغبة في البقاء خارجاً عندما يحين الوقت لاقتسام موارد النفط العراقية.

لم تكن الحرب العدوانية التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق في عام 2003، من أجل البترول فقط، لكنّ الموارد البترولية كانت من بين اعتباراتها الرئيسية. وسادت قناعة خلال الفترة التي سبقت حرب الخليج [الثانية] عام 1991، بأنّ حماية طرق الوصول إلى البترول، كانت سبباً رئيسياً للمشاركة الأميركية:

«لو كانت الكويت تزرع جَزَراً لما اهتممنا على الإطلاق».

(لورنس كورب Lawrence Korb، مساعد سابق لوزير الدفاع، 1990).

«أقول صراحة إن الكويت لو كانت تنتج موزاً عوضاً عن البترول لما كنّا أرسلنا 400 ألف جندي أميركي إلى هناك اليوم».

(عضو مجلس النواب، ستوكس، أوهايو، 12 كانون الثاني/يناير 1991).

وسأل النائب العمالي في مجلس العموم البريطاني دنيس سكينر Dennis Skinner في 15 كانون الثاني/يناير 2003 رئيس الوزراء توني بلير: «هل ستقول له [الرئيس بوش] أيضاً إن أفراداً كثيرين من الشعب البريطاني يعارضون الحرب لأنهم يستطيعون أن يروا أنَّ الأمر كله يتعلّق بتمكّن أميركا من وضع يدها على موارد البترول في الشرق الأوسط؟». وأجاب بلير: «السبب الحقيقي الذي نقوم من أجله بما نقوم به في الشرق الأوسط، لا علاقة له إطلاقاً بالبترول». ولكن وزير الخارجية جاك سترو كان قد ذكر بالاسم أمنَ موارد الطاقة كأولوية رئيسية للسياسة الخارجية

البريطانية، وذلك في كلمة وجَّهها إلى 150 سفيراً بريطانياً اجتمعوا في لندن في 6 كانون الثاني/ يناير 2002.

تهيئة الطريق

دأب العسكريون الأميركيون طوال أشهر في الفترة التي سبقت حرب عام 2003، على وضع خطط مفصّلة لاحتلال حقول النفط العراقية وحمايتها. وقد كشفت وزارة الخارجية ووزارة الدفاع في شهر كانون الأول/ديسمبر 2002، بعض هذه الخطط خلال اجتماع عُقد في واشنطن مع أعضاء في أحزاب المعارضة العراقية عندما أكد الأميركيون أن حماية حقول النفط هي «الموضوع رقم واحد». وقد سبق لشركات أميركية وبريطانية وروسية وفرنسية وسواها من الشركات الدولية، أن أجرت دراسات واستقصاءات شبه سرية للفرص التجارية التي توفّرها ثروات العراق البترولية الضخمة. ورفضت واشنطن ولندن في الوقت نفسه، الاعتراف بأن مثل هذه الاعتبارات تلعب أي دور في الحرب المقبلة. وأعلن وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية مايك أوبراين Mike O'Brien في 22 كانون الثاني/يناير 2003: «أن الاتهام بأن حافزنا هو الطمع ـ السيطرة على موارد النفط في العراق ـ محض هراء لا أكثر».

وتزامن ذلك مع تصريح لكولن باول أدلى به لصحيفة ذي بوسطن غلوب The Boston Globe، قال فيه:

إن نفط العراق مُلك للشعب العراقي. ومهما يكن نوع الوصاية التي ستوجَد... فسوف يُحفظ هذا البترول ويُستخدم من أجل الشعب العراقي. لن يُستغل هذا البترول لأغراض الولايات المتحدة الخاصّة.

ويبدو أن باول فوجئ عندما سُئِل عما إذا كانت شركات أميركية ستشغّل حقول النفط، وقال إنه ليس لديه رد على هذا السؤال. وادّعت بعض التقارير أن ديك تشيني وبعض مسؤولي البنتاغون نادوا بفكرة استخدام عائدات النفط العراقية لتسديد النفقات اليومية لقوات الاحتلال، في حين ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال نقلاً عن مسؤولين في الصناعة البترولية، أن موظفين في مكتب تشيني عقدوا بالفعل اجتماعات مع ممثلي شركات إكسون وموبيل وشفرون وتكساكو وكونوكو وفيليبي وهاليبرتون (انظر أيضاً: الفصل الثاني عشر). كما أكد مصدر في وزارة الخارجية البريطانية في لندن، أن سلامة آبار البترول العراقية تحظى بأقصى اهتمام ممكن.

وقد كتب تشيني في عام 2001 تقريراً لوزارة الطاقة الأميركية، تكهّن فيه بأن الولايات المتحدة ستضطر إلى رفع استيرادها من البترول من 10.4 ملايين برميل يومياً (تاريخ كتابة التقرير)، إلى 16.7 مليون برميل في اليوم بحلول العام 2020. وأكد تقرير تشيني اعتماد الولايات المتحدة على سوق مستقرة للطاقة وسياسة خارجية تحمي إمدادات النفط:

لا يرتبط في سوق عالمية للطاقة، أمن الولايات المتحدة في مجالي الطاقة والاقتصاد، ارتباطاً مباشراً بمصادر طاقتنا المحلية والدولية فحسب، بل بمصادر الطاقة لدى شركائنا أيضاً. ويمكن لانقطاع رئيسي في إمدادات البترول العالمية أن يترك آثاراً سلبية على اقتصادنا و/أو قدرتنا على الترويج لأهداف سياستنا الخارجية والاقتصادية، بغض النظر عن مدى اعتماد الولايات المتحدة على البترول المستورَد.

وأَبلَغ فاضل غيث، وهو مهندس سابق في شركة موبيل وخبير استثمارات في إحدى شركات توظيف الأموال في نيويورك حالياً، من المنطلق نفسه، مجموعةً من المستثمرين في شهر كانون الأول/ديسمبر 2002، أن موضوع الحرب المقبلة «هو النفط لا غير»، وأن الحرب العالمية على الإرهاب ليست إلاَّ «تمويهاً» للتستّر على الهدف الحقيقي. وصرّح غيث في وقت لاحق لصحيفة ذي غارديان قائلاً:

ليست لدى الأميركيين عداوة ضد شعب العراق، لكن أسلوب حياتنا في أميركا يعتمد على 20 مليون برميل من البترول يومياً ينبغي استيراد نصفها. إننا مثل مريض موصول بجهاز غسيل البترول عوضاً عن الدم. إنها مسألة حياة أو موت. كل الأذكياء يعرفون ذلك، لكنهم لا يعلنونه في البرامج التي يشاهدها معظم الناس[291].

ويشير ذلك إلى أن اعتماد أميركا على البترول سيُرغم أي إدارة في البيت الأبيض على انتهاج سياسات خارجية شبيهة في هذا الشأن، خاصةً إذا تذكّرنا وزن لوبي الشركات الكبرى. لكنَّ حكومة الرئيس بوش مُلِئت بعدد كبير من المدراء السابقين في شركات البترول، ويُعتَقَد أنهم يحتفظون بعلاقات مع مصالحهم البترولية السابقة. ويكفي هنا أن نذكر الأسماء التالية:

- جورج و. بوش: رجل أعمال فاشل في مجال البترول في تكساس. كادت شركته المختصة في التنقيب، أربوستو Arbusto، تُفلِس قبل أن تشتريها شركة سبكتروم Spectrum التي بيعت بدورها إلى شركة هاركن Harken. وتمَّ الاحتفاظ ببوش كعضو في مجلس الإدارة بفضل صلاته الكثيرة، خاصة مع والده (الذي كان قد عيَّن رجل بترول آخر هو جيمس بيكر وزيراً للخارجية).

ـ ديك تشيني: نائب الرئيس الأميركي ورئيس سابق لشركة هاليبرتون ، أكبر شركة لخدمات حقول النفط في العالم. وتنفّذ هذه الشركة للمؤسسة العسكرية الأميركية مشاريع بناء وخدمات أخرى.

ـ دونالد رامسفلد: وزير الدفاع، ورئيس سابق لشركة أدوية ذات صلات بالصناعة البترولية.

ـ كوندوليزا رايس: مستشارة الأمن القومي. كانت عضوة في مجلس إدارة شركة شفرون، وحملت ناقلةُ بترول اسم «كوندوليزا رايس» فترة من الزمن.

ـ دون إيفانز Don Evans: وزير التجارة، ورئيس سابق لشركة توم براون إنك، وهي شركة رأسمالها 1.2 بليون دولار، تعمل في مجال الغاز والبترول ومقرها دنفر ـ كولورادو. كان في الماضي عضواً في مجلس إدارة شركة تي.أم.بي.آر/شارب دريلنغ T.M.P.R./Sharp Drilling المختصة في حفر آبار الغاز والنفط.

ـ غيل نورتون Gale Norton: وزير الداخلية، وهو محام مثّل شركة دلتا بتروليوم. وترأس في الماضي تحالف أنصار البيئة الجمهوريين الذي تساهم شركة بريتش بتروليوم ـ أموكو B.P. Amoco في تمويله.

ويبدو من الواضح أنَّ السياسة الخارجية للولايات المتحدة التي ترسمها زمرة من أصحاب المصالح البترولية، تُصاغ على أساس اعتماد أميركا على البترول، الأمر الذي كان يجابه شركات البترول بتحدٍّ فريد من نوعه ويزيد من حدة التوترات الدولية. وكانت الاحتمالات المتوفرة في البترول العراقي مغرية على نحو خاص لوجود فرص زيادةٍ ضخمة في الإنتاج: فقد شُلَّت الصناعة البترولية العراقية بفعل الحرب وعقوبات دامت أكثر من عقد. واعتُبِرت فترة ما بعد صدام واعدةً بفرصٍ ذهبية، ما يعني بدوره نشوب معركة قوية بين شركات البترول حيث تتمتَّع الشركات الأميركية والبريطانية بمواقع متميِّزة، خاصة أن واشنطن ستسيطر على عملية اقتسام الثروات العراقية على الأرجح. وكما قال رجل البترول الأميركي جون بول غيتي الابن John Paul Getty Jnr. : ««سيرث الضعفاء الأرض، لكن ليس حقوق التعدين»»؛ [وذلك في استعارة من عبارة مأثورة وردت في الإنجيل].

وأجرت محطة تلفزيون أم.تي.في M.T.V. اللندنية للشباب (16-25 سنة) في 6 آذار/مارس 2003، مقابلة مع توني بلير نفى فيها ما يُقال عن أنَّ الولايات المتحدة وبريطانيا تعتزمان الاستيلاء على ثاني احتياطي للنفط في العالم، ووصفه بأنه «نظرية مؤامرة»:

ثمة حل سهل. إذا وقع نزاع فيجب التأكد من وجود انتداب مناسب للعراق من الأمم المتحدة في أي عراق ينشأ بعد النزاع. وتذهب [أموال] البترول إلى صندوق ائتماني لا نلمسه نحن ولا يلمسه الأميركيون من دون إذن الأمم المتحدة.

ولم ترد أي إشارات على أن الولايات المتحدة ستوافق على مثل هذه الأفكار حتى وإن يكن بلير نفسه قد صدّقها. وسبق للرئيس بوش [ولباول] أن لاحظ أن البترول مُلك للشعب العراقي، الأمر الذي كان سماعه جيداً برغم غرابته من وجهة النظر الأميركية. ولم يكن بوش بالتأكيد، يقصد صناعة بترولية عراقية يملكها قطاع عام في نظام اشتراكي، فقد كان واضحاً أنّ أهمَّ المشاركين في اللعبة ـ شركات البترول الأميركية ـ لا مصلحة لهم في صناديق ائتمانية للأمم المتحدة أو البترول المؤمَّم أو حقوق الملكية الراجعة إلى الشعب العراقي. فقد كانت الولايات المتحدة، كما قال وزير البترول السعودي الأسبق الشيخ أحمد زكي اليماني، تضع بالفعل مخططات لتخصيص حقول النفط العراقية:

نعرف أن البترول هام جداً، وقد بدأ الأميركيون في تصريف البترول العراقي... حتى أنهم بدأوا بإعداد دراسات عن كيفية تخصيص صناعة النفط العراقية. فماذا نستخلص من كل ذلك؟ فغالبية الناس في كل مكان يقولون إن هذه حرب من أجل البترول.

كما أشار الشيخ اليماني الذي يرأس مركز دراسات الطاقة العالمية، إلى أن تخصيص البترول العراقي قد يُرغم منظمة أوبك على إعادة النظر في نموذج سيطرة الدولة على البترول. وقال كبير الاقتصاديين في المركز ليو درولاس: «إن أوبك عالقة في أوضاع مهترئة من أسواقٍ راكدة وإيرادات جامدة، بينما اندمجت الشركات الخاصة وتوسَّعت بقدر ما يسمح لها تخفيض النفقات وتجميع القدرات المشتركة». ومن المسلّم به أن الولايات المتحدة سترحّب بانهيار منظمة أوبك الاحتكارية التي شكَّلت وتُشكِّل عائقاً في وجه سياسة الطاقة الأميركية. والوضع الذي سوف يكون أفضل، من وجهة نظر الولايات المتحدة، أن تسيطر هي، أي الولايات المتحدة، على أكبر كمية ممكنة من البترول عند منابعها، ممّا يعطيها قوة ضغط متزايدة على الشريان الحيوي لمنافسيها المعتمدين على الطاقة [المستورَدة] في أنحاء العالم:

ما سيعنيه انتصار بريطاني ـ أميركي هو السيطرة على الإمدادات. وتشمل الخطط الأميركية لعراق ما بعد الحرب، تخصيص الصناعة البترولية. فمن الذي يشك في أنّ الرجل الذي سيحمل المطرقة خلال مزاد بيع الممتلكات العراقية، سيكون جنرالاً أميركياً. ولن يبيع الفائزون في هذا المراد على النقيض من صدام حسين، نفطهم إلى أيٍّ كان.

إن العقوبات وإجراءات الحصار سمات روتينية للسياسة الخارجية الأميركية... وتستخدم واشنطن الابتزاز الاقتصادي بسرور كل يوم... وليس ضد دول منبوذة كالعراق فحسب. وسوف تضع الولايات المتحدة الجزء الأعظم من احتياطيات البترول المعروفة في العالم تحت حمايتها في الشرق الأوسط في فترة ما بعد صدام (وبالتكامل مع الدور الأميركي في وسط آسيا حيث تتخوّف الصين من أن تضع الولايات المتحدة قدمها على أنبوب الوقود الصيني)، من أجل أن تتمكّن من إطفاء الطفرة الاقتصادية الصينية[292].

وحيث يمكن استخدام مثل هذا الابتزاز الاقتصادي ضد الصين، يمكن أيضاً استخدامه ضد الهند واليابان ودول أخرى. وستكون الولايات المتحدة بالإضافة إلى ذلك، في مأمن من أي حصارٍ بترولي ومُحصَّنةً من زيادات أسعار بترول أوبك التي أغضبت واشنطن أيّما غضب في أعوام 1973-1974 و1979-1980. وقد أعلن نائب وزير الدفاع الأميركي بول ولفوفيتز في أوائل شهر حزيران/يونيو 2003، في مؤتمر قمةٍ أمني آسيوي في سنغافورة: «لم يكن أمامنا أي خيار اقتصادي في العراق. فالبلد يسبح على بحر من البترول» (ذي غارديان، 4 حزيران/يونيو 2003).

لقد كانت حرب عام 2003 حرباً من أجل النفط، لكن ليس فقط من أجل ضمان أمن الإمدادات الذاهبة إلى الولايات المتحدة. فقد رأى استرتيجيو واشنطن أيضاً أنه سيكون من المُحبَّذ جداً توسيع السيطرة الأميركية لتشمل إمدادات دول أخرى: لقد كان العدوان السابق على العراق حرب هيمنة ذات أبعاد عالمية.

270. روبرت فيسك، «هذه الحرب الوشيكة لا علاقة لها بالقذائف الكيميائية أو حقوق الإنسان؛ إنها حرب للبترول»، ذي إندبندنت، لندن، 18 كانون الثاني/يناير 2003.

271. المصدر نفسه.

272. الجزائر، ليبيا، فنزويلا، نيجيريا، العراق، الكويت، العربية السعودية، إندونيسيا، قطر، الإمارات العربية المتحدة.

273. بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 986 (14 نيسان/أبريل 1995).

274. «النار اليونانية» التي استخدمها البيزنطيون ضد السفن العربية، خاصة خلال حصار القسطنطينية قبل أكثر من ألف سنة، كانت مصنوعة أساساً من النفط الخام.

275. ف. ونستون وزهرة فريث، الكويت: التوقّع والحقيقة، (جورج رلن وآنوين، لندن، 1972)، ص 125.

276. ف. ونستون وزهرة فريث، الكويت: التوقّع والحقيقة، مصدر سابق، ص 125.

277. المصدر نفسه، ص 111.

278. ويليم ستيفرس، الهيمنة والنفط: العراق، تركيا والنظام العالمي الأنغلو - أميركي 1918-1930، (مطبعة جامعة كورنل، إيثاكا نيويورك ولندن، 1982)، ص 67.

279. أنتوني سيمبسون، الأخوات السبع: الشركات النفطية العظمى والعالم الذي تشكّله، (لندن، هودر وستاوتون، 1975)، ص 67.

280. توماس كيرنان، العرب، (سفير، لندن، 1978)، ص 302.

281. تعقَّد الوضع بسبب طرد عدد من كبار موظفي شركات البترول في فنزويلا، وهي أيضاً عضوة في أوبك، وسط اتهامات بأنهم تسبّبوا في وقف إنتاج البترول الفنزويلي.

282. هاميش ماك راي، «ربما يقدم العراق لنا خدمة برفعه أسعار البترول»، ذي إندبندنت، لندن، 10 نيسان/أبريل 2002.

283. لم يذكر أي من هذه الأقاويل ولو من بعيد، كيف سيتمكّن صدام حسين من العثور على الموارد اللازمة لشن مثل هذه الحملة العسكرية الطموحة. وكان ذلك متّسقاً مع المنحى العام للدعاية ضد العراق بهدف خلق صورة «شيطان» جبار يوشك على تدمير كل شيء.

284. أنتوني سيمبسون، «جشع الغرب للبترول يؤجّج حُمّى صدام»، ذي أوبزرفر، لندن، 11 آب/أغسطس 2002.

285. بول موركروفت، ذي نيو ستيتسمان ، لندن، 5 آب/أغسطس 2002.

286. إيروين ستلزر، ذي صانداي تايمز، لندن، 11 آب/أغسطس 2002.

287. بيتر هيتشنز، ذي مايل أون صانداي، لندن، 11 آب/أغسطس 2002.

288. دان مورغان ودافيد ب. أوتاواي، «في سيناريو حرب العراق البترول هو القضية الرئيسية»، ذي واشنطن بوست، 15 أيلول/سبتمبر 2002.

289. كارولا هويوس، «بوتين يتشدّد في مساومته مع الولايات المتحدة حول نفط العراق»، ذي فاينانشال تايمز، لندن، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

290. من عناصر الادعاء التركي أن التركمان، وهم شعب من أصل تركي، يشكلون الأغلبية في كركوك والموصل، وليس الأكراد.

291. تيري ماك ألستر وإيوين ماك أسكيل وروري ماكارثي ونك باتون ـ وولش، «إنها مسألة حياة وموت وبترول»، ذي غارديان، لندن، 23 كانون الثاني/يناير 2003.

292. مارك ألموند، «كل القضية هي السيطرة وليس ارتفاع سعر البترول»، ذي نيو ستيتسمان، لندن، 7 نيسان/أبريل 2003.

الفصل الحادي عشر: الأمم المتحدة

قامت الأمم المتحدة بدورها التقليدي خلال أزمة عامي 2002-2003. ولم يكن هناك بعد حرب عام 2003، ما يدعو إلى الاعتقاد بتغير موقف الأمم المتحدة في المستقبل. وقد دأب الأمين العام كوفي أنان على تأكيد أنه مجرد خادم لمجلس الأمن، وهو موقف كشف خلوَّ منصبه إلاَّ من سلطة أدبية، لكنه موقف يُرضي الولايات المتحدة (لهذا السبب سُمح لأنان بفترة خدمة ثانية على نقيض سَلَفه بطرس غالي). وتعرَّضت المنظمة الدولية خلال فترة العد التنازلي التي اتّجهت بلا هوادة نحو الحرب على العراق، للتجريح والتحقير والاستغلال بصور وأشكال متعدّدة من قبل الولايات المتحدة بناءً على مبدأ واشنطن المعهود، وهو وجوبُ تطويع الأمم المتحدة كي تخدم السياسة الخارجية الأميركية حيث أمكن، وتجاهلها تماماً حيث لا حاجة إلى خدماتها. ولم تكن الأزمة والحرب التي أعقبتها فترة جيدة بالنسبة إلى الأمم المتحدة، حيث بقيت واشنطن مصممة في فترة ما بعد صدام على مواصلة سياسة امتهان المنظمة العالمية.

عداوة الولايات المتحدة للأمم المتحدة

كان هنالك دائماً عنصر عداء قوي للأمم المتحدة في الرأي السياسي الأميركي. وساهم تأسيس الأمم المتحدة في عام 1945 وإعطاؤها بعض الحقوق الدولية المحدودة في بقعة صغيرة من نيويورك من خلال قانون الأمم المتحدة الذي أقرّه الكونغرس الأميركي، إلى تهيئة الأرضية لنشوء بعض النفور على مرّ السنين. ورأى أميركيون كثيرون في الأمم المتحدة قاعدةً للدعاية الشيوعية؛ وحتَّى اختيارُ نيويورك كمقرّ للأمم المتحدة اعتُبر انتصاراً للتغلغل السوفياتي. وقال أحد المراقبين إن «الشيوعيين في الأمم المتحدة» أصبحوا قادرين على التواصل مباشرة مع الشعب الأميركي، وأضحى «الجواسيس وعملاء الاستخبارات السوفيات المتنكّرون في زي المندوبين والموظفين»، قادرين على الدخول إلى الولايات المتحدة بحصانة دبلوماسية كاملة[293]. وكانت المناطق الواقعة تحت الاستعمار بحلول أواسط الخمسينيات من القرن الماضي، قد بدأت في تحقيق استقلالها السياسي ونيل عضوية الأمم المتحدة، فوجدت الولايات المتحدة صعوبة متزايدة في الحصول على أغلبية الأصوات في الجمعية العامة، في حين أَحبَط الفيتو السوفياتي في مجلس الأمن الكثير من

المخططات الأميركية[294]. وتركت أوضاع كهذه أثراً عميقاً على المواقف الأميركية من الأمم المتحدة، وظل هذا الشعور المناوئ للمنظمة العالمية ملموساً في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وأدى الدافع الغريزي لحكومة الرئيس بوش المعادية بشكل نمطي للأمم المتحدة، إلى أن تتصرّف بشكل أحادي ومن دون أي اكتراث بالرأي العام العالمي. وأصرّ الناطقون الأميركيون طوال عامي 2002-2003 على أن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى قرار جديد من الأمم المتحدة يجيز لها شنَّ هجوم عسكري جديد على العراق، وأن قرارات مجلس الأمن المتخَذة سابقاً كافية، وأنّ واشنطن، في أي حال، تحتفظ لنفسها بحق «الدفاع» عن الولايات المتحدة مهما يكن رأي الدول الأخرى في الموضوع العراقي أو غيره من المواضيع.

استغلال الأمم المتحدة

قرر استراتيجيو حكومة الرئيس بوش، نتيجة لهذا الرأي، أنّ من الأفضل لواشنطن استغلالَ الأمم المتحدة عوضاً عن تجاهلها هذه المرة أيضاً[295]. وقد استمر حشد القوات الأميركية حول العراق خلال عامي 2002-2003، وبدا واضحاً أنّ الولايات المتحدة لن تتمكّن من شن عدوانها الجديد قبل الشهور الأولى من عام 2003، وبدأت العدَّ العكسي للحرب من دون اعتبار لرأي دول العالم [المنددة بهذه الحرب]، وعلى الرغم من ازدياد المعارضة للحرب داخل الولايات المتحدة نفسها.

وبدأت الولايات المتحدة وبريطانيا مسعاهما إلى الحصول على قرار جديد من مجلس الأمن يضع العراق تحت ضغوط متصاعدة، ويرمي في الوقت نفسه إلى تحضير أرضية الحرب. واقترح دبلوماسيون أن يُقدَّم مشروع القرار «برعاية مشتركة» من واشنطن ولندن في محاولة للحصول على درجةٍ كافية من التأييد الدولي نظراً إلى أنّ فرنسا وروسيا كانتا متردّدتين في توفير «ضوء أخضر» من الأمم المتحدة للعمل العسكري. وأعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي يُفترض أن تكون بلاده حليفة للعراق في مجلس الأمن، أنَّ لا حاجة إلى صدور قرار جديد من الأمم المتحدة: «نحن نفضّل تسويةً سريعة للوضع بالوسائل السياسية والدبلوماسية على أساس تعليمات مجلس الأمن الموجودة فعلاً، وبما يتفق مع مبادئ القانون الدولي». وذكرت فرنسا أنها حصلت على تأييد الصين لمبادرةٍ تطالب الولاياتِ المتحدة بالعمل من خلال الأمم المتحدة وألاَّ تتَّخذ إجراءات عسكرية أحادية الجانب. وتردَّد أن المسؤولين في واشنطن ولندن استعدّوا لجولة من المفاوضات الصعبة: «سيكون صراعاً طويلاً وعسيراً».

وتبلور في هذه الأثناء عداء دولي واضح لاحتمال فتح نزاع عسكري جديد في غياب تفويض من الأمم المتحدة. وقال المستشار الألماني غيرهارد شرودر إن بلاده لن تشارك في هجوم أميركي صرف على العراق، بينما أشارت مصادر بريطانية رفيعة المستوى إلى أن هجوماً كهذا سيكون في الغالب غير شرعي من وجهة نظر القانون الدولي:

موقفنا هو أننا إذا طُلب إلينا أنْ نزيل أسلحة الدمار الشامل التي يملكها صدام، فهذا أمرٌ يمكن تغطيته بقرار من الأمم المتحدة. لكن إذا كان علينا أن نغزو [العراق] وأن نُزيحه [صدام]، فذلك أمرٌ مختلف تماماً. فهذا من ناحية صعب جداً، وغير قانوني على الاطلاق من ناحية أخرى بموجب القانون الدولي.

وواصل العراق الاحتجاج على الآثار الإنسانية للعقوبات الاقتصادية، وحاول الربط بينها وبين أسلحة الدمار الشامل المزعومة. ونشرت وكالة الأنباء العراقية الرسمية بياناً صدر عن اجتماع لكبار المسؤولين العراقيين برئاسة صدام حسين:

يتمثل الحلّ الحقيقي في الرفع التام والشامل والنهائي للعقوبات. ويمكن الوصول في إطار مثل هذا الحل، إلى اتفاق على شفافية ملائمة ستكشف أكاذيب الأميركيين ومؤيديهم الذين يتحدثون عن امتلاك العراق لأسلحة كيميائية ونووية وبيولوجية للدمار الشامل.

وكان العراق في ذلك الوقت، أي في شهر حزيران/يونيو 2002، يعرب أيضاً عن مظالم أخرى، فالأميركيون بدأوا تطبيق آلية تسعير جديدة ذات مفعول رجعي لمبيعات البترول العراقي التي تشكّل النقطة المركزية في اتفاق النفط مقابل الغذاء الذي وافق عليه مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 986 لعام 1995. وكان معنى ذلك أنّ آلية التسعير ستسبِّب انخفاضاً بمقدار «4 بلايين دولار في دخل العراق عند نهاية المرحلة الراهنة من برنامج النفط مقابل الغذاء». واحتج العراق لدى الأمم المتحدة في 28 حزيران/يونيو على انتهاكات إيرانية مزعومة لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تمَّ التفاوض بشأنه في نهاية الحرب الإيرانية ـ العراقية (1980-1988). وبعث سفير العراق لدى الأمم المتحدة محمد الدوري رسالة إلى كوفي أنان فصَّل فيها 41 انتهاكاً بما فيها تحليق الطيران الإيراني فوق مواقع عراقية والاستيلاء على دبابات عراقية وقيام القوات الإيرانية بإطلاق النار، ممّا تسبّب في إصابة عدد من المدنيين العراقيين. ولم يكن ثمة شيء يثير اهتمام حكومة الرئيس بوش أقل من هذه المشاغل العراقية.

تغيير النظام: نظرية بوش

حاول وزراء عراقيون في أوائل شهر تموز/يوليو 2002 الحصول على حماية الأمم المتحدة من سياسة أميركا المعلنة عن «تغيير النظام» في العراق، وهي مبادرة حاولت واشنطن نسفها بتأخير إصدار تأشيرات الدخول[296]. وقد بدأت بالفعل مناقشات على المستوى الدولي حول لامنطقية الموقف الأميركي: فلماذا تقبل بغداد بعمليات الأمم المتحدة للتفتيش عن الأسلحة إذا كانت الولايات المتحدة مصممة على إسقاط النظام؟ وتوسّع النقاش لدراسة المعاني الضمنية لـ «نظرية بوش» التي كانت آخذة في الظهور.

وقالت لجنة المراسلة للديموقراطية والاشتراكية، وهي منظمة راديكالية تتخذ نيويورك مقراً لها، إن سياسة بوش تستهدف تعطيل ميثاق الأمم المتحدة نفسه:

يؤكد البيت الأبيض بتعجرف الآن، أنَّ له الحق في إعلان أي دولة أو منظمة أو حركة بمثابة «تهديد» إما لبلدنا ومصالحه في الخارج، أو مصالح أي دولة أخرى نضعها تحت عباءة حمايتنا، سواء أطلبوا ذلك أم لا. وتقول «نظرية بوش» على هذا الأساس، إن للولايات المتحدة الحق في استخدام القوة العسكرية الهجومية بموجب مبدأ حق الدفاع عن النفس الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

إن هذا التفكير العجيب الذي طلع به بوش للتذرّع بمبادئ حق الدفاع عن النفس في ميثاق الأمم المتحدة لتبرير العدوان العسكري الأميركي في أي مكان من العالم، تجلَّى واضحاً في القضية العراقية:

في وسعنا أن نضربهم (العراقيين) بالقنابل لمدة عشر سنوات، ونقاطع بلادهم، ونقتل أطفالهم بالتجويع والمرض، ونحوّل أمة بكاملها إلى حالةِ تخلّف ميؤوس منها دولياً، ثم نقول إنّ علينا أن نغزوهم «لخدمتهم بشكل أفضل» (وإزالة التهديد لأمن الولايات المتحدة)[297].

وقد كانت واشنطن ولندن تسعيان في هذا الإطار بالذات، إلى الحصول على تفويض جديد من الأمم المتحدة لشن حرب على العراق.

قرار جديد عن عمليات التفتيش؟

بدأ الرئيس بوش في 6 أيلول/سبتمبر 2002 عملية جسّ نبض ليعرف نوع التأييد الذي قد يتوقع الحصول عليه في مجلس الأمن، وخاصة إذا كان هنالك دعم كاف لقرار جديد للتفتيش عن الأسلحة يجيز للولايات المتحدة القيام برد عسكري في حالة عدم امتثال العراق. وقد صعَّدت آلة الدعاية الغربية في الوقت نفسه دورانها لإعلان المخالفات العراقية السابقة متجاهلة التعاون الكبير الذي

أبداه العراق مع مفتشي الأسلحة في عقد التسعينيات (اللوحة رقم 9). وبدا في ذلك الوقت مستبعداً جداً أن يوافق الأعضاء الدائمون الآخرون باستثناء بريطانيا على قرار يؤدي إلى شنّ عدوان عسكري أميركي على الشعب العراقي الذي لا حول له ولا قوة. لكنَّ إدارة الرئيس بوش التي قرَّرت مناطحة مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع، انطلقت في جولة من البلطجة الدبلوماسية المنفّرة كانت من أسوأ ما عرفه تاريخ الأمم المتحدة.

اللوحة رقم 9: تعاون العراق مع مفتشي الأسلحة الدوليين

«كانت السلطات العراقية حريصة على ضمان تقدّم عملية التفتيش من دون أي حادث. وقدم العراق كل الدعم الذي طلبته فِرق التفتيش، بحيث كان الوصول إلى داخل جميع المواقع والمناطق المنوي تفتيشها مضموناً، ولم يواجه الفريق أي مشاكل في تنفيذ خطة عمله».

وثيقة الأمم المتحدة: S/1993/26910

«لقد طرأ تحسّن ملحوظ في علاقة العمل مع الجانب العراقي. وتبذل السلطات العراقية الآن جهداً ماثلاً للعيان لكي تقدم بسرعة المعلومات اللازمة للوفاء بمتطلبات القرارات المختلفة من أجل إزالة الثغرات أو الشكوك المتبقية».

وثيقة الأمم المتحدة: S/1994/490

«لقد حصلت اللجنة على مساعدة ودعم بالغين من العراق في جهودها لتركيب أجهزة التجسّس وبطاقات التعريف (للتأكد من عدم إعادة تشغيل آلات صنع الأسلحة)».

وثيقة الأمم المتحدة: S/1994/1138

«لقد أتاح السلوك العراقي للمفتشين القيام بعملهم بفعالية، وساهم إلى حدّ كبير في تسريع إقامة نظام المراقبة والتحقيق وفق ما تقضي به قرارات مجلس الأمن».

وثيقة الأمم المتحدة: S/1994/1151

«لقد تحقق الكثير في تنفيذ الفقرات 8-10 من قرار مجلس الأمن 687 (1991) (قرار التفتيش عن الأسلحة)، بل في الواقع الجزء الأعظم من المطلوب».

وثيقة الأمم المتحدة: S/1995/494

«قدم العراق بناءً على طلب اللجنة، معلومات دقيقة عن مشروع في.أكس. V.X. ، ووفى بوعده مثلما طلبت اللجنة».

وثيقة الأمم المتحدة: S/1995/494

«إن اللجنة مقتنعة بأن التعاون العراقي في تنفيذ خطة المراقبة، كان على درجة تفي بشروط «الفقرة 5» من قرار مجلس الأمن 715».

وثيقة الأمم المتحدة: S/1995/494

«ما زال التعاون العملي من جانب الأطراف العراقيين في تسهيل العمل الميداني للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتسريعه، ذا مستوىً عال».

وثيقة الأمم المتحدة: S/1995/844

«واصل العراق تقديم الدعم المطلوب من اللجنة في القيام بأعمال التفتيش والتحقيق».

وثيقة الأمم المتحدة: S/1995/864

«قَبِلَ الجانب العراقي الملاحظات والتوصيات التي قدّمها خبراء اللجنة بخصوص المعلومات الإضافية التي ستُضَمَّ إلى.... الكشوف التامة والنهائية والكاملة».

وثيقة الأمم المتحدة: S/1995/1038

لقد أصبح العنوان الأساسي للمخطط الأميركي العالمي واضحاً: ستفعل الأمم المتحدة، برغم سلطتها العليا من الناحية القانونية، ما تأمرها به واشنطن، وإلا فسيجري تجاهلها. لقد كانت هناك سوريالية غريبة في المنطق الكامن خلف تطبيق هذا المبدأ على العراق:

إذا أظهرتَ إجرامَك بتجاهل الأمم المتحدة، فسنُظهِر فضيلتَنا بفعل الشيء نفسه.

وأعلن توني بلير الذي اعتنق نظرية بوش، في 10 أيلول/سبتمبر 2002، في أحد المؤتمرات، أنه مستعد للسير على طريق الأمم المتحدة بشرط أن تكون الأمم المتحدة مستعدة لإصدار القرار الذي يعتبره هو وبوش ملائماً:

سنحترم قرار المحكمة إذا وافقنا عليه. لقد كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تعلنان أنهما مستعدتان للعمل من خلال الأمم المتحدة وضد قراراتها إذا دعت الضرورة. ولم يكن بالتأكيد، في وسع صدام حسين أن يجد تعبيراً أفضل.

الضغط على الأمم المتحدة

وجه الرئيس بوش في 11 أيلول/سبتمبر خطاباً إلى الأمة من جزيرة إيليس Ellis Island في نيويورك، حاول فيه وضع شعار للحرب المقبلة:

لقد سمع جيلنا نداء التاريخ الآن وسوف نستجيب له، ولن نسمح لأي إرهابي أو حاكم مستبدّ، بأن يهدّد المدينة بأسلحة القتل الجماعي. سيعيش الأميركيون الآن وفي المستقبل كشعب حرّ، لا في الخوف ولا تحت رحمة مؤامرة أو دولة أجنبية... ولن نتهاون حتى تتحقّق العدالة وتصبح أمتنا آمنة.

وألقى بوش في اليوم التالي، خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وسبق وأحيط بدعاية كثيفة واستعرض فيه جرائم نظام صدام السابقة، وحثَّ العالم على الانضمام إلى الولايات المتحدة في مواجهة تهديد خطير:

يواجه العالم كله اختباراً الآن كما تواجه الأمم المتحدة لحظة صعبة وحاسمة. فهل ينبغي احترام قرارات مجلس الأمن وتنفيذها، أم تُرمى جانباً من دون عواقب؟ وهل ستفي الأمم المتحدة بالغرض من إنشائها، أم ستصبح غير ذات معنى؟

لقد ساعدت الولايات المتحدة على تأسيس الأمم المتحدة. ونحن نريد للأمم المتحدة أن تكون فعّالة ومحترمة وناجحة... فليس للولايات المتحدة نزاع مع الشعب العراقي.

كانت الرسالة واضحة: ستصبح الأمم المتحدة «غير ذات معنى» إذا رفضت الانصياع لرغبات أميركا.

كان من الواضح أن الأمم المتحدة تواجه إهانة بالغة. فإن استجاب مجلس الأمن بالموافقة على قرار من النوع الذي تريده حكومة الرئيس بوش فسيتّضح أنه ـ أي المجلس ـ يسمح للولايات المتحدة بكتابة القانون الدولي بما يتفق وأغراضها. لكن، إذا رفض مجلس الأمن فستتخذ واشنطن إجراءً عسكرياً أحادي الجانب لإظهار انتفاء القيمة القانونية والسياسية للأمم المتحدة. وكانت الأمم المتحدة في كلتا الحالتين، تتعرض للضغوط لكي ترضخ لسياسة بوش. وأصبح مجلس الأمن ـ لا العراق ـ هدف الطموحات الأميركية في ذلك الوقت:

الأمم المتحدة مُتَحدّاة.

يمنح بوش الأمم المتحدة فرصة أخيرة.

يضغط بوش على الأمم المتحدة بشأن العراق[298].

وكان كوفي أنان قد لمّح، بلطف، إلى أنه لن يكون «من الحكمة» مهاجمة العراق في الوقت الحاضر. ثم قال في محاولة متأخّرة لتعزيز سلطة الأمم المتحدة، إنه «لا يوجد بديل للشرعية الفريدة التي توفّرها الأمم المتحدة»، وهي نقطة قَبِلَها استراتيجيو واشنطن على مضض.

كان يمكن الوثوق بأن معظم أعضاء مجلس الأمن سينفّذون أي تعليمات يتلقونها من واشنطن. فهناك أعضاء منتخَبون، مثل المكسيك وكولومبيا، يعتمدون اعتماداً كبيراً على المساعدات الأميركية، في حين كانت بلغاريا والكاميرون متلهّفتين للحصول على المساعدات الغربية، وتسعى بلغاريا في الوقت نفسه إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي. وثمة دول أخرى،

مثل سنغافورة وغينيا وموريشوس، لم يكن لها أي مَيْل إلى معارضة السياسة الخارجية الأميركية. أمّا بريطانيا، العضوة الدائمة في مجلس الأمن، وصاحبة الحق في استخدام الفيتو، فقد ظلت تابعة مطيعة للولايات المتحدة إلى حدّ مستغرَب، حتى أنها كانت تردّد كالصدى أقوال واشنطن حرفياً، وهكذا كان من المأمون تجاهلها. وبدا مستبعَداً أن تصوّت سوريا التي لا تتمتع بحق النقض (الفيتو) لصالح قرار يُجيز شنَّ حرب على دولة عربية شقيقة، لكنَّ هذا الأمر كان سيفاً مسلطاً على سوريا، ففي حال صوَّتت دمشق ضد القرار الأميركي، من المحتمل أن تزداد التهديدات الأميركية ضد هذا البلد الذي تتهمه واشنطن بتأييده منظمات تقاوم إسرائيل وتعتبرها «إرهابية».

كانت المشاكل الرئيسية للولايات المتحدة في مجلس الأمن، مع الدول دائمة العضوية صاحبة حق النقض، باستثناء بريطانيا. وبدا جلياً أن روسيا وفرنسا والصين لم تكن راغبة في الموافقة على قرار سيؤدي على الأرجح إلى توسُّع ضخم في الاختراق الأميركي لمنطقة الشرق الأوسط الغنية بالبترول. وقد اختلف الوضع السياسي العالمي في عام 2002 عما كان عليه في عامي 1990-1991، فالتحالف الذي تشكّل آنذاك ضد العراق قد انحلّ عملياً، وإذا تشكّل تحالف جديد فسيكون أصغر حجماً وأقلَّ مصداقية على الأرجح.

نحو قرار مجلس الأمن 1441

كانت المسودة الأولى لما سيصبح في ما بعد القرار 1441 ، ذات أهمية كبيرة. وقد انتهت آخر فقرة عملانية في هذه المسودة (14 تشرين الأول/أكتوبر 2002) بتفويض للدول الأعضاء في الأمم المتحدة «باستخدام كل الوسائل الضرورية لإعادة الأمن والسلام الدوليين إلى المنطقة». وفَسَّرت أجهزة الدعاية الغربية على نطاق واسع هذه الصياغة ـ خاصة عبارة «كل الوسائل الضرورية» المأخوذة عن نص القرار 678 (29 تشرين الثاني/نوفمبر 1990) ـ بأنها إذن باللجوء إلى رد عسكري في حالة عدم امتثال العراق[299]. ولم تنتقص عيوب القرار 678 من جوهر الغاية الحقيقية لاستراتيجيي واشنطن الذين أرادوا للمسودة الأولى للقرار 1441 ، أن تخرج كنصّ يعطي تفويضاً بالحرب.

وتضمنت العناصر الأخرى في المسودة (انظر لاحقاً) شروطاً تطفّلية جداً لعمل مفتشي الأمم المتحدة، يبدو أنها صيغت عمداً للقضاء على آخر مظاهر السيادة العراقية، ولكي تكون استفزازية إلى درجة تدفع النظام العراقي حتماً إلى عدم الامتثال لها. وهكذا، تتذرّع الولايات المتحدة بالقرار الجديد لشن عدوان آخر. وعلى الرغم من أن شروط العمل بقيت في نصوص المسودات المتعاقبة

حتى وصلت إلى النص الذي وافق عليه مجلس الأمن فصار القرار 1441 ، فإن الزوال كان مصير عبارة «كل الوسائل الممكنة» التي كانت مجرد حجة مفضوحة لبدء الحرب (على غرار سابقة القرار 678).

ودُفِعت الولايات المتحدة على مدى شهرين (من أوائل أيلول/سبتمبر حتى أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2002)، إلى تلطيف اللهجة الحربية للقرار. وأُلغيت عبارة «جميع الوسائل الممكنة» بفضل ضغط فرنسا وروسيا. وواصلت فرنسا المطالبة بانتهاج أسلوب الخطوتين: قرار يسمح بنظام تفتيش صارم جديد؛ وإذا لم يمتثل العراق فينبغي إصدار قرار ثانٍ يفوض الأمم المتحدة الرد. وكان الاستياء الأميركي من ظهور اتجاه نحو التوصل إلى قرار حلٍّ وسط، واضحاً في كلام مسؤول أميركي في 17 تشرين الأول/أكتوبر: «سيكون هناك قرار ما، لكنّه لن يكون تحفة ثمينة»[300].

وتضمّنت المسودة التالية للقرار (25 تشرين الأول/أكتوبر 2002) بنداً هاماً يقول إن مجلس الأمن «سينعقد فوراً» إذا أَبلغ مفتشو الأمم المتحدة عن أي تدخل عراقي في عملهم. وهكذا، نجح الفرنسيون في ضمان استمرار مشاركتهم في مجلس الأمن، لكنهم فشلوا في ضمان استصدار قرار ثانٍ في حالة عدم امتثال العراق.

ضمان صدور قرار مجلس الأمن رقم 1441

شملت المسودة النهائية التي أصبحت قرار مجلس الأمن رقم 1441 (8 تشرين الثاني/نوفمبر 2002)، بنداً ينص على الرجوع إلى مجلس الأمن، لكنها شملت أيضاً تشدُّداً جديداً بناءً على طلب المفاوضين الأميركيين. فصارت الفقرة العملانية رقم 13 تذكّر، بعد الإشارة إلى الفقرتين 11 و12، بأن مجلس الأمن:

قد حذَّر العراق مراراً وتكراراً من أنه سيواجه عواقب خطيرة نتيجة استمراره في انتهاك التزاماته.

وقد استُخدمت عبارة «عواقب خطيرة» كثيراً خلال عامي 2002 و2003، كتبرير للجوء إلى العمل العسكري، لكنَّها لا تبرر بحد ذاتها شيئاً من هذا القبيل في الواقع، وقد ظهرت العبارة نفسها في قرارات وبيانات مختلفة صادرة عن مجلس الأمن[301]، ولم تكن قطُّ فاتحة للحرب. ويعني هذا أن عبارة «عواقب خطيرة» لم تكن مرادفاً مشروعاً لعبارة «كل الوسائل الضرورية» (كما في القرار 678)، ولا يمكن بالتالي الرجوع إليها كسابقة للتفويض بشن حرب.

كذلك، نص القرار 1441 في فقرته العملانية الثانية، على أنّ هذا القرار الصادر عن مجلس الأمن يشكّل «فرصة أخيرة» للعراق كي يمتثل لالتزاماته في نزع سلاحه، لكنَّ تفسير الفقرة الثانية كأيّ نوع من التفويض بالحرب هو ضرب من التعسّف. فعبارة «فرصة أخيرة» غامضة من دون مزيد من النقاش والتفسير، الأمر الذي كان يتطلّب في جميع الأحوال دوراً مستقلاً لمجلس الأمن بعيداً عن ضغوط الولايات المتحدة. ولكن، «فرصة أخيرة» لأي أمر؟ هل هي لرفع العقوبات؟ أم للحصول على تمويل دولي لإعادة بناء الاقتصاد؟ أم للرجوع إلى أحضان مجموعة الأمم؟ لقد أرادت واشنطن لهذه العبارة أن تكون إيذاناً بحربٍ وشيكة، وهو موقف متحيّز، ولا يحظى بأي موافقة دولية.

كان القرار الجديد جديراً بالملاحظة من منظور مدى السلطة التي أعطاها لمفتشي الأمم المتحدة (صلاحيات مُعَدَّلة أو إضافية). لقد حصل مثلاً مفتشو إنموفيك UNMOVIC والوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA، الذين يحميهم حراسٌ مسلّحون عند الضرورة، على صلاحية إقامة «مناطق حظر تشمل الأراضي المحيطة بمواقع معيّنة أو طرق الوصول إليها، ويتعيَّن على العراق أن يوقف الحركة البرية أو الجوية فيها». وأعطى هذا البند الذي كان يُقصَد منه منع العراقيين من العبث بمواقع يُعتزم تفتيشها، صلاحياتٍ ضخمةً للأجانب الراغبين في التجول في أرجاء العراق.

وكان يعني ذلك أن المسؤولين الرسميين والمدنيين العراقيين يمكن أن يُمنَعوا من الوصول إلى أي جزء من بلدهم بنزوة من موظفي الأمم المتحدة. ولم يضع القرار أي سقف لحجم مناطق الحظر أو الأراضي المحيطة أو طُرُق الوصول، أو للمدة التي يمكن من خلالها وقف الحركة البرية والجوية العراقية. وكان من شأن هذا البند أن يتيح احتلال العراق فعلياً من قِبَل موظفي الأمم المتحدة المتمتّعين بحماية قوات عسكرية مسلحة.

كان هذا البند مدعوماً بصورة مباشرة بصلاحيات أخرى نص عليها القرار 1441، مثل «الحرية اللامحدودة لاستخدام وهبوط الطائرات ذات الأجنحة الثابتة أو المروحية، بما في ذلك طائرات الاستطلاع بطيارين أو بدونهم». باختصار، أصبح مسموحاً للقاذفات المقاتلة وطائرات التجسّس وطائرات الهليكوبتر والطائرات الموجَّهة عن بعد [من غير طيار] (القادرة على حمل صواريخ) أن «تسرح وتمرح» فوق سماء العراق بكامله وأن تهبط في أي مكان. وإذا قامت طائرة أميركية بقصف الأراضي العراقية وحاولت القوات العراقية إسقاطها فستكون القوات العراقية قد ارتكبت «خرقاً مادياً» للقرار، وهي نقطة شرحها بشماتة مقزّزة ريتشارد بيرل المستشار عند الرئيس بوش بعد ساعات قليلة من موافقة مجلس الأمن على القرار 1441. وبالتالي، لم يكتفِ مجلس الأمن

بإسباغ شرعية على منطقتي «حظر الطيران» المُعتبرَتين غير شرعيتين منذ زمن بعيد في المنظور الدولي[302]، بل خوّل موظفي الأمم المتحدة إعلان أي جزء من العراق منطقة «حظر طيران» أو «حظر قيادة». وأدّى ذلك عملياً إلى حرمان الطائرات العراقية من استخدام المجال الجوي العراقي.

كما أعطى القرار موظفي الأمم المتحدة الذين يرافقهم عسكريون، صلاحيةً غير محدودة لدخول أي مواقع أو أبنية بما فيها المواقع الرئاسية. وقد يبدو ذلك معقولاً لو كان الهدف اكتشاف منشآت للأسلحة، لكنَّ الدلالات الضمنية لمثل هذه الصلاحيات الشاملة كانت هائلة، فقد عَنت أن في وسع موظفين أجانب أن يطلبوا في أي وقت الدخول إلى الأجهزة الأمنية والبنية التحتية العسكرية ومنشآت الأبحاث والوزارات والمدارس والمعاهد والعيادات والمستشفيات والمصانع ومنازل جميع العراقيين من مدنيين وموظفين حكوميين؛ أي السماح لأجانب ينتمي كثيرون منهم إلى دول معادية للعراق، بالدخول إلى كافة المنشآت الدفاعية العراقية، في الوقت الذي كانت تتوقع فيه بغداد أن تشن الولايات المتحدة حرباً عدوانية أخرى عليها.

ومن المثير للاهتمام أن يلاحظ المرء كيف يكرّر قرار مجلس الأمن رقم 1441 كلماتٍ يمكن العثور عليها في قرارات كثيرة أصدرتها الأمم المتحدة عن العراق. مثلاً: القرار «يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق»؛ وهو تناقض عجيب بالنظر إلى الصلاحيات الشاملة التي أُعطيت لأجانب بشأن كل ناحية من حياة العراقيين.

وصُرِّح لموظفي الأمم المتحدة علاوة على ذلك، بتصدير أو تدمير أي شيء ـ سجلات ومواد ومعدات ـ قد يعتبرونه ذا علاقة بمهمتهم، كما سُمح لهم بأخذ موظّفين عراقيين مع أُسرهم خارج البلاد لاستجوابهم. ولم يضع القرار أي حدود على المدة التي يمكن خلالها احتجاز هؤلاء الأشخاص، ولم يُشَر مطلقاً إلى الحقوق القانونية للأشخاص المحتجزين بهذا الشكل، كما لم يُسمح للسلطات العراقية بتلقّي أي ردّ أو تفسير بصدد أي عمل يقوم به المفتشون. فإذا قرر موظفو الأمم المتحدة تفكيك مصنع ونقله إلى الخارج على نفقة العراق، فلا يسمح للعراق بالمراجعة. كذلك، إذا أُخذ علماء عراقيون إلى خارج البلاد واحتُجزوا من دون أن يُسمح لهم بالاتصال مع أحد لفترات طويلة، فلا يحق للعراق في المساءلة. وإذا صُدِّرت أو دُمّرت مواد أو تجهيزات، فلا يحصل العراق على تفسير أو تعويض. وسوف يكون من البديهي في مثل هذه الظروف، أن يجري تجاهل جميع الحقوق القانونية العادية. فقد يدلي «شاهد» أو شخص فارّ، باتهامات ضد النظام العراقي عن خبث أو لاكتساب عطف واشنطن، ودخل مالي منها. لكنْ، لم يُسمح للعراق بأن يكون له تمثيل قانوني، أو

حتى بفرصةٍ لسماع الأدلة أو الرد على كلام المنشقّين العراقيين أو أحكام الأجانب المعادين، أصحاب المآرب السياسية.

ويصعب، بل يستحيل، أن يتصوّر الإنسان كيف أنَّ قراراً استفزازياً إلى هذا الحد، صادراً عن الأمم المتحدة، لا يكون مُصمَّماً لاستثارة ردّ عراقي يمكن تفسيره كـ «خرق مادي» لالتزامات العراق. وجدير بالملاحظة أن القرار 1441 ، على نقيض القرارين 687 (1991) و1284 (1999)[303]، لم يتضمّن أي إشارة إلى إنهاء العقوبات. ولم يتوقع الموظفون الأميركيون والبريطانيون الذين عملوا على صياغة نص القرار، أنَّ موضوع العقوبات سيظل مطروحاً، فقد عملوا كما يبدو على فرضية أنَّ العراق سيُضبَط متلبِّساً بـ «خرق مادي» بذريعة أو أخرى، فتشن الولايات المتحدة عدوانها الجديد. وقد وَعَدَ بالفعل كل من السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة جون نغروبونتي John Negroponte والرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطاني بلير، بعد وقت قصير من موافقة مجلس الأمن على القرار، بردّ عسكري إذا امتنع العراق عن التقيد بكل طلب وضعته الأمم المتحدة في القرار الجديد. وكشف نغروبونتي حقيقة النوايا المبيّتة عندما قال إن إنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية أو «أي دولة عضوة» تستطيع التبليغ عن «خرق مادّي». وتكون بهذا الولايات المتحدة قد أعدَّت نفسها لإعلان انتهاك العراق للقرار حتّى قبل أن يصل مفتشو الأمم المتحدة إلى بغداد.

قرار ليس من أجل الحرب

كان موقف الولايات المتحدة وبريطانيا كاذباً ومنافقاً. ولم يكن في المستطاع الحصول على إجماع الأصوات للموافقة على القرار 1441 من دون التأكيدات التي قدّمتها واشنطن ولندن بأن ما يُعتَبر «خرقاً مادياً» من جانب العراق، لن يُستخدَم كزناد مخفيّ لإشعال الحرب أو لإسباغ شرعية على «أوتوماتيكية» اللجوء إلى القوة. بل إن الفقرتين العملانيتين 11 و12، تنصان عوضاً عن ذلك، على إحالة أي دليل على «الخرق المادي» إلى مجلس الأمن للنظر فيه. وهذه نقطة بالغة الأهمية عند دراسة جذور حرب عام 2003، بحيث ينبغي التشديد عليها.

وقد شرح أعضاء مجلس الأمن بعد الموافقة على القرار مباشرة خلفية تصويتهم بالإيجاب. وأعلن السفير نيغروبونتي باسم الولايات المتحدة:

أن هذا القرار كما قلنا في مناسبات عديدة لأعضاء المجلس، لا يتضمّن «زناداً مخفياً» أو «أوتوماتيكية» بالنسبة إلى استخدام القوة... وإذا حدث خرق عراقي جديد... فسيحال الأمر على

المجلس للمناقشة.

وتحدَّث السير جيريمي غرينستوك Sir Jeremy Greenstock باسم بريطانيا، فكرّر البيان الأميركي بعباراته، وقال:

وصلت إلى أسماعنا خلال المفاوضات أصواتٌ عالية واضحة تعرب عن القلق من «الأوتوماتيكية» و«الزناد المخفي»، وعن الحرص في قرار حاسم كهذا على أن يقوم المجلس بمناقشة أي انتهاكات عراقية... لا توجد «أوتوماتيكية» في هذا القرار، وإذا حصل خرق جديد فسيعود الموضوع إلى المجلس لمناقشته.

وأجهد أعضاء آخرون في المجلس ـ فرنسا، المكسيك، إيرلندا، روسيا، بلغاريا، سوريا، كولومبيا، الصين والكاميرون ـ أنفسهم ليؤكدوا أنَّ هذا هو فهمهم للقرار أيضاً، أي أنه لا يجوز استخدام أي خروق عراقية للقرار بصورة شرعية كعذر لعدوان عسكري أميركي. وخَطَت ثلاث دول من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ـ روسيا، فرنسا والصين ـ في اليوم ذاته، أي 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، خطوة أبعد لتقوية البيانات التي أدلت بها عن القرار الجديد، فأصدرت بلاغاً مشتركاً أكدت فيه فهمها للقرار:

إن القرار 1441 (2002) الذي أقرّه مجلس الأمن اليوم، يستبعد أي «أوتوماتيكية» لاستخدام القوة. ونسجّل في هذا الصدد، بارتياح بيانَي ممثلَي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اللذين أكدا هذا الفهم... وإذا امتنع العراق عن الوفاء بالتزاماته... فسيرجع إلى المجلس أمر اتخاذ قرار[304].

إذاً، كان الموقف واضحاً خلال الفترة التي أعقَبت تبنّي قرار مجلس الأمن 1441 . فأيُّ تهديد من جانب الولايات المتحدة أو بريطانيا باللجوء إلى القوة العسكرية بعد ما قد يُعتبَر خرقاً عراقياً للقرار 1441 ، يشكّل انتهاكاً فاضحاً ليس للقرار نفسه فحسب، بل للبيانين اللذين صدرا عن واشنطن ولندن في مجلس الأمن لتوضيح تصويتهما بالموافقة على القرار.

وصوتت سوريا بالموافقة على القرار برغم أن كثيرين كانوا يتوقعون أنها ستمتنع عن التصويت. وأوضح نائب السفير السوري لدى الأمم المتحدة [والسفير لاحقاً] فيصل مقداد، موقف بلاده بعد التصويت في 8 تشرين الأول/نوفمبر 2002، فقال:

لقد صوتت سوريا لصالح القرار بعد أن تلقت تأكيدات من الدولتين اللتين أشرفتا على تقديمه، وهما الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة، ومن فرنسا وروسيا خلال اتصالات على مستوى رفيع، بأن القرار لن يُستخدم كذريعة لضرب العراق، ولا يشكّل أساساً لأي ضربات

أوتوماتيكية ضد العراق. ولا ينبغي تفسير القرار... كتفويض لأي دولة باستخدام القوة. إنه يعيد تأكيد الدور المركزي لمجلس الأمن في التعاطي مع جميع مراحل القضية العراقية[305].

ربما اعتقدت سوريا التي تلقت تأكيدات أميركية وبريطانية بأن قرار مجلس الأمن 1441 لا يعطي إذناً بشن الحرب، أن تصويتها لصالح القرار قد يحسّن صورتها قليلاً لدى واشنطن؛ لكن دمشق وغيرها [من العواصم] سرعان ما ذُكِّرت بحقائق القوة العالمية.

إسقاط مشروع قرار سوري بالفيتو [النقض]

قدمت سوريا في 19 كانون الأول/ديسمبر 2002، مشروع قرار إلى مجلس الأمن (انظر: الملحق 2) أعرب عن القلق «العميق» و«الخطير»، من قتل عدد من موظفي الأمم المتحدة على أيدي الإسرائيليين، وقيام إسرائيل عمداً بتدمير مستودع للأغذية تابع للأمم المتحدة تستفيد منه أُسر فلسطينية تعتمد اعتماداً كاملاً على مساعدات المنظمة الدولية. وأدان مشروع القرار عمليات القتل والتدمير، وطلب إلى إسرائيل بصفتها الدولة المحتلة أن تحترم التزاماتها بموجب معاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب[306].

وكان واضحاً أن مشروع القرار مُنصف وعقلاني إلى حدّ كبير، حتى إن بريطانيا نفسَها وجدت سبيلاً إلى التصويت لصالحه مثلما فعل أحد عشر عضواً آخر في مجلس الأمن. وامتنعت عن التصويت بلغاريا والكاميرون المتعصّبتان لواشنطن وردود فعلها. وصوتت الولايات المتحدة صاحبة حق النقض ضد مشروع القرار تماشّياً مع حرصها الداعم على حماية إسرائيل، الدولة الخارجة على القانون حتى الإجرام. وهكذا، خرجت نتيجة الاقتراع في مجلس الأمن بـ 12 صوتاً ضد صوت واحد على مشروع قرار لا شك في عدالته، وسقط بسبب انتهازية سياسة الأمر الواقع الأميركية[307]. ولم تُفد سياسة سوريا الاحترازية في التعاطي مع الضغوطات والتهديدات الأميركية، بل كان المستقبل يخبئ ما هو أسوأ (انظر أيضاً: الفصل السابع، سوريا).

التحضير للحرب

قدم وزير الخارجية الأميركية كولن باول، الذي كان يُسوَّق في الماضي على أنه من الحمائم، في أوائل شباط/فبراير 2003، إلى مجلس الأمن ما ادّعى أنه إثبات على محاولات عراقية «الكذبَ» و«الخداع»، وهما سببان كافيان تماماً ـ في رأي صقور واشنطن ـ لتبرير حمام دم أميركي جديد للقتل الجماعي في بلد أجنبي. وكان الغرض الرئيسي لحديث باول، إقناع المجتمع الدولي بأنَّ

العدوان المبيَّت ضد العراق مُبرَّر أخلاقياً وقانونياً. وقد سبق لحكومة الرئيس بوش أن جعلت الأمم المتحدة غير ذات معنى وجدوى، واستمرّت في عدّها التنازلي نحو الحرب.

وواصلت الولايات المتحدة ممارسة الضغط على أعضاء مجلس الأمن في محاولة لانتزاع تأييدهم للعدوان الأميركي المبيَّت. وكان الرئيس بوش قد أبلغ فرنسا وألمانيا بأنهما «ستخضعان للمحاسبة» إذا لم تؤيدا السياسة الأميركية. ولم يشكّك مراقبون كثيرون في أن استمرار الجهود الدبلوماسية لن يُجدي شيئاً في مواجهة جدول زمني من الواضح أنَّ الاستعدادات العسكرية تُملي إيقاعه. وكانت الدول الأصغر الأعضاء في مجلس الأمن تُعامَل بالاسترضاء والرشوة والترهيب لكي تؤيد القرار «الثاني» المرتقب الذي يُفتَرض فيه أن يعطي تفويضاً، ولو مريباً، من الأمم المتحدة بشن الحرب، لكن بدا أن هذه التكتيكات لم تكن تحقق النتائج التي تريدها واشنطن. ولم يكن مستطاعاً ضمان الأغلبية المطلوبة في مجلس الأمن، كما برزت احتمالات متزايدة باستخدام حق النقض من قِبل دولة أو أكثر من الأعضاء الدائمين.

قرار جديد؟

أُعلن، في 21 شباط/فبراير 2003، أن الولايات المتحدة وبريطانيا، ومعهما إسبانيا كدولة مشاركة، ستقدم مشروع القرار الجديد (انظر: الملحق 3) الذي أُعِدّ لتبرير استخدام القوة ضد العراق. وكان المسؤولون الأميركيون يعترفون بأنه سيكون من الصعب تأمين أغلبية الأصوات التسعة اللازمة في المجلس، المؤلَّف من 15 عضواً، وتفادي استخدام حق النقض من قِبل فرنسا أو روسيا أو الصين.

كان مشروع القرار المؤرخ في 14 شباط/فبراير 2003، نموذجاً غير مألوف من الوثائق. فقد تضمَّن صفحة كاملة من العبارات التمهيدية، وفقرة عملانية هامة واحدة فقط. وحسب مشروع القرار، فإن مجلس الأمن أعاد إلى الذاكرة ولاحظ وأكد من جديد واعترف بـ «النقاط المهمة في الموضوع»، ثم أعلن «أنه (المجلس) مدركٌ لمسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين في المنطقة». وأشارت الفقرة العملانية المهمة إلى أن المجلس «قرّر أنّ العراق امتنع عن الاستفادة من الفرصة الأخيرة التي منحه إياها القرار 1441 (2002)». ومن المستغرب أن مشروع القرار هذا، أعاد تأكيد «سيادة العراق وسلامة أراضيه»، في حين كانت واشنطن تخطّط لعدوان عسكري ساحق ضد هذا البلد. وضاعف من غرابة مشروع القرار تأكيده

على مسؤولي مجلس الأمن «الحفاظَ على السلام»: لقد أُشيد بالسلام بالكلمات، لكن مشروع القرار الذي استخدم توريات جَبَانة، كان يمثِّل في الحقيقة تفويضاً بالحرب.

وأصدرت فرنسا وألمانيا وروسيا في الوقت نفسه، مذكّرة مشتركة، أكدت فيها الدول الثلاث أن «الهدف الإلزامي» هو «نزع سلاح العراق بشكل كامل وفعّال». وتضمَّنت هذه الوثيقة المؤرخة أيضاً في 24 شباط/فيراير 2003 [تاريخ مشروع القرار الأميركي ـ البريطاني ـ الإسباني]، العبارات التالية:

إن الخيار العسكري يجب أن يكون ملاذاً أخيراً فقط. وحتى الآن لم تتحقق شروط استخدام القوة ضد العراق:

ـ في حين تبقى شكوك، لم يُقدَّم أي برهان على أن العراق ما زال يمتلك أسلحة دمار شامل أو قدرات في هذا المجال.

ـ لم تبلغ عمليّات التفتيش كامل زخمها إلاَّ الآن، وهي تعمل من دون عوائق ولقد أتت بنتائج فعلاً.

ـ إن التعاون العراقي، برغم أنه ليس مُرضياً بالكامل، يحقق تحسّناً كما ذكر كبيرا المفتّشين في تقريرهما الأخير.

على مجلس الأمن أن يزيد من جهوده لإعطاء التسوية السلمية لهذه الأزمة فرصةً حقيقية.

تجاهلت الولايات المتحدة كلياً هذه المبادرة لأسباب ليس أقلها أنّ الاهتمامات الأميركية لم تكن معنية على الإطلاق بأسلحة الدمار الشامل، أما الجدول الأميركي الحقيقي ـ السيطرة على موارد النفط؛ توسيع الهيمنة الإقليمية؛ وحماية إسرائيل ـ، فلم يكن مطروحاً في مجلس الأمن، ولا كان موضوعَ مذكرات تُصدرها الدول الأعضاء في المجلس.

وبدأت الاتهامات توجَّه في هذا الأثناء إلى واشنطن باللجوء إلى «حِيَل قذرة» في محاولاتها التي كانت تزداد يأساً لتأمين الأصوات اللازمة لمشروع القرار. وحصلت صحيفة ذي أوبزرفر اللندنية على وثيقة من أحد كبار مسؤولي وكالة الأمن القومي الأميركية N.S.A ، تصف الأوامر التي صدرت إلى موظفيها لزيادة عمليات المراقبة التي تقوم بها الوكالة «وخاصة تلك الموجَّهة ضد... أعضاء مجلس الأمن (باستثناء الولايات المتحدة وبريطانيا بالطبع)، وتزويد مسؤولي حكومة الرئيس بوش بمعلومات استخباراتية حديثة يُقاس عمرها بالدقيقة عن نوايا التصويت لدى أعضاء مجلس الأمن بشأن العراق»[308]. ويعني هذا أن وكالة الأمن الأميركية كانت تسترق السمع والنظر إلى البريد الإلكتروني والمخابرات الهاتفية لمندوبي الدول الأعضاء في مجلس الأمن لتقديم

معلومات عن «السياسات» و«المواقف التفاوضية» و«التحالفات» و«الجدول الكامل من المعلومات التي يمكن أنْ تعطي مخططي السياسة الأميركية أي ميزة للحصول على نتائج ملائمة لأهداف الولايات المتحدة وتفادي المفاجآت»[309].

ولم يمضِ وقت طويل حتى كان مكتب كوفي أنان يؤكد أن عملية التجسّس الأميركية ـ التي كشف عنها رئيس أركان الشؤون الدفاعية في الوكالة فرانك كوزا Frank Koza (الأهداف الإقليمية) ـ كانت موضوع نقاش في لجنة الأمم المتحدة لمقاومة الإرهاب[310]. وسُئِل الناطق بلسان البيت الأبيض آري فلايشر عن عمليات المراقبة، فقال إنه لا يستطيع التعليق على الشؤون الأمنية. وقال العامل في مركز خصوصية المعلومات الإلكترونية والموظف السابق في وكالة الأمن القومي واين مادسن Wayne Madsen، إن تسريب المعلومات يكشف عن الاستياء العميق السائد في عالم الاستخبارات:

شعوري أن هذا التسريب تمّ بموافقة. ما فتِئتُ أسمع عن أناس في الاستخبارات الأميركية والبريطانية يشعرون بقلق عميق من قيام الحكومتين «بطبخ» معلومات استخباراتية لربط العراق بتنظيم القاعدة[311].

لم تكن الرِّشى والتهديدات والمراقبة تؤتي النتائج المرغوبة. وبدا واضحاً أنه سيتعيَّن على واشنطن وشريكتيها [بريطانيا وإسبانيا] أن تتخلّيا عن مشروع القرار. وقد افترضت فرنسا ودول أخرى مستعدة من حيث المبدأ لتأييد عمل عسكري، أن يُعطى مفتشو الأمم المتحدة فترة محدودة إضافية من الوقت، وأنَّ الحرب قد تأتي بعد ذلك إذا لم تفِ بغداد بالتزاماتها. ولكن الاندفاع الأميركي نحو الحرب، وفقاً للجدول الزمني الذي وضعته واشنطن، هو الذي استبعد الأمم المتحدة من أي مشاركة في العمل العسكري ضد العراق.

موقف غير قانوني

أخذ الرئيس بوش ورئيس الوزراء بلير يؤكدان في تلك المرحلة، أن الحرب ضد العراق ستكون مُبرَّرة حتى إذا رفضت الأمم المتحدة إعطاء موافقتها على مثل هذا العمل. وأعلن توني بلير في 6 آذار/مارس 2003 في مقابلة مع تلفزيون «أم.تي.في.»، أنه سيكون مستعداً لتجاهل أصوات النقض في مجلس الأمن والذهاب إلى الحرب:

إذا استُخدم حق النقض من قِبَل... دول أعتقد أنها تستخدم النقض بشكل غير عقلاني... في هذه الظروف فسوف نمضي قُدماً، لكننا نكافح بجَلَد لاستصدار قرار ثانٍ.

لقد تبيَّن بجلاء أن بوش وبلير موشكان على شن حرب غير شرعية تفتقر إلى قرار من مجلس الأمن أو سند المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة (التي تسمح بـ «الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس إذا وقع هجوم مسلّح»). وأكد كوفي أنان في 10 آذار/مارس، الرأي الشائع بأن الحرب المزمع شنُّها ستكون غير شرعية لافتقارها إلى تفويض من الأمم المتحدة:

لو ذهَبَت الولايات المتحدة وغيرها إلى خارج المجلس، وقامت بعمل عسكري، فلن يكون ذلك متوافقاً مع الميثاق [الدولي]... وإذا أخفقوا (أعضاء مجلس الأمن) في الاتفاق على موقف مشترك واتُّخِذ إجراءٌ ما من دون إذن مجلس الأمن، فإن الشرعية والدعم اللازمين لأي عمل كهذا سيكونان مُنتهَكَيْن إلى حد خطير.

سوف تكون حرب بوش ـ بلير «جريمة دولية كبرى»[312] تجعل المحرّكين السياسيين للعمل العسكري مجرمي حرب، وتحرم الجنود العاديين من الحماية القانونية في زمن الحرب. وكانت الولايات المتحدة تزيد من تراكم أعمالها اللاشرعية بمختلف الوسائل ـ بالتحرك نحو استخدام أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها؛ وضرب الأسرى حتى الموت في قاعدة باغرام الجوية في أفغانستان (انظر: الفصل الثاني عشر، ممارسة التعذيب)؛ وإساءة استخدام موقعها في مجلس الأمن باللجوء إلى الرشوة والترهيب ـ وقد جادل دونالد رامسفلد بأنه ينبغي السماح للولايات المتحدة باستخدام ما يُقال إنها أسلحة كيميائية غير قاتلة في الحرب، برغم اختلاف الآراء حول فعاليتها ومدى تأثير استخدامها على قرار اللجوء إلى أسلحة كيميائية أخرى.

وصرَّحت الولايات المتحدة في عام 1997 لمنظمة منع الأسلحة الكيميائية OPCW التي تعمل من أجل تطبيق معاهدة الأمم المتحدة عن الأسلحة الكيميائية، بأنها تمتلك ما يلي:

15.637 طناً من غاز الخردل؛

7.464 طناً من غاز الأعصاب سارين؛

4.032 طناً من غاز الأعصاب في.إكس؛

1.698 طناً من غاز الأعصاب طابون.

وكانت الولايات المتحدة، بحلول العام 2003، حسب ما تقول الأنباء، تقوم بتدمير هذه الترسانة وفق ما يقضي به القانون الدولي. إلاَّ أن برنامج التدمير كان متخلفاً إلى حدٍّ ما عن الجدول الموضوع. وكان البنتاغون يطالب في الوقت نفسه باستخدام قنابل نووية «صغيرة»، وأنواع معيَّنة

من الأسلحة الكيميائية، والاستمرار في تطوير أسلحة أخرى للدمار الشامل، لها قوة الأسلحة النووية التدميرية.

الحرب وما بعدها

جلبت الحرب الكارثة الإنسانية المتوقعة لشعب العراق (انظر: الفصل الأول). فقد توقف مع بداية الحرب برنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي أقره مجلس الأمن في قراره رقم 986 (1995)، والذي كان غير كاف على الإطلاق وعرضة لإساءة الاستغلال من قبل واشنطن[313]. وتعطّل توزيع المواد الغذائية وانقطعت المياه الصالحة للشرب، فكان حتمياً انتشار سوء التغذية وتفشّي الأمراض المنقولة بالمياه. وقد أشار كوفي أنان في 20 آذار/مارس 2003، إلى أنّ الشعب العراقي يواجه مأساة جديدة، وأعرب عن أمله في أن تراعي «جميع الأطراف متطلبات القانون الدولي مراعاة دقيقة».

وأعلن وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف ما كان ينبغي أن يقوله كوفي أنان، من أن أميركا وبريطانيا تنتهكان ميثاق الأمم المتحدة، وثمة قرارات كثيرة بشأن العراق تركز بشكل محدَّد على نزع سلاح العراق لا على تنحية رئيسه وحكومته (ظَلَّ العراق دولة ذات سيادة مُعتمَدة كعضوة كاملة العضوية في الأمم المتحدة):

لا يوجد قرار واحد من بين هذه القرارات (الصادرة عن الأمم المتحدة) يعطي الحق باستخدام القوة ضد العراق خارج إطار ميثاق الأمم المتحدة. وليس هناك قرار واحد يجيز إسقاط قيادة دولة ذات سيادة بالقوة.

حاول معارضو الحرب الذين كانوا يدركون أنه من المستحيل تمرير قرار مناوئ للحرب في مجلس الأمن، التحرك على طريق آخر ضمن نظام الأمم المتحدة. صحيح أن ميثاق الأمم المتحدة يعطي مجلس الأمن مسؤولية المحافظة على السلام، إلاَّ أن لدى الحكومات سبيلاً آخر تسلكه عندما يتعذَّر على مجلس الأمن أن يعمل. ويُجيز قرار الجمعية العامة رقم 377 من هذا المنطلق، تولّي الجمعية العامة دورَ مجلس الأمن في ظروف محددة. ويمكن اللجوء إلى هذا الإجراء بناءً على طلب سبعة من أعضاء مجلس الأمن أو أغلبية أعضاء الجمعية، وهكذا يصبح في وسع الجمعية العامة أن توصي بإجراءات جماعية «للمحافظة على السلام والأمن الدوليين أو إعادة إقرارهما».

لم يكن هناك سبيل تستطيع الجمعية العامة من خلاله ضبط الولايات المتحدة في تمرّدها، أو القيام بخطوات لإنهاء الحرب. لكنْ، كان من الواضح أن النجاح في اللجوء إلى القرار 377 سيكون له وزن معنوي هائل، وسيسبّب إحراجاً جدياً لواشنطن. واعتبرت الولايات المتحدة الموضوع مهماً

إلى درجة كافية لتبدأ حملة علاقات عامة خاصة بها. وقال رئيس الجمعية العامة يان كافان Jan Kavan : «تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً على دول كثيرة لكي تعارض عقد جلسة للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع»، ليس أقلها توجيه البيان التالي إلى حكومات دول مختلفة:

تعتبر الولايات المتحدة نظراً إلى الجوّ الحالي المشحون إلى درجة كبيرة، أنّ عقد جلسة للجمعية العامة بشأن العراق، أمر غير مفيد وموجَّه ضد الولايات المتحدة. «رجاءً»، اعلموا أن هذه المسألة وموقفَكم منها مهمّان بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

ولم تؤد الجهود المبذولة إلى نتيجة، إلاّ أن الرأي العام العالمي بدأ في تعبئة جهوده لاستغلال الخيارات المتوفرة في الأمم المتحدة. وشعرت صحيفة نيويورك تايمز نفسها مُجبَرة على الاعتراف بـ «أن الرأي العام العالمي هو القوة العظمى الجديدة الثانية».

استنتجت الغالبية العظمى من المحامين الدوليين، أن الحرب غير شرعية بموجب القانون الدولي لأنها شُنت من دون تفويض من مجلس الأمن ولا تستمد شرعية من أي مصدر آخر، وفق اتهام [توم] داليل لتوني بلير بأنه «مجرم حرب»[314]، فتكون الخطوة التالية حتماً اعتبار أنّ الفريق السياسي لتوني بلير (سترو، هون، براون وشورت... إلخ) الذي يشارك أعضاؤه في مسؤوليات مجلس الوزراء، يجب أن يُدان أيضاً بتهمة جريمة حرب، مثل نظيره وحليفه الفريق السياسي الأميركي (بوش، رامسفلد، باول، رايس... إلخ). وقد أظهر مرة أخرى فشل القانون في أخذ مجراه السليم في مثل هذه القضية، كيف تستطيع القوة العسكرية الغاشمة أن تعطّل مسار تطبيق العدالة بشكل صحيح.

لقد صوت مجلس الأمن في 28 آذار/مارس بالإجماع لصالح إعادة العمل ببرنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي تمّ الاستغناء عنه في 19 آذار/مارس 2003 عند بداية الحرب. وتضمَّن القرار 1472 (2003) مرة أخرى، العبارة المستغرَبة التي تقول إن جميع الدول الأعضاء ملتزمة «بسيادة العراق وسلامة أراضيه»، في الوقت الذي كان فيه العراق قد تعرَّض للغزو والاحتلال من قبل دول أجنبية. وحوى القرار أيضاً إشارات متعددة إلى اعتبارات مثل «الاحتياجات المدنية الأساسية»، «الإغاثة الإنسانية»، «الإمدادات الإنسانية الطارئة»... إلخ، وهي أمنيات حالمة بدت أبعد ما تكون عن الحقائق على الأرض. وظهرت أيضاً مشاكل بسبب قضية العقوبات. فقد أرادت الولايات المتحدة رفعها لزيادة الفرص المتاحة لشركات المقاولات الأميركية إلى أقصى حد ممكن، غير أن نظام

العقوبات نفسه أعطى فرنسا وروسيا والصين قوة ضغط كبيرة بالنسبة إلى التصرّف في الثروات العراقية بما فيها النفط، وهو مصدر آخر للانقسامات والنزاعات الدولية[315].

بدا موقف الأمم المتحدة في عراق ما بعد صدام غير مؤكد في بداية الأمر. وأعلن الرئيس بوش أن الأمم المتحدة ستلعب دوراً «حيوياً»، وهو شعور كرَّره جاك سترو بعد 24 ساعة مستخدماً النعت نفسه: «حيوي». وقد قرر ممثلو الاتحاد الأوروبي في 19 نيسان/أبريل في أثينا، أنّ الأمم المتحدة ستلعب دوراً «مركزياً». وأعلن ناطقون بريطانيون في ما بعد أنه قد تكون هناك عدّة أدوار «مركزية» تُخصَّص لمختلف اللاعبين في الساحة. لكنَّ الأمر المؤكّد هو أنّه لن يُسمح للأمم المتحدة بأن تلعب دوراً «حيوياً» أو «مركزياً»، إلاَّ إذا قرر استراتيجيو واشنطن أنه يتفق والسياسة الأميركية في المنطقة (انظر: الفصل الثالث عشر).

293. ج. إدوارد غريفين، السيد الخائف: نظرة ثابتة إلى الأمم المتحدة، (الجزر الغربية، بلمونت، ماساتشوستس، 1964)، ص 72.

294. استخدمت الولايات المتحدة أيضاً حق النقض (الفيتو) بكثرة لحماية الدول التابعة لها ومصالح سياستها الخارجية.

295. كانت الولايات المتحدة قد تجاهلت الأمم المتحدة في أمور كثيرة، ليس أقلها حملة القصف الجوي ضد يوغوسلافيا في عام 1999، عندما لم تُبذَل أي محاولة لاستصدار قرار من مجلس الأمن، وانتُهِك ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة دول الحلف الأطلسي ذات الطبيعة الدفاعية الصرفة.

296. عُقد في نهاية الأمر اجتماع المسؤولين العراقيين مع كوفي أنان في فيينا بدلاً من نيويورك.

297. «مبدأ بوش الخطِر بالنسبة إلى العراق»، لجنة التراسل من أجل الديموقراطية والاشتراكية، نيويورك، 6 تموز/يوليو 2002.

298. عناوين رئيسية من الصحف اللندنية: ذي دايلي تلغراف ، ذي غارديان و ذي مورننغ ستار ، على التوالي.

299. انظر مناقشة القرار 678 في: جيف سيمونز، استهداف العراق، مصدر سابق، الفصل الرابع.

300. توبي هارندن، «بوش يتعامل بمرونة مع القرار الخاص بالعراق»، ذي ديلي تلغراف، لندن، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2002؛ أنتون لاغوارديا، «الولايات المتحدة تُضعِف المطالب العراقية في مجلس الأمن»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

301. انظر على سبيل المثال قرارات مجلس الأمن والبيانات الرئاسية: القرار 949، القرار 1137، البيان الرئاسي 1995/51، البيان الرئاسي 1997/49، البيان الرئاسي 1994/23 والبيان الرئاسي 1994/19. ولم تكن عبارة «نتائج خطيرة» في أيٍّ من هذه الحالات تعني تفويضاً بشنّ الحرب.

302. بطرس بطرس غالي، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كان من أوّل المراقبين الذين سجَّلوا لاشرعية منطقتي حظر الطيران (انظر: بطرس غالي، غير منهزم ، راندوم هاوس، نيويورك، 1999، ص 295-296).

303. انظر مناقشة هذه القرارات في: جيف سيمونز، استهداف العراق ، مصدر سابق، الفصل الرابع.

304. رسالة مع ملحق بتاريخ 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، من ممثلي الصين، فرنسا والاتحاد الروسي إلى رئيس مجلس الأمن، S/2002/1236 ، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2002.

305. تتضمّن وثيقة الأمم المتحدة رقم S/PV. 4644 ، 8 تشرين الثاني/نوفمر 2002، نص البيان السوري، وكذلك بيانات جميع الدول التي صوتت لصالح قرار مجلس الأمن 1441.

306. وثيقة الأمم المتحدة رقم S/2002/1385 ، 19 كانون الأول/ديسمبر 2002.

307. تتضمّن وثيقة الأمم المتحدة رقم S/PV. 4681 ، 20 كانون الأول/ديسمبر 2002، تعليقات الدول على مشروع القرار السوري.

308. «الكشف عن الحيل القذرة للولايات المتحدة من أجل كسب التصويت بشأن العراق: وثائق سرية تبيّن بالفصيل خطط التنصُّت وبريدهم الإلكتروني»، ذي أوبزرفر، لندن، 21 آذار/مارس 2003.

309. المصدر نفسه.

310. مارتن برايت وإد فوليامي، «فضيحة التنصّت تفرض إجراء تحقيق في الأمم المتحدة»، ذي أوبزرفر، لندن، 9 آذار/مارس 2003.

311. مارتن برايت وإد فوليامي، «فضيحة التنصّت تفرض إجراء تحقيق في الأمم المتحدة»، مصدر سابق.

312. مارك لتمان كيو سي، «جريمة عالمية متميّزة»، ذي غارديان، لندن، 10 آذار/مارس 2003.

313. انظر مناقشة قرار مجلس الأمن رقم 986 في: جيف سيمونز، استهداف العراق، مصدر سابق، ص 112-114 و234-235.

314. تام داليل: «بلير: مجرم الحرب»، ذي غارديان، لندن، 27 آذار/مارس 2003.

315. جيمس بون، «الحلفاء يواجهون تهديداً بالفيتو بصدد عقوبات الأمم المتحدة»، ذي إندبندنت، لندن، 16 نيسان/أبريل 2003.

الفصل الثاني عشر: الهيمنة الأميركية

كان حجم القوة الأميركية بادياً للعيان قبل حرب عام 2003 بزمن طويل. وقد بدأت الولايات المتحدة بعد حرب الخليج [الثانية] عام 1991 في إقامة «نظام عالمي جديد» تكون الغَلَبة فيه لإرادة واشنطن ورغباتها. وقد وصف الأكاديمي الأميركي المعارض [للسياسة الأميركية] نعوم تشومسكي في ذلك الوقت المفهوم الأميركي للحرب بقوله: «إن العدو الأضعف كثيراً يجب أن يُطحَن طحناً لا أنْ يُهزم فقط إذا أُريد تلقينُ من يلزم الدرسَ الأساسي في النظام العالمي الجديد: نحن السادة وأنتم تمسحون أحذيتنا»[316]. وقد ساهمت حرب عام 2003 في إيصال هذه الرسالة عبر العالم بكل وضوح ومن دون مواربة بحيث لا يسع أحداً أن يشكك أو يسيء الفهم.

كانت هذه الحرب تصعيداً كبيراً لمنهج مستمر منذ وقت بعيد. وقد سبق وتبيَّن أن الولايات المتحدة، تلاعبت بدافع من رفضها الانتهازي لحكم القانون، بمجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية لتفرض عقوبات قاسية على ليبيا[317] والعراق ودول أخرى، وخانت بانتظام قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإندونيسيا وإسرائيل وتركيا وجنوب أفريقيا والبوسنة، وخلقت انحيازاً مجحفاً في الأمم المتحدة لصالح عملائها في أنغولا والسلفادور، وعاملت محكمة العدل الدولية باحتقار عندما حكمت ضد واشنطن في قضية نيكاراغوا، وتلاعبت بالمؤسسات المالية المرتبطة بالأمم المتحدة خدمةً لمصالح رأس المال الأميركي، وأخّرت دفع مساهماتها الإلزامية إلى الأمم المتحدة في حين كانت تضغط على دول أخرى لاحترام ميثاق المنظمة العالمية، واستغلّت معلومات استخباراتية جمعتها الأمم المتحدة من أجل أغراضها الخاصة ـ إلى حدّ أن أحد الأمناء العامين للأمم المتحدة اضطُرّ إلى توجيه توبيخ في هذا الصدد ـ كما أن واشنطن كثيراً ما أفشلت جهوداً مُضنية بذلتها منظمات الأمم المتحدة (يونيسف، برنامج الغذاء العالمي، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الصحة العالمية، وسواها) بفرض سياسات صيغت أصلاً لخدمة المصالح الأنانية لجدول الأعمال الأميركي.

إن القوة الأميركية، وحدها، مكَّنت واشنطن من أن تكون مستهترة إلى هذه الدرجة بالمبادئ الأخلاقية والقانون الدولي على مر السنين. ومثل هذه القوة، ككل قوة ضخمة أخرى، لا يمكن الوثوق بها. واليوم، تتوسّع القوة الاقتصادية والعسكرية الأميركية حول العالم فاتحةً المجال أمام مزيد من التجاوزات الأخلاقية والقانونية.

«البلطجي» النووي

تساءلت مجلة تايم Time الأميركية قبل سنوات قليلة، في عددها الصادر في 4 آب/أغسطس 1997، عمّا إذا كانت أميركا «معرَّضة لخطر التحول إلى بلطجي [فتوّة] دولي». وساد في الخارج شعور متنام بالاستياء من «العجرفة» الأميركية، وذُكِر على سبيل المثال تعرُّض زعماء العالم في مؤتمر القمة الاقتصادية العالمي في دنفر بولاية كولورادو الأميركية، لـ «الإهانة والصلف على حد سواء»[318]. ويمكن اليوم، أن نفهم بسهولة كيف شجع انهيارُ الاتحاد السوفياتي في عام 1991 الذي كان أشبه بهزة أرضية في الشؤون الدولية، الولايات المتحدة التي كانت تساورها بالفعل نزعات امبريالية، على تطوير أطماع أعظم من ذي قبل تدعمها قوة عسكرية ضخمة لا يتحدّاها أحد. وإذا حاولت أي دولة تحدي الواقع السياسي الجديد فسوف تُعزَل وتُعامَل بريبة، وتُدان وتُعاقَب كما ينبغي[319].

وعرفنا قبل فترةٍ تعود إلى عام 1992، أنَّ البنتاغون يُعِدُّ خططاً لاستهداف دول منتقاة في العالم الثالث يسمّيها «منبوذة» أو «مارقة»، بالأسلحة النووية. وشملت لائحة الأهداف المحتملة للضربة النووية ليبيا وباكستان والصين والهند وإيران وسوريا. وواصل البنتاغون اعتبار روسيا وأوروبا الشرقية منطقةَ تهديد محتمل، لكنهما لم تعودا تستحقان الاهتمام الكلي للترسانة النووية الأميركية، علماً بأن روسيا وأوروبا الشرقية كانتا تضمان في الماضي 12 ألف هدف تقريباً.

وأعلن ريتشارد بيرل الذي كان رئيس لجنة السياسات العسكرية في البنتاغون في شهر أيار/مايو 2002، أن الأسلحة النووية قد تُستخدم ضد العراق، مكرراً بذلك اعتبارات سياسية كانت واشنطن ولندن تُعيرانها اهتماماً متزايداً. وقال وزير الدفاع البريطاني جون هون في 20 آذار/مارس 2002، أمام اللجنة الدفاعية في مجلس العموم، إن في وسع دول مثل العراق أن «تكون واثقة تماماً من أننا سنستخدم ضدها أسلحتنا النووية في الظروف الصحيحة».

وظهر هون بعد أربعة أيام، عبر برنامج جوناثان دمبلي Jonathan Dimbley في محطة «آي.تي.في» I.T.V التلفزيونية، وأصرَّ على «أنّ الحكومة [البريطانية] «تحتفظ لنفسها بحق» استخدام الأسلحة النووية إذا تعرضت بريطانيا أو القوات البريطانية للتهديد بالأسلحة الكيميائية أو البيولوجية». وقال هون أثناء مناقشة في مجلس العموم في 29 نيسان/أبريل: «سنكون في ظروف معيَّنة محددة المعالم... مستعدين لاستخدام الأسلحة النووية»؛ في غموض متعمَّد تستخدمه الحكومة كنوع مفيد من الرد.

وحدَّدت وثيقة عن التخطيط السياسي للولايات المتحدة حملت عنوان «مراجعة الموقف النووي» Nuclear Posture Review وسُرِّبت في أوائل شهر آذار/مارس 2002، الظروفَ التي ستسمح واشنطن في ظلها باستخدام الأسلحة النووية: ضد أهداف تصمد أمام هجوم غير نووي، رداً على استخدام أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية، و«في حال حدوث تطورات عسكرية مفاجئة»؛ مع بقاء هذه العبارة الأخيرة على غموضها لما فيها من فائدة. وذكرت الوثيقة العراق بالاسم كهدف محتمل لهجوم نووي. وأصبح من الواضح الآن أن سياسة أميركية ـ بريطانية مشتركة للإرهاب النووي، بدأت تظهر كأسلوب لإثبات النفوذ العالمي للولايات المتحدة وتابعتها [بريطانيا]. وكان الرئيس بيل كلينتون قد أعاد في شهر أيار/مايو 1997، تأكيد عزم أميركا على «قيادة العالم»، كما أعلنت وزيرة الخارجية آنذاك مادلين أولبرايت Madeleine Albright أكثر من مرة، أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي «لا غنى عنها»، ثم جاءت حكومة الرئيس بوش التي وصفها غور فيدال «بعصابة غير منتخَبة من رجال البترول والغاز»، بتصميمها على العمل من أجل هيمنة الولايات المتحدة على العالم. وكانت حرب عام 2003 التي لا علاقة لها بحقوق الإنسان أو أسلحة الدمار الشامل، جزءاً من هذه العملية، كما كان الاستهتار بالأمم المتحدة والقانون الدولي سلوكاً ضرورياً مساعداً.

وأعلن البيت الأبيض في 11 كانون الأول/ديسمبر 2002، أنه مستعد لإطلاق صواريخ نووية على العراق إذا استخدم صدام حسين أسلحة كيميائية أو بيولوجية ضد القوات الأميركية أو الحليفة. وقال الناطق باسم البيت الأبيض إن هذا التصريح يكشف «مدى الجدية التي تنظر فيها الولايات المتحدة إلى الوضع لو استُخدِمت أسلحة الدمار الشامل». وتضمّنت الميزانية المقترحة لحكومة الرئيس بوش لعام 2004 في أوائل آذار/مارس 2003، جملة من سطر واحد تدعو السلطة التشريعية إلى «إلغاء الحظر المفروض على أبحاث الأسلحة النووية ذات الطاقة المنخفضة وتطويرها». وكان ذلك يعني أن البيت الأبيض يعتزم تطوير مجموعة جديدة من الأسلحة النووية تكون أكثر صلاحية للاستخدام في مواجهات مع «الدول المارقة». وقال مسؤول في وزارة الدفاع معلّقاً على الموضوع، إن حظر الأبحاث أضعف قدرة أميركا على «ردع تهديدات جديدة أو ناشئة والرد عليها». وشعر أعضاء ديموقراطيون في الكونغرس، بالقلق من أن سياسة بوش الجديدة تهدف إلى إنهاء الحظر الأميركي على التجارب النووية، وإطلاق سباق تسلح نووي دولي جديد.

وكان لافتاً للانتباه أن الأعضاء الجمهوريين وافقوا في وقت سابق على تخصيص 15 مليون دولار لأبحاث تتعلق بقنابل نووية مخصّصة لتحطيم التحصينات الأرضية من طرازي «ب 61»

و«ب 83»، وهما طرازان مُعدَّلان من القنابل عالية الطاقة التفجيرية. إلاَّ أن توسيع الترسانة النووية الأميركية لتضم قنابل منخفضة الطاقة، سيتطلّب إجراء مجموعة من الاختبارات. وقال المدير التنفيذي لجمعية السيطرة على التسلح في واشنطن داريل كيمبال Daryl Kimball :
«السبب الوحيد الذي قد تريد الحكومة السعي من أجله إلى قنابل نووية منخفضة الطاقة، هو تطوير سلاح يعتقدون أنه أقل ضرراً للبيئة المباشرة. وسيكون هذا السلاح في المنطق العجيب لهؤلاء الناس أكثر «أهلية للاستعمال»، ويعتقدون أن الثمن السياسي سيكون أقل». لقد كان البيت الأبيض يحث الدول الأخرى على عدم تطوير أسلحة نووية، في حين كان يستعد هو لتطوير مجموعته الجديدة من القنابل النووية!

استهداف موظفي الأمم المتحدة

كانت ثمة مسحة من السخرية والعجب في حماسة واشنطن لحثّ العراق على احترام التزاماته تجاه الأمم المتحدة، في حين كانت هي نفسها تُظهر استهتارها بالمنظمة الدولية. وكانت الولايات المتحدة قد نسفت عملياً معاهدة الأمم المتحدة للأسلحة البيولوجية برفضها توقيع «بروتوكول التحقق» الهامّ لمنع الأسلحة البيولوجية. وسبق كذلك للولايات المتحدة أن انتهكت شروط التحقق لمعاهدة الأمم المتحدة للأسلحة الكيميائية، ونجحت في مسعاها إلى طرد المدير الكفؤ لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية جوزف بستاني من وظيفته لرفضه الانصياغ لرغبات واشنطن. كما فقد بالأسلوب نفسه الدكتور روبرت واطسون Dr. Robert Watson وظيفته كرئيس لمجلس الارتباط ما بين الحكومات للتغييرات المناخية الذي ترعاه الأمم المتحدة، لأنّ البيت الأبيض أيّد موقف شركة إكسون موبيل المناوئ «للسياسة العدوانية» التي انتهجها واطسون؛ أي العمل من أجل تبنّي سياسات لحماية البيئة. وأبلغت واشنطن كوفي أنان أنه لا يجب تجديد فترة عمل مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ماري روبرتسون Mary Robertson لأنه يبدو أنها تؤمن بأن على الولايات المتحدة أيضاً أن تحترم حقوق الإنسان. وكانت واشنطن قد استخدمت حق النقض لإفشال تمديد عهدة الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي لفترة ثانية (14 صوتاً مع التجديد ضد صوت واحد) لأنه أصرّ على نشر تقارير عن قصف مدنيين من قبل إسرائيل [مجزرة قانا في لبنان] وتجاوزات أميركية في أمكنة أخرى. ونَقَل بطرس غالي نفسُه عن مادلين أولبرايت التي كانت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة آنذاك [قبل أن تُعيَّن وزيرة للخارجية في إدارة كلينتون]، قولها: «سأجعل

بطرس [غالي] يظن أنني صديقته ثم سأكسر ساقيه»[320]. وكانت واشنطن تعمل بلا كلل على إحباط أي مبادرة تقوم بها الأمم المتحدة ويعتبرها استراتيجيو واشنطن غير مفيدة للمصالح الأميركية، من بروتوكول كيوتو عن التغيُّرات المناخية، إلى معاهدات الأسلحة الصاروخية، ومحكمة الجنايات الدولية، وسواها.

ممارسة التعذيب

رفضت الولايات المتحدة في 24 تموز/يوليو 2002 دعم بروتوكول للأمم المتحدة ضد التعذيب بسبب مخاوفها من أن يَسمح لمراقبين دوليين بزيارة المعتقلين في منطقة خليج غوانتانامو في كوبا. ويُحتجز هناك أشخاص يُشتَبه في أنهم «إرهابيون»، ولا يُسمح لهم بأي اتصال مع أُسرهم ولا توكيل محامين للدفاع عنهم. ويوضع هؤلاء في زنزانات انفرادية طولها 12 قدماً وعرضها 6 أقدام ولا يُسمح لهم بالخروج إلاَّ لمدة 30 دقيقة في الأسبوع، وهي ظروف سبَّبت محاولات انتحار كثيرة.

واتهم ناشطو حقوق الإنسان الولايات المتحدة ببذل محاولات منتظمة لنسف البروتوكول الذي يُعتبر أداة قانونية ضرورية لتقوية ميثاق الأمم المتحدة ضد التعذيب. واعترض الأميركيون على هدف معيَّن من أهداف البروتوكول: «إقامة نظام لزيارات دورية منتظمة تقوم بها هيئات دولية مستقلة إلى الأماكن التي يُحرَم فيها أشخاص من حريتهم، وذلك لمنع التعذيب والعقوبة والممارسات القاسية واللاإنسانية والمهينة»[321]. وتصف تقارير كثيرة، بعضها من منظمة العفو الدولية، الانتهاكات البشعة لحقوق الإنسان في المؤسسات العقابية الأميركية. وقال سجين واحد من بين سجناء كثيرين أدلوا بشهاداتهم في مقابلات: «يُضرَب البعض ويُغتَصبون بدرجة من الوحشية حتَّى أنهم يُتركون ليموتوا في زنزاناتهم من دون أي رعاية طبية».

واتضح بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، أنّ الولايات المتحدة كانت مستعدة لاستخدام التعذيب كجزء من السياسة الوطنية في ما زُعِم أنه «حرب على الإرهاب». وقد تحدث الصحافي آلاسدير بالمر Alasdir Palmer إلى ضبّاط في وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي F.B.I في نيويورك وواشنطن، ولاحظ الحالة النفسية السائدة بينهم (صحيفة ذي صانداي تلغراف The Sunday Telegraph، 15 كانون الأول/ديسمبر2002): «لم يكن لديهم أي شك حول ما سينبغي عليهم فعله: سيُضطرون إلى تعذيب أناس». وذكرت الأنباء أنّ محامين أميركيين كباراً يوافقون على ذلك. وقال ضابط من وكالة الاستخبارات المركزية لبالمر:

نحن نستخدم بشكل ما، التعذيب بالفعل. عندما نعتقل مواطناً أجنبياً ونظن أن لديه معلومات هامة، نسلّمه إلى حكومة أجنبية وتقوم شرطتها باعتقال زوجة المشتبه به وأولاده وتضعهم في الطرف الآخر من الزنزانة نفسها، ثم يأتون بكلبين من فصيلة بيت بول Pit Bull ويقولون له: «تكلّم وإلاَّ سنفلت هذين الكلبين على زوجتِك وطفلك». وعادة تنجح هذه الطريقة.

وبدأ بعض المحامين الأميركيين في ذلك الوقت بالدعوة إلى إصدار «مذكرات تعذيب»، فيقدّم مكتب التحقيقات الفيدرالي طلبات للحصول عليها كما يحصل على مذكرات التفتيش. وتوصل أستاذ القانون في جامعة هارفرد والداعية المتميّز في مجال الحريات المدنية، آلان درشوفيتز، إلى استنتاج مفاده أن التعذيب القانوني ليس ممنوعاً في الدستور الأميركي. ولا يعني التعديل الخامس للدستور الذي يمنع تجريم الذات، إلاَّ منعَ استخدام الاعترافات المدلى بها تحت التعذيب كإثباتات ضد المتهم الذي تعرّض للتعذيب. وقال درشوفيتز إن التعديل الثامن للدستور الذي يمنع «العقوبة القاسية وغير العادية»، لا يُنتَهَك بالتعذيب، لأن التعديل ينطبق فقط على العقوبة بعد صدور الحكم على شخص ما. وكان الرأي الأميركي في هذه النقطة أن تعذيب الأشخاص غير المحكومين لا يخالف الدستور.

وذكرت صحيفة واشنطن بوست في عددها الصادر في 26 كانون الأول/ديسمبر 2002، أنَّ محقِّقي وكالة الاستخبارات المركزية يمارسون التعذيب على الرجال المعتقلين في أفغانستان. وشهد معتقلون سابقون في قاعدة باغرام العسكرية، كيف قُيِّدوا بالسلاسل إلى السقف وضُيِّق وثاقهم حتى توقَّف جريان الدم وأُبقوا عارين ورؤوسهم مغطاة حتى الرقبة، وكيف تعرّضوا للركل ليبقوا مستيقظين طوال أيام. وكُشِف النقاب في أوائل شهر آذار/مارس عن أن رجلَين أفغانيين مشتبهاً بهما ضُربا حتى الموت على أيدي محقّقين أميركيين (صحيفة ذي غارديان ، 7 آذار/مارس 2003). وكان أحدُ المعتقلَين القتيلَين شاباً عمره 22 عاماً يُدعى دلاور يعمل فلاّحاً وسائق سيارة أجرة، وقد مات بسبب «إصابات لحقته على طرفيه السفليين بفعل استخدام القوة الشديدة مما خلق مضاعفات لمرض في الشريان التاجي» ـ على حد ما جاء في شهادة الوفاة التي أصدرتها الطبيبة الرائدة إليزابيث روز Major Elizabeth Rouse التي تعمل تحت إشراف وزارة الدفاع الأميركية. وقال السجين السابق في قاعدة باغرام حكيم شاه، إنه أُبقي عارياً ومغطى الوجه ومقيَّداً، وتعرَّض للركل كي يبقى مستيقظاً. وأضاف أنه في إحدى المرات ركلته امرأة تعمل محققة بينما كان زميلها الرجل ممسكاً به ليبقيه راكعاً على ركبتيه.

ووصف معتقل آخر في قاعدة باغرام واسمه مُعظَّم بيغ Begg ، عمره 35 عاماً، وكان المعتقلَ البريطاني الوحيد، كيف كان محتجزاً وسط مجموعة من حاويات الشحن المعدنية في القاعدة

الأميركية (صحيفة ذي أوبزرفر، 29 كانون الأول/ديسمبر 2002). وكان مسؤولون أميركيون قد اعترفوا بأن المعتقلين يُحضَّرون للتحقيق بالضرب الوحشي على أيدي الشرطة العسكرية الأميركية وجنود القوات الخاصة. وقد احتُجز المعتقلون في محاشر صغيرة وكانوا غالباً معصوبي الأعين، ويُقذَف بهم على الجدران، ويُقيدون بأوضاع مؤلمة، ويتعرّضون لأصوات زاعقة، ويُحرمون من النوم بتعريضهم لأنوار ساطعة، ويُجبرَون على الوقوف لفترات طويلة. وكثيراً ما كانوا يُرغمون على ارتداء أغطية فوق الرأس والوجه أو نظارات مرشوشة بالطلاء لحجب الرؤية. وحُرِم بعض السجناء المصابين بجروح من جراء المعارك من أدوية تخفيف الألم كوسيلة للتعذيب لانتزاع معلومات منهم.

وعلَّق مدير منظمة مرصد حقوق الإنسان في الولايات المتحدة جيمس فاينر James Feiner على ذلك بقوله: «كيف تستطيع الولايات المتحدة أن تنزل إلى مستوى استخدام الإرهاب في الحرب على الإرهاب؟ ما نوع هذا الانتصار؟ هذا غير قانوني ومقزِّز». وزاد من طامة التعذيب، ارتكاب مخالفات كثيرة أخرى للقانون الدولي. وقد حُرم مُعظَّم بيغ الذي اعتُقل في باكستان وهُرِّب إلى باغرام في أفغانستان، من رؤية مُحام أو ممثل للصليب الأحمر أو أي فرد من أسرته.

وكان دونالد رامسفلد قد احتج على عرض مشاهد لأسرى أميركيين في العراق [على قناة «الجزيرة»]، إلاَّ أنه لم يكترث للانتهاكات التي يرتكبها هو [وجنوده] ضد حقوق الإنسان. ولم تكن أحداث باغرام المرعبة إلاَّ جزءاً من الصورة. فمعسكر الاعتقال في منطقة خليج غوانتانامو الذي يُحتجز فيه مئات من المشتبه بهم الذين لم تُوجَّه إليهم أي اتهامات، يشكل خرقاً لما لا يقل عن 15 مادة من معاهدة جنيف الثالثة. أَضِف إلى ذلك الفظائع المرتكبة في ميادين القتال في كل من أفغانستان والعراق، ويتحمّل مسؤوليتها جنود أميركيون.

واحتُجز آلاف المعتقلين الذي أسرهم الأميركيون وحلفاؤهم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2002، في قلعة زيني قرب مدينة مزار الشريف في أفغانستان، داخل حاويات مغلقة لسيارات شحن تُركت تحت أشعة الشمس عدّة أيام. وعندما بدأ المعتقلون الذين كانوا يموتون من العطش والاختناق في الضرب بأيديهم على أبواب الحاويات، فتح جنود الجنرال عبد الرشيد دوستم Dostum حليف أميركا من مجموعة تحالف الشمال الأفغاني، نيران أسلحتهم الرشاشة على الحاويات. ولم تكد القافلة تصل إلى شبرغان حتى كان معظم المعتقلين قد فارقوا الحياة. ووقف جنود أميركيون من القوات الخاصة يتفرجون على إنزال الجثث، وطلبوا إلى رجال دوستم أن يتخلَّصوا منها بسرعة قبل أن تلتقط الأقمار الاصطناعية صوراً للمشهد. وأدلى أحد جنود تحالف الشمال في وقت لاحق بشهادة

قال فيها: «كنت شاهد عيان عندما كسر جندي أميركي عنق أحد الأسرى. كان الأميركيون يفعلون أي شيء يريدونه. لم تكن لدينا القوة لإيقافهم». وقال جندي آخر إن الأميركيين كانوا يقتادون الأسرى إلى الخارج ويوسعونهم ضرباً ثم يعيدونهم إلى السجن: «لكن أحياناً لم يُعادوا أبداً. اختفوا» (صحيفة ذي غارديان، 25 آذار/مارس 2003).

وحُمِّل عدد كبير من الذين بقوا على قيد الحياة، في الحاويات مع الجثث، ونُقِلوا إلى الصحراء. وشاهد حوالى 40 جندياً أميركياً من القوات الخاصة كيف أُلقي الأحياء والأموات في حُفَرٍ قبل أن يُقتل الأحياء رمياً بالرصاص. وكتبت صحيفة دي تسايت Die Zeit الألمانية: «لا يشك أحد في أن الأميركيين كانوا مشاركين [في جرائم القتل]. حتى على المستويات العليا لا توجد شكوك حول هذه القضية». وعلَّق الناشط جورج مونبيو George Monbiot الذي ساهم في نشر أنباء هذه الأحداث المسجلة في فيلم جيمي دوران Jamie Doran «مذبحة: قافلة الموت»، فقال:

ليس من الصعب إذاً أن نفهم لماذا حاربت الحكومة الأميركية أولاً لمنع تأسيس المحكمة الجنائية الدولية، وثانياً لضمان ألاَّ يصبح مواطنوها خاضعين لاختصاصها. وعلى الجنود (الأميركيين) الخمسة الذين جُرّوا أمس إلى أمام الكاميرا [إشارة إلى عرضهم عبر محطة «الجزيرة»]، أن يشكروا حُسن طالعهم لأنهم ليسوا أسرى لدى القوات الأميركية المقاتلة من أجل المدنية، بل لدى العراقيين «البرابرة اللاإنسانيين» [وتعمَّد أن يصف العراقيين بهذا الوصف، ليسخر من ادعاء الأميركيين الدفاع عن حقوق الإنسان].

واتهم أسرى حرب عراقيون سابقون في أواسط شهر أيار/مايو 2003، القوات البريطانية والأميركية بتعذيبهم لفترات طويلة. وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 20 أسيراً سابقاً تحدثوا عن تعرُّض الرجال للركل والضرب والصدمات الكهربائية في البصرة والناصرية. وأبلغ أحد باحثي المنظمة في تقريره عن رجل ضُرب طوال الليل وحُرِم من الماء حتى سالت دماؤه وكُسِرت أسنانه (صحيفة ذي غارديان، 17 أيار/مايو 2003).

ومن المفيد أن نتذكر ـ بعد تساقط جميع الذرائع ـ أن حرب عام 2003 شُنت بسبب انتهاكات العراق لحقوق الإنسان.

إساءة استخدام الأمم المتحدة

استخدمت الولايات المتحدة بصورة روتينية حق النقض في مجلس الأمن الدولي لإسقاط مشاريع قرارات لا تلائمها مثل مشروع القرار السوري (كانون الأول/ديسمبر 2002) الذي أدان إسرائيل لقتلها موظفين في الأمم المتحدة وتدميرها عمداً مستودعَ أغذية مخصصة للفلسطينيين (انظر: الفصل الحادي عشر). كما تجاهلت عملياتِ الاقتراع في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت تأتي بنتائج كاسحة ضد السياسة الأميركية. وتتمثل هذه الحقيقة بجلاء في الاقتراع السنوي الذي تجريه الجمعية العامة للأمم المتحدة وتعارض فيه الحصار الأميركي المفروض على كوبا (الجدول رقم 1)، وهي سياسة أميركية قالت منظمة الصحة العالمية عنها إنها خلّفت حصيلة مأساوية إنسانية من أرواح الشعب الكوبي[322]. وبذل البيت الأبيض كذلك، مساعي حثيثة ضد الجهود الدولية لاستخدام قرار الجمعية العامة رقم 377 المعروف بقرار «الاتحاد من أجل السلام»، لمناقشة موضوع الحرب على العراق في الجمعية العامة.

الجدول رقم ١

معارضة الأمم المتحدة للحصار الأميركي ضد كوبا

المجاميع العامة											
الجمعية العامة للأمم المتحدة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
ضد الحصار	٥٩	٨٨	١٠١	١١٧	١٣٧	١٤٣	١٥٧	١٥٥	١٦٧	١٦٧	١٧٣
مع الحصار	٣	٤	٢	٣	٣	٣	٢	٢	٣	٣	٣
متغيب	٤٦	٣٥	٣٣	٢٧	٢٠	٢٢	١٤	٢٣	١٥	١٦	١١
ممتنع عن التصويت	٧١	٥٧	٤٨	٣٨	٢٥	١٧	١٢	٨	٤	٣	٤

اليد الطُّولى عالمياً

تعطي العجرفة الأميركية التي تسهّل مثل هذا الاستهتار بالرأي العام العالمي، دفعاً قوياً للسياسات القائمة: «تغيير الأنظمة» وإعادة تكوين التحالفات السياسية على أساس انتهازي، والوجود العسكري المتوسّع في أرجاء العالم. فقد هبط حوالى 500 مظلي أميركي في شهر أيلول/سبتمبر 1997، وقبل

وقت طويل من حرب بوش المزعومة على الإرهاب، في سهوب كازاخستان في قلب آسيا الوسطى في إطار تمرين عسكري لدول متعددة شمل قوات من كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان والولايات المتحدة. وقد أمضى الجنود الأميركيون 19 ساعة في الطائرات للقدوم من ولاية نورث كارولاينا في رحلة تطلبت 3 عمليات تزوّد بالوقوف في الجو. وأوضح الجنرال جون شيهان John Sheehan من سلاح مشاة البحرية، سبباً رئيسياً للعملية: «أودّ أن أترك رسالة تقول إنه لا توجد أمة على سطح الأرض لا نستطيع الوصول إليها»[323].

واستخدمت الولايات المتحدة الطريقة نفسها لإخافة دول وإرغامها على الامتثال وتأييد حرب عام 2003. ووُعد القبارصة الأتراك بقدر من السيادة في قبرص حتى يضغطوا على تركيا لكي تسمح باستخدام قواعدها العسكرية لمهاجمة العراق. وتردّدت تلميحات إلى أن حصة من البترول العراقي ستُعرَض على روسيا إذا ظلّت ساكتة ولم تتحدَّ الولايات المتحدة في مجلس الأمن. وتعرّضت فرنسا وألمانيا للتجريح، ووُصفتا بـ «أوروبا القديمة» عندما تجرأتا على تحدّي سياسة واشنطن في العراق. وراح الاستراتيجيون الأميركيون يتساءلون عما إذا كان ينبغي دمج العراق والأردن معاً بعد النهاية الناجحة لحرب عام 2003. وتم تدريب موظفين لتحويل الاقتصاد العراقي من سيطرة الدولة إلى سوق حرة، وأُبلغ العالم أنه «إما أنْ يكون مع صدام حسين أو مع الولايات المتحدة»؛ وكانت الخطط لمهاجمة دول أخرى بعد سقوط صدام قيد الإنجاز. ولمّح توني بلير أمام مجلس العموم في 29 كانون الثاني/يناير 2003، إلى أن كوريا الشمالية ستكون الدولة التالية. وعندما سأله أحدهم متهكّماً، متى ستنتهي هذه العملية، أجاب بلير: «تتوقّف عندما يتم التعامل كلياً وبشكل صحيح مع الخطر الذي يهدّد أمننا»! كذلك، ظهرت مؤشرات على أنّ الولايات المتحدة، بمطالبةٍ حثيثة من إسرائيل، ستستهدف إيران بعد سقوط نظام صدام، وتثبيت أقدام إدارة عسكرية أميركية تفرض سيطرتها على بغداد[324]. وأصبحت سوريا بعد صدام بقليل في منظار التصويب الأميركي (انظر: الفصل السابع).

هاليبرتون وسواها

أشار البعض إلى أنّ غزو العراق واحتلاله سيكلِّفان دافع الضرائب الأميركي مبلغاً يصل إلى 200 بليون دولار برغم أمل بوش في شن حرب «رخيصة» ـ لكن مثل هذا الإنفاق يمثّل في الحقيقة فرصة ذهبية ترحب بها شركات أميركية كثيرة ـ وربما لم يكن من قبيل الصدفة، أن الرئيس بوش ونائب الرئيس تشيني مرشَّحان لتحقيق أرباح كبيرة. فلقد كانت شركة هاليبرتون مثلاً، التي سيعود

إليها [والعمل فيها] ديك تشيني، تتوقع أن تجني أرباحاً ضخمة جداً. وقد باعت هذه الشركة للعراق معدات أكثر من أي شركة أخرى عندما كان تشيني مديراً لها[325]. وثمة توقعات بأن تعود الأموال العراقية إلى ملء خزائن الشركة:

إن شركة هاليبرتون ، بصفتها أكبر شركة مقاولات لإنشاءات حقول النفط في العالم، تقف متحفّزة على أطراف النزاعات العالمية فتربح البلايين بينما تتنقّل من موقع صراع إلى آخر من تلك الصراعات التي تؤجج نارَها مؤامرات تفوح منها رائحة البترول. وتوظف هاليبرتون 85 ألف شخص في 100 دولة، وهو وجود لا يمكن تمييزه عن وجود الحكومة الأميركية نفسها. فهاليبرتون هي الفرقة الأجنبية للتكتّل العسكري الصناعي، وهي موجودة دائماً سواء أللتحضير للحرب أم للتنظيف بعدها[326].

ولشركة هاليبرتون امتداد عالمي هائل: روسيا، الفيليبين، ليبيا، الكونغو، هايتي، الصومال، أفغانستان، كوسوفو، العراق والجيش الأميركي. وتقدّم شركة براون أند روت التابعة لهاليبرتون منذ عام 1992، الجزء الأعظم من الخدمات اللوجستية للجيش الأميركي، فتبني المعسكرات وتطهو الطعام وتنظف الأرضيات وتشحن السلع وتصون شبكات المياه: أي إن براون أند روت تضع تحت تصرف البنتاغون فيلقاً خاصاً كاملاً من المهندسين وعمال الصيانة وغيرهم من موظفي الإسناد[327]. وقد حققت الشركة أرباحاً ضخمة في يوغوسلافيا السابقة: لقد أرسلت شركة براون أند روت إلى الحكومة الأميركية بين عامي 1995 و2000، فواتير بقيمة 2.2 بليون دولار لقاء خدمات الإسناد اللوجستية في كوسوفو، فكان عقدُ الخدمات هذا الأغلى في تاريخ الولايات المتحدة[328].

وستجني هاليبرتون وشركات أميركية أخرى أرباحاً هائلة من حرب عام 2003 وما بعدها (انظر أيضاً: الفصل الثالث). فتشيني وزمرته كانوا يعرفون مكان أفضل الميزات التجارية:

كان ديك تشيني كبير المدراء التنفيذيين وأكبر مساهم منفرد في شركة هاليبرتون عندما غادر ليتولى مسؤولية جورج بوش. تجارته هي الحرب وسيصوغ السياسة الأميركية بشكل يضمن نجاح تجارته. وستنال هاليبرتون نصيباً كبيراً من الـ 200 بليون دولار التي تمثِّل كلفة بقاء القوات التي غزت العراق واحتلّته، وحصةَ الأسد من عقود إعادة إعمار البنية التحتية في ما بعد. ثم سينتقلون إلى موقع الكنز التالي من أرباح الأزمات المصطنعة، والأرجح أنّهم وصلوا بالفعل...

وهكذا، يصبح من المنطقي أن تطالب حكومة الرئيس بوش بتخصيص كل خدمة ممكنة في القوات المسلحة الأميركية ـ سواء أكانت اختصاصاً مدنياً أم عسكرياً ـ وسيفقد مئات آلاف الأشخاص

من عسكريين ومدنيين وظائفهم كي تستطيع هاليبرتون وغيرها من أهل الجشع، تأمين مزيد من العقود. ولنقُلْها بدون مجاملة: ينظر تشيني وزمرته إلى الحرب كترتيب تعاقدي[329].

وتربط دونالد رامسفلد، في السياق نفسه، علاقة صداقة حميمة بشكل خاص مع فرانك كارلوتشي Frank Carlucci، وهو وزير دفاع سابق ويرأس حالياً مجموعة كارلايل Carlyle Group، وهي تجمُّع استثماري له حصة كبيرة في شركة تعهُّدات يونايتد دفنس United Defense. ويضم مجلس إدارة مجموعة كارلايل، جورج بوش الأب وجيمس بيكر وزير الخارجية الأسبق. وقد أدخل برنامج واحد فقط ـ هو نظام مدفعية كروسيدر ـ مبلغَ بليوني دولار إلى خزائن كارلايل في دفعة أولى على العقود الحكومية. ويدير الفرعَ الأوروبي لمجموعة كارلايل رئيس الوزراء البريطاني السابق جون ميجر John Major . وقد قرَّرت وزارة الدفاع البريطانية في أواخر عام 2002 اعتبار مجموعة كارلايل «عارضاً مفضَّلاً» في عطاءات دائرة الأبحاث العلمية في الوزارة.

ويصف دان بريودي Dan Briody في كتابه المثلث الحديدي The Iron Triangle، كيف تُحقق مجموعة كارلايل أرباحاً طائلة في مجالي الأمن والدفاع. ويُظهِر كل ذلك العلاقةَ النفعية المتبادلة بين السياسة الأميركية وتطلُّع الشركات إلى الأرباح التي يمكن تحقيقها من خلال الحرب، وتكون النتيجة الطبيعية لذلك أن تتوفّر للحكومات الأميركية حوافز على التوسّع في مغامراتها العسكرية التي تشكّل في الأساس السبب الحقيقي لوجود مجتمع متعسكر إلى درجة عالية، يجني فيه كبار السياسيين أرباحاً مالية من كل عدوان جديد.

حتمية النفط

من المحتَّم في مثل هذه الظروف، أن يشكّل مورد البترول الدولي جزءاً من الصورة، لأن الآلة الحربية الحديثة تسير على البترول. وكانت الحكومة الأميركية في وقت من الأوقات تتفاوض مع حركة طالبان لحماية ممرّات البترول عبر أفغانستان. ومن المثير للاهتمام أن حركة طالبان نظرت إلى محادثاتها مع الولايات المتحدة نظرة جدية إلى درجة أنَّها عيَّنت ليلى هلمز Laila Helms، ابنة شقيق مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأسبق ريتشارد هلمز Richard Helms، وكيلة أعمال لها. وكان بعض أفراد الحكومة الأميركية في ذلك الوقت يعتبرون حركة طالبان ـ التي يُعرف عنها ارتكاب انتهاكات مريعة لحقوق الإنسان ـ «مصدراً للاستقرار في آسيا الوسطى»، فقط لأنها

قادرة على حماية خط الأنابيب الضخم الذي «قد» يمرّ عبر الأراضي الأفغانية، في يوم ما، لنقل البترول من الحقول الغنية في آسيا الوسطى السوفياتية سابقاً إلى المحيط الهندي.

وأعلن بنك التنمية الآسيوي في شهر تموز/يوليو 2002، أنه سيموّل دراسةَ جدوى لخط أنابيب للغاز يمتد من تركمانستان إلى باكستان عبر أفغانستان. وكانت الولايات المتحدة قد وضعت عينها بالفعل على تلك الإمكانيات، وحضر ممثل عن الولايات المتحدة المحادثات، وذكرت الأنباء أنَّ واشنطن «مهتمة جداً بأن تتولى الولايات المتحدة تطوير مصادر الطاقة في المنطقة».

وكانت الولايات المتحدة تدعم أيضاً مشروع بناء خط أنابيب تنفّذه مجموعة شركات بقيادة شركة بريتش بتروليوم يمتد مسافة 1720 كيلومتراً عبر تركيا وجورجيا وأذربيجان لنقل النفط الأذربيجاني إلى الأسواق الغربية. وكانت واشنطن، في الوقت نفسه، تشجع على زيادة إنتاج البترول في أفريقيا الغربية بنسبة كبيرة، كما كانت تشجع نيجيريا على الانسحاب من منظمة أوبك، لتخفيض سيطرة هذه المجموعة على أسعار النفط العالمية وتعزيز مقدرة أميركا على الوصول إلى موارد الطاقة في العالم أجمع. وكان نائب رئيس العلاقات العامة في شركة الطاقة العملاقة يونوكال Unocal جون ماريسكا John Maresca، قد أكد أمام إحدى لجان مجلس النواب الأميركي في عام 1998، أهمية الاحتياطيات الضخمة من البترول والغاز في الجمهوريات السوفياتية السابقة في آسيا الوسطى. وشدَّد على أهمية الدعم الأميركي لضمان نشوء «أجواء ملائمة للاستثمار» وتطبيق «إصلاحات اقتصادية» في المنطقة.

وكانت الولايات المتحدة في شهر حزيران/يونيو 2002، تشن حرباً سرية في مقدونيا بعينٍ متيقِّظة على «المعبر» الجغرافي الذي يشمل بلغاريا ومقدونيا وألبانيا، والمؤهَّل لأن يكون ممراً للنقل والاتصالات وأنابيب البترول بين البحر الأسود والبحر الأدرياتيكي. ومن الأهداف الرئيسية التي سعت إليها واشنطن، إقامة «تشكيلة من المحميات» على امتداد الممرات الاستراتيجية في البلقان لحماية خطوط الأنابيب. وقد كان للتغلغل العسكري والاقتصادي الأميركي، هنا كما في آسيا الوسطى، غرض رئيسي هو ضمان الوصول إلى موارد ضخمة للطاقة ولتخفيف اعتماد أميركا في ذلك الوقت على إمدادات البترول من منطقة الشرق الأوسط القابلة للانفجار.

كانت الولايات المتحدة عازمة على السيطرة على موارد الطاقة العالمية حيثما تستطيع. وقد نفَّذت كازاخستان في 17 أيار/مايو 2000 صفقة اختلفت الآراء بشأنها، فباعت جزءاً من حصتها في مشروع تنغيز شفر أويل Tengiz Chevroil الضخم لشركة البترول الأميركية شفرون، في الوقت نفسه الذي أعلن فيه مسؤولون أميركيون عن أكبر اكتشاف بترولي منذ عشرين سنة في بحر قزوين

قبالة سواحل كازاخستان. وبدأت التوترات السياسية تتصاعد في المنطقة عندما تبيَّن أن واشنطن مصممة على منع إيران وروسيا من الوصول إلى هذا المورد النفطي الهام. كما انفجرت فضيحة سياسية في شهر تموز/يوليو عندما عُلِم أن رئيس كازاخستان نزار باييف Nazar Bayev ربما تلقى حصة كبيرة من مبلغ 35 مليون دولار دفعتها 3 شركات بترول أميركية كبرى لقاء إتمام عملية البيع في شهر أيار/مايو، وهي أموال حُولت إلى حسابات مُرقَّمة في مصارف سويسرية:

سلَّطت هذه الفضيحة الأضواء على الأساليب التي تتبعها شركات الطاقة الغربية الكبيرة لانتزاع حقوق الحفر في بحر قزوين وسهوب كازاخستان، حيث قد ينافس مجموع احتياطيات البترول والغاز [الموجودة فيها] احتياطيات الشرق الأوسط[330].

وأفادت الأنباء في شهر آذار/مارس 2002، أن وحدات من القوات الخاصة الأميركية موجودة في كازاخستان وتدرب شباناً محلّيين يُنتظَر أن يصبحوا حراساً لحماية مصالح الطاقة الأميركية المتزايدة في المنطقة. وكان من المثير للاهتمام أيضاً أن مليونير البترول هارولد ستيفنس Harold Stevens من تكساس، كان ينقّب في إسرائيل بحثاً عن البترول لاعتقاده بوجود احتياطي من أكبر الاحتياطيات في العالم.

الاقتصاد الـمُعسكَر

تتمتع طموحات الشركات الأميركية الكبرى بحماية عسكرية تُنفَق عليها مبالغ طائلة بلغت حوالى 400 بليون دولار سنوياً في عام 2003. وتُصرف بلايين الدولارت بتواطؤ بريطاني على مشروع يُسمى «ابن حرب النجوم»، وهو عبث تكنولوجي يُفترض فيه أن يحمي الولايات المتحدة من هجوم صاروخي، لكنه يرمي من وجهة نظر أكثر واقعية إلى ضخّ الأموال في جيوب الشركات الأميركية الكبرى. وقرر دونالد رامسفلد أن الأمن القومي الأميركي في الفضاء لا يحظى باهتمام كافٍ، في إشارة إلى خدعة «حرب النجوم» التي كانت مصدر رزق آخر للجشعين المتكسّبين. وقد كان سلاح الجو الأميركي في شهر شباط/فبراير 2003 «يلهو» بألعاب كومبيوترية فضائية كي يُوحي إليهم بأفكار عن المكان الذي يجب أن تذهب إليه الدفعة التالية من بضعة بلايين من الدولارات.

وأُعطيت في شهر شباط/فبراير 2003 بعض التلميحات عن الإنفاق الأميركي على التجهيزات العسكرية خلال عام 2003 (في الوقت الذي لم تكن فيه كلفة الحرب على العراق قد حُدِّدت بعدُ كما قِيل)، وكُشِف النقاب عن بعض البنود لكن ليس عن اللائحة الكاملة:

ـ طائرات تجسس من غير طيار: 1 بليون دولار؛

ـ أجهزة بوينغ لتحويل القنابل العادية إلى قنابل موجَّهة بالليزر: 1.1 بليون دولار؛

ـ 23 طائرة إضافية من طراز رابتور Raptor : 4.6 بلايين دولار؛

ـ طائرات مقاتلة من طراز أل.أم.سي. ف - 35 L.M.C. F-35 : 4.6 بلايين دولار؛

ـ طائرات مروحية من طراز أوسبري ف. 22 Osprey V.22 لسلاح مشاة البحرية: بليونا دولار؛

ـ تعديل غواصات ترايدنت Trident ، بحيث تحمل كل منها 150 صاروخ كروز من طراز توماهوك: 1 بليون دولار؛

ـ 6 سفن: 8.6 بلايين دولار؛

ـ تطوير أنظمة الاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية: 290 مليون دولار.

وكان ذلك يعني أن الولايات المتحدة اعتزمت إنفاق حوالى 70 بليون دولار على المعدّات فقط، من دون وجود أي قرارات بشن حرب، وهو ما يفوق مجمل الإنفاق العسكري لأي دولة كبيرة أخرى. وأعلن الرئيس بوش زيادة الإنفاق العسكري والأميركي بنسبة 15 في المئة، وهي أكبر زيادة منذ 20 عاماً، ليعادل أكثر من ضعف المبالغ التي ينفقها العسكريون في الاتحاد الأوروبي بكامله. وتقرر أن تكون الزيادة 36 بليون دولار في عام 2002، و48 بليون دولار في عام 2003، و120 بليون دولار على امتداد السنوات الخمس التالية، بحيث يبلغ المجموع مبلغاً مذهلاً هو تريليونا دولار. واعتبر رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة الجنرال ريتشارد مايرز Richard Myers أن هذا الإنفاق غير كاف، وحثّ على زيادة ميزانية الدفاع الأميركية بنسب أعلى.

وأشارت ردود فعل وسائل الإعلام على هذه المستويات من الإنفاق العسكري، إلى غلواء الفلسفة العسكرية الأميركية، ومن عناوينها:

«مسلَّحون حتى الأسنان» («هل يقوم (بوش) بخلق قوة تكاد تكون أعتى مِمَّا يصلح لها؟»)؛

«سيضع بوش أموال الأميركيين في الدفاع حيثُ يوجد فمه» («الخطة محفوفة بالمخاطر من وجهة النظر السياسية»)؛

«المُسلَّح الأعظم والبقية». (سفير الولايات المتحدة لدى الحلف الأطلسي نيكولاس بيرنز Nicholas Burns : «للأسف لم يتقدّم الحلفاء بسرعتنا نفسها... قد لا نعود قادرين على القتال معاً بفعالية في المستقبل»)؛

«تدّعي الصين أن الولايات المتحدة تريد «الهيمنة العسكرية» على العالم»؛

«سيعين البنتاغون جنرالاً ليتولى مسؤولية الفضاء»[331].

وقد وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والزعيم الصيني جيانغ زيمين Jiang Zemin في 16 تموز/يوليو 2001، معاهدة للإعراب عن رفضهما لهيمنة الولايات المتحدة على العالم، وهو وضعٌ يُتوقع له أن يصبح أكثر إلحاحاً في السنوات القادمة. وأكد الزعيمان أن المعاهدة «ليست موجَّهة ضد أي دولة ثالثة»، إلاَّ أنها أبرزا بوضوح انزاعجهما من التفرد الأميركي في الشؤون الدولية. واقترح بوتين أيضاً إلغاء الحلف الأطلسي وتشكيل كيان دفاعي أوروبي شامل يضم روسيا، مكانه. وقال إن توسيع الحلف الأطلسي يعني ببساطة أن هذه المنظمة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة تقترب أكثر فأكثر من الحدود الروسية: «ستستمر الانقسامات حتى تتشكل منطقة أمنية واحدة في أوروبا». وكانت الاتفاقية الروسية ـ الصينية المسماة «معاهدة حسن الجوار للصداقة والتعاون»، خالية من أي فعالية حقيقية، ورمزية إلى حدّ كبير، ولم يكن لها أي مفعول للحد من الهيمنة الأميركية أو قوة الاقتصاد الأميركي: بلغ حجم التجارة بين الصين وروسيا في عام 2000، 8 بلايين دولار، في حين وصل بين الصين والولايات المتحدة إلى 110 بلايين دولار!

«روما الجديدة» بعد الخصخصة

كان المحلّلون والمنظّرون الغربيون يناقشون في شهر أيلول/سبتمبر 2002، التحرك المنسَّق نحو الحرب، حيث لم تستطع أيّ دولة مقاومة قوة دفع الأطماع الأميركية. وتحدث كريستوفر ووكر Christopher Walker في جريدة ذي إندبندنت اللندنية، في عدد 15 أيلول/سبتمبر 2002، عن الولايات المتحدة التي تسير وحدها و«تدوسنا جميعاً»؛ وتساءل جوناثان فريدلاند Jonathan Freedland في صحيفة ذي غارديان، في عدد 8 أيلول/سبتمبر 2002، عما إذا كانت أميركا هي «روما الجديدة»:

شعار الساعة هو الامبراطورية. وبينما تمشي الولايات المتحدة نحو الحرب لا يبدو أن هناك شعاراً آخر يعكس حجم القوة الأميركية واتساع طموحها... وهناك عامل واحد أخير يُخيف الأميركيين من المقارنة بين أنفسهم وروما: تلك الامبراطورية انحطّت وانهارت. ويقول المؤرخون إن هذا ما يحدث لجميع الامبراطوريات...

ويطيب لمناوئي أميركا أن يعتقدوا أن عملية في العراق قد تثبت أن الولايات المتحدة تسقط في الإغواء الذي قضى على روما: التوسع أكثر مما ينبغي. ولكن، من المحتمل بالمقدار نفسه، أن تكون

الولايات المتحدة تدخل الآن إلى ما يشبه المرحلة الثانية من تاريخ روما الامبراطوري عندما سئمت من الحكم غير المباشر عن طريق حلفائها، وقرّرت إتمام المهمة بنفسها.

ما كان واضحاً هو أن أميركا أصبحت «بلطجي الملعب»[332] وداعية حرب ودولة عدوانية لا صبر لها على المفاوضات والدبلوماسية، ولا ترضى إلاَّ بتحقيق طموحاتها بالاستخدام اللامحدود للقوة العسكرية الساحقة. وما يكمن خلف هذا الموقف القاسي أساساً، هو السعي الدؤوب إلى السيطرة على موارد الطاقة في العالم، وما يرتبط به من هدف إخضاع العالم لهيمنة الشركات الكبرى.

وصدر بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001 بفترة قصيرة، تقرير مراجعة الوضع الدفاعي للولايات المتحدة QDR التي تُجرى مرة كل أربع سنوات، وجاء فيه أن من أهم الأولويات «الوصول إلى الأسواق الرئيسية والموارد الاستراتيجية» عن طريق «استبعاد سيطرة جهة معادية على مناطق حسّاسة». وكانت الرسالة واضحة آنذاك مثل وضوحها في عام 2003، أي إنّ الولايات المتحدة تأخذ ما تشاء من أي جهة تملكه. وقد يناشد بلير واشنطن بأسىً أنْ تستمع إلى مخاوف العالم[333] من دون أن يدرك أنّ دوره يفقد وزنه أكثر فأكثر[334]. فما كان له وزن راجح هو أهمية الشركات الأميركية في تفكير البيت الأبيض: هذه الأهمية التي كانت تدفع بلا هوادة نحو خصخصة المؤسسة العسكرية.

لقد اتضح بحلول عام 2003، أنَّ البنتاغون لا يستطيع الذهاب إلى الحرب من دون مساعدة شركات المقاولات العسكرية الخاصة، وهو تطور لافت للنظر بالمقارنة مع الزمن الذي كانت فيه الشركات الخاصة تقدّم المعدات العسكرية لا أكثر. ويوصَف المقاولون العسكريون الجدد الذين ينتمي بعضهم إلى الشركات الكبرى الـ 500 حسب تصنيف مجلة فورتشن Fortune ، بأنهم «الوجه التجاري الجديد للحرب»، ما يمحو «الخطوط الفاصلة بين العسكري والمدني»، ويوفّر «بدائل عن جنود الخدمة الفعلية للقيام بكل الأعمال من الإسناد اللوجستي إلى التدريب الميداني والمشورة القتالية»[335].

وساعدت شركات مقاولات خاصة في الكويت، في إجراء تدريب بالذخيرة الحية للقوات الأميركية، بينما استؤجرت شركة أخرى لحراسة الرئيس الأفغاني حميد قرضاي. وتعمل بعض الشركات بموجب عقود كوكلاء تجنيد أو كمدرّبين في صفوف فيلق إعداد ضباط الاحتياط، فتتولى الشركات نفسها اختيار الجيل الجديد من العسكريين وتدريبهم. وقد طُلب إلى بعض المتعهّدين الذين يعملون في الواقع كمرتزقة، أن يذهبوا إلى أماكن مثل البوسنة ونيجيريا ومقدونيا وكولومبيا. وتفاخِر

إحدى هذه الشركات وهي شركة الموارد [البشرية] العسكرية المحترفة MPRI بأن «لديها جنرالات أكثر من الموجودين في وزارة الدفاع».

ولا تقول شركات المقاولات العسكرية التي تعمل في سوق يبلغ حجمها 100 بليون دولار سنوياً، لمساهميها الكثيرَ عن نشاطاتها، ولكنَّها تكسب صفقات أكثر بصورة مطّردة. وتحدث أحياناً خلافات حول دور هذه الشركات لأن موظفيها ليسوا مُجبَرين على تلقي أوامر من كبار الضباط أو مراعاة أصول السلوك العسكري، فلا ولاء لهم إلاَّ لعقود توظيفهم، فتكون النتيجة أنهم مُخوَّلون استغلال الظروف المحلية من دون التقيّد بضوابط التسلسل التقليدي للقيادة. وقد اكتُشِفت علاقات لموظفي شركات مقاولات عسكرية أميركية بحلقة رقيق أبيض ضمت نساء شابات في البوسنة، وعمليات تطهير عرقي في كرواتيا، وإسقاط طائرة مبشّر أميركي عَرَضاً في بيرو.

وتُعتبر شركة الموارد [البشرية] العسكرية المحترفة، أشهر شركات التعهدات العسكرية، وتعمل مع البنتاغون ووزارة الخارجية، وقد قدَّمت المدرّبين لقاعدة ليفنورث Leavenworth العسكرية وهيئة دوريات الجو المدنية، وصمَّمت دورات تدريبية في معسكرات فورت سيل Fort Sill وفورت نوكس Fort Knox وفورت لي Fort Lee وغيرها من المراكز العسكرية. بل إن هذه الشركة صاغت نظريات عسكرية للبنتاغون بما فيها ملف تدريبي ميداني بعنوان «الدعم الذي يقدمه المقاولون في ميدان المعركة»، تشرح فيه بالتفصيل كيف ينبغي على الجيش الأميركي أن يتعامل مع شركات التعهدات الخاصة مثلها هي[336].

وتسير وزارة الدفاع في بريطانيا على الطريق نفسه، فتدخل في متاهة من الشراكات مع مؤسسات تجارية في أعمق عملية تغيير تشهدها المؤسسة العسكرية البريطانية منذ أكثر من قرن. ويجري نقل مسؤوليات التدريب والعمليات اللوجستية والتموينية إلى شركات كبيرة تعمل الآن في مجالات كثيرة كان يفترض فيها سابقاً أن تكون حكراً على الدولة. كذلك، تُسلَّم شركةُ تعهّدات خاصة مسؤولية إدارة الملفات السرية للقوات المسلحة البريطانية التي تغطي إيرلندا الشمالية وعمليات الخليج ومناطق كثيرة تاريخية حسّاسة. ولم يكن هناك مناص من أن تضع شركات أميركية يدها في هذا المجال أيضاً. فقد تمَّ التعاقد مع شركة هاليبرتون لإعادة بناء حوض سفن ديفنبورت Devenport في مدينة بليماوث Plymouth . وقال المكتب الوطني للمحاسبة في عام 2002، إن السعر ارتفع من 505 ملايين جنيه إلى 933 مليون جنيه، ويُتوقع أن يزداد أكثر. وثمّة قضية أخرى تتعلّق بشراء طائرات هليكوبتر أميركية من طراز أباتشي وعقدٍ مع شركة خاصة لتدريب الطيارين.

وقال ضابط بريطاني معلّقاً في تصريح أدلى به لصحيفة ذي أوبزرفر في 12 آذار/مارس 2003: «طائرات الهليكوبتر جاهزة، لكن ليس هناك طيارون. لم يجرِ تدريبهم، ولا أظن أنهم سيكونون جاهزين قبل ثلاث سنوات. هذه فضيحة، وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن الوزارة ماضية في الخصخصة الكاملة».

ديموقراطية للتصدير؟

من المبادئ التي تدّعيها الولايات المتحدة لسياستها الخارجية، نشرُ «الديموقراطية» حول العالم. وهكذا، يصبح عراق «ديموقراطي» نبراساً للدول الأخرى في الشرق الأوسط (لاحظ مراقبون كثيرون أن الولايات المتحدة تفضّل الديكتاتوريات والمَلَكيات الإقطاعية التي يمكن الركون إليها أكثر من الشعوب غير المنضبطة التي قد تنتخب أشخاصاً من غير المرغوب فيهم [أميركياً]). ويصبح من المهم في ظل هذه الظروف إلقاء نظرة على طبيعة الديموقراطية الأميركية.

استولى جورج و.بوش نفسه على الرئاسة في ما اعتبره كثيرون انقلاباً سهَّلته المحكمة العليا. لقد كان المسرح مُعَدّاً بشكل جيد. فقد طلبت كاثرين هاريس Katherine Harris الرئيسة المشارِكة لحملة بوش الانتخابية وسكرتيرة الدولة المسؤولة عن الشؤون الانتخابية في ولاية فلوريدا التي لها تأثير قوي في نتائج الانتخابات، في صيف عام 1999، إلى شركة داتابيس تكنولوجيز Database Technologies ، أن تشطب من قوائم الناخبين في فلوريدا أسماء جميع الأشخاص الذين «يُشتبه» بأنهم ارتكبوا جريمة ما في الماضي. وسُرعان ما شُطبت أسماء آلاف المواطنين السود الذين ارتكبوا جرائم في الماضي من قوائم الناخبين أسوةً بكثيرين غيرهم. ونُحِّيت أيضاً أسماء أشخاص «لتشابهها» مع أسماء مجرمين معروفين أو لتطابق تواريخ الميلاد أو تقارب أرقام الضمان الاجتماعي. وأُبلغت شركة داتابيس التي تلقّت 4 ملايين دولار لقاء أتعابها، أنَّ تطابقاً بنسبة 80 في المئة من المعلومات ذات العلاقة يكفي لشطب اسم ناخب من القوائم. وأضرَّ ذلك بالمرشح آل غور Al Gore الذي كان يتوقع أن يحصل على 90 في المئة من هذه الأصوات ـ أي أكثر من جورج و.بوش ـ، وهي حقيقة كانت معروفة جيداً لدى كاثرين هاريس وجيب بوش Jeb Bush حاكم ولاية فلوريدا أخي جورج، حيث شُطبت أسماء 173 ألف ناخب شرعي من قوائم الناخبين.

وكانت كاثرين هاريس المدعومة من جيب بوش، أكثر حماسةً، فقد شجعت شركة داتابيس على استخدام قائمة مزورة قدَّمتها ولاية أخرى، فشُطبت أسماء مجرمين سابقين كانت أسماؤهم قد أُعيدت

إلى لوائح الناخبين، كما شطبت أسماء أشخاص كثيرين لم يرتكبوا إلاَّ تجاوزات بسيطة كمخالفات المرور أو رمي نفايات في الشارع. وقد وُسِّعت شبكة اصطياد الأسماء المرشحة للشطب إلى درجة أن المشرفة على العملية الانتخابية في مقاطعة ماديسون Madison County ، تسلَّمت تبليغاً بأنها ممنوعة من الإدلاء بصوتها. وكانت النتيجة النهائية أن حصل بوش على 537 صوتاً أكثر من آل غور، لكنْ بعد شطب أسماء مؤيدي غور المرجّحين من قوائم الانتخاب والقيام بممارسات كثيرة مخالفة للقانون تغاضت عنها كاثرين هاريس. وأجرت صحيفة نيويورك تايمز في شهر تموز/يوليو 2001، تحقيقاً كشف أن العدَّ [فرز الأصوات] شمل 680 صوتاً غير قانوني ذهب معظمها إلى بوش، كما أظهر مخالفات كثيرة أخرى: أوراق اقتراع غير مؤرخة؛ أوراق اقتراع للخارج تحمل أختام البريد الداخلي في الولايات المتحدة؛ أوراق اقتراع من ناخبين غير مسجّلين؛ أوراق اقتراع وصلت بعد إغلاق صناديق الاقتراع؛ أوراق اقتراع من الخارج أُحصِيت مرتين فَوصل المجموع إلى أكثر من 800 ورقة اقتراع أُحصيت «خطأً» وذهب معظمها إلى بوش.

وعندما بدا، برغم كل ذلك، أنَّ آل غور كان على وشك الانتصار على جورج و.بوش في عدٍّ إجباري جديد للأصوات، أمرت المحكمة العليا بوقف العدّ ونُصِّب بوش رئيساً: لقد وصل بوش إلى السلطة عن طريق التلاعب غير القانوني بنتائج الاقتراع برغم أن آل غور حقق أغلبية كبيرة في مجمل أصوات الناخبين في كافة أرجاء الولايات المتحدة[337].

وللديموقراطية الأميركية نقائص كثيرة أخرى غير استعداد المحكمة العليا للمشاركة في انقلاب انتخابي. فقد لاحظ أميركيون كثيرون ومراقبون أجانب، طبيعة النظام الأميركي الذي تتحكّم فيه الطبقة الغنية من الناس، وحيث يشتري المالُ السلطةَ السياسية بدون حياء. ومن المثير للاهتمام أن شركات خاصة ترفض في أحيان كثيرة إجراء عمليات تدقيق أمنية للمعلومات المخزَّنة في أنظمتها الإلكترونية، تُستأجر لإدارة أنظمة الانتخاب عن طريق الكومبيوتر، مما يزيد فرص الاقتراع غير الشرعي وغير القانوني وظهور نتائج خاطئة مع غياب معهود لأنظمة الرقابة الملائمة. وهناك أيضاً قضية إعادة رسم حدود المقاطعات الانتخابية.

وترمي عملية إعادة تحديد المقاطعات الانتخابية، إلى المحافظة على توزيع عادل لأعداد الناخبين عن طريق مراعاة التغييرات الديموغرافية. ويتولّى الإشرافَ والمراقبة في معظم الدول التي تتم فيها هذه العملية الضرورية، موظفون مستقلّون، أما في أميركا فتكون العملية تحت إشراف السياسيين المحليين لكل ولاية. وتقوم الأحزاب في أميركا عادة بالتلاعب بحدود المقاطعات

الانتخابية لزيادة عدد المؤيدين في مقاطعة ما لضمان منافع حزبية معيَّنة. ويقول أحد المعلقين: إن ذلك يؤدِّي إلى نشوء مقاطعات انتخابية ذات أشكال عجيبة غريبة تتراوح بين الكعكة المستديرة والبقع المتناصرة على ورقة رورشاخ للاختبارات النفسية [338] Rorschach test.

ويعني ذلك أن الحزب الحاكم يغشّ عامة. فقد تدبَّر الجمهوريون مثلاً في ولاية فلوريدا المقسَّمة بالتساوي بين الحزبين، أمر الفوز بـ 17 مقعداً مقابل 8 مقاعد للديموقراطيين. لكنَّ الحزبين يعقدان صفقات في أحيان كثيرة لحماية السياسيين الذين لهم مناصب بالفعل. وتكون النتيجة أنْ تبقى بعض المقاعد مؤمَّنة للجالسين عليها إلى درجة أنَّ المرشحين يخوضون الانتخابات من أجلها من دون منافسة كما هو شأن 10 مقاعد في ولاية فلوريدا. (ماذا قال بعض الزعماء الأميركيين عن انتخابات العراق التي تمّت من دون منافسة؟). ولا يفعل القانون شيئاً لوقف هذا الغش، بل إن قانون حقوق الانتخاب الذي يشجع على وجود مقاطعات انتخابية ذات أغلبية وأقلية، يعطي عذراً جيداً للغش. ففي ولاية إيلينوي Illinois، هناك المقاطعة الانتخابية الرابعة ذات الشكل الغريب مثل السندويتش، ضمّوا فيها امتدادين سكانيّين منفصلين بحجة تجميع الديموقراطيين ذوي الأصول اللاتينية معاً. ويستخدم بعض المسؤولين الحزبيين برامج كومبيوترية معيَّنة ليقرروا كيف ستتم مرحلة الغش التالية. وتتحوّل الديموقراطية في مثل هذه الظروف إلى مهزلة لا أكثر.

وتتحدَّد أيضاً طبيعة النظام السياسي الأميركي من خلال أولوياته في شؤون الميزانية. ومن المثير للاهتمام، وإنْ يكن لا يُلاحَظ كثيراً، أنه في الوقت الذي تُنفق فيه الولايات المتحدة 400 بليون دولار سنوياً على «الدفاع» وتستعد لشنّ حرب غير شرعية ستتكلف 50 بليون دولار حسب تقديرات متحفظة، كانت مدينة نيويورك تنحدر نحو الإفلاس. فقد كانت دُور الرعاية النهارية للمسنين تُغلق مما حدا بكبار السن إلى التظاهر ورفع الشعارات، كما تقرّر إغلاق 8 مراكز لمصلحة الإطفاء، ولم تكن أيّ من الخدمات العامة في منأى عن الخطر:

كانت جميع خدمات المدينة مهدَّدة بالتوقّف أو التخفيض، من الحراسة في وسائل النقل إلى تقليم الأشجار. هناك خطط لإنقاص عدد موظفي القطاع العام في كل دائرة، وخفض خدمات رعاية الأيتام والتعليم المسائي وساعات عمل المكتبات والدعم العائلي، وإلغاء 2500 وظيفة في مراكز الرعاية النهارية للأطفال[339].

وتقرر رفع أجور مترو الأنفاق والباصات أسوة بتذاكر حديقة الحيوان. وكانت معدلات البطالة في ارتفاع، كما زاد بشكل كبير عدد المشردين في الشوارع، وصار أناس لا حصر لهم ينامون في

العراء ملتحفين أكواماً من البطانيات والورق المقوَّى. وكان 37 ألف شخص ينامون في ملاجئ نيويورك، وهو أعلى رقم من نوعه في السجلات. وتضاعف عدد الأُسر المشردة التي تنام في الملاجئ أكثر من مرتين منذ عام 1998. وقال جيمس إنمان James Inman البالغ 54 عاماً، والذي أُعطي وجبةَ عشاء عيد الشكر في مركز إرسالية دينية في حي مانهاتن: «يزداد الأمر سوءاً هناك في الخارج. كل الملاجئ ممتلئة». وأدى تخفيض عدد رجال الشرطة إلى ارتفاع معدلات جرائم عنف معيَّنة. ودُعي مسؤولون كبار في قطاع التعليم إلى المسكن الرسمي لعمدة نيويورك مايك بلومبرغ Mike Bloomberg ـ المعروف باسم «مايك السكّين» ‘Mike the Knife’ لأنه انتُخب كي يحكم نيويورك كشركة تجارية ـ لمناقشة تخفيض ميزانيات التعليم في وقت كانت فيه المدارس مزدحمة فوق طاقتها، بينما كان المعلمون يكافحون لتدبّر أمورهم بقدرةٍ شرائية متدنية.

وكان من المتوقع أن يرتفع العجز المالي للمدينة من 1.2 بليون دولار إلى 6.4 بلايين دولار بحلول عام 2003، وهو اتجاه تسبَّبت فيه جزئياً السياسات الضريبية لبلومبرغ. فقد قدَّم تشريعاً لتخفيض ضرائب الدخل يستفيد منه الأغنياء. فالشخص الذي يكسب 24 ألف دولار في السنة يربح 74 دولاراً في ضريبة الدخل مقابل ارتفاع إيجار سكنه بأكثر من 300 دولار بعد أن وزّع أصحاب المباني السكنية زيادة ضريبة العقارات على المستأجرين. وبالمقابل، يكسب شخص يبلغ دخله السنوي 180 ألف دولار، وهو معدل دخل أصحاب الأملاك، مبلغ 1200 دولار في ضريبة الدخل. ووصفت مجموعة «مشروع المدينة»، وهي منظمة تراقب شؤون الميزانية، إجراءات بلومبرغ بأنها «غير مناسبة وغير منطقية وغير مُنصفة». وقال عضو مجلس المدينة عن الحزب الديموقراطي بيل دوبلاسيو Bill Deblasio : «سيضطر الناس بالفعل إلى الاعتياد على العيش بمستوى أقل».

وأشارت بعض التقديرات إلى أن حوالى 300 ألف شخص مصابين بأمراض عقلية، محتجَزون في السجون الأميركية لعدم وجود مكان آخر يذهبون إليه، في حين يُرغم نزلاء السجون على العمل مثل الرقيق تقريباً لحساب الشركات الأميركية[340]. وتعطي حالة السجون الأميركية أيضاً مؤشرات على الثقافة السياسية السائدة. وتقول تقارير منظمة العفو الدولية إن الاغتصاب يُمارَس روتينياً كعقاب، ويُعذَّب السجناء بأحزمةٍ ومسدَّسات تصدر عنها صدمات كهربائية، ولا يحظى المشتبه بهم في أحيان كثيرة بتمثيل قانوني ملائم. وكان أكثر من 40 مليون أميركي في عام 2003، من دون

تأمين صحي، أما أصحاب بوالص التأمين فقد فُرِضت عليهم زيادات كبيرة في الرسوم. وتبيَّن في ظل تشريعات حكومة الرئيس بوش، أن العجز في تمويل التعليم بلغ 6 بلايين دولار.

وكان من نتائج أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، تعزيز هذه الاتجاهات في شؤون الميزانية. ولم تعطِ حكومة الرئيس بوش الخدمات الاجتماعية يوماً ما مرتبة أولية، لكنها عمدت في عامي 2002-2003 إلى تحويل موارد مالية بنسب متزايدة إلى «الأمن الداخلي» والاستعداد للحرب. وأخذت الولايات المتحدة تعتقل المسلمين بأعداد أكبر وأكبر، إلى حدّ إقامة دعوى حريات مدنية ضد وزير العدل جون أشكروفت John Ashcroft [341]. وقد عُزيت هذه السياسة ذات الأبعاد العنصرية الواضحة، إلى أسباب من بينها الحدُّ من الهجرة، وهو هدف تسعى إليه الحكومة البريطانية أيضاً[342].

ولم يكن جميع السياسيين الأميركيين البارزين راضين عن سياسات حكومة الرئيس بوش. وانبرى في آذار/مارس 2003، السناتور روبرت بيرد أكبرُ المشرِّعين الأميركيين سناً بأعوامه الخمسة والثمانين، وأطولُهم خدمة في الكونغرس الأميركي، للتنديد بمسيرة بلاده نحو الحرب، فقال:

أنا أؤمن بهذه البلاد الجميلة... ولكنني أبكي اليوم من أجل بلادي. لقد راقبت الأحداث الأخيرة بقلب مُثقَلٍ حتى الثمالة... أصدقاؤنا حول العالم لا يثقون بنا، وكلمتنا مرفوضة، ونوايانا موضع شك.

وعوضاً عن التحاور مع أولئك الذين نختلف معهم، فإننا نطلب الطاعة أو نهدد بالعقاب... ونقول إن للولايات المتحدة «الحق» في توجيه نيرانها إلى أي زاوية في الكرة الأرضية قد تكون موضع شبهة في الحرب على الإرهاب!

نحن نؤكد هذا الحق من دون أي تفويض من أي هيئة دولية، وأصبح بالتالي العالم مكاناً أكثر خطورة إلى حد بعيد. نتباهى بغطرسة بوضعنا كقوة عظمى، ونعامِل أعضاء مجلس الأمن كناكرين للجميل يهينون كرامتنا الأميرية [الملكية؟] برفع رؤوسهم عن البساط. وثمة تحالفات ثمينة تنشطر...

ماذا يحدث لهذه البلاد؟ متى أصبحنا أمة تتجاهل أصدقاءها وتوبّخهم؟ كيف يسعنا أنْ نتخلى عن الدبلوماسية عندما يصرخ العالم المضطرب طالباً الدبلوماسية؟

أصلّي من أجل أنْ نستعيد بشكل ما البصيرةَ التي يبدو أنها ضاعت منا الآن[343].

طموح عالمي

إن الطموحات الأميركية عالمية وذات وجوه متعدّدة: الهدف هو تحقيق «الهيمنة بكل مكوّناتها» وبكل الوسائل الضرورية. ومن البديهي هنا أنَّ الحجم الهائل لجدول الأعمال الأميركي بحد ذاته، لن يكون معقولاً من دون قدرة عسكرية لا ندَّ لها في العالم كله، ولا شبيه لها في تاريخه.

لقد وُصف حجم القدرة العسكرية الأميركية مرّات عديدة (انظر: «الاقتصاد المعسكر» أعلاه)، مثلما وُصفت خلافات وجهات النظر بشأنها. وسجّل المراقبون عدم شرعية الكثير من الأسلحة الأميركية المختارة في حين يُجمع السياسيون الأميركيون على التنديد بترسانات الدول الأخرى. ويكفينا ذكر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 32/84 (12 كانون الأول/ديسمبر 1977) الذي يُدين «أسلحة المواد المشعة... وأي أسلحة... قد تكون لها خصائص تشبه في آثارها التدميرية خصائص القنبلة الذرية»، وأنْ نقارن هذه العبارات الصادرة عن الأمم المتحدة باستعداد أميركا لاستخدام أسلحة اليورانيوم المُنضَّب الذي يسبِّب السرطان وتشوهات الأجنّة، واستعمال متفجرات مزيج الوقود والهواء «المصمَّمة للتسبُّب بدمار شبيه بالأسلحة النووية من دون إثارة غضب الرأي العام» (صحيفة ذي غارديان، 21 حزيران/يونيو 1991).

لقد طوّر الأميركيون في هذه الأثناء جيلاً جديداً من متفجرات مزيج الوقود والهواء لإنتاج قنبلة تبلغ قوتها التفجيرية 9.500 كليوغرام من المتفجرات شديدة الفعالية، أُطلق عليها اسم مواب Moab . وأشارت بعض الأنباء إلى أن سلاح الطيران الأميركي يعمل على تطوير طراز بقوة 13.600 كيلوغرام بغلاف خارجي مصنوع من خلائط الكوبالت. ومن المعروف أنَّ متفجرات مزيج الوقود والهواء استُخدمت في أفغانستان «لتغيير جغرافية الجبال»، ومن المُرجَّح أن تكون قد استُعملت ضد تجمعات القوات العراقية في حرب عام 2003. واعترف البنتاغون بأن قنبلة مواب نُقلت إلى منطقة الخليج، ولكنه رفض مناقشة خطط استعمالها. وتحدّثت بعض الروايات عن أن قنبلة مواب التي تعادل قوةُ انفجارها قنبلةً تكتيكية نووية، كانت مُعَدَّة للتفجير فوق مدينة تكريت لمحو مسقط رأس صدام حسين. ولا نعلم حتى الآن إن كانت هذه القنبلة التي جُربت في فلوريدا في 11 آذار/مارس 2003، قد استُخدمت في القتال فعلاً.

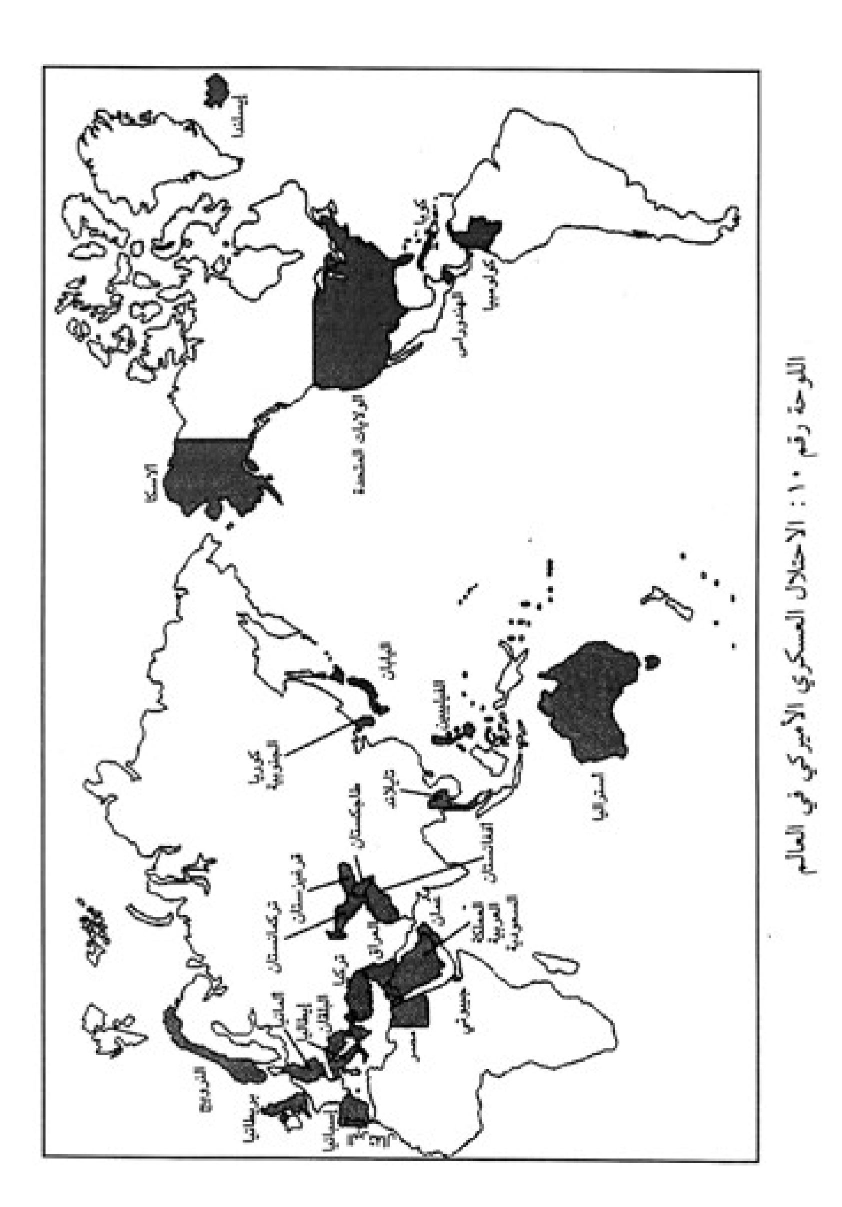
وبالإضافة إلى أسلحة اليورانيوم المنضَّب والمتفجرات الشديدة الفعالية التي تقارب قوتها الأسلحة النووية، يجب أن يُذكر استخدامُ الولايات المتحدة للقنابل العنقودية التي تُعتَبر سلاحاً مُحرَّماً من قبل الكثيرين، والاستعمالُ الميداني للغازات السامة[344]، فضلاً عن استعداد أميركا لاستخدام الأسلحة النووية. وهناك أيضاً قنبلة جي دام مارك - 84 JDAM Mark-84 التي يبلغ وزنها أكثر من 900

كيلوغرام، وتوصف بأنها ستكون السلاح اليومي متعدد الاستخدامات للمؤسسة العسكرية الأميركية. ووصف دافيد وود David Wood في وكالة «نيوهاوس» للأنباء الإلكترونية، في 17 آذار/مارس 2003، مفعول هذا السلاح فقال:

ستطلِق هذه القنبلة في أجزاء أجزاء الثانية موجةَ صدمةٍ مدمّرة، وتُمطر شظايا معدنية حادة مدبَّبة وشديدة الحرارة تتساقط بسرعة تفوق سرعة الصوت، فتخترق الأجساد وتطحن الخلايا وتثقب الرئات وتفجر الجيوب الأنفية وتقتلع الأطراف في عاصفة من التدمير.

وقد حُسِبت هذه الآثار وسواها وخُطّط لها بعناية من قبل مخططي الحروب في وزارة الدفاع الأميركية مستخدمين برنامجاً كومبيوترياً اسمه «باغ سبلات» 'Bug Splat' ، أي سحق الحشرة، وهو تذكير لطيف بنظرة استراتيجيي واشنطن إلى أعداء أميركا.

وتكتمل هذه الترسانة الرهيبة للأسلحة الأميركية التي توجد بينها أنواع كثيرة محرَّمة، بالاحتلالات العسكرية المتزايدة حول العالم (اللوحة رقم 10). وما زال في أوروبا حوالى 98 ألف عسكري أميركي منهم 56 ألفاً في ألمانيا؛ و12.400 في إيطاليا؛ و9200 في بريطانيا؛ و8.283 موزَّعين بين بلجيكا واليونان وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا وتركيا. ويمخر الأسطول السادس الأميركي مياه البحر الأبيض المتوسط بتعزيزات من ألفي جندي من مشاة البحرية. وهناك ألفا جندي أميركي في قوات تأمين الاستقرار في البوسنة، و5 آلاف في كوسوفو، وقرابة ألف في المجر ومقدونيا. ويرابط في اليابان حوالى 18 ألف جندي أميركي حيث تستضيف الجزر اليابانية الأسطول السابع الأميركي، و20 ألف جندي من مشاة البحرية. ويقوم 30 ألف جندي أميركي يرابطون في كوريا الجنوبية بحراسة الحدود مع الشمال الكوري (ويساهمون في ردع أي تمرد في الجنوب).



اللوحة رقم ١٠: الاحتلال العسكري الأميركي في العالم

وتوجد قواعد جوية وبحرية أميركية في جزيرتي غوام Guam ودييغو غارسيا وقوة مراقبة أميركية في أستراليا تضم ألف جندي بالإضافة إلى وحدات مختلفة من القوات في تايلاند والفيليبين وتيمور الشرقية. وترابط كذلك قوات أميركية في أوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزستان، وما زال هناك 7500 جندي أميركي في الخدمة الفعلية في أفغانستان. ويرابط في منطقة خليج غوانتانامو أكثر من 2.200 جندي أميركي في انتهاك دائم لسيادة كوبا. وما زالت قوات أميركية موجودة في قطر والكويت والمملكة العربية السعودية ومصر وعُمان والبحرين. ويخدم في العراق عشرات آلاف الجنود الأميركيين. ويُضاف إلى كل هؤلاء العسكريون الأميركيون في كولومبيا وهوندوراس وجزيرة برمودا وإيسلندا وجزر الآزور[345].

إن الطموحات الكونية الأميركية شفافة ولا جدال حولها، لكنّ السياسيين الغربيين نادراً ما يعترفون بها عندما يناقشون وجوه السياسة الخارجية الأميركية. وقد لفت الكاتب الصحافي والناشط جورج مونبيو الأنظار إلى مشروع القرن الأميركي الجديد، وهي جماعة ضغط أميركية، من مؤسّسيها تشيني ورامسفلد وولفوفيتز وليبي Libby وأبرامز Abrams وخليل زاده، وكلهم من كبار مسؤولي حكومة الرئيس بوش (وجيب بوش عضوٌ مؤسِّس أيضاً). ووقّع هؤلاء الرجال في 3 حزيران/يونيو 1997، إعلان مبادئ الجماعة، مؤكدين أن التحدي الرئيسي للولايات المتحدة هو «ابتداع قرن جديد ملائم للمبادئ والمصالح الأميركية»، الأمر الذي يتطلب:

مؤسسة عسكرية قوية ومستعدة لمجابهة تحديات الحاضر والمستقبل على حد سواء؛ وسياسة خارجية تروّج للمبادئ الأميركية بشجاعة ووضوح في الخارج؛ وقيادة وطنية تقبل بالمسؤوليات الكونية للولايات المتحدة[346].

ووجَّهت هذه الجماعة نداءً مباشراً إلى الرئيس كلينتون، قالت فيه إن من أهدافها الرئيسية إسقاط صدام حسين وإلاَّ «فإن سلامة القوات الأميركية في المنطقة وسلامة أصدقائنا وحلفائنا، مثل إسرائيل والدول العربية المعتدلة، وسلامة جزء كبير من مخزون النفط العالمي، ستكون معرضة للخطر». وأعلنت الجماعة كذلك، أن «السياسة الأميركية لا يمكن أنْ تظل مشلولة بسبب إصرارٍ غير مُبرَّر على الإجماع في مجلس الأمن». إذاً، يجب تجاهل الأمم المتحدة، ولن يكون العراق نهاية المطاف.

وأصدرت جماعة مشروع القرن الأميركي تقريراً سرياً لاحقاً في شهر أيلول/سبتمبر 2000، قالت فيه إنّ صدام حسين سيوفر عذراً للتوسع العسكري الأميركي في المنطقة:

في حين يوفر النزاع الذي لم يُسوَّ مع العراق التبرير الفوري، فإن الحاجة إلى وجود قوة عسكرية أميركية كبيرة في الخليج تتجاوز موضوع نظام صدام حسين[347].

لقد كان التوجُّه واضحاً، ودعت مذكِّرة أخرى كتبها ولفوفيتز وليبي الولايات المتحدة إلى «ثني الدول الصناعية المتقدمة عن تحدّي زعامتنا، أو حتى عن الطموح إلى دور أكبر، أو إلى دور عالمي». وكانت جماعة مشروع القرن قد أكدت من قبلُ أنَّ الهدف الاستراتيجي الأوسع هو «المحافظة على التفوق الأميركي في العالم». ومنذ اليوم الأول لبوش في الرئاسة، لم ينشغل [الرئيس الجديد] ببناء الأمم بل ببناء الكواكب[348]. وقال المسؤول السابق في الأمن القومي مايكل

ليدين Michael Ledeen ، في هذا السياق، إن ما يُسمَّى الحرب على الإرهاب قد تخلّف آثاراً عالمية، فمن الممكن أن تتحوّل إلى حرب لإعادة تشكيل العالم[349].

316. نعوم تشومسكي، «الضعفاء لن يَرثوا شيئاً»، ذي غارديان، لندن، 25 آذار/مارس 1991.

317. جيف سيمونز، «لوكربي: دروس للقانون الدولي»، مجلة الدراسات الليبية ، أوكسفورد، إنكلترا، الجزء 1، العدد 1، صيف 2000، ص 33-47.

318. جيمس وولش، «أميركا الوقحة»، تايم، 4 آب/أغسطس 1997، ص 23-27.

319. عبد الرحمن منيف، «الحرب ضد الحضارة»، ذي غارديان، لندن، 1 نيسان/أبريل 1991.

320. بطرس بطرس غالي، غير منهزم: حكاية الولايات المتحدة ـ الأمم المتحدة، (آي. بي. توريس، لندن، 1999)، ص 304.

321. صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم التحدة (ECOSOC) على البروتوكول بأغلبية 35 صوتاً مقابل 8، وامتنع 10 أعضاء عن التصويت، وتقرر تحويله إلى الجمعية العامة ضد رغبة الولايات المتحدة.

322. «منع الطعام والدواء: تأثير الحصار الأميركي على الصحة والتغذية في كوبا»، تقرير للجمعية الأميركية للصحة العالمية التي تخدم اللجنة الأميركية لمنظمة الصحة العالمية، موجز لاطّلاع الإدارة، آذار/مارس 1997، ص 6.

323. آلان فيليبس، «البنتاغون يكشّر عن أنيابه»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 16 أيلول/سبتمبر 2002.

324. إريك مارغوليس، «بعد العراق سيهاجم بوش هدفه الحقيقي»، تورنتو صان، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2002؛ ستيفن فاريل وروبرت طومسون ودانيال هاس، «إسرائيل تطلب: هاجموا إيران يوم انتهاء حرب العراق»، ذي تايمز، لندن، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2002.

325. في عامي 1998-1999 قدَّمت فروع تابعة لشركة هاليبرتون طلبات عقود مع العراق بقيمة 23.8 مليون دولار لنيل موافقة لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة (فايننشال تايمز ، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2000).

326. غلين فورد وبيتر غامبل، «حكم القراصنة»، مورننغ ستار، لندن، 20 كانون الأول/ديسمبر 2002.

327. غلين فورد وبيتر غامبل، «حكم القراصنة»، مصدر سابق.

328. المصدر نفسه.

329. غلين فورد وبيتر غامبل، «حكم القراصنة»، مصدر سابق؛ سيمون إنغليش، «المحققون ينقضّون على هاليبرتون»، ذي ديلي تلغراف، لندن، 21 كانون الأول/ديسمبر 2002.

330. جيل ويتل، «الرئيس قبض 25 مليون جنيه في فضيحة صفقة بترول»، ذي تايمز، لندن، 10 تموز/يوليو 2000.

331. عناوين رئيسية في الصحف اللندنية: ذي أوبزرفر ، ذي غارديان ، ذي مورننغ ستار و ذي تايمز ، على التوالي.

332. دافيد ماركوند، «بلطجي الملعب»، ذي نيو ستيتسمان، لندن، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

333. مايكل هوايت وإيوين ماك أسكيل، «أَنصِتوا إلى مخاوف العالم: هذا ما يقوله بلير للولايات المتحدة»، ذي غارديان، لندن، 8 كانون الثاني/يناير 2003.

334. إدوارد لوتواك، «دور بريطانيا في الحرب المقبلة يتضاءل كل يوم»، ذي صانداي تلغراف، لندن، 12 كانون الثاني/يناير 2003.

335. لزلي وين، «العم سام ينادي الشركات المتحالفة مع العسكر»، ذي نيويورك تايمز، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

336. لزلي وين، «العم سام ينادي الشركات المتحالفة مع العسكر»، مصدر سابق.

337. كُتِب الكثير عن الأساليب التي استخدمها جورج دبليو بوش ومؤيدوه للتحايل على دستور الولايات المتحدة لتسهيل فوز الجمهوريين بالرئاسة. انظر على سبيل المثال كتاب فنسنت بوغليوزي، خيانة أميركا: كيف خرقت المحكمة العليا الدستور واختارت رئيسنا (مطبعة ثاندرز ماوث، نيويورك، 2001). («في قرارها الصادر في 12 كانون الأول/ديسمبر 2000 الذي أعطى جورج دبليو بوش الفوز في الانتخابات، ارتكبت المحكمة العليا ذنباً لا يُغتفر بأن أصبحت صنواً للحزب الجمهوري عوضاً

عن أن تكون حَكَماً محايداً في تطبيق القانون»)؛ انظر أيضاً كتاب جيك تابر، نذالة وقذارة: مؤامرة سرقة الرئاسة ، (ليتل، براون وشركاهما، بوسطن، 2001).

338. ذي إيكونومست ، لندن، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

339. إد فوليامي، «الفقراء يدفعون الفاتورة بينما تفلس نيويورك»، ذي أوبزرفر، لندن، 1 كانون الأول/ديسمبر 2002.

340. إيف غولدبرغ وليندا إيفانز، «مُجمَّع السجون الصناعي والاقتصاد العالمي»، نكسوس، أستراليا، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو 1999، ص 17-22؛ دانكان كامبل، «الغضب يزداد بينما تسجن أميركا نزيل سجونها الرقم مليونين: 25 في المئة من مجموع السجناء في العالم»، ذي غارديان، لندن، 15 شباط/فبراير 2000.

341. أندرو غامبل، «كاليفورنيا تأمر باعتقالات جماعية للمسلمين الأجانب»، ذي إندبندنت، لندن، 20 كانون الأول/ديسمبر 2002؛ إيلين موناغان، «المسلمون يقاضون الولايات المتحدة بسبب الاعتقالات الجماعية»، ذي تايمز، لندن، 26 كانون الأول/ ديسمبر 2002.

342. بلغت سياسة بريطانيا للحد من الهجرة ذروة العجب عندما امتدح جاك سترو أثناء تولّيه وزارة الداخلية النظام القضائي لصدام حسين. فقد تلقّى نازح عراقي يسعى إلى الحصول على حق اللجوء رسالة من وزارة الداخلية في شهر كانون الثاني/ يناير 2001 جاء فيها: «توجد تحت تصرّف وزير الداخلية (جاك سترو آنذاك) كمية كبيرة من المعلومات عن العراق، وقد استخدمها عند دراسة طلبك. وهو يدرك أنّ العراق ـ وخاصة قوات الأمن العراقية ـ لا يتهم أحداً ولا يُصدِر حكماً عليه في المحاكم إلاّ وفق شروط المسار الصحيح للعدالة. إن الوزير مقتنع بأنه إذا كانت لا تزال هناك اتهامات موجَّهة إليك وإذا كان سيجري التعامل معها عند عودتك إلى العراق، ففي وسعك أن تتوقع الحصول على محاكمة عادلة في محكمة مستقلة ومُشكّلة حسب الأصول».

343. روبرت بيرد، «أبكي من أجل بلادي»، ذي أوبزرفر، لندن، 23 آذار/مارس 2003.

344. مايكل إيفانز وميشيل هنري، «منظمات الإغاثة تطالب بمنع القنابل العنقودية»، ذي إندبندنت، لندن، 1 آذار/مارس 2003؛ سِفرين كاريل، «الصليب الأحمر يقول إن استخدام غاز السيطرة على الجموع (CS) في الخليج غير قانوني»، ذي إندبندنت، لندن، 9 آذار/مارس 2003؛ جورج مونبيوت، «المنافقون الكيميائيون» (بينما تجهد الولايات المتحدة نفسها لتبرير الغزو، تستعدّ لاستخدام أسلحة محظورة في العراق)، ذي غارديان، لندن، 9 نيسان/أبريل 2003.

345. توماس ويذينغتون، «كيف تقوم القوات الأميركية بدوريات مراقبة العالم»، ذي أوبزرفر، لندن، 6 نيسان/أبريل 2003.

346. منقولة في: جورج مونبيو، «العمى المقصود»، ذي غارديان، لندن، 11 آذار/مارس 2003.

347. منقولة في: جورج مونبيو، «العمى المقصود»، مصدر سابق.

348. المصدر نفسه.

349. منقولة في: روبرت درايفوس، النظرة الأميركية، الجزء 14، الرقم 4، 1 نيسان/أبريل 2003.

الفصل الثالث عشر: إشارات الطريق

اهتز العالم كله بفعل موجة الصدمات التي نجمت عن زلزال حرب عام 2003، وتعدَّت التساؤلات حول النتائج بعيدة المدى لا بالنسبة إلى العراق فحسب، بل بالنسبة إلى المجتمع الدولي بكامله. وأثبتت الأحداث خطأ تكهنات هامة أدلى بها بعض المحلّلين الذين علّقوا على التطورات أثناء الحرب. وقد أجرى الصحافي فنسنت براون Vincent Browne مقابلة مع مفتش الأسلحة السابق في العراق سكوت ريتر Scott Ritter ، الذي كان خدم في وكالة الاستخبارات الأميركية، بثتها الإذاعة الإيرلندية في 25 آذار/مارس 2003:

ريتر: «نجد الآن أننا نُستَقبل بالرصاص والقنابل... إنهم الشيعة في الجنوب الذين يقاتلوننا... إنهم يفعلون ذلك لأن الأميركي الصليبي الكافر غزا وانتهك أرض العراق المقدسة... ومهما يكن عدد العراقيين الذين نقتلهم ونذبحهم، أتكهّن بأن أميركا ستخسر هذه الحرب وسيغادر العسكريون الأميركيون العراق آخر الأمر يجرجرون أذيالهم بين أرجلهم...».

براون: «أتعتقد أن الأميركيين سيخسرون هذه الحرب؟».

ريتر: «... نجد أنفسنا بأقل من 120 ألف زوج من الأحذية العسكرية (الجنود) في مواجهة أمة من 23 مليون نسمة بينهم مسلّحون يبلغ عددهم 7 ملايين يتركّزون في المناطق الحضرية. ستخسر أميركا هذه الحرب... وأراهن على أننا لن نحتل بغداد(!) أراهن على أننا سوف نتوقف خارج بغداد. أراهن على أنَّ هذا سيصبح مستنقعاً حقيقياً... تذكّر أنني خدمت 12 سنة في سلاح مشاة البحرية. لقد قاتلت في حرب الخليج الأولى. أنا أعرف ماهية الحرب»[350].

وتكهّن من المنظور نفسه، الصحافي سايمون جنكنز Simon Jenkins، وهو في العادة مراقب نافذ البصيرة، بأن احتلال بغداد يكاد يكون مستحيلاً:

ستواجِه القوات الحليفة في بغداد مدينة يبدو أنها مصمّمة على المقاومة. عليهم [الساسة الأميركيين] أن يتذكروا نابليون في موسكو وهتلر في ستالينغراد والأميركيين في موقاديشو والروس في غروزني. إن للمدن المعادية طريقتها لتحويل حياة الغزاة إلى جحيم... تُبطِلُ [حرب] المدن الميزة اللوجستية للميادين المفتوحة. ولا تفيد قاذفات القنابل في القتال من منزل إلى منزل، وتتحول طائرات الهليكوبتر إلى أهداف بدلاً من أنْ تكون أسلحة. ويصبح كل مبنى قلعة ويصير كل إنسان راشد مشتبَهاً به[351].

غير أننا سرعان ما علمنا أن بغداد احتُلَّت في الواقع («حُرِّرت» في لغة الدعاية الأميركية - البريطانية)، برغم أنها لم تصبح آمنة تماماً بحلول شهر حزيران/يونيو 2003، كما لم تعد إليها الحياة الطبيعية. ولم يُترجَم تصميم أميركا على شن الحرب، إلى عزيمة لمنع أعمال النهب أو لفرض الأمن في شوارع المدن العراقية، أو لتوفير الخدمات الأساسية للشعب العراقي كالماء والكهرباء. والسؤال هو: متى وكيف سينتهي الاحتلال العسكري الغربي لتحلَّ مكانه الديموقراطية الموعودة في قلب العالم العربي؟

نحو الديموقراطية

دمرت الحرب العراقَ بما في ذلك الكثيرُ من تراثه الحضاري الذي لا يُقدَّر بثمن، ونُهبت متاحف بغداد التي لم تحرسها قوات التحالف. وذكرت بعض التقديرات أنَّ حوالى 170 ألف قطعة أثرية فُقدت، وهي تشكّل سجلاً فريداً من نوعه للحضارات السالفة. وكان من المثير للاهتمام بشكل خاص في رأي بعض المراقبين، أن جنوداً بريطانيين وأميركيين شجّعوا أعمال النهب[352]. وقال ضابط بريطاني كبير يبدو أنه رحَّب بالفوضى التي استشرت في المجتمع العراقي، إن النهب «بعث رسالة قوية مفادها أن الحرس القديم قد انتهى فعلاً». وتُرك للأمم المتحدة دور انتقاد القادة البريطانيين لتشجيعهم السكانَ المحليين على نهب المباني الرسمية، مما يشكّل انتهاكاً لأنظمة لاهاي ومعاهدات جنيف. لكن، هل شجعت قوات التحالف أعمالَ النهب كمجرد عمل انتقامي من النظام البعثي السابق، أم كان وراء الأكمة ما وراءها؟!

ربما كان استراتيجيو واشنطن عازمين على تدمير الحضارة العراقية كوسيلة لتحطيم العنفوان التاريخي لشعب وطني. وقد كانت القوات الإسرائيلية مثلاً عند اجتياحها مدن الضفة الغربية، تبذل جهوداً خاصة لمهاجمة البنية التحتية التعليمية الفلسطينية إلى حد تدمير سجلات المدارس ورسوم الأطفال المعلقة على جدران الصفوف، وكأنها تريد بذلك حرمان الفلسطينيين من هويتهم الوطنية. وثمة دلائل على أنّ مخطّطي الحرب الأميركيين كانوا يبيّتون نوايا مماثلة بالنسبة إلى العراق.

وقال قائد سلاح الجو الأميركي الجنرال مايكل دوغان Michael Dugan عندما قُدِّمت إليه لائحة بالأهداف العسكرية العراقية في حرب [الخليج الثانية] عام 1991: «هذه الأهداف ليست كافية»؛ فمن المهم أيضاً «استهداف ما هو فريدٌ في الحضارة العراقية، وما يعتبرونه ذا قيمة كبيرة جداً»؛ ومن المهم معرفة «ما هو الشيء الذي يترك أثراً نفسياً على الشعب والنظام»[353]. وحدثت

طوال حرب عام 1991، كما في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2003، عمليات سرقة كبيرة جداً للكنوز الأثرية العراقية قام ببعضها جنود أميركيون. وادعى عالم الآثار الدكتور مؤيد دامرجي، رئيس تحرير مجلة أكّاد، أن جنوداً أميركيين استخدموا حرابهم للتنقيب والتفتيش عن القطع الأثرية القديمة[354]. وقال دامرجي إن آلاف القطع الأثرية نُهبت من المتاحف العراقية بسبب الحرب. ونُشرت في عام 1993 في الصحافة الغربية أنباء أشارت إلى أن قطعاً أثرية عراقية تُشترى وتوضع في مجموعات خاصة في الولايات المتحدة[355]. تُرى، كم سيمرّ من الوقت قبل أنْ تُنشر أنباء مشابهة عن مصير مماثل لتحف العراق التي نُهبت في عام 2003؟

واعترف الميجر جنرال تيم كروس Tim Cross ، المساعد البريطاني لجاي غارنر في عراق ما بعد صدام، في مقابلة أجرتها معه في 5 أيار/مايو 2003 هيئة الإذاعة البريطانية، بأن معظم العراقيين محرومون من الكهرباء ومياه الشرب ومن خدمات المستشفيات المزوّدة بإمكانية كافية (كانت الولادات لا تزال تتم في الظلام ومن دون مساعدة طبية ملائمة)[356]. وقال كروس إن العراقيين أسعدُ حالاً الآن لأنهم يستطيعون الكلام بحرية! وتحدَّثت بعض التقارير عن استهداف المدنيين خلال الحرب، وأن المستشفيات لم تعد قادرة على التعامل مع المصابين الذين كانوا يصلون بأعداد كبيرة. ونتيجة لذلك، استنتجت عاملة الإغاثة جو وايلدنغ Jo Wilding بعد أن أمضت أكثر من 6 أسابيع في بغداد أجرت خلالها تحقيقاتها الخاصة، أنّ «الولايات المتحدة والمملكة المتحدة استهدفتا المدنيين عمداً، ربما على أمل أن يأخذ هؤلاء زمام المبادرة بأيديهم ويُسقطوا صدام بأنفسهم»[357]. كما تحدث الصليب الأحمر عن أوضاع مرعبة في المستشفى الوحيد الذي تمكن عاملوه من الوصول إليه في بغداد[358].

وانتشرت في مستشفيات المدينة أوضاع مأساوية بسبب عدم توفر المياه النظيفة بكميات كافية وانقطاعات التيار الكهربائي ومصاعب في نظام الصرف الصحي. وسوف تمضي على الأرجح نتيجة لغموض موضوع التمويل ومصاعب عمليةٍ لا حصر لها، شهور كثيرة حتّى يمكن إرجاع البنية التحتية المدنية إلى مستويات حديثة مقبولة بعد كل الأذى الذي لحق بها من جراء الحرب والعقوبات التي دامت أكثر من عقد من الزمن.

وُعلم في 12 نيسان/أبريل 2003، أن شركة هاليبرتون التي كان يرأسها ديك تشيني تتوقع أن تربح أكثر من 7 بلايين دولار من إعادة بناء حقول النفط العراقية[359]: لقد بدأت بالفعل «معركة

إعادة بناء» العراق، ووقفت الشركات الأميركية والبريطانية التي وصفها بعض المراقبين «بمطارِدات سيارات الإسعاف» على أهبة الاستعداد لاصطياد أي فرصة متوفرة[360].

لكن الشكوك بقيت بأن قوات الاحتلال الأميركية والبريطانية لن تستطيع تحقيق شيء أكثر من إقامة نظام حكم من الدمى يَهِبُ العقود المربحة لشركات موالية للولايات المتحدة، ويضمن تنفيذ الخطط التي توافق عليها واشنطن. وتساءلت نعومي كلاين Naomi Klein في مقال نشرته صحيفة ذي غارديان في 14 نيسان/أبريل 2003: «متى تتحول إعادة الإعمار إلى خصخصة؟». وسجلت الكاتبة وجهة نظرها ببراعة، فقالت:

يجادل البعض بأنه من التبسيط المفرِط القول إن هذه الحرب كانت بسبب البترول. هذا صحيح. كانت الحرب بسبب البترول والمياه والطرق والقطارات والهواتف والموانئ والأدوية. وإذا لم يتوقف هذا المنهج فسيصبح «العراق الحرّ» أكثر دولة بِيعَت على سطح الأرض.

لا عجب في أن تكون كل هذه الشركات متعددة الجنسيات متلهّفة إلى السوق العراقية البكر... فإعادة التعمير ستساوي مبلغاً يصل إلى 100 بليون دولار...

ومن المعروف أنَّ التفاوض مع الدول ذات السيادة أمر صعب. ومن الأسهل كثيراً تدمير الدولة واحتلالها ثم إعادة بنائها كما تشاء أنت... وربما ستكون الولايات المتحدة قد شَقّت لنفسها بالقنابل طريقاً إلى منطقة تجارية جديدة تماماً.

وسوف يلقى هذا المنهج الدعم من إلغاء جزء كبير من الدين الوطني العراقي (هذا الدين البغيض الذي ناقشناه من قبل)، وإزالة ما تبقّى من «الدعايات البعثية» في المدارس وسواها وإقامة نظام جديد للتعليم مُوال للغرب. وسيعاد تدريب المعلمين وتُراجَع محتويات الكتب المدرسية ويُستورَد مُنظِّرون من دول صديقة للولايات المتحدة للمساعدة على السير قدماً في تطبيق هذا المنهج. وستعطى شركات من دول تُعتبر متعاطفة مع الطموحات الأميركية، مثل بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا وأستراليا، فرصاً في النظام العالمي الجديد. أما شركات الدول الأخرى مثل فرنسا وروسيا وألمانيا، فستُترك خارجاً في الصقيع.

وستواصل الولايات المتحدة الكلام عن «الديموقراطية»، بينما تُطور طموحاتها الحقيقية تحت السطح بعيداً عن النقاش العلني. ولم يحدث في الحرب أو بعدها أو ضمن نتائجها، شيء من شأنه تخفيف غلواء صقور واشنطن العقائديين، ممَّا شجعهم على التفكير في استعراضات أخرى للقوة الأميركية. ولن يُثْنيَهم عن عزمهم بالتأكيد، المستوى المنخفض نسبياً من الخسائر الأميركية أو

النسب الأعلى كثيراً لخسائر العراقيين بين قتلى وجرحى. وقد أكدت التقارير في النصف الثاني من شهر نيسان/أبريل 2003، أن أطفال العراق ظلوا يعانون من الآلام والإصابات التي سبَّبتها لهم الحرب. ونُقِل في أسبوع واحد ما لا يقل عن 6 أطفال أصيبوا بجراح من جراء القنابل العنقودية إلى مستشفى الكاظمية في بغداد. لكنْ، تعذَّر إحصاء العدد الإجمالي للخسائر البشرية من أطفال وغيرهم، سواء أفي بغداد أم في بقية أنحاء العراق، وذلك بسبب تعطُّل الاتصالات الهاتفية.

والتقط الطفل علي مصطفى البالغ خمس سنوات من العمر في حوالى منتصف شهر نيسان/أبريل، قنبلة عنقودية من بين آلاف مثيلاتها مرمية في أحياء بغداد، فانفجرت القنبلة وفقد الطفل بصره، وأصيب بجروح من جراء الشظايا. وقالت أم الطفل علي: «عندي طفلان جريحان، وقد حلَّت الكارثة نفسها بأسرتين من جيراننا». وقال طبيب في أحد المستشفيات متحدثاً عن طفل يعاني من ورم في الدماغ:

إنه في حاجة إلى العلاج الكيميائي. كيف نستطيع تأمينه الآن؟ ما زالت لدينا بعض اللوازم الأساسية في مستودع الأدوية، لكنْ سينفد كل شيء في أسابيع قليلة. نحتاج إلى كل شيء: الشاش، القطن، القفازات، خيوط الحرير لتقطيب الجروح، الحقن، أفلام الأشعة السينية... و[لذلك] لن نقبل بالولايات المتحدة وبريطانيا كقوتي احتلال لأن الظروف هنا بائسة[361].

وظلَّت مستشفيات عديدة في بغداد خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو مغلقة بسبب انقطاعات التيار الكهربائي والافتقار إلى الماء الصالح للشرب وغياب الموظفين لنقص المواصلات واستفحال الجرائم في الشوارع. وعلَّق الدكتور السعدون على وفاة طفل في مستشفاه، فقال:

يقيم أهل الطفل على مسافة 50 كيلومتراً من بغداد. كان في وسعهم قبل الحرب الذهاب إلى عيادة أطفال تبعد 5 كيلومترات عن منزلهم، لكنها أُغلقت لانقطاع الكهرباء. وهكذا، ينتظر الأهل حتى تقدُّم المرض إلى آخر مرحلة قبل أن يأتوا بالطفل إلى هنا، ويكون الوقت قد فات أحياناً كثيرة. كان من المستطاع إنقاذ هذا الطفل[362].

لقد تعرَّضت المستشفيات، كالمتاحف، للنهب والتحطيم. وقد استقال في 18 نيسان/أبريل 2003، مستشاران ثقافيان لحكومة الرئيس بوش، هما مارتن ساليفان Martin Sullivan وغاري فيكان Gary Vikan، من منصبيهما احتجاجاً على امتناع العسكريين الأميركيين عن حماية الكنوز الأثرية العراقية برغم التحذيرات الكثيرة من أعمال النهب. وقال فيكان بعد أن لاحظ كيف هرعت القوات الأميركية لحماية البترول العراقي: «نحن نعرف بالتأكيد قيمة البترول، لكن يبدو أننا لا

نعرف بالتأكيد أيضاً قيمة التحف الأثرية». وفُقدت من الكنوز الكثيرة التي لا تُقدر بقيمة، مزهرية أوروك ترجع إلى 5000 عام، وقيثارة أور، والتمثال البرونزي لباستكي الذي يرجع عهده إلى المملكة الأكادية (نُقل هذا التمثال من المتحف إلى الخارج برغم وزنه الكبير!).

وخرج عشرات آلاف المتظاهرين بقيادة عالِم الدين الإسلامي السنّي أحمد الكبيسي، احتجاجاً على احتلال بلادهم من قبل القوات التي تقودها الولايات المتحدة. كما توجَّه مئات آلاف الشيعة في 18 نيسان/أبريل، إلى مدينتي النجف وكربلاء المقدستين، مما بشّر بيقظة إسلامية جديدة، وهدَّد ـ في الوقت نفسه ـ باحتمال وقوع انشقاق بين الطائفتين الدينيتين الكُبريَيْن في العراق[363].

واتضح في هذه الأثناء أن قطاعات كبيرة من الطائفتين السنية والشيعية تعارض وجود القوات الأميركية والبريطانية. وخرج السُّنة والشيعة معاً متذكرين جذورهم الإسلامية الواحدة وهم يهتفون: «لا لبوش، لا لصدام، نعم للإسلام، اتركوا بلادنا، نريد السلام». وأطلَّ الكابوس الذي يؤرق أميركا، متمثلاً في الضغط الشعبي المتزايد لإقامة دولة إسلامية، وصار ظاهرة مألوفة في شوارع بغداد وأماكن أخرى[364].

ولم تكن، في المقابل، قوات الاحتلال الأميركية مهتمة كثيراً بإعادة النظام أو تأمين إمدادات كافية من الطاقة الكهربائية ومياه الشرب لصالح الأغلبية العظمى من الشعب العراقي:

يجابه الجنرال مهمة بالغة الصعوبة لإعادة المياه[365].

هذا الاحتلال كارثة. على الولايات المتحدة أن ترحل، وبسرعة[366].

سيصبح العراق من دون المال الموعود هايتي أخرى[367].

كانت الأولويات الأميركية واضحة. وأشارت بعض التقارير إلى أنّ النفط عاد إلى التدفق بينما كان استراتيجيو واشنطن يخطّطون لوجود عسكري طويل الأمد في العراق. كما سُرِّبت تلميحات إلى أن الولايات المتحدة ستصبح مستعدة في القريب العاجل للتركيز على القضايا المتعلقة بدول أخرى في المنطقة: إيران، العربية السعودية وسوريا. وكانت خطط «العراق الديموقراطي» قيد الإعداد برغم الاعتقاد السائد على نطاق واسع، أن هذه الخطط ستستثني الحزب الشيوعي العراقي المحظور منذ زمن طويل، وظهورَ دولة إسلامية، وإعادةَ تشكيل حزب البعث، وإعطاءَ النساء تمثيلاً كافياً في الحياة العامة[368].

وبدأ كبير مفتشي الأمم المتحدة عن الأسلحة هانز بليكس Hans Blix في انتقاد الجهود التي بذلتها الدعاية الأميركية والبريطانية قبل الحرب لتأكيد امتلاك العراق أسلحةَ دمار شامل. وقال إنه

إذا واصلت واشنطن منع عودة المفتشين المفوَّضين إلى العراق، فإن العثور على أي أسلحة في العراق بعد الحرب لن يحظى بأي مصداقية: «قد لا نكون الوحيدين في العالم الذين يتمتّعون بمصداقية، لكني أعتقد فعلاً أننا نمتلك مصداقية لأننا موضوعيون ومستقلون». وكان بليكس قد أعلن في مقابلة أجرتها معه هيئة الإذاعة البريطانية، أن قوات التحالف استخدمت براهين «مهتزّة» بما فيها وثائق مزوّرة، كذريعة لشنّ الحرب على العراق. وقال بليكس «إنه من المزعج جداً» أن تكون وكالة الاستخبارات الأميركية قد فشلت في اكتشاف التزوير في وثائق مزوّرة، في الوقت الذي اعترف فيه مسؤولون بريطانيون بأن الوثائق التي قيل إنها تثبت محاولة العراق شراء اليورانيوم من النيجر مزوّرة: «أَلَيْس من المزعج أنَّ وكالة الاستخبارات التي يُفترض فيها أن تمتلك كل الوسائل التقنية تحت تصرفها، لم تكتشف أنَّ تلك الأوراق كانت مزوّرة؟».

وكانت هناك شكوك كثيرة حول الدور الذي سيُسمح للأمم المتحدة بلعبة في «العراق الجديد»، في حين بدأت واشنطن في انتهاك قرار مجلس الأمن رقم 1441 برفضها السماح لمفتشي الأسلحة بالعودة. فماذا سيحدث للعقوبات المفروضة على العراق وترتيبات «النفط مقابل الغذاء»؟ وكم سيمرّ من الوقت قبل أن تتمكَّن إدارة عراقية من تسيير الاقتصاد العراقي؟ كان جاي غارنر سبق وأكد في 5 أيار/مايو أنّ سلطة عراقية جديدة تضمّ عدداً من المنفيين السابقين، سوف تُؤسَّس قريباً برغم أن كيفية ظهور الأشخاص الفعليين في السلطة بقيت لغزاً. وكان الأميركيون قد دقَّقوا في تاريخ كل مرشح، فضلاً عن أن السلطة الجديدة ستكون مسؤولة أمام قوات الاحتلال. وكان من الواضح أن الخطوة المتردّدة الأولى نحو تسليم بعض السلطة إلى الشعب العراقي، لم يكن لها أي علاقة بالديموقراطية.

وظهرت مؤشرات إضافية على أن مقاومة الاحتلال الأميركي ستشتدّ. وأعلن الأهالي في مدينة الكوت الصغيرة حيث كان 10 آلاف جندي بريطاني قد حوصروا وقُتلوا في الحرب العالمية الأولى، أن العراقيين الخونة وحدهم سيتعاونون مع القوات الأميركية في عراق ما بعد صدام. وشب حريق في 25 نيسان/أبريل، في مركز الشرطة بينما كان مئات العراقيين يحرسون بوابات مكتب المحافظ في محاولة لمنع الأميركيين من دخول المباني الرسمية، وكانوا يهتفون «لا، لا لأميركا، لا، لا لإسرائيل، نعم، نعم للوحدة، نعم، نعم للإسلام». وكانت في الوقت نفسه، أحزاب سياسية متنافسة تحتل مباني الحكومة السابقة في بغداد، وتعلن أنها افتتحت مكاتب لممارسة نشاطها.

واجتمعت في 28 نيسان/أبريل، حوالى 250 شخصية قيادية من الفئات السياسية العراقية في لقاء رعته الولايات المتحدة في بغداد، وتمّ الاتفاق على المشاركة في مؤتمر لاختيار حكومة موقتة.

وكان هذا الاجتماع الذي تمَّ تحت حراسة القوات والدبابات الأميركية، غنياً بالرموز والشعارات وفارغاً في النتائج. وبدا جاي غارنر سعيداً بإظهار اطّلاعه على تاريخ العراق: «أشعر بتواضع كبير وأنا أقف هنا أمامكم لأن الدم الذي يجري في عروقكم وفي أرضكم أعطى الزخم للحضارة. إن المجتمع كما نعرفه بدأ في هذه البلاد». ولم يُعرف كيف اختير أيٌّ من المندوبين أو حجم الدعم الذي يتمتعون به في العراق. وكان من المستبعد أن يصبح أي من المشاركين رئيساً للدولة. وبدا أن المؤتمر لم يترك انطباعاً يُذكر لدى العراقيين العاديين في بغداد. وتحدث أحدهم ويُدعى طارق جليل، عن المنفيين الذين أسرعوا عائدين إلى بغداد لملء فراغ السلطة: «لن أصوّت لأي منهم. لا يستحق المنفيون أن يحكموا. إنهم لا يعرفون البلد. إنهم لم يُعانوا. فمن بين أبناء شعبنا، لا يهتم أفضل الناس بالسلطة».

وأطلقت القوات الأميركية النار في مدينة الفلوجة على متظاهرين معادين للولايات المتحدة، فأوقعت عشرات الإصابات[369]. ولم تبدُ هذه الأحداث في نظر كثير من المراقبين وكأنَّها «تحريرٌ للشعب العراقي» الذي كثر التبشير به. وذكَّر الرئيس الروسي بوتين رئيسَ الوزراء البريطاني توني بلير في موسكو، بأن السبب الوحيد المزعوم للحرب كان الخطر المتمثل في البرنامج التسلّحي لصدام حسين:

بعد أسبوعين [من نهاية الحرب] لم يُعثر عليها بعد... أين هي هذه الأسلحة للتدمير الشامل، لو كانت موجودة أصلاً؟ فهل صدام حسين في دشمة يجلس على صناديق فيها أسلحة دمار شامل ويستعد لنسف المكان كله؟

وذكرت الأنباء في أوائل شهر أيار/مايو، أن الرئيس بوش يستعد لتعيين بول بريمر Paul Bremer، وهو دبلوماسي محترف، في منصب رئيس الإدارة المدنية في العراق، على أن يكون مسؤولاً مباشرة تجاه البيت الأبيض فوق رأس جاي غارنر الذي سيبقى في منصبه من أجل إعادة الإعمار. فما الذي كان يقوله هذا الإجراء عن أداء جاي غارنر حتى ذلك التاريخ؟ ولماذا أصبح تعيين شخص جديد ضرورياً؟ كان من المعروف أنّ بريمر من قدماء الصقور في وزارة الخارجية، ومن الدبلوماسيين الذين رعاهم هنري كيسنجر، وقد عمل في الماضي مديراً تنفيذياً لمؤسسة كيسنجر آسوشيتس Kissinger Associates. وقال كيسنجر نفسه إن بريمر سيساعد الولايات المتحدة على ترتيب «العلاقة بين الحاجة إلى النظام والتطور الذي سيحدث باتجاه ديموقراطية تعدّدية... والعلاقة المتزايدة الأهمية مع الدوائر الحكومية الأخرى. لديه المعرفة بنوعية ردّ فعل

الدول الأخرى، ويفهم التيارات السياسية المختلفة في العراق». فهل كان جاي غارنر مفتقراً إلى الكفاءات اللازمة للتعامل مع تعقيدات العراق في عصر ما بعد صدام؟ أم كان التعيينُ الجديد مجرَّدَ إيعاز بالشوط التالي من حرب النفوذ بين البنتاغون ووزارة الخارجية؟ وبدَّدت القوات الأميركية في غضون أيام قليلة، معظم التعاطف الذي كان في وسعها أن تكسبه من إسقاط نظام صدام، ذلك أنَّ استراتيجيي واشنطن ركّزوا اهتمامهم على احتياجات الحملة العسكرية ولم يعيروا بالاً لسواها، وبدوا كأنَّهم لم يفهموا أنَّ سلاماً فوضوياً قاتلاً لا قانون فيه، ليس مؤهلاً لاكتساب حماسة السكان للاحتلال الذي تقوده الولايات المتحدة. ولم تعالج دولتا الاحتلال [أميركا وبريطانيا] بشكل مناسب أياً من المشاكل الكبيرة، مثل آلاف الوفيات بين المدنيين بسبب انهيار نظام الرعاية الصحية، واكتظاظ المستشفيات المفتقرة إلى المياه النظيفة والكهرباء والأدوية والموظفين، وانتشار الأمراض على نطاق واسع لاضطرار سكان المدن أثناء محتنتهم إلى استخدام مياه الأنهار الملوثة، وبسبب القذائف والألغام غير المنفجرة. وأكد أحد التقارير أن البقايا المميتة للحرب ـ الألغام، قذائف المدفعية، القنابل العنقودية ـ قتلت أو شوهت منذ نهاية الحرب أناساً أكثر من الذين ماتوا أثناء القتال. وكان معظم الضحايا من الأطفال[370]. وقال شون ساتون Sean Sutton من منظمة المجموعة الإرشادية للألغام، ومقرها المملكة المتحدة: «إننا نواجه وضعَ طوارئ. يُقتل في جميع أرجاء العراق ويُجرَح ويُشوَّه لمدى الحياة للأسف أناس معظمهم من الأطفال بسبب مخلَّفات الحرب».

ونُظر إلى الاحتلال عموماً كوجود استعماري بغيض لا يرضى به إلاَّ العراقيون المُعيَّنون بموافقة الولايات المتحدة، والمتعطشون إلى السلطة السياسية، والمحتقَرون من قبل قطاعات كبيرة وواسعة من الشعب العراقي:

الثغرة الكبرى في العراق («كلاَّ، هذه الحرب أبعد من أن تكون قد انتهت. في الواقع، عندما تفكِّر في العناصر سريعة الانفجار الداخلة في اللعبة ـ محتل أجنبي بليد الحسّ قليل الذوق يجابه أمة طافحة بالحماسة الإسلامية ـ ربما تكون هذه المعركة في بدايتها فقط»)[371].

يؤجّج سفكُ الدماء والرصاص الكرهَ للأميركيين[372].

تتّقد المدن العراقية غضباً بينما ينسف الجنود المهووسون بإطلاق النار تعاطف السكان المحليين[373].

وكانت مثل هذه الأحداث تساهم في تقرير ما سيأتي من التطورات مستقبلاً.

وعيَّنت الولايات المتحدة في 25 أيار/مايو 2003 خمسة عراقيين مكلَّفين تشكيل نواة حكومة موقتة هم: أحمد الشلبي من المؤتمر الوطني العراقي، مسعود البرازاني، جلال الطالباني وأياد علاوي من حركة الوفاق الوطني، وعبد العزيز الحكيم الذي يتزعم شقيقه [محمد باقر الحكيم، واغتيل لاحقاً] المجلس الأعلى الثورة الإسلامية في العراق، وهو تنظيم شيعي يتخذ إيران مقراً له. وقال جاي غارنر الذي كان على وشك أن يُستبدل: «لقد بدأ الزعماء المعارضون الخمسة عقد اجتماعات وسيدعون زعماء من داخل العراق لنرى ما إذا كنا نستطيع تكوين نواة قيادة عندما ندخل شهر حزيران/يونيو». وكان هناك في الوقت نفسه، قلق من أن الأميركيين اضطروا إلى الاعتماد على الكيانات البعثية، وأعلن أحمد الشلبي أنه يجب وضع أسماء 30 ألف بعثي من القياديين على لائحة سوداء.

وبدأ مراقبون من الأمم المتحدة بحلول شهر أيار/مايو، يقولون إن نسبة عالية من الشعب العراقي ستتعرَّض للمجاعة خلال أشهر الصيف. وكشف تقرير أعدته منظمة الأغذية والزراعة «أن كارثة آخذة في التكوّن» (صحيفة ذي أوبزرفر ، 11 أيار/مايو 2003): لقد قُصفت مستودعات الحكومة التي كانت توزع البذور والأسمدة والمبيدات الحشرية وتعرَّضت للنهب، ولم تعد محطات ضخ المياه لأنظمة الري صالحة للعمل، كما لم تُزرع الحقول ولم يعد هناك نظام لشراء المحاصيل. ودُمِّرت أو نُهبت مخازن لقاحات الماشية والعقاقير والأدوية، ونفقت آلاف الدواجن جوعاً أو لعدم وجود من يُطعمها. وتحوَّلت في 10 أيار/مايو، الجهود الأميركية لإعادة تنشيط وزارة الصحة إلى مهزلة عندما عُلم أنَّ الوزير الجديد كان من الشخصيات الرئيسية في نظام صدام.

لقد تعطَّلت إمدادات الغذاء وقُصفت المستشفيات ونُهبت. وكان عاملو القطاع الصحي يكافحون للقيام بعملهم قدر المُستطاع في ظروف بالغة الصعوبة. وقال أحد الأطباء في مستشفى ببغداد، إن حوالى 150 مصاباً يُستقبلون في المستشفى يومياً، أي العدد نفسه الذي كان في أيام الحرب. وكانت باسيا زُخير التي اخترقتها قنبلة عنقودية غير منفجرة، واحدة من عشرات العراقيين المشوّهين الذين أُرغموا على الخضوع لعمليات جراحية في مستشفيات تفتقر إلى الماء النظيف ومواد التعقيم. وبدأ آية الله محمد باقر الحكيم الذي عاد إلى العراق بعد 23 عاماً من المنفى، جولة في أنحاء البلاد مطالِباً برحيل القوات الأجنبية التي تقودها الولايات المتحدة، عن العراق. واستقبله في مدينة السماوة حوالى 60 ألف شخص بهتافات:

نعم للإسلام؛ لا للأميركان، لا لصدام!

واتضح أن الجهود الأميركية لإعادة الخدمات الأساسية وفرض النظام وإقامة حكومة «تمثّل» الشعب، باءت بفشل ذريع. وأُمِرت باربرا بودين Barbara Bodine التي عُيِّنت «عمدة» لبغداد بالعودة إلى أميركا، وخُفِّضت فترة الأشهر الثلاثة التي كانت مقررة لبقاء جاي غارنر في العراق. وكان بول بريمر، وهو من المحافظين الجدد، وقد ترأس في الماضي دائرة مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية، على وشك أن يتسلَّم مهامه من جاي غارنر في «انقلاب أبيض» (صحيفة ذي تايمز ، 13 أيار/مايو 2003). وكشفت هذه الخطوة المذعورة أمام الملأ، إخفاقات الأميركيين بعد سقوط صدام. وحتى مسألة المقابر الجماعية إلى الجنوب من بغداد، اعتُبرت دليلاً على عجز أميركا عن فرض النظام، فقد دُمّرت أدلة جنائية حيوية من دون قصد من قبل الأقارب المفجوعين ممّا أضعف فُرصَ نجاح محاكمات محتملة للقادة البعثيين المسؤولين. وانتشرت الفوضى في بغداد ومعظم أرجاء العراق، وسقط ضحايا مدنيون لم يمكن إحصاؤهم. وأصبحت المنازل مستهدَفة بعد نهب المباني الحكومية من وزارات ومصارف ومتاحف ومدارس، فاضطرت الأسر إلى شراء أسلحة للدفاع عن النفس. وقال مدير مصرف متقاعد يمثّل حال عراقيين كثيرين: «لم أمتلك في حياتي سلاحاً في منزلي... لكنَّ عليَّ حماية نفسي وعائلتي. ليس أمامي خيار آخر؟». وعلى الرغم من صدور بيانات نفي غير مقنِعة، ذكرت التقارير أنَّ بريمر عازم على اتّباع سياسة إطلاق النار بلا إنذار للقتل في محاولة يائسة لإعادة فرض النظام. وذُكر في الوقت نفسه، أن الأميركيين غيّروا مواقفهم تماماً، وقبلوا إصرار الشلبي على منع 30 ألف بعثي قيادي من تولي أي وظائف في المستقبل.

وازدادت البلبلة في الخطط الأميركية ـ البريطانية لإعادة إعمار العراق في 17 أيار/مايو، عندما اعترف مسؤولون من الحلفاء بأنهم ألغوا خطط إقامة حكومة انتقالية. وأعلنت إسبانيا عن عجز كبير في التمويل المتوفر لإعادة الإعمار (صحيفة ذي أوبزرفر ، 18 أيار/مايو 2003)، ولم يظهر أن هناك احتمالاً لنقل السلطة في وقت مبكر حتى إلى إدارة عراقية من طراز الدمى الذي تفضّله واشنطن. وكانت واشنطن، في هذا الوقت، تسعى إلى الحصول على تفويض من الأمم المتحدة لسيطرةٍ غربية على العراق لفترة غير محدودة عملياً (انظر: «نزعة الحرب الأميركية» أدناه)، وبدا أن معاناة الشعب العراقي ستستمر بلا نهاية.

النفوذ الإيراني

شعرت الولايات المتحدة بقلق عميق من التحريض على إقامة دولة إسلامية في صفوف شيعة العراق، لأسباب ليس أقلها أنهم يشكلون أكبر مجموعة في المجتمع العراقي، ولأن فكرة المجتمع الإسلامي توقظ في ذاكرة مخطّطي واشنطن بالضرورة صُور العنف الأصولي في 11 أيلول/ سبتمبر 2001. وصدر ردٌّ أولي من الولايات المتحدة لمَّح إلى أنّ الشيعة العراقيين يتأثرون بمتسللين قادمين من إيران، وهي دولة يتألف معظم مجتمعها من الشيعة، كما أنها طرف في «محور الشر» الشهير الذي أعلنه الرئيس بوش.

وفي الواقع، كان هناك دائماً إيرانيون في العراق بفعل التجارة والحروب [والجوار] على مرّ القرون. وقد أجرت بريطانيا إحصاءً للسكان في العراق في عام 1919 قبل إعلان النظام الملكي، اتضح منه أن حوالى 80 ألف «فارسي» كانوا يعيشون في العراق آنذاك[374]. ولاحظ معتمد الشؤون المدنية البريطاني بالوكالة في ذلك الوقت، أرنولد ولسون Arnold Wilson ، العدد الكبير من الموظّفين القنصليّين الفرس الموجودين «في كل مدينة وقرية من أي حجم»، واقترح ألاّ يُعاد شغل أي وظيفة غير ضرورية عندما تصبح خالية. وقد اضطر التكوينُ الديموغرافي لمدينة كربلاء، حيث يشكل الفرس 75 في المئة من سكانها، السياسةَ البريطانية نحو تقوية المظاهر العربية لثقافة المدينة، وإقرار العربية كلغة رسمية للإدارة البريطانية. وما اعتُبرت آنذاك مشكلة النفوذ الإيراني الزائد عن الحد، استمرت في عهد الملكية وما بعد[375]. وواجه المحتلون الجدد في عام 2003 المشكلة نفسها التي واجهها المحتلون البريطانيون خلال حكم الهاشميين المأساوي.

واتهمت الولايات المتحدة في 23 نيسان/أبريل 2003 إيران بإرسال عملاء إلى جنوب العراق للدعوة إلى إقامة نظام ديني شيعي شبيه بالنظام الإيراني. وقال الناطق باسم الرئيس بوش آري فلايشر: «لقد أوضحنا لإيران أننا سنعارض أي تدخل خارجي في مسيرة العراق نحو الديموقراطية. ومن الجليّ أنَّ تسلُّل عملاء لخلق البلبلة في صفوف السكان الشيعة يأتي ضمن هذا التصنيف». وقال مسؤولون أميركيون إنهم يشكّون في أنَّ العملاء الإيرانيين يحاولون التحريض على ثورة إسلامية: «إنهم يقولون للناس إن الأميركيين لا طاقة لهم على التحمّل... وعندما يرحلون سنكون نحن هنا. نحن أبناء دينكم ونحمل مفتاح مستقبلكم». وكان آلاف الشيعة قد تدافعوا إلى الشوارع في العراق للاحتفال بنهاية حكم صدام، لكنَّ كثيرين منهم هتفوا في الوقت نفسه: «الموت لأميركا!»، وطالبوا بإنهاء الاحتلال الأميركي.

وقد اعترف جاي غارنر بأن مستوى المظاهرات المعادية لأميركا أعلى مما توقَّع، وحمَّل الإيرانيين المسؤولية: «يُقلقني ما سمعت عن الدور الذي تلعبه إيران. سأكون صريحاً: لا أعتقد أن التحالف سيقبل نفوذاً من خارج المنطقة». وكان رجال الدين الشيعة مع قدوم شهر أيار/مايو، قد تولّوا السيطرة الفعلية على قرى وبلدات ومدن في مختلف أنحاء جنوب العراق وجزء كبير من بغداد. وترافقت عبارات التنديد بالنظام البعثي في جميع المظاهرات الشيعية مع دعواتٍ إلى رحيل القوات الأميركية عن العراق. وجاء الرد الأميركي ليؤكد أنه لن يُسمح للعراق بأن يتحول إلى الحكم الديني. فقد أعلن وزير الدفاع دونالد رامسفلد في 24 نيسان/أبريل: «إذا كنتم تسألون كيف سنشعر حيال قيام حكومة على النمط الإيراني يتولّى فيها رجال دين قلَّة تسييرَ كل شيء في البلاد، فالجواب هو: لن يحدث ذلك»[376]. وأجاب قاسم السعدي، وهو تاجر شيعي يبلغ 41 عاماً من العمر: «ظننت أن الأميركيين قالوا إنهم يريدون ديموقراطية في العراق. إذا كانت ديموقراطية فلماذا يُسمح لهم بوضع قيود لها؟». وكان واضحاً أن واشنطن توجَّست من مظاهر الالتزام الديني والطموح السياسي التي أبداها شيعة العراق:

كان الأمر بمثابة صدمة بالنسبة إلى البعض الذين شاهدوا المسيرات من بعيد، ورأوا الدم يسيل من أناس يجلدون أنفسهم [في استعادة لشعائر عاشوراء]، وسمعوا الهتافات المعادية لأميركا، ولمسوا هذا التفجُّر للمشاعر الدينية. أما بالنسبة إلى وزارة الخارجية الأميركية، فقد كان الأمر مألوفاً إلى حدّ مخيف عندما اجتاحت الثورة إيران في عام 1979، وتمَّ ضبط التطرف الديني وتحويله إلى كراهية متَّقدة ضد النفوذ الغربي، وخاصة النفوذ الأميركي. ويتحدث بعض مسؤولي وزارة الخارجية الأميركية فعلاً عن «عدم الاستعداد» لمثل هذه المظاهرات، بينما يقول أعضاء أكثر تشدداً في الحكومة إنهم لن يتسامحوا مع أي محاولة لاختطاف ديموقراطية العراق الوليدة أو لإقامة دولة دينية[377].

وسمع مئات آلاف المصلّين في 2 أيار/مايو 2003، في قلب المنطقة الشيعية من بغداد، دعوات القادة الدينيين إلى عدم التشبّه بالعادات الغربية الهادفة إلى «إيذاء الإسلام». وتحدَّث بعض كبار رجال الدين في خُطَب الجمعة عن تصورهم لعراق المستقبل: سوف تُمنَع المشروبات الكحولية وتُرغم النساء على تغطية أنفسهنّ من الرأس إلى القدمين، وسيُشرف رجال الدين على جميع مراحل التعليم. وأمَّ الشيخ محمد الفرتوزي الذي كان محتجَزاً من قِبَل القوات الأميركية في وقت سابق، المصلين في أحد جوامع ضواحي بغداد، وقال إنَّ على القوات الأميركية أن تغادر العراق «في

أسرع وقت ممكن». وندَّد الخطيب الشيخ جابر الخفجي بالأميركيين لأنهم يُقدِّمون «هدايا غير مقبولة» إلى نساء مسلمات، ويشجعون أعمال النهب:

لا تتَّبعوا قانون الغرب وتعاليمه. اتبعوا قانون النبي [محمد] والإسلام وتعاليمهما. لا تقلّدوا الغربيين. كونوا مسلمين أقحاحاً.

وهنا، كانت تُكتب وصفة أخرى لاضطرابات مستقبلية: التوترات المتصاعدة بين نموِّ الطموح الإسلامي وتصميم واشنطن على منع قيام دولة دينية. وتزايدت احتمالات نشوب مواجهات جدّية بين العراقيين الذين عيَّنهم جاي غارنر من دون أن يحظى أيٌّ منهم بتأييد شعبي، وبين الأغلبية المسلمة الرافضة للإملاءات الغربية.

مجالات الاختيار العربية

لم تُتَح للدول العربية إلاَّ خيارات سياسية قليلة قبل حرب عام 2003، وخياراتٌ قليلة مثلها في فترة ما بعد صدام. ووافقت بعض الدول العربية ـ الكويت وقطر وعُمان ـ على إقامة قواعد عسكرية أميركية فوق أراضيها. واختارت دول أخرى ـ المملكة العربية السعودية ومصر والأردن ـ التعاون مع الولايات المتحدة وعدم الكلام عن الموضوع، بينما اختارت بعض الدول ـ سوريا وليبيا واليمن ـ موقفاً معادياً للحرب قد لا يبشّر بالخير في المستقبل. وبدأت سوريا بعد فترة قصيرة تتعرّض للتهديد «بعواقب» غير محدّدة إذا استمرّت في عدم تعاونها مع السياسة الخارجية الأميركية. وراحت السعودية تتساءل عما إذا كانت هي الدولة التالية، بينما كانت ليبيا عالقة في متاهة من الأوضاع أهَّلتها لأنْ تكون هدفاً مُرجَّحاً للولايات المتحدة في المستقبل.

ووافقت قطر التي كانت متوجِّسة من إغضاب القوة الأعظم، على أن تصبح المركز الدائم للعمليات الجوية الأميركية في الخليج، وهو تطوّر كان من شأنه على الأرجح أن يخفِّف بعضَ الضغوط الإسلامية المحلية على العربية السعودية. وكانت قطر تراهن على أن مستقبلها يعتمد على التحديث و«مصادقة» الغرب، حتى ولو عنى ذلك نشوب خلاف مع الدول الأكثر تزمّتاً في المنطقة.

وأعلن الجنرال تومي فرانكس على هذا الأساس، أن قاعدة العمليات الجوية الأميركية في الخليج ستكون في قطر «على مدى المستقبل غير المنظور». ولم يمضِ وقت طويل حتى أعلنت واشنطن نهاية وجودها العسكري في المملكة العربية السعودية الذي دام 12 عاماً مِمَّا بشَّر بتغيّر عميق في الاستراتيجيا الأميركية في المنطقة. وقد اتُّخذ هذا القرار على حد قول رامسفلد، بناءً على «اتفاق

متبادل تماماً» ولأسباب عسكرية. ولم يكن هناك أي شكّ في أنَّ هذا الإجراء سيُضعِف الهيمنة الأميركية في الخليج، لكنْ ستبقى للولايات المتحدة قواعد عسكرية في قطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة، وفي وسعها دائماً أن تطلب العودة إلى السعودية. وقال بول ولفوفيتز نائب رامسفلد معلقاً:

إننا نحتفظ بعلاقة دفاعية وثيقة مع العربية السعودية، سواء أكانت لنا قوات هناك أم لا. لا أظن أنَّ أياً منّا يريد أن يتنازل عن القدرة على العودة عندما تدعو الحاجة إلينا[378].

غير أن بعض السعوديين الذين لم يقتنعوا تماماً باتفاق رامسفلد «المتبادل تماماً»، كانوا يطرحون أفكاراً أكثر سوداوية: رُبَّما كان استرتيجيو واشنطن يتساءلون عن «تغيير النظام» في المملكة نفسها كسبيل لتحقيق السيطرة على موارد النفط السعودية. وربما كانت سوريا وإيران هدفين أميركيين أكثر ترجيحاً في المستقبل المباشر، لكنْ ماذا بعد ذلك؟ وكيف ستستجيب حكومة الرئيس بوش لضغط اللوبي اليهودي؟

كان من المعروف أن المملكة العربية السعودية تقدم الدعم إلى الفلسطينيين، وهو أمر مُستَهجَن من إسرائيل. وسينبغي على الأسرة الحاكمة السعودية أن تقيّم المشهد العراقي الجديد بعناية. فإذا بدأ العراقيون حرب تحرير ضد الاحتلال الذي تقوده أميركا، فمن يجب أن تدعم السعودية؟ فسوف يعزّر تقديم العون إلى وجود استعماري غربي، الاتجاهات المتطرفة المحلية في المملكة، وهو ما يريد آل سعود أن يتفادوه على وجه التحديد. لكنَّ تأييد ثورة عراقية سيشجع عمليةً تنسّقها الولايات المتحدة وتديرها لتغيير النظام في العربية السعودية[379].

اعتقد النظام السعودي أنه سيبقى في مأمن على المدى القصير، وذلك قبل فترة قصيرة من وقوع التفجيرات الإرهابية التي استهدفت هزَّ استقرار المملكة. وأصبحت سوريا على لائحة الأهداف الأميركية بينما كانت إسرائيل، صاحبة الصوت المسموع دائماً في واشنطن، تهيّئ لائحة طلباتها من نظام الرئيس الأسد[380] لتقوم الولايات المتحدة بنقلها سريعاً إلى دمشق عبر مكبّرَي الصوت والصورة[381]. وواصلت سوريا المطالبة بإنهاء احتلال العراق بقيادة الولايات المتحدة، ونفيها، في الوقت نفسه، ادّعاءات رامسفلد بأن دمشق مستمرة في مساعدة البعثيين العراقيين بمختلف الوسائل. وقال الكاتب الصحافي البريطاني باتريك سيل Patrick Seale الخبير في الشؤون السورية: «لقد انتهج الرئيس السوري منذ البداية خطاً صلباً جداً، وأظن أنه سيقاوم بضراوة بالغة أي نوع من الترهيب. إن هدفه هو البقاء على انسجام مع الرأي العام المحلي والعربي». ومن المؤكد أنَّ موقفاً

كهذا سيثير عداء واشنطن: يبدو نظام الرئيس الأسد على المدى الطويل في عين الإعصار الأميركي.

واهتز في 12 أيار/مايو 2003، مُجمَّع سكني للأجانب في العاصمة السعودية الرياض، نتيجة تفجير قنابل، فقُتل 30 شخصاً وجُرح قرابة 200. وتأكّد بعد الانفجارات بقليل أن العملية التي نُسبت إلى تنظيم القاعدة قتلت 7 أميركيين و7 سعوديين وأردنيَّين اثنين ومواطنَيْن من الفيليبين ولبنانياً واحداً وسويسرياً واحداً والمهاجمين التسعة. وقال جورج بوش معلِّقاً: «إن هذه الأعمال الوحشية ارتُكبت من قِبَل قَتَلة لا إيمان لهم إلاَّ الحقد. وستعثر الولايات المتحدة على القتلة وسيتعلَّمون معنى العدالة الأميركية... سنجدّ في أثرهم».

وتردَّدت بعد فترة قصيرة آراء مفادها أن حكومة الرئيس بوش المنشغلة بالعراق، حوَّلت انتباهها عن القاعدة، وأن الحملة الأميركية ضد نظام صدام استثارت أعمالاً إرهابية إضافية. وقال سعد الفقيه المعارض السعودي المقيم في لندن ومدير حركة الإصلاح الإسلامية في الجزيرة العربية، إن الاحتلال الأميركي للعراق قد «غزا عقول وقلوب مسلمين كثيرين فضلاً عن العرب، واحتلَّ مكان كل الأسباب الأخرى لمعاداة أميركا». وبدا أن وقوع بعض التفجيرات ضد تجمعات الأجانب في السعودية، أثار مشاعر جديرة من العداء للرياض في الولايات المتحدة، مما طرح مجدّداً السؤال عن مصير العلاقات السعودية ـ الأميركية؟

وأكّد عدد من أعضاء معهد الأعمال الأميركي في مقابلة أجراها معهم في 18 أيار/مايو، برنامجُ بانوراما التلفزيوني التابع لهيئة الإذاعة البريطانية، ضرورةَ تغيير الأنظمة في الشرق الأوسط بكامله. وذُكرت عدَّة دول من بينها ليبيا. ومن المفيد أن نلقي نظرة على قضية نظام [العقيد معمر] القذافي لأنه يتضمَّن، كما يبدو، كثيراً من الخصائص التي ذكرها اليمين الأميركي كمبرر لغزو العراق واحتلاله.

لقد وَجَّهت الولايات المتحدة اتهامات كثيرة إلى طرابلس [الغرب]، وظلَّ كثيرٌ من القضايا المذكورة [حتى وقت قريب] من دون حل، ومن بينها رد القذافي على تحطيم طائرة لوكربي وزعم الولايات المتحدة امتلاك ليبيا الأسلحة الكيميائية ودعم القذافي للحركات المقاومة لإسرائيل، وعقوبات الأمم المتحدة والولايات المتحدة ضد ليبيا. وليس بين هذه القضايا ما هو حيوي لواشنطن، لكنها يمكن أن تُستعمل كلها لاختلاق مُسوِّغ لمبادرة عسكرية أميركية تنطوي أيضاً على إسقاط نظام القذافي.

لم تنجح محاولات القذافي لاسترضاء الولايات المتحدة إلاَّ جزئياً لأسباب من بينها أن ليبيا التي تفصلها مسافة جغرافية مريحة عن العراق وفلسطين، شعرت بأنَّ في وسعها انتقاد السياسة الخارجية الأميركية. لكن مستقبل ليبيا، وخاصة مستقبل نظام القذافي، لن يُرسم في الغالب بقرارات تُتَّخذ في طرابلس: لقد ظلَّت ليبيا شوكة في خاصرة الدولة الأعظم وستردّ واشنطن عندما تريد.

[وعلى الرغم من وصول طرابلس والولايات المتحدة إلى تسوية تُرفع بموجبها العقوبات الاقتصادية عن ليبيا]، إلا أن هناك عدَّة أسباب تجعل شنَّ هجوم عسكري أميركي على ليبيا خلال العقد القادم مُرجَّحاً نظراً إلى أنَّ كثيراً من العوامل التي شكَّلت حوافز على غزو العراق موجودة أيضاً في حالة ليبيا:

تمتلك ليبيا، كالعراق، موارد وفيرة من النفط والغاز، أي إنها جائزة مغرية في ظروف معيَّنة كوجود اقتصاد متوسّع لكنَّه متعطِّش إلى الطاقة، وتراجعِ إنتاج حقولٍ قائمة؛

تتمتّع ليبيا، كالعراق، بموقع استراتيجي هام يوفّر ميزاتٍ لهيمنةٍ أميركية متمددة في البحر الأبيض المتوسط الذي يحرسه بالفعل الأسطول السادس الأميركي، بالإضافة إلى قربها من الجزائر المضطربة والتي أنهكتها الأصولية الإسلامية، ومن مصر التي يحكمها حسني مبارك؛

تخضع ليبيا لنظام حكم مشاغب، مثلما كان العراق، يُعادي صراحةً المبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية الأميركية؛ أي إنه [في نظر واشنطن] قدوة «سيئة» للمنطقة؛

سيفرض وضعُ يدِ الولايات المتحدة على البترول الليبي سيطرةً أميركية أكبر على مكوّنات مهمة للاقتصاد الأوروبي، مما يسمح لواشنطن بالقبض على شريان الحياة لقطاعات حيوية من الصناعة الأوروبية، تماماً كما يمكن استخدام ناقلات النفط المبحرة في الخليج لخنق بعض القطاعات في الاقتصاد الياباني.

يتبيَّن إذاً، أن لدى الولايات المتحدة عدداً من الأسباب القوية لجعلها ترغب في وضع يدها على الاقتصاد الليبي، وتأسيس موطئ قدم راسخ في شمال أفريقيا.

إنَّ للعالم العربي خياراتٍ محدودة في مواجهة الطموحات الأميركية. وقد اختارت معظم أنظمة الحكم في المنطقة طريق الرضوخ؛ أما الاستقلال الأبيّ فيبدو أنه ضمانة لتلقّي انتقادات مهدِّدة من واشنطن يتبعها العمل العسكري في الوقت المناسب.

المأساة الفلسطينية

لم يحدث خلال حرب عام 2003 أو بعدها، ما يخفّف وطأة الاضطهاد الإسرائيلي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. واستخدمت إسرائيل التفجيرات الانتحارية التي تحدث بين حين وآخر، كذرائع

للممارسات القمعية اليومية ضد الفلسطينيين كسبيل لتوسيع الهيمنة المحلية للدولة الصهيونية. وقد وضعت إسرائيل، كالولايات المتحدة، عينها على الموارد البترولية الهائلة للعراق. وأُجريت بعد الحرب محادثات بين واشنطن وتل أبيب وقادةِ بغداد المحتمَلين مستقبلاً، حول إمكان استفادة إسرائيل من البترول العراقي[382]. وكانت الخطة أن يُعاد بناء خط قديم للأنابيب توقَّف استخدامه مع نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين في عام 1948 عندما حُوِّل مسار البترول الآتي من حقول العراق الشمالية إلى سوريا. ويكون العراق الخاضع للسيطرة الأميركية قد حقق بهذه الضربة دخلاً إضافياً، وتُحَرم سوريا من الحصول على النفط العراقي، وتُحَل أزمة الطاقة في إسرائيل. وكان خط الأنابيب حتى عام 1948 يمتد من الموصل إلى حيفا شمالي ساحل إسرائيل على البحر الأبيض المتوسط. وبدأت في عام 2003 ترتيباتٌ مشابهة معقولةً تماماً. وحسب صحيفة هآرتس الإسرائيلية، فإن أول من ناقش الموضوع علناً هو الوزير الإسرائيلي للبنية التحتية الوطنية جوزف بارتيسكي J. Paritsky ، وأقرَّ مسؤول رفيع سابق في وكالة الاستخبارات المركزية بأمور معيَّنة، عندما قال:

كان هذا حلماً قديماً ساور مجموعة قوية من الأشخاص الذين يسيّرون الآن الحكومة (حكومة بوش) ويديرون الحرب على العراق، وذلك لتأمين احتياجات إسرائيل من الطاقة فضلاً عن احتياجات الولايات المتحدة. وكان خط أنابيب حيفا أمراً موجوداً وأُعيد بعثُه كحلم، وهو موجود الآن كمشروع قابل للحياة، برغم أن هناك أعمالَ بناء كثيرة يجب أن تتم[383].

وسيتطلَّب تنفيذ المشروع علاقات جيدة بين إسرائيل ونظام الدمى الجديد في بغداد. وقد سبق لوزارة الخارجية الأميركية أنْ أعلنت أنَّ عقد معاهدة سلام مع إسرائيل في رأس جدول أعمال حكومة بغداد الجديدة. ومن المعروف أن أحمد الشلبي، رئيس المؤتمر الوطني العراقي، ناقش مع المسؤولين الأميركيين مسألة اعتراف العراق بدولة إسرائيل. وقد وُضعت في أواسط عقد الثمانينيات من القرن الماضي، خطة عُرِفت بمشروع كيسنجر لمد خط لأنابيب البترول من العراق إلى ميناء العقبة في الأردن قرب ميناء إيلات الإسرائيلي. وكان من المقرر أن تُنفِّذ هذه الخطةَ التي رَوَّج لها دونالد رامسفلد عندما كان صدام حسين حليفاً لأميركا، شركةُ بكتل التي مُنحت في عام 2003 عقداً بقيمة عدة بلايين من الدولارات لإعادة الإعمار في العراق. وتحتوي مذكرة الخطة التي تُجدَّد بهدوء كل خمس سنوات، على تشريع خاص يُلزِم الولايات المتحدة بتخزين احتياطي استراتيجي من البترول لإسرائيل حتى لو تسبَّب ذلك بحدوث نقص في المخزون الداخلي الأميركي.

وتتحمل الولايات المتحدة التكاليف التي بلغت في عام 2002، 3 بلايين دولار من أموال دافعي الضرائب الأميركيين.

ولم تساهم جميع هذه الاعتبارات في التقليل من الهجمات الإسرائيلية المعهودة على المدن الفلسطينية في غزة والضفة الغربية. فقد قُتل في 20 نيسان/أبريل 2003، 6 فلسطينيين بينهم صبيّ عمره 14 سنة، وجُرح 48 آخرون عندما هاجمت عربات مدرعة إسرائيلية حيّ يِبْنى Yibna في مدينة رفح في جنوب قطاع غزة. وقُتِل خلال الغارة جندي إسرائيلي وجُرح ثلاثة آخرون. وانتقدت الحكومة البريطانية إسرائيل في 25 نيسان/أبريل بسبب بناء «الجدار العازل»، وهو في الواقع سور إسمنتي يبلغ ارتفاعه 6 أمتار ويحيط بكافة أراضي الضفة الغربية. وتعلو الجدار أسلاكٌ شائكة وتتخلَّله أبراج حراسة مما يجعله يبدو وكأنه معسكر للاعتقال. وفي أواخر نيسان/أبريل، اقترب موعد نشر «خريطة الطريق» للسلام التي وضعتها الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وأعلن بوش أنه ينوي دعوة محمود عباس (أبي مازن) الذي كان مرشحاً لرئاسة مجلس الوزراء الفلسطيني [قبل أن يكلفه ياسر عرفات تشكيل الحكومة]، إلى البيت الأبيض لإجراء محادثات معه.

ولم يعتقد كثير من المراقبين المستقلين أن خطة السلام الجديدة تتمتّع بفرص نجاح كبيرة. فالقوات الإسرائيلية كانت تواصل اجتياح المدن الفلسطينية، واستمر توسيع المستوطنات الإسرائيلية الغير شرعية بينما كانت أراضٍ فلسطينية إضافية تُصادَر لبناء السور الإسمنتي البالغ طوله 360 كيلومتراً. وقال وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية مايك أوبراين، إن أكثر من 100 بناية فلسطينية دُمّرت لبناء الجدار، وإن فلسطينيين كثيرين سيُتركون على «الجانب الخطأ» من الخط الذي فرضته إسرائيل للفصل بين فلسطين وإسرائيل: «ستقع قرابة 100 في المئة من مجموع مساحة الضفة الغربية، غربي الجدار. سوف تُصادَر الأرض الفلسطينية لبناء الجدار وتُدمّر الأراضي المزروعة وستُفصَل بعض البلدات عن الأراضي الزراعية المحيطة بها. وسيترك الجدار 290 ألف فلسطيني على الجانب الإسرائيلي من السور»[384].

سارت «خريطة الطريق» (راجع: الملحق رقم 4) على نهج خطط ومفاوضات أخرى للسلام (انظر: اللوحة رقم 11) لم يُكتب لأيٍّ منها أن تحقّق تسوية شاملة للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. وعَدَّدت الخطة الجديدة التي أُعلنت بعد فترة قصيرة من هزيمة أصلب حليف عربي [صدام] للفلسطينيين، النقاطَ الخلافية المتعدّدة ـ الإرهاب، المستوطنات، اللاجئين... إلخ ـ، ولكنَّ فرصها في

النجاح في تحقيق تسوية بدت أضعف وليست أقوى من سابقاتها. ولقد ضعفت قوة التفاوض الفلسطينية بشكل خطير على مر السنين، كما استمدّت الولايات المتحدة وإسرائيل جرأة جديدة من الهزيمة الكاملة التي ألحقتها واشنطن بدولة عربية رئيسية. وسيكون أقصى ما يستطيع الفلسطينيون توقعَه، مجموعةً بانتوستانات وغيتوات ومعسكرات اعتقال خاضعة كلها لحراسة مشددة من دون شيء ينمّ عن الاستقلال الذي يميّز دولة ذات سيادة في العالم الحديث.

اللوحة رقم 11 محاولات تسوية الخلافات الإسرائيلية ـ الفلسطينية

1978: اتفاقيتا كامب دافيد: تنسحب إسرائيل بالاتفاق مع مصر من سيناء مقابل السلام.

1988: تدخل إسرائيل في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد اعتراف ياسر عرفات بدولة إسرائيل وتنديده بالإرهاب.

1991: مؤتمر مدريد للسلام بحضور الأردن وسوريا وإسرائيل والفلسطينيين.

1993: مبادئ [اتفاق] أوسلو؛ وقَّعها إسحق رابين وياسر عرفات؛ حكم ذاتي للفلسطينيين؛ انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة وأريحا؛ انتخابات فلسطينية.

1995: صفقة للسلام في واي بلانتايشن Wye Plantation : توقيع شيمون بيريز وسوريا.

1997: تعطّل مسار أوسلو: يرفع بنيامين نتانياهو تجميد بناء مستوطنات جديدة ويقوم بانسحاب جزئي فقط.

1998: مذكرة «واي ريفر» Wye River : يوافق نتانياهو على جدول زمني للانسحاب ثم يتخلى عنه لاحقاً.

1999: مراجعة واي ريفر: لم تُنفَّذ.

2000: محادثات «الوضع النهائي»: لا تُرضي الشروط أيّاً من الطرفين.

وقتلت القوات الإسرائيلية في 1 أيار/مايو 2003، 14 فلسطينياً بينهم طفل في الثانية من عمره. فقد اقتحمت دبابات وقوات متنكّرة في سيارات مدرعة عند الساعة الثامنة صباحاً حيّ الشجاعية في مدينة غزة، وحاصرت منزل يوسف أبو هين، أحد الأعضاء البارزين في حركة حماس. ونسف الإسرائيليون المبنى وقتلوا الرجال الذين كانوا فيه، في حين أطلقت الدبابات وطائرات الهليكوبتر الإسرائيلية قذائف المدفعية ونيران الرشاشات الثقيلة والصواريخ في أنحاء الحي. وقال فاضل أبو هين المختصّ في علم نفس الأطفال: «كنا جالسين في ظلام دامس. الأطفال يصرخون ونحن نحاول أن نهدّئهم، لكن الرصاص يأتي من جميع الاتجاهات». وشاهد مراسلٌ لوكالة أسوشيتيد برس Associated Press صبيّيْن عُمرهما 12 و14 سنة يصابان بنيران الإسرائيليين بينما كان

يحاولان الفرار. وقال الأطباء في وقت لاحق إن الصبي ابن الـ 14 عاماً الذي جاءته الرصاصة في عنقه، أصيب بالشلل من العنق وما دون. وقال أياد والد الطفل القتيل عامر ابن السنتين متسائلاً: «هل هذا هو السلام الجديد الذي وعد به الرئيس بوش؟ لقد كتبوا الإجابة بدم ابني»[385].

وفرضت إسرائيل في 12 أيار/مايو إغلاقات واسعة النطاق في قطاع غزة بعد 24 ساعة من إعلانها فتح المنطقة كمبادرة استهدفت دعمَ خطة السلام الأخيرة. وأكد دبلوماسيون في الوقت نفسه أنَّ أرييل شارون سيجتمع بمحمود عباس لمناقشة المقترحات الواردة في «خريطة الطريق» برغم استمرار أعمال القتل، فقد أردى الجنود الإسرائيليون ثلاثة فلسطينيين آخرين، أحدهم فلاح كان يعمل في حقله.

ولم تظهر مؤشرات كثيرة على أنّ خطة سلام «خريطة الطريق» ستنتج أكثر من المخططات السابقة (انظر: اللوحة رقم 11). وقد قبل الفلسطينيون المتعطّشون إلى أي أمل في المستقبل، شروط الخطة، إلاَّ أن الإسرائيليين كانوا يرفضون إصدار إعلان رسمي بقبولها. وسبق لأرييل شارون أن رفض التحذيرات الأميركية من أن استمرار توسيع المستوطنات سيعرّض صفقة السلام للخطر، وأعلن أن إسرائيل لن تتنازل عن سيادتها على بلدات إسرائيلية في الأراضي [الفلسطينية] المحتلة. وزاد شارون الطين بلة بإعلانه أن السور الأمني الواقي الخلافي الذي يجري بناؤه حول الضفة الغربية، سيؤدي إلى مصادرة مزيد من الأراضي الفلسطينية وضمها إلى إسرائيل (صحيفة ذي غارديان ، 14 أيار/مايو 2003).

واقتحمت قوات إسرائيلية كبيرة غزة في 14 و15 أيار/مايو، وقتلت 5 فلسطينيين بينهم صبي عمره 12 عاماً، وصبيان عمرهما 15 عاماً. وتدفقت حوالى 70 دبابة وعربة مدرعة على مختلف أنحاء قطاع غزة، مما زاد حنق الرأي العام الفلسطيني وهدَّد المحادثات المقررة بين شارون وعباس. وعلَّق وزير الشؤون الخارجية الفلسطيني نبيل شعث قائلاً: «لقد تلقيت مكالمات من كل جزء من أجزاء فلسطين تطالبني بمناشدة أبي مازن (محمود عباس) ألاَّ يجتمع مع رئيس الوزراء شارون بعد الفظائع التي ارتكبها في غزة». وأخذت إسرائيل في هذه الأثناء تقول إن «خريطة الطريق» غير قابلة للتنفيذ، وأصرَّت على إدخال 14 تعديلاً هاماً على الخطة، وهو رقم أدنى من الـ 100 اعتراض التي ذُكرت أصلاً، ولكنَّه كاف لنسف أي فرصة واقعية للاتفاق (صحيفة ذي دايلي تلغراف ، 17 أيار/مايو 2003).

وقُتل 7 إسرائيليين في 17 أيار/مايو في تفجير انتحاري في القدس كان الأول في سلسلة من الهجمات على أهداف إسرائيلية بدا أنها استهدفت تقويض فرص أي محادثات بين محمود عباس وشارون. وألغى شارون زيارة مقررة إلى واشنطن، لكنه واصل محادثاته مع الفلسطينيين. وأحاطت وسائل الإعلام الغربية أنباء التفجيرات الانتحارية بدعاية واسعة النطاق، لكنها لم تُبدِ أي اهتمام بمقتل الفتى محمود الزعانين البالغ من العمره 12 عاماً، والذي تُرك ينزف في أحد شوارع غزة بعد أن أطلق الجنود الإسرائيليون النار على رأسه ومنعوا سيارة الإسعاف من الوصول إليه.

لم تكن معاناة الفلسطينيين تنحصر في الضفة الغربية وغزة فقط. فقد أطلق سقوط البعثيين في العراق موجة من الكراهية ضد أقلية [فلسطينية في العراق] اعتُبرت من المتواطئين المقرَّبين من نظام صدام. وجاء رجل إلى مسكن اللاجئ الفلسطيني أحمد قدّورة البالغ من العمر 55 سنة، وطَلَب إليه مغادرة منزله: «جاء وقال لنا إنَّ أمامنا 3 أيام للمغادرة». وعندما كان أحمد منهمكاً في توضيب الحاجيات، هاجمه رجل شيعي وطعنه بالخنجر ثلاث طعنات في الصدر. وهربت أسرته إلى ملعب كرة قدم قريب حيث واصلت حياتها في خيمة موقتة، وبدأت حياة تشرّد جديدة.

مسألة النفط

سبق وعالجنا مسألة النفط كالسبب الأهمّ لحرب عام 2003 (الفصل العاشر). ويكفي أن نشدّد هنا على التهديد الذي صارت تتعرّض له منظمة أوبك التي تتخذ أحياناً مواقف غير ودية من الولايات المتحدة، والسرعةِ التي فرضت بها واشنطن سيطرتها على موارد النفط العراقية، وأهميةِ موضوع العملات بالنسبة إلى الحرب التي قادتها الولايات المتحدة.

كان من المتوقع أن تترك عودة النفط العراقي الذي لم يعد مشلولاً بالعقوبات، إلى الأسواق العالمية، أثراً كبيراً على أوبك. وبما أن النفط العراقي سيكون تحت سيطرة نظام تسيّره الولايات المتحدة في بغداد، فقد أخذ مراقبون كثيرون يتساءلون عما إذا كانت أوبك سوف تبقى على قيد الحياة بعد صدمة التحولات التي حدثت في عام 2003. وأعلنت بالفعل شركات إكسون وموبيل وتكساكو وشفرون وبريتش بتروليوم وشِلّ ، اهتمامها بالفُرَص الجديدة المتاحة في مجال الطاقة. كما بذلت روسيا جهوداً كبيرة لضمان حصة من المغانم[386]. ويبدو ظاهرياً أنَّ من شأن المساهمة الجديدة للعراق، العضو في منظمة أوبك، في رفد أسواق الطاقة، أنّ يقوي مركز أوبك، لكنْ ليس إذا كان العراق في جيب الولايات المتحدة. غير أنَّ بعض المعلقين يقولون إن الوطنية العراقية ستكبح

الأطماع الأميركية على المدى الطويل. وكان من البديهي أن تسعى أوبك إلى إبقاء أسعار البترول على مستوى معيَّن، لكن يبدو من المرجَّح أن تتمتع الولايات المتحدة بنفوذ أكبر في أسواق الطاقة العالمية.

وكتبت صحيفة وول ستريت جورنال (الطبعة الأوروبية)، في 25 نيسان/أبريل «تهيّئ حكومة الولايات المتحدة صناعة النفط العراقية كي تعمل كشركة أميركية لها مدير تنفيذي وفريق إداري يدعمهما موظفون أميركيون، ويكون الجميع مسؤولين أمام مجلس مستشارين متعدّد الجنسيات». وسيرأس مجلسَ المستشارين فيليب جي. كارول Philip J. Carroll وهو مدير عام سابق لشركة شلّ للبترول ورئيس شركة فلور الهندسية العملاقة[387]. ومن المتوقع أن يثير تعيين شخصية كبيرة من داخل المؤسّسة النفطية الأميركية، استياءً في صفوف الإدارة الحالية للشركة الوطنية العراقية للبترول التي تملكها الدولة، والتي يتكوّن معظم طاقمها من فنيين لا علاقة لهم بنظام صدام[388].

ومن الجدير بالملاحظة، أنّ الولايات المتحدة اعتزمت فرض سيطرتها على موارد البترول العراقية، ليس من أجل ضمان إمدادات كافية من الطاقة ولكسب ميزة استراتيجية حيوية فقط، بل أيضاً لدعم العملة الأميركية. وثمة من جادل بأن الاقتصاد الأميركي كان سيجابه مصاعب خطيرة لو حذت دول أخرى منتجة للبترول حذو العراق في قراره المتخَذ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1992 بتسعير نفطه باليورو عوضاً عن الدولار. فالاقتصاد الأميركي الذي يعتمد على تسعير البترول عالمياً بالدولار، في أمسّ الحاجة إلى احتفاظ جميع الحكومات بالدولار الأميركي كوحدة نقدية رئيسية في احتياطياتها من العملات الأجنبية[389]. وقد سُدِّدت أموال الإنفاق المتهوّر لبوش ـ الحرب، ابن حرب النجوم... إلخ ـ، أو الهبات السخية التي أُعطيت للأميركيين الأثرياء، عن طريق مضاعفة الدين الخارجي الأميركي. وتشتري الدول كل الدولارات التي تقرر حكومة الرئيس بوش طباعتها، وهي استراتيجيا ستنهار إذا قررت دول أوبك تسعير نفطها باليورو. وسوف تعاود الدول في مثل هذه الحال بيع أرصدتها من الدولار، فتضطر حكومة الرئيس بوش إلى زيادة دخلها من خلال الضرائب. ويعني ذلك أن لليورو القدرة على لعب دور جيوسياسي، الأمر الذي لا ترحب به واشنطن على الإطلاق. وبالتالي، فإن زمرةً حاكمة في العراق بدعم أميركي، ستمكِّن الولايات المتحدة من تحدِّي سيطرة أوبك على أسعار البترول وإضعاف اقتصادات الدول المنتجة للنفط والمحافظة على الاستقرار النسبي للاقتصاد الأميركي. وقال الناشط جورج مونبيو صاحب الحسّ

المُرهَف في مثل هذه القضايا، معلِّقاً على مدى الفوائد التي تجنيها الولايات المتحدة من الترتيبات الراهنة للعملات:

على الدول الأخرى لكي تكسب دولارات، أنْ تبيع سلعاً وخدمات للولايات المتحدة. ولا يتعيَّن على أميركا عندما تُسعَّر البضائع بالدولار، إلاَّ أنْ تطبع الأوراق النقدية الخضراء للحصول على هذه البضائع، أي أنها تحصل عليها مجاناً في الواقع. ويجب على الدول الأخرى بعد كسب الدولارات إعادة استثمار احتياطياتها من هذه الدولارات في الاقتصاد الأميركي، ويساعد هذا الدفق من الدولارات العائدة، الولايات المتحدة على تمويل عجزها الهائل[390].

وتطلَّب هذا النظام أن يكون النفط العراقي مُسعَّراً بالدولار، وهو أمر استهان به العراق. وكان ذلك سبباً هاماً آخر جعل واشنطن تعتقد بضرورة وضع يدها على موارد النفط العراقية وكل آليات التسعير ذات العلاقة. ولهذا السبب أعلن مونبيو: «هناك طريقة واحدة فقط للحدّ من القوة الأميركية، وهي دعم اليورو»[391]. فهل يمكن أنْ يكون هذا هو السبب الذي يَحدو بتوني بلير الصديق المتعصّب لأميركا، إلى جرجرة قدميه في موضوع انضمام بريطانيا إلى نظام اليورو؟

نزعة الحرب الأميركية

ما إن انتهت حرب عام 2003، حتى راجت التكهّنات حول الحروب الأميركية الجديدة المنتظرة، ووُجِّه اهتمام إلى جعل المؤسسة العسكرية الأميركية أكثر فعالية[392]. وازداد الجدل حول طبيعة الامبراطورية الأميركية المستمرة في التوسع[393]. وقال البروفسور نيال فرغوسون Niall Ferguson أستاذ التاريخ المالي في جامعة نيويورك:

كان أندرو جي. باشفتش Andrew J. Bacevich في كتابه الجديد الامبراطورية الأميركية American Empire دقيقاً جداً في الحديث عن الواقع، فهو يقول «إن السؤال ليس ما إذا كانت الولايات المتحدة قد أصبحت دولة امبراطورية؛ السؤال هو ما نوع الامبراطورية التي يريدون [الأميركيون] لها أن تكون».

إذاً، هناك احتمال أن يكون بوش ورامسفلد وولفوفيتز كاذبين عندما يعدون العراقيين بالديموقراطية. ربما لديهم كل النيّة، كالبريطانيين في عام 1917، لوضع نظام عميل يحظى بشعبية سطحية لكي يبقوا في العراق ما طاب لهم البقاء.

وفي وسع الولايات المتحدة اليوم أن تخلق امبراطورية أقوى حتى من الامبراطورية البريطانية في عهد الملكة فكتوريا[394].

وكان الموقف الأميركي في العراق في شهر أيار /مايو 2003، لا يزال غامضاً جداً. كان هناك حديث مستمر عن «الديموقراطية» و«العراق يحكمه العراقيون»، لكنَّ المسؤولين العراقيين كانوا يُعيَّنون من قبل السلطات الأميركية [المحتلة] ومن دون أي مؤشر إلى وجود رقابة ديموقراطية. وتزايدت الأدلة على أن القوات الأميركية شجّعت الاضطرابات الأهلية في بغداد وأماكن أخرى. وقال البروفسور خالد بيومي في 16 نيسان/أبريل في حديث أدلى به إلى الصحيفة السويدية داغنز نيهتر Dagens Nyheter:

كنت هناك عندما دعا الجنود الأميركيون الناسَ إلى البدء في النهب... انتشرت الإشاعة بسرعة وأُفرغت البناية... واحتاج الجنود الأميركيون في غياب مظاهر الابتهاج، إلى صُوَر لعراقيين يُظهرون بأساليب مختلفة نوعاً من الاحتجاج على نظام صدام[395].

ولم يكن سكان بغداد هم الذين أنزلوا تمثال صدام الضخم: «قامت دبابة أميركية بذلك فعلاً إلى جوار الفندق الذي كان يقيم فيه جميع الصحافيين»[396].

وكشف الصحافي جون كامفنر John Kampfner في 22 أيار/مايو 2003، في مقال نشره في صحيفة ذي نيو ستيتسمان The New Statesman اللندنية، النقاب عن مذكرة هامة كتبها المدعي العام البريطاني اللورد غولد سميث Lord Gold Smith إلى رئيس الوزراء توني بلير[397]. وأعلنت المذكرة التي كُتِبت بعد 6 أيام من بداية الحرب، «أن كل عمل تقوم به الولايات المتحدة وبريطانيا منذ لحظة انتهاء الحرب، باستثناء المحافظة على الأمن الأساسي، سيكون غير شرعي من دون تفويض مُحدَّد من الأمم المتحدة». ويعني ذلك أنه لم يكن هناك أساس قانوني للجهود المبكرة التي بذلتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتشكيل إدارة عراقية موقتة، أو لوضع اليد على إمدادات البترول وبيعها وإعطاء عقود مجزية لإعادة الإعمار لشركات أميركية[398]. لقد كانت هذه الحرب العدوانية غير شرعية (انظر: الفصل الحادي عشر)، برغم أن غولد سميث حاول تبريرها، كما كان سلوك الولايات المتحدة وبريطانيا بعد الحرب مباشرة غير شرعي بناءً على معاهدات جنيف لعام 1949، وتعليمات لاهاي لعام 1907 [399] التي استشهد بها كلها غولد سميث نفسه.

وقد استغلت واشنطن ولندن إدراكهما أنهما في وضعِ انتهاكٍ للقانون الدولي، من أجل استصدار قرار جديد من مجلس الأمن لإسباغ «وضع قانوني» على الاحتلال الأميركي ـ البريطاني للعراق. وصدرت مسودة أولى في 8 أيار/مايو، وأعقبتها مفاوضات في مجلس الأمن دامت أسبوعين، ثم جرى تبنّي القرار رقم 1483 في 22 أيار/مايو 2003. وحصلت واشنطن التي رفضت التعامل مع أي معارضة جوهرية في مجلس الأمن، على كل مطالبها، فقد اعترف القرار 1483 بالولايات المتحدة وبريطانيا «كالسلطة» في العراق، وطُلِب منهما تلميحاً «تنسيق» أعمالهما مع ممثل خاص سيعيّنه الأمين العام للأمم المتحدة. وتقرّر أن تُحفَظ عائدات النفط في صندوق تنمية «تُصرَف أمواله بتوجيهٍ من السلطة بالتشاور مع الإدارة العراقية الموقتة» (هذه الأخيرة معيَّنة فعلاً من قِبَل الولايات المتحدة وبريطانيا)، وبهذا يستمر استخدام عائدات النفط العراقية لزيادة أرباح الشركات الأميركية، ويُشحن النفط بكميات متزايدة إلى الولايات المتحدة. وقُبل القرار 1483 بموافقة 14 صوتاً مقابل صوت واحد، إذ إن سوريا، وهي الدولة العربية الوحيدة العضوة في مجلس الأمن، رفضت حضور تسليم العراق [ورهنه] وثرواته للدولتين الغربيتين الامبرياليتين الرئيسيتين.

وأعاد القرار الجديد تأكيد الملاحظة التي أدلى بها الرئيس بوش أصلاً، وهي أنه سيُسمح للأمم المتحدة بلعب «دور حيوي» في الوضع الناشئ بعد الحرب. ولكنه كان من الواضح أن «السلطة» وحدها سيكون لها حق تقرير ما سيُسمح للأمم المتحدة بعمله. لقد ضمنت الولايات المتحدة السيطرة المطلقة على الشعب العراقي، لكنَّ إلغاء نظام العقوبات الذي استمر 13 عاماً والحديث عن الإغاثة الإنسانية لم يعودا بأي نفع على أوضاع الشعب العراقي. وتبيَّنت مع نهاية شهر أيار/مايو، مؤشرات كثيرة على ما يمكن للعراق أن يتوقَّعه.

وحذَّر في 22 أيار/مايو، السناتور ريتشارد لوغار Richard Lugar ، وهو من أبرز أعضاء الكونغرس، الرئيس بوش من أن الولايات المتحدة تقف على حافة كارثة في العراق. وأعلن لوغار في مقال نشره في صحيفة واشنطن بوست ، أنّ واشنطن توشك على خلق «حاضنة لتفقيس الخلايا والعمليات الإرهابية». واتهم الحكومة بأنها لا تتصدّى لحجم المشكلة: «أنا قَلِق من أن حكومة الرئيس بوش والكونغرس لم يجابها بعدُ الحجمَ الحقيقي للمهمة الماثلة أمامنا، ولم يحضّرا الشعب الأميركي لها»[400]. لقد كانت الأدلة على فوضى العراق قد بدأت تتراكم بالفعل، فقد تجمَّع في 18 أيار/مايو، عند الساعة السادسة صباحاً، كِبار السن والمرضى في بغداد ليتسلَّموا دفعة إغاثة موعودة قيمتها 40 دولاراً [لكل منهم] في أول اختبار لنظام المعونة الاجتماعية في بغداد في عهد الإدارة

الأميركية. وتدافع المتجمهرون إلى الأمام توقعاً لاستلام المساعدة: «مسنون على عكاكيز، مرضى، عجزة، أرامل مع أطفالهن الذين يحتاجون إلى إعالة، ومتقاعدون مع أحفادهم»[401]. وردَّ الأميركيون بإلقاء قنبلة دخانية وسط الجموع، فدبَّ الذعر ودُفع بعضُ كبار السن إلى الأسلاك الشائكة الحادة كشفرات الحلاقة. وصاحت امرأة استشاطت غضباً في وجه الجنود الملوّحين بالهراوات والبنادق: «الجنود يضربوننا على رؤوسنا ويدفعوننا. الأميركيون أشرار. لا نريدهم أن يبقوا في بلادنا بعد الآن». ومات رجل في الشارع من جراء الحرارة والازدحام، وصاحت امرأة كانت تُصارع لحماية طفلتها الصغيرة: «أميركا شريرة»[402].

واضطرت صابرين حسن إسماعيل، وهي أم لستة أطفال، على العيش مع أُسر أخرى في سجن مهجور: «انظروا إليَّ، انظروا إلى أسرتي... لا نستطيع شراء الطعام لأنَّ لا مال لدينا، تبكي بناتي طوال الليل ولا يستطعن النوم. وأعيش أنا بدون أي أمل»[403]. وواصل، في هذا الوقت، الأكراد في الشمال سياسة التطهير العرقي ضد آلاف الأُسر العربية. وقال ياسين زوج صابرين معلقاً على التدخل الأميركي: «لم يتحقَّق أيّ من الوعود الأميركية. ما حدث لا يُصدق». وأضاف ابنه: «لقد اكتشفنا أن صدام أفضل من الأميركيين»[404]. وقال كبير العشيرة الشيخ حامد:

وعدنا الأميركيون بالطعام والدواء والحرية. لكنّنا فقدنا منازلنا وأرضنا ومحاصيلنا. والآن نقيم في سجن بلا أي شيء وهم يتجاهلوننا. القوات الحليفة هي التي فعلت ذلك بنا. عندما ينفد الطعام عندنا لا أدري ماذا سنفعل. إذا لم نجد حلاً فسنقاتل الأميركيين حتى إذا قتلونا، فذلك أفضل من الجلوس هنا والموت هكذا[405].

ولم يكن عدد العراقيين الذين ماتوا أو المشرفين على الموت في شهر حزيران/يونيو 2003 معروفاً: وكما قال كولن باول في عبارة مشهورة، فهو ليس مهتماً بإحصاء أرقام قتلى العدو. وقدَّرت صحيفة لوس أنجليس تايمز (19 أيار/مايو 2003) بعد أن حقَّقت في حوالى 27 مستشفى في منطقة بغداد، أن العاصمة مُنِيت بحوالى 10 آلاف ضحية من المدنيين. وقال الدكتور محمد بشير في مستشفى الكِندي العام: «كانت طبيعة الإصابات فظيعة: جسد بلا رأس، بطون مشقوقة. ما أضعف البشر أمام أسلحة الحرب هذه».

ولاحظ معلقون أن الولايات المتحدة منهمكة في تطويق الكرة الأرضية «بحزام من الفولاذ»[406] (انظر أيضاً: الفصل الثاني عشر)، وتقوم المؤسسة العسكرية الأميركية بتعزيز قوتها في جميع قارات العالم وتخطط لتوسيع وجودها إلى حيث أمكن. وأعلن القائد الأعلى لقوات الحلف الأطلسي

الجنرال جيمس جونز James Jones في أوائل أيار/مايو 2003، أن الولايات المتحدة تعتزم تقوية وجودها العسكري في أفريقيا حيث توجد «مساحات واسعة لا حكومة فيها... ومن الواضح أنها تُستَخدم كطرق جديدة لتهريب المخدرات ولتدريب الإرهابيين، وتشكّل مرتعاً لعدم الاستقرار».
وكان 2000 جندي أميركي متواجدين فعلاً في جيبوتي في القرن الأفريقي في مهمة ضمن منطقة تشمل الصومال وأثيوبيا وأريتريا وجيبوتي والسودان وكينيا واليمن. وأعلن دونالد رامسفلد في الوقت نفسه في بغداد، أن الولايات المتحدة «تعمل بانتظام مع أصدقائنا وحلفائنا في جميع الدول حول العالم لنتفحَّص آثار أقدامنا، ولنرى أين نحن، وكيف نريد أن نتموضع في المستقبل».

لقد نسفت الولايات المتحدة عمداً مهمة مفتشي الأمم المتحدة للأسلحة في العراق[407]، وتشن حملة دعائية منتظمة من الأكاذيب[408] في محاولة محسوبة لتبرير اللجوء إلى الحرب. وكانت حكومة الرئيس بوش في الوقت نفسه تسيء إلى حلفاء سابقين، وتستعد لتطوير مجموعة جديدة من الأسلحة النووية، وتتجاهل القانون الدولي، وتشجع إضعاف الحريات المدنية في الولايات المتحدة نفسها وفي كل أنحاء العالم. ونُقل عن سكرتير الدولة الألماني، يورغن شروبوغ Ju+rgen Chrobog في أوائل شهر أيار/مايو 2003، قوله أمام زملائه في وزارة الخارجية الألمانية إن أميركا آخذة في التحول إلى «دولة بوليسية بفرضها قيوداً أكثر فأكثر على الحريات المدنية في الداخل [الأميركي]».

كانت النوايا الأميركية واضحة: توسيعُ وجود عسكري كوني وتثبيته من أجل القضاء على ضغوط المنافسة، سواء أكانت عقائدية أم استراتيجية أم تجارية. وما إن حلَّ شهر أيار/مايو 2003 حتى وصلت بيتزا هات Pizza Hut وبيرغر كنغ Burger King إلى العراق، وسُلِّم ميناء أُم قصر إلى شركة تعهدات أميركية خاصة، وكانت شركتا هاليبرتون وبكتل تكسبان صفقات هائلة لإعادة الإعمار، كما عُيِّن أحد أتباع كيسنجر مسؤولاً عن صناعة النفط العراقية. ومُنحت شركة بكتل في 23 أيار/مايو عقدَ إعادة إعمار بقيمة 500 مليون دولار تُفرَّع عنه عقود ثانوية لصالح شركات بريطانية وأجنبية أخرى. ولا يشك أحد في أنَّ الجزء الأعظم من العقود الأولية التي تُقدَّر قيمتها بحوالى 100 بليون دولار، ستُعطى لشركات بكتل وهاليبرتون وفلور وسواها من الشركات الأميركية الكبرى التي يرتبط معظمها بعلاقات مع أعضاء حكومة الرئيس بوش.

إنّ محرّك الطموح الأميركي هو القوة الديناميكية للشركات، تدعمها آلة عسكرية لا منافسَ لها تتربَّع فوق الكرة الأرضية بأسرها. وتكمن في هذه الحقيقة الأدلة التي نحتاج إليها لفهم مستقبل العراق؛ الدولة التي يراد لها أن تكون محكومة إلى الأبد بالعيش من دون خدمات اجتماعية ملائمة،

وفي ظلّ اختلالات مالية متفاقمة، وضحيةً للاستغلال الأجنبي. لكنَّ هناك أيضاً أدلةً تؤشّر إلى التطورات المحتملة في الشرق الأوسط والعالم الأوسع.

350. سكوت ريتر في مقابلة أجراها معه فنسنت براون، إذاعة RTE1 الإيرلندية، برنامج Tonight Show ، 25 آذار/مارس 2003.

351. سايمون جنكنز، «بغداد مدينة يكاد يستحيل غزوها»، ذي تايمز، لندن، 28 آذار/مارس 2003.

352. دانيال ماك غوري، «الأمم المتحدة والجيش يختلفان بينما تشجع القوات أعمال النهب»، ذي تايمز، لندن، 5 نيسان/أبريل 2003.

353. منقولة في: بوب ودوورد، القادة ، (سايمون أند شوستر، نيويورك، 1991)، ص 291.

354. مؤيد س. دامرجي، مقال افتتاحي في مجلة أكّاد، دائرة الآثار والتراث، بغداد، العدد رقم 2، كانون الثاني/ديسمبر 1994.

355. شيكاغو هيرالد تريبيون، 15 كانون الثاني/يناير 1993.

356. الميجور جنرال تيم كروس، مقابلة مع جون هامفريس، برنامج Today ، هيئة الإذاعة البريطانية، راديو 4، 5 أيار/مايو 2003.

357. جو وايلدنغ، رسالة، «شاهدت جراح المدنيين العراقيين»، ذي غارديان، لندن، 8 نيسان/أبريل 2003.

358. «الصليب الأحمر يكشف أوضاعاً «مريعة» في المستشفيات العراقية»، ذي مورننغ ستار، لندن، 8 نيسان/أبريل 2003.

359. مالكولم مور، «البنتاغون يعترف بأن شركة هاليبرتون يمكن أن تكسب 7 بلايين دولار في العراق»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 12 نيسان/أبريل 2003.

360. دومنيك أوكونل، «بعد الحرب معركة إعادة البناء»، ذي صانداي تايمز، لندن، 13 نيسان/أبريل 2003.

361. جوناثان ستيل، «القنابل توقّفت عن السقوط لكنّ الأطفال ما زالوا يعانون»، ذي غارديان، لندن، 18 نيسان/أبريل 2003.

362. المصدر نفسه.

363. فيليب سماكر، «خطر الانقسام يطغى على حجة الفرح»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 19 نيسان/أبريل 2003.

364. جوليان كومان وسين رايمنت، «أميركا متوجّسة بينما مهرجانات رجال الدين المطرّفين تحشد تأييد الجماهير»، ذي دايلي تلغراف، لندن، 20 نيسان/أبريل 2003؛ بيتر بومون، «مدينة الثورة»، ذي أوبزرفر، لندن، 20 نيسان/أبريل 2003.

365. روبن جداي، ذي دايلي تلغراف ، لندن، 22 نيسان/أبريل 2003، وأفاد دافيد ريني في العدد نفسه، بأن بعض كبار مسؤولي حكومة الرئيس بوش يحثون على انسحاب مبكِّر في مواجهة المصاعب السياسية والمالية الناجمة عن احتلال طويل الأمد.

366. جوناثان ستيل، ذي غارديان، لندن، 21 نيسان/أبريل 2003.

367. نيال فرغوسون، ذي دايلي تلغراف، لندن، 23 نيسان/أبريل 2003.

368. ربح الحزب الشيوعي العراقي السباق لإصدار أول صحيفة في عهد ما بعد صدام. ففي 19 نيسان/أبريل 2003 تم توزيع صحيفة طريق الشعب ذات الصفحات الثماني مجاناً وسرعان ما تخاطفتها الأيدي. ودُهش العراقيون لرؤية انتقادات موجهة إلى صدام حسين كتابةً. وكانت قوات الاحتلال قد بدأت بثّ دعايات على التلفزيون التابع للتحالف وعلى الموجات نفسها التي كان يستخدمها تلفزيون الدولة العراقية [زمن حكم صدام حسين]. لكنَّ قلّة من سكان بغداد كان لديها التيار الكهربائي الذي يتيح لها مشاهدة التلفزيون. بالنسبة إلى موضوع تمثيل النساء، انظر: ناتاشا والتر، «أين هُنَّ النساء؟»، ذي غارديان، لندن، 25 نيسان/أبريل 2003؛ لزلي عبدل، «لا مكان للمرأة»، ذي تايمز، لندن، 29 نيسان/أبريل 2003.

369. كاترين فيليب، «القوات الأميركية تقتل 14 بينما يُطلق جمهور من المحتجين نيران أسلحتهم»، ذي تايمز، لندن، 30 نيسان/أبريل 2003؛ إيان فيشر، «القوات الأميركية تفتح النار مجدداً على محتجين عراقيين، اثنان قُتلا كما ذُكر»، ذي نيويورك تايمز، 30 نيسان/أبريل 2003 («فتح جنود أميركيون النار هنا اليوم على متظاهرين كانوا يحتجون على اشتباك وقع في ساعة متأخرة من ليل الاثنين قُتِل فيه 15 عراقياً من المحتجّين المناوئين للولايات المتحدة وفقاً لما ذكرته التقارير الصحافية»).

370. مايكل هاوارد، «القتال تَوقَّف لكنَّ الموت مستمر»، ذي غارديان، لندن، 28 نيسان/أبريل 2003.

371. جوناثان فريدلاند، ذي غارديان، لندن، 30 نيسان/أبريل 2003.

372. إد فوليامي، ذي أوبزرفر، لندن، 4 أيار/مايو 2003.

373. ماثيو كامبل، ذي صانداي تايمز، لندن، 4 أيار/مايو 2003.

374. إسحق نقاش، شيعة العراق، مصدر سابق، ص 100.

375. المصدر نفسه، ص 100- 105.

376. إيوين ماك أسكيل، «الولايات المتحدة تتهم إيران بالتحريض على الاحتجاجات»، ذي غارديان، لندن، 25 نيسان/أبريل 2003.

377. «قوة الشيعة: الحماسة الدينية تسيّر الأغلبية العراقية»، ذي تايمز، لندن، 26 نيسان/أبريل 2003.

378. أوليفر باركمان، «أميركا تلمّح إلى سحب قواتها من العربية السعودية»، ذي غارديان، لندن، 30 نيسان/أبريل 2003.

379. دافيد هارست، «السعوديون يتساءلون: هل دورهم التالي»، ذي غارديان، لندن، 1 أيار/مايو 2003.

380. «إسرائيل تنضمّ إلى الولايات المتحدة في تهجُّماتها على سوريا»، ذي مورننغ ستار، لندن، 15 نيسان/أبريل 2003.

381. برانون مادوكس، «باول يتوجّه إلى سوريا برسالة مزدوجة المحتوى»، ذي إندبندنت، لندن، 2 أيار/مايو 2003؛ توني ألن - ميلر، «باول يحذّر سوريا بينما يضغط الصقور لمهاجمتها»، ذي صانداي تايمز، لندن، 4 أيار/مايو 2003؛ إيلين موناغان ونيكولاس بلانفورد، «باول يبلغ سوريا: العبوا معنا كما يجب أو فادفعوا الثمن»، ذي تايمز، لندن، 5 أيار/مايو 2003.

382. إد فوليامي، «إسرائيل تريد خط أنابيب لنقل بترول العراق»، ذي أوبزرفر، لندن، 20 نيسان/أبريل 2003.

383. إد فوليامي، «إسرائيل تريد خط أنابيب لنقل بترول العراق»، مصدر سابق.

384. كمال أحمد وكونال أوركهارت، «المملكة المتحدة تنتقد شارون بسبب السُّور حول الضفة الغربية»، ذي أوبزرفر، لندن، 27 نيسان/أبريل 2003.

385. كونال أوركهارت، «صبي في عامه الثاني واحد من 14 قتلتهم القوات الإسرائيلية»، ذي غارديان، لندن، 2 أيار/مايو 2003.

386. أبيغيل تاونسند، «بعد ثلاثة عقود من السيطرة هل ينظر «شيوخ أوبك» الآن في برميل فارغ؟»، إندبندنت أون صانداي، لندن، 13 نيسان/أبريل 2003؛ ماري فاغان، «المعركة تبدأ من أجل 112 بليون برميل»، ذي صانداي تلغراف، لندن، 13 نيسان/أبريل 2003.

387. لمعلومات عن خلفية شركة فلور، راجع: المقدمة.

388. دافيد تيتشر، «أميركي سيشرف على صناعة النفط»، ذي غارديان، لندن، 26 نيسان/أبريل 2003.

389. آلان سيمبسون، «ثُقْب الفقاعة»، ذي مورننغ ستار، لندن، 12 نيسان/أبريل 2003.

390. جورج مونبيو، «الدولار الأسفل»، ذي غارديان، لندن، 22 نيسان/أبريل 2003.

391. المصدر نفسه.

392. وزلي كلارك، «الاستراتيجيون يكسبون أوسمتهم بتحديث المنظمة العسكرية»، ذي تايمز، لندن، 12 نيسان/أبريل 2003.

393. نيال فرغوسون، «الامبراطورية التي لا تتجرأ على ذكر اسمها»، ذي صانداي تايمز، لندن، 13 نيسان/أبريل 2003.

394. نيال فرغوسون، «الامبراطورية التي لا تتجرأ على ذكر اسمها»، مصدر سابق.

395. خالد بيومي، داغنز نيهتر ، 16 نيسان/أبريل 2003؛ منقول في: مورننغ ستار، لندن، 17 نيسان/أبريل 2003.

396. خالد بيومي، داغنز نيهتر ، مصدر سابق.

397. جون كامفنر، «بلير أُبلغ أن احتلال العراق غير قانوني»، ذي نيو ستيتسمان، لندن، 23 أيار/مايو 2003.

398. المصدر نفسه.

399. تُدرِج هذه البنود في القانون الدولي «القيود المفروضة على صلاحيات قوة الاحتلال»، وتنطبق مثلاً على محاولات إدخال إصلاحات (تعديلات) واسعة النطاق على الكيانات الحكومية والإدارية، و«أي تغيير في وضع الموظفين الحكوميين مثل القضاة» و«تغيير القوانين الجنائية وفرض إصلاحات هيكلية رئيسية في الاقتصاد».

400. رونالد واطسون، «الحليف يحذّر بوش من كارثة»، ذي تايمز، لندن، 19 أيار/مايو 2003.

401. أنتوني براون، «عذاب المتقاعدين في بغداد»، ذي تايمز، لندن، 19 أيار/مايو 2003.

402. المصدر نفسه.

403. أنتوني براون، «ضحايا السلام يعتبرون الأميركيين أسوأ من صدام»، ذي تايمز، لندن، 23 أيار/مايو 2003.

404. المصدر نفسه.

405. المصدر نفسه

406. إيان ترينور، «كيف تحيط القوة الأميركية الكرة الأرضية بحزام من فولاذ»، ذي غارديان، لندن، 21 نيسان/أبريل 2003.

407. دافيد أزبورن، «هانز بليكس في مواجهة الولايات المتحدة: «لقد حاولوا إفشالي...»»، ذي إندبندت، لندن، 23 نيسان/أبريل 2003.

408. رايموند هويتاكر، «انكشف الأمر: كيف عبّدوا الطريق إلى الحرب بالكذب»، ذي إندبندنت، لندن، 27 نيسان/أبريل 2003.

المـلاحق

الملحق رقم 1: قرار مجلس الأمن 1441

8 تشرين الثاني/نوفمبر 2002

القرار 1441 (2002)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 4644

المنعقدة في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2002

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما قراراته 661 (1990) المؤرخ في 6 آب/أغسطس 1990، و678 (1990) المؤرخ في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1990 و686 (1991) المؤرخ في 2 آذار/مارس 1991، و687 (1991) المؤرخ في 3 نيسان/أبريل 1991، و688 (1991) المؤرخ في 5 نيسان/أبريل 1991، و707 (1991) المؤرخ في 15 آب/أغسطس 1991، و715 (1991) المؤرخ في 11 تشرين الأول/أكتوبر 1991، و986 (1995) المؤرخ في 14 نيسان/أبريل 1995، و1284 (1999) المؤرخ في 17 كانون الأول/ديسمبر 1999، وإلى جميع بيانات رئيسه ذات الصلة،

وإذ يشير أيضاً إلى قراره 1382 (2001) المؤرخ في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 وعزمه على تنفيذه تنفيذاً كاملاً،

وإذ يسلم بالتهديد الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليان من جراء عدم امتثال العراق لقرارات المجلس ونشره لأسلحة الدمار الشامل والقذائف البعيدة المدى،

وإذ يشير إلى أن قراره 678 (1990) قد أذن للدول الأعضاء باستخدام جميع الوسائل اللازمة للتقيد بقراره 660 (1990) المؤرخ في 2 آب/أغسطس 1990 وجميع القرارات ذات الصلة التي تلت القرار 660 (1990) وتنفيذها، ولإعادة إرساء السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يشير كذلك إلى أن قراره 687 (1991) قد فرض التزامات على العراق كخطوة ضرورية لبلوغ هدفه المعلن المتمثل في إعادة إرساء السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يسوؤه أن العراق لم يقدّم، حسب المطلوب بموجب القرار 687 (1991)، كشفاً دقيقاً ووافياً ونهائياً وكاملاً بجميع جوانب برامجه الرامية إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية التي يزيد مداها عن مئة وخمسين كيلومتراً وبجميع مخزوناته من هذه الأسلحة ومكوّناتها ومرافق وأماكن إنتاجها، فضلاً عن البرامج النووية الأخرى، بما في ذلك أي برامج يَدَّعي أنها مُنشأة لأغراض لا تتصل بالمواد التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية،

وإذ يسوؤه كذلك أن العراق أعاق مراراً الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد إلى المواقع التي حددتها اللجنة الخاصة للأمم التحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما لم يتعاون تعاوناً كاملاً وغير مشروط مع مفتشي الأسلحة التابعين للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب المطلوب بموجب القرار 687 (1991)، وأوقف في نهاية المطاف جميع أشكال التعاون مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 1998،

وإذ يسوؤه عدم وجود رصد وتفتيش وتحقق دولي في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية في العراق منذ كانون الأول/ديسمبر 1998، حسبما هو مطلوب بموجب القرارات ذات الصلة، بالرغم من الطلبات المتكررة التي وجهها المجلس إلى العراق بأن يوفر سُبُل الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش المنشأة بموجب القرار 1284 (1999)، باعتبارها المنظمة الخَلَف للجنة الخاصة، وللوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإذ يأسف لما نجم عن ذلك من إطالة أمد الأزمة التي تشهدها المنطقة ومعاناة الشعب العراقي،

وإذ يسوؤه أيضاً عدم امتثال حكومة العراق للالتزامات المترتبة عليها عملاً بالقرار 687 (1991) في ما يتعلق بالإرهاب، وعملاً بالقرار 688 (1991) في ما يتعلق بإنهاء القمع الذي يتعرض له سكان العراق المدنيون وتوفير سُبُل وصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى جميع أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة في العراق، وعملاً بالقرارات 686 (1991) و687 (1991) و1284 (1999) في ما يتعلق بإعادة، أو التعاون في معرفة مصير رعايا الكويت ورعايا البلدان الثالثة الذين يحتجزهم العراق من دون وجه حق، أو إعادة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق من دون وجه حق،

وإذ يشير إلى أن المجلس قد أعلن في قراره 687 (1991) أن وقف إطلاق النار سوف يقوم على أساس قبول العراق لأحكام ذلك القرار، بما في ذلك من التزامات العراق الواردة فيه،

وقد عقد العزم على كفالة الامتثال الكامل والفوري من جانب العراق من دون شروط أو قيود لالتزاماته المنصوص عليها في القرار 687 (1991) وغيره من القرارات ذات الصلة، وإذ يشير

إلى أن قرارات المجلس تشكّل المعيار الذي يحكم امتثال العراق،

وإذ يشير إلى أن قيام لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، بوصفها المنظمة الخَلَف للجنة الخاصة، وقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمباشرة أعمالهما على نحو فعّال، أمر أساسي لتنفيذ القرار 687 (1991) وغيره من القرارات ذات الصلة،

وإذ يلاحظ أن الرسالة المؤرخة في 16 أيلول/سبتمبر 2002 الموجَّهة إلى الأمين العام من وزير خارجية العراق تمثل خطوة أولى ضرورية نحو تصحيح استمرار العراق في عدم الامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة،

وإذ يلاحظ كذلك أن الرسالة المؤرخة في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2002 الموجَّهة إلى الفريق السعدي في حكومة العراق من الرئيس التنفيذي للجنة الرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي تحدد الترتيبات العملية، كمتابعة لاجتماعهم في فيينا، والتي تُشكِّل شروطاً أساسية لاستئناف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لعمليات التفتيش في العراق، وإذ يعرب عن أبلغ القلق إزاء استمرار امتناع حكومة العراق عن تقديم تأكيد للترتيبات المحددة في تلك الرسالة،

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق والكويت والدول المجاورة وسلامتها الإقليمية،

وإذ يشيد بالجهود التي بذلها في هذا المضمار الأمين العام وأعضاء جامعة الدولة العربية وأمينها العام،

وقد عقد العزم على كفالة الامتثال الكامل لقراراته،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

1 - يقرر أن العراق كان ولا يزال في حالة خرق جوهري لالتزاماته المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار 687 (1991)، ولا سيما بامتناعه عن التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعن إتمام الأعمال المطلوبة بموجب الفقرات 8 إلى 13 من القرار 687 (1991)؛

2 - يقرر، مع التسليم بما جاء في الفقرة 1 أعلاه، أن يمنح العراق بموجب هذا القرار فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح بموجب قرارات المجلس ذات الصلة؛ ويقرر استناداً إلى ذلك أن يضع نظاماً محسّناً للتفتيش يستهدف إتمام عملية نزع السلاح المحددة بموجب القرار 687 (1991) والقرارات اللاحقة للمجلس إتماماً كاملاً وقابلاً للتحقق؛

3 - يقرر أن حكومة العراق يتعيّن عليها، كي تبدأ في الامتثال للالتزامات المتعلقة بنزع السلاح، إضافة إلى تقديم الإعلانات المطلوبة كل سنتين، أن تقدم إلى لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى المجلس، في موعد لا يتجاوز 30 يوماً من تاريخ هذا القرار، بياناً دقيقاً ووافياً وكاملاً عن الحالة الراهنة لجميع جوانب برامجها الرامية إلى تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وقذائف تسيارية وغيرها من نظم الإيصال، من قبيل الطائرات التي تعمل بدون طيار ونظم نشر المواد الإشعاعية المُعَدة للاستخدام على الطائرات، بما في ذلك أي مخزونات من هذه الأسلحة ومكوّناتها ومكوّناتها الفرعية ومخزونات العوامل والمواد والمعدات ذات الصلة وأماكنها المحددة، وأماكن وأعمال مرافق البحوث والتطوير والإنتاج، فضلاً عن جميع البرامج الكيميائية والبيولوجية والنووية الأخرى، بما في ذلك أي برامج تدَّعي أنها مُنشأة لأغراض لا تتصل بإنتاج الأسلحة أو موادها؛

4 - يقرر أن تقديم العراق بيانات زائفة أو إغفاله بعض الأمور في البيانات المقدمة عملاً بهذا القرار وامتناعه في أي وقت عن الامتثال لهذا القرار والتعاون الكامل في تنفيذه، سوف تُشكِّل خرقاً جوهرياً إضافياً لالتزامات العراق، وسوف يُبلَّغ إلى المجلس لتقييمه وفقاً للفقرتين 11 و12 أدناه؛

5 - يقرر أن يوفر العراق للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وللوكالة الدولية للطاقة الذرية، إمكانيةَ الوصول فوراً ومن دون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى أي من وكل المناطق والمرافق والمباني والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تودان تفتيشها وأن يوفر كذلك إمكانية الوصول فوراً ومن دون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى جميع المسؤولين وغيرهم من الأشخاص الذين تود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أو تود الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقابلتهم بأي طريقة أو في أي مكان تختاره لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملاً بأي جانب من جوانب ولايتهما؛ ويقرر كذلك أنه يجوز للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب تقديرهما، إجراء مقابلات داخل العراق أو خارجه، وتيسير سفر الأشخاص الذين تجري مقابلات معهم وأفراد أُسرهم إلى خارج العراق، وأنه يجوز للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب تقديرهما فقط، إجراء تلك المقابلات من دون حضور مراقبين من الحكومة العراقية؛ ويوعز إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ويطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تستأنفا في موعد أقصاه 45 يوماً من اتخاذ هذا القرار عمليات التفتيش التي تقومان بها، وأن تقدما تقريراً مستكملاً في غضون 60 يوماً بعد ذلك؛

6 - يوافق على الرسالة المؤرخة في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2002 والموجهة من الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الفريق السعدي في حكومة العراق، المرفقة بهذا القرار؛ ويقرر أن يكون مضمون الرسالة مُلزِماً للعراق؛

7 - يقرر كذلك، بالنظر إلى تعطيل العراق المطوَّل لوجود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لديه، وبغية تمكينهما من إنجاز المهام المنوطة بهما المبيّنة في هذا القرار وفي جميع القرارات السابقة ذات الصلة، ومن دون المساس بالتفاهمات السابقة، أن ينشئ المجلس بموجب هذا القرار الصلاحيات المنقحة أو الإضافية التالية التي تكون مُلزِمة للعراق، وذلك من أجل تيسير عملهما في العراق:

- تحدد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية تكوين فِرَق التفتيش التابعة لهما على نحو يكفل تشكيل تلك الفرق من أفضل الخبراء المؤهلين والمتمرسين المتاحين؛

- يتمتع أفراد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يتمتع به خبراء البعثات من امتيازات وحصانات منصوص عليها في اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة واتفاق امتيازات وحصانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق غير المقيد في دخول العراق والخروج منه، وبالحق في حرية التنقل بحرية ومن دون قيد وفوراً إلى مواقع التفتيش ومنها، وبالحق في تفتيش أي مواقع أو مبانٍ، بما في ذلك إمكانية وصولهما فوراً ومن دون عوائق أو شروط أو قيود إلى المواقع الرئاسية أسوة بالمواقع الأخرى، على الرغم من أحكام القرار 1154 (1998) المؤرخ في 2 آذار/مارس 1998؛

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن يزوّدهما العراق بأسماء جميع الأشخاص الذين لهم علاقة حالياً وسابقاً ببرامج العراق الكيميائية والبيولوجية والنووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية، وكذلك بأسماء مرافق البحوث والتطوير والإنتاج التي لها صلة بذلك؛

- يتكفل عدد كاف من حراس الأمن التابعين للأمم المتحدة بأمن مرافق لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

ـ تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن تعلنا، لأغراض تجميد موقع ما من أجل التفتيش، مناطق معزولة تشمل المناطق المحيطة به وممرات العبور، وعلى العراق أن يعلق فيها الحركة البرية والجوية بحيث لا يتغير أي شيء في الموقع الذي يجري تفتيشه ولا يؤخذ منه أي شيء؛

ـ تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن تستخدما بحرية ومن دون قيود طائرات ثابتة الجناحين أو مروحية بما في ذلك طائرات استطلاع بطيار أو بدون طيار، وبالحق في هبوط تلك الطائرات؛

ـ تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في القيام، حسب تقديرهما فقط وعلى نحو قابل للتحقق، بإزالة أو تدمير أو تعطيل جميع الأسلحة المحظورة، والنظم الفرعية، والمكوّنات، والسجلات، والمواد والبنود الأخرى ذات الصلة، وتتمتعان كذلك بالحق في إغلاق أي منشآت أو تعطيل أي معدات لإنتاج تلك البنود؛

ـ تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في استيراد واستخدام معدات أو مواد، معفاة من الرسوم، لأغراض التفتيش، وفي مصادرة وتصدير أي معدات أو مواد أو وثائق أُخذت أثناء عمليات التفتيش من دون أن يخضع للتفتيش أفراد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمسؤولون العاملون فيهما وأمتعتهم الشخصية؛

8 ـ يقرر كذلك أن على العراق ألا يقوم بأعمال عدائية أو يهدد بارتكاب أعمال من هذا القبيل ضد أي ممثل أو فرد تابع للأمم المتحدة أو لأي من الدول الأعضاء فيها يتخذ إجراء من أجل التقيد بأي قرار من قرارات المجلس؛

9 ـ يُطلب إلى الأمين العام أن يقوم على الفور بإخطار العراق بهذا القرار، وهو قرار ملزم للعراق؛ ويطالب بأن يؤكد العراق في غضون سبعة أيام من ذلك الإخطار عزمه على الامتثال لهذا القرار امتثالاً كاملاً؛ ويطالب كذلك بأن يتعاون العراق على الفور ومن دون شروط وعلى نحو فعّال مع لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

10 ـ يُطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تقدم الدعم الكامل للجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في أداء ولايتيهما بعدة طرائق، منها توفير أي معلومات لها صلة بالبرامج المحظورة أو بالجوانب الأخرى من ولايتيهما، بما في ذلك معلومات عن أي محاولات بذلها العراق منذ عام 1998 للحصول على مواد محظورة، وعن طريق التوصية بالمواقع التي

يتعيّن جمعها، وتقدم لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المجلس تقريراً عن نتائج هذه العملية؛

11 - يوعز إلى الرئيس التنفيذي للجنة الرصد والتحقق والتفتيش وإلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن يُبلغا المجلس فوراً بأي تدخل من جانب العراق في أنشطة التفتيش، وكذلك بأي تقاعس من العراق عن الامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح، بما في ذلك الالتزامات المترتبة عليه بموجب هذا القرار في ما يتعلق بعمليات التفتيش؛

12 - يقرر أن يعقد اجتماعاً فور تلقيه أي تقرير يُقدم وفقا للفقرة 4 أو 11 أعلاه، من أجل النظر في الحالة وضرورة الامتثال الكامل لجميع قرارات المجلس ذات الصلة بغية ضمان السلام والأمن الدوليين؛

13 - يذكِّر في هذا السياق بأن المجلس حذَّر العراق مراراً من أنه سيواجه عواقب خطيرة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته؛

14 - يقرر أن يُبقي المسألة قيد نظره.

الملحق رقم 2: مشروع القرار السوري[409]

19 كانون الأول/ديسمبر 2002

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته 242 (1967) المؤرخ في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967، و338 (1973) المؤرخ في 22 تشرين الأول/أكتوبر 1973، و1397 (2002) المؤرخ في 22 آذار/ مارس 2002، و1402 (2002) المؤرخ في 30 آذار/مارس 2002، و1403 (2002) المؤرخ في 4 نيسان/أبريل 2002، و1435 (2002) المؤرخ في 27 أيلول/سبتمبر 2002، وبياني رئيسه في 10 نيسان/أبريل 2002 و18 تموز/يوليو 2002،

وإذ يعيد التعبير عن بالغ قلقه للأحداث المأساوية والعنيفة التي وقعت منذ شهر أيلول/سبتمبر 2000 واستمرار تدهور الوضع،

وإذ يعبّر عن بالغ قلقه لقيام قوات الاحتلال الإسرائيلية بقتل عدد من موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك قتل موظف دولي أخيراً في مخيم جنين للاجئين،

وإذ يُعبّر عن عميق قلقه بتعمّد قوات الاحتلال الإسرائيلية تدمير مستودع لبرنامج الغذاء العالمي في بيت لاهيا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كان مخزوناً فيه 537 طناً مترياً من هبات المواد الغذائية المخصّصة للتوزيع على الفلسطينيين المعوزين، بموجب القانون الإنساني الدولي،

1 ـ يدين أعمال القتل والتدمير المذكورة أعلاه؛

2 ـ يطالب بأن تتقيَّد إسرائيل، القوة المحتلة، تقيّداً كاملاً بالتزاماتها بموجب معاهدة جنيف الرابعة المعنية بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949، وأن تمتنع عن استخدام القوة المفرطة وغير المتناسبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛

3 ـ يطلب إلى الأمين العام إبلاغ المجلس بأي تطورات في هذا الموضوع.

الملحق رقم 3: مشروع «القرار الثاني» الدول الراعية: الولايات المتحدة، بريطانيا وإسبانيا[410]

24 شباط/فبراير 2003

إن مجلس الأمن؛

1 ـ إذ يتذكر جميع قراراته السابقة ذات الصلة ولا سيَّما قراراته 661 (1990) المؤرخ في آب/أغسطس 1990، و678 (1990) المؤرخ في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1990، و686 (1991) المؤرخ في 2 آذار/مارس 1991، و687 (1991) المؤرخ في 3 نيسان/أبريل 1991، و688 (1991) المؤرخ في 5 نيسان/أبريل 1991، و707 (1991) المؤرخ في 15 آب/أغسطس 1991، و715 (1991) المؤرخ في 11 تشرين الأول/أكتوبر 1991، و986 (1995) المؤرخ في 14 نيسان/أبريل 1995، و1284 (1999) المؤرخ في 17 كانون الأول/ديسمبر 1999، و1441 (2002) المؤرخ في 8 تشرين الثاني/فوفمبر 2002 وجميع بيانات رئيسه ذات الصلة،

2 ـ وإذ يتذكر أنه أعلن في قراره 687 (1991) أن وقفاً لإطلاق النار سيتوقّف على قبول العراق بشروط ذلك القرار بما فيها الالتزامات المترتبة على العراق والمتضمَّنة في القرار،

3 ـ وإذ يذكر أن قراره 1441 (2002)، برغم تسليمه بأن العراق كان وما زال في حالة خرق جوهري لالتزاماته، منح العراق فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلّقة بنزع السلاح بموجب القرارات ذات الصلة،

4 ـ وإذ يتذكر أن المجلس، في قراره 1441 (2002) قرَّر أن تقديمَ بيانات زائفة أو إغفال معلومات في الكشف الذي قدَّمه العراق بعد ذلك القرار وامتناع العراق في أي وقت عن الالتزام بذلك القرار والتعاون الكامل في تنفيذه ستشكل خرقاً جوهرياً إضافياً،

5 ـ وإذ يشير في هذا السياق إلى أنه في قراره 1441 (2002)، ذكّر بأنه حذر العراق مراراً من أنه سيواجه عواقب خطيرة نتيجة انتهاكاته المستمرة لالتزاماته،

6 ـ وإذ يشير إلى أن العراق قدم كشفاً بعد قراره 1441 (2002) تضمّن بيانات زائفة وإغفال معلومات وامتنع عن الامتثال لذلك القرار والتعاون تعاوناً كاملاً في تنفيذه،

7 ـ وإذا يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق والكويت والدول المجاورة وسلامتها الإقليمية،

8 ـ وإذ يعي مسؤوليته الأساسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة في المحافظة على السلام والأمن الدوليين،

9 ـ وإذ يدرك التهديد الذي يشكله عدم امتثال العراق لقرارات المجلس وانتشارُ أسلحة الدمار الشامل والصواريخ بعيدة المدى للسلام والأمن الدوليين،

10 ـ وإذ عقد العزم على كفالة التزام العراق الكامل بقراراته وإعادة إقرار السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

11 ـ وإذ يتصرّف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

فقرة عملانية أولى: يقرّر أن العراق قد امتنع عن الاستفادة من الفرصة النهائية التي منحه إياها القرار 1441 (2002)؛

فقرة عملانية ثانية: يقرر أن يُبقي المسألة قيد النظر.

الملحق رقم 4: خريطة طريق مبنية على العمل نحو حل دائم للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني على أساس قيام دولتين (مقتطف)

المرحلة الأولى: إنهاء الإرهاب والعنف، إعادة حياة الفلسطينيين إلى طبيعتها وبناء المؤسسات الفلسطينية؛ الآن وحتى أيار/مايو 2003

يتعهّد الفلسطينيون في المرحلة الأولى فوراً بوقف غير مشروط للعنف بموجب الخطوات المبيّنة أدناه، ويجب أن يترافق مثل هذا الإجراء بخطواتٍ مساندة تقوم بها إسرائيل. يستأنف الفلسطينيون

والإسرائيليون التعاون الأمني على أساس خطة عمل تينيت Tenet لإنهاء العنف والإرهاب والتحريض، من خلال أجهزة أمنية فلسطينية فعّالة مُعادةِ التكوين. وينفّذ الفلسطينيون إصلاحاً سياسياً شاملاً استعداداً لقيام الدولة بما في ذلك صياغة دستور فلسطيني وإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة على أساس هذه الإجراءات. وتتَّخذ إسرائيل جميع الخطوات اللازمة للمساعدة على إعادة حياة الفلسطينيين إلى طبيعتها. وتنسحب إسرائيل من المناطق الفلسطينية المحتلة منذ 28 أيلول/سبتمبر 2000 ويُعيد الطرفان الوضع إلى حاله كما كان قائماً في ذلك الوقت فيما يتحقق تقدم في الأداء والتعاون الأمنيين. وتقوم إسرائيل أيضاً بتجميد جميع النشاطات الاستيطانية بما يتفق وتقرير ميتشل Mitchell Report .

بداية المرحلة الأولى

ـ تُصدِر القيادة الفلسطينية بياناً لا لبس فيه يعيد تأكيد حق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن ويدعو إلى وقف نار فوري غير مشروط لإنهاء النشاط المسلّح وجميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان، وتتوقف جميع المؤسسات الرسمية الفلسطينية عن التحريض ضد إسرائيل.

ـ تُصدر القيادة الإسرائيلية بياناً لا لبس فيه تؤكد فيه التزامها برؤيةِ وجود دولتين: دولة فلسطينية قابلة للحياة ذات سيادة تعيش في سلام وأمن إلى جانب إسرائيل كما عبَّر عن ذلك الرئيس بوش، وتدعو إلى وضع حد فوري لأعمال العنف ضد الفلسطينيين في كل مكان، وتتوقف جميع المؤسسات الرسمية الإسرائيلية عن التحريض ضد الفلسطينيين.

المرحلة الثانية: الانتقال: حزيران/يونيو ـ كانون الأول/ديسمبر 2003

تركِّز الجهود في المرحلة الثانية على خيار إقامة دولة فلسطينية مستقلة بحدود موقتة وخصائص سيادة على أساس الدستور الجديد كمحطة على طريق تسوية للوضع النهائي. وكما ذُكر، فإن هذا الهدف يمكن أن يتحقّق عندما تكون للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بحزم ضد الإرهاب وتكون مستعدة وقادرة على بناء ديموقراطية ممارسة مبنيّةٍ على التسامح والحرية. وبمثل هذه القيادة ومؤسساتٍ مدنية وأجهزةٍ أمنية تجدَّدت بالإصلاح سيحظى الفلسطينيون بدعم ناشط من الأطراف الأربعة (أميركا، روسيا، الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) والمجتمع الدولي الأوسع لتأسيس دولة مستقلة قابلة للحياة.

وسيعتمد التقدم إلى المرحلة الثانية على الحكم الجماعي للأطراف الأربعة على ما إذا كانت الظروف ملائمة للمضي قدماً مع أخذ أداء كِلا الطرفين في الاعتبار. إن المرحلة الثانية التي يجري

خلالها تعزيز وإدامة جهود إعادة حياة الفلسطينيين إلى طبيعتها وبناء المؤسسات الفلسطينية، تبدأ بعد الانتخابات الفلسطينية وتنتهي مع إعلانٍ محتمل لقيام دولة فلسطينية مستقلة بحدود موقتة في عام 2003. وأهدافها الرئيسية هي استمرار الأداء الأمني الشامل والتعاون الأمني الفعّال، مواصلة عملية إعادة حياة الفلسطينيين إلى طبيعتها وبناء المؤسسات، متابعة البناء على الأهداف المحددة في المرحلة الأولى وجعلها قادرة على الاستمرار، المصادقة على دستور فلسطيني ديموقراطي، خلق منصب رئيس الوزراء بشكل رسمي، تثبيت الإصلاح السياسي وإقامة دولة فلسطينية ذات حدود موقتة.

المرحلة الثالثة: اتفاقية الوضع الدائم ونهاية الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني: 2004-2005

إن التقدم إلى المرحلة الثالثة يعتمد على الحكم الجماعي للأطراف الأربعة وأخذ أعمال كِلا الطرفين في الاعتبار ونتائج مراقبة الأطراف الأربعة. وأهداف المرحلة الثالثة هي تثبيتُ الإصلاح وإعطاءُ المؤسسات الفلسطينية وضعاً مستقراً، وأداء أمني فلسطيني مستمرٌ وفعَّال، ومفاوضات فلسطينية ـ إسرائيلية تستهدف الوصول إلى اتفاقية وضع دائم في عام 2005.

409. أُسقِط بالفيتو الأميركي.

410. امتنعت الدول الراعية عن تقديمه إلى مجلس الأمن عندما بدا أن توفّر الأغلبية اللازمة مستبعَد، واستخدام حق النقض مُرَجَّح.

مصادر ومراجع مختارة

Aburish, Said K., A Brutal Friendship: The West and the Arab Elite , London: Gollancz, 1977;

Saddam Hussein: The Politics of Revenge , London: Bloomsbury, 2000.

Ali, Tariq, The Clash of the Fundamentalisms: Crusades, Jihads and Modernity , London: Verso, 2002.

Al-Radi, Nuha, Baghdad Diaries , London: Saqi Books, 1998.

Arnove, Anthony (ed.), Iraq Under Siege: The Deadly Impact of Sanctions and War , London: Pluto Press, 2000.

Aruri, Naseer (ed.), Palestinian Refugees: The Right of Return , London: Pluto Press, 2001.

Bennis, Phyllis, Calling the Shots: How Washington Dominates Today's UN , New York: Olive Branch Press, Interlink Publishing, 1996.

Bhatia, Shyam and McGrory, Daniel, Saddam's Bomb , London: Little Brown and Company, 1999.

Bulter, Richard, Saddam Defiant: The Threat of Weapons of Mass Destruction and the Crisis of Global Security , London: Weidenfeld and Nicholson, 2000.

CARDRI (Committee Against Repression and for Democratic Rights in Iraq), Saddam's Iraq: Revolution or Reaction? , London: Zed Books, 1989.

Carey, Roane (ed.), The New Intifada: Resisting Israel's Apartheid , London: Verso, 2001.

Cockburn, Andrew and Cockburn, Leslie, Dangerous Liaison: The Inside Story of the US-Israeli Covert Relationship , London: The Bodley Head, 1992.

Cockburn, Andrew and Cockburn, Patrick, Out of the Ashes: The Resurrection of Saddam Hussein , New York: Verso, 2000.

Couchlin, Con, Saddam: The Secret Life , London: Macmillan, 2002.

Graham-Brown, Sarah, Sanctioning Saddam: The Politics of Intervention in Iraq , London: I.B. Tauris, 1999.

Halliday, Fred, Two Hours that Shook the World - September 11, 2001: Causes and Consequences , London: Saqi Books, 2002.

Hazleton, Fan (ed.), CARDRI, Iraq since the Gulf War: Prospects for Democracy , London: Zed Books, 1994.

Heikal, Mohamed, Illusions of Triumph: An Arab View of the Gulf War , London: Harper Collins, 1992.

Hiro, Dilip, War Without End: Rise of Islamic Terrorism and Global Response , London: Routledge, 2002.

Human Rights Watch, Iraq's Crime of Genocide: The Anfal Campaign Against the Kurds , New Haven and London: Yale University Press, 1995.

Israel in Lebanon , The report of the International Commission to inquire into reported violations of international law by Israel during its invasion of Lebanon, London: Ithaca Press, 1983.

Leonard, Mark (ed.), Re-ordering the World: The Long-term Implications of 11 September , London: The Foreign Policy Centre, 2002.

Rai, Milan, War Plan Iraq: Ten Reasons Against War on Iraq , London: Verso, 2002.

Ritter, Scott, Endgame: Solving the Iraq Problem - Once and for All , New York: Simon and Schuster, 1999.

Ritter, Scott and Rivers Pitt, William, War on Iraq , London: Profile Books, 2002.

Salinger, Pierre and Laurent, Eric, Secret Dossier: The Hidden Agenda Behind the Gulf War , London: Penguin Books, 1991.

Simons, Geoff, Targeting Iraq: Sanctions and Bombing in US Policy , London: Saqi Books, 2002.

T he Scourging of Iraq: Sanctions, Law and Natural Justice , 2nd ed., London: Macmillan, 1998.

Iraq - Primus Inter Pariahs: A Crisis Chronology, 1997-98 , London: Macmillan, 1999.

Timmerman, Kenneth R., The Death Lobby: How the West Armed Iraq , London: Fourth Estate, 1992.

Trevan, Tim, Saddam’s Secrets: The Hunt for Iraq’s Hidden Weapons , London: Harper Collins, 1999.

Wasserstein, Bernard, Israel and Palestine: Why They Fight and Can They Stop? , London: Profile Books, 2003.

Woodward, Bob, The Commanders , New York: Simon and Schuster, 1991.

حول الكتاب

نبذة عن الكتاب

ما هي المضاعفات والمعاني الضمنية لاحتلال العراق بالنسبة إلى دول المنطقة ككل؟ وماذا تريد الولايات المتحدة حقاً؟ وكيف سترد دول الشرق الأوسط؟

يحلل جيف سيمونز ماذا ينتظر العراق والعالم العربي بعد سقوط نظام صدام، ويتمعّن في مراكز القوة المختلفة في المنطقة: في العراق ودول هامة أخرى (تركيا، إيران، سوريا، إسرائيل/ فلسطين، منطقة الخليج)، ويبحث في مصير هذه الدول في «الأجندة» الأميركية، وما هي ردود الفعل التي سيستثيرها الوجود الأميركي الجديد لدى الإسلاميين والإسلام السياسي؟ وما هو دور النفط في المعادلة كلها؟ كما يسأل عن سبب تغييب الأمم المتحدة، وماذا يمكنها أن تأمل تحقيقه الآن؟ وما هي الدلالة التي يجب استخلاصها من استمرار توسع الهيمنة الأميركية في العالم؟

قيل في الكتاب

«نقد سيمونز للاستراتيجيا الغربية في الشرق الأوسط لا نقيصة فيه... ولا غنى عنه». صحيفة نيوستيتسمان، لندن

نبذة عن المؤلف

جيف سيمونز خبير في قضايا الشرق الأوسط وإيران والخليج. ترجمت كتبه إلى نحو اثنتي عشرة لغة.

Table of Contents